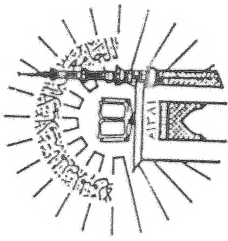


३३३

محمد اسماعیل



قسم تصويرو المخطوطات  
الإمامة الإسلامية بالمدينة المنورة  
وزارة التعليم العالي  
الجمهورية العربية السورية

( : : : : : )

العنوان : طوابع الجزائر الجزائرية

عدد الأوراق : ( ٥١٢ )

صاحب الطلب : د. س. بكري

تاريخ التصوير : ١٠ / ٧ / ١٤٣٥ هـ

2



فصل فی

۲۱

2150

9  
A  
5

[illegible]

الجزء الثاني من شرح طالع

الذئب يبتلع الذئب الحمار

三

البركة

三

مكتبة

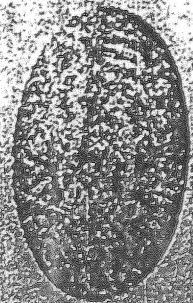
३२.

122

42

24

1



ملن سماه الرحمت الرحيم وبه نستعين  
 يا تقويضي الطلاق كما فرغ المص من  
 ذكر ما يوقعه من الطلاق بنفسه لانه الاصل في ان  
 الشخص الذي كانت به لابطلة النكاح كان منه الماشئة  
 في حلها بالطلاق وذلك لان الطلاق يولد بغيره مستفاد  
 من الغير على خلاف الاصل نهر بنوعيه اي الصريح والكنية  
 ذكر ما يوقعه غيره باذنه صريحا كما في الاذنة او كناية  
 فالاول كطلق نفسك والثاني كاختاري وامرك بيدك  
 واختر زيقوله فاذا نعت طلاق الفضولي فانه ليس من  
 التقويضي في سببي وانواعه اي اقسام ما يوقعه الغير  
 ولا يصح اعادة الصبر الي التقويضي المذكور في التقى لانه  
 يلزم تعميم الشيء الى نفسه والى غيره فلا بد تقويضي  
 المراد به تمليك الطلاق وتوكيل الفرق بين التمليك  
 والتوكيل كما قال الكمال ان التمليك الاقرار للشريعة على  
 نفس التقويضي ابتداء والتوكيل الاقرار للشريعة على  
 التقويضي لا ابتداء اجرو ذكر في الفتح في فصل المشئة اث  
 صاحب الهداية جعل مناط الفرق بين التمليك والتوكيل  
 مرة باق المالك يمل برأي نفسه بخلاف التوكيل ومرة  
 بانه عامل لنفسه بخلافه ومرة بانه يعمل بمشئة نفسه  
 بخلافه قال والفرق بين الراي والمشئة ان العمل بالراي  
 عمل بما يراه اصوب بلدا اعتبارا بكونه لنفسه واغيره والعمل  
 بمشئته اي باختباره ابتداء بلدا اعتبارا بطلان مشئته امر الامر  
 ولا اعتبارا برعي الاصولية ثم قال يمد ما بحث في الاول

ان الفرق الثالث اصوب ورسالة قال السيد احمد لعل  
 الفرق بينها وبين التمليك ان الوكالة فيها تقضي وتخرج  
 الحق الي التوكيل في بعض العقود والا كذلك الرسالة  
 فانها مجرد تحمل وقال الشيخ الرضوي التقويضي هو ملك  
 موقوف اليه عاملا لنفسه والتوكيل هو ما كان مأمورا  
 به عاملا لغيره والرسالة صورة اذا قال لداي صبرا  
 وقل لها انت كذا وكنت اليها كذا بايديك فالرسول  
 ناقل للامام المرسل لا مشي للامامه بخلاف المالك التوكيل  
 لانهم قالوا ان الرسول معبر وسفير وياتي بيانها وبها  
 احكامها والفاظ التقويضي ثلاثة دليل الحصر الاستمرار  
 كما في شرح الملتقى تخيير هذا بالنسبة للصادق وبقا  
 للمصادق ومنها اختيار قال السيد ابو السعود الاختيار في  
 الخيرية علي وزيت عنبة وهو اسم من فوقك اختار اسم  
 وقال الجوهرى الحيا واسم من الاختيار وقال ايضا الاختيار  
 الاصطفا وقال تاج الشريعة الاختيار والميل الي الخير  
 ما بين الافضل والا لولى امره الثاني امر سيد والثالث  
 مشيئة قال لها اختاري اشار بعزم ذكر قبولها الي  
 انه تمليك يتم بالملك وحده فلو رجع قبل انقضاء المجلس  
 لم يصح وقيد باقتضاه علي التخيير المطلق لانه لو قال  
 لها اختاري الطلاق فقلت اخترت الطلاق في  
 رجعية لانه لما صرح بالطلاق لان التخيير بين الاقبات  
 بالرجعي وتكره جمرا وامرك بيدك لاحاجة اليه لذكر الحكم  
 الامري باليد في فصل مستقل ياتي بيوت تقويضي دل

على تقدير هذا المضائق عقد الباب له كما في النهر الطلاق  
لا ينهاي اختياره وامر بيديك كناية فلا يولد كلام  
بنته قال في البحر تبين بالنية لانه من الكنايات وولد له  
الحال قائم مقامها قضاء لادبائه والدلالة من القوة الطلاق  
او الغيب وقد منا انه مما يخص للمحارب والتول قوله مع  
البيهي في عدم النية او الدلالة وتقبل بينها على اثبات  
الغيب او لعله كره لادبائه لنية الادبائه على ان يترك  
بها كما ذكره الولوي الجي واذا لم يصدق قضا لا يسمع الاقا  
صحة الانكاح مستقبل لانها لا تقضي وانما ترك ذكر  
الدلالة هنا اكتفاء بما قدمه في اول الكنايات اه ثم اعلم  
ان اشتراط النية انما هو فيما اذا لم يذكر النفس وما يقوم  
مقامها في كلامه وانما ذكرت في كلامه بانتظاها في قسمة  
او قال لها اطلق نفسي هذا تنويض بالصرح كما قد يراه  
ولا يحتاج الى تبين الواقع به رجمي ويصح منه نية الثلاث  
كما سياتي متناقلها في كل من الاشارة الثلاث المذكورة  
ان تطلقت نفسها في مجلس عليها انا فذكر مجلسها انه  
لا اعتبار بمجلسه فلو خيرها ثم قام هو لم يبطل بخلاف قيامها  
كذا في البدايع به اي بالتخير والامر باليد تطلق نفسك  
اي اذا خاطبها بذلك او اختيارا اي اذا ارسل اليها وكيل  
او رسولا فاختارها ومثله اذا اجاها كتاب منه فباعتبر  
مجلس الاختيار ووصول الكتاب فلها ان ياروان وصله  
طال مجلسها يوما او اكثر بان لم يتحول ولا وجد ما ينقله  
ما ياتي تام بوقته قال في البحر تبين بخطابها اشارة الى  
انه

انه لو خيرها وهي غايبة اعتبر مجلس عليها ولو قال جلست  
لها ان تطلق نفسها اليوم اعتبر مجلس عليها في هذا  
اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الامر من يدك وكلام  
كل وقت تبين التفويض به وهي غايبة ولم تقل حتى انتهي  
بطل خيارها ولو قال الزوج علمت في مجلس التول وانكيت  
المراة فالقول لها لا ينال منكرا كذا في المحيط اه وسياتي في  
ان المستر التوقيت ولا يضر الامر ارض في المجلس الا في المطلقة  
وقوله وبعض الوقت جملة حاله وليست معطوفة على بوقته  
والاخذ في انيا كذا قيل قال التامني واما جملة من فوجعا  
والواو فيه الحال فهو فاسد صناعة وصعي اما الاول فلا  
جملة الحال التي فعلها مضارع مثبت لا تقترب بالواو  
الثاني فليصير مودة المعنى مودة بوقته في حال بعض الوقت  
واذا لم يوقت كيف يحضي الوقت وقال وبعض الوقت  
معطوف على بوقته المحرور والنبات اليافيه من تخريف  
الاساخ او على لفظها واحد الا وجه التي يجاب بها لمن  
قوله انه من يبق ويصبر في قراءة رفع يصبر فالمعنى بان  
تطلقت في المجلس وان طال مدة عدم توقيته ومعنى الوقت  
بان لم يوقته او وقته ولم يحض فاذا وقته ومعنى سقط  
الحنا ولو لم يقل بالتخير فلو قال امر بك بيديك يوم الاثنين  
او اختارني فبديك فلم ييلجها حتى غرب الشمس بطل التفويض  
فقوله قبل علمك بمناه ولو قبل علمها وبعد ذلك بالاول  
ما لم يفسد ما طلت القيام تشمل ما اذا اقامها الزوج ثم ارا  
فلا يخرج الامر من يدك لانه يمكنها ان تنسها في القيام



اولها دارة ح الي اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل  
 الاعراض كما اذا جاعها مكرهه في مجلسها كما في الخلاصة  
 ولا سطل كل قيام بل بقيام يدل على الاعراض على الاصح  
 بحر لتبدل مجلسها في قيامها حقيقة وهذا خلاف ما في  
 ايضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس وان لم يتبدل محمدا  
 التيام الدان الخبار يتبدل به لانه يدل على الاعراض وهذا  
 ظاهر من كلام صاحب الهداية وفي التنبيه المجلس يتبدل  
 تارة حقيقة بالتحول الى مكان اخر وتارة حكما بالاختلاف  
 عمل اخر قال في البحر فانه يعطيه الاختلاف في العمل على التيام  
 انه يتبدل بالقيام وان لم يكن معه عمل اخر لانه دليل الاعراض  
 وهذا باطلا في قول البغوي والاصح انه يتبدل به الا اذا لم  
 يشتمل على الاعراض وفائدة الاختلاف انها لو قامت لتعلم  
 بغيره او تحولت من مكان ولم يكن عندها احد يتبدل  
 خيارها عند البصير قال في الخلاصة والاصح انه لا يتبدل  
 لعدم الاعراض واما اذا لم تتحول لا يتبدل اتفاقا هو وساق  
 ذلك للتم ايض او يتبدل مجلسها حكما بان تقول ما يقطعه  
 اي الخبار عما يدل على الاعراض يعني لا مطلق العمل لانه لو  
 جبرها فليست ترويا او يشرب لا يتبدل خيارها لانه ليس  
 قد يكون لتدعو بغيره او الفطشي قد يكون شديدا يمنع  
 من التامل وذهل في العمل الكلام الدجيني فانه دليل الاعراض  
 وهذا في التحسين المطلق واما الوقت بيوفه او شهر او سنة  
 مثلا فلها ان تختار ما دام الوقت باقيا سواء عرضت  
 هن ذلك المجلس اولها كما سياتي لانه تمليك فيتعرف  
 علي

على قبولها في المجلس قال السيد احمد هذا ليس بصواب  
 لما ذكرناه عن الخواص لانه لا يتوقف على التبول وفي الغرض ان  
 التوقيف تعليق يتقضي الجواب في المجلس كما قال بعضهم  
 لا تركيل يقتضي ان يكون عوقد جميعهم كما قاله اخر وانه  
 مختصرا قال فالانطب للتم ان يقول فينتوقف على جوابها  
 والصحيح ان هذا التعليك لا يتوقف تمامه على قبول كونها  
 تطلت بعد التوقيف وهو بعد تمام التعليك كما اوضحه في  
 الغرض والنهر ولا يتوقف تمامه على الجواب في المجلس لانه  
 الجواب اي التطلبت بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب  
 هو صحة التطلبت لا تركيل ربه على القول الضعيف  
 الذي فيه عليه الغرض في ذلك لانه لو كان تركيل الص  
 عزله والاصح انه لا يمكنه كما في جامع الفصولي فلم يقع  
 وهذا تعريض على كونه تعليقاً وفيه نظراً فانه لا يلزم من  
 التعليك عدم صحة الرجوع فان الهبة تعليق يصح فيها  
 الرجوع كما في المعراج الا ان يفرق بين تعليق التفرق في  
 نحو النسوخ وتعليك التصرف في الاعيان قلت والدولي  
 ان يسلل عدم صحة الرجوع بانه يمين من جانبه ولا يصح  
 الرجوع في اليمين قال والدولي الانتباه بالواو فانه من  
 يفرع على كونه تعليقاً فان علة الحنث ان المطلت هي  
 بمقتضى تعليقك لاهو ولو كان تركيل الحنث فانه عمن  
 فيه بفعل مأموره كما ذكره المص في الايمان حتى لو جبرها  
 بآي لفظ كان من الانفاظ الثلاثة السابقة ثم حلت  
 ان لا يطلتها فطلت بعد ما حلت لم يجبت في الاصح قال

محمد بحيث وظاهرة انه لو خيرها بعد الحلف بحيث اتفقا  
 قال الشيخ الرضوي وظاهر كلامه هنا انه لو خيرها قبل  
 الحلف فطلعت الاختارات نفسها انه لا يجتنب لادبها  
 ليست وكيلة عنه ليكون فصلها كفصله بل هي منفردة في  
 ملكها لانه ملكها ذلك فلا ينتقل فصلها اليه ونقل في النسخ  
 على جامع الفصولي انه تعليق فيه معنى التقليل ورجحان  
 جانب التقليل حيث كان التحجير قبل التقليل ولا بد  
 لا يجتنب بالتقليل قبل البين اذ ارجد الشرط بعده و  
 يجتنب فيه لو كان بعد البين تأمل هو وعرضه في النسخ  
 بان هذا يجري في سائر الوكالات لتضمنه معنى اذا اجتمع  
 فتدبرته مع ان الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه  
 تمليكاً بتم بالملك وحده بلا قبول وتسامه في النسخ لا تملك  
 ان تطلق بعده اي بعد مجلسي عليها الا اذا اراد على قوله  
 تطلق نفسك واخواته وهي اختاري واصوك بيدك وتو  
 اليك الطلاق وحركتك بيدك كما ياتي معنى شئت اومي  
 حائيت ارضا شئت او اذا ما شئت فلا يتعبد بالمجلس  
 اما في معنى رستي ما فلا نهالهم الوقت فلا نه قال في اي  
 وقت شئت فلا يتعبد على المجلس وما في اذا واذا ما فانها  
 ومعنى سوا عند ما وما عند فيستعملان للشرط كما يستعملان  
 للظرف وانما جملة هناك للزمان لانه قد جعل الامر بيد  
 فان نظرا الي اصل وضعها كان الامر بيدها في كل زمان  
 شات فيبذلان نظرا الى تضمنها معنى الشرط كانت تمليكاً  
 فيتعبد بالمجلس ويخرج الامر من يدها بانتمائها منه فوقع

الملك

الشك في خروج الامر من يدها بانتمائها للمجلس فلا يخرج بالشك  
 قلنا نوي امرا على به لانه نوي ما تحتله لنظفه وتكاث استحقاق  
 في الامر بين ظاهر فيصديق فيه قضاء كامل فاندفع بهذا  
 التعمير ما قيل بان الشك قد تقدم له في باب الصريح ان  
 اذا واذا ما كانت الشرطية عند الامام قد تكاثرت من اقص  
 لما هنا ورجع قوله هناك بانها لا كانت بلانية كانت  
 محتملة لوجهين لادن معناها الزمان وقد تضمنت معنى  
 الشرط فباستنباط تضمنها معنى الشرط لا يتبع الطلاق  
 لعدم وجود الشرط وهو مشتملها والنظر الي اصل وضعها  
 يقع الطلاق بمعنى زمان لم يطلتها فيه فوقع الشك في  
 الوقوع وعدمه فلا يقع بالشك وهذا بخلاف ما هو فيه  
 كما قرأناه ولا يصح رجوع الامر من ان تعليق التوكيل  
 وقد مر ما فيه وما في مسالته اذا قال لو زوجته طلقتي  
 ضرتك او قوله لا جنبى طلقت اسرايت فيصح رجوع عنه  
 ولم يتعبد بالمجلس لانه توكيل محض لا يشتمل عليه  
 وذلك لان الامر فيه حامل لغيره كما هو شأن التوكيل  
 بخلاف تطلق نفسك واخواتي او امرتي بيدك فانها  
 عاملة فيه لنفسها والوكيل على لغيره فلا يصح ان  
 يكون توكيلاً فيتعبد ان يكون تعليقاً فلا انتقد بالمجلس  
 كما لا يجاب في العقود لا بد من اقتراانه بالقول في المجلس  
 وعقود التوكيل لا يتعبد بالمجلس ويصح الرجوع عنه لادن  
 الوكالة ليست من العقود بالذات وقيد بالطلاق لانه  
 لو قال امر امرتي بيدك اقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع

على الاصح عمن الخلاصة في فصل الحشنة ولو جمع له بين  
الامر باليد والامر بالتطليق كما لو قال امر امرأتك بترك  
فطلقها فقال المأمور لها انت طالت او طلقتك وقفت  
تطلقه بالثمة الا اذا تقيم الروح ثلاثا فتلاث ولو قال  
طلقها وامرها بيدك فكذلك بخلاف ما لو قال امرها  
بيدك في تطليقة او بتطليقة فطلقها المأمور في المجلس  
وقفت واحدة رجعية ولو قال طلقها وقد جعلت امر  
ذلك اليك فطلقها فهو متوحيض فيقتصر في المجلس وتصح  
رجعيا ولو قال طلقها وقد جعلت امرها بيدك اجعلت امرها  
بيدك وطلقها كالثاني غير الاول لان الاول للمنفك  
فما حرق الثاني هذه المواضع يكون لبيان السبب فلا  
يملك الاول وحده واذا ذكر جري الواد وطلقها الوكيل في  
المجلس تبين منه بتطليقتي لان الواقع يحكم الامر بكون  
بايثا فان كانت احدها بايثا كانت الاخر بايثا وان طلقها  
الوكيل بعد القيام عن المجلس يتبع رجعيا لان التعويض  
يبطل بالقيام عن المجلس وتصح التوكيل بصريح الطلاق  
وكذا لو قال امرها بيدك وطلقها فطلقها ولو قال طلقها  
وامرها او قال امها وطلقها فطلقها في المجلس او غيره يتبع  
تطليقتا لانه وكلمة بالعبارة والطلاق والتوكيل لا  
يبطل بالقيام من المجلس فيتعطل طلاقا ولو قال طلقها  
فامرها او امها فطلقها لا يقتصر على المجلس وللرجع  
الرجوع وتصح بالثمة وليس له ان يتزوج اكثر من واحدة  
كما في الحاشية قال في البحر صلا الله اذا جمع للرجعي

بين الامر باليد والامر بالتطليق بانما فهو واحد والاعتبار  
للامر باليد تقدم او تأخر فيقتيد بالمجلس ولا يمكن عزله  
وتصح بالثمة وان كان بالواو فمما تنويضان فالامر باليد  
تتبع بايثا بطي احكامه والامر بالتطليق توكيل فياخذ  
احكامه وان امروا بالالة بالتطليق بانما فهو توكيل  
بواحد وان كان بالواو فهو توكيل بالالة والتطليق  
يتبع طلاقا وانما هو في مسالة طلق نفسك وصرحت بان  
تتلك في حقها اي انما طلبة وان توكيل في حق صريحا  
جوهره قال السيد احمد وهذا من عموم المجاز وانما استحال  
المتزوج في معنى حيث استعمل الصيغة الواحدة من  
التعليك الذي هو الاقدار على التعرف ابتداء وفي التوكيل  
الذي هو الاقدار عليه لا ارتداد وليس له الرجوع بالنظر  
الى نفسه وله الرجوع بالنظر لغيرها اه وقال الشافعي  
والظاهر انه ليس من عموم المجاز ولا من استعمال المشترك  
في معنى لانه حقيقة قوله طلق واحدة وهي الامر  
بالتطليق وان اختلف الحكم المرتب عليه باختلاف  
منطقة كذا لو قال لاخر طلق امرأتك وامراتك فانه وكيل  
واصيل الا اذا علقته بالمشية فيصير تعليكا فلا يملك  
الرجوع لانه فوض الامر اليه وايضا والمالك هو الذي يتصرف  
في مشيئة واما الوكيل فمطلوب منه التمسك اتم بيتا  
لا توكيل وان صرح بالوكالة يحرم الخا منه رده على غيره  
والنظر في صحة اي بين التملك والتوكيل في خمسة احكام  
ففي التوكيل لا يرجع قال الشيخ الرجعي قد عقلت ما فيه



وان الايجاب في المتوعد عليك ويصح الرجوع عنها قبل  
القول وعليه جمل حديث البيهقي بالخيار كما حقت في  
محلها ونظاها كلدهم ان التوقيف عليك لنفسك الطلاق  
والايجاب تعليل للقبول بدليل ما اورد في الجمع من المراج  
بانه لا يلزم من التعليل عدم صحة الرجوع لا انتقاضا باليه  
فانها تعليل ويصح الرجوع لكنه تعليل يخالف سابق التعليل  
من حيث انه ينبغي الى ما وراء المجلس اذا كانت غائبة  
قلت وتذكر لك السبع والذخا اذا كانا كناية او رسالة  
فما مل قال ولا يتوقف على القول لكونها تطلق نفسها  
بعد التوقيف وهو بعد تمام التعليل اهو ولا يبرل لاحاجة  
الى ذكره لانه اذا لم يجلد الرجوع لا تخلد القول فعدم الرجوع  
ينفي عنه على ان القول انما يذكر في التوكيل كما افانهم  
وكذا ان تقول لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك  
القول لانه لو قال لا اجبني امرا موقفي بيدك ثم قال عزلك  
وجعلته بيدها لا يصح عزله مع انه لم يرجع عن التوقيف  
بالكلية ولا يبطل اي التعليل بخلاف الزوج نظر الى انه  
تعليل ويتقيد بمجلس لا يتقيد بمقتل وهذا هو الخاسر  
فخرج على الخاسر بقوله يصح موبىض لمجنون وصبي لا يعقل  
من شرط ان يبطل فبصر ان يوقع عليها الطلاق ولا يلزم من  
التعسير العقل قال في المحيط لو وصل امرها ببدصى لا يبطل  
او مجنون فذلك اليد ما دام في المجلس لان هذا تعليل في  
ضمنه تعليل فان لم يصح باعتبار التعليل يصح باعتبار رضى  
التعليل فيحيا به باعتبار التعليل فكأنه قال ان قال  
لك

لك المجنون انت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التعليل  
يتقرر على المجلس عملا بالشبهين قال في الذخيرة ومن هنا  
استخرج جواب سائلة واقفة المتوعد وهي ما اذا قال  
لا امرأة الصغيرة امرأ ببدصى ببدصى الطلاق فطلقت  
نفسها صح لان قد مر كلدهم ان طلقت نفسك فانت  
طالقت بخلاف التوكيل فان الموكل لدران يرجع ويبرل يبطل  
التوكيل لمجنونه ولا يتقيد بمجلس ويتقيد بالقتل فخرج  
لوجن اي المفروض اليه بعد التوقيف يعني فطلقت فرب  
جنونه لم يقع وهنا تسويع ابتداء عكس القاعدة  
وهي قولهم يتقيد في الاخر ما لا يتقيد في الاول وهما  
اغتفر عدم العقل في الاول ولم يتقيد في الاخر فخرج  
انه لو فرض اليها مجنونة فيكون واضنا يتاعها مع عدم  
عقلها فلما نه علفت طلاقا قتها بايتاعها فخرج عكس فانه  
انما فرض اليها اعتمادا على عقلها وقد زال وهذا ما يورده  
كالاجاب عليك للقبول وقبولها تطلقها نفسها او تعليل  
للطلاق لان تصرف الشخص في ملكه لا يبطله المجنون اذا  
هو من قبيل الافعال والمجنون غير مجبور عنها افاده الشيخ  
الرحماني قلت ونظير سئلنا كما قال في البحر لو وكل رجلا  
ببيع عبده فحن الوكيل جنونا لا يبطل فيه البيع والشرا  
فيبيعه في تلك الحالة لا يتعد ولو وكل رجلا مجنونا لبيعه  
الصفة ببيع عبده ثم باع الوكيل الموصوف نقد ببيع لانه  
اذا لم يكن مجنونا وقت التوكيل ووقت البيع لانت المبردة  
فيه على الوكيل ويغذ ما جبت الوكيل لو نقد ببيع كما انت

المهدة فيه على الموكل فلا يتخذ وما اذا كان الموكل محمدا  
 وثبت التوكيل فانما وكله ببيع تكون فيه المهدة على الموكل  
 فاذا اتى بذلك نفذ بيمينه على الموكل قال ومن زعم التغير  
 والتوكيل بالبيع ظهر انه تسريح في الابد اما لم يتسبح  
 في البقا وهو عكس القاعدة الفقهية من ان يتسبح في  
 التما لا يتسبح في الابد اهـ نلاحظ وجوب الثا  
 وكذا انكارها كما في الهندي وارتقا ان عدة اما اذا  
 اضطلعت فمن ابي يوسف رضي رويثا احدتها يبطل  
 خيارها وبه قال زفر والاني لا يبطل هندية وقعود  
 المتكدة ودعا الابد او غيره كالاخ والعلم للمشورة بفتح  
 تصح قال في المصباح وفيها لنتا سكوت النبي وضع  
 الواو والثانية ضم الشين وسكون الواو والثالثة قاله  
 في القاموس اشار عليه بكذا وهى الشورى والمشورة  
 مفعلة لا مفعولة اهـ وظاهر التقييد انها لو عدت  
 لغیر المشورة لكانت اعراضا فيبطل به خيارها قاله السيد  
 احمد وقال الشيخ الرضوي ينبغي تقييده بما اذا علمت  
 ان ابريسها يا قتيبا اذا ارسلت اليها فان تحولت مع  
 وجود من يدعوها لها دل على الاعراض وان علمت انها  
 لا باقية كانت لان تحدد من ترسله فاذا تحولت اليها  
 لا يدل على الاعراض ودعا ان نفوذ لانشائها على اختيارها  
الطلاق اذا لم يكن عندها من يدعوهم وهذا اذا كان  
 لم يكن عندها احدا اصله او عندها ولد يدعوهم ولا يات  
 بدعا به كما قد رتبنا ويستفاد من التقييد انه اذا تمكنت

من

من استدعاهم بغير ذهابها فدعت بنفسها لان من  
 الاعراض افاذه السدا احد سوا عولت عن مكانها او لا  
 في الاصح خلاصه قال في الهندية الحيرة اذا قامت لتدعو  
 الشهود بان لم يكن عندها احد يدعو الشهود لا يخلو  
 ان تحولت عن موضعها ولم تتحول لا يبطل الخيارات  
 وان تحولت عن موضعها اختلف المتابع رضي بناعلي ان  
 المتمدني بطلان الخيار اعراضها او تبدل المجلس فتمد  
 البعض ايها وجد وعقد البعض الاعراض وهذا الصحاح  
 وايضا في دابة صهي وكتبنا لا ينظم المجلس واما تسير  
 الواثقة فيبطل الخيار هندية ولو اقامتها من مجلسها  
 بعد ما خيراها او اجامها بعد التحير كرهه فالاو  
 اذا كانت طائفة فيه صرح في الهنديه بطل خيارها  
لتمكنها من الاختيار واي بان تقول في جاذبة الاقامة  
 او ارادة جامعها اخترت نفسي وعهوه فثبت لتمكنها كانت  
 مختارة للزوج فيبطل اختيارها والتمسها سوا كان اختيارها  
 الروح لعدرا واولادها لذلك لها كالبيت قال في الهنديه  
 ولو كانت في بيت فثبت من جانب الي جانب بقي خيارها  
 وسمناه ان خيراها وهي قائمة فثبت من جانب الي خيراها  
 اما لو خيراها وهي قاعده في البيت فقامت بطل خيارها  
 بمجرد قيامها لانه دليل الاعراض كما في البحر الا اذا قامت  
 لتدعو الشهود او هودك فلا يبطل الا القيام الدال  
 على الاعراض والسفينة كالبيت لا كالدابة قال السيد  
 احمد وينبغي فيه ما تقدم ان القيام يستبدل به المجلس كالتحول



فلما كنت بمنزل غيرها فلما حملت ثم ان انتابت  
 الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة او واجبة او نفلا  
 فان خيرها وهي في الصلاة فاعتمتها فان كانت في صلاة  
 الغرض او الواجب كما لو تراد بطل خيارها حتى يخرج من  
 الصلاة وان كانت في صلاة التطوع فان سئلت على  
 راس الركعتين نهى على خيارها ولو خيرت وهي في الاربع  
 قبل الظهر فانتحمت ولم تنسج على راس الركعتين اختلف  
 المتأيخ فيه والصحيح انه لا يبطل هندية ولا يبطل ايض  
 فيما لو قامت قاعة اوليست من غير قيام او كلت قليلا  
 او شربت او قرأت قليلا او سجدت او قالت له لم لا تطلعتي  
 بلسانك كما في الشهر في اختاري نفسك لا تصح فيه  
 الثلاث اذا كان غير متفرغ بعدد لان ما قرأت بالعدد  
 سياتي حكه لعدم تنوع الاختيار لان اختياراتها انما  
 ينفيد الخلوص والصفا والبيونة تثبت به مقتضى ولا  
 عموم له نصراي معني اخترت نفسي استصفيتها من  
 ملك احدها وذلك بالبيونة فصارت البيونة مقتضى  
 وهو ما يقدر ضرورة تفصيح الكلام فان استصفاها لنفسها  
 مع ملك الزوج فلما لا يمكن فينفذ لاني انت نفسي  
 والمقتضي لا عموم له لانه ضروري فينفذ ويعذره وقصره  
 بتقدير فانه وهو البيونة الصغرى اذ بها تستخلص  
 نفسها وتستغنيها من ملك الزوج وجبت اكن البيونة  
 المقدرة عامة لم تشمل البيونة الكبرى فلا يقع بنتها  
 لعدم احتمال اللفظ لها مجلد في انت باني فتقع فيه

من مكان الى مكان الا ان براد بالتحول التحول في غير البيت  
 اه وسيرد انتها كسرها ولو كانت على دابة وعة  
 من يتقودها فلا يبطل بسيرها بنهر او قرة الرمل قلت  
 القائل اذا كان مطييا لامرهما ما يتقاف الدابة ولم تاسر  
 فلا تشك في الطلقات وان لم يطوها او يخاف من الوقوف  
 فلا يبطل وكذلك يقال فيما اذا كان في محمل يتقودها لجمال  
 والله تعالى اعلم قال الرحمتي وينبغي ان الدابة لو جحت  
 وعجزت عن ردها ان تكون كالسفينة لان فعلها  
 لا ينسب للراكب كما ياتي في الجنايات حتي لا يتبدل  
 المجلس بجري الفلك لما قد منا ويتبدل المجلس بسير  
 الدابة سواء اخذت الدابة واختلقت وكانت هي على  
 دابة وهو عيشي هندية لا ضا فتر ابي السير اليها الا انها  
 تسير بسيرها ونفت بانيقافها بخلاف الفلك فينبغي  
 في الفلك الصغير الذي يسير بالمقادير ان يكون كسير  
 الدابة قامل وينبغي كذلك لو جحت الدابة وعجزت عن  
 ردها ان تكون كالسفينة لان فعلها لا ينسب اليها  
 كما ياتي في الجنايات رحتي الا ان مجيب مع سكونه اي  
 اذا كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك  
 بانت منه وكذلك الجواب اذا كانت بها شية فان  
 سقطت خطوتها جوارها لم يثبت منه هنده او يكون  
 في محمل يتقودها لجمال فان كان كالسفينة اي فلا يتبدل  
 المجلس بسيرها قال الشيخ الرحمتي فطليبه اذا قلنا ان  
 السفينة بالمقادير كالدابة اذا كانت هي التي تسيرها  
 فلم

نية الثلاث فان لفظ البائين هنا ملغوظ به لاسانغ من  
عمومه وقد علمنا ان البيوتنة تتنوع الي صغري وكبرى فاذا  
اطلقت تنصرف الي الادني ولونوي الثلاث فتد نوي ما  
يجتمعه اللفظ فيصح ان نوتة ايض لان وقوع الثلاث  
لا بد فيها من نية الزوج عند التنوي وفيها عند  
الايتناع نفي اختاري لا يصح بنية الثلاث وان وجد منها  
يخلف البائين فتصح ان نويها كما في لفظ طلعت فانما  
يصح تظليلها ثلاثا ان نواه كما مر جوابه اما نية الزوج فلانه  
هو الغرض والمحرك فلا ينصرف الي البيوتنة الكبرى الا  
بنية وعند عدم النية ينصرف الي الادني واما نية المرأة  
فلان ما حصل من الزوج تنوي في الايتناع فلا يحصل الايتناع  
الا بلفظها فينصرف الي الادني ايض ما لم تنو البيوتنة الكبرى  
فيما اذا قال لها ايبي تنسك فتالت ابنته وهذا يذكر  
هنا بل المذكور انت بائين لني ايتناع للطلاق ان نواه لانه  
كناينة عنده ينصرف الي الادني ويقع فيه نية البيوتنة الكبرى  
لاحتمال اللفظ له لانه احد معنيين بائين وكذا اما اشار  
اليه بقوله او امرى بيدك فانه يشمل ان تختار الزوج او  
تطلت نفسها بائنا او رجيا صغري او كبرى فان اختارت  
نفسها لم تبث مختارة للزوج ولا يصح ايتناع الزوجي لانه نوي  
اليها بلفظ الكناينة والواقع به البائين فهو محتمل للبيوتين  
فينصرف الي الصغري لتحتمل بائين نوي بشروطها للكبرياء  
او الكبرى فتد نوا وقتها هي ايض بنيةها ولتظنها  
صح فهي تظن بائنا قبلها وان اختلفت النية فالنية لتنوي

الزوج

الزوج لا لا يتاعها هذا ان نوي الزوج الصغري او نوي  
الابا نية من غير تقييد بالكبرى اما لونوي الثلاث فاخت  
واحدة لم تنس الاصح لان ما كان من الزوج كان كناية عن  
التنويين لا عن الايتناع والواقع بفعلها فلا يتبع نواها  
على ما اوقعت بل تبين بواحدة اي في صورة التنويين  
بلفظ اختاري لعدم صحة نية الثلاث وانما ربه الي ان  
نية الرجعي لا تصح لان اختيار النفس على الكمال انما يكون  
بالباين كذا في الترتيب ان قالت اخترت نفسي قال  
السيد احدا لا حاجة الي زيادة نفسي لانها ذكرت في خلاصه  
فلا حاجة الي ذكرها في كلامها لانه يوم استرطها فيه  
وليس كذلك اوقالت انا اختار نفسي اشارة الي انه  
لا فرق بين الماضي والمضارع ولا بين النية الفعلية و  
الاسمية الا ان الوقوع في اختارت نفسي قياسا و  
الاستحسان لان الماضي موضوع للافتراض في انا اختار  
نفسى اما لان الوقوع استحسانا فقط قال في الفتع قوله  
اختار نفسي المقصود انها ذكرت بلفظ المضارع بسبب  
ذكرت انا ولا نفي القياس لا يقع لانه وعد وجه الاستحسان  
حديث عابشة حيث قال لها صلي الله عليه وسلم اني فذكر  
لك امر اولاد عليك انا لا تحلي حتى تستامري ابويك ثم  
قال ان الله تعالى قال يا ايها النبي قل لزوجك الا بية  
تتلت اني اريد الله ورسوله والمعاد الاخرة وفي لفظ مسلم  
بل اختار الله ورسوله فاعتبره رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فان قلت كيف يصح هذا الاستدلال مع ان النجس

جوابه

الذي كان منه صلى الله عليه وسلم ليس هذا المتكلم فيه  
بلى انتهت لاخترت انفسهم يظلمون قلت المتكلمون من  
الاستدلال به اعتداده صلى الله عليه وسلم جوابا بانه  
قيام سمائه في الحال اي في اختيار الله اخذ فيكون مثله اختيار  
نفسه في قول المص لانه هذه الصفة حقيقة في الحال نحو  
في الاستقبال احد المذهب وقيل بالقلب وقيل بشرط  
بينهما وعلى اعتبار جملة الحال خاصة او مستثناة انما يرجح  
هنا اداة احد مذهبيه اعني الحال بقريته كونه اخبار  
عن امر قائم في الحال وذلك يمكن في الاختيار لان محل القلب  
فيصح الاخبار باللسان عا صوابا بمحل اخر حال الاخبار  
كافي الشهادة في كلمة الشهادة واداء الشهادة بخلاف  
قوله طلعت نبتك فتالت انا طالت ومثله ما لو قال  
لعبده اعتقارت نبتك فتالت انا اعتيق وقولها اطلقت  
لانه لا يمكنك جملة اخبار اعني طلاق قائم واعتقت قائم  
لانه انما يتقوم باللسان فلو جاز قام به الامران في زمن  
واحد وهو محال يرجع الى الكمال هذا بنا على ان الانتفاع  
لا يكون بنفسه اطلق لعدم التعارف وقد مناه لكونه  
تصرف جاز ومقتضاه ان يتبع به هنا ان تصرف لانه  
انتفاع لا اخبار كذا في النسخ ملخصا قال في النهر وقيد المسألة  
في المخرج بما اذا لم ينو انتفاع الطلاق فان نواه وقع امر  
وقال الشيخ الرضوي قوله فتالت انا طالت ليت في كفتح  
ولا في الجوهرة والهم والنهر واللمح ولا يقال فيه انه وعد  
مع الله في النسخ الضريح في الانتفاع فعني كلامه الله يتبع

بانا

بانا طالت لا بانا اطلقت ان قلت بل صرح في البحر في الفصل  
الاتي فتلا عن الاختيار وغيره وسيذكره الله الف هنا  
انه يتبع بقولها انا طالت لان المرأة توصف بالطلاق  
دور الرجل وعبارة الجوهرة وان قال طلعت نفسك فتالت  
انا اطلقت لم يتبع قيام واستحسانا هو وانما وقع في  
الحائنة في فصل التقليل ونقله عنها في النهر في فصل  
المشينة رجل قال لامرأة انت طالت لكذا ان شئت  
فتالت انا طالت باطلا هو فوجهه انه فوض اليها الكلام  
والطالقت لا يتبع به ذلك لانه لا يجمله كأنتم ولا بد  
من اتحاد ما وقعت به مع ما امر به وقد اختلفنا هنا تأمل  
اه ولذا قال في الذخيرة ولا يتبع الا ان تقول انا طالت  
تلقا وبه علم ان لفظ انا طالقت يصلح جوابا او قال  
انا اطلقت نفسي لم يتبع لانه وعد اي وهو غير لازم  
قال السيد احمد وهذا انما يظهر في انا اطلقت واما انا  
طلالت فالعلة فيه ما ذكره الكمال قلت وقد علمت  
فيما قرره الشيخ الرضوي ان الكمال في فتحه لم يذكر شيئا  
من ذلك وقد تتبعتم البحر في هذا الموضع فلم احده ترفه  
لتقولها انا طالقت اللهم الا ان يكون في بعض النسخ ولم  
احده في النهر واللمح وفي البرزخ لم يوافق انا اطلقت  
نفسه لا يكون جوابا وان قالت اخترت ان اطلقت  
نفسه كان جازا وفيها لوقال انا اجمع لا يلزم شيء  
مختلفا ما لو قال ان شئت الله مريض بجانا ان لا ننذرنا  
لان المواعيد بانساب انتفاعك تفسير لا زينة وذكر في





كتاب الكفاية لوقال الذهب الذي لك على ثلاث انا  
ادفعه او اسلمه او قبضه مني لا يكون كفاية ما لم يتبل  
لنظايد على اللزم كضمت او كملت او على اوالي وهذا  
اذا ذكره منجزا اما اذا قال سلتا بان قال ان لم يورده  
فلان فان ادفعه اليك او نحوه يكون كفاية لا لعلم ان  
المواعيد بالكتاب صور النقايق تكون لازمة فان قوله  
انا حج لا يلزمه شي ولو علق وقال ان دخلت الدار فانا  
حج يلزم الحج اهر جوهره ما لم يتعارف قال في الفتح وهذا بنا  
على ان الاقتاع لا يكون بنفس اطلق لانه لا يتعارف فيه  
وقد منا انه لو تفكر في جاز ومقتضاها انه يقع به هنا  
لو تفكر في لانه انشا الاخبارا هر وقد اخذت من الكافي  
والظهيرية حيث قال ولدت الماده لم تجز في انا اطلق  
بارادة الحال اهر وتنووه المرأة الانشاء اي انشاء  
الطلاق وحقق الي من تنوي لانه يجوز بل عطفنا  
على يتعارف المبني للمجهول والمعطوف معني للتعامل قال  
في النهر قبيد المسألة في المراج بما اذا لم يفوا انشا الطلاق  
فان نواه وقع اهر وذكر النفس او ذكر لفظ الاختيار  
في احد كلاهما شرط في صحة الوقوع بالاجماع لان وقوع  
الطلاق بلفظ الاختيار عرفي باجماع الصحابة واجماعهم  
في اللفظة المنسوبة من احدي الجانبين وذلك لانها اذا  
كانت في كلامه فقد تضمنت جوابها افا وتها وان كانت  
في كلامها فقد رجعت ما يختص بالبينونة فاذا افرغ  
الطلاق وزوجها تمت عليه البينونة تهر ولو كانت  
في كلامها فبا لاولي جرح اذا خلت عن كلاهما

لم يقع وليس مراده خصوص النفس او الاختيار بل  
كل لفظ قام مقامها يصلح تفسير المبرم كما سياتي في  
فتنه ويشترط ذكرها اي النفس او الاختيار او ما  
يقوم مقامها في كلام احد هما متصلا وان كان منفصلا  
فان كان ذكرها في المجلس لانها اي المرأة تملك فيه  
اي المجلس الانشاء يعني فتلك تفسيره ايض والادب  
ذكرته بعد ما قامت من المجلس لا يصح ابتاعها وطل  
التقويض الا ان يتصا دقا على اختيار النفس فيصح ان  
وصلية خلاصتها عن ذكر النفس او ما يقوم مقام  
دوره وتاجبه واقره البهسي والباقي في قال الشيخ الم  
تقل المص عن النوايد الناجية هذا اذا لم يصدقها الزوج  
انها اختارت نفسها فان صدقتها وقع الطلاق بصدق  
وان خلاصتها عن ذكر النفس اهر وظاهره ان التصا  
بعد المجلس معتبر كمن رده الكمال حيث قال والابتاع  
بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النفس  
فيه ولو لا هذا الممكن الاكتفا بتفسير القرينة الحالية  
دور المتألية بعد ان نوي الزوج وقوع الطلاق به  
وقضا دقا عليه كونه باطل والالوم جرح النية مع لفظ  
لا يصلح له كما سقني جرح نقله الاكل في العناية بقيل  
لنقله قيل اذا لم يصدقها الزوج انها اختارت نفسها  
اما اذا صدقتها طلقت وان كان الملامان صحيحين  
اه وقصد يره بقيل اجاز الي صفته والحق ضعفه فلا  
يلتقت الي تصادقها ما لم يذكر النسب وما يقوم

نهرفلوقال اختاري اختيارة هذا تنصريح على قوله  
 او الاختيارية في قوله السابق وذكر النفس والاختيار  
 او قال اختاري طلعة او اختاري امك وقوله لو قال  
 اخترت وفي المحيط لو قال اختاري اهك او الازواج  
 فاخترتهم وقع استخسا فاكذا ابك وامك او زوجك  
 وهو محمول على ما اذا كان لها زوج قبله فخيرها فيه وانما  
 وقع ما فوض اليها فيه وهو البائين لانه فوض اليها  
 بلفظ الكناية والواقع به البائين الا في قوله اختاري طلعة  
 فالواقع فيه رجعي لانه فوض اليها المطلقة وهي صريح  
 معنية للرجعة كما باقي من قوله امر بك بيدك في المطلقة  
 فتنبه فان ذكر الاختيارية ذكر النفس فانه خاص  
 بالطلاق اذ التا قبة اي في لفظ الاختيارية للوحدة  
 وقا الوحدة تنبني عن الاتحاد واختيارها نفسا هو  
 الذي يتحد تارة ويتعدد اخري بان قال لها اختاري  
 فقالت اخترت نفسي تقع واحدة واختاري نفسي  
 او ثلاث تطلقات وكذا ذكر التطلقات فانه ذكر النفس  
 بل صواصره وتكرار لفظ اختار في الالان قايما متكررا  
 النفس لاث الاختيارية حق الطلاق هو الذي يشكر  
 فكان متعينا كما في ابضاع الاصلاح وقولها اخترت  
 ابي او امي او اهلي او قولها اخترت الازواج يقوم مقام  
 ذكر النفس بخلاف اخترت قومي او ادم محرم فان ذلك  
 يقع وينبغي ان يحمل على ما اذا كان لها اب او ام اما اذا  
 لم يكن لها اب ولها اخ فقالت اخترت اخي ينبغي ان

يقع

يقع لانها تكون عادة عنده في البيوت اذا اعدمت  
 الوالدين كما في النسخ وقد جعل محمد الاهداسا للابوين  
 والقوم اسما للنساء الا قارب وقوله حجة في اللغة لانه  
 من ايجاب اللفظ كما في المحيط والحاصل ان المفسر ثابته  
 الفاظ النفس والاختيارية والمنظلية والتكواراين  
 وامر واهلي ولا زواج ويزاد تاسع وهو العدد في كلامه  
 كما لو قال اختاري ثلاثا وقالت اخترت وقصفت  
 الشرط فذكر ذلك اي النفس ومقام مقامه في كلام اهل  
 كما مثلنا فلم يختص لفظ اختياري بكلام الزوج كما ظن  
 وهذه العبارة تنقلها من الفريسة في بلا تغيير وهذا  
 الظن مخالف لما صرح به المتنون من قولهم في كلام  
 احدهما الشامل للكلام الزوج والمرأة ولو قال اخترت  
 نفسي وزوجي او قالت اخترت نفسي لابل وزوجي وقع  
 لتقدمها في الجواب بنفسها وقد وقع الطلاق وبعد  
 وقوعه لا يمكن زواله وما في الاختيارية من عدم الوقوع  
 في مسيلة الا ضرب سهو قال في البحر اذا قالت اخترت  
 نفسي لابل وزوجي يقع وهو منقول في الكتب المعتمدة  
 وفي الاختيار لو قالت اخترت نفسي لابل وزوجي لا  
 يقع لانه للاضراب عن الاول فلا يقع فهو قال ولعله  
 سهو والصواب ما قدمناه اه ووجه الصواب انها  
 لا اختارت او لا تنسها بان تفتورها بعد ذلك وزوجي  
 او بل وزوجي وجوع ولا يصح الرجوع عن الطلاق بعد  
 وقوعه وليس هو مغيرا ولا لكلام علي اخره بل مغاير

حتى يتوقف

للكلام الاول لان العطف يقتضي المنا برة خصوصاً  
في بل لانها تشترك لفظاً فقط رجعت فلم لو عكست  
فان قالت اخترت رجعي ونفسي او قال ك اخترت  
رجعي لابل نفسي لم يقع الطلاق اعتبار المتقدم ببل  
للمرجع ويصلح ان يكون نفيك للنوعين يعني لهما  
اذا قدمت نفسك اخرتها تكن قوله وبطل امرها  
انما يرجح للثاني فنقط اي حيث اختارت زوجها  
لان رد امناها للتخيير بالامر بالبدف يطل فليس  
لها ان تختار نفسها لهد ذلك لمخرج الامر من يدها  
بالود كالوعطف بوابان قالت اخترت نفسي او  
رجعي كما في الجرحا نه يخرج الامر من يدها وذلك لان  
اولا حد النبيين فلم يعلم اختيارها لنفسها او زوجها  
على التعيين فلما اشتغال بالامر بينهما فكان اعراضا  
او ارتضاها لثقتا وهما اختارته خرج الامر من يدها  
ولا يلزم للمال لانه رشوة كما في الجرح وهو نظير ما اذا  
رشتاه لبسقط الشفعة فانها تنسقط ولا يلزم للمال  
حتى لو دفعه اليه لاسترداده لدفعه لرعلي وحده  
الرشوة وهو حر لم يجب تركه وذلك بالاستدراك فذلك  
هنا رجعت او قال لها اختاري فتالت كحقت نفسي  
بأهلي فانه لا يتبع كما في النضر عن جامع الفصولين  
قال في الجرح وهو من كل لانه من الكنايات فهو تفرها  
اقام اليه وقال السيدا جرحا كان وجهه والله تعالى  
اعلم انه لم يجر جرحاً بالاختيار ولو لم يجرها اي لفظه

اختار

اختاري كلاماً بان قال اختاري اختاري اختاري  
بعطف او غيره سواء كان العطف بواو او فاعلم لان جرح  
الكل حتي لو كان مجالاً لمركله وفي شرح تلميح الجامع  
للمنا رسي الا ان في العطف بضم او اختارت نفسها بال  
لاولي قبل ان يتكلم الزوج بالثانية والثالثة وهي  
غير مدخول بها فان بالاولي ولم يقع لغيرها سمي  
وفي الاول الجية لوقال امر بك ببيد بيوي ثلثا قال  
لها امر بك ببيدك على الف درهم بيوي ثلثا فانتقلت  
ذلك ثم قالت قد اخترت نفسي كالمنا والاولي قال ابو  
حنيفة هي طالت ثلثا والمال لان عليها وذكرها الاول  
لغورق الاله طالت ثلثا ولا يلزمها المال وذكرها  
الاول ليس بلفوا هو وفي الما في اذا كور بلا عطف فتالت  
اخترت نفسي بالجميع وقعت الاوليات فلا سى والثالثة  
بالالف لانه فرت المال بالخيرة ولم تذكر العطف بينهما  
ليصير المقرون بالخيرة مقروناً بالاولي والثانية  
اه وفي تلميح الجامع لوقال لها اختاري اختاري  
بالفها وعطف فتالت اخترت طلقت ثلثا بالالف  
وقا بانطلاق الجواب كغلبت فوراً او قالت اخترت  
الاختيار كونه مثله اخترت الاختيار او مرة او غيره  
او دفعة او دفعة او بواحدة او اختياراً واحدة  
وتقع الثلاثة بهذه الالفاظ في قوله جميعاً افا  
صاحب الجرح او قالت اخترت الاولى والوسطى او  
الاخيرة يجمل انها قالت احد الالفاظ الثلاثة



مقتضفة علته اوصمت بينها والذي يظهر ان الحكم  
لا يختلف فيها ابدا السوء يقع بلادية من الزوجه  
وهو اختيار صاحب الكثرة والهداية والصد والشهيد  
والقاضي لانه لم يشترطها في الجامع الصغير لانه لا يشر  
على الاداة الطلاق وفيه تخفيض الجامع الكبير والتدقيق  
بالطلاق فاعني عن ذكر النفس والنية اه وشروطها  
قاضي خان وابو المعني النسبي وهو الواقع في الزيادات  
والجامع الكبير وذلك لما نقل في غاية البيان عن الجامع  
الكبير انه صرح باستراط النية قال وهو الظاهر وهو في  
شرح الزيادات قال لها امر عبيدك او فارك بيدك  
فتاقت اخترت نفسي وقال الزوج لم امر الطلاق كان  
القول قوله لان التكرار لا يزيل الابهام وكذا الكثرة الاختيار  
اه ووجه في فتح القدير بان تكرار امره فالأختيار لا يصير  
ظاهرا في الطلاق لموازاة به اختياره في المال واختاره  
في المسكن وعنده وهو كما عتدي اذ كرر حيث لم يقع به  
شيء بلادية وقال الاتقاني وهو الظاهر ونقل الربيعي  
عن الجامع قال اختاري اختاري بالثبوت  
الطلاق فقد اشترط النية مع ذكر المال والتكرار مع ان  
ذكر المال صريح جانب الطلاق ايض قال وفي الكافي قبل  
لا بد من ذكر النفس وانما حذف لشهرته لا غرض في  
لفظ التفويض دون بيات صحة الجواب قال وعلي هذا  
ينبغي ان يكون النية حذفت لهذا المعنى ايض لانه  
ليست بشرط دليل ما ذكرنا من شرطية الجامع والزيادات

ولم

وفي البدايع ما يدل عليه فانه قال لوقال لها اختاري  
اختاري اختاري فاخترت نفسها فتاقت نوبت بالاول  
الطلاق وبالباقين التأكيد لم يصدق قضا لانه لما  
نوبت بالاولى الطلاق كانت الحال حال مذكرة الطلاق  
فكان طلاقا ظاهرا وشمله في المحيط قال وهذا يدل على  
اشترط النية بل يصح به اه قال في البحر والاختلاف  
في الوقوع قضا بلاد يمنع الاتفاق على انه لا يقع في  
نفس الامر الادعاء والحاصل ان المعتقد رواية وعداية  
اشترطها دون اشترط ذكر النفس اه وقال الشامي  
والذي مال اليه العلامة قاسم والمقدسي هو الاول  
وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظرا لانه  
من قال بعدم اشترط النية بناء على ان التكرار ليس له  
الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس ايض بدلالة التكرار  
كما هو صريح عبارة التلخيص المارة وصرح ما مر ايض  
من عدم التكرار من المفسرات التسمية ومن قال باشتراط  
النية لم يجعل التكرار وليلا على ارادة الطلاق كما هو  
صريح كلام الفخ المار ومثله في شرح الزيارات فتحيت لمر  
يكن التكرار وليلا على ارادة الطلاق بقى لفظ الاختيار  
بلاد مفسر وتقدم الاجماع على اشترط فلزم من القول  
باشتراط ذكر النفس ان لا يحصل التفسير الا بالنية  
وفي الفخ والادعاء بالا اختيار على خلاف القياس فتشتر  
على موع النص ولولا هذا لا يمكن الاكتفاء بتفسير  
القريبة الى الية دون المتألمة ان نوبت الزوج وقوع

الطلاق به ونقضه قاعليه لكنه باطل اه نعم حيث  
كان الاختلاف المارنا هو في الوقوع نقضا لنفسه  
ان يقال ان ذكر الزوج النفس مع التكرار لا يشترط ممة  
النية اتفاقا لعلية من ان مناط الاختلاف هو ان  
التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة  
الطلاق او لا فاذا وجد الطرح ذكر النفس تعينت  
الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محلا للخلع في  
اشتراط النية فضلا لانه ذكر النفس في دعواه انه لم  
يتوكل مر في كنيات الطلاق من ان الدلالة هي من  
النية كونهما ظاهرة بالنية بالطنة فالخلع في اشتراط  
النية في صورة التكرار اها هو اذ لم يذكر النفس اولا  
يتم مقامها فلا تشترط النية الا اذ لم يذكر النفس  
وهو ما من المنسرات في كلام الزوج وذكر في كلامها  
وقد منا ان النصف او المذكرة يقوم مقام النية في القضا  
وصي ذكر الزوج النفس ونحوها في كلامه فللحاجة الى  
النية في القضا لوجود ما يختص بالبينونة وهما التكرار  
في كلامه مفسر كالنفس فيقضي عن النية ولا في الخلاف  
الذي سمعته وما لم يذكر النفس ونحوها في كلامه ولا في  
كلامها فلا يتبع اصلا تلاتا وهذا يوجد في بعض النسخ  
ذكرها قبل قوله بلا نية وهو الذي في المصحح وهو الانب  
لانا فتد ان التلات لا يشترط لها النية ايضا ثم وقوع  
التلات في هذه المسائل اها هو قول الامام لانه لا اجتماع  
في حكمها اطلاقا بل بذكرها في الاجتماع في الحكم

فان

فان التعم اذا اجتمعوا في سلك لا يقال هذا اول وهذا  
اخر فاذا بطل الاولية والوسطية والاخرية تميظت  
الاختبار وصار قولها الاول والوسطى والاخرية  
لغوا فصار كالوقالت اخترت وهو يصلح جوابا للكل فيتم  
التلات كما في شيخنا لانه وق لا يتبع في قولها اخترت الاولى  
الجميع او الوسطى او الاخرية واحدة بالنية لان الاولى  
اسم لغوي سابق والوسطى اسم لغوي بين شيئين متساويين  
والاخرية لغوي لاحق لهذا اللفظ يفيد الافراد وطلت  
افادته للترتيب لاستحقاقه في المجتمع في الملك وانما  
الترتيب في افعال الاعيان فيعتبر فيها التبع وهو الافراد  
فصار كانهما قالت اخترت الطلقة شيخنا زاده كما نقلوه  
في محله واختاره الطحاوي ووافقه المقدسي وفي المحاوي  
القدسسي وبه نأخذاه فقد افاد ان قولها ابي في اخترت  
الاولى او الوسطى او الاخرية واما في اخترت اختيارة  
واخترت فتطلقت تلاتا بالاجماع غيبى لانه جواب  
للكل حتى لو قال بمال لزمه كله شيخنا زاده هو المعنى  
به لانه قول وقول الامام مني عليه المنوت واخر  
دليله في الهداية فكان هو الموجه عنده على عادته و  
اطال في التبع وغيره في توجيهه ووقع ما يورد عليه من  
في البحر والنهر هو فكان هو المعتمد لاصحاب المنوت  
والشرح فلا يبارضه اعتمادا الى ابي المقدسي وبه نأخذ  
من الالفاظ المعمل بها على الاقناع كذا ان خط الشرف الذي  
حكى الانتباه فلي قولها ان اختارت نفسها



بالاخيرة لزمها المال كله وان اختارت نفسها بالاولى  
او الوسطى لم يلزمها شيء لان كل واحد من التخييرات  
تخير على حدة فانه كلام تام بنفسه ولم يذكره حرف  
العطف والبدل لم يذكر الا في الاخيرة فلا يجب الـ  
باختيار الاخيرة ولو ذكر بالاولى والثاني فاعتد الامام  
لا يختلف الجواب لانها قولها الاولى او الوسطى  
او الاخيرة فيقع الثلاث ويلزمها الاثني وعند هذا  
لا يقع الطلاق في هذه الصورة لان الكل صار كلاما  
واحدا حرفي العطف فصارت كالوقال لها طلق فيسكت  
ثلاثا فان طلقت واحدة كذا في البداية ونحو قال في  
جواب التخيير المذكور اي المكر ثلاثا طلقت بنفسى  
اوقالت اخترت نفسي بتطبيقه اوقالت اخترت  
الطليقة الاولى وكذلك التطبيقية الاولى كما في الجبر  
بانة بوحدة لانه لا عبرة بايتاعها بل بتفويض  
الزوج وانما صلح جوابا لان التظلف داخل في ضمن  
التخيير حرفي الفسخ الواقع بالاختيار اي لا ينبغي  
عن الاستخلاص والصنع عن ذلك المك وهو بالسوية  
والا لم تحصل فائدة التخيير اذا كان له ان يبرأ جسر  
شأت او ايت اه قال السيد احمد ويؤخذ من التعليل  
انه يقع بلفظ خالصة الواقع في كلام بعض الناس البائن  
لانه اذا كان يقع بالاختيار البائن لكونه بيني حسب  
الاستخلاص فالولي ما كان صريحا به بل هو في بعضا رايان  
مصرحا صريح في الطلاق لا يحتل غيره عندهم اه في الاصح  
متابعة

متابعة ما ذكره صدر الاسلام في حاشيته انه يقع به  
الرجعي نظرا لما وقعت المرأة وهو مخالف لما في الكتب  
من وجوه الاصح ما اشار اليه بقوله لتتوفى بالباين  
فلا تملك عيونه واراد بالباين لفظ التخيير لا تركا به  
ينفع به البائن والطلاق ملك الزوج لا ملك المرأة الا  
بتخلف الرجل لها وقد ملكها البائن فلاتملك الرجعي  
ولا الثلاث كما لو ملكها الرجعي في قوله اسرك بيديك في  
تطبيقه او اختاري تطبيقه او طلقت فانها صريح ينفع  
به الرجعي فلا تملك به البائن حتى لو قالت اخترت  
نفسى او انشأها يقع الرجعي لانه لم ينفى اليها رجمي  
قال الغيبي وما ذكره في الهداية من انه يقع رجعيان  
غلط لامعني له اه قلت وقع في شرح الوقاية ان في  
المسألة روايتين في رواية يقع رجعية وفي اخرى بانة  
وهذا اصح اه قال في البحر وهذا ظاهر ان ما في الهداية ان  
الروايتين قال فتقول انتم اي الزيلي انه غلط وان  
الها لانه سهو بالابن ان يقال في مثله ولذا قال  
في الكافي ان ما في الهداية موجود في بعض نسخ الجامع  
الصغير والصواب انه لا يملك الرجعية كما في الجامع الكبير  
اه قال في البحر ولو كرر اختاري ثلاثا بانف فتاكت  
اخترت نفسي بتطبيقه او اخترت تطبيقه لم يقع شيء  
في صورة المطف لان التطبيقية تصلح للفرد دون  
الثلاث ودفع الوقعة مختلفة دفعا للفرع عنه ودفع  
لوحدة باينة في غير صورة المطف انتافا ولا يجب

عليها سمي من المال ان قالت عنيت التطلقة  
 الاولى او الثانية وان قالت عنيت الثالثة لزمها  
 كل الالف مخصوص المال بالثالثة كذا في شرح الخفيف  
 وهو شرح لما قد سناه عنه وفي المحط ولوقال اختاري  
 فتاكت فعلت لا يقع لان هذا كناية عن قولها اختاري  
 وبه لا يقع فكذا هنا ولوقال اختاري نفسك فتاكت  
 فعلت يقع لما بينا هو وفي جامع الفصولين لوقال بنت  
 امرئ منك بالف فاخترت نفسها في المجلس بانك  
 ولزمها المال هو لوقال لامرأة امرئ بيدك في  
 تطلقة او قال لها اختاري تطلقة فاخترت  
 نفسها صلح جوابا للامر باليد كما ياتي والاخبار  
 وهو ظاهر طلقة رجعية لتقريبها اليها بالصريح  
 ببني اذا المرأة انما تتصرف في الطلاق بحكم التفويض  
 من الزوج وقد نص في التفويض على الزوج في الصريح  
 فيصح الرجعي اتفاقا وان قلت قوله امرئ بيدك او  
 اختاري بغير البينة فلا يجوز صرفها عنها الا غيرها  
 قلت المفيد للبينونة اذا قررت بالصريح علم اذا اراد  
 الرجعي نصا ذلك المفيد للبينونة رجعي قال السالكاني  
 ومعنى هنا يعلم ان قوله لزوجته روي طالقة رجعي فكسسه  
 اي كالوقت الصريح بالباين يصير باينا لا في قوله  
 انت طالت باين فيجوز المص بتولم في تطلقة ومثلها  
 اي ومثل كل في البينة لا لوقال امرئ بيدك تطلقة  
 واختاري بتطلقة والباين في قوله بخلاف للسببية  
 متعلق

متعلق بغير اي انما قيد بغير بسبب نحو لغة ما ياتي  
 ولما قيل ومثلها الباء هو اعتراض فتنبه للتعلق  
 نفسك اي امرئ بيدك لتعلق نفسك او امرئ بيدك  
 حتي تطلق نفسك او لكي تطلق نفسك كما في الخبر  
 وبه باينة لا تفصال لفظ الطلاق عن الامر بالاخبار  
 فلم ينفذ اليها الا بلفظ البائن وانما ذكر الصريح عليه  
 او غايته لانه هو المفوض فيقع البائن لا محالة بخلاف  
 في والباين في اللفظ فبينة وقد جعل امرها بيدها نظرا  
 في التطلقة والباين مثل في اللفظ فبينة انما لا يقع  
 باينا لوجمل امرها بيدها والاولى ان يقول جعلت  
 امرئ بيدك لينا سب قوله لولم تفصل نفسك اليك  
 فطلق نفسك متى شئت فلم تفصل النقطة فطلقت كان  
 باينا وهذا زيادةيضاح والا فالكان يعني عدلان  
 لفظ الطلاق لم تكن في نفس الامر اي في نفس الامر  
 باليد يعني لم يكن سمولا له وليس المراد بنفس الامر  
 الواقع فتنبه وهذا يقتضي انه لوقال لها جعلت امرئ  
 بيدك في تطلقت نفسك متى شئت لولم تفصل نفسك  
 اليك فلم تفصل فطلقت لان رجعي والله اعلم فروع  
 قال لرجل خير امراتي فلم تختر ليبي لها ان تطلقا  
 بخيرها قال في الخبر ولوقال لرجل خير امراتي ولم يخيرها  
 لم يكن الخاير لها لانه امر امرئ لم تتصل بمحصل المأمور  
 بخلاف ما لوقال لرجل خيرها بالخير فقبل ان يخيرها  
 سمعت الخبر فاخترت نفسها رقع الطلاق لا قراره

بمعنى لان الامر بطريق مختار يقتضي تقدم المختار به فكان  
هذا اقرا من الزوج يشترط ان يكون له ولها ولوقال لها انت  
تتأتين ان شئت واختاري فقالت نعم واخترت وقع  
تتأتين احداها بالمنسنة والاخر بالاختيار لانه فوضها  
الصريح لا تقتصر الى المنسنة لا يقتصر الى ذكر النفس او  
الاختيار قال اختاري اليوم وعدد اتخذ اليك بطور  
في اليوم بطل اصل هذا وكذا لوقال اختاري في اليوم  
وعده هو خيار واحد هو هذا اذا لم تذكر زمانا غير منصوص  
بزمان لا تخير فيه ولا ذكر لفظ اختاري فلو قال اختاري  
اليوم وبعد عد فان الغد لا تخير فيه فهو فاصل بين الزمانين  
فكنا مختارين رحمتي ولو قال اختاري اليوم واختاري  
عدا بعد ايام فهذا ان يفرضه عادة ذكر الاختيار  
فان تذكر اختاري يقتضي ان الثاني غير الاول لا يت  
العامل الثاني معطوف على العامل الاول والمطوف يقتضي  
المنافرة رخصتي قال اختاري اليوم فلها ان تختار ما دام  
من يبرها فبقية سوا عرضت عن ذلك المجلس اوله لانه لما  
ذكره عرضا انصرف الى المهرود وهو الحاضر ولم يكن تخيرها  
في الماضي منه فلما كانت محبة الى انتقائه وذلك بفرضي التمس  
في اليوم ويرويه البلد في الشهر وفي السنة اذا تم ذلك  
كما لو حلف لا يكلم اليوم او الشهر او السنة رحمتي فلو قال  
اختاري نفسك في هذا الشهر فلها ان تختار ما دام تم  
باقيا لا في الجوهر او امر بذكر هذا الشهر خير من  
بغيرها

بمعنى اي بنية اليوم في المسألة الاولى والثانية في المسألة  
الثانية وان كان قال لها اختاري يوما او شهر او امرا  
سواء شهر او يوما ففي مسألة اليوم يكون انتداه من  
تلك الزوج الى مثلها من الغد فيدخل الليل بالبينها فمضيه  
وفي مسألة الشهر يكون الانتداه من ساعة كمال العام  
تلايني يوما كاهو كمال الشهر الذي يبدأ في انشأ شهر  
هنا فان الاختير وقع في انشأه فانتداه من جني التخير  
فيكون واقعا في انشأه فيعتبر الشهر بالايام كما في  
مسألة الاجارة حتى لو كان التخير جني بهل الهلال  
بمعنى ان يعتبر المكران بالهلال والسنة تمثل الشهر  
رحمتي قال السيد احد الظاهرات الليل لا يدخل في ذكر  
اليوم ويدخل في الشهر اه وقال الشيخ الرحمتي ولما لو  
تكونه في اليوم انصرف الى كماله وكان انتداه من حيث  
التخير فينتهي بمثل من الغد فيدخل ما بينه من الليل  
ضرورة مع ان الليل لا يتبع اليوم المفرد وكان هذه المسألة  
مستثناة من ذلك اه فتأمل ما بين التوليين من المخالفة  
ولو جعله اي الامر باليد او التخير لها راس الشهر كان  
قال لها اختاري راس الشهر جرت في الليلة الاولى من  
الشهر ويومها لان المراد من الراس هو الاول وتحت  
الشهر نوعان الليل والنهار فاول الليل في الليلة الاولى  
واول الايام اليوم وليس هنا احد الوقتين نسبا للآخر  
بل كل منهما جزي من مسمى راس الشهر ولا يبطل التخير  
الموقف بالا عارض في مجلس التخير يعني لواء رخصت او



وجد منها ما يدل على الاعراض او ردت صريحاً لم يبطل الخبر  
 لوجود التحير فيها من الوقت بل يبطل بمضي الوقت قلت  
 او لا يبني لو لم تقبل بالتحير حتى مضى الوقت لاخبارها لانه  
 لا خيار لها في غيرنا وقت لها في توقيتة صحيح بخلاف الخيار  
 المطلق فيبطل بالاعراض كما مر والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب الامر باليد** اخره عن الاختيار الثاني التحير  
 باجماع الصحابة بخلاف الامر باليد فانه وان لم يعلم في خلاف  
 ليس فيه اجماع وقدم كثير الامر باليد نظر الى ان الايقاع  
 بلغظه اخترت قات استحقاقاً في جواب اختاري لا قياساً  
 بخلافه جواب الامر باليد فانه قياساً واستحقاق قال  
 في البحر المحقق ما في فتح القدير من استواء البابين في القياس  
 والاستحقاق فان جواب الامر باليد بقولها اخترت  
 نفسي على خلاف القياس وما التتويض بكل منهما اقلي  
 وقف القياس وما الايقاع بلغظه امري بيدي فلا يصح  
 قياساً ولا استحقاقاً والامر هنا بمعنى الحال والذي يعنى  
 التقري كافي لمصباح ومعنى الباب باب بيانات طلاق المرأة  
 نفسها عند تنويع الزوج اليها بلغظه الامر باليد وهو  
 اي الامر باليد كالاختيار من احتياجه الى النية وتبيده  
 بالمجلس ما لم تضرب له مدة وذكر النفس وما يقوم شأها  
 وعلم المرأة به وعدم ملك الزوج الرجوع فلو قال لامرأته  
 امر بك بيديك الطلاق فان كانت تسمع فانها بيد  
 فان كانت غائبة نهو على وجهه ان اطلقت الكلام  
 فلها الخيار في المجلس الذي يتلونها فيه واذا اجعل الامر

اليها

اليها وقتاً بوقت فان بلغها مع بقائها من الوقت فلها  
 الخيار في بنية الوقت وان مضى قبل ان تعلم علمت فلا  
 خيار لها كما في الهندية وما في البداية من عدم استاطة  
 ذكر النفس هنا مخالف لمادة الكتب كما في البحر والزهري الا في  
 نية التثنية فتصح هنا في التحير لان الامر باليد حينئذ  
 يجمل المحصور والعموم فايها نوى صحته فبنية لا غير ردت  
 ورد ادخال على غير مسوغا خلافاً لما في انكره وقال صوابه  
 ليس غير اذ قال لها وتوصلية كانت الخاطبة فبنية  
 يبني لوقال للصغيرة امر بك بيديك بيديك الطلاق فطلقت  
 نفساً يقع لانه علمت طلاقها بايقاعها وهذا معنى قوله  
 لانه كان تعلق بزريرة والصغيرة بان كان محموراً عت  
 الاقرار كمن تولد لها اختاري وامر بك بيديك بمنزلة قوله  
 ان اخترت نفسك فانت كذا فاذا اختارت وجيز الشرط  
 فيتع ما اوقعت لانه لو علمت على فعل البهيمية او الجدار  
 يصح كذا الصغيرة قال في البحر واطلق الامر باليد فتشمل الخمر  
 والمعلت اذا وجد شرطه ومنه ما في المحط لوقال ان دخلت  
 الدار فامر بك بيديك فان طلقت نفسك كما وضعت القدم  
 طلقت لان الامر في يدها وان طلقت بيد ما فتت خطوة  
 او خطوتين لم تطلق لانها طلقت بيد ما خرج الامر من  
 يدها وفي الفتاوية وان مشيت خطوة بطل بجهل على  
 ما اذا كانت رجلها فوق المستنبة الاخرى دخلت بها وما  
 سبت على ما اذا كانت خارج المستنبة فباول خطوة لم تعد  
 اول الدخول وبالثانية تشدد ويخرج الامر من يدها

مقدسي امرك بيدك اشار غطا بها الي ان علمها شرب  
حتى لو جعل امرها بيدها ولم تعلم فطلعت نفسها لم تطلق  
كافي الرواجية والخاصية ويأتي او يشاكك او يمنك  
او يملكك او يملكك او لا يملكك ان الملق عليه قول فيكون  
بالمر والسان وفي البرازية ولوقال امرك في عينيك و  
امثاله ببال عن النية ينوي قلاد اي <sup>هو</sup> تقوي بعضها  
اي تقوي بعض الثلاث واثار به الي انه لا يدمن نية  
التقويين ويأنة اورد لانه الى القضاء الى ان هذه الالفاظ  
كنائية عن التقويين لاعتد القياح حتي لو يوي بها الايقاع  
لا يقع لان لفظها لا يحتمل ذلك وهو ظاهر في غير الامر  
باليد اما هي فانها تحتمل الايقاع لانه اذا ما لها كان امرها  
بيد ها كذا في جعل كناية عن الايقاع ولما لم يرد <sup>التقوي</sup>  
وحتى وفي المحيط عن محمد لوقال ثلاث مرات امرك بيدك  
لانا قلنا ولوقال في يدك وهي واحدة بمرقعات في  
مجلسها استفيد هذا التقيد من الفا التقوية نهر  
وهذا يقيد في التقويين المطلق عن الوقت كما مر اخبرني  
نفسى بواحدة اي باختيارة واحدة قال في البحر الواحد  
في كلامها صفتا الاختيارة فصارتا قالت اخترت  
نفسى باختيارة واحدة اه او بمرة واحدة نهر في ذلك لان  
خصوص العامل اللفظي قرينة خصوصي القدر يمنع الثلاث  
مختلفة بالوقاالت طلعت نفسي بواحدة لان التقدير  
بطلقة واحدة ولا يصح فيه الثلاث فبه نظر المصنف  
الفاصل وقال قلت نفسي قال السيد احد وظاهره  
صحة

صحته ولو صدر من الصغيرة قال ووروده ما تقدم انه  
من باب التلقين او اخبرت امرتي قال في الخلاصة لوقالت  
في جوابه سكنت امرتي كان باطلا ولوقالت اخترت امرتي  
كان جائزا قال في البحر فالاصل ان كل لفظ يصلح للامتناع  
من الزوج يصلح جوابا من المرأة ومالا فلا لا لفظ الاختيار  
خاصة فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا منها  
كذا في البدايع ولذا قال او انت علي حرام او انت مني يا بين  
او قالت انا منك يا بين فهو جواب كان في الاختيار لا في هذه  
الالفاظ تنبذ الطلاق ولان الحل وصف لكل من الزوجين  
والحرمة والسينونة هنده فيصلي ان ان يقوم بكل منهما  
فصا كما اذا قالت طلعت نفسي او انت نفسي او كذا  
لوقالت انا منك طالت او انا طالت فمع لان المرأة توصف  
بالطلاق دون الرجل فلو قالت انت مني طالت لم يقع شيء  
وذلك لان الطلاق رفع التقيد والتقيد للزوج عليها فرفع  
انما يكون عنها لا عنه لانه لا يقيد عليه لانه المالك و  
المرأة المملوكة وقصص وكذا يقع الثلاث لوقال ابوها في زوج  
قول الزوج امرك بيدك ينوي ثلاثا قبلتها طلعت خلاصة  
قلت عبارة الخلاصة كانت قلها في البحر لو جعل امرها بيدك  
ابوها فقال ابوها قبلتها طلعت وينبغي ان يقيد بالصغير  
ينع في هذا التقيد صاحب الزهر لا حاجة لا لطلاق عبارة  
الخلاصة وذلك لانه متى جعل الامر بيد الاب فقال ذلك  
او جعل امرها بيد انا قالت قلت نفسي بانت كبيرة  
كانت او صغيرة لانه كالتلقين ويصح ان يجعل الامر بيد



اجنبي وان كانت بالغة رجعتي ولو جعل امرها بيدها فلا  
يصح من ابيها ولو كانت صغيرة وكذا الوجه به بيدها  
لا يصح منها ولو كثرية لعدم وجود الملق عليه واعلم  
طلد في لان الطلاق مذكور في الجملها لان اعراسها  
واحد بيد الله بيدك فريادة بيده الله للبرك لان الامور  
كلها له وكانه يقول لها ان شاء الله الطلاق وكذلك يكون  
التقويض بلفظ امرى بيدك على المختار وذكرك لان مقناه  
ما امكده جملة لك فان البيدك نية عن الملك وانما تستر  
فيه النية او لالة الحال وفي الخاتبة امرأة قالت لزوجها  
في الخصومة ان لان ما في يدك في يدي استتقت نفسي  
فقال الزوج الذي في يدي في يدك فقاتل المرأة طلعت  
نفسى فلا فاقال الزوج قولى مرة اخرى فقاتل المرأة  
طلعت نفسى فلما فاقال الزوج قولى مرة اخرى فقاتل المرأة  
الذي في يدك في يدك فاقال الزوج قولى مرة اخرى فقاتل  
طلعت نفسى فلما فاقال الزوج قولى مرة اخرى فقاتل  
كان القول قوله فصار يادها خلاصه ولم يجد ما يقابل  
القول المختار في امرى بيدك وفي الزانية امرى بيدك  
لعمركم امرى بيدك وذكر اسمته فقال في قوله امرى بيد  
الله وبيدك للبرك اي لا للعطيف وفي الخطيب  
لوقال في بيع والطلاق امرها بيد الله وبيدك اوسع  
بحاشا الله وشيخ ينفرد المختار لان ذكر الله تعالى للبرك  
والنسيب عرفا والبا للموضع لان فيه ذوات الاصل  
مثل كيف يثبت عنده بخلاف ان شاء الله او بان شاء الله  
ونست

ونست اذا بطل الاصل او علق بمحول حسب التناهي  
في ان شاء الله انت طالق اهو وان لم ينو الزوج في قوله  
لها امرى بيدك وما جري مجراه فلا يكون نوى التقويض  
انها فان لا بد منها ديانة او يدل الحال عليه فضا كما  
قدما فواحدة وهذا يشمل ما لو نوى تثنيت في الحرة فلا  
تقع الا واحدة بالنية كما في المهر نوى تثنيت في الحرة فلا  
كانت للثلاث في الحرة ولو طلقت ثلاثا فقاتل فثبت  
واحدة والحال ان المجلس الاول فيية على الثلاث وكذا  
الثلاث فيما لو قالت له طلعتي ثلاثا فقال امرى بيدك  
فطلعت ثلاثا وقعن خلف انه ما اراد الثلاث قال  
السيد احمد والاشارة بعمل بها في الدلالة بخلاف النفس  
فلا يدل على نية الثلاث خلاف لما في النهر وقيل يستلزم  
على الدلالة اي لا على نية لانه لا يقد والشهر على الاطلاق  
على ما في ضميره الا ان يقام على اقراره بها نهر كما مر في قول  
الكتابات واختار المجلس اي مجلس المشافهة ان كانت  
حاضرة او العلم ان كانت غائبة كما قد مر في الاشارة بثلاث  
اصابع فيعمل بها وذكر النفس او ما يقوم مقامها من الاختيار  
وقيلت نفسي واختارت امرى وعلمها بالتقويض بشرط  
فلو عجزت قوله وعلمها جعل امرى بيد الله ولم يعلم بذلك  
اي بالتقويض وطلعت المرأة نفسها لم تطلق لعدم  
بشرطه اي لانها طلعت قبل علمها بالتقويض وعلمها  
بالتقويض بشرط في صحة انقائها لنية وترك محترز  
ان شرط اتحاد المجلس واسترط ذكر النفس لظهورها



لا يبيع وكذلك ان تقول قولها طلقتك وقولها انت سني  
 طالت اسدت الطلاق اليه وهو اسده الى نفسه بان  
 قال انا طالت او انا منك طالت لم يبيع فحيث لم يكن صالحا  
 للايقاع منه لم يصلح للجواب منها لعل ان المراد من قول  
 كل ما صلح للايقاع من الزوج ما يصلح له بطلان توقف على  
 نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع النصولي الاصل  
 ان كل سئ من الزوج طلاق اذا سالت فاجابها به فاذا  
 اوقمت مثله على نفسها بعد ما صار الطلاق بيدها  
 فلو قالت طلقتي فقال انت انا حرام او بائن او خلية او برية  
 تطلت فلو قالت بعد ما صار الطلاق بيدها تطلت ايضا  
 ولو قالت له طلقتي فقال الحق باهكك وقال لم اطلقا  
 صدق فلو قالت بعد ما صار الامر بيدها بان قالت الحق  
 نفسي باهلي لا تطلت ايضا لانه من الكنايات الغيب  
 تخمل الرد فتستوقف على النية في حالة الغضب والمناقرة  
 فلا تنعيب للايقاع بعد سؤالها الطلاق الا بالنية بخلاف  
 حرام وبائن فانه يبيع بلا نية في حال المذاكرة وبه اندفع  
 ما في البحر من اشتغال الفرق بين الحقته ونفسى وان  
 بائن الا لفظ الاختيار خاصة فانه ليس من الفاظ  
 الطلاق والحال انه يصلح جوابا عنها لا يبيع لانه لو نوي  
 به الايقاع لا يبيع لانه نية تنويضي لا ايقاع ومثله  
 امر بك بيدر فانه لا يصلح جوابا عنها ان تقول امرى بيدر  
 طارح بيدر في البحر كنى بريد عليه اي على قوله لا يصلح للايقاع  
 منه لا يصلح للجواب منها المعبر عنه بقوله وما لا فلا

فحيث راعاها المجلس انها لو اختارت نفسها بعد انقضاء  
 المجلس لا يبيع هذا اذا اطلقت الامر باليد والافلو وقت  
 فلها الخيار دام الوقت المضرب وعجز ذكر النفس ولو  
 قال لها امر بك بيدر فقلت اختارت ولم تقبل نفسي او  
 ما يقوم مقامها لا يبيع وكل لفظ يصلح للايقاع اي  
 ايقاع الطلاق منه ليس المراد تشخيص اللفظ بهيئته  
 وصيغته بل المراد الصلاحية في الجملة ولو تنعيب الغايير  
 وبعض الرهيبات وذلك بان تستند اللفظ الى ما لو اسده  
 اليه الزوج يبيع به الطلاق فتقولها انت على حرام وان  
 منى بائن او انا منك بائن يصلح للجواب منها لانه اسده  
 الحرمة او البينة في الاولين الي الزوج وهو لو اسدها  
 الميديع بان قال انا عليك حرام وانا منك بائن وفي  
 الثالث اسدت البينة الى نفسها وهو لو اسدها  
 الى نفسه وقال انت منى بائن يبيع فانت بائن يصلح للجواب  
 بالتفسير باذ يقول انا منك بائن يصلح للجواب منها  
 وما اي وكل لفظ لا يصلح للايقاع منقولا يصلح للجواب  
 منها فلو قالت انا طالت او قالت طلقت نفسي في جواب  
 قوله امر بك بيدر وقع الطلاق لانه يصلح للايقاع فانه  
 يلزم منها ابتاعها الطلاق على الرجل فكون مطلقا يصح  
 المفعول وهو لا يوصف بذلك واليه اشار بقوله لا والله  
 المرة توصف بالطلاق ووث الرجل اختلف وقال الشيخ  
 الرعي جرح طلقك ببيع الكاف لانه لا يصلح للايقاع منه  
 حي لوقال طلقت نفسي او انا منك طالت بكسر الكاف

وبعد حيث لا يقع الاطلاق واحدا قلنا الطلاق لا يجمل  
 التاقيت واذا وقع يصير به طالق في جميع المرفق بعد  
 وعدمه سواء يقتضي امرا خارجا في جميع المرفق فان  
 يتوقت ولما عطف زمنا على زمنا مثل لم ينفصل بينهما  
 بزمان مما قل لها اظهر في قصده تقييد الامر المذكور بالاول  
 وتقييد امرا خارجا في واذا كان كذلك فيكون لفظ يوم  
 مفردا غير مجموع على ما يفرضه في الحكم المذكور من باع عطف  
 الجمل ببيد امرك بيده اليوم وامرك بيده بعد عطف  
 يدخل الليل لواحد اليوم وكذلك عند عطف جمله على  
 جملة كما في الجرفان وقت الامر في يومها بان قال  
 لزوجها اخترتك او اخترت زوجي بطل الامر في ذلك  
 اليوم اي انتهى ملكها في اليوم الاول فالمراد بالاول اختيار  
 الزوج والمراد بالطلاق الذي شرها قال في الجرفان  
 لا نهى لوقالت وددت فانه لا يبطل ولذا قال في الذخيرة  
 لو فصل امرا ببيدها او بيد اجنبي يقع لانها قد يرد  
 بردها فلا منافقة بين قولها لا يرد بالورد وقولها هذا  
 وان رد بطل وسياق لثمة في ذلك كلام ومنهم من ذكرنا  
 انها لو سكت في مجلسها بقي لها الخيار الى اخر يومها وان  
 قامت من مجلسها لقوله امرك بيده اليوم فلا يتقيد  
 بالمجلس بخلاف ما لوقال امرك بيده في اليوم فيقتيد  
 بمجلسها كما مرفق في الزمان اي وفي امريها الثاني مرفق  
 بعد عد لانه لما ثبت انها امرات لا انفصال وقتها ثبت  
 لها الخيار في كل واحد من الوقتين على حدة فبره احدها

صحته اي الجوان بقولها اي اذا جعل الامر لها وقبول  
 ايها فيما اذا جعل الامر له يعني لوقال لها امرك بيده  
 فقالت قبلت او قال امرك بيده اي قال امرك  
 قبلتها وقع الطلاق كما مر من ان لفظ قبلت لا يصلح  
 للايقاع منه وهذا الضابط فاسد الطرد بطلتتك و  
 انكس بالقبول فتأمل قاله السيد احمد زقلت وقد  
 مرفق بسلام الشيخ الرحمتي ان قولها طلقتك لا يصلح للايقاع  
 فلم يكن فاسد الطرد وقال ايضا ولم يحيا عنه بان  
 الوقوع هنا باضا رقتد رقتد رقتد قبلت الطلاق والطلاق  
 يصلح للايقاع فيصنع للجواب اه وفي قولها في جوابه اي الامر  
 المنوي به ثلاثا طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي  
 بتطبيقه بانت بواحدة او كونهما واحدة لانها صفة  
 للطلاق وهي واحدة ولما ملكت الثلاث ملكت الواحدة  
 واما كونها بانته فلا ان التفويض انما يكون في الباق كافي  
 البحر لا يقرر ان المعتبر في توضيح الزوج وقد وقع ذلك هنا  
 بالكتابة فيقع به البابين والانتا التي يقع بها بلفظ  
 طلقت وقولها بتطبيقه لا يردون لان ضربا يقع به الزوجي  
 لكنه غير ما فوضه الزوج اليها وهو البابين الذي هو  
 حكم الكتابة والطلاق ملك الزوج لا ملكها وانما تتصرف  
 بالكتابة عنه وتعليك لها فلا تمكك الا ما ملكها ولا يدخل  
 اللبيل اي حنسه فيتمثل لليلتين وكذا لا يدخل اليوم  
 الثاني في قوله امرك اليوم وبعد عد لانها عطفها على  
 جعلها في قوله امرك اليوم وسأطلي طلق نفسي اليوم



واحد لما قلنا زيلبي <sup>صحت</sup> وان رد اي الامر في يومها  
لم يبق الامر لها في الغد لانه يموت في واحد فلا يبقى  
لها القبار بعد الموت كما اذا قال لها امرك بيدك اليوم فموت  
في اول النهار لا يبقى لها القبار في اخره وعن ابي خنيفة  
فيما ذكره الكرخي ان لها القبار في الغد لانها لا تمك رد  
الامر كما لا يمكن رد الاقناع والخاص عدم الشراط القول  
فيها في المجلس فصارت قتيامها عن المجلس واستقالها  
بعل اخر وجه الظاهر ان المدة كلها بمنزلة المجلس فيما لم  
يذكر الوقت فيه ككونه امرا واحدا وهنالك لم يثبت لها النار  
بعد الرد فكذلك هنالك من له القبار بين سبتي اذا اختار  
احدها لا يكون له خيار الاخر الا نزي انها لو اختارت  
نفسها اليوم ليس لها ان تختار زوجها غدا فكذلك اذا  
انه تدخل الليلة المتوسطة استقل الغويا وعرفيا  
وعنى ابي يوسف انه لو قال امرك بيدك اليوم وامرك  
بيدك غدا اي باعادة الامر لها امرا ولو اختارت  
زوجها اليوم او رد الامر لي على خيارها غدا قال  
شمس الامية وهذا صحيح لا يستلزم كل واحد من اللذان  
فلا حاجة الى الارتباط وذكر قاضي خات هذه المسألة  
ولم يذكر فيها خلافا فيعرف هذا الغرض الى ابي يوسف  
ككونه حجة لادان فيه خلافا فتنبه ولا تدخل الليل  
في هذا الفرع كما لا يخفى لانه ان ثبت لها القبار في يوم  
مغرد فلا يدخل الليل والثابت في اليوم الذي يليه خيار  
اخر فان خيار كل يوم انما يمتد الى غروب الشمس فقط

لا يرتد الا خلافا للفرع كما قد ساعدنا ومن جملة تفريع  
المسألة انها لو طلقت نفسها بموجب التنويض لم يبق لاد  
الليل ليس بوقت للاختيار ولا تطلق اي في احد اليومين  
الامرة ولا بد منه اذ منع ما يتوهم من انقضائها بتعليق  
جواز ان تطلق نفسها مرتين في كل يوم صراحة على قلت  
ويجا المدا في البدايع قال في مسألة امرك بيدك اليوم و  
امرك بيدك غدا انها لو اختارت نفسها في اليوم الاول  
فطلعت ثم تزوجها قبل الغد لادان ان تختار نفسها فلها  
ذلك وتطلقت اخري لانه مكرها بكل واحد من التنويضين  
طلقا فانه يتبع باحدهما لا يمنع الاقناع بالآخر ولا فرق  
بين مسألة البدايع وهي الاثنية متنا فيما بعد والفرق  
في حلها الاحتمال زمت فاصل بين التليكين والافاقند  
في التليكين حاصل في كل منهما فتأمل ويدخل الليل في  
قول امرك بيدك اليوم وغدا لانه لم يدخل في الوقتين  
المذكورين وقت من جنسهما لم يتنا وله الامر فكان امرا  
واحدا وهذا لان تحليل الليلة لا يفصلها لانا تقوم  
قد يجلسون للضرورة فيهم الليل ولا تنقطع شؤراهم  
وعلمهم فان قلت اليوم هاهنا ذكره مفرد افوجب ان لا  
يتناول الليلة كالسيلة الاولى قلت الجمع بينهما بجزء  
الجمع كالمعنى فصار كقول امرك بيدك اليومين ولا  
يمكن ذلك في المسألة الاولى لتحلل وقت من جنسهما لم  
يدخل تحت اللفظ وهما هنا امكان لعدمه حتى لو قال  
هناك امرك بيدك اليوم وهذا بعد غدا كان امرا  
واحدا

تنبه فاصبر سراي في قوله وان ردت الامر في برورها  
بطل انه اي الامر يريد بردها يعني وهذا مخالف لاؤتمنا  
عن الذخيرة انه لو جعل الامر يرد لها او يرد اجنبي يتبع  
لازما فلا يردت بردها لكن في الهاد يرد وفق ما بين القولين  
فقال انه اي الامر يريد بالرد قبل قبوله اي قبول المرأة  
الامر لا بعدة اي بعد ان قبلت التحبير كما اذا اقر الانسان  
سببي نصدقه المقوله ثم ردا قراره لا يصح الرد وكذا لا تراعى  
الدين فتبوتة لا يتوقف على القبول ويرد بالرد فعل هذا  
المراد من القول هنا ما نشأه ما فوض اليها فلو اختارت  
نفسها بعد تفويضه اليها فقد وقع الطلاق فلا يمكن  
ردفه فلا ينبغي عدم منغوض اليه الامر بعد الاختيار  
لنفسها وهذا توفيق ظاهر وقد قد منا توفيقا اخر  
بان قولهم لا يرد الامر بالرد معناه ردها صريحا بان  
تقول ردت هذا الامر ولا قبله ولا اجمله في يدي  
فهر كما نت في مجلسها حاز لها ان تختار نفسها ونفسه  
منها قولها ردت ان وكذا كذا لو جعل امرها لا اجنبي  
ردت ان فله الخيار دام في مجلسه ولا يضره الرد اللهم  
الا ان تختار ردها او تختار رده الاجنبي لها بعد جعل الامر  
باليد الي احد هاتين بان تقول اختار زوجي واختار بقا  
الطلاق وهذا واجب كان في المعنى رد الامر لكنه لا يطلق  
عليه الرد لان حقيقة ما شترتها فيها خبرت فيه قبول  
منها لا رد كالا يخفى وما قوله فان ردت الامر بطل فمعناه  
الرد المعنوي وهو اختيارها الزوج بالرد المختفي وهو  
قولها

قولها ردت ان فلا منفاقة بين الكلامين وقدا لا ين  
الهام الي هذا التوفيق وما لا ين قاضي سماءه التي توفيق  
ثالث فانه قال يحتفل ان يكون في المسألة روايات لا انه  
تليك من وجه فيصح رده قبل قبوله نظر الي التملك  
ولا يصح نظر الي الانفلاق لا قبله ولا بعده فرواة صحه  
الرد نظر التملك ونفاقه نظر الانفلاق لان التملك  
كما التحبير من حيث يتعدا بطاله ولذلك قال المصنف  
فصل النية ولا يملك الرجوع عن التوفيق سواء كان  
بلفظ التحبير او لا مر بالبداء وطلق نفسك لانه يتم بالملك  
من غير توقف على قبوله واستظهره في البر واليه يات  
في الهداية نقل رواية عن ابي حنيفة بانها لا تملك  
رد الامر كما لا تملك رد الاتباع وقال فلا حاجة الي ما  
تكلفه ابن الهام وان رجوت واورد قبل ذلك على ما  
قال الهادي والشا رجوت ان قولها بعد التبول ردت  
اعراض مبطل الخياراتها تابعة على هذا اليراد المقدسي  
تقال وهذا عجيب حيث يطلبه ما يدل على الاعراض بلود  
كالاكل والشرب ولم يبطلوه بصريح الورداه وتغيب بان  
الكلام في الوقت وقد صرحوا بان لا يبطل بالقيام على المجلس  
والاكل والشرب ما لم يمض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت  
كما صرح به في منع الهرة معطوف على انه يرتد في المختار  
مثل قوله امر بك في يومك اليوم وهذا لا ينبغي له الخيار  
كأن في الولو الجنية كوقال لها امر بك ببدك التي ردت الشهر  
قلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر لان الامر

منجد فلو قالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم الذي  
 قالت فيه فليس لها ان تطلق نفسها في بقية ذلك  
 اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد فنقول صاحب الهامة  
 انه في المجد لا يبقى في الغد مناف لما في اليوم الحقة عند  
 الاحلم وقال ابو يوسف خرج الامرين يدها في الشهر وذكر  
 في البداية ان بعضهم ذكر الخلاف على العكس اي انه يخرج  
 الاسري الشهر كله عندها الا عند ابي يوسف وكذا  
 في الترخاينة وقال انه الصحيح وجهه اي قول الامام  
 في الدراية انه متى ذكر الوقت اعتبر تنقيباً والافتقار  
 قال في النهر ثم رايته وجهه في الدراية بان الامر باليد  
 نصا تنقيب معني فتم لم يذكر الوقت فالعبرة بالتنقيب  
 وصمي ذكره فالعبرة بالتنقيب اه والتنقيب لا يرتد بالود  
 والتخليك بر قد قبل قبوله وجهه نظرين وجهي الاول  
 ان القبول هنا معني اختيارها احد الامرين نفسها  
 او زوجها فاذا قالت اخترت زوجي وجب القبول فلا تنكح  
 الود بعده باختيارها نفسها فلا فرق بين اعتبار التنقيب  
 والتخليك فليتا مل والثاني ما اشار اليه الحلبي حيث  
 قال مثال ما اذ لم يذكر الوقت امر بك ومثال ما اذا  
 ذكره امر بك ببيدك اليوم وغدا وامرك ببيدك اليك في الشهر  
 لكن هذا يقتضي ان يبقى الامر بيدها في الغد ان اختارت  
 زوجها اليوم في امر بك ببيدك اليوم وغدا وليس كذلك فا  
 لتناقص حاله قال اسيد الحقة في قوله  
 يثبت التناقص لا دفعه الا ان هذا الفرع على قول يخرج

ابن

ابي يوسف اه قلنت لعله يشير به الى مسألة امر بك  
 ببيدك اليوم وغدا حيث لم يبق لها في الغد خيارا وان اختارت  
 زوجها قبله فتنسب ولا يخفى ان الخلاف جار في مسألة  
 امر بك ببيدك اليوم وامرك ببيدك غدا في الهداية وفي  
 البدايع ولو قال امر بك ببيدك اليوم وغدا فهو على ما مر  
 الاختلاف وصرح به الولوالجي ايضا فقال في مسألة اليوم  
 وغدا الود في الاسري اليوم يبقى في الغد وفي الجاهل  
 لا يبقى وعليه الفتوى وقد علمت مما مر من حكم  
 الخلاف في مسألة الشهر ان الامر لا يبقى في الغد عندها  
 خلافا لابن يوسف اه بقي لو طلقتها بائنا قيد بالباين لا  
 لو طلقتها رجيا بقي امرها فولا واحدا حل هل يبطل  
 امرها يعني لو قال لامرأة امر بك ببيدك ثم طلقتها بائنا  
 هل يخرج الاسري يدها ان لا يملك التنقيب معني انه يخرج  
 لانه لو لم يخرج للمتح البائين البائين وهذا خلف وذلك  
 بخلاف ما اذا كان التنقيب مسلطا لان دخلت البائنة  
 ببيدك فطلقتها قبل الدخول او مرقنا لامرك ببيدك غدا  
 فطلقتها بائنا قبل محض الغد لا يبطل لان البائنة لم تحلف  
 البائين المعلق بما فيه فعلي هذا لو دخلت الدار واختارت  
 نفسها وكذلك لو جاء الغد واختارت تبين باخري ونزل  
 المقدسي ما يعيده عند الخلاصة قال السرخسي قال لامرأة  
 اختارت ثم طلقتها بائنا بطل الخيار وكذا الامر باليد فلو  
 تزوجها في السنة او بعد ها لا يعود الامر بخلاف ما اذا  
 كانت امر مسلطا بشرط ثم ابائنا ثم وجب الشرط وفي



الاملا لوقال اختاري اذا شئت او امرتك بيدك اذا  
 شئت ثم طلقتها واحدة بائنة ثم تزوجها واختارت  
 نفسها عند ابي حنيفة تطلق بائنا وعند ابي يوسف  
 لا قال السرخسي وقوله ضعيف لكن في الخبر عن القنية  
 ظاهر الرواية ان المعلق من التفويض كالمخرج علم ان  
 صاحب الخبر نقل ولا عن الهادية بانه يبطل الامر بعد  
 ابا انتها هكذا صرح به في موضع وصرح في موضع اخر لا يخرج  
 الامر من يدها ثم نقل عنه التوفيق بين القولين عن  
 نقله ثم عرضها قلت وقد نقل في الهادية عن الذخيرة  
 وصرح بانه يخرج في ظاهر الرواية قال وفي النوادر عن  
 ابي حنيفة وابن يوسف انه لا يخرج ثم ذكر التوفيق  
 فاتفقت صاحبة القنية والهاء بانه علي ان ظاهر الرواية  
 هو المخرج ثم قال والمحق ان في المسائل اختلاف الرواية  
 والاقتوال وظاهر الرواية ان الامر باليد يبطل بتخيير  
 الابانة بمعنى انها لو طلقت نفسها في عدة لا يقع لا  
 بمعنى بطلانها بالكلية لما قد مناه من انها لو طلقت  
 نفسها بعد التزوج وقع عند الامام ويبدل عليه قولهم  
 في باب التلقين ونزال الملك بعد اليمين لا يبطل بها  
 بناء على ان التخيير غير ثلثة تطلق طلقتها باختيارها  
 نفسها وان كان تليها وفي القنية معلما بعلامته  
 قبل ان فعلت كذا فامر بك بترك ثم طلقتها قبل وجود  
 الشرط طلاقا بائنا ثم تزوجها بيبقي الامر في يدها  
 ثم رجعتم لابيبي في ظاهر الرواية ثم رجع في ان تزوجها  
 قبل

قبل انتقضا المدة فالامراة وقت تزوجها بعد انتقضا  
 لا يبقى هو قال فقد صرح بعدم بقائه مع الامر المعلق في  
 ظاهر الرواية فلا يصح التوفيق بانه يبيقي اذا كان سلفا  
 فالحق ان في المسائل اختلاف الرواية بائنا وما مال اليه  
 في الشهر من تزوج توفيق الهادية بالتوفيق بين الخبر  
 والمعلق لا يتم لتصريح القنية بنقض المسائل في المعلق  
 فلي ظاهر الرواية يخرج من يدها الامر في كل من المخرج  
 والمعلق فتنبه وفي النزاهة له امراة فاحمل خبر  
 احداها بيبدا خبري ثم طلقت المنفوض اليها بائنا واخاها  
 ثم تزوجها ببصير امرها بيبدا بخلاف ما لو حمل امرها بيبدا  
 نفسها ثم طلقتها بائنا على ما مر لانه غلبت امره فصرح  
 فيهما علم ان امرها بيبدا صحيح هذا في ما في الخبر  
 التفصيل وعبارته في الخلاصة والنزاهة ولو تزوج  
 امرأة على انها طالقت او ان امرها بيبدا تطلقت نفسها  
 كما تزويد لا يقع الطلاق ولا بصير الامر بيبدا ولو بدات  
 المرأة فتاقت زوجت نفسها منك على ان طالقت او على  
 ان امرئ بيبدا اطلقت نفسها كما يريد فتاقت الزوج قبلت  
 وصرح الطلاق وصرار الامر بيبدا ولو بد المولى فزوجه كما لو  
 بد الزوج ولو بد البصير فهو كالو بدات المرأة او بدت  
 جعلنا في الزوج امرها بيبدا لم نسمع لعدم حصول غرضه  
 كالبيعت على المخرج المرح الا اذا اطلقت المدعية لحمل الامر  
 بيبدا نفسها عجز الامر الذي ادعته ثم ادعته اب  
 الطلاق زاد في الخبر والمهر فتسمع دعواها لا ثبات حق

صوتها اجنبي فجناية خرجها من البيت بعد انفا للبل  
جناية في الاصح وقيل جناية مطلقا واعطاها تشا من  
بيته بل اذنه حيث لم يخرج المائدة بالمساحة به جناية  
وكذا ادعاه عليه وكذا قواها بالكلية امك واختك  
بعد قوله جات امك الكلية وكذا قواها ازواج النساء  
رجال وزوجي الاولاد عاها الي الحل الخبز المحرور ففقت  
لا تكون جناية اهو صح في الظهيرة من ان لعنه  
بعد لعنه جناية وفيها والصحيح انها ان كشفت  
وجهها عند من يتبع بها فهو جناية ولو قال لها لا تسلي  
كذا فتالت افضل ان كانت قالت ذلك في فعل هو محميم  
كان جناية ولا فلا هو وفي الصيرفية ولو قالت له وقت  
الخصومة يا ابن الاجير يا ابن العواني فضر بها وانه كما  
قالت لها ان تطلق نفسك ولو قالت له يا ابن السباع  
ان كان كما قالت او لا يعير بهذا لا يكون جناية ولو صعد  
السطح من غير ملادة هل يكون جناية قال نعم قيل هذا  
ان صعدت للنظارة والافلا قال قلت ان لم يكن للسطح  
تخرج جناية والافلا ورضي البيه اليه جناية ان كان  
علي استخفاف والافلا هو قال قول له لانه منكر اي  
لصيرورة الامر بدها واستخفافها للابانة ولو لم يبي  
الجناية كما في النصر وتقبل بيته علي الشرط المنفي  
اي لو اقامت بيته انه ضربها بغير جناية ينبغي ان تقبل  
وان قامت علي الشرط لكونها علي الشرط والشرط يجوز ان يانه  
بالبيته وان كان منقب كذا في النصر وولد هذا الشرط

الله تعالى فتسمع بيته علي ذلك فان لم تكن لها بيته  
يجلف فينقض عليه بالكلية وان حلف بطل دعواها  
ويغت علي ملكا نك قالت طلعت في المجلس بالابتد  
وانكر اي ادعي التبدل فالادعائي كونه ولا تبدل  
فالتول لها لان الاصل في تفرق العاقل ان يكون  
علي وجه الصحة فلان هو الظاهر والقول لمذموبه لانه  
وجد السبب باقراره وهو التخيير وادعي المبطله وهو  
القاطع للمجلس والاصل عدمه والقول لمن يتسك بالظاهر  
وهو المودة حمل امرها بيوها ان ضربها بغير جناية  
فضرها ثم اختلفا بعد اختيارها لنفسها كما علم مما قبله  
فتالت لانت الضرب بلا حناية وادعي الحناية فيمنظر  
انها لو طلبت النقطة او الكسوة لا يكون جناية لان  
لصاحب الحق بد الملازمة ولسان التقاضي ولو شتمته  
او منقنت ثيابا واخذت لحبته فجناية وكذا لو قالت  
له يا حمار يا ابله ولعنته ولو لعنها فلعنته قبل ليس  
بجناية لانها ليست بادية قال الله عن رجل لا يجب  
الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والعامة علي انه  
رجناية لانه لا قصاص فيه حتي لا يكون الثاني جانيا  
قال لها بليد فتالت له مثل ذلك فهو جناية منها اذا  
صرحت به ولو شتمت اجنبيا كان حناية وكذا لو كشفت  
وجعها لغير محرر لانه لا يجوز النظر واكتشف بالامرورة  
وقال القاضي لا تكون جناية لانه ليس بمورة ولو كلت  
اجنبيا او كلت عا مدام الزوج وشاغبت معه فسمع  
صوتها

ما يحيط به علم الشاهد وما كان كذلك تسبل فيه البينة  
 رحتي كما ينبغي في باب التعليل عند قولها اذا ذهبت  
 طلب اوليا وها طلاقها فقال الزوج لا يبيها ما تريد  
 افضل ما تريد وخرج فطلعتها ابوها لم تطلق وقوله افضل  
 ما تريد لا يقتضي تفويضا لا حتى لا التزمكم اي الفصلان  
 قدرت لما عرفت ان انا طلاق التفويضي من التنايات  
 لا تثبت الا بالنية ولا تثبت الا باعتراف الزوج او  
 ينكوله عن الجيب او بدلالة الحال في القضا فقط كما تقدم  
 ان لم يرد الزوج التفويضي ثم اشار اليه التمس من جميع اوليا  
 ليس يقتضي كما ان ذكر الا ب كذا افاده السياج و  
 القول له اي للزوج فيه اي في التفويضي انه لم يرد خلاصه  
 لا يدخل نكاح الفضولي يعني لو قال ان تزوجت عليك  
 امرأه فامرأها ببيدك قد خلت امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي  
 واجاز بالفعل ليس لها ان تطلقها لانه لم يتزوجها وانما  
 اجاز نكاحها وهكذا لو دخلت في نكاحه بنكاح الوكيل لما  
 سباني في كتاب الايمان ان شأنا الله تعالى كل امرأة تدخل  
 في نكاحي لا يجتنب لواجاز بالفعل فتنبه ما لم يتقبل الزوج  
 لامرأته ان دخلت امرأة في نكاحي وان حلت لي امرأة  
 اوقال ان تزوجت امرأة بنفسي او بوكيلي او بفضولي  
 او دخلت في نكاحي بوجه ما واجزت نكاح فضولي فانما امرأها  
 ببيدك فالامرأه لو دخلت امرأة بنكاح الفضولي او  
 الوكيل كما في الغيبة جعل امرأها بين رجلين فطلعتها  
 اخذها لم يقع لانه لم ينفوض الامر لا حدها بل لها  
 نكاح

فكان تعليلنا على مشيئتها فلم يوجد الشرط بفعل احدها  
 وفي الهندية ولو جعل امرأها بين رجلين لا ينفذ احدها  
 فان قالوا كنا طلقنا في المجلس فانكر الزوج خلفه باسه  
 تنالي ما تعلم ان الامر كذلك ولو نوي الثلاث فطلق  
 احدها واحدة والاخرتين او ثلاثا وقت واحدة  
 لا تقاها عليها كذا في المعانيه تتم الثلاث لو قال امرأ  
 ثلاث فطلقنا ببيدك ان امرأتيني عن مهر فقلت  
 وكلني حتي اطلق نفسي فقال انت وكيلي لتطلق نفسك  
 فان امرأته عن المهر ولا تم طلقت في المجلس يقع وان لم  
 تبر الا يقع لان التوكيل كما بشرط ان تبرئه من المهر  
 محيط وفي الغزالية قال لها ان غبت عندك وبكنت في  
 غيبتني يوما او يومين فامرك ببيدك فهذا علي اول الامور  
 فيتم الطلاق ولو مكثت يوما ان غاب عنها كذا فان امرأها  
 ببيدك في اخر المدة فترأت حثي مضت المدة افتي  
 البعض بنفا الامر في يدها والامام قاضيان علي ان  
 علم بمكانها ولم يذهب اليها وقع وان لم يعلم بمكانها لا  
 الصحيح انه لا يقع قال في الخزانة واذا كانت الغيبة منها  
 لا يصبر امرأها ببيدك واختلاف الاجوبة في المدخولة  
 وفي غيرها لا يصبر امرأها ببيدك وفي المدخولة لو كانت  
 في المصروع يجبي الى منزلها حتي تمت المدة فيصبر ببيدك  
 وفي المبتغي قال لها قبل الدخول ان غبت عندك شهر  
 فامرك ببيدك فوجد الشرط لا يصبر ببيدك لان الغيبة  
 لا تنقضي قبل البناء عدم الحضور لان الغيبة قبل



المحور لا تمكن وادعها خافت المرأة اذا تزوجها لا يجعل  
 الامر بيدها بعد التزوج تقول زوجتي نفسي منك  
 بكذا على ان امري بيدي اطلق نفسي منك بانما مني  
 نيتي كلا ضربتي بغير جنابة او تزوجت على اخري  
 او شربيت او غبت عني سنة جعل امرها بيدها وهي  
 صغيرة على انه متى غاب عنها سنة تطلقت نفسها  
 ببلد خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فابراة عن المهر  
 ونفقة العدة واوقفت طلاقها يقع الزوجي ولا يسقط  
 المهر والنفقة كالولكان الايجاب من الزوج موجودا  
 وقت وجود الشرط جعل امرها بيدها ان غاب عنها  
 ثلاثة اشهر ولم تصل اليها النفقة فبعت اليها خنثي  
 ان لم يكن قد رنفتها صار بيدها ولو كانت النفقة  
 موحلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لا يصير الامر  
 بيدها لا ارتفاع البيه عندها خلافا للامام الثاني  
 وان ادعى وصول النفقة اليها وادعت حصول النفر  
 قبل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول  
 النفقة اليها ولا يصح ان القول قولها في هذا وفي كل  
 موضع يدعي ايما حق وهي تنكر جعل امرها بيدها  
 ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في الاعطاء وعدمه  
 بعد الوقت فالقول له في حق عدم الطلاق وراها في حق  
 عدم اخذ ذلك الذي كذا في الزخيرة وفي المبتغي ان لم  
 اكك الى عشر بيت يومها فانها بيدها بغير رين وقت  
 النكاح فاذا اختلفا في الديات وعدهم فالقول له  
 لانه

لانه منكر كون الامر بيدها وذكر محمد ما يدل على ان  
 القول لها فيمن قال ان مات فلا ت قبل ان يعطيك  
 المائة التي لك عليك فانما كغيره فمات فلا ت فادعي  
 عدم الدية، وكونه كنيلا وادعي المطلوب الايمان بالقول  
 للطلاب لانه ينكر الاستيفاء وهذا استحسان قال لها  
 ان لم ارسل نفقتك في هذا الشهر وان لم ابعث فان  
 كذا فارسل اليها بيد رجل فضاقت من يدا الرسول  
 لا يقع لاد البعث والارسال قد تحققت قال لها ان  
 لم اعطك دينارين الى شهر فامرك بيديك فاستدانت  
 واحالت علي زوجها ان ادري الزوج المال الى المحتال  
 قبل مضي المدة ليس لها اتباع الطلاق وان لم يور  
 ملكك الاتباع ان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامرك  
 بيديك فنشرت بان ذهبت الي ايها بلا اذنه في تلك  
 الايام ولم يصل اليها النفقة لا يقع لعدم وجوب النفقة  
 فصار كما اذا طلقها حتى تمت المدة ان لم اوصل اليك خمسة  
 ونايز بعد عشرة فامرك بيديك في طلاق متى نشئت  
 فاضي الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد  
 به انور لها الاتباع وان لم يور به انور لا تمكك الاثنا  
 حتي يموت احدها وفي جامع الفصولين فوض اليها  
 امرها ان تزوج عليها ثم ادعت على الزوج انكك  
 تزوجت علي فلا تة وفلا تة حاضرة تقول تزوجت  
 نفسي هذه وشهد الشهود بالنكاح بصير الامر بيدها  
 ولو كانت فلا تة غائبة عن المجلس وبرهنت هذه

انك تزوجت علي فلانة فصار امرى بيدي هل شمع فيه  
 روايات والاصح انها لا تنسح لانها ليست مجمعة في  
 اثبات النكاح عليها وفي الصيرفية قال لها ان لم تصل  
 نفقتي اليك عشرة ايام فامرك بيديك فغاب عشرة ايام  
 وانتقلت من ماله فحضر قال لا يبقى الامر به  
 بخلاف ما لو قال ان لم اوصل اليك نفقتك عشرة ايام  
 والمسا له بما احييت يبقى الامر به هالذات شرط جعل  
 الامر به هالعدم الا بصال دون الوصول ولم يوجد البصال  
 فيحتمل وفي القنينة ان شربت مسكر ابغى اذ نكح فامرك  
 بيديك ثم شرب واختلعا في الاذن فالتقول للزوج والبينة  
 بينة المرأة اه الكل من النكح وفيد لو قال امرى بيديك  
 فطلعت نفستك فكذا لا تنسح او قلنا اذا جاء عقد انفالت  
 في المجلس اخذت نفسي طلعت فلانا للحال ولو قامت  
 عن مجلسها قبل ان تقول ساكنا بطل امره فصل  
 في المنسحة قال السيد احمد المناسب للترجمة الانتداء  
 بمسألة فضها ذكر المنسحة قبل ان اقامه ذكر مسالة فضها  
 طلعت نفستك اول الفصل لانها بالنسبة لما فيه المنسحة  
 بمنزلة المفرد من المركب وفيه ان المقصود ههنا ذكر  
 مسالة بطل المنسحة والاولى الاعتناء بالمقصود على ان  
 المفرد قد تقدم قبل هذا اه ولك ان تقول المراد ثلثين  
 البلاق بالمنسحة صريحا او ضمنا فتد قال في كافي الكمال اذا  
 قالها طلعت نفستك ولم يذكروا منه منسحة فكذا بمنزلة المنسحة  
 ولها ذلك في المجلس اه اي لانه موقوف على مشيتها و  
 نطقها

٤٢  
 نطقها مشية ولذا قال في الحاشية قال طلعت نفستك واحدة  
 ان نيت فقالت طلعت نفسي واحدة فهي طالت وقد  
 شات حيث طلعت نفستها اه قال لها طلعت نفستك  
 والحال انه لم ينو شيئا او نوى طلعت واحدة ولو  
 حذف هذا واقتصر على قوله ولم ينو لك اولى لانه اذا  
 طلعت واحدة مع عدم النية فم ينسحب بالاولى ان السار  
 او نوى ينسحب في الحرة انما لم يقع الشك ان اذا نواها لاث  
 قوله طلعت مساه افعلى طلعا والطلاق لنظ مفرد يحتمل  
 الواحد الاعتبار به وهو التلذذ لانه تمام الجنس كما مر ولا  
 يحتمل العدد والخض وهو الشك في زبلي وهكذا الحكم لو  
 كانت مسوقتين بواحدة كما قدمه عن البراءة فالحال في  
 الجوهره وقبده بالحره لانه لو نوى الشك في نية واحدة  
 وقت لا نهان فرد اعتبار به فيها فطلعت اي واحدة  
 او اثنتي او قلنا وكل ذلك مع عدم البينة اصلا او مع  
 نية الواحدة او اثنتي في الحره فهي تسعة والواقع فيها  
 طلعت رجعية اما في الامة فالصور اربع لانها اما ان  
 تطلق واحدة او اثنتي وكل مع عدم النية او مع نية  
 الواحدة ولو طلعت فلانا وينوي واحدة ولم ينو اصلا  
 لا يقع شيء لا يستفاد بها بغير ما فوض اليه كما في الترتيب لانه  
 ويستفاد انه لو نوى اثنتي فطلعت فلانا لا يقع عنده  
 شيء ابصارا وقعت في جميع ذلك طلعة وجميعا وان طلعت  
 نفسها كلاكها بواحدة او متفرقا وسوا قالت طلعت  
 نفسي فلانا او قالت فعلت ويواه اي الثلاث في قوله



طلق ومصحح أي الثلاث لا تخرج من أصل فعل الطلاق  
 الدال على الواحد الحقيقي والحكم وأقارن الميم في باب لوقال  
 طلق نفسك ويوي ثلاثا فطلقت أنتي بثلاث  
 لأنها مكنت ابتاع الثلاث فكان لها أن تترفع منها ما  
 شئت بعيني قيا على ما سياتي متنا قال لها طلق نفسك  
 ثلاثا وطلقت واحدة وقتت وعلا الشئ بانها بض ما  
 فوضه قال ولم ارم من يده عليه ويدل عليه قولهم فيها  
 أنه لا فرق بين ابتاعها الثلاث بلفظ واحد ومفرده  
 فاقا عند التفريق حكينا بوقوع الثلاثة قبل الثالثة  
 فلو اقتصرنا على الثانية تنفع الشتان فقط فلو لم تنك  
 الشتي لما جاز التفويض فاملها قيد خطا بها فمدان  
 التركيب الآخر فيه خطاب فلو قال قتلها بطلاق  
 فنفسها لما كان أولى لأنه لو قال طلق أي سائس يدين مثله  
 امر سائس يدين لم تدخل الحاطة تحت عموم خطاب لتمام  
 الترتيبية على عدم إرادة أياها فليس لها أن تطلق نفسها  
 أما لو قال نسائي كلهن طوالت إذا دخلت الدار فإذا دخلت  
 الحاطة طلعت كغيرها كما في الحاطة وتقولها في جوابه أي جوب  
 قوله طلق نفسك أنت نفسك وتكون قولها طلقت  
 نفسي ثلاثا بانها نزلت طلقت رجعية أما وقوع الطلاق  
 ثلاثا لأنه من الفاظ الطلاق التي تستعمل في ابتاعه  
 كناية بدليل الوقوع لو قال ابتعتك فصلحت جوابا لطلعت  
 نفسك وأما كونه رجعيا فإن المفوض اليها هو الرجعي  
 وقد ابتعت بزيادة وصف وهو البينونة فيلغو ذلك

فان

فان قلت قولها أنت مخالفة لامره فيبني ان لا يقع كما  
 لو امرها بنصف تطليقة فطلقت واحدة أو امرت ثلاثا  
 فطلقت الفالانا تقول هي قد وفقتني في الأصل والحال  
 في الوصف لا لعدم الأصل فلا يعد خلافا بخلاف المستشهد  
 به لأنها خالفتني في الأصل حيث أنت بعيرة فبعت خلافا  
 وعن أبي حنيفة أنه لا يقع شيء بقولها أنت نفسي لأنها  
 أنت بغير ما فوض اليها إذا المفوض اليها الطلاق والأمانة  
 تخالفها كما إذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا  
 لا يقع شيء عند أبي حنيفة فكان قولها أنت نفسي في  
 الجواب اعراضا منها فينبطل خيارها كما يبطل بقولها أنت  
 نفسي لا يشتغلها بما لا يعينها رايي وظاهر قوله أن  
 إجازة أنه شرط في أنت نفسي الواقع جوابا لطلعت نفسك  
 وليس كذلك لأن امره بالطلاق قرينة والدعوى بنية الزوج  
 الطلاق فلا حاجة إلى الإجازة ولا للمنية منها ويؤيد قلناه  
 قوله المص فيما يأتي امرها بان أو رجعي فكنت في الجواب  
 وقع ما امره بليفوضها ثم تشتت شرط الإجازة في مسائل أخرى  
 وهي أنها لو قالت المرأة أنت أنت نفسي فلا يقع الطلاق  
 به إلا بشرط يبيّن بنية الطلاق وإجازة الزوج لأنه كناية  
 ولكننا بآيات معتبرة إلى البنية وهذه عدة استراط البنية  
 وأما عدة استراط إجازة الزوج لأنها فضولته حيث لمر  
 تنك تطليق نفسها بدوت أدن ووجهها فتنبه وأياك  
 أن تغتر بظاهر عبارة التمهيد فانه صريح في الغت حيث قال لو  
 قالت أنت أنت نفسي توقف على إجازته اه وقال

ق

الله علي حرام يقع بخوارزم و بخاري و لا عليك الزوج  
 الرجوع عند اي عن التوقيين بالثلاثة يعني  
 كان بانفط التخيير او الامر بالبد و اطلق نفسك في  
 من معنى التخليق ولهذا امر يصح عزله و لا نهيه كما في  
 البحر و غا زاد لنفط معنى لانه ليس فيه صريح التخليق  
 وفي الخا نية لوقال و كلشك في طلاقك كان عليك اكثر  
 طلق نفسك اهو بنا علي ان التوكيل من عمل لغيره و هذه  
 لتفسيرها نعم لو فوض اليها طلاق صرحتها او فوض الي اجبي  
 طلاق زوجه كانت توكيل لا فيك الرجوع عند كونها عاملة  
 لغيرها و لا يقتصر علي المجلس وفي فتح القدير كذا المديون  
 يقول الدارين لدا برت و متفق عاملا لغير بالذات و لتفسير  
 ضمنا و التوكيل استعانة فلو لم ير عليك الرجوع عاد علي  
 موضوعه بالتفريق بين قوله طلق نفسك و ابرتي  
 ذمتك هو انهما وان استر كما في العمل المتفق بتلكها تفسيرها  
 وبراءة ذمتها و لغيرها امتثال امر الزوج و الدارين و لكن لما  
 كان الطلاق محطورا في الجملة و هو انفس المباح ان عند  
 الله تعالى كما في الحديث لم يكن منقوض الزوج الا ان تكون  
 عاملة لتفسيرها قصد او لهذا قالوا لا يكره التوقيين و هي  
 حايض و لا لان البراعن الدين مستحسنا سببا للثواب  
 لم يكن مقصوده الا ان يكون المديون عاملا له لا لنفسه ليجعل  
 الثواب له علي فعل المسخت قصد الا ضمنا و من المحب ما  
 ذكره الزيلبي في الوكاله ان ابرتي ذمتك تليك كطلق نفسك  
 لا توكيل فانه يلزم عليه تنبيهه بالمجلس و عدم صحة الرجوع

في البحر و في البدايع من المقت لوقال لامر من عتقتك  
 في يدك او جعلت عتقتك في يدك او خيرتك في عتقتك  
 فاعتقت نفسها في المجلس عتقت و لا يحتاج السيد الي نية  
 اهو قال ينبغي ان يكون في الطلاق كذلك تفسير هذه الاما  
 بخرلة طلق نفسك لا يحتاج الي نية لا تطلق لواجبات في  
 قوله طلق نفسك بقولها اخرت نفسي لانه لا يصح  
 به اتباع الطلاق حتى لو قال له ابتدا اخرت نفسي فانه  
 الطلاق لم يقع به سني وان وصلبه اجازة الزوج و في المحظ  
 من المقت لوقال لامر من عتقت نفسك فتاقت اخرت نفسي  
 كان باطلا و ذلك لان الاختيار ليس بصريح و لا كناية  
 فلا يتوقف علي الاجازة لو ابتدات و لا يصح منها احوالا  
 لطلق مجلدنا اذا قالت جعلت الخيار الي ارجعت لربي  
 بيدي فانه يتوقف علي اجازة تزوجها فاذا اجازها الامر  
 بيدها بخرتم يصلح جوابا في قوله اختارني و في امر يدك  
 لانه هو التخيير معنى فثبت جوابا لكل منهما فخط لا ث  
 وقوع الطلاق به علي خلاف القياس عرف باجماع الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم اذا كان جوابا للتخيير فيقتصر على مورد  
 وقوله طلق ليس بتخيير فانه وضع لطلب الطلاق لا للتخيير  
 بينه وبين عدمه و افا و عدم صلاحية الجواب ان الامر  
 يخرج من يدها لا شقتها بما لا يبينها كما في الفتح و دل  
 اقتضاه علي نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للاقتضاء من  
 الزوج يصلح جوابا لطلق نفسك كجواب الامر بالبد كما في  
 الخلاصة و هي الغنية قال لها طلق نفسك فتاقت حلال  
 الله

في البحر وفي البدايع من المتك لوقال لامتنع من غشك  
في يدك او جعلت غشك في يدك او خيرتك في غشك  
فاعتقت نفسها في المجلس غشك ولا يحتاج السيد الى نية  
اه قال فينبغي ان يكون في الطلاق كذلك نصير هذه الالفاظ  
بجزلة طلقت نفسك لا يحتاج الى نية لا تطلعت لواجبات في  
قوله طلقت نفسك بقولها اخترت نفسي لانه لا يصح  
به ايقاع الطلاق حتى لو قال له ابتداء اخترت نفسي فاوله  
الطلاق لم يقع به شيء وان وصلبه اجازة الزوج وفي الخيط  
من المتك لوقال لامتنع اعتقت نفسك فقاتل اخترت نفسي  
كان باطلا اه وذلك لان الاختيار ليس بمرح ولا كفارة  
فلا يتوقف على الاجازة لو ابتدأت ولا يصلح منها جوابا  
لطلعت بجلاد ما اذا قالت جعلت الخيار لي او جعلت لغيري  
بيدي فانه يتوقف على اجازة زوجها فاذا اجازها الامر  
بيدها لم يصح جوابا في قوله اختارته وفي امره بيدك  
لانه هو الاختيار معنى فثبت جوابا للحل منها فقط لا بد  
وقوع الطلاق به على خلاف القياس عرف باجماع الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم اذا انحوا بالاختيار فيقتصر على موثره  
وقوله طلعت ليس بتخيير فانه وضع لطلب الطلاق لا للتخيير  
بينه وبين عدمه وافاد بعدم صلاحية الجواب ان الامر  
يخرج من يدها لا اشتغالها بالابمينها كما في الغش ودل  
اقتضاه على نفي الاختيار ان كل لفظ يصلح للاقتضاء من  
الزوج يصلح جوابا لطلعت نفسك كجواب الامر باليد كما في  
الخلاصه ومضى التبيين قال لها طلعت نفسك فقاتل خلال

الله

الله علي حرام يقع بخوارزم وخجاري اه ولا عملك الزوج  
الرجوع عنه اي عن التقويين بائنا هذه الثلاثة يعني  
كان بلفظ التخيير او الامر باليد او طلعت نفسك فانه  
من معنى التخليف ولهذا الحريم عزها ولا نهيهها كما في  
البحر وانما زاد لفظ معنى لانه ليس فيه صريح التخليف  
وفي الخا نية لوقال وكنتك في طلاقك كان تخليكا كقول  
طلعت نفسك اه بنا علي ان الوكيل من يعمل لغيره وهذه  
لنفسها نعم لو فوض اليها طلاق صرحتها او فوض الى اجنبي  
طلاق زوجته كان توكيلا فيملك الرجوع عنه كونه عالما  
لغيرها ولا يقتصر على المجلس وفي فتح القدر وكذا المدعيون  
يقول الدارين له ابراهيم ذمتك غامل لغيره بالذات ولنفسه  
ضمنا والتوكيل استقانة فلو لم ير عليك الرجوع عاد علي  
موضوعه بالتفريق والفرقة بين قوله طلعت نفسك وابري  
ذمتك هو انها وان استر لا في العمل بالنفس بتلكها نفسها  
وبراة ذمتها للغير بامتناع امر الزوج والدارين ولكن لما  
كان الطلاق محظورا في الجملة وهو انقض المباح ان عند  
الله تعالى كما في الحديث لم يكن منقوض الزوج الا ان تكون  
عامة لنفسها قصد اولهذا قالوا لا يكره التقويين وهي  
حايض ولما كان الا براعت الدين مستحسنا لالتواب  
لم يكن منقوضه الا ان يكون المدعيون عاملا له لا لنفسه ليجعل  
التواب له على فعل المستحب قصد الا ضمنا ومن العجب ما  
ذكوه الزيلعي في الوكاله ان ابراهيم ذمتك تليك كطلعت نفسك  
لا توكيل فانه يدرم عليه تقييده بالمجلس وعدم صحة الرجوع



والنقلون خلافة وفي الظاهرية لوقال للدخول بها طلقا  
 انفسها ثلاثا فطلقت كل واحدة منها نفسها وصاحبها  
 ثلاثا على التقا تب طلقت ثلاثا بتطبيق الاولى وتطبيق  
 الثانية باطل ولابد ان الاولى بتطبيق صاحبها بشر  
 طلقت نفسها لم يتبع عليها شيء فخرج الامر من يد صاحبها  
 على صاحبها والرق بين البداية بنفسها وصاحبها لا  
 يخرج فتأمل فان قلت صرح في الخلاصة وغيرها بانها بائنا  
 بطلاق شرطها لا يخرج الامر من يد صاحبها قلت ذلك في الامر  
 باليد والكلام في الامر بالتطبيق ولا يخاف انها فيها وكيلة  
 ولذا نواها لان لكل واحدة ان تطلق نفسها في المجلس  
 دون غيرها كذا في المحيط شرحه بتعيينه في الامر بالتطبيق  
 بالمجلس لانه تعليق ثبات قامت اوانت بما يدل على الاعراض  
 بطلان للتعيين به احكام ترتيب علي جهة التخليك  
 واحكام علي جهة التعلق كما في النهر الا اذا زاد بعد  
 قولهم طلق نفسي حتى تست والارادة والجمعة والرضي  
 كالمسنة مع ونحوه كذا ما ثبت او جيب ما ثبت وما كذا  
 في انها مثل متى في عدم التقيد بالمجلس مع اختصارها بافاة  
 التكرار الى الثلاث مع ما يعيد عموم الوقت حتى يصير  
 بمنزلة قوله في اي وقت است واحترز به عن ان وكيف و  
 حيث وكيف وايضا فانه في هذا يتقيد بالمجلس في يجوز  
 لها ان تطلق نفسها متى شئت مطلقة اي في المجلس لعمده  
 لان كلمة متى هامة في الاوقات كذا في اجابته في شئ شئها  
 ولان ذلك قال في الخبر يعلم انه مع ذكر الحديث سواء في بطلان  
 بوجه

وان صرح بلفظ الوكاله  
 اذا قال وطلقت وطلاق  
 لانها عاملة لنفسها والوكيل  
 لا يعمل الا بعينه والظاهر ان  
 بين تعلق التعلق والطلاق  
 فثبت هذا الحكم اي تقيد به  
 المجلس لما في المحيط قال طلق  
 نفسك ولم يذكر سنة فهو في  
 المسنة الا في حصة وهو ان  
 الثلاث صحيحة وتعلق وقد  
 انت طالق او انت اوكذا  
 في الجرح

بوجب العموم اولاد اذا طلقت نفسها بلا قصد غلطا لا يقع  
 بخلاف ما اذا لم يذكر صاحبها حيث يقع قال في الفتح وقد مرنا  
 بوجب حملها اطلقت من كلامهم من الوقوع بلفظ الطلاق  
 غلطا على الوقوع قصدا لا بد منه ولوقال الرجل كذا الرجل  
 في المختصر ليس للاحتراز من وقوع اي طلق امراتك والتعريض  
 به اولى لانه لم يتقدم له ذكر واحترز به عما لو قال امراتي  
 بيدك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح وكذا  
 جعلت اليك طلاقها فطلقها في المجلس يكون رجعا بجراد  
 بالرجل الحاكم ليجز به عن الصبي والمجنون لانه لا يدعي  
 صحة التوكيل بخلاف ما لو حمل امرها بيدها حال  
 تعليق في ضمنه تعليق كمن نقل في الخبر عن البرازية التوكيل  
 بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل ولذا يقع منه حال  
 سكره اه الا ان يقال ان هذا لا ينافي في اشتراط العقل لجهة  
 التوكيل ابتداء كمن مقتضى التعليل بلفظ الوكيل عدم اشتراط  
 عقله لوجود المصلحة عليه بالتطبيق وعليه فلا فرق بين  
 التوكيل والتوكيل في ذلك فليتأمل ما قالها اي لوجه  
 طلق فترحم يتقيد قوله هذا بالمجلس فله ان يطلقها في  
 المجلس ويعد له لانه توكيل محصل ليشترط تعليق لانه الوكيل  
 كما قد مرنا صور من يعمل بخبره والرجل والمأثورة بطلاقه في  
 عاملة لغيرها فله الرجوع لان الوكاله معتقدا لولا ان  
 الا اذا زاد في الامر بطلاق امراته وكل من غلظت فانت  
 وكييل فانه لا رجوع له لان كل العموم الافعال والتوكيل مجز  
 فيه التخيير والتعليق وقد وكله معلقا على غيره في غرضه

من عقل الخ  
 الوكيل

سها

وجد الشرط فيصبر ويكبل وكذا المأمورة بطلاق ضررتها  
وعين التخليص منه هنا بان يقول عزلتك عن جميع  
الوكالات وقيل يقول عزلتك كلها وكلت وقيل يقول  
رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المعلقة  
كان في البحر اذا زاد ان شئت فيستفيد بالجلس فيكون  
تلكا معني وتعليقا صورة ولا يرجع به ولا يملك الرجوع  
لصبر ومرتة تلكا لانه فوض الامر الى ربه ومشيئة فاذا  
قال طلقت او فصلت وقع لا بقوله شئت كما في المحيط لان  
الزوج امره بتطليتها ان شاء ولم يوجد تطليبت يقول شئت  
ولو قال هي طالق ان شئت فقال بئس وقع لوجود الشرط  
وهي مشيئة وفي كما في الحالم ولو وكله ان يطلق امراته  
الوكيل تلذثا ان نوي الزوج الثلاث وقصن والا لا عنده  
وقالا نعم واحدة اه لا في الزوج امره بتطليتها ان شاء  
لم يوجد التطليغ بقوله شئت ولو قال هي طالق ان  
شئت فقال شئت وقع لوجود الشرط وهو مشيئة  
وفي كما في الحالم ولو وكله ان يطلق امراته فطلتها الوكيل  
تلذثا ان نوي الزوج الثلاث وقصن والا لا عنده وقال  
فقع واحدة اه وفي كما في طلبة ان شئت لم ير الخاطب  
ويكبل ما لم تشا فلو طلعتها قبل مشيئها لا يقع لا بد  
فكانت معلقة بمشيئها لا بمشيئته الا ان لها مشيئة  
معيقة كجلس عليها فاذا شئت ان يطلقها الوكيل في  
عكس مظهرها كما في الوكيل المعلق بمشيئها فطلتها الوكيل في  
عكس الامر يعني بالوقت ان نوي المجلس بطل التوكيل وهو

الصحيح لان ثبوت الوكالة في الطلاق بناء على ما نوصف  
 اليها من المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس كذلك الوكالة  
 خاتمة والوكلاء عنه عاقلون قال الحلواني ينبغي ان يحفظ  
 هذا فانه جامع بمه البلوي فان الوكالة يخرج من الاتباع  
 عن مشيئتها ولا يدريون ان الطلاق لا يقع وهذا عامي  
 من قولهم الوكالة لا تثبت بالمجلس نه قال لها طلقت  
 نفسك فكذا او اثبتني وطلعت نفسها واحدة وعين  
 ابي الطلقة الواحدة رعية لان اللفظ صريح لانها بعض  
 ما قوضه بمشيئتها لما ملكت اتباع الثلاث لانها ان  
 توقع منها ما نشأت كالزوج ولا فرق بين الواحدة والثنتي  
 ولهذا القول وطلعت اقل وقع ما وقعت له لان اولي  
 ما اذا طلقت ثلاثا فانه يقع بالاولى سوا كانت متفرقة  
 او بلفظ واحد وانما يراد بهذا الى انه لو قال لها اختاري  
 فاخترت واحدة تقع واحدة كما في المحط وكذلك الوكيل ما لم  
 يقل بالف قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم بين التوكيل والتفويض  
 فلو وكله ان يطلقها ثلاثا فاطلقتها واحدة وقعت واحدة ولو  
 وكله ان يطلقها ثلاثا بالف درهم فطلقتها واحدة لم يقع شيء  
 قلت وذلك لانه لو وقعت لباست من ثلاث الالف وهو  
 لم يبرض بينهن الا بالالف ان يطلقها واحدة وكل الالف  
 كذا في كافى الحاكم ويبدو قوله طلعت لانه لو قال لها انت طالقت  
 ثلاثا على الف وطلعت واحدة بالف لم يقع شيء بخلاف ما لو  
 قال لخصم طلعتها ثلاثا فاطلقتها واحدة بالف حيث تقع  
 واحدة لانه لا بد من الطائفة بين ايجاب وقبولها لنفقا

ومعنى وفي الوكالة التي اتفق الي خبر لا تفر كذا في النزاع لا  
 يقع شيء في عكسه يعني لو قال لها طلعي نفسك واحدة  
 فطلعت ثلاثا بكلمة واحدة لا يقع شيء عند الامام  
 وقال لا تطلق واحدة لانها اتت بما مكنته وزيادة كما  
 تقدم فيما اذا قال لها طلعي نفسك فتاقت ابنت نفسي  
 فانها تطلق رجعية لوجود اصل الموافقة وتلفوا الزيادة  
 من وصف البيوتنة كما يلفون من العدد فيما لو قال لها  
 طلعي نفسك واحدة فتاقت طلعت نفسي واحدة وزيادة  
 واخذة الا ترى انه لو قال لها طلعي نفسك فطلعت نفسها  
 ورضيتها او قال لعبد اعنت نفسك فاعنت نفسه وجبه  
 يقع الطلاق والعتق عليها دون الاخرين لما قلنا  
 ولا يبي حنيفة انها اتت بغيرها فوض اليها فطاعت في اللغة  
 مستداه وهذا لا ينفوخ اليها المفرد وهي تته بالرب  
 فكل ما بينهما مفا بركة على سبيل التقنا فكل ما غيره  
 ضرورة بخلاف ما اذا قالت واحدة واحدة واحدة لانها  
 تكون بالكلام الاول من متنته ما فوض اليها فيقع وتكون  
 في الثاني والثالث مستداه فليقول وكذلك بطلاق  
 صررتها وعنت العبد صاحبها ذكرنا وقد مر لكلام في  
 ابنت نفسي في اول الفصل ولا يقال ان يقولها طلعت  
 نفسي تكون متنته فيقع وبلايد مستداه فليقول لا يد  
 لانا نقول لا يقع شيء يقولها طلعت نفسي اذا ذكر العدد  
 وانما يقع بالعدد على ما بيننا نصا رت في اللغة فاق قلت في  
 الثلاث واحدة وهي مملوكة فيجب ان يقع لانه كون  
 الثلاث

الثلاث مركب لا يمنع وقوع الواحدة كما اذا قال لها طلعي  
 نفسك ثلاثا فطلعت واحدة قلنا ان الواحدة قائمة  
 بالجملة منها فاذا لم تشب الجملة فكيف يشب ما قبلها  
 ضمنها ونظيره رجلان شهد احدهما على الاخر انه قال  
 لامرأته خلية حال مذكرة الطلاق وشهد الاخر انه قال  
 قال برة لا تشب البيوتنة لعدم ثبوت التضخم بخلاف  
 ما اذا فوض اليها ثلاثا فطلعت واحدة حيث تقع  
 الواحدة لان الثلاث صار معلولا لها وهذا التعليل صحيح  
 من الزوج فقد اتت بما في ضمن كلامه فيصح ان تأتي بها  
 كلها مجتمعة او متفرقة لانها مكنتها فانك شئت افترها  
 جملة او تشب او واحدة واحدة واحدة الى ان يقع  
 الثلاث وفي مسئلتنا اقات بما في ضمن كلامه وانما  
 انت بما في ضمن كلامها فصارت مستداه لا محسنة له  
 فتوقف على اجازته ولا يورد عليها ما اذا قال لها امرك  
 ببيد بيدي واحدة فطلعت نفسها ثلاثا حيث تقع  
 الواحدة لا تا تقول انه لم يتبرض لشي من العدد وانما  
 ذكر ليعطى صلا للمخصوص والموم وباتقاء الثلاث انصر  
 في اللغة لوجود الموافقة في اصل التقويضي ضمنه ونظيره  
 ما اذا امرها ان تطلق نفسها رجعية او بانك تفكست  
 زلي في الثانية قالت الله يجيني منك فتاقت الزوج  
 امر ببيدك ويؤى به الطلاق ولم يتوعد العدد فتاقت  
 طلعت نفسي ثلاثا فتاقت الزوج بخوات لا يقع شيء في  
 قول الامام لانه اذا لم يبن الثلاث لكان لانه قال لها



طلقت نفسك ولم ينسك العدد وقوله يجوز يحتمل الاستعارة  
 ويصح واحدة في قول صاحبه اه وهذا يخالف ما قدمنا  
 من انه اذا لم يتوثنيا في الامر باليد تقع واحدة وفي  
 وكالة الحاكم وكذا ان يطلقها فطلقها الوكيل ثلاثا ان  
 فوري الزوج الثلاث وقضى وان لم يتوعدد المبيع شيء  
 وقالا تقع واحدة اه ولعله ان اجاز الزوج يقع والاد  
 فلا لانه فضولي في تطبيق الثلاث فتوقف على الجارة  
 وقياسه ان يتوقف في المراه ايض وقد مر به في دفع  
 القدر يخرج طلقت نفسك ثلاثا ان كنت فطلعت  
 واحدة هذه المسألة التي هي المسألة المسألة الثالثة الد  
 انه زاد فيها المنشئة وكذا عكسها ان قال طلعت نفسك  
 واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا لا يقع فيها لا خلاف في  
 الاولى لانه فوض اليها الطلاق بشرط منشئها الثلاثة  
 لا بما دونها بخلاف ما لو لم يقيد بالمنشئة وعلى هذا  
 لو قالت طلعت نفسي واحدة واحدة واحدة وان  
 فصلت بينها بسكوت لم يقع شيء لان السكوت فاصل  
 فلم توجد منشئة الثلاث والاد وقع الثلاث وعلم  
 هنا تفرد ما في الخاتمة انت طالت واحدة ان شئت  
 انت طالت ثلثي ان شئت قتالت قدس واحدة واحدة  
 قدس ثلثي ثلثي اذا وصلت فهي طالت ثلاثا ولا فرق  
 بين المدخول وغيرها مجرد ما عدم الوقوع في الثانية  
 فهو قول الامام وقالا يقع واحدة اذ منشئة الثلاث  
 ليست منشئة الواحدة وقوله لا تستراط الموافقة

نظرا

لنظرا لتقليل لقول الامام ايض يعني ان الموافقة في المعنى  
 وان كانت موجودة باعتبار ان منشئة الثلاث تقع  
 منشئة الواحدة مع الزيادة لكن العبرة للموافقة لنظرا  
 علمان الاتباع انما هو بالعدد هذا الذكوة لا بالوصف  
 فلما عكست خالفت في الاصل الذي به الاتباع بخلاف  
 ما لو قال لها طلعت نفسك فتالت انت نفسك فطلعت  
 لانها خالفت في الوصف ويلغو ويقع الرجم والفساوة  
 بين المثلث بالمنشئة وغيره فلا يستشكل بوضع الوجه  
 فيها لو قال طلعت نفسك ثلاثا وطلعت واحدة لا تقول  
 اشتراط الموافقة لنظرا خاص بالمعلة بالمنشئة فيكون  
 تعليلها للاثبات بصورة اللفظ كما يفيد ما سياتي  
 عن الخاتمة ولا فرق في المعلقة بالمنشئة بين كونه امرا  
 بالتطبيق او نفس الطلاق حتى لو قال لها انت طالت  
 ثلاثا ان شئت او واحدة ان شئت في لغت لم يقع شيء  
 مجرد المعنى والصاحبان اعتبر المعنى فقط لما في تعليل  
 الخاتمة قال لها انت طالت ان شئت وثبت وثبت  
 فتالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات  
 شئت ولو قال انت طالت انت طالت انت طالت  
 ان شئت فبقال زيد شئت تطلعت واحدة قال ابو  
 بكر البخاري لا يقع شيء ولو قال شئت ارسا فذكر في  
 قول ابي حنيفة وعلى قولها يقع الثلاث اه وفيها انها  
 بمسراتي قال لها طلعت نفسك عشر ان شئت فطلعت  
 نفسها ثلاثا او امرها ان تطلعت نفسها بواحدة ان

الرجعي لاعمك الاتباع بلنظ اكنا بته لانها متوقفة  
 على نية وقد امره بطلاق لا يتوقف على النية فكانت  
 مخالفا في الاصل بخلاف المرافاة فانه ملكها بالطلاق بكل نظر  
 عمك الاتباع به صريحا لان اكنا بته قال في البحر هذا  
 الفرق صحة موقوفة على النقل على ان الوكيل لا يملك الاتباع  
 بالكنابة ولله اعلم وهذا في وقوع ما امر الزوج والنفاء  
 الوصف اذا لم يكن متعلقا بغيره فان علقته فمكست  
 لم يقع سمي لانها ما انت بمنته ما قوض على بنا القول  
 اليها خا نية جري تنقل في البحر عبارة الخا نية فلا اعتبار  
 لما وقع في بيعي النسخ من زيادة الواو لانه قال في البحر  
 وفيد في التصوير الا امر من غير تعليق بمنته لما في  
 الخا نية من باب التقليل قال لها طلق نفسك واحدة  
 باينة ان ثبتت فطلعت نفسها واحدة رجعية لا يقع شيء  
 في قول ابي يوسف وهو قيا س قول ابي حنيفة ولو قال  
 لها طلق نفسك واحدة امكك الرجعية ان ثبتت فطلعت  
 نفسها واحدة باينة تقع رجعية في قوله ابي يوسف ولا  
 يقع شيء في قيا س قول ابي حنيفة لانها ما انت بمنته  
 ما فوض اليها امر فتقوله لانها لا تنقل لما اذا قال لها  
 واحدة باينة فمكست لانها لم تنشأ البائنة الذي علق  
 التفويض عليه وكذا اذا قال امكك الرجعية على قول  
 ابي حنيفة واما ابو يوسف فلما لم يقول كما ان منته  
 الثلاث مشبهة للواحدة كذلك مشبهة البائنة مشبهة  
 للرجعية لانها قد نشأتها وزيادة والله اعلم رجعي قال

نشأت فطلعت نفسها يعني قالت ثبت نصف واحدة  
 لم يقع بيعي فلو كانت الاعتبار للمعي لو قمت الثلاث  
 في الاول والواحدة في الاخير فحكمهم بعدم الوقوع  
 انما هو نظرا الى الموافقة في اللفظ اي لم توجد لانه  
 لما قال لها طلق نفسك عشرا ان ثبتت والعشر لا يقع  
 به الا الثلاث فلما قال ان ثبتت الاتباع بهذا اللفظ  
 فلا بد منه ليحقق الوقوع وكذلك لما قال لها واحدة  
 ان ثبتت فلما علق على مشبهتها لللفظ الواحدة لا الواحد  
 في ضمن الثلاث فتنبه امرها بما في باينة قال لها  
 طلق نفسك باينة او رجعي بان قال رجعية فمكست  
 في الجواب بان اوقفت في الاول رجعية وفي الثانية  
 باينة وقع ما امر الزوج به لانها انت بالاصل وزيادة  
 وصف ولذلك قال ويلغو وصفها والاصل ان الخا نية  
 اي مخالفة الجواب للتفويض ان كانت في الوصف فهي  
 لا تبطل بخلاف ما اذا كانت في الاصل حيث يبطل اصله  
 كما اذا فوض واحدة فطلعت لك فاعلى قول الدمام افوض  
 ثلاثا فطلعت النافذ في الخا نية لو قال لعبره طلق  
 امراتي رجعية فقال لها الوكيل طلقتك باينة تقع  
 واحدة رجعية ولو قال الوكيل انت لا بيع شيء ولو  
 قال للوكيل طلقها باينة فقال لها الوكيل انت طالق  
 تطليقة رجعية تقع واحدة باينة اه والفرق بين قول  
 الوكيل انت طلقها حيث لا يقع وبين قول الامور بطاقتها  
 اننت نفسي يقع لعلمه مبني على ان الوكيل بالطلاق  
 الرجعي

لها انت طالت ان شئت فتالت شئت مستقرة عليه  
 وانما قيدنا به لانها الوقالت شئت طلاقا ان شئت فتالت  
 شئت تاويا الطلاق وقع كقولهم شئت طلاقا ان شئت فتالت  
 ما اذا لم يذكر الطلاق لان المشئة ليس فيها ذكر الطلاق  
 ولا عبرة بالبيئة بل باللفظ صالح للدقاع كما سقني تاويا  
 الطلاق بمنزلة الوقوع بقوله شئت بعد قولها شئت طلاقا  
 ان شئت وانما لان شئت طلاقا ان شئت فتالت شئت  
 لان السؤال معا والجواب ان شئت انت ابهر الزوج  
 الصغير للاخترا عن التوهم بانه خير المتكلم فتالت شئت  
 حال كونه بيغوي الطلاق فلا يتبع به شئ لانه علق طلاقها  
 بالمشئة المطلقة منها وهي انت بالمعلقة ولم يوجد الشرط  
 ثم هو اشتغال بالادب يعنيها فخرج الامر من يدها ولا يقع  
 بقوله شئت ولو نوي اذ ليس في كلامه ذكر الطلاق اصلا  
 كما لم يكن في كلامها ولذا قال في البحر ويستدل منه انه لو  
 قال شئت طلاقا وقع بالنية لان المشئة تنبي عيني  
 الوجود لانها من الشئ وهو الموجود بخلاف ان طلاقا  
 لانه لا ينبى عن الوجود فكل شئت بمنزلة اوجدت وليس  
 ايجاد الطلاق الا بالنياع والارادة والمشيئة وان كانا  
 مترادفين في صفات الله تعالى وكذلك لغة فني الالفهم  
 من الصحاح المشئة الارادة وفي الدال الارادة المشئة  
 كقوله انتبت الفتر بغيرها فترقا في صفات السيد وتجاه في  
 البحر وقالت في جواب قوله انت طالت ان شئت شئت  
 ان كذا المعدم ولما كان قوله لمعدم صا دقا على ما مضى  
 وانقطع

وانقطع ان التعليل به تخرج خصمه بقوله اي علمت  
 بشئ لم يوجد بعد وكان حق العبارة ان يقول يعني لم  
 بعد لما قالوا ملكا ان تفسير اللفظ باعتبار ظاهره وبشر  
 باي ومكان مراد امه خلا في ظاهره وبشر يعني قال  
 ولعل هذا غير مطرد وحق وقوله كان ان ابي اوفى ج  
 الليل وهي في النصارى مثل بشار النبي اشارة الى انه لا فرق  
 بين ان يكون الملق عليه المعدم الذي لم يوجد غير  
 محقق الوجود كمشئة الادب اذ يمكن ان يشا وان لا يشا  
 او محققة كانت ج الليل وهي في النصارى ان الليل لا  
 محالة مادام هذا الكون باقيا وانما قال وهي في النصارى  
 لانها لو كانت في الليل كانت التعليل بوجوده فيكون لا  
 بطل الامر اي الطلاق الملق على المشئة لغت الشرط  
 لانه المشئة المخيرة المطلقة ولم تأت بها بل انت بالمعلقة  
 المتقدمة فلم يوجد الشرط وان تأت شئت ان كانت  
 كذا لا مرد مضى اي سبق وجوده ارادة المص بالماضي  
 المحقق وجوده اعم من ان يكون حاليا او ماضيا فالماضي  
 لان ان ابي في الدار والحال انه صوابي ابوها قسريا اي  
 في الدار وان كان هذا ليل وهي جبه اي الليل متلدو  
 الماصوي كان قد زبد من البصرة وكان قد قدم ردت  
 لانه تخرجني التعليل بما ذكر تخرج لانه لا ين ولدنا بغير  
 الاموال كما ومن التخرج لوقالت شئت ان فسد الزمان  
 لان فساد الزمان معلوم لا محالة فكان المشئة المخيرة  
 تست في فان قلت مقتضى كوت التعليل بالماضي تخرج



ان يكن من قال هو كما فران كان فكل كذا وهو عبارة  
قد نعلم مع انه قالوا المختار انه لا يكون قلت اكثر ينبغي  
على تبدل الا غلتا وتبدل غير واقع مع ذلك الفصل  
فهو بهذا الكلام لم يقصد تبدل الاعتقاد بل قصد ان  
يصدق في مسألة افتراض قال لها انت طالت متى  
نشيت اوصي ما نشيت ذكر ما مع متى لينفي انما لا نشيد  
التركاز معها ايض وهو رد لقول بعض النخاة انه اذا ريد  
عليها ما كانت للتركاز قال في المصباح وهو صنف لان  
الزائد لا يقيد غير التوكيد وهو عند النخاة لا يشير  
المعنى بجراواذا نشيت نشيت في الجملة عن المصباح اذا راها  
ساعات احدها ان تكون ظرفا لا يستقبل من انما في منها  
معنى الشرط نحو اذا اجئت كرومك ومصرها ان تكون  
للموقت المحرر نحو اتم اذا احمر السري وقت احمره ومصرها  
ان تكون مرادفة لكن فيها زي بها فتقول تعالى وان  
نفسهم بيته بما قدمت ايدهم اذا هم يقبضون وفي الخط  
لوقال حين نشيت زهوع غيرة قوله اذا نشيت لان الحين  
عبارة عن الوقت او اذا ما نشيت قال ابن اليسا النظر  
ما يزيد في معنى واذا النكيد اه فزودت الاسرار بان قالت  
لا انشا لا يبرق لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي نشأت  
فلا يكون تملكها قبله فالوقت الذي رد فيه لم تكن بخير  
فيه لانه لم يمكنها في الحال شيئا بل خيرها وقت نشيتها  
للطلاق فتمت نشأت ولو بعد زمان صار في محبة فيه  
فلما ان تطلقت نفسها وجعله تملكها بالنظر اليه بها  
لان

لان الا لك هو الذي يتصرف عن مشيئة وارادته  
لنفسه وهذه كذلك وفي الجامع انت طالت ان نشيت  
اوحيت اوصيت ليس يبين لانه تملك معنى  
تلقب صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبارة للمعنى  
دون الصورة اه ورفا لانه انه لا يجئ في معينه  
يجل في الاقتصار على المجلس فيها اذا اتى بخوان  
بخومتي فلا ولذا قال ولا يتقيد بالمجلس لانها  
اذا خبرت في كل وقت نشات فبذلك ان تخبرني كل  
زمان ولان معني وقتي ما للوقت وهي عامة في الاوقات  
كلها كما قال في اي وقت نشيت واما اذا واذا ما فكلتي  
عندها وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط كما تستعمل  
للقوت كمن صار الامير يدها فلا يخرج بالتمام عن  
المجلس بالشك نعم لو قال ادت محرد الشرط لنا ان تقول  
يتقيد بالمجلس ويجل في التهمة كمن كونها صاير  
نفاق لا مرمى انه لم يمكنها في الحال شيئا بل صاير الى  
وقت مشيتها فتدبره ولو قال اذا نشيت ان نشيت  
او عكسه زها سوا تطلقت نفسها معني نشات وعين الثاني  
ان قدم الشرط تعتبر المشيئة في الحال وان نشات في  
المجلس تطلقت نفسها بعد ذلك ان نشات ولو قامت  
عن المجلس قبل ان تتحول شيئا بطل وقال شمس الائمة  
صاها مشيئة ان اولي على المجلس والاخرى مطلقة  
ايها سلمة بالوقت فتمت نشات بعدها طلقت وان  
لم تتحل في المجلس حتى قامت بطلت مشيتها كذا في اللغة



وبما أنه شمس الامة حزم في المحيط ولا تطلق المرأة  
 نفسها بهذه الالفاظ اذا نشأت الاطلقت واحدة  
 لانها تم الزمان لا الافعال هذا تمثيل لا تمثيلها  
 على الواحد فان سمي وما بعدها تم كل زمان فتلك  
 التطلق في كل زمان ولا تم كل فعل فلو طلقت مرة  
 انتهى ما فوض اليها بخلاف كل ما تم الافعال فلهذا  
 ان تطلقت مرة بعد اخرى كما ينبغي ولم تعرض لعل عدم  
 اتباعها الشئين والثلاث دفعه لا دفعه تقدم الكلام  
 فيه وان طالت لا يجتمع كذا فيك تطلقا بعد تطلقا  
 وجاز لها تفريق الثلاث اي تفريقا متفرقة في  
 ثلاثه تجالس فلا تطلق في كل مجلس نفسها الترمث  
 واحدة اي مجتمعا في كل شئ لان كل الموم الافراد  
 تستاني ويشترط ان تقع الاخرات في العدة او بعد  
 تجديد الطاح حوي ولا تجتمع اي لا تقتل طلقت نفسها ثلاثا  
 او طلقت نفسها واحدة واحدة واحدة فانه جمع لا اتحاد  
 الهامل ونفس الجمع في الدراية بقولها طلقت وطلقت طلقت  
 وقال والاصح خلافه وهذا بعيد ان لها ان تطلق ثلاثا  
 متفرقة في مجلس واحد على الاصح ولا بنا في هذا ما في  
 الترمث اني انها لا تطلق نفسها الترمث واحدة في  
 مجلس فان مراده مجتمعا او ما لو فرقت فعدوا تطلقت الاثر  
 والمشيئة ولذا قال لا تطلق ثلاثا مجتمعة وفي الترمث اني  
 عن المحيط ولو قال انت طالت كلما تميم فلها ذلك ابد  
 كلما نشأت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق  
 ثلاثا

ثلاثا او طلقت طلقت طلقت ولا تستني اي ليس لها  
 ان تطلق نفسها مرتين بلفظتين او لفظتين ولو طلقت  
 نفسها ثلاثا وتستنني في مجلس لا يقع شئ عنده وقال  
 تقع واحدة زيلعي وسياي في الفروع اخر الباب مسابيل  
 مستقلة بكذا لانها اي كلمة كل الموم الافراد بفتح الهاء  
 ويصح كسرهما فيكون مصدرا فبواقت تغييرهم بالافراد  
 افاده السيد احمد وقال الشيخ الرجعي وما وقع في بعض  
 النسخ الافراد فكما انه تحريف لان كل ليست للموم الافراد  
 وان كانت لازما للموم الافعال فالمعنى انها للموم على  
 سبيل الانفراد لا على سبيل الاجتماع والاضافة عليه  
 لا دني ملايسة وفي شرح العيني لان كل ما تم الاوقات  
 والافعال موم الانفراد لا موم الاجتماع فيقتضي اتباع  
 الواحد في كل مرة الى ما لا يتناهي الا ان المعنى نظير  
 الى الملك القائم هو ولو طلقت نفسها بعد تزوج اخر لا  
 يقع ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة بمعنى لو قال  
 لها انت طالت كلما نشأت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة  
 ثم تزوجت بزوجه اخر ثم طلقتها وعادت الى زوجها الاول  
 وقالت طلقت نفسي او نشأت طلاق لا يقع هذا الطلاق  
 الثاني لان التعليق ينصرف الى الملك القائم فلا يتناول  
 المسجد زيلعي وقيد بقوله متفرقة لانها لا تجمع ولا  
 تستني والاداي وان لم تطلق نفسها اصلا او طلقت  
 نفسها ثلاثا في مجلس او طلقت نفسها واحدة فقط  
 او تستنني في مجلس فلها تفريقها اي الثلاث بعد تزوج

آخر خلاف المحمد وهي مسألة الهدم الدتية في باب التلقين  
 وفي باب الرخصة من قال بعدم الهدم وهو محمد يقول  
 لها ان توقع ما بقي من الثلاث ومن قال بالهدم وهما  
 الشنخاين يقولان لا لم تطلق نفسها ثلاثا متفرقة  
 وعانت بعد زواج آخر لم يسطر المعلق فينع المعلق كله  
 ولذلك جاز لها ان تفرق الثلاث بالمسئلة السابقة  
 لان المطلقة الاولى قد انهدمت بالزوج الثاني فملك  
 ملكا مستانفا فتتبع وانما عدلت عن ما قدره السيد  
 احمد الى هذا القول صاحب البحر فلهذا ان تفرق الثلاث  
 خلافا للمحمد وهو موافق لما في الزيلعي قال لو قال كلها  
 دخلت الدار فانت طالق فدخلتها متزوجة وزوج عليها  
 الطلاق وانقضت عدتها ثم عدت اليه بعد زواج آخر  
 فعند هذا تطلق كلها دخلت الدار الى ان تثبت ثلاث  
 طلاق خلافا للمحمد لما ذكره الزيلعي في باب التلقين عند  
 قوله ويبطال نكح الثلاث تعلقه ومثله في الفخ وغاية  
 البيات وهذا صريح في انها بعد العود لها ان تطلق  
 نفسها ثلاثا متفرقة عند هذا وعند محمد تطلق ما بقي  
 فقط فتفرق الثلاث مبني على قولها لا لا فوجه  
 السيد احمد حيث قال وظاهر هذا ان القول بالترتيب  
 هنا اختيار لقول محمد وقد نقل الشافعي ما بقي عن الكمال  
 انه الحق اه خال عن التحقيق فتدبر لكن يتكلم على  
 ما قرنا التكميل الماريات التلقية انما يفرق الي  
 الملك القائم وهي الثلاث فانه يتنصفي انما المطلقة

نظرها

نفسها تثبت في غيرها اليه بعد زواج اخر ليس لها ان تطلق  
 نفسها اصلا عند هذا لانها عادت اليه بمك حادث  
 وطلقات الملك الاول هدمها الزوج الثاني ولا اشكال  
 على قول محمد من انها تطلق ولحدة فقط لانها الباقية  
 تكون الزوج الثاني لم يهدم ما دون الثلاث عند هذا  
 افاد ابن الهام الجواب في باب التلقين ما حاصله ان  
 قولهم ان المعلق طلاق هذا الملك الثلاث متعديا  
 دام ما لهما فاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا  
 مطلقة اه انت طالق حيث ثبت او اني تثبت  
 لا تطلق الا اذا شئت في المجلس وان قاحت من  
 مجلسها قبل مستورها لا مستبينة لها لانها اي كلمة  
 حيث واين للملك ان قال في المصباح حيث طرف مكان  
 ويتضاف الي جملة وهي مبني على الضم وتجمع معنى طرفين  
 لذلك تقول اقوم حيث يقوم زيد فيكون المعنى  
 اقوم في الموضع الذي يقوم فيه زيد اه وفيه واين طرف  
 مكان تكون استغما فاذا قبل ابن زيد لزم الجواب  
 بتعيين مكانه وتكون شرطا ايضا وتزاد ما فيها لينا  
 ثم اقرا اه ولا تعلق للطلاق به اي بالمكان الاتري  
 انه لو قال لها انت طالق في الكلمة يتبع في الخا وهذا  
 لان الطلاق في مكان يعتبر واقعا في جميع الامكنة  
 فلما لم يتعلق الطلاق بالمكان صار ذلك المكان عذومه  
 سوا بقى الطلاق معلقا بمشيتها فلما قال انت طالق  
 ان تثبت ابن البيا رخصا لاي كل من حيث واين



مجازا عن ان بكسر الهمزة وسكون النون وهذا جواب  
 عن سوال ذكوه العمري بانه اذا نفى ذكر المالك يمتنع قوله  
 انت طالت شئت فينبغي ان يقع في الحال وجاوبها  
 مجازا عن ان الشرطية وذلك لان بين الطرفين والشرط  
 مناسبة من حيث ان الطرفين يجامع المنطوق ولا يوجد  
 المنطوق بدوت الطرفين وكذلك الشرط يجامع الشرط  
 ولا يوجد الشرط بدوت الشرط فعند تعذر الشرط  
 حقيقة يصير كناية عن الشرط مجازا لان كلا من  
 الطرفين والشرط ينبغي ضربا من التاخير وهذا الوجه من  
 النافذ فان قلت اذا كان مجازا عن الشرط فلم حمل على  
 ان دون متى قلت انما حمل على ان لانها ام الباب  
 لانها المحض الشرط لا يشترطها غيره بخلاف باقي الادوات  
 افاده السيد احمد راجع في انت طالت كيف ثبت يقع  
 في الحال لان كيف اصلا للسوال عن الحال ثم استعملت  
 في الحال وفي المصباح كلمة كيف يستعمل بها عن حال الشيء  
 وعن صفته يقال كيف زيد ويراد السوال عن صفة  
 وسقه وعسره ويسره وغير ذلك وقا في التلخيص والتلخيص  
 والاداء للحال ليس معه سوال وقد تضمن معنى  
 النفي وكيفية الشيء حاله وصفته اه فتع عند الامام  
 واحدة وجعية قبل منبته وعندنا لا يقع شيء ما لم ينشأ  
 ووجه قول الامام انه وقع الطلاق وخبرها في وصفه  
 فان نشأت ابتاع ذلك المطلق المفوض اليها بائنة او  
 ثلاثا وقع ما نشأت للتخيير اياها في وصفه او عدده

ولذلك

ولذلك قال مع نية ولو لم تجزئه بنية لم يكون في الاصل قال  
 في النهر ويجب ان تقتبر منبته ولا بد من موافقة ما نشأت  
 من الكيفية ما نواه هوفي فتوجب فليس لها ان تطلق  
 ثلاثا مع نية البينة والا اي ان نوي خلاف ما نشأت  
 ولو لم ينو شيئا لم يكون في الاصل ويجب ان تقتبر منبته  
 حتى لو نشأت بائنة او ثلاثا ولم ينو الزوج يقع ما اوصفت  
 بالاتفاق فتع فرجعية ونعت نيتها وبقى اصل الوقوع  
 بالصريح فهي رجعية لموطوعة حقيقة لان المختلفي بها  
 يكون المطلق الواقع عليها بالنا مع انها تلتزمها البعد  
 كما تقدم والا اي ان لم تكن موطوعة بائنة لان طلاق عبر  
 المدخولة لا يكون الا بائنة لعدم العدة عليها وبطل  
 الامر اخرج امر المنة من يدها لغوات حملت لعدم  
 العدة فلا يفيد قوله كيف شئت شيئا وقول الزيلعي في  
 وثمة الخلاف في نظري موضعين فيما اذا قامت من الخلق  
 قبل منبته وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع  
 عنده طلقة رجعية وعندنا لا يقع شيء هذا النظر المبني  
 صوابه بعده اي بعد الدخول فتنته قال في النهر ومثله  
 بعد من سهو التلم وفي انت طالت كم شئت او انت طالت  
 ما شئت وهذا يعجز في العدد لها ان تطلق نفسها ما  
 نشأت ولم يذكر اشتراط البينة من الزوج بشرطها الشر  
 في شرحه على المناكر في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه  
 راي بخط شيخه معلما بعلامة البرودي سطايقه ارادة  
 الزوج شرط لا ند لالان للعدد المجمع احتيج الي البينة

انهم

واقفه في التفرع كن ظاهر الهوائية والغت وغيره ان لا يشترط  
 واستظهر صاحب المعنى في شرح المنار لانه لا يشترط لانه  
 المفوض اليها التقدر فقط وله افراد فلا ابهام بخلافه في  
 كيم لان المفوض اليها الى ال وهو مشترك كما قدمنا وهو  
 ظاهر المتواتر ايضا في مجلسها لان اسم العدد فلان التقوي  
 في نفس العدد والواحد عدد في اصطلاح الفقه الماتك  
 من اطلاق العدد واردة الواحد وهو القاموس كاسم قص  
 مبني على السكون او مولف من كاف التشبيه وما يشبه  
 قصرت واسكنت وهي للاستغناء وتخفيض ما بعدها  
 كقول وقد ترفع تقول كم رجل كريم قد تاني وقد تجمل اسما  
 تاما فيصرف وتشد وتقول اكثر من الكم والكينة اه وفي المعنى  
 كخبرية بمعنى تكبر واستغناء مية بمعنى اي عدد ويشترط  
 في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز  
 والبنا ولزوم التصديق بغير قات في خمسة احوال  
 الكلام مع الخبرة تحتل التصديت والتكذيب بخلافه مع  
 الاستغناء مية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من  
 مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستغناء مية يستدعي  
 لانه مستحضر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يميز  
 بالهزة بخلاف المبدل من الاستغناء الرابع ان تمييز الخبرية  
 مفرد او مجموع ولا يكون تمييز الاستغناء مية الامور الخامس  
 ان تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستغناء مية منصوب  
 ولا يجوز خبرية مطلقا وتام مفسدة ولو طلقت لكان في كسر  
 بسبب لم يكن بدعيا بخلافه في الزوج فيكون الثلاث منه  
 بدعيا

بدعيا وفيها يكن بدعيا وكذا لو كانت حاوية ايضا للضرورة  
 اي لانه مضطرة الى ذلك لانه لا لا من مقتضاها المجلس  
 لا يتأتى لها التفرع على الاظهر او لا الشهرة وان روف  
 الامر بان قالت لانه اشياء او اتت بما يعيب الاعراض  
 او قد خرج من يدها فليس لها ان تطلق نفسها بعده  
 لانه تعليق في الحال فجوابه كذلك قال في التبيين وان كانت  
 منه قبيل ان تشاء بطل الامر لانه امر واحد وهو تعليق في  
 الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقضى جوابا في المجلس  
 التعليلات قال لها طلق نفسك فقلت ثلاث مرات  
 تطلقت ما دورث الثلاث يعني ليس لها ان تطلق  
 الثلاث عند الامام بخلافها نظر الى ان ما للعلوم  
 للبيان وله ان من للتعبير حقيقة اذا دخلت على  
 ذي اباض والطلاق منه وما للعلوم وقد امكن العمل بها  
 بان يجعل المراد بمضاعا ما والثنان كذلك لانه بالنسبة  
 الى الواحدة عام والى الثلاث بعض فان قلت انه لا  
 يتناول الواحدة اذ لا عموم لها قلنا يتناولها ولا بد عليه  
 اختاري من الثلاث ما شئت فلها ان تختار الواحد  
 او التثنية لانه الثلاث لانه من تبعية حقيقة والاباضية  
 فتطلق الثلاث عند ما ان شئت والاولى اجماع على  
 التبعية اظهر لانه حقيقة فمما لا اباض كما قدمنا  
 فسرور قال انت طالت ان تثبت وان لم تثبت في طلقت  
 للحال اعلم ان هذه السلسلة على وجوه احدها ما اشار اليه  
 انه بتكرارات وتقديم الطلاق فهي تطلقت في الحال على

كل حال لانها ان نشأت في مجلسها طلقت وان قامت  
عن مجلسها من غير مشيئة نزلت ايضاً لانه جعل المشيئة  
وعدم المشيئة كل واحد منهما شرطاً مستقلاً لوقوع الطلاق  
فان نشأت في المجلس فقد وجد أحد الشرطين وان قامت  
من غير مشيئة وجد الشرط الآخر بانها اذا كبريات  
واخر الطلاق بان قال ان كنت وان لم تنشأ في فانت طالقت  
لا تطلق بهذا اليمين ابداً لانه مع تأخير الخبر صار الشرط  
واحداً وتعد اجتمعا عرياناً حيث لا يمكن وجود المشيئة وتعد  
في ان واحد بخلاف ما اذا امكن اجتماعهما فانها لا تطلق  
حتى يوجد تخوانا اكلت ان شريت فانت طالقت فانها  
ما اذا لم يكبر ان كانت طالقت ان شئت ولم تنشأ في او ان  
شئت وايست فلا تطلق ابداً لجملة لها شرطاً واحداً وتعد  
الجمع بينهما سواء قدم الطلاق او اخره وايضا ما اذا كبريات  
واحداً الشرطين المشيئة والاخر الا بان كانت طالقت ان شئت  
وان ابست فان نشأت وقع وان ابست وقع وان سكنت  
حتى قامت من المجلس لا يقع لان كلا منهما شرط على حدة  
والا بآصال المشيئة فابست وجد يقع وان فقد لم يقع وكذا  
لولا كبريات وعطف بالكانت طالقت ان شئت او ابست  
لانك علفت الطلاق باحدهما ولو قال ان كنت فانت طالقت  
وان لم تنشأ في فانت طالقت طالقت للمحال ولو قال ان كنت  
تجبين الطلاق فانت طالقت وان كنت تنقض فانت  
طالقت لم تطلق لانه يجوز ان لا تحب وان لا تنقض فلم  
ينشأ شرط وقوع الطلاق وهذا محله فيما اذا قالت لا

احب ولا انقض اما اذا قالت انا احبه او انقضه تطلقت  
افاده السيد احمد والجمهور ان نشأت ولا تنشأ فيكون احد  
الشرطين ثابتاً لا محالة فهذا هو الفرق بين المشيئة ولو  
قال لها اي لز وجهيه اشد كما جبال لطلاق اوقال اشد كما  
ينقض له اي لطلاق طالقت فتأملت كل واحدة منهما انا اشد  
جباله وتركت جواب مسالز البغض كونه معلوماً بالمقايضة  
علي جواب الاول وكذا بهما الزوج كما في كافي الحاكم ومتصفاه لو  
صدقها وقع عليها لان افضل التنصيص ينظم الواحد والاكثر  
كما سياتي في الوقف فيما لو شرط النظم لا يرشد كما يقع الطلاق  
على كل منهما لدعوى كل واحدة منهما ان صاحبها اقل جبال  
للطلاق منها يعني لان كل واحدة مخيرة في حق نفسها  
شاهدة على صاحبها بما في ضميرها لانها تقول انا اشد  
حبا منها وهي اقل جبالا وهي غير مصدقة في الشهاداة  
على صاحبها فلم يتم الشرط كذا في المحيط قال السيد احمد وانظر  
ما لو اتفقا على التساوي في واحد منهما او سكنا والظاهر  
في الاولى عدم الوقوع لعدم الاشهادية اهـ التعليل بكل  
اول الادارة او الرضا او الهوى او المحبة وكذا التعليل بكل  
ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غير صاحبها يكون تعليلها  
فيه معنى التعليل فيتنقيد بالمجلس كما هو بيده هذا  
تفريع على التعليل والاولي زيادة ولا يمكن الرجوع عند  
على كونه تعليلاً فان تفريعه عليه اظهر من تفريعه على التعليل  
كما يستتبع خلاف التعليل بتغيرها لا التعليل بدخول الدار فانه  
تعليل محض جلي يتم لوقال اراد الله طلاقك فنوره



وقع كالوقال رشا الله بخلاف احب الله طلاقك اورضيه  
 لا يقع واحببت طلاقك ورضيته مثل اردته فليقع ولو  
 نوى بخلافه نشئت طلاقك يقع لو نوى وفي المحيط لوقال  
 نشئت طلاقك ذكرني شرح الاسلام انه يقع بلانية الانتقال  
 اهو لوقال نشئي طلاقك فاويا للطلاق فتاوت نشئت  
 وقع ولوقال اريد به اواحيه اواهو به اوارضيه فاوا فاحا  
 لا يقع كذا في النسخ ونقل في البحر عن المحيط ان قوله نشئي  
 فانه يقع بلانية لانه بمعنى اوجدني طلاقك ولما نشئي  
 الطلاق فيحتاج الى النية لانه لم يصف الطلاق اليها فيحمل  
 تفويض طلاق غيرهما وفي المحيط لوقال اها انت طالت ان  
 احببت فتاوت نشئت وقع لان فيها معنى المحبة وزيادة  
 ولوقال ان نشئت فتاوت احببت لا يقع لانه ليس فيها  
 معنى الايجاب فلم توجد المشيئة ولوقال ان نشئت فان  
 طالت فتاوت لم او قبلت اورضيت لا يقع لانه علقت الطلاق  
 بمشيئتها لفظا وذلك ليس بمشيئة فلم يوجد الشرط ولو  
 قال انت طالت ان قبلت فتاوت نشئت حكمي عن الفقه ابي  
 بكر البخاري انه يقع الطلاق لانها انت بالقول وزيادة فلا  
 بمنزلة ما لو كان معلتا بالمحبة فتاوت نشئت وذكره شافعي  
 لواءه لوقال انت طالت على الف ان نشئت لم يقع حتى  
 تقبل بخلاف قوله قبلت لانه هذه معاوضة والمعاوضة  
 لا تتم الا بالقول اهو قال في البحر حاصله ان القول لا يكفي  
 عن المشيئة الا في الطلاق على مال ففي المحيط لوقال انت  
 طالت غدا ان نشئت فان المشيئة لها في الغد فقط وان  
 قدم

قدم المشيئة كما نشئت فان طالت غدا ذكر في الزايات  
 ان لها المشيئة في الحال وعن ابي يوسف ان لها المشيئة  
 في الغد ولوقال ان تزوجت فلانة زمت طالع ان شأت فتزوجها  
 فلها المشيئة في مجلس العلم ولوقال انت طالت اسي ان  
 نشئت فلها المشيئة في الحال اهو وفي المصراع لوقال اها ان  
 نشئت فان طالت ثم قال لا خري طلاقك مع طلاق هذه  
 فتاوت طلقت وبنوي في الاخرى لاحتمال انه اراد انه  
 معها في ان كلاً منها ملحوظ له لا المعية في الوقوع ولوقال  
 اها اخرجي ان نشئت بنوي الطلاق فتاوت طلقت وان  
 لم تخرج وفي المحيط لوقال انت طالت ان نشئت رشا فلان  
 فتاوت قد نشئت ان رشا فلان وقال فلان نشئت لا يقع  
 لانه علقت الطلاق بمشيئة مرسلة مخيرة منها وبها انت  
 بمشيئة معلقة فيطل مشيتها وبمشيئة فلان وجد بعض  
 الشرط فلا يقع به الطلاق وفي الذخيرة لوقال انت طالت  
 فلانا الا ان تشائي واحدة فان شأت واحدة قبل ان  
 تقوم من مجلسها لزممتها واحدة وكذا لوقال الا ان يشا  
 فلان واحدة وان لم يكن فلان حاضرا فله ذلك في مجلس  
 عمله وكذا لوقال انت طالت فلانا الا ان يري فلان غير  
 ذلك تعقيب بالمجلس وكذا لوقال ان لم يزل فلان غير ذلك  
 لوقال ان لا يزل فلان غير ذلك فانه يتعبد بالمجلس ولو  
 قال انت طالت فلانا الا ان غير ذلك فهذا لا ينتظر على المجلس  
 حتى لوقال بعد ما قام عن المجلس رايت غير ذلك لا يقع الا في  
 وكذا لوقال الا ان اشأنا غير ذلك فلا يتعبد على المجلس

شرط تطليقه ابي لا تنكك انشا ما اخبرت به انما تنكك انشا  
سئي اخر هكذا اقرره في البسوط وفيه قال كلما شئت فانت  
طائف ثلثا فثالثت شئت واحدة فهذا باطل لان سمي  
كلما سمي شئت الثلاث اه وفي كافي الحكم كلما شئت فانت  
طالت ثلثا فثالثت واحدة فذلك باطل وكذلك فانت طالت  
واحدة فثالثت ثلثا وكذلك قال فانت طالت ولم تقبل ثلثا  
اه اي جملة فلو متفرقة ولو في مجلس جاز كما قد مرنا تحت  
قول الماتن وفي كلما شئت وفي المراجع لوقال لرجلي ان  
شئت ابي طالت ثلثا فثالثت احدها واحدة والاخر فثنتين  
لا يقع لانه علق الوقوع بمشيتها الثلاث فلم توجد اه ولا  
يشكل عليه ما في الخلاصة لوقال /ها طلعا امرأتك ثلثا  
فطلعتا احدها واحدة والاخر فثنتين طلعت ثلثا فاه لان  
ذلك تفصيل فتسببه وكل هذه المسائل تقتلها من العموم  
فصل المشيئة واسمه نقالي ولي الاعانة واسا التوفيق  
**باب التعليق** لما فرغ من بيان المخبرين  
وثمناية شرع في الملف لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط  
فاخرج عن المرد لذلك حقيقة التعليق شرط وخبره هو لغة  
اي التعليق كما في التاموس علقه تعليقا حكمة معلما وهو  
اعلم من ان يكون حيا او مضمونا فالجلس كتعليل التعليل  
والعنوي ما نحن فيه قال الراغب التعلق التمسك بالشيء  
ثم قسمه الى تسبب حسي ومعنوي وفي المصباح علقيت  
الشيء بغيره واعلنته بالتشديد والالاف فتعلقت اه و  
ربط حصول مضمون جملة هي جملة الجزاء حصول

منه

حا

ولو قال انت طالت ان شئت فلا ف اوان احب اوان رضي  
اوان هوي اوان اراد فبلغ فلا فاه مجلس على خلاف  
ما لوقال ان شئت انا اوان احببت انا لا تقتصر على  
المجلس ولو قال انت طالت ان لم يثبت فلا ف فقال فلا ف  
لدا نشأ في المجلس طلعت ولو قال ذلك لنفسك كانت طالت  
ان لم انا شئت قال لا انشا لا تطلق ولو قال انت طالت  
ان لم يثبت فلا ف اليوم بقيد الوقوع بعدم مشيئته في اليوم  
كله وفي الجامع للصد والشهيد لوقال ان لم انا اوان اراد  
فتامر وقال لا انشا لا تطلق قبل موته بخلاف ان ابيت  
طلعتك او كرهت اه وفي الخانية انت طالت ثلثا فثالثت  
واحدة ان شئت فثالثت واحدة لانه طالت ثلثا فثالثت  
واحدة وبطل عملها الثلاث اه وفي الفتح لوقال انت  
طالت او ابيت ان شئت اوانت طالت ان شئت اذا  
زها سوا تطلق نفس امارتي شئت وعندي ابي يوسف ان  
اخر قول ان شئت فذلك وان قدمه تعتبر المشيئة في  
الحال فاذا شئت في المجلس تطلق نفس ابيد ذلك اذا  
شئت ولو قامت عن المجلس قبل ان تقول شيا بطل ولو قال  
انت طالت كلما شئت فثالثت قد شئت امسى تطلق  
وكذا في الزوج فالقول للزوج لانها اخبرت بما لا تنكك انشا  
فانها اخبرت بمشيتها كانت منها امسى فلا يبقى ذلك  
بعد مضي امسى فان قلت اليس انها لو شئت في الحال  
يبيع منها فقد اخبرت بما تنكك انشا قلنا لا كذلك  
فالمشينة في الحال غير المشينة في الاصل وكل مشينة  
شرط

مضمون جملة اخرى وهي جملة الشرط والمضمون هو المصدر  
المتصين من الجملة وهو طلاق المرأة ان حصل دخولها  
قال في التلويح وما الشرط فهو تعليق حصول مضمون جملة  
يحصل مضمون جملة اخرى اه وفرق الزكريشي بينهما بان  
التعليق داخل على اصل الفعل باداة لان واذا والشرط ما جزم  
فيه بالاصل اي اصل الفعل بشرط فيه امر اخر وان شئت فقل في  
الزق ان التعليق ترتيب امر لم يوجد على امر لم يوجد بان  
واحد ي احوالها والشرط التزام امر لم يوجد في امر وجد  
مخصوصه اه ويسمى التعليق بيميناً ولذلك عتق صاحب  
الهداية هذه الباب بقوله باب اليمين بالطلاق وانما جازت  
تسمية التعليق باليمين لان اليمين هي اصل القوة وسمي  
الحلف بيميناً لانه يتقوي به المحلوق عليه على الجانب الاخر  
سواء كان فعلاً او تركاً وذلك حاصل في اليمين باسمه تعالى  
وبتعليق الطلاق والعتاق والندرة فان قلت التعليق  
يجبها وطهرها او يحبسها حيثه او بما لا تمكك الامتناع  
عنه كطلوع الشمس وعيى الغدا ويحصل من افعال قلبها  
كالحنية والشيبة او من افعال قلبه فانه في هذه ليس يمين  
كما في الحيف فلا يجتنب لو كان حلف ان لا يجلف مع ان بعضها  
مذكور في هذا الباب كالحنية والحيف قللت انها لم  
يجتنب لانها ليست بيميناً عرفاً وهذا لا ينافي في كونها يميناً في  
اصطلاح الفقهاء ومن ثم قال في الدرر البهي يميناً على  
الحلف بالله تعالى وعلى التعليق لا لا تنكك ان في افادة تعليق  
المكروه للنفس على امر يتنزل شرعاً عند قوله في قوة الامتناع

للتنفس وتعليق المحسوب لها على ذلك المحل عليه فلا يميناً  
وفي الجواب المبرز ظاهره في البداية ان التعليق يمين في اللغة  
ايظم فان محمداً اطلق عليه يميناً وقوله حجة في اللفظ فان  
انه يمين لفته واصطلاحاً وفي تلخيص الجامع وشرح الثماني  
لوحظ لا يجلف بيمين حنت بتعليق الجز بما يصلح شرطاً  
سواء كان الشرط فعمل نفسه او فعل غيره ام يحجب الوقت كانت  
طلقات ان دخلت الدار او ان قدم زيد او اذا جاء غد ونحوه  
وكذا اذا جاء رأس الشهر او اذا اهل الهلال والمسرة من ذوات  
الحيف دون الاشرار وجود ركن اليمين وهو تعليق الجز  
وجود اليمين شرط الحنف في حنت اذا ان بعلفت بعل من  
اعمال القلب كان شئت او اردت او احببت او هويت او  
رضيت او عجبتم الشهر كما اذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات  
الاشرار فلا يجتنب اما الاول فلا نه مستعمل في التعليق ولذا  
يستغنى عن المجلس فلم يتخصص للتعليق وما الثاني فلا نه  
مستعمل في بيان وقتة السنة لان رأس الشهر غير جزمها وقت  
وقوع الطلاق السمي فلم يتخصص للتعليق وهذا لم يجتنب  
الطلاق بالتطليق كانت طالت ان طلقتك لاصحاً لارادة  
الحالية عن الواقع من كونه سالاً لتطليقها فلم يتخصص للتعليق  
ولا بقوله لعده ان ادبت الي الفان كانت حر وان عجزت فان  
مريقيق وان وجد الشرط والجز لانه تنسب الكتابة فلم يتخصص  
للتعليق ولا بقوله انت طالقت ان حفت حيفه لانه  
الحيفه الكاملة لا وجود لها الا بوجود جز من الطهر فان  
جملة تفسير الطلاق السنة فلم يتخصص للتعليق وانما لم يجتنب



في هذه الصور لان الحلف بالطلاق محذور حمل كلام الماقل  
 على وجه لا خطر فيه اولى وقد امكن حمله هنا على ما يجتمعه  
 من التعليل والتفسير فلا يدل على الحلف بالطلاق كذا لما  
 كان التعليل في الحقيقة انما هو شرط وجزاء لان الطلاق  
 اليه عليه محاذ لما فيه من معنى السببية فلان التغير  
 بالتعليل اولى كما في الشرط صحة اي التعليل كونه الشرط  
 اي فعله وانما قلنا بذلك لان الشرط يطلق على الاداة  
 وعلمي العمل وعلمي المجملتين معا فتنبه معدوما على خطر الجور  
 بنسخ الحلف والطا اي ما يجوز وجوده وعدمه فالمحقق وجوده  
 محترز عنه لا كما في الساموفا في حق لا تعليل قال في الجهر  
 وهذا اليس على اطلاقه بل فيما لم يترك حكم انتدائه كقول  
 لبعده ان مكنتك فانت حريصت بسكونه وكذا في القول ان  
 سمعت او بصرت وهي سمعية بصرية لان السمع والبصر مر  
 يمتد وكذا في القول للصحة ان صححت فانت طالق طلقت  
 الساعة بخلاف ما اذا قال ان حضرت فانت طالق وهي  
 حاوية وان موصت وهي موصية فيصرف الى الحضانة المستقبل  
 والمرضى المستأنف لان الحيف والمرضى ما لا يمتد كما في حبيب  
 وكذا في السجبل وقومه محترز عنه كما ان دخل الحمل في سم  
 الجياط اي تعبد فهو لغواي فلا يقع به ومنه ما في التنبه  
 سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتح لي الباب الليلة  
 فانت كذا ولم يكن في الدار احد لا تطلق وفي الحاشية ان لم تفتح  
 على الدار الذي اخذته من كسبي فانت كذا فاذا الدار  
 في كسبه لا تطلق وانما لان لغوا الذي غرضه منه تحقيق

النسب

التي حيث علقت باسرها وهذا يرجع الى قولها بان امكن  
 البر شرط انقضاء البيني بخلاف الابي يوسف فانه بتسليمه  
 بالمسح يبي يتبع منجزا عنده ولم يشر اليه هنا لانه غير معمول  
 به ولو قال انت طالق ان لم تتزوجي بفلان اجاب عنها  
 سراج الدين الهاملي روي عن شيخه على بن نوح بانها تطلق  
 وتتزوج من الاول قال الكا ورويني وهو الذي بيني ان يقول  
 عليه بنا على انه تعليل على مسحيل لان تزوجها بفلان  
 لا يبع الا بعد سلطانها عنها بان انفصال العصمة وانقضاء  
 العدة وهي ح في غير ملكه فيكون لغوا فيلغو الشرط ويبي  
 قوله انت طالق فتطلق منجزا ويقال انه بناء على انه شرط  
 الزام كما في بريد الزامها بعدم تزوجها بفلان وهو الزام  
 ما لا يلزم فيلغو ويتبع الطلاق منجزا وهذا بخلاف ما لو  
 قال ان لم تتزوجي بفلان فانت طالق فيتع الطلاق في  
 الخرج من حياة او حيا تها لانه في معنى العدم والعدم  
 مستحق مستمر لكنه لا علته بالمستقبل صلح جميع الزمان  
 الاستقبال لوجوده فلا يبين له وقت اخر الى ان يبتري  
 الى اخره من الحياة فيتضيف فيتع وقال الرشدي ولو  
 قيل بان مراد الزوج التعليل بعدم ارادتها التزوج بفلان  
 بعد الطلاق صوابا لكلام العاقل عن الاعمال بعد ويكون  
 في ذلك القول قولها بيمينها كما في نظائره من الامور البينة  
 نحو ان كنت تخيبي فان قالت لم اراد التزوج به بعد  
 وقع الطلاق والا فلا هو ومن شرط صحة التعليل  
 كونه اي الشرط منفصلا الاعداد فلو لم يشرط بطلان بعد

سكونه لم يبع وفي الظهر به رجل له فافاه او ثقل في  
 لسانه لا يمكنه ان ينام الكلام الابد مدمة فخلت بالطلاق  
 وذكر الشريط او الاستنسا بعد تزود وتكلف ان كان معروفا  
 بذكك جاز استنساوه وتعليقها وهو من شرائطها ان لا  
 يفصل بين الشرط والجزا فاصل اجني فان كان سلا ما ذكر  
 لاعلم المحاطة او لكيد ما خا طهرها بمعنى قاييم في الثاوي  
 فانه لا يصح كقولها لامرأة انت طالق يا زانية ان دخلت  
 تعلق الطلاق بالدخول ولاحد ولا لسان لا ذكك  
 ما خا طهرها به كقولها يا زبيب بخلاف ما اذا قال يا زانية  
 انت طالق ان دخلت فانه قاذف محبط وفي المحا نته لو  
 قال ان دخلت الدار يا عمة فانت طالق ويا زبيب قد  
 عمة الدار طلقت ويبال عن نية في زبيب فان قال  
 نويت طلاقتها ايض طلقت ايض ولو قال ذكك بغير او قال  
 نويت طلاقتها مع عمة طلقت جميعا ولو قدم الطلاق  
 فقال يا عمة انت طالق ان دخلت الدار يا زبيب قد  
 عمة الدار طلقت جميعا ولو قال لم انو طلاق زبيب لا يقبل  
 قوله قايمة فيها ومن شرائط ان لا يقصد منه ان لا يعلق  
 المجازاة اي جزي كلدها والمنا علة على غير ما سأل فلو قالت  
 يا سغلة فقال ان كنت كما قلت فانت ذكك انجز الطلاق  
 سواء كان الزوج ذكك او لا قال في الثانية امرأة قالت  
 لزوجها يا سغلة اذ قالت يا قريطان او كشحان او شيا  
 من الشئ فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق  
 فلا فاشكوا في ذلك قال الغنيرة ابو جعفر والوكبر  
 الاسكاف

الاسكاف تطلق المرأة كانت الزوج كما قالت اولد وعلة الفتوى  
 لان كلدهم محمول على المجازاة ظاهر الا اذا سألها زوجها فان قال  
 الزوج نويت به التخليق قال ابو بكر الاسكاف وابن خزيمة  
 ويحيى انه تعالى ولا يدين في القضا لانه محمول على المجازاة  
 ظاهر وقال العام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذكك  
 في حالة النصف فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التخليق  
 قضا وان لم يكن في حالة النصف يدين في ذكك ان نوي  
 التخليق فان كان الزوج كما قالت يبع به الطلاق والا  
 فلا قال في البحر فتوى اهل بخاري عليه اهر قال واختلف  
 في حسي هذه الالفاظ اما سغلة فمن ابو حنيفة السلم  
 لا يكون سغلة انها السفلة هو الكافر به اخذ المشايخ  
 وعنى ابي يوسف السفلة هو الذي لا يبالي بما يقال له من  
 وجوه الذم او الشتم وعنى محمد هو الذي يلعب بالمقام  
 وقال خلف بن ايوب السفلة هو الذي اذا دعى اليه  
 الطعام يحل سباب منه الى الكدة وقيل هو الطنبلي وقيل  
 هو الحايك والحجام والدباغ وقيل هو الذي يختلف الى القضا  
 واما قريطان قال ابو بكر الاسكاف هو الذي اذا رآه اجنبا  
 مع امراته او اهله او محارمه ولا يتعرض وقال ابو  
 التامم هو المنسب للجم بين اجنبي واجنبية لامر من موم  
 وقيل من يبعث امراته مع غلامه البالغ او من ارعده الو  
 الضيقة او ياذن لها في الدخول على امراته عند غيبته واما  
 كشحان حكى ان امرأة اتت الى ابي عصمة المروزي قال ثان  
 زوجي كل يوم يامرني بالطبخ فقلت له يوما اي كشحان الي

منى اطلع فقال لي ان كنت كشحان فانت طالت قال ابو  
عصمة ان كان زوجك اذا سمع ان رجلا يمد يده اليك نسو  
ولا يبالي نهكشحان وقال ايضا امرأة قالت لزوجها انك  
تربطان فقال الزوج ان علمت اني تربطان فانت طالت  
ثلاثا فانها لا تطلق ما لم تنقل علت لانه علفت الطلاق  
بلمها وعلمها لا يقف عليه غيرها فتعلقت بالاحياء منها  
اهو من شرايطه ذكر المشرط فحوا انت طالت ان لقوته  
يتم قال في الجرد كنه اداة الشرط وفعله وجعل اصله  
اقتصر على اداة التعليق لم يكن تنقيحا انتا قال في الظهير  
تطلق في الحال على قول محمد ولا تطلق في قول ابي يوسف  
والفتوي على قول ابي يوسف لانه ما ارسل الكلام ارسالا  
ذكرة في الجامع القباي فقوله هنا لغوي جملة الكلام فلا  
يتبع به سمي ومثلهما ذكروا ت طالت ثلاثا لولا وان كان  
او ان لم يكن الا و به اخذ محمد بن مسلمة اهو من شرايطه  
لان بيتي الشرط والحزب الفا واذا النجاسة حيث تاذ الجرد  
كما ياتي عند قوله والفاظ الشرط شرط اي شرط لزوم  
عنتا وطلاقا او ندرا وانما قيدنا باللزم لان التعليق  
في غير الملك او المضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج  
حق لو قال اجنبي لزوجته انسان ان دخلت الدار فابنت  
طالت توقوف على اجازة الزوج فان اجازة لزم التعليق  
بالدخول بعد الاجازة وكذا الطلاق النخري من اجنبي لزوجته  
انسان ان اجازة الزوج معتبر على وقتة الاجازة بخلاف  
البيع فانه بالاجازة يستند الي وقتة البيع والضابط فيه

ان ما صح تنقيحه بالشرط يقتصر وما لا يصح يستدعي الملك  
حقيقته كقوله لعنه ان فصلت كذا فانت حر ومثله في الذكر  
لوقال ان شئني الله مريض فله علي ان تصدق بهذا  
الثوب فيسترط ان يكون الثوب ملكه حاله التعلقت حتى  
او كان الملك حكما لك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع  
لاملك رقبته ثم ان هذا الحكم ان كان النكاح قائما فهو  
حقيقته وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي  
والي ذلك اشار بقوله ولو وصليته حكما فان التعليق يصح  
فيها فقوله كقوله لمنكوحته راجع لقوله او حكما وقوله  
او معتدته راجع لقوله ولو حكما وقد مرنا في خرافات باب  
والصريح يلحق الصريح ان تعليق طلاق المنة فيها صحيح  
في جميع الصور الا اذا كانت معتدة عن بان ثم علفت بانها  
كافي البدايع اعتبارا للتعليق بالتخيير وان ذهبت فانت  
طالت او بشرط لزوم التعليق الاضاف الى المدة التي  
الملك الحقيقي علما او خاصا قال في الجرد طالت المضاف الى  
الملك فتشمل اذا اخصص هو كقوله كل امرأة خلفا لكذا  
في الثاني سلاسل بانسد باب النكاح عليه به واجب  
بانه لا مانع من انسداد ما لا يبيد خوفا من جوده  
اولدنياه لعدم يساره ونفع انسداد ما لا ملكا ان يزوج  
فضولي ويجيز بالفعل كسوق المواب اليها وبما كان ان  
يتزوجها بعد ما وقع الطلاق عليها لان كلمة لا تنقضي  
او تكرارها من اعم ان يكون التخصيص فيه بغير او تنقضي  
او بلكارة او بشئ عيني كان ملكك عبدا يبيي للعامة



اورت ملكك لعينين تبين الخي فكذلك انت حر واثنا  
الى الملك الحكمي كذلك اي عاما او خاصا مثال الاضافة  
الى الملك الحكمي عاما كقولك ان نكحت امرأة ونكحت الاضافة  
الى الحكمي خاصا ما اشار اليه بقوله اورت نكحتك فانك  
طالقت وحقن جوفك بتفسيره ~~في طالق~~ فان النكاح  
في الملك ولا فرق بين كونها اجنبية او مستعدة كما في البحر  
فاستبرأ السبب للسبب اي ان ملكتك بالطلاق فتقول  
ان استبرأت عبدا فهو حر اي ان ملكته بسبب الشر الا  
انه بحث في هذا التمثيل بانك تطلق محض لا اضافة  
فالاولى التمثيل بقوله انت طالقت يوم اتزوجك اجاب  
الكلام بان المراد بالاضافة ما تم التمثيل لان الاضافة  
ومضاف لنزول الشرط وكذلك المرأة وقد اسلفت النقل  
فيه من البحر ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالقة انك  
فلاننا فكل ثم تزوج لا يقع عليها طلاق وان كل ثم تزوج  
ثم كل طالقت المتزوجة بعد الكلام الاول فاجابية وانظر  
ما في الفصل لما شربن الذخيرة ويكفي في صحة الاضافة  
الى الملك معنى الشرط لانه لا فرق فيها بين ان يعلق  
بإداة الشرط او بمعناه ان كانت المرأة منكورة الا في العيبة  
اي فلا يكفي في تعليل طلاقها الا صريح الشرط ولما عده  
في شرح المتن من الشرط فانه قال وان يكون التعليل  
في المعينة بصرح الشرط لا بمعناه بخلاف غير المعينة اهر  
باسم او بسبب الذي في البحر والنهر عن الذخيرة وفي ترجمه  
المعينة التفسير بالواو وبإداة الذخيرة والتعريف باللام

والسبب كالاستبراف بالاشارة فلو قال فلانة بنت فلان  
التي اتزوجها طالقت فتزوجها لم تطلق لانها غيبته بالام  
والسبب ولا بد يشترط في صحة التعليل في المعينة ذكر  
الشرط صريحا وسهيا لم يذكر يكون قوله التي اتزوجها صفة  
غير موصوفة فتصير لغوا لانه قال فلانة بنت فلان  
طالقت وهي في وقت قوله لم تكن زوجة له ولم يصف الى  
وقت التزوج خصوصا وصفا للطلاق على اجنبية من غير  
اضافة ثم تزوجها فلا ينتقل ذلك الطلاق اليه  
اليها بعد تزوجه بها هذا اذا كانت غائبة اما اذا كانت  
حاضرة عند الحلف فذكر اسمها ونسبها لا يحصل التعريف  
فتبقى منكورة والمكورة لا يحتاج فيها الى صريح الشرط كما  
تقدم في تلغوا الصفة فينتقل بالتزوج كما ذكره شيخ  
الاسلام في الجامع ومن هنا قالوا التعريف بالاسم والنسب  
في حال غيبتها والاشارة في حضورها ومع ذلك قالوا  
ان قامت قرينة على قصد التنكير مع الاسم والنسب  
عمل بها وان قامت قرينة على ارادة التعريف او قصد  
اعتبر التعريف فنقله الشيخ الرضائي عن الذخيرة والمعينة  
بإشارة قبل الاشارة اعرف من الاسم والنسب لانها لا تقبل  
ارادة التنكير بوجهها كالتعريف بالاضافة كما في البحر  
وبما في مثاله فلو قال هذا تمثيل للمكورة التي لا يقين  
باسم ونسب ولا بإشارة ويكفي في صحة تعليل طلاقها  
معنى الشرط المرأة التي اتزوجها طالقت تطلق بتزوجها  
حيث لان الوصف معتبر لفصا ومن الحلف الى الملك

كانه قال ان تزوجتها فهي طالق ولو قال هذا تعميل للمنية  
 بالاشارة هذه المرأة التي تزوجها طالق لا تطلق لو  
 تزوجها الخلو لفظه عن صريح الشرط ولا يكتفي فيها بمعنى  
 الشرط لتزويجها بالاشارة فلعن الوصف وهو قولنا تزوجت  
 لان الوصف يمتنع في المنكر لا المروي فكانه قال هذه  
 طالق كقولها لانها هذه المرأة التي تدخل هذه الدار  
 طالق فانها تطلق للحال دخلت او لا تجلدف ما اذا قال  
 ان تزوجت هذه فانه يصح لانه صريح الشرط فلفظا تزوج  
 على قوله وشرطه ان يخلو لا يحسنه ان تزوجت فانت  
 طالق فنكحها فزارت لم تطلق لعدم وجود الملك والاشارة  
 اليه وكذا يلزم لو قال كل امرأة اجتمع بصيغته المتكلم معها  
 في فراش فهي طالق فتزوج لم تطلق ووجهه ان الاجتماع  
 معها في فراش لا يلزم ان يكون عن فلاح فالاجتماع في الفراش  
 ليس بمك ولا سببه واما لو قال ذلك لنكح حتى تطلق  
 في المشابه لوجود الملك ومثله ما لو قال كل جارية طالق  
 حرة يعني قال هذا والحال انه لم يملك امه فاشتري جارية  
 بعد ذلك فوطئها لم تعتق المشترية الموطوءة لعدم الملك  
 عند التملك ولعدم الاضافة اليه ايا الملك رخصي لو  
 قال ان مكنت جارية ووطئتها فهي حرة فعتقت بوجود  
 الشرط بخلاف الاول لا وطئ الجارية لا يلزم ان يكون  
 عن ملك ونظير ما ذكره الشرع لو قال لولا يد ان يكون  
 امرأة فهي طالق كذا في تزويج امرأة لا تطلق لا بد  
 التعليل لم يصح لانه غير متعلق بالملك الكلاخ ولا فرق  
 في

في هذا الحكم بين ان يزوجه بامرأة او بغير امرأه كقولها  
 ان تزوجتني امرأة فهي طالق فزوجه بامرأة او بغير امرأه  
 لا تطلق لان التعليل لم يصح لكن في الخاتبة في صورة  
 الامر الصحيح انه يصح البيني وتطلق المرأة اهو هو شكل  
 لان الكلاخ في وجود شرط التعليل وهو الملك والاشارة  
 اليه وتزويج الابوي ليس سببا للملك من كل وجه لانه  
 قد يكون بامرأه او بغيره اللهم الا ان يكون مراد الخاتبة  
 ما اذا قال ان تزوجتني بامرأتي فهي طالق البيني وتطلق و  
 الا فلو وجد للتفصيل المذكور قبل صحة التعليل فالوجه  
 ما ذكرناه اوله ولما كان المفهوم من مسالة المتق انه لو  
 قال لنكح حتى اذرت فلدا فان كانت طالق يصح تعليل  
 لوجود الملك فلو زارت طلقت امرأتها يبين ان المحرور  
 الذهاب الى المحرور لا يسمى زياره فلذلك قال واقاده  
 في البحر بعد ما نقل عن المصاح زاده بنزوه زياره ونزوه  
 قصده فهو زياره الزياره في العرف قصد المزور كزوار  
 استئناسا به اهو قال وقد من في اول كتاب الحج انه لو طلق  
 له بنزوه وعلقه من غير قصد فانه لا يحنث وينبغي تقييد  
 بما قاله في المصاح من الاكرام والاشارة الى العرف فلا يحنث  
 في مسالة الكتاب الدع القصص للذكر فلو كانت الشرط  
 زيارتها فذهبت من غير قصد الاكرام لم يحنث ثم قال  
 ان زياره المرأة في عرفنا لا يكون الا بطعام منها يطبخ ذلك  
 الطعام عند المزور فيحفظ قال الشيخ الرجعي فلو ذهبت  
 تطلب ديسها او يبيع او تشتري منه لا يسمى زياره عرفا

فلا يجتنب به وإن قال لها إن زرت غدا هلك نوحى  
 ما إذا ذهبت إليهم بطعام بها يطعم عندهم كما في غيره من  
 والنام اه قال الشامي وهذا العرف في دمشق الذي غير  
 مطرد بل كان ويان نعم بقي بين طرفي الناس وقال السيد  
 احمد والعرف الحالي عصور الان خلقة فانها تقدر ان تولد  
 منها شيء غير ما يطعم كذا اه قال في النهر تمثال في  
 البحر عن المحيط انه لو حلف لغيره ان يولد فانه لا يولد  
 فاني باه واستاذن فلم يؤخذ له لا يجتنب وإن لم يستاذن  
 حنث والعرف ان الاول لم يتصور البر فلم يستعد اليه وفي  
 الثاني يتصور وهكذا ذكر في المبرور وعلى قياسي من قال  
 ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم تمنع ارقب حبيبة يجب  
 ان يجتنب هنا في الوجهين وهو المختار ولما جئنا اه كالم  
 ابتاعه اي الطلاق حال كون مستاءا بالشروط كذلك كان في  
 طالق مع ظاهرك ويصح الطلاق لو قال انت طالق مع تزويج  
 اياك لتقام الكلام بناء على ومنعوله محال في البحر ولو اضافه  
 الى النكاح لا يقع كما لو قال انت طالق مع نكاحك او في نكاحك  
 ذكره في الجامع مخلاف ما لو قال انت طالق مع تزويج اياك  
 فانه يقع وهو منسكل ورفق ببيتها بانه لا اضاف التزوج الي  
 فاعله واستوفى منه جمل التزويج مجاز عن الملك لا انه  
 سببه وجعل الخط مع علمه يبعد تصحيحه وفيه مع نكاحك  
 لم يذكر الما قبل الكلام فاقص فلا يبعد ريبه النكاح فلا يقع  
 ويصح النكاح اه قال الشيخ الرضي وهذا يقتضي ان نكاحي  
 اياك اعي اه اني بالفاعل والمفعول يكون كذلك ذكره في  
 الما قبل

الملائي على هاشم المخ قال وفي هذا التعليل ما قسته  
 لان الفاعل وان حذف في الاول دون الثاني كذا من قدر  
 وهو ما يجز في فيه الفاعل قيا ماسا مطردا والمقدركا للفظ  
 فلجرحه وقال السيد احمد رحمه الله تعالى في النظر في النفس  
 من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير بيع  
 نكاحي اياك والمقدركا للمفرد حليها قلقت وما يوجب  
 قوله هنا ان المقدركا للمفرد ما نقله في البحر عن اللوحية  
 اذ قال الرجل لا جنسية ان طلقتك فمعي حريمي ويصير  
 كانه قال ان تزوجتك وطلقتك فمعي حريمي لو قال لها  
 ان طلقتك فانت طالق ثلثا لا يصح لان ذكر الطلاق  
 ذكر النكاح الذي لا يستغني عنه الطلاق لا ذكر ما يستغني  
 عنه الجراح وقال الشامي الاظهر الفرق بانه عند عدم التفر  
 بالفاعل يجعل تزويجها او تزويج غيره لها كمن تنقض هذا  
 عدم الفرق بين النكاح والتزويج في انه يخرج بذكر الفاعل يقع  
 فيها والا فلا فيها فتأمل وكذلك يلغوا ابتاع الطلاق اذا  
 كان متا زنا بزوجها كانت طالق مع موت او انت طالق مع  
 موتك فانه اضافة الى حاله متا فية لا ابتاع او الوقوق  
 وقد مر الكلام فيه مفصلا في باب الصريح فصوره لو قال  
 ان تزوجت امرأة او امرت انسانا ان يزوجني امرأة فهي  
 طالق ثم امر غيره ان يزوجه امرأة ففعل المامور لا تنقلب  
 تزوجة الخالف لانه حنث بالامر لا بالجزاء وهو نظير ما روي  
 عن ابي يوسف لو قال رجل ان تزوجت فلا تاة وخطبتها  
 فهي طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يجتنب في بيته لانه



حنت بالخطبة كذا في الثانية وحاصل ما في النخبة ان اذا  
 قال ان تزوجت فلا نهى طالت وان امرت من تزوجها  
 نهى طالت فامر جلد تزوجها منه طلقت لانها يمينان  
 فاختلال احدها لا يوجب اختلال الاخرى ولوقال ان  
 تزوجت وان امرت من تزوجها نهى طالت فامر تزوجها  
 منه لم تطلق لان اليمين واحدة والشرط شيان الامر  
 التزوج فبحمد الامر لا يمين اليمين وكذا لو تزوجها من غير  
 يا امر احدا بذكر لا تطلق لان بعض الشرط فان امر  
 بعد ذلك رجلا فقال تزوجني فلا نهى وهي امراتة على  
 حالها طلقت لان كل الشرط ولو قال ان خطبت فلا تنكح  
 تزوجتها نهى طالت فخطبها ثم تزوجها لا تطلق لان شرط  
 حنت احد شئيين فاذا خطبها فقد وجد شرط الحنت  
 والمرأة ليست في نكاحها فخطبت اليمين لا التي حنت فاذا  
 تزوجها بعد ذلك واليمين مخرجة فلا تطلق وقوله لان  
 حنت بالخطبة يدل على ان اليمين منعقدة وبأيديها  
 تزوجها فصولي فبلغه فاجاز طلقت ونظرها ان تزوجت  
 فلا نهى امرت من تزوجها فامر غير تزوجها منه لا  
 تطلق وهي الثانية كل امرأة تزوجها نهى طالت ونوى  
 بل كذا او نوى امرأة حبشية لا يكون صدوقا في ظاهر  
 الرواية قلنا ولو قال اي امرأة تزوجها نهى كذا كان على  
 امرأة واحدة الا ان يعمد جميع النساء ولو قال ان تزوجت  
 امرأة من بنات فلان نهى كذا وليس لفلان بنت مولا  
 له بنت تزوجها الى الثاني لا يحنث في عيبيه ويسكر وط

قيام

قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما حدث بعد  
 اليمين كالوحنث ان لا يتزوج من اهل هذه الدار وليس  
 لتلك الدار اهل ثم سكن بها قوم فتزوج الحالف منهم امرأة  
 لا يحنث وهذا ابو ارقم قول محمد وما قيل من قول ابو حنيفة  
 وابو يوسف يدخل في هذا اليمين من كان موجودا وقت  
 اليمين ومن يجدت بعده كمن حلف ان لا يكلم ابن فلان  
 وليس لفلان ولدت ثم ولد له فكل الى الف حنت في قولها  
 خلا فالحمد ولو قال والله لا اتزوج امرأة من اهل الكوفة  
 فتزوج امرأة من اهل الكوفة لم يحنث بعد اليمين حنت  
 وفرق محمد بين هذا وبين بنت فلان بان اهل الكوفة  
 قوم لا يجهلون فلم يكن الحالف على اليمين غيبط كحنث  
 جهة الداهل بل الحالف على اليمين معني في الكوفة فيدخل  
 الموجود والهاوث فخل في بنت فلان لان الحالف على اليمين  
 غيبط كحنث من فلان فيدخل فيه الموجود لادراكه حلف  
 لا يتزوج من نساء اهل البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة  
 ونشأت بالكوفة واستوطنت بها حنت الى الف في قول  
 ابي حنيفة لاعتباره الولادة حلف لا يتزوج من اهل  
 بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لان هذا  
 الاسم لا يتناول اولاد البنات ان تزوجت امرأة ما  
 دعت في الكوفة نهى كذا فنفا رق الكوفة ثم عاد اليها  
 فتزوج امرأة منها لم تطلق لانها اليمين بالمعاصرة ولو  
 قال ان تزوجت امرأة الى خمسة سنين نهى كذا فتزوج في  
 السنة الخامسة طلقت لانها لا تنهي قبل مضي السنة

الخامسة كالواجب اذ اراد الى خمس سنين ولو قال ان اكلت من  
 خبز والدي ما لم اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق  
 فكل ثم تزوج فاطمة بعد الاكل طالقت ولو قال كل امرأة تزوجها  
 ما لم اتزوج فاطمة فهي طالق فانت طالق او غابت فتزوج غيرها  
 طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت المثل من البحر فاطمة  
 في الحبس عن محمد في المضافة اي في البيبي المضافة بان  
 قال ان تزوجت فانت كذا وكل امرأة تزوجها فهي كذا لا  
 يقع الطلاق قال السيد احمد وظاهره انه رواية عنه رحمه  
 في الظهيرية قوله قال في البحر يقول بعني اهو ردا فنت  
 انتم خوارم اهو عبارة الظهيرية ان غيره فنتي به ايضا  
 وهو قول الشافعي وهو قول ابن عباس وعائشة لقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا تدرى ان ام فيما لا يملك ولا طلاق  
 لابن ام فيما لا يملك ولا بيع فيما لا يملك رواه احمد وابن  
 ماجه وسيل ابن عباس عن هذه المسألة فقال قال الله  
 تعالى اذا تكتمت المومنات ثم طلعتنوهن فشرع الله الطلاق  
 بعد النكاح ولا طلاق قبله ولا له لا يملك التخيير لعدم  
 المحل فلا يملك التعليق بالملك فالمحل شرط للطلاق  
 كالاهلية كالاجوز التعليق من غير الاهل بالاهلية  
 كالامسي لو قال اذا بلغت فامري في طالق فكذا في غير المحل  
 والمختل تقلده بنفسه قاضي قال في البحر والمختل ان يشرع  
 الامر ان يشرع فيفسخ البيبي المضافة فلو قال ان تزوج  
 فله فقه طالق لكذا في تزوجها فخاصة اي قاضي شافعي  
 وادعت الطلاق فحكم بانها امرأة وان الطلاق ليس

بشي حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل النسخ  
 ثم فسخ يكون الوطئ حلالا اذا فسخ واذا فسخ بعد التزوج  
 لا يحتاج الي تجديد العقد ولو قال كل امرأة اتزوجها ارجب  
 طالق فتزوج امرأة وفسخ البيبي ثم تزوج امرأة اخرى  
 لا يحتاج الي النسخ في كل امرأة كذا في الخلاصة وفي الظهيرية  
 انه قول محمد ويقول بيبي ومنه ومنه ان عندنا يحتاج الي  
 النسخ في كل امرأة به صرح في الظهيرية ايضا وكذلك في  
 قوله كل عبد اشتريته واذا اعتد ايمان على امرأة ولخذه  
 فاذا قضى بصحة النكاح بعده ارتفعت الايمان كلها واذا  
 عقد على كل امرأة عينا على حدة لا تشك انه اذا فسخ على  
 امرأة لا يفسخ للآخر به واذا اعتد عينا بكله كلها فانه  
 يحتاج الي تكرار النسخ في كل عيني اهو ربا بيع مسابلي في  
 شرح المحرر للحم فان امضاه قاض حنفي بعد ذلك لا ناخو  
 اهو شر قال واعلم ان الفسخ من الشافعي انما يحل قبل ان  
 يطلقها لكذا في الحاشية رجل قال لامرأة اذا تزوجت  
 فانت طالق فتزوجها وطلعتها لكذا ثم انها رفعت امرها  
 الى القاضي لبيفسخ البيبي فان القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ  
 تطلق لكذا في التخيير بعد النكاح فلا يفسخ اهو بشرط  
 قاضي خات لجواز فسخ البيبي المضافة ان لا يكون القاضي  
 اخذ على ذلك ما لا فان اخذ لا يفسخ فسخ عند الملام  
 اخذ على الكتاب فان كان بعد راحة المتل فمذوران كان  
 اريد لا يفسد والاولي ان لا يأخذ مطلقا فانه فيها اله  
 قال السيد احمد فبدا انه حيث كان هو المختل به علي فلكه

في البحر فالداعي الى التقليد هو وهو كلام وجيب بل للحنفي  
 تقليد به يفسخ حكم يفسخ الكاف المشددة وفي الخاتمة  
 الحكم كالتضا على الصحيح اه قال الشيخ الرضوي اما تقليد  
 هذا القول يفسخ القاضي بصير محمدا عليه عتاد في حنف  
 المحكم والا فتافاته لا يرفع الخلاف بل يكون تقليد القائل  
 به بل اقتا عدل ويقتويين في حادثة قال في التفتا  
 عن الزاوية ونقل عن اصحابنا هو اوسع من ذلك  
 وهو انه لو استفتي فتيتها عدلا فافتاها بطلاق البيني  
 حل له العمل بفتواه وامسكها وروي اوسع من هذا وهو  
 انه لو افتاها مفتة بالحل تم افتاها اخرا لم يمت بعد ما عمل  
 بالفتوي الاولى فانه يعمل بفتوي الثانية في حنف اسراة اخري  
 لا فحفا الاولى ويعمل بكلام الفتويين في حادثة كنف  
 لا يفتي به اه وعلل الشيخ الرضوي للعمل بكلام الفتويين بان  
 العاصي يجب عليه الاخذ بقول المفتي كالحجب على المفتي  
 الاخذ بنص الشارع والمحكم لا المفتي فلو حاكمها وحكم بوقوع  
 الطلاق المضاف ورضاه الي من يري عدم الوقوع حكم به ويوم  
 صحة الاضافة بطل حكم المحكم ونفذ حكم القاضي المولى ولو  
 تخالفا الى حكم اخر في حادثة اخري بعدم صحة الاضافة  
 صح اه وهذا يعلم ولا يفتي به قال الصدور ولا يعمل لاحدان  
 يعمل ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتي به كذلك يتطرق  
 الجهاد الي هدم المذهب اه قال ابو السمو قفا لثمة علمه  
 ان يعمل به لنفسه اه والممول في الفتوي انه لا تخالرا مرة  
 الا بعد فسخ البين المضاف يدعي صحيحه مسوقة  
 برواها

بتروها كما في فتاوى الشيخ قاسم الحنفى وقال السيد احمد اذا  
 كان الفسخ قول محمد وافتى بما ائمة خوارزم على ما في الحنفى  
 او ائمة به وغيرهم على ما في الظهيرية فكيف لا يفتي به  
 تبعا لاهل خوارزم او مطلقا اه ولا يخفى ان ذلك انما هو رواية  
 من محمد لا فتوى كقول الشيخين بالوقوف وما في الظهيرية  
 لا ينافي ذلك وليس للمفتي الافتا بالرواية وكون ائمة خوارزم  
 افتوا بها لا يفتي صنفها وما ينواعي مذهب الشافعي الا  
 لانها رواية شاذة فتأمل وقال في البحر في الزاوية قبيل  
 الوجبة والتزوج فعلا ولي من فسخ البين في زماننا ينبغي  
 ان يحسب الى عالم ويقول له ما حلف واحتياجه الى فسخ الفتوى  
 فيزوجه العالم امرأة ويجوز بالعمل فلا يجتنبه وتذا اذا قال  
 لجماعة لي حاجة الى فسخ الفتوى في زوجة واحد منهم اما اذا  
 قال لرجل اعقد لي عقد ففتوى تكون توكيلا له ويسقط  
 بضم الياء من ابطال وتخير الثلاث فاعمل وتطبيق الاثن  
 في المتن مضمول للحرمة ويسقط تخيير الشئتين للامة لانها  
 اذا كانت زوجة تحرم بهما حرمة مغلظة بخلاف الحرمة فانها  
 تخوم الثلاث لا بما دونها لثمة الثلاث اي في الحرمة وتطبيق  
 ما دونها اي الثلاث في الامة يعني ويسقط تخيير الشئتين  
 في الامة لتطبيق ما دون الثلاث وهو صادق بالثنتين  
 وبالقواحدة وظاهر عبارة التا ان ضمن تطبيقه الى الزوج الملق  
 بكسر اللام وهو ولي من جعله عا لي الطلاق لان الاصل  
 في اضافة المصدر اضافة في فاعله كارجح في الزهر راجح البحر  
 اما دة الى الطلاق وقال هو ولي من رجعه الى الثلاث



لان الحكم فيه اي في الطلاق ولا نه لا يختص بالطلاق به  
 بل بتخيير الثلاث جملة او مستغنية بتطل الواحدة والثنتي  
 والثلاث حتى لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا  
 او قال واحدة او قال تنتبني ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه  
 بعد خروج ختم دخلت لم تطلق لان الخرافات هذه الثلاثة  
 وقدرات الملك وتبدي بتعليق الطلاق لان تخيير الثلاث  
 لا يبطل النظر ارجح اكان او سلفا كما اذا قال ان دخلت  
 الدار فانت علي نظره اميب ثم طلقها ثلاثا ثم دخلت بعد  
 ما عادت اليه بعد خروج خرافات مظاهرا لان الظاهر ارجح  
 النسل لا تخير الحل الاصل كمن قيام النكاح شرط له ولا يستر  
 بقا الشرط ثبت الشرط كالشهود في النكاح بخلاف الطلاق  
 لانه تخير للحل الاصل وقيد بالطلاق لان الملك اذا زال  
 بعد تعليق العتق لا يبطل التعليق كما اذا قال لمبده  
 ان دخلت الدار فانت حرم بابعه ثم استراه ثم دخل عتق  
 لان العبد بصفة الرق محل العتق وبالببيع لم تقت تلك  
 الصفة حتى لو فانت بالعتق بطل المبيع اه الا المضافة  
 الى الملك يعني ان تخيير الثلاث يبطل بفساد المضافة  
 لان التعليق مضاف الى الملك فلا يبطله التخيير فكذلك  
 في كلمة كلاً نحو كلاً تزوجتك فانت طالق قال في الدر المنثور  
 فيما للفرست في ويبطل تخيير الثلاث لا غير فقلت اعم  
 الطلاق سواء كان المعلق واحدة او اثنتين او ثلاثا ولو  
 بكلمة كلاً اذا دخلت علي التزوج كلاً صوابه ولو قال كلاً  
 تزوجت امرأة ابي طالق ثلاثا نطق امرأته كلاً فانه  
 تزوجها

تزوجها فانها تطلق لان ما تخير غير ما علقه فان المعلق  
 طلاق مكك حاد فلا يبطله تخيير طلاق مكك فله كلاً  
 اي في قوله او الاضافة اليه لا يبطل تخيير ما دونها اي  
 الثلاث كمن تطلق الثلاث اعلم ان التعليق مطلق الثلاث  
 فما دونها يبطل بزوال الحل يعني والحل يستبرأ بالسبوت  
 الكبرى وهي الثلاث في الحرة والثنيتي في الامه وبعد  
 الكبرى يبطل الحل فلا يمكن وقوع الطلاق لان الطلاق يقع  
 قبيد النكاح والمبانه بهذه لا يمكن نكاحها فلا يمكن طلاقها  
 فبطل التعليق واما ما يجدت من الحل بعد خروج اخبره  
 معدوم حال التعليق وحصوله بعد خروج اخبره والاصل  
 عدمه فيبطل التعليق لان مال الملك كما قد سنا وبالطلاق  
 الباس الواحدة وان زال ملكه وكذا في الرجعي بعد انقضاء العدة  
 كمن الى قامت لان ان يعود اليها بعد خروج اخبره الثلاث  
 تزول الحل بالكلية وفيما اذا قال لمبده انت حرام دخلت  
 الدار ثم بابعه ثم استراه ثم دخل عتق ولو كان المملوك عليه  
 امه وارادت ولحقت بدان الحرب ثم سبيت ثم ملكها المولى  
 دخلت الدار لم تفتك كذا في المصراع فلو عتق هذا تفرع علي  
 قوله اعلم الثلاث او ما دونها بدخول الدار ثم تخير الثلاث  
 فتدلل الحل بالتخيير ثم نكحها بعد التخليل بزواج اخبره  
 التعليق كدورت حل اخبره الحل السابق فلا يقع بدخولها  
 الدار كمن لا ند راس اثر التعليق ولو كان تخير ما دونها  
 مخبر واحدة او اثنتين بعد ما علق الثلاث او ما دونها  
 لم يبطل التعليق ولو تزوجت بزواج اخبره لم يبق الحل حيث

لان يسمه ان يتزوج بها برضاها من غير حاجة الي زوج  
 اخر وانما زال الملك منه عليها بالبيوتة الصغرى ونزال  
 الملك لا يبطل التولية لانه سها دام الحل باقيا فالتولية  
 باق فتمت عادت الى زوجها المطلقت المطلكت بكسر اللام وجد  
 الشرط يقع المطلقت لعدم بطلان الشرط لعدم زوال الحل  
 يقع المطلقت كله سوا كان واحدة او تنسب او تلاقا في الحرم  
 وادوم محمد بقية الاول لانه يقول الزوج الاخر يهدم التولية  
 لا ما دونها فتعود له بعد الزوج الاخر بما بقي فاذا وجد  
 ان كان قد رما بقي ونزع وان كان اكثر مما بقي وقع بقدر  
 بقي ولم يبق الزاوي كما لو طلقها اكثر من ثلاث فانه يقع التولية  
 بطلان ما زاد والحاصل ان كلام الشيخ ومحمد لم يبطل التولية  
 بعد زوال الحل وانما الخلاف فيما يقع من المطلقت فعندها  
 يقع المطلقت كله ولو لولد كما عند محمد لا يقع الا ما بقي من  
 الثلاث وهي مسالة الدم الاربعة في باب الرخصة وعند  
 ابي وثمرة الخلاف يظهر فيم علق واحدة ثم تنسب فيقول  
 وجود شرط التولية في الواحدة ثم نكحها بعد زوج آخر  
 الداراي وجد شرط التولية في الواحدة المطلقة بعد ما  
 تزوجها بعد زوج اخر له اي يجوز لزوجها رجوعها عندها  
 لان الزوج الثاني قد هدم التولية المحقة فعاد الى الب  
 ملك جدد لا تحصل البيوتة الكبرى بعده الا بثلاث  
 فلما وقعت المطلقة المطلقة بالدهول بقيت ثلث  
 خلاف المحر فان يقول لا يملك الرخصة لمودها بما بقيت  
 من الملك الاول وهي واحدة وقد وقعت بالدهول ولا

يبطل

يبطل التولية بل ما قبله يقع اللام قاموس اي الزوج مرتدا  
 بدأ الحريم بيني لوقال لها انت طالق ثلاثا ان دخلت  
 الدار فقبل دخولها ارتدت وكنت بدا الحريم ثم عاد مسلما  
 وتزوج بها فدخلت الدار لا تطلق عند الدار خلافا لها  
 حيث قال لا تطلق لعدم بطلان التولية لانه قال الملك  
 لا يبطله ولانه انما تنسب باعتبار قيام اهليته بالدار تدار  
 ارتفعت العصمة فلم يبق تعلقه لنوات الاهلية فاذا  
 عاد الى الاسلام لم يعد ذلك التولية الذي حكم بسقوطه  
 لا سخرية لعوده لاسقاطه كما في العود يبطل التولية انما يثبت  
 محل البر كسر الموحدة كما اذا قال ان كلت فلانا فان  
 طالق او قال لها ان دخلت هذه الدار فانت طالق فان  
 اي فلا في الصورة الاولى او جعلت الدار المحل في عليها  
 في الصورة الثانية وتنتا يعني فلو دخلت بعد ذلك لا  
 تطلق كما بسطناه فيها علمتنا على الملتقى زاد الن في ذلك  
 عما هنا فريعا واحدا وهو لو قال لا يخرج من خارج الباب  
 هو لا الثلاث فخرج احداهم لا يخرج لانه اذا افاق المحنوث  
 حنث ولو مات لم يحنث لطلاق الميمن ويسمي مسجلة  
 الكون بغير وعها اي في باب الاكل والشرب من ثلث الايمان  
 وحاصلها ان املا في البر شرط صحة انعقاد الميمن عندها  
 خلافا لابن يوسف فلو حلف لبشرين ما هذ الكون بغير  
 ولا ما فيه او كان نصب ولو بغيره او بنفسه لا يحنث لان  
 البرة باخر الوقت وح البر غير مكفي سواء علم وقت الحلف  
 ان فيه ما او لا في الاصح وقال ابو يوسف يحنث وان لم

يتصل اليوم ولما فيه فكذا ذلك الحكم اذا كان فيه الما  
 نصب بحيث نال اتفاق لوجوب البر في المطلقة ومن فرغها  
 ليقبلي زيدا اليوم وليا لكن هذا الرغيف اليوم واليضي  
 ومنه عند افات زيدا وكل الرغيف غيره قبل يضي اليوم  
 او يضي الدين او براه فلا قبل القد لم يثبت وقامه  
 في البحر من الامان وفي كلام الشرائع الى ان في النسب  
 السا يتقنين مجري فيها هذا التعديل فتد بلا ان لا يظهر  
 لان شرط الحث فيها اسر وجودي وهو الكلام والدخول  
 فاذا ما ت اوجبت يستانا فتد فوات المحل ووقع الياس  
 عند الحث فلا فائدة في بقا اليمن سواء كانت موقفة او  
 مطلقة الا ان قال ان لم تكلي وان لم تدخلي دار فلا في فان  
 قيد باليوم فان قبل مضي اوجبت بسا قبل مضي  
 لا تحث لما ياتي ان بقا الحان البر الي مضي الوقت في الوقت  
 شرط بقا اليمن ولو اطلق فبعوات محل الشرع الحث حثي  
 قامل واسه اعلم فروع قال ليرفعه الامتان وحلت  
 الدار فانت طالت تلاتا فتدقت فدخلت الدار حازله  
وجبت احمية لانه لم اعلقه التلات كانت امه لا يملك  
 عليها الانتبني فلان الملق تنتبني فتد وجبت وجبت  
 الشرط كانت حرة يملك عليها لانا فوقع ثنتان بالتعلق  
 وبقيت له واحدة فبراجعها والفاظ الشرط عدل عيب  
 الاسما والحرف لا اشتغالها عليها وهو يسكون البراء  
 اشتقاق كبير من الشرط محكا بمعنى الملامد سمي بذلك  
 لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى ويسمي الثاني  
 جوابا

جوابا لانه لما لم يعل على القول الاول صار الكلام الاتي  
 بعد كلام السائل وخلا تجوز لانه لما ترتب على فعل آخر  
 اشبه الجزا كذا في الشهر فاضافة الالفاظ الى ان شرط اضافة  
 المسمى الى الاسم اي الالفاظ التي سميت شرطا وتقل في  
 العر ان ان شرط لاسماء في اللفظة منها الزام السمي والفرام  
 وقد وضعت لالزام الجزا بالشرط والتزام حصوله عند  
 وجود الشرط ولنا قال اي علامات وجود الجزا يعني ان  
 هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزا عند وجود  
 الشرط حلبي ان المكسور وسكون النون وهو الاصل  
 في الشرطية لانها لا تختم بخبره وليس فيها معنى الوقت  
 ولنا بدا بها وما غير ان من الفاظ الشرط فالحث باث  
 لما فيه من معنى الشرط وقد مر ان الشرط عبارة عن امر  
 مستطاع على حذر الوجود يقصد فيه او اثباتا كقولك ان  
 ترتبي كورتي فصرفي من هذا ان هو الاصل في باب الشرط  
 لدخولها على الفعل وفيه خطا وما سائر الفاظ الشرط فانها  
 تدخل على الاسم وليس فيه خطا فما زات باعتبار صحتها  
 معنى ان عيني فان قلت قد استللت على كون اث  
 اضلا في باب الشرط بدخولها على الفعل وفيه خطا وقد  
 جاء دخولها على الاسم ايضا كقولهم تعالى وان احد من الشركين  
 استخارك وقوله ان امره هلك فيمنبغي ان لا يكون اصلا  
 قلت الفعل فيه مضمير يفسره الظاهر كقوله قول العيني ان  
 سائر الفاظ الشرط تدل على الاسم فتعني ابنه البشير  
 بانها لان لا تدخل الاعلى الافعال وان اريد بالدخول جب



الظاهر فان كذلك كتوله تعالى وان احدا من المشركين  
 اهر ولو تخبرها اي هزق ان وقع الطلاق للمال وهو قول  
 الجمهور لا نهى للتعليل لان التقدير لان ولا يشترط للوقوع  
 وجود الملة بل يقع الطلاق نظر الظاهر للفظ وزعم الكا  
 منها نظر التشبيها في مجلس الرشيد انها شرطية بمعنى اذا  
 وهو مذهب الكوفيين ويرجح في المعنى بامور ثلاثة وهذا  
 محله لم يثبت بالتقليد فلو نواه يدين لان اللفظ مجتمعه  
 ولا يحكم به في التقنات لانه خلاف الظاهر وكذا يتبع في الحال  
 لو حلت في الامم من الجواب الذي لا يصح ان يكون شرطاً فانه لا  
 يكون تعليقاً الا انه لو نواه يدين او تقدم الجواب فينتلق  
 به ومن الغامض خلاف في انه هو الجواب او يصح الجواب  
 بعده والمقدم دليله واما التقية فنظروا جهة المعنى فلا  
 عليهم من اعتبار الجواب كذا في فتح القدير وعن ابي يوسف  
 ان خلاف الظاهر لا يخل بالتقليد حله لكلامه على القافية  
 فنظر الماوراني في علي جواز حذفها اختصاراً فاجازة اهل  
 الكوفة وعليه فرغ ابو يوسف ومنه اهل البصرة وعليه فرغ  
 المذهب وعليه اي ان العامة لا يبرقون بيت وحول اليه  
 وعنده عند فصيда التقليد وقد صار ذلك لغتهم وقد وقع  
 في تحرير ابي ذلك منها وايا طعنوا فيكم لشركوتها ولتأويل  
 بتقدير القسم خلاف في الظاهر حيث صار ذلك لغة العامة  
 بل هي حل على اهل الجاهل كما لو تكلم به من كان من اهل تلك  
 اللغة من العرب كما لو كان من النخيلة بل غلط الجمهور وقد قال  
 العلامة في تمامه لم يحل كلام كل واحد في وجه الفقه على نفسه  
 وقال

بني

وقال المتدبري اقول ببني ترجيح قول ابي يوسف كثره  
 حذف النافى كما سمعت وقالوا العام لا يعتبر منهم المحن في  
 قولهم انت واحدة فالنصب الذي لم يقبله احد كون الاول  
 هو الجاهل من مذهب الكوفيين وكونه دليله عليه مذهب  
 البصريين ولو اجاب بالواو في موضع وجوب النافى كما لو  
 قال ان دخلت الدار وانت طالت تخبر وان نوي تعلية  
 يدين كما في البحر ولو دخلت النافى الشرط كانت طالت فان  
 دخلت الدار لا ريب فيه والواجب التخيير اذ التعليل  
 ليس مدلولاً للفظ والنافى توجيهه الا في محله فلا اثر له  
 هنا ولو اني بالواو طلعت بكل حال لانها في مثله طاعة  
 على شرط تقديره انت طالت ان لم تخلي الدار وان دخلت  
 فتقول وان وصلية كذا في النسخ وتم لا الواو قال في المحيط ولو  
 قال انت طالت ثم ان دخلت الدار طلعت للمال ولا يصح  
 نية التعليل صلا لانه لا يجتمع له لان ثم للتعليل مع  
 الفصل والتعليل للوصل فلان بينها مفارقة وهو الماحصل  
 ان الجملة الواقعة جواباً اذا لم تضل لو قوعها بعد اداة الشرط  
 وجب اقتراؤها بالنافى في جملة طلبية كالاسرير والسرير  
 التخي والرض والتخفيض والدعاء جملة اسمية نحو  
 قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك ويحادي جملة فعلية  
 حادثة واراد بالي مدغم وييس وعسي وفصل التخي كقول  
 تعالى ان تبدوا الصفات انما هي وعي اي جملة متفرقة عما  
 النافية كقولته تعالى فان توليتم فاستأنكم من اجره قيد  
 كقولته تعالى ان يبرق فقد سرق اخبره جملة متفرقة بلى

لان كان عن تعليل كمنهم

كقولهم تعالى وما اتفعلوا من خير فإني تكفروه وجملة متروكة  
 بالتعديس نحو وان خفف عسلته فسوف ينيكم الله من  
 ففعله ونحو ومن يريد ذلك عنى ومنه فسوف ياتي الله  
 بنوم كالحصاة في شرح الملتقي قال فيه ثم الجواب يبرز  
 بالغا وجوبا اذا كانت الجواب واحدا من سبع بل من سبع  
 لان الطلبية تشمل التسمية والتعديس يشمل السبي  
 وسوف والسبعة جمعت في قوله طلبية ثم وذكر في المعنى  
 ان وجوب الغا في الجمل يخص في ست سبل واحد اها ان  
 يكون الجواب جملة اسمية لان تقديرهم فانهم عما ذكره الثانية  
 ان يكون فعلا جامدا الثانية ان يكون فعلا انثيا لما  
 نحو ان كنتم تخشون الله فاتبعوني الزاوية ان تكون  
 ما فيها النظا ومنه نحو ان يسرق فقد سرق اخذ الالة  
 ان يقترب بمنزلة الاستقبال كسبي وسوف ولن الالة  
 ان يقترب بمنزلة الصد كسب قال واذا دخلت في نحو  
 عما في يستل الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوق فالجملة  
 وليد من ان الاله انثية لتعريف عن الفاعل وتبين  
 بما لا يملك انهم الامم يستطرون وان الفاعل تحذف الالف  
 كقولهم من يطلع الحياك الله يستكره روى المبرور من  
 ومن ذلك هو الشعر فيهم ان الرواية من يستل الفاعل  
 المستكره وعلى الخطا ان لا يملك روى في الاستفهام  
 وفي قوله تعالى ان لا يملك روى في الاستفهام  
 في الخطا ان لا يملك روى في الاستفهام  
 في الخطا ان لا يملك روى في الاستفهام  
 في الخطا ان لا يملك روى في الاستفهام

الانثية احد عشر موصفا لوجوب الاقتران بالغا وهي الجملة  
 الاسمية والفعلية الطلبية والفعل غير التصرفي والتعريف  
 بالسبي وسوف او قد او مستغيا بما اولن اولن والمقرون  
 بالتعريف والمقرون بوب قال فهذه الاجوبة تلزمها الفاعل  
 لا يصلح جعلها شرطيا وهذا لا يخالف قول المعنى انما  
 مخففة في ست لان حرف الاستقبال شامل للسبي وسوف  
 ولان وما له الصد رشا في القسم ورب والاضبط والاضطر  
 ما ذكره الرضي انها واجبة في اربعة مواضع احدها الجملة  
 الطلبية الثانية الجملة الانثية كمن ويسى وما تضمن  
 معنى انثا المدح والذم وكذا عسي وفعل التعجب الثالث  
 الجملة الاسمية الرابع كل فعلية مقصورة بحرفي سوي لا ولم  
 في المضارع سواء كان الفعل المصدريا او مضارعا هو ظاهر  
 ان الطلبية لا تدخل تحت الانثية ولذا اصرح بعده بما يبيد  
 التعاير فقال ان الجملة الانثية متجردة عن الزاوية  
 والطلبية متخففة للاستقبال وتامة فيه وفي شرح  
 من بحث الصلة الانثية ما قارن نظرها معناها  
 الطلبية ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها هو  
 كله عند النجاة واما في علم المعاني فالطلبية من اقسام  
 الانثائية لانها ما ليس لها خارج تطابق اولان تطابق  
 والخبرية ما لها خارج تطابق اولان تطابق كحقيقة في البحر  
 والثاني من حرف الشرط او والغالب ان تكون طرفا للمستعمل  
 معناها معنى الشرط ويختص بالداخل على الفعلية ويكثر  
 كون الفعل بعد ما مضيا واما نحو اذا انما انشئت فالسما

فاعل فعل محذوف لاستدراك المحذوف ان العامل فيها  
 شرطها لا ما في جوابها من فعل وشبهه كما قال الأكثر  
 والجمهور علي انها لا تخرج عن الظرفية قيل وقد خرج عن  
 الشرطية نحو والذيت اذا اصابهم البغي هم ينتفرون فاذا  
 ظرف للخبر ولو كانت شرطية والحالة اسمية كوجب اقترانها  
 بالنا وقول بعضهم انه على اضمارها مردود وهو الثالث  
 اذا ما قال في البحر اعلم ان ما المذكورة بعد اداة شرط زائدة  
 قال الرضي واما ما فتراد مع الجنس كلمات المذكورة اذا افاد  
 معني الشرط نحو اذا ما تكبرني اكرمك بغير الحذف ومعني ما تكبرني  
 اكرمك ولا تفيد معني التكبر ولو افادته لم تكن زائدة في  
 قال ان معني التكبر في معني ما مثله ومن قال ليس للتكبر في  
 ما ذكرتك وايا ما تغفل افعول واين ما تكفي كفي فاما تذهب  
 بك وقد تدخل بعد ايات ايض تليد وليست في حيثما واذا  
 زائدة لانها هي الصحيحة كونهما جازمتين في الكافة مع  
 الاضافة ايضاه والاربع كل وهو اسم جمع وضع لتعدد  
 انه لا واحد له من لفظه فهو موضوع للاستفراق افراد المنكر  
 لانه عام معني فهو كل بنفسه وابتداء الموت والمعروف المجموع نحو  
 وكلهم اليه واحدا المنرد نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت  
 كل زينة لزيد كان لعموم الافراد وان قلت اكلت كل زينة  
 زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد كما في الزهر في المبخ وكل  
 ليست للشرط حقيقة لانه ما يليها اسرها والشرط لا يبتلع  
 به اللفظ لا الجمل بل تنفك بالافعال ككفي لانه ما الشرط  
 للفظ العمل بالاسم الذي يليها وهو علم صحيح كالأرواح

الماسي من الفاظ الشرط الامتنوع قال في الزهر تمل  
 النخلة ان كلما المتضمنة للتكرار منصوبة على الظرفية  
 فيها محذوف ولعل جمل جوارب الشرط والتقدير انت طالت  
 كلما كما ذكرنا واما التي سورها هي المصدرية التوقيفية  
 وكو وصليبه مبتدأ يعني لا يبتكك النصب عنها ولو علي  
 مذهب ابن عصفور حيث زعم ان كل مبتدأ وما فكره مؤفوف  
 والما تدهذوف وجملته الشرط والخبر في موضع الخبر وهذا  
 وان رده بالوجهيات بان كلما لم تنفع الامتنوع ككفي على  
 تقدير تليده لاينا في كونها مبتدأ اذا النخلة فيها فتحة  
 بنا وبنييت لانه ما فتحتها لمبني اي الي المبني فالمراد من  
 قوله الباسيت لم تنفع كلما الامتنوع اي سببية على النفع  
 دليل قوله لا ماضيا فتراها الي مبني وهذا انقيل لبنائها لا  
 لنصبها فان النصب من القاب الاعراب والغرض من القاب  
 البناء فتنصب الباسيت معني نحو متي دخلت الدار فانت  
 كذا والباسيت ما يربا دة ما نحو ذلك انتا الى ان ليس  
 مقصود المص حصر الفاظ في هذه السعة فان منها لولا  
 وايات وايتواتي وما وانتا ريت قوله كلوا الي الود علي  
 الكال في قوله انها التخصيص عدم الشرط فلا يتبقى التعليل  
 علي ما فيه خط الوحد قال في البحر لا يحل للتردد لان الذي  
 ان لو يعني الشرط فانها تستعمل هذه الكلمة للمرتبة  
 منظورة ايضا يعني الشرط الذي صورته التوقيف والشرط  
 خط الوجه فيوقف عليه حتى لو قال انت طالت كوك  
 دخلت الدار فتنقلت الظل في بدخلها يعني فلم تنقلت حتي



تدخل كما ذكره الترمذ في بروي عن ابي يوسف وفي الجاري  
في فروي عن ابي جعفر طالق لو تزوجت طالق اذ تزوجها  
ولو قال انت طالق لولا دخولك ولو لا انك اوجرت  
لا يقع كذا في الاخبار بان قال طلقتك اسن لولا كذا  
فظهر بهذا ان الزوج بين لولا ولا وفي المحيط لولا قال انت  
طالق لو حسن خلعتك سوف اراجعتك طلقتك الساعة  
لان لولا دخلت علي المراجعة وكذا لو قدم ابو رجلا  
وعن ابي يوسف انت طالق لو دخلت الدار لطلقتك  
فهذا رجل طلق بطلاق امراته ليطلقها ان دخلت الدار  
فاذا دخلت لمرءات يطلعنها ولا يقع الا بموت واحدة  
كقولنا ان لم ات البصرة او وفي السراج واغلام يذكر المص  
كله لوسع انها تشرط وضما ذكره في شرح المنفصل باعتبار  
انها تعلق على الشرط سمي لا لفظا وغيرها تعلق على تعلق  
حتى من تاتي في مواضع الجرم وفي غير مواضع الجرم ثم دخل  
النا في جزائهن بخلاف لولاه ومن يفتح الميم من الفاظ  
الشرط ايض نحو قول رجل كسرت له من دخلت مكان  
الدار اي طالق فلو دخلت واحدة مرارا طلقت لكل مرة  
لان الدخول اصنف الى جماعة فاذا دعي ما يعني فاري  
به تعيم الفعل مرة بعد اخرى كقولنا نقالي من قبلت منكم  
منو دائما فاما دعوى الصيد ولهذا ذكره محمد في السير الكبير  
لو قال الامير من قتل قتيلا فله سلبه فقتل واحد قتيلا  
فله سلبها قتل لامة فله سلبها فقتل واحد قتيلا  
الصيد في قوله لا تقتلوا الصيد فامام بائنا والدم الاستوائية  
والقتل

والقتل عام لوقوعه في سياق الشرط ولو استشهد به يقول  
نقالي واذا رايت الذي يجوز في ابائنا واذا جاك  
الذي يوضو بياياتنا الاية فانت اذ في ذلك تعيد التكرار  
وعن بعض الحنابلة ان من يقتضي التكرار الصحيح ان  
غير كل الا يجب التكرار كذا في القافية وهي عربية لم  
وجه الغرابية ان التكرار عهد في كل وايض ليس المراد  
في هذه الصورة تكرار الفعل من واحدة بل انما اعتبر  
تكراره من المع وحكه في الجراح التوليبي حيث قال  
والحق ان ما في القافية احد تولين وقد نقل التوليبي  
صاحب التفتية في مسالمة تصمود السطح وقال قبله ما  
قد من عند ان الصحيح ان غير كل الا يجب التكرار وفي  
المراجع وعن بعض الحنابلة ان من يقتضي التكرار  
فصرح ان لم تمت فلا تة غدا فانت طالق فضي الغدا  
وهي حية يقع لاسلانه بخلاف ان كلت الوتي حيث  
لا يقع لعدم لوقال اي امرأة تزوجها فهو على امرأة  
واحدة بخلاف كل امرأة والفرق في الجرايكني الملت من  
هذا الطعام شيئا فكذا فالحني جميعا طلقن كلهن وكذا لو  
قال ايكني دخلت هذه الدار فدخلنها او ايكني شات  
الطلاق فشئت جميعا او ايكني بشرتني فبشرتني جميعا  
طلقت وان بشرتني واحدة قبل الاخرى طلقت وحدها  
ولو قال لمبيده ايكني حل هذه الخسة فهو محمولو جميعا  
ان لانت الخسة تحت يطيب حلها واحد لم تحت ولا  
فيحت ايكني شرير ما هذا الكوز وكان ما يمكن شرير

الواحد له بدفئة او دفعتين فشر بوجها لم يستفد واحد  
 منهم ان حلتم هذه الحشة فافتم احدا ونحوها بعضهم لم  
 يستفد لوقال انكم شربوا هذا الوادي فشر بوجها لم يستفدوا  
 لان المراد منه شرب البعض عرفا لان شرب الواحد لكل  
 مستفد وفي المحيط وعنى ابي يوسف لوقال انت طالت  
 لدخلت الدار بهذا اخبرانه دخل الدار واكد باليمين فيصير  
 لانه قال ان لم اكن دخلت الدار فان لم يكن دخل طلقت  
 ولو قال انت طالت لدخلت الدار يعلت بالدخول  
 لان لا حرف نفي وقد اكد به بالدخول فكان الطلاق مطلقا  
 بالدخول ولو قال انت طالت لدخولك الدار طلقت السا  
 لان اللام للتسليم فتد جمل الدخول عمدة للوقوف عند  
 الحلة او لا ولو قال انت طالت بدخول الدار او يحيط بك  
 لم تطلت حتى تدخل او تحيض لان البيا للدخول واذا  
 يلتصق بالدخول اذا تعلق به انت طالت على دخولك  
 الدار يقع ان قبلت والا فلا لانه استعمل الدخول استعمال  
 الاعراض فكان الشرط قبول الموضع لا وجوده كالوقال  
 انت طالت علمي ان تقطيني الف درهم او فني الفقة يقع  
 في الحال بقوله انت طالت اذا دخلت وكقولك ادخل الدار  
 وانت طالت يعلق بالدخول لان الحال شرط مثل ادخل  
 الدار وانت طالت لا تطلت حتى تؤدي او فقولك لا لالحال  
 شرط منقوض بانك طالت وانت مريضة فانه يقع للحال  
 فالتعليق الصحيح ان جواب الامر ولو كبريا والشرط بالنسبة  
 كذا في المصالح وفيه قال انك انما انت طالت بانك لا تجز  
 لانها

لانها للتسليم كقولك افتحوا الباب وانت استنوت يعلق  
 ولو قال فانت استنوت لا يعلق قال انت طالت وراسه  
 لا انفك كذا فهو تعليل ويعني قال انت طالت واسد لا فقل  
 كذا اطلقت في الحال الكل من المجر فيها اي بدني لا الفاظ  
 المذكورة كلها تدخل في تبطل اليمين يبطلان التعليل  
 اذا وجد الشرط يعني فيجوز في المرة الواحدة اذا وجد  
 الشرط ولا يقصور الحث ثانيا لا يمين اخرى لانها غير  
 متضمنة للعموم وما قد منا في من انه يتكرر الحث بتكر  
 وجود الشرط من غير تجدد يمين فهو خلاف الصحيح كما  
 قد منا وصي كذلك لا تقيد التكرار وقيل بتبدله والتجدي  
 انها تقييد عموم الاوقات فمضي خرجت فانت طالت  
 سناه انك اي وقت تحثت فيه خرجك فيم الطلاق  
 فاذا تحثت في وقت وقع ثم لا يقع يخرج اخر ان المرونة  
 بل غلط ايد الكي منفردة فاذا قال ان تزوجت فلانة ادا  
 لهي كذا فتزوجها فطلقت ثم تزوجها فانها لا تطلت لانه  
 انما الداء بوسمي وعلل البرازي بان التابيد يعني التوقيت  
 لا التوجيه فبينا بعدم التزوج ولا بتركه وان ايا ذلك  
 حتى لو قال اي امرأة اتزوجها فهي طالت لان علي امرأة  
 واحدة كما في المحيط وغيره بخلاف كل امرأة اتزوجها حيث  
 نعم بعموم الصفة فتر قال فيه واستشكل لم يعم اي امرأة  
 اتزوجها بعموم الصفة اهـ فبيلو الفرق ان لفظ كل للعموم  
 ولنظاي انما يعم بعموم الصفة لقولهم في اي عبيدي ضربت  
 فهو حر لا يتناول الا الواحد لانه اسند الي خاص وفي اي

عبيدي ضريك بعت الكل اذا ضربوا لاسنا ده الى عاري  
 اي امرأة تزوجت نفسها مني نهى طالت بيتا ولزوجة  
 وغام محنته في البحر الا في كلانا نهى وضعت لاسنوا  
 ما دخلت عليه فتقتضي عموم الافعال التي تدخل عليها  
 فلا تستهي الميم بوجود الشرط مرة فانه اي الميم  
 في لفظة كلما يدخل بعد التلاوة فلو قال لها كلما دخلت  
 الدار فقلت طالت فدخلت الدار فقلت مرات فماتت  
 بثلاث ثم عادت المبر بعد زواج اخر فدخلت الدار لا تقع  
 شي وقوله لا تقتضيها اي كلما عموم الافعال تليق التزم  
 اغلال الميم بالمرة الواحدة لا تقتضي كل عموم الاسما  
 يميني ان كلا منها وضع لا استغرق ما دخل عليه فكل  
 تدخل على الاسما وكلما على الافعال وعموم الاسما موزون  
 في كلما كما ان عموم الافعال ضروري ايضا في كل وضو للمات  
 كل وان كانت كل كذلك باعتبار بقا الميم في اسم اخر  
 لان الميم لا تستهي فيها بوجود الشرط مرة فلو قال  
 كل فانها تستهي في حرف ذلك الاسم وبه تبين ان لو قال  
 الا في كل وكلما الا وهو ان الميم لا يستهي مرة فيهما وقد  
 علمت ان هذا مطلقا في كل عيني صحيح لكن لما كان في كل  
 لا يستهي مرة باعتبار ما مر فيه الشرط فلو قال لا تقتضي كل  
 عموم الاسما وجعلها مستهيا بها لاسنها الاصل وادخل  
 عليها ما هكذا حقيقة في الزهر وقال ولم ارضى بذهبي هذا  
 وبه عرف ان ما في البحر من انه لو قال الا في كل وكلما فكان  
 اولي ما مر بدفعه فان قلت كيف يصح قولهم ان في  
 كلا

كلما لا تستهي الميم بل يجت كلما وجد المملوك عليه  
 لا اليها يتبع قوله فلا يقع اي الطلاق فيما اذا قال  
 لها كلما دخلت الدار فماتت طالت فدخلت ثلاثا حتى  
 ماتت بثلاث وان تكلمها بعد زواج اخر يميني ووجد  
 ان شرط قلت الفصل الموجود بعد عودها اليه غير  
 الفصل الاول لان المملوك عليه في الاول طلاقا فان  
 الملك وهي متناهية فتسا هي لا دخل ذلك لان التظ  
 لا يقتضي ولو كانت الزوج الاخر قبل التلاوة فانه يقع  
 ما بقي الا اذا دخلت كلما على التزوج الذي هو  
 سبب الملك نحو كلما تزوجت فماتت كذا فلا ينحل  
 الميم بعد التلاوة لدخولها اي كلما على سبب الملك  
 اي الحكم وهو التزوج وهو اي سبب الملك غير  
 متناهية فيجوز بكل امرأة ولو بعد التزوج بزواج اخر  
 ولو عادت اليه بعد سعيين زواجا لان الشرط ملك  
 يوجد في المستقبل وهو محصور وكلما وجد هذا الشرط  
 فينبغي جزاؤه تنسب لك لو قال كلما دخلت الدار  
 فماتت طالت فدخلت مرتين فماتت تثبت ثم عادت  
 اليه بعد زواج اخر فدخلت وقع ما بقي لعدم بطلان  
 التقلب خلافا لما مر سابقا فانه في الميم والرجعي  
 وفي كل لوني يصفى النساء حتى نبته ديانة لا تقصا لان  
 نبته تخصيص العام خلافا لظاهر وقال الخصا في تصح  
 نبته في الانفا ايضا قال في البحر وهذا مخلص لمن يجلفه  
 ظالم فاحذ بقوله لا يباس به لان الحالة ولا لظاهرة



كذا في المحيط والعنوي على ظاهر المذهب وإن أخذ بقول  
 المختص إذا كان الفاعل مطلقا فلا بأس بذلك في الروايات  
 وفي المحيط ثم المنفرد بكل كلامين واحدة للمال ويجوز  
 انتقاد هادسة بعد لخرى كلما احتج في ميمه أم إيمان  
 مستفدة فلي رواية الجامع إيمان مستفدة للمال فلي  
 بعضها وبقي بعضها مستفدة بعد الحنك الي أن يوجد  
 وعلى رواية المبسوط المنفرد للمال يمين واحدة ويجوز  
 انتقاد هادسة بعد أخرى لأن الجزاء يذكر الأمر وهو  
 المستبرج ورواية الجامع أن كلما بمنزلة تكرار الشرط والجزء  
 والمنفرد على رواية الجامع لأننا حوط أمر لم يذكر عمره  
 الاختلاف وينبغي أن تظهر التفرقة فيما إذا حمل بالطلاق لا  
 يحمل بأن قال كل حملت فانت طالق ثم حملت بكلمة فلي  
 رواية الجامع يقع الآن الثلاث وعلى رواية المبسوط يقع  
 الآن واحد وأما إذا حملت بالله أن لا يحمل فينبغي أن يجب  
 كفاية واحدة في الحال اتفاقا لأنه لا يعلم ما زاد على اليمين  
 الواحدة وفي التبريزية مستكتاب القضا لوقال لامرأة تحمل  
 تزوجت فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها ورفع الحال إلى  
 حاكم يبري صحة النكاح فتقضى بها ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها  
 بعد دخول زوج آخر اختلف الثنا في أنه يصلح جراحا  
 النفا ثانياً بناء على أن المنفرد بكلمة كلما للمال يمين  
 واحدة ويجوز انتقادها كلما وقع الحنك وصورة البراءة  
 أمر المنفرد بها في الحال إيمان كاهن رواية الجامع وهو الصحيح  
 فيبحث في التقضي لوجود الشرط وينبغي الباقية مستفدة من  
 قال

للمال

الأول

قال بهذا شرط القضا ثانياً ومن قال بالأول لا هو هذا  
 بيان مرة الاختلاف في المصنف بالتزوج لا مطلقاً ومن  
 لطيف مسائلها أي ما يدل كلما لوقال لموطون فليد بها  
 لأن هذا الحكم المذكور لا يأتي في غيرها لأنها باقية الطلاق  
 تبين لا إلى عدة فلا يمين بعده شئ كلما طلق فليد فانت  
 طالق فطلقها واحدة تقع ثلثات طلاق بالتحليل وطلاق  
 بقوله كلما طلق فانت طالق يمين بالتفريق بوجود  
 الشرط وفي كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقها وجود  
 يقع ثلاث لشكر الوقوع انتشاراً إلى الفرق بين المسلمتين  
 وهوان المعلن عليه في المسلمة الثانية وقوع الطلاق  
 الشامل للدينار ويلزم حد الاتباع الوقوع فإذا طلقها  
 مرة وجد الشرط فتقع أخرى وبوقوع الثانية وجد شرط آخر  
 ثم بسط التسليم يستخرج الثلاث وهذا معنى قوله  
 لكن لا يرد على الثلاث وتكرار أن تقول في معناه أيضاً  
 فإذا وقعت الثلاث وقعت الرابعة وهو خبر الزايد  
 على الثلاث لا يسمو به لكن المعنى الأول الترافقة وأما  
 في المسألة الثانية فتقع علق وقوع الطلاق على إتياعه  
 الطلاق فيقع ثلثات ولا يجب عليه الثالثة والله أعلم  
 وما يتحرط في سكك كلما لوقال كلما دخلت الدار فامرات  
 طالت وله ثلاث نسوة فدخل ثلاث مرات ولم ينفذ واحدة  
 مسمية تقع بكل دخل طلقة إن نشأ فزعمها عليها وإن  
 نشأ غيرها علي واحدة ولو قال كلما فعدت عند فامرات  
 طالت فتعد عندها ساعه طلقت ثلاثاً لأن الأول على

المنفرد بموتله الانثى وعلي كل ما يستدام منفرد الانثى  
ولو كانت لاربعة نسوة فقال كل امرأة تدخل الدار فهي  
طالق فدخلت واحدة طلقت ولو دخلت طلقت وان  
دخلت تلك المرأة مرة اخرى لا تطلق ولو قال كل  
دخلت فدخلت امرأة طلقت ولو دخلت ثانيا تطلق  
وكذا انما فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول  
ثم دخلت تطلق خلافا للزوج في السراج فتقدم المسمى  
قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فلا وكلما حلت حرة  
فترجها فبانت بتلات ثم تزوجها بعد زوج يجوز ان  
عنى بقوله كلما حلت حرة الطلاق فليس بشئ وان لم يكن  
الرد به طلاقا فهو عيني اهو لم يل وجها ان قوله وكلما  
حلت حرة ليس تعليقا بالملك الخاص لانه لا يلزم ان  
يكون حلها بالنفذ كخولان تزوجت تسترق ولو قال كلما  
تكنح فانت طالق فتكنح في يوم تلات مرات ووطئها  
في كل مرة طلقت طلقتني وعليه مهران ونصف وقال  
محمد بانت بتلات وعليه اربعة مهرين ونصف جرحه  
كان في الولو الحية انه لما تزوجها او اذ وقعت واحدة وجب  
نصف مهرها اذا دخل بها وجب مهرها كل لانه وطئ بينهما  
في المحل وجبت العدة فاذا تزوجها ثانيا وقعت اخرى  
وهذا اطلاق بعد الدخول معني فان من تزوج المعتقة و  
طلتها قبل الدخول بها يكون عتدا بي حشفة ولان من  
طلها قبل الدخول فيجب مهرها كل فصار مهران ونصف  
فاذا دخل بها وهي معتقة عن زوجها صارا زوجا ولا  
يجب

يجب بالوطئ بشئ فاذا تزوجها ثانيا يصح النكاح لانه  
تزوجها وهي منكوحته اهو ولو قال كلما تزوجت فانت  
سكنا فضرها بيبه جميعا طلقت تستحق وان ضرها بكنه  
واحد لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابه مشفوقه  
جرحه والملك بعد اليمين ولان الملك عام او خاص  
فيمنه عن البياينة فقال من ملك نكاح وهو عام من ان يكون  
يكون في حرة او امته النير او ملك يمين وهو عام من ان يكون  
في عبد او امته ثم زوال ملك النكاح انما لا يسلط المسمى  
اي التعليل اذ كان بما دون الثلاث والافزوال للملك  
بالثلاث شغل للتعليل كما اذا قال ان دخلت الدار  
فانت طالق ثم طلعتها فلا فان تزوجها بعد زوج اخر فدخلت  
لا يقع شئ لما تقدم ان تزوج الثلاث يبطل تعليل التعليل  
مادونه فلا يبطل التعليل الا زوال المحل لا زوال الملك  
فلو اباها واحدة او ثنتي بعد ما علق طلاقا فانقضت  
عدتها او باعده اي الصبد بعد ما علق عتقه يقدم زيد  
مثلا ثم تكلمها اي المباشرة ولو بعد زوج اخر او انشأه اي  
الصبد الذي باعده بعد التعليل لعنقه قبل وجود الشرط  
فوجب الشرط اي قدم زيد في الصبد ودخول الدار في  
المنكوحه طلقت المرأة وعتق الصبد لبقا للتعليل اي  
لبتا الشرط والخير اما الشرط فلا بد لم يوجد الا الا وما  
الجز فبقا حكمه اي محل اليمين والمحل هنا المرأة والصبد  
فلبتا الجز ببقا المحل تنقضي اليمين كما كانت في محله وهي منه  
الحالة فان قيل سلطنا ان محله الجز باق ولكن من شرط

وتوقع الملك وهو ليس بموجود قلنا ان الكلام ليس في الواقع  
 واذا هو في بقا له عيبا واليهيب لا يحتاج الى الملك ابتدا  
 بدليل جواز ما اذا قال لا جنسية اذا تزوجت فانت طالت  
 فني البنا اولى كذا في المناينة وقيد بزوال الملك لان زوال  
 امكان البر المصحح للتقليت مبطل له ومن امثلته ما سذكر  
 الشر في خروج اخر الباب ما اذا قال لها ان لم ادفع لك الدنيا  
 الذي علي الى راسي الشرف انت كذا فابراة قبل الشرف تطل  
 البين وقد مر للشر ان الردة مبطله للتقليت وما يبطل  
 التقليت ايض لو وصفتها بوصف نزال الوصف بزوال الملك  
 كما اذا قال لها ان كنت زوجتي عند افانت طالت لكدا  
 فخا لها في العدان نوبى بذلك كونها امراة له في نصفها لهما  
 تطلق وان لم تكن له نية لم تطلق لان البين يقصور الافر  
 اخر الزها ولو علمها قبل خروج الشمس ثم تزوجها قبل خروج  
 الشمس طلقت لانها امراة قبل الغروب ولو علمها قبل  
 الغروب ثم تزوجها بعد الغروب كانت امراة وهو في عيبه لانها  
 لم تكن امراة قبل الغروب كما في المحبط وفي القسنة ان سكنت  
 في هذه البلدة فامراة طالت وخرجت على النور وخرجت امراة  
 ثم سكنها قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست بامراة  
 وقت وجود الشرط اه قال في البحر بقيد بطلت البين بزوال  
 الملك هنا فلي هذا يغرب بين كون الجزا فانت طالت وبين  
 كونه فامراة طالت لانها بعد البيوتة لم تنق امراة  
 فلحفظ هذا فانه حسن جدا وحاصله تقييد قولهم بزوال  
 الملك لا يبطل البين بما اذا لم يكن الجزا فامراة طالت اما

لو

لو كانت كذلك فانها تطلق وقال الشافعي ما في القسنة ضيف  
 لانه مبني على اعتبار حالة الشرط بدليل التقليت بقوله  
 لانها وقت وجود الشرط ليست امراة وهو خلاف الظاهر  
 وفي القسنة ايضا ان فعلت كذا فخلال اسمه على حرام ثم قال  
 ان فعلت كذا فخلال الله على امر ففصل احد الفضل حتى  
 بانته امراة ثم فصل لا خير قبل لا يقع الثاني لانها ليست  
 فامراة عند وجود الشرط وقبل يقع وهو الاظهر اه فاقاد  
 ان الاظهر اعتبار حالة التقليت لا حالة وجود الشرط وهي  
 في حالة التقليت كانت امراة فلا يضر بيوتتها بعده وهذا  
 هو الموافق لما اطلعت اصحاب المتن هنا وما رجوا به ايضا  
 في الكنايات من ان البائنة لا يلحق البائنة الا اذا كان البائنة  
 معلقا قبل ايجال المخرج البائنة كقولها ان دخلت الا فانت  
 بائنة ثم ايمانها ثم دخلت بانته باخري وذلك باعتبار حالة  
 التقليت فانها كانت امراة كذا من كل وجه ولو اعتبرت حالة  
 وجود الشرط لزم ان لا يقع المعلق فقد ظهر في المرجح اعتبار  
 حالة التقليت وعليه ما في البحر عن المحبط لو جلف لا يخرج  
 لمرارة من هذه الدار فطلوها وانقضت عدتها وخرجت اوقال  
 ان قبلت امراة فلا تفسد جوفها جوفها بعد البيوتة تحت  
 فيها لان الاضافة للترتيب لا للتقليت وكذا ما قدمناه عن  
 البحر لو قال كلا دخلت فامراة طالت ولما ربح نسوة فدخل  
 اربع مرات اخوان فصرح بان لانه جمعها على واحدة يشمل  
 ما اذا كانت غير موطوءة وذكره بياض على اعتبار حالة التقليت  
 لانها وقتها كانت امراة قد دخلت في الزمان الثلاثة فاعلمت



من تزوج ان المعتقد بكلية كلاما ان مقتضى الحال ينبغي  
عليه القول بأنه كل احد ينفذ عين اخرانه لا عليك جعلا  
على واحدة لانها بعد الحنث لم يبق امر انة فلا يدخل في  
اليمن المعتقد بعده لما قرروا انه لو قال كل امرأة لي لا تدخل  
البائنة بالعلم والادلاء فتسند ويجعل لي يمن وهو التقلب  
بعد وجود حادثة طلاق لا ان وقوع الطلاق او المتأق به  
كدخل الدار سطقا سواء وجد الشرط في الملك او لا فعلى هذا  
لو قال ان خرجت بغير اذن فانك طالق لكانت ثم خرجت  
فخرجت بعد انقضاء عدتها لم يجز وبطلت اليمن باليسيرة  
حتى لو تزوجها ثانيا ثم خرجت بطلاق لم يجز ايضا لان  
اليمن متبينة بحال ولا رية الاذن والبيع بولاية الحال وذلك  
حال قيام الزوجية فسقط اليمن بزوال النكاح كما لو حلف لا  
يخرج الا باذن غريمه ففقد فيه ثم خرج لم يجز بخلاف  
اذا حلف لا يخرج الا باذن فلان وليس بينهما ما ملته اذ  
مطلقة كما في المحيط بركن ان وجد الشرط في الملك طلقت  
المنكوحة وعقبت العبد الملققة وذلك لوجود الشرط و  
المحل قابل للزوال الخ اذ حلف اليمن وانتزعت بانتها الشرط  
والجزا وطلقت الملك فتقبل ما اذا وجد في العدة فانه ملك  
حكى وليس مراده ان وجد جميع الشرط في الملك بل الشرط  
تأثيره حتى لو قال لها اذا حصلت جفتني فانت كذا  
فماضت الاولى في غير ملكه والثانية بنية طلاقه  
ان تزوجها قبل ان تظهر منه الكيفية الثانية بنية  
بعد ما انقطع عنها الدم قبل ان تنفسل بياضها ودون

المعركة

الشرقة فاذا اغتسلت او مضى عليها وقت صلاة طلقت  
لان الشرط قد تم وهي في النكاح قلت ولعل صورة هذه  
المسئلة ان يقول لامرأة طلاقا لانه ان حصلت جفتني فانت  
كذا ثم طلقتها فوضعت حملها ثم خاضت حصة ثم تزوجها و  
خاضت الاخرى فطلق والله اعلم وكذا لو قال ان اكلت هذا  
الرغيف فانت طالق فاكلت عامة الرغيف في غير ملكه ثم تزوج  
فاكلت ما بقي منه طلقت لان الشرط تم في ملكه والحنث  
به يحصل كذا في المبسوط قال في العزم ما يناسب قوله فان  
وجد الشرط طلقت ما في المحيط من باب الايمان التي كذب  
بعضها بعضا اذا حلف المدعي عليه بالطلاق فقال امراته  
طالق ان كان لك علي الف وبرهن المدعي وقضي به حنت  
الى الف عند ابي يوسف وهي رواية عن محمد وعنه انه لا  
يجز ولو برهن على اقرار المدعي ذكرني واقعات الشافعي  
انه لا يجز ولو حلف رجلان في ايديهما وارحلت كل انا  
الدار واداره وبرهننا لانت بينهما وجنتا وان كانت في  
بدا حدها حنت صاحب المذلة بيمينه الخ ارجع عليه  
باسه انه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال عبد حران لم يكن  
دخلها اليوم للكفارة ولا بعقت عبده لانه ان كان صادقا  
في اليمن باسه تعالى لم يجز ولا كفارة وان كان كاذبا لم  
يجز النفوس وهي لا توجب الكفارة واليمين باسه تعالى  
لا يدخلها في التقاضي بيمينها كذا باسرها فلم يتحقق شرط  
الحنث في اليمن باليمين وهو عدم الدخول حتى لو كانت  
اليمن الاولى بعقت او طلاق حنت في اليمن لان لها

جها

مدخل في التفكاك في البحر قلت لم يظهر لي سبب عدم التمسك  
ان كان صادقا في الجمين باعدوا لعلنا لحيث كان الامر  
مختلف لم يقع العتق والله اعلم قالوا ودعي على رجلنا  
فخلف المدعي عليه بالطلاق ما له عليه شيء فاقام المدعي  
البينة وقضي به له ينتظر ان قال فان له علي دين واربيته  
لم تطلق امراته وان قال لا يمكن له علي شيء قط طلقت امراته  
ثم قال واعلم ان هاهنا سببا في الامانة فكيف على السني وفي  
ظاهر اللفظ منها لوقال سكران لا خزان اكن عندك  
قامرانة طائف فلانا لا يحسن ان كان متوافضا لورسها  
ان وضعت يدك على القنول فكنا فوضعت يدها عليه ولم  
تنزل لا يجنث ومنها ان وضعت اليك شيئا وضع اليه  
اردا لتدفعه اليه لا يجنث ومنها خرج من داره وحلف لا  
يخرج ثم رجع لشيء نسيه في داره لا يجنث كذا في التنبيه  
والا لا يمان لم يوجد الشرط في الملك بان صحت الدار بعد  
الاداء لا تفتقرا العدة قبل التزوج بها الا في الطلاق لعدم  
قبول الحمل لغيره لان الهرة لا بعد كرس محل يترك فيه وصوفي  
الملك موجود وفي غير الملك مستفود والحر لا يثبت الشرط في  
غير الملك ثم نزع على هذا من قوله فحصدت من علق الثلاث  
في الحمل الدار ان يملكها واحدة مستقرة ثم يتركها حتى تنقض  
والعدو لا يملكها اي الدار مستقرة في كسبها وهو التعليل  
ليملكها لانه طلقت بعد ذلك لم يقع عليها شيء وهذا اذا لم  
يملكها لانه لا يملكها الا بعد ان قد خلت الارلا والاد  
مولاك بعد العدة قبل ان يبرء لست عليها كما مرسته وما  
يجب

يجب التنبيه له ايضا ان الاهلية في تعليل الطلاق انما  
تعتبر وقت الجمين لا وقت الشرط حتي لو كان متناقضا  
اليمين مجنونا وقت الشرط يصح ويصح وعلى العكس لا يصح  
ولا يقع فيه فان اختلفا في وجود الشرط اي في وجود  
اصل التعليل بالشرط كالو ادعي الاستثناء والشرط ويبقى  
الاختلاف في دعوي الاستثناء المص وفي القضية ادعت انه  
طلوها من غير شرط وهو يقول طلقتها بالشرط ولم يوجد  
فالبينة للمرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يفر بها ودعي  
هو انه لا يفر بها من غير ذنب واما البينة فثبتت كذا  
الامر ونهت بطلت بابها كان اهر او اختلفا في تحقق وقوع  
الشرط بان قال الزوج ما دخلت الدار وقالت المرأة فخلتها  
وفسر الهمز الوجود بقوله اي نبوته اشارة الى جواب ما ذكره  
في البحر وتبعه في المخرج ان قوله لينا سياتي لا نكاره الطلاق  
اولي من تعليل بعضهم بانه مستحسن بالاصل لان الاصل  
عدم الشرط والعول لمن يمتسك بالاصل لان الظاهر  
له وانما كان اولي لان قولهم ذلك لا يشمل ما اذا كانت  
الظاهرة هذا والحق قبول قوله مطلقتا لئلا يقال لها  
ان لم تدخل هذا الدار البعيم فانت طالقت فتأملت لادخلها  
وقال الزوج بل فخلتها فالقول له وان كان الظاهر هذا  
لها لان الاصل عدم الدخول كونه منكرا وقوي مستلوقا  
لها ان لم اجاسك في حنثك فانت طالقت فالقول له انه  
جاسها مع ان الظاهر هذا من وجهين كون الاصل  
عدم العارض كون المومة ما نفته له من الجماع فاجاب النتم

تسما للزبان المراد من وجود الشرط بثبوته ليعم المدعي كما  
في المثالين السابقين في الحقيقة في كل من الصورتين  
مدعية لوجود الشرط أي بثبوته الموجب للطلاق وهو  
يتكره فيكون القول له وثبوت المدعي بعدم وجوده والطلاق  
قامت بيقين والشرط يقطعه والاصل عدمه فنكره ونفك  
بالاصل والعبرة بالكال اصله فيما وقعت فيه المنازعة وهو  
ابطال النكاح او عدمه لا فيها لان خارجا عن ذلك كما قال في  
الحجرات البينة في صورة النفي قامت على النفي صورة علي  
اثبات الطلاق حقيقة والعبرة بالحق لا بالقصور كما لو  
شهدوا وانما سلم واستثنى وشهدوا خزان اذ اسلم ولم يستثنى  
تقبل بينة اثبات الاستسلام ولو فيها نفيا غرضها اثبات  
اسلامه ولما كان المقصد هنا وقوع الطلاق وكان الاصل  
عدمه صح التعديل بأنه متمسك بالاصل لا وقع في الابدان  
غيرها فالقول له اي للزوج مع العيني لا تلاحه الطلاق  
وهذا مقتدرا اذ لم يعلم الا من جهتها اما اذا كان كذلك  
فالقول لها كما ياتي وتقييدا بضربا اذ لم يكن انكالا يخالف للظا  
والا فلو قال عمده حران طلقك ثم غيرها فتالت في المجلس  
اخترت تفسيره لدعي انك اخذت في عمل اخر قبل الاختيار  
ولا تكررت وقع الطلاق والعنف لان سبب الطلاق وجد  
والظاهر وقوعه فدعواه الاعراض دعوى المبطل فلا تقبل  
واذا اثبت الطلاق ثبتت العتق لنا له عليه ولو قال عمده  
حران لم تستغلي بعمل اخر فدعي الاستقبال بطل اخر قبل الاختيار  
لا يجزئ لانه انكر شرط العتق وتطلق لاسر ولو باع عبده

بالحجار

بالحجار يتلذذ ايام للبايع ثم قال ان تم البيع بيننا فعد  
حرقت مدة الحجار ثم ادعي العتق في المدعى لا يتقبل  
الملك والعتق لان المدة اذا مضت فالظاهر شق الملك  
نظر الي السبب واذا ثبت الملك ثبت العتق ولو قال ان لم  
انقض البيع في الثلث فعد حرقا دعوى العتق بعده لم  
يعتق لانك لا شرط العتق والملك ثابت لانه لم يرد  
بغير الميم اي معاد التعديل والضم اذ لو علق طلقها بعدم  
وصول العتق اياها معلومة لان قال لها ان لم تصل  
في شهر رجعت مثلا فانك طالق فدعي الزوج الوصول اي  
وصول العتق وانكرت ان القول له وبه جزم في العتق لكن  
صح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله لانك ان القول  
لها في عدم وصول المال لانه لا يقبل قوله في كل موضع يري  
انما حق وهي تكره واقره في البحر والهر ونقل الخبر الرمي  
بصح كون القول لها في عدم وصول المال على العتق و  
الفصول وهو اي وتقرير هو في المسألة المذكورة يقتضي  
المتون لانها اطلقت في ذلك القول له لو اختلفا في وجود  
الشرط سواء كان ذلك بوصول العتق او غيره لكن قال  
المصنف في المنع وحرم استجنا اراد به صاحب العتق في دعواه  
بما يبيده المتون والشرح اي من الاطلاق لانها لا تثبت  
والشرح هي الموضوع لتفصل الذهب في مقدمته على الخلاصة  
والبرازية لانها من التناوب كما لا يخفى وقال الحموي في حاشيته  
الدشاة كثيرة ما يقع ان الدبوت يملك طلاق زوجة على  
عدم دفع الدين كله او ينصفه في يوم معين فينفذ ذلك اليوم



كبرهم للديون الذبح ويكره الدين فمقتضها ذكره لهم  
 ويخبر من هذا الاصل ان يكون القول قول بالنية لمدوم  
 وقوع الطلاق لا بالنسبة الى بل تمنى الدين ومقتضى سائر  
 النية التي ذكرها المؤلف لا يقبل قول الديون في المانية  
 المذكورة ويكون القول قول رب الدين في حق المال والطلاق  
 اه وقال الشيخ الرضوي لو قيل لا في مائة النقة وسأ  
 يتامس عليها ان القول قوله بعدم وقوع الطلاق لانها  
 يعود الشرط وعليه عمل كلام النقة وقولها في عدم سقوط  
 النقة عنه لانها منكرة استيفاء حقها عليه فعمل كلام  
 المحلل صفة والفرقة لان احسن وتطيرها لوقال الديون  
 دفعت الدين الى فلان ليوذبه للمائة وقرأ الوكيل في ذلك  
 فيكون القول قول الوكيل في قبضه الدين ولا ضمان عليه  
 لانه امين ولا يكون القول له في ايا الدين ان انكر لعدم  
 نفوذ قوله عليه اه قلت وظاهر عبارة البحر توذبه وقد  
 تنحل لتمامه انه سيل صاحب البحر عن من طلق بالطلاق  
 لما يئنه انه يدفع له الدين في وقت معين فاجاب بانه  
 يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق  
 ولا يهل من الدين ويحلف الدائن على عدم التسقي ويستحق  
 اه وهما لانه الاشارة تنفي هذا التوقيت لانه قال القول  
 له اه الخلل في وجوده الشرط فيها لا يعلم من جهتها الا في  
 مسأله لم يثبت بعدم وصول مقتضاها شرا فادعاه وانكرت  
 في القول بها بالطلاق والمال على الصحيح كما في الخلاصة اه فا  
 لا دليل على ما لم يثبت كما حثته الفم ونسبة الاداء اوصفت  
 اي

اي اقامت البرهان على دعواها سوا كانت بسنة على نفق  
 او اثبات فان البينة تقتل على الشرط لجواز اثباته بالبرهان  
 وان وصليها كان الشرط ثوبا لانها على التي صورة وعلى  
 اثبات الطلاق حقيقة كما قد لنا والغيرة لانها صدقها  
 قال لقنه ان ادخل الدار فانت حربة هن القن ان لم يدخلها  
 يمتقت قيل فلي هذا يخرج جواب واقعة الفتوى لو جعل  
 امرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها  
 بجنابة قامت بينة انه ضربها بغير جنابة بسنة ان قيل  
 وان قامت على النفي لقيامها على الشرط وكان تم جني صهرين  
 الصهر بالكره القزانية وحرمة المختونه والاختان اصهاره في  
 بنت الرجل ونزوح اخذته والمراد بالصهرة انه زوجته واختها  
 اللينة فامسرا في كذا فتشبهت انه حلف كذا وانها لم تحب  
 قبلت البينة وطلقت امراته متح واصله في البحر كذا  
 عليه ما سياتي لو قال ان الحج العام بصدري خفيته يدان  
 في الكوفة لم تقبل عندها لانها قامت على النفي من لانها  
 عمن لم يحج العام خلافا لمحمد هذا يدل على ان شهادته النفي  
 لا تقبل على الشرط ولعلها مبنية على مسئلة استرط العزم  
 في شهادته عنت القن قال في جامع الفصولي فلي هذا لو  
 وضعت المسألة في الامم ينبغي ان تقتفت وفاقا اذ هوها  
 العنت لا يثبت شرع قال فيه ولو قال المص ولو ادعى عليه  
 ان الشرط قد وجد ما نكرنا القول له الا اذا شهدت البينة  
 لان اولي لا يثبت دعوى المرأة للطلاق ولا ان تبرهن  
 لان الشهادته على عنت الامم وطلاق المرأة تقبل حسب

بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة والامة لكن يشترط  
حضور الزوج والمولي صح تخضر المرأة لشهرها الشهود  
ط لو شهد انه ان امراته فلا تة فقالت لم يطلعتي قال  
الزوج ليس اسمها فلا تة وشهد ان اسمها فلا تة فاقاضي  
يفرق بينهما وما تلة عتق الامة فلو شهد انه حررها وان  
اسمها كذا وقالت لم يجز بيني فالتاضي يحكم بتقربها والشهادة  
بجريمة المعاصرة ولا بلاد والظها ريدون الدعوى تقبل بشرط  
حضور الشهود عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في البلاد  
والظها ريدون عتق الامة والطلاق بدون الدعوى تقبل بخلف  
وقيل لا فليتأمل عند الفتوى كذا في جامع الفصولي وفي  
المتن ادعت انه طلقها من غير شرط والزوج يقول فلتقربها  
بالشرط ولم يوجد فالبيعة فيه بينة المرأة ولو ادعت  
عليه انه حلف لا يضر بها وادعى هو انه لا يضر بها من غير  
ذنب ولا قالا البيعة يشهد كلا الاسرين وتطلقها باسمها  
كان اه وفي التبيين قال لها ان لم اجامتك في جيعك فقلت  
طالت للسنة ثم قال جاععتك اي ادعى جامعها في جيعها  
ليست عنده وقوع الطلاق السني فنظرت ان كانت عند دعوى  
جامعها اي ايضا فانقول له لانه ملك الانثى اي يمكنه انشا  
الجامع فيه وان لم يجز شرعا ومن ملك الانثى ملك الاقرار  
والا اي وان لم تكن وقت دعواه للجامع حائضا بل طاهرة لا  
يصدق لانه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت  
الطلاق السني ونظيره ما لو قال والله لا اقربك اربعة اشهر  
فان ادعى الجامع قبل مضى الاربعة الاشهر صدق لانه يمكنه

انتا الجامع مع بتا المدة ولو ادعاه يدها لا يصدق لانه  
لا يمكن من انتا الجامع لحيلولة البيعة بينها فتنه  
اه قلت فالمسالة السابقة هي قوله وان اختلفا في وجود  
الشرط فانقول له مع البيعة قال لا الامة هي قوله ان  
حصنة له كما بينه الش فيها ليست على طلاقها قلت فخال  
التفصيل المذكور في ان لم اجامتك في خيفك ما في الكافي  
لو قال لامرأة الموطوءة انت طالت للسنة بدون تليلتي  
لا يقع الا في طهر خال عن الطلاق والوطي عقيب حيض  
خال عن الطلاق والوطي فاذا حاضت وطهرت وادعى  
الزوج جامعها او طلاقها في الحيض لا يقبل قوله في منع  
الطلاق السني لانتفاء الفساق سببا للمال وانما يترجي  
حكم فقطل دعوى الطلاق والجامع بعده دعوى المانع  
فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الطهر كمن يقع  
اخر باقراره بالطلاق في الحيض وان ادعى الطلاق او الجامع  
وهي حايض صدق قال السيامي فلو خذت بعد السابعة  
من قوله والادافه فيبعد انها اذا كانت طاهرة لا يكون  
القول قوله ويؤخذ تقييد الامة من صدر المسألة لانها  
ان كانت حايضا وادعى الجامع فيه يكون القول قوله لانها  
قال وانت خير بان الخلاف في هذه المسألة وقوع في الجامع  
وفي الامة في الحيض فكيف يؤخذ التقييد اه قلت التقييد  
انما هو باعتبار ان كلام من الامر به وقع الدعوى به في  
حالة الحيض فيقبل القول فتأمل وما في كل شرط لا يعلم  
وجوده الا سريها فليد به لانه لو كان يعلم من غير ما توقف

الو فوئع على نصفه والبيئة كال دخول والكلام انما  
واختلفوا فيها لو علمت تلك قولها بول دفترها انما يقع بشهادة  
القاضي وقال الصام لا بد من شهادته رجلين او رجل  
وامرأتين كما في الجوهر صدقني حق ففسرها خاصة  
لانها في حق نفسها مبيته وفي حق ضررتها مشهدة و  
شهادتها على ذلك شهادة ضررها بعد ان يقبل  
قول الانسان في حق نفسه لا في حق غيره لاحد الورد  
الا ان عديدي على الميت اقتصر على نصيبه اذا لم يصدق  
الباي فوفد والمشتوري اذ هو المبيع لم يصدق للمبيع  
على البايع كذا في المغترة استحقاقا والقباس ان تكون  
القول كذا كالمعنى ما اذا احتلكتني وجود الشرط حق  
كما في هذه الامور لا يصدق الا من امتان او قد تفرقت عليه حكم  
شراعي فيجب عليه ان يخرج كماله ففقد الالزام اذا اوجبت  
عنه واجبه عليه ما شرع فيجب عليه ففقد الالزام اذا اوجبت  
فقول قولها فخرج عن عهده الالزامية سوا كانت  
فيما اخبرت بعد او كانت تقوم لنا لا يضمن حاله كذا في الامور  
اذا قال لها ان كنت كذا فخرجت عن عهده الالزامية كانت اجبت  
مع انما قال بكذا ففقد الالزامية عهده الالزامية ففقد  
بلا يبيد في قولها كذا ففقد الالزامية ففقد الالزامية ففقد  
بما جاء في قولها كذا ففقد الالزامية ففقد الالزامية ففقد  
القول في قولها كذا ففقد الالزامية ففقد الالزامية ففقد  
لست افسرها لثاني امر ممكن شغل المحوي عن التفسير في الظاهر  
المعنى بالمعنى في الالزامية ففقد الالزامية ففقد الالزامية ففقد

[illegible]



وكل يكذب ثلاثة لوجود ثلاث حيض في حقها حبسها و  
 حبس المصقتين وان صدق ثلاث طلق كل واحدة  
 ثلاثا كنبوت ثلاث حيض في حق المصقات واربعة  
 حبس في حق المكذبة اربعة وقال لها ان كنت تحس عدا  
 اعه فانت كذا او عيده حرام ان كنت تحس كذا  
 فلو قالت في الجواب حبس في المسألة الاولى والحال ان  
 الحوض قائم قبل قهرها فان اتعظم حبسها وقالت  
 بذلك في طهرها لم يقبل قولها ويكفي وحادي وهذا  
 اذا لم يوكدا ان حبس بالمصدر والاولا فلو قال ان حبس  
 حبس يقبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لانه  
 الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده زيلعي ولوقالت  
 وطهرت وان الا ان حايض بحضه اخري لا يقبل قولها  
 ولا يقع عليها الطلاق ولو قال لها ان حبس تكذب  
 خمسة ايام فانت طالق فتاوت حبس من خمسة ايام  
 وانما الى حايض صدقت ووقع الطلاق فان الشرط في  
 هذه المسألة نفس الحوض والحوض دور الدم ولو قالت  
 في هذه الصور حبس وطهرت لا تصدق اذا ذكرها لانها  
 اخبرت عما هو شرط الوقوع حال فوائده وخبره وقال في نه  
 ولم ازالا انت صغيرة لا تحيض مثلها وايضا ينبغي  
 ان يقبل قول الأيسة لا الصغيرة اهلها وقالت في جواب  
 المسألة الثانية احب قال في البحر واطلقت في الحجة فتأمل  
 ما اذا قال ان كنت تحس ان يعذبك الله في نار جهنم  
 فانت طالق فتاوت احب ولا ينبغي بكذبها لانها الشدة

بحالها لم يطلعت الا ان تصدق وكذا ان صدق احوا هن  
 او شئت وان صدق ثلاثا فقط طلقت المكذبة دون  
 المصدقات وتعلييل ذلك ذكره الزيلعي وفي المحيط قال  
 لئلا يله الا ربع ان حبس حبس فانت طالق لان الشرط  
 واحدة حبس حبس وصدقها الزوج طلق لان الشرط  
 لوقوع الطلاق عليهن حبس واحدة منهن لان اجتماعهن  
 على حبس واحدة لا يتصور فيجعل ذلك محال على حبس  
 احداهن كالوقال لامرأته اذا حضت حبس فانت طالق  
 فحاضت احداها طلقنا وان كذبها طلقت وحدها  
 تطليقة لانها مصدقة في حقها دون ضررها ولو قالت  
 كل واحدة حبس حبس طلقت كل واحدة تطليقة صدقها  
 الزوج او كذبها لا كل واحدة مصدقة شرعا فيها يسرها  
 وبين زوجها ولو قال كلما حضت حبس فانت طالق  
 فتاوت كل واحدة حبس حبس فان كذبهن طلقت كل  
 واحدة تطليقة لانه ثبت حبس كل واحدة في حق  
 نفسها خاصة دون صوابها فلم يوجد في حق كل واحدة  
 الا شرط طلقة واحدة وان صدق واحدة دون الثلاث  
 طلقت كل واحدة من الثلاث ثبتني والمصدقات واحدة  
 لانه ثبت في حق المصدقات دون حبس صوابها وثبت  
 في حق كل واحدة من المكذبات حبسات حبس  
 باخبارها وحسب المصدقات بالتصديق وان صدق  
 ثبتني طلقت كل مصدقة ثبتني لم يوجد حبس في  
 حق كل واحدة حبسها وحسب صوابها المصدقات  
 وكل

بنفسها اياه قد غلب التملص منه بالغداي كذا في الحديث  
وفي كافي الحاكم الشريد لوقال انت طالت ان كنت تخين  
كذا وكذا تشي بيري انها تحبه او لا للموت والغداي فقلت  
انا احبه فالتقول قولها مادامت في مجلسها وكذا ان كنت  
تبغضين كذا الذي يعلم انها تحبه كالحياة والغداي فقلت  
اذا الغضاي فقلت طالت وكذا لوقال انت طالت ان كنت  
تخين كذا فقلت لست احبه وهي كاذبة لم يتبع ولوقال  
ان كنت تخين الطلاق بتلك او تريد به او تهو به  
او تستهين به فتلك دونك فانت طالت فلا تا  
فقلت لا انا ولا احب ولا اهو ولا اريد ولا استه  
في امراته ولا تصدق بعد ذلك على قولها خلافا وان  
كانت في مجلسها ذلك او سكنت فلم تتل شي حتى تتعم  
في امراته وان كان في قلبها خلافا ما اظهرت فاذ  
ان تقيم معه فيما بينها وبين الله تعالى في قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد لا يسعها التام معه ان كان في  
قلبها خلافا ما اظهرته وفي البداية ان كنت تكهين  
الجنة تقلت باخبارها بالكرامة مع انها لا تصل الى حالة  
تكوه الجنة فقد يتقنا بكذبها وقد يقال انها الشدة تخبرها  
للحياة الدنيا فكوه الجنة لانها لا تنصل اليها الا بالموت  
وهي تكوه وهل تكفر المدة بقولها انا احب عذاب جهنم  
واكوة الجنة قلت طاهر كلامهم عدمه وفي القصة والمرة  
كالحب وكذا القصة بالاله لا بالقلب اهو في الخافيه  
ان سررتك فانت طالت ففرضها فقلت سررتي قالوا

لا تطلق لا تا يتقنا بكذبها فتقول ان كنت تخين ان  
بعد بك الله بنا حرمتم فقلت احب ولوقالها انك  
درع فقلت لم يبرئ كذا القول لها لاحتمال طلبها  
الا لئني فلا يسرها الا لاه قال في الشهر وقد يفرق  
بينها بان ايلام الضرب بالقيام بها ذنبيل طاهر على  
عجلاف مجروح حجة العذاب فانه لا دليل في بيع على التيقن  
بكذبها لما مرو علي هذا فيسبغ انه لم قال لها ان كنت  
تخين العذاب فانت كذا تخبرها بالنا رقت احبته  
فانه لا يتعم رايت في فتح القديروا يوسمي لي فكك حيث  
قال جازان يحملها شدة بغضا مع غلبة الجمل وعدم الزوق  
للعذاب الى حال على الخلاص منه بالغداي وفي النوايد  
الطهريه لوقال انت طالت ان كنت انا احب كذا شمر  
قال لست احبه وهو كاذب في امراته وديانة وقال  
الرخسي هذا مشكل لانه يعرف ما في قلبه حقيقة وان  
كان لا يعرف ما في قلبها لكن الحكم يترك على الظاهر وهو  
الاجبار وجود او غداي وكذا الحكم لوقال ان كنت تبغضين  
لوقال ان كنت تخين بقلبك فقلت احبك طلقت  
ديانة وقضا عند ابي حنيفة وراي يوسف لان الحبة  
فصل القلب فلان طلاقها وتقييدها سوا وانما يغيد  
التاكيد وقال محمد لا تطلق ديانة لان الحبة على القلب  
وجعل اللسان خلفا عنه وعند التقييد بالقلب تطلق  
الغنية فيبقى الحكم مستقلا بالاصل كذا في المراج قال في  
الجرى والظاهر من كلامه انما تخنا انه لا فرق بين التليق

تختبرها اياه او يجتبرها فراقته وذكره في الحراج عن غير اصل  
المذهب فقال في التنصرة للمنى قال لها ان كنت تخينين  
فراي فانت طالت فقالت احب ثم قالت كنت لاعبة  
قال اري ان يتبع عليها ثم نقل عن الانوار الى اكية  
وذكر في المحيط مسالما اذا قال ان كنت تخينين الطلاق  
ولا فرق بين الطلاق والراق فكان منقولا عن اصحابنا  
ايضا اه طلقت هي فقط دون فلانة لانها شاهدة  
في حق فريتها بل هي مشهورة فلو علق طلاقتها وعنت  
عنده مثلا تقيت الشهادة وانتهى الامر فلوشهد  
مها رجل وامرأة ينبغي ان يقبل قولها اذا كانت اهلا  
لشهادتها وحقق وانما تطلق هي فقط ان كذبها الزوج  
فان صدقها فقد اعترف بوجود الشرط فيؤخذ بانفراجه  
او علم وجود الحيف منها لان اطلع على درودرها و  
استمراره مدة الحيف وشهده به نصا في الشهادة حكم  
به رضى وقال السيد احمد ومثله المحبة لان خبر بوجود  
معصوم طلقتا جميعا ادى ايا في مسالة التصديق فليشود  
الشرط في حق الاخرى بتصديقه واما في الثالثة فليتحقق  
الشرط وقد سوي المص بين المحبة والحيف وليس بينهما  
فرق الا من وجها في احداهما التعليل بالمحبة تقتصر على  
المجلس لكونه تخيرا فلو قامت وقالت احسك لا تطلق  
مخلد الحيف فلا تطلق حتى يحل وطهرها ديانا فيريد  
تختبرها لانه لو علقه بمحبة غيرها فظاهرا في المحيط انه  
لا بد من تصديق الزوج فانه قال لو قال انت طالت

ان لم تكن امك نهوى ذلك فقالت الام ان لا اهورى  
وكذبها الزوج لا تطلق فان صدقها طلقت لما عرف وروى  
ابن رستم عن محمد لو قال ان كان فلان مونا فانت طالق  
لا تطلق لان هذا لا يعلم الا هو ولا يصدق هو على غيره  
وان كان هو ابن مسلمين يصلي ويكح ولو قال لاخ في الكذب  
حاجة فانقضها لي فقال امراته طالت ان لم اقض حاجتي  
فقال حاجتي ان تطلق زوجتك فله ان لا يصدق فيه  
ولا تطلق زوجته لانه يجمل الصدق والكذب فلا يصدق  
على غيره اه وفي ان حصفت وشل ان مع وفي قوله هي  
طالت في حيفها او معها لا يقع الطلاق بمحذور وفيه الدم  
لاحتمال ان تكون المري من دم الاستمناء فانه اسير  
الدم فلا يقع الطلاق من حبي وان الدم لا يذال بالحيض  
تبيين انه حيف من الابتداء من باب التبيين  
ولهذا لان بيعا قال في البحر فبيع على المفتي به ان  
يعني فيقول طلقت من حبي رايت وفي التنزيل لا تحسب  
هذه الحيفنة من العدة لان الشرط حيث كان روية  
الدم لزم ان يكون الواقع بعد بعضها ولا اعتداد بحيف  
طلقت فيه وما يوضح قول المص من حبي وان ما وضع  
في المحيط لو قال لها عنده حوان حصفت فقالت رايت  
الدم وصدقها الزوج لا يحكم بعتقه حتى يستمر ثلثه  
ايام فيحكم بعتقه من حبي لانت والظاهر ان كان فيه  
الاستمرار لكان الظاهر يكفى للدفع فيه دفع به العبد استخدام  
المولى عن نفسه ولا يكفي للاستحقاق فاذا استمر



تبين انه كان حيضا فبعتت من حين رأت الدم حتى  
 لوجبي او جبي عليه كان الرشد ارشفت الاضرار وهذا كقول  
 ان كان فلان في الدار فانت حرقطه ذك في اخر النهار  
 يظهر عنته بخلاف قوله انت حرقطه موني بتشره فان بعد  
 بشهر وقد جنى العبد كان حكم حكم العبد عند ابي حنيفة  
 لان عنته العتق ثبت مستندا والاستناد لا يظهر في حقه  
 الثالث فان قال الزوج انتطع الدم في الثلاث فانت  
 المرأة والعبد فانكول لهما وان صدقته المرأة وكذب  
 العبد في الايام الثلاث فانتكول لهما وان كان بعدهما  
 فالتكول للعبد اهو وفي الكافي في مسالتان حضرت فضيلة  
 حريضتك طالت اذا رأت الدم فتالت حضرت صدقها  
 انه قبل الاستمرار بعين الزوج عن وطئ المرأة واستحدم  
 العبد في الثلاثة لاحتمال الاستمرار فلو صدقها الزوج  
 ثم قالت كان الطهر قبل الدم عشرة ايام لم يصدق لانه  
 بعد اقترارها بالحيض رجوع بخلافه بعد قترها بربوبية  
 الدم ولو ادعى الزوج ان الدم كان قبله الطهر عشرة ايام  
 وقالت بل عشرة فالتكول لهما ولو قال وهي حايض ان  
 طهرت فبعدي حرقطت طهرت بعد ثلاثة ايام وكذبها  
 الزوج لا يعتق وان صدقها ويصفت العشرة عتق وكذا  
 لو قالت ذلك بعد ما اقترت بالا انتطاع وان كان حيضا  
 خمسة فقال لهما ان حضرت هذه المرة ستة فبعديك  
 حرقطت رأت الدم في اليوم السادس الى اخر اليوم وكذبها  
 الزوج فالتكول له لا نكارة بشرط العتق بخلاف ما اذا

علق

علق عنته باصل الحيض فادعى الزوج الانتطاع في  
 الثلاث وادعت الامتداد فالتكول لهما وان صدقها  
 الزوج بالدم في اليوم السادس توقف العتق فان جاوزه  
 العشرة تبين انه لم يكن حيضا ولم يعتق وان لم يجاوز  
 عتق ولو اخبر في العشرة بالانتطاع ثم قالت عاوتني  
 الدم لا يقبل قولها وان صدقها الزوج اهو ولو خالها  
 في الثلاث وكانت غير مدخولة يصح الخلع وكان الطلاق  
 في غير عدة ولو كانت مدخولة يصح الخلع وكان الطلاق  
 المأكورا يدعي الوقوع الطلاق بتعلية والملق عند  
 وجود شرطه كالمنجز ولو خبز الطلاق في الحيض كان نكاحا  
 فلو قال ان حضرت فانت طالت وفي غير مدخولة  
 قيد بها لان المدخول بها ولو خلكا كالنكاحي بها يجب  
 عليها العدة فتزوجت باخري ثلاثة ايام اي قبل مبنيها  
 من حين رأت صعد عقد الزوج الاخير بها فلو ماتت بعد  
 ما تزوجت باخري فيها اي في الثلاثة الايام فانها  
 للزوج الاول لانه لا يدري ان كان ذلك حيضا ام لا  
 الثاني نعم يكون له لو ماتت بعد استمرار الدم عليها  
 ثلاثة ايام ويصدق في جمعها دون ضربها اي اذا انكر الزوج  
 استمرار الدم هذه المدة وادعت فالتكول لهما لان الزوج  
 اقرب وجود الشرط ظاهر الاثروية الدم في وقته يكون  
 حيضا ولهذا تؤمر بترك الصلاة والصوم ثم ادعى رضا  
 يخرج المريس من ان يكون حيضا فلا يصدق واما  
 قوله دون ضربها فاحمله ما اذا لم يصدقها كما سبق ويصح

في ان حصة حيضة فانت طالت او انت طالت مع  
حيضتك او في حيضتك بالثا، بحر ونصفها او ثلثها  
او سدسها لان يقول ان حصة نصف حيضة او  
ثلث حصة او سدس حيضة فالمحكم في جميع ذلك واحد  
لعدم تغيرها اي الحيضة ودون بقص ما لا يتجزأ الذكر  
كله وفي الجوهرة اذا حصة نصف حيضة فانت طالت  
واذا حصة نصفها الاخر فانت طالت لا يتبع شيء مالم  
تخفى وتظهر فاذا حاصت وطهرت وقفت طلقت انت  
لا يتبع الطلاق حتى تظهر منها اي من الحيضة وفيه  
اشارة الى انه ليس بيد عي بحر والمراد من الطهارة الحكم  
بظهورها اما بانقطاعه لثلاثة ايام او باغتسالها  
بما يقوم مقامه من صيرورة الصلاة دينيا في ذمتها  
فيما اذا انقطع مالدونها لان الحيضة بفتح الهمزة  
الواحدة واما بالكسر فالاسم والجمع حيض صح اسم  
للكامل يعني ولا ينكح الحيض الا بالطهر وفيه اشارة الى  
انها لو كانت حايضا وقال لها ذلك لا تنطلق مالم تظهر  
ثم تخفى كقولك لظاهرة اذا طهرت فانت طالت لم تنطق  
حتى تخفى ثم تظهر وقال للمريضة اذا مرصت اول ذات  
رعاف اذا رعفت او الحمل اذا اجلبت لما قد مر ان  
اليمين يقتضي شرط استقبال الا ان في قوله لو جلبت  
كوتوي الحمل الذي هي فيه لا يجنبه لانه ليس له اجزا  
مستدة وانما هو معنى واحد في الحيض واخوته  
لان له اجزا جوهرة ثم انما يقبل قولها مالم تر حيضة  
اخرى

اخرى جوهرة يعني انما يقبل قولها انها حاصت مدة  
عدم روية حيضة اخرى وذلك بان تخبر وهي متلبسة  
بالحيض او بعد الطهر منه اما اذا اخبرت بعد تلبسها  
بحيضة اخرى وقالت خضت وطهرت وانا الان حايض  
بحيضة اخرى لا يقبل قولها ولا يتبع لانها اخبرت عن  
النسب حال عدمه ولا يتبع الا اذا اخبرت عن الطهر  
بعد انقضاء هذه الحيضة وتبع لانها جعلت امينة  
شرا فيما تخبر من الحيض والطهر ضرورة اقامة الاحكام  
المتعلقة بها فلا تكون مؤمنة حال عدم تلك الاحكام  
اذا ذكرها الزوج فيحرم طهرها من الحيضة الاخرى كالا  
تطلق مالم تخبر لان ما لا يعلم الا منها لا بد من اخبارها  
فلو قال ان حصة فانت طالت ولم يقبل حيضة فقالت  
بعد خمسة حصة وانا حايض السابعة فالقول لها  
لان الاخبار فيما وانه وذلك لان الشرط اخبارها  
حال قيام الحيض فلا يقبل بعده ولو قالت حصة و  
طهرت لا تصدق حتى تخفى لانها اخبرت والمالة  
منافية لما اخبرت كافي وفي الحيط لو قال اذا حصة  
حيضة فانت طالت ثم اذا قال اذا حصة حيضتي  
فانت طالت فما حصة حيضة تقع واحدة باليمين الاولى  
فان حاصت اخرى تقع اخرى باليمين الثانية اه ويتبع  
في ان صحمت يوما فانت طالت تطلق جبي غريب  
الشمس من يوم صومها لانه لا يجنب الا بصوم يوم  
كامل بخلاف ما لو قال لها ان صمت فانت طالت بدون

ولم يبد الاول علم الاول في الوضع من الولد في فلا كلام  
 يعني لو ولدت الغلام الاول واذا وقعت واحدة ونقضت غيرها  
 بوضع الحارثية لا يقع اخري بها لانه حال انقضاء العدة  
 ولو ولدت الحارثية او لا وقعت تطليقتان وانقضت  
 عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع سبي اخري وان اختلفت  
 فادعت بتقديم الحارثية وادعي تقدم الغلام والقول  
 للزوج لانه منكر في لزوم الطلقة الثانية وان محقت  
 ولادتها ما وقع الثلاث هذا اذا لم يتباخر احداهما عن  
 الاخر بتبديل ولا كثير ونقضت بالاول والآن العدة لم  
 لان بالولادة وجد الشرطان ووقع بالغلام واحدة و  
 بالانثى سنتان وصارت كالمعلقة طلاقها بولادتها  
 وفيها خلاف الامة الثلاث وقد مر ما لو تابا خراجها  
 ولو قيل ولد ولو بعضا منه وقع بالاول وانقضت العدة  
 بالثاني فلا يقع المعلق بانقضائها رخصتي وان ولد  
 خنتي وقعت واحدة ولو وقعت الاخرى خنتي يبرح حاله  
 هندية عن البحر الزاخر وان ولدت غلاما وحارثية  
 ولا بدري الاول يقع سنتان قضا وثلاث شهرها  
 لان الغلام ان كان اول او وسطا نطقت ثلاثا واحدة  
 به وسنتان بالحارثية الاولى وان كانت اخر او وقع سنتان  
 بالحارثية الاولى ولم يقع بالثانية نسى ولا بالغلام سري  
 وان ولدت غلامين وحارثية فواحدة قضا وثلاث  
 تنزه لانه ان كانت الغلامات اول او وقعت بالاول  
 واحدة لا بالثاني لا بخلاف الميبي بالاول ولا يقع

ذكر الميبي او صحت في يوم او في شهر فانه اي مطلق الصوم  
 يصديق بساعة قال السيد احمد الظاهر انها الغوية ولم  
 تذكر الصلاة وفيها تفصيل ايضا فان قال ان صلتها  
 صلاة بحيث يشفع وان اطلت بحيث ما يصديق عليه  
 اسمها وهو ركعة بسجدة اه قال لها ان ولدت غلاما  
 فانت طالق واحدة وان ولدت حارثية فانت طالق  
 سنتين فولدتها اي واحدا بعد واحد لا يلزم بل يرد  
 الاول وسياتي محترزة في كلام الشرح تلزمه طلقة واحدة  
 تنقض سنتين تنقض اي باعداء عن مكان المحترزة  
 قال اي يجب عليه ديانة ان نفاقرها اعتيالا والمواد  
 بمكان المرتبة نظاها كما ذكره الكمال ويبدل على الوجوب  
 تغيير المص وغيره بالزوم لكن في الهداية الاولى ان  
 ياخذ بالثنتين تنزهها واحثيا طاعا لم تلزمه الثنتان  
 في القضا لعدم محقت وقوعها والحل ثابت بيقين فلا  
 يزول بالاحتمال ومن فسره بالديانة يعني فيها بينين  
 انه تعالى فقد اخطا فاده السيد احمد ولو قال واخرى  
 تنزهها لكان اولى لا يهمل العبارة ان الثنتين غير  
 الواحدة وان سل عدم الايهام فالنكاح انما هو بواحدة  
 والاخرى قضا محوي لاحتمال تقدم الحارثية ولا يقع بالثلا  
 شهي لما سياتي ويصحت العدة بالثاني اي سوا كانت  
 بثلث او خلافا او بالثانية الى انه لا يرث ولا رخصه بحر  
 ولما لم يقع به اي بالثاني سبي لا يثبت الطلاق المثارث  
 ولا ينقض العدة لا يقع به سبي فان سبها محترزة قوله  
 ولم



بولادة الحارثية شتى لانه حال انقضاء العدة وان كانت  
 الحارثية اولاد وسطا يقع تلوث واحدة باول الفلايين  
 ونسبته بولادة الحارثية فتزويج واحدة وثلاثة  
 نبيله الاقل قننا والاكثر تنزهها من هذه اي الحارثية  
 الولادة في الف الحارثية في المثل فلذلك قال بخلاف  
 لوقال ان كان حارث حارثية فستبني فولدت غلاما وحارثية  
 وان كان حارث حارثية فستبني فولدت غلاما وحارثية  
 لم تنطلق لان الحمل اسم للكل لانه اسم جنس معاني فيم  
 كله فام يكن الكل غلاما او حارثية لم تنطلق وهذا لوقال  
 ان كان ما في هذا العدل حنطة فهي طالت او دقيقتا فلان  
 فاذا فيه حنطة ودقيقت لا تنطلق بقي لو ولدت حنطتي فهو  
 اما ذكر في نفس الامر او انبي فالواحدة واقعة بينتي والثا  
 مشكوك فيها فلا تقع لاني قد اخذت تحت قول الاشياء لوشك  
 في الواحدة او السنتين تقع واحدة والاحثيا ط ان تجعل  
 سنتين ولد ينال ان السنين يساوي بالاضلال ذلك في حق  
 نفسه لا في حق غيره رحمن ذكره وقال ان كان ما في بطنك  
 غلاما او ولدك بها اي يثم ولدت غلاما وحارثية لم تنطلق  
 ايهم لموم ما اي جميع ما في بطنك غلاما ولم يكن الذي ولدت  
 جميع الغلام وعنده في الدعوى ان كان ما في هذا العدل حنطة  
 طالت او دقيقت في طالت فاذا فيه حنطة ودقيقت لا تنطلق  
 بخلاف ان كان ما في بطنك ولدك او ولدك غلاما  
 وحارثية فانه يقع الخلفك لعمري المثل انما كان ولدك  
 الخط فانه يثبت على الحارثية والعدل انما كان ولدك

فروع علق طلاتها بحملها فالحسنة له بعد هذا المين  
 ان لا يطاها حتى يستبرأ لها لانها اذا استبرأت تم حبلت  
 تبني انما يطاها حتى يستبرأ لها حتى لا تستبرأ  
 حبلت حبلت حدود الحمل المعلق ولم يكن الاستبراء واجب  
 لان الاصل حل الوطى وحدوث الحمل اسر وهو افاده  
 السيد احمد لم تنطلق اي لم يبيني طلاتها حتى تلد لانه من  
 سبني من وقت المين فان قلت المعلق عليه الحمل  
 فحقتنا وقوع الطلاق بظهور الحمل لاسباب اذا استبرأها  
 قبله اجيب بانه انما توقف وقوع الطلاق على ولادتها  
 بعد السنتين لاجل التيقن بحدوث الحمل بعد التعلق  
 اما اذا وقعنا به بجر ظهور الحمل فيحمل ان الحمل ساقب  
 على التعلق والمعلق عليه قبل جاد والاسبر الابل  
 على حد واث الحمل بعده لاختتم ان الميراث استخاضه وان  
 ما في بطنها ففاح فالحق كحدوث الحمل بعد المين ولادتها  
 بعد السنتين ثم اذا ولدت وقع مستد الي ظهور الحمل و  
 تنقضي العدة بالولادة كما في الحارثية بخلاف ما اذا ولدت  
 على راسها وقبلها فيحمل ان هذا الحمل حدث قبل التعلق  
 ولو لم يخطه لطيفت بان علق الطلاق انما الحارثية التي علق  
 منه ثم انظر ان لا يجر علبا الوطى في هذه المدة من اجل  
 هذا التردد ونظيره اذا قال اطو لك ما علق فمخوزله  
 وطو بها حتى يظهر الحال يموت احداهما فليتا مل افادة السد  
 احمد قال ان ولدت ولما فانت طالت او انت حرة فولدت  
 ولما علق طالت وعققت لان الميت يسمي ولما في حنط

طالق فولدت غير واجب عليها العدة وهذا خلف علف  
 العتاق او الطلاق ولو انك لا زاد لوليسيد ان الثلاث  
 في كلام المص لم يمس بقيد بشيء من حقيقة اخره زعم  
 اذا كانت الشرط الثاني عني الاول كقولك ان دخلت  
 هذه الدار وهذه الدار وانشار الى واحدة فالقياس عدم  
 الحث حتى تدخل دخلتي فيها وفي الاستحسان محث  
 بدخول واحد ويجعل الثاني تكرارا واعادة بتكرار الشرط  
 او لا اما الاول فبيان عطف شرطا على اخر اخر الخبر ان  
 قدم فلا ت واذا قدم فلا ت فالت طالت فالت لا يقع حتى  
 بقدم لانه عطف شرطا محضا على شرط لا حكم له في خبر  
 الخبر اقيمت بهما فصارا شرطا واحدا فلا يقع الا بوجودهما  
 فان نوي الوقوع باحدهما صحته نية بتقديم الخبر على احدهما  
 وفيه تعليل وما كوقدم الخبر وقال انت طالت اذا قدم  
 فلا ت واذا قدم فلا ت وذكر بكلمة ان او ممي فايها قدم  
 او لا وقع الطلاق ولا ينتظر قدم الاخر وكذا اذا دخل الخبر  
 بين الشرطين ولا يد من الملك عند ايها قدم فان قدم  
 سالت مع الا واحدة نهرا وبان كبرادة الشرط بغير عطف  
 كقولك ان اكلت ان ليست فالت طالت فانها لا تنطلق  
 سالت تليس نورا فلما تقدم الموح وكذا وقال كل امرأة اتزوجها  
 ان اكلت فلا ت اكل امرأة اتزوجها طالت يقدم الموح  
 فيصير التقدير ان اكلت فلا ت اكل امرأة اتزوجها طالت  
 واستغنى عن النافذ بتقديم الخبر فان الكلام شرط الانقضاء  
 والتزوج شرط الاغلاط وفي الخبر بد لوقال لامرأة ان

نهي

غيره حتى يصير امره ولد ويضع الملق بولادته من طلاق  
 او عتاق لا في حق نفسه حتى لا يرث ولا يصل على غيره ولا يخل  
 به تليف العتق لو قال ان ولدت فهو حر فيعتق ما بعده حتى  
 تم الولادة لا تثبت بقولها اتقانا بل لا بد من نصاب الشهاد  
 عنده وامرأة عندها ابوا السمود وعم الولد السقط المتبين  
 الخلق كما في الهندية قال لا م ولده ان ولدت فانت حرة يعني  
 فولدت ميتا تنقضي به العدة جوهرة هذا سبق فلم يلاب  
 العدة انما تجب بعد الحرية والحرية انما تثبت بعد الولادة  
 فكيف تنقضي العدة بها حلي قال الشيخ الرجعي وهذا  
 هو القياس لكن لما لم المقصود من عدتها تفرق براءة  
 الروح وقد حصلت بالولادة فاكتمى بها والدم اعلم انتهى  
 قلت عبارة الجوهرة واذا قال ان ولدت ولدت فانت لالت  
 فولدت ولدت ميتا طلقت وكذا اذا قال لامرأة اذا ولدت  
 ولدت فانت حرة فهو كذلك لان الموجد مولود فيكون  
 ولدا حقيقة ويعتبر ولد في الشرع حتى تنقضي به العدة  
 والدم بعده ناس وامر ولد فيحقق الشرط وهو ولادة  
 الولد فهو قوله حتى تنقضي به العدة غاية لقوله ويعتبر  
 ولد في الشرع وليس مناه ما ينهم من عبارة الدوران امر  
 الولد يخرج به من العدة على ان المكس لا غير مخففة في امر  
 الولد كما هو صريح عبارة الجوهرة فافترق في عبارة الدرغلط  
 صريح ولا تنقضي العدة لكانت ام ولد بولد ذنبا ولو جيا  
 فتشغلوا لكانت الامر مبينا على مجرد يورث براءة الرحم كما  
 نوه الشيخ الرجعي لكانت الحرة لو قيل انها ان ولدت فانت

دخلت الدار فانت طائف ان كلمت فلانا فلا بد من اعتسار  
 الملك عند الشرط الاول فان طلقتها بعد الدخول بها دخلت  
 الدار وهي في العدة ثم كلمت فلانا وهي في العدة طلقت  
 قال ابن الهام وهو علي الظاهر من النكاح والناخير  
 المتقدم شرط الدخول فيعتبر الملك عنده وعلي هذا اذا قال  
 ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طائف لا تطلق  
 حتي تساله ولا تمريها ثم يعطيها لا بشرط في العدة  
 الوعد وفي الوعد السؤال فلانة قال ان سالتني ان وعدتك  
 ان اعطيتك كذا في فتح العديرو فيه تاسل لاد في التزويد  
 لو كان منبيا على النكاح والناخير لكان الشرط الاول هو  
 الكلام وقد علل له في البنايع بانه جعل الدخول شرطا لاعتقاد  
 البين كانه قال عند الدخول ان كلمت فلانا فانت طائف  
 واليه لا يثبت الدخول في الملك او رضا فيه فان كانت في  
 ملكه حين دخول الدار صححت البين المعلق بالكلام فاذا  
 كلمت يقع وان لم تكن في ملكه عند الدخول لم يصح التعلق  
 اه فالاصل انه بشرط قيام الملك عند وجود الشرط  
 الاول وهو الدخول في صورة التزويد في الجرح وهذا اذا لم يكن  
 الشرط الثاني متزيبا على الاول عادة وكان الجزا استأخر  
 عن الشرطين او متقدما عليهما فان كانت كذلك كان كل  
 شرط في موضعه نحو ان كلمت ان شريت فانت كذا لان  
 الدخول مقدم والشرب مؤخر حتي لو شرب ثم الحل لم يثبت  
 وان اكل ثم شرب يثبت ولو قال ان شريت ان اكلت لم يثبت  
 الشرط الاول ولو قال ان دعوته ان اجبتك فيشكل شرط

في

في موضعه ولو قال ان اجبتك ان دعوتني توخر الدخول  
 ولو قال ان لبست طيلسانا ان اتيتني بغيرك في موضعه  
 ولو قال ان اتيتني ان لبست طيلسانا يؤخر الدخول  
 ولو قال ان ركبته الدابة ان اتيتني بغيرك في موضعه  
 بخلاف ان اتيتني ان ركبته الدابة لانها ان كان  
 مرتبتي عرفا اضمرت كله ثم واذا لم يكونا مرتبتي لم يثبت  
 العطف بينهما لا عرفا ولا ذكرا فتي اقر كل شرط في محله  
 لا يتصل الجزا باحد الشرطين كذا في المحيط وفيه ولو قال  
 ان تزوجتني وان تزوجتك فانت طائف لم يقع حتي يتزوج  
 مرتبتي بخلاف ما اذا قدم الجزا ووسطه اه قال في النكاح  
 فلي هذا يفرق بين ما اذا كان بالواو او بدونه فيما اذا اخذ  
 الجزا او لا فاجبي واحد فليحفظ ولو توسط الجزا بين الشرطين  
 بغير كل شرط في موضعه لانه تحليل بالجزا بين الشرطين  
 يجرى الوصل وهو الفاء فيكون الاول شرطا لاعتقاد البين  
 والثاني شرط المحنت لان دخلت الدار فانت طائف ان  
 كلمت فلانا وبشرط قيام الملك عند الشرط الاول لانه  
 جعل شرط افتقاد البين كانه قال عند الدخول ان  
 كلمت فلانا فانت طائف واليه لا يثبت الدخول في الملك  
 او مضافة اليه فان كانت بعد الطلاق والعدة لم يصح  
 واذا دخلت الدار في العدة في ملكه عند دخول الدار  
 صححت البين المتعلقة بالكلام فاذا كلمت يقع والابان  
 دخلت وكلت فيهما طالقت والثاني اعني ما ليسا بشرطين  
 حقيقة وهو ان يكونا متعلقين بشيئين من حيث



هو متعلق بهما لان دخلت هذه الدار وهذه اواب  
كلت اباع ورايا يوسف فانها شرط واحد الا ان يتوب  
الوقوف باحدها فاشترط للوقوف قيام الملك عند انجرها  
وتلا اذا كان فضلا قايما باثنين من حيث هو قائم بهما  
كان جائزا ويكره ان كانت اذ اقام الشرط محجبهما والخاص  
انه اذا كرر اداة الشرط بالعطف فانه موقوف على احدهما  
ان قدم الجزا ووسطه واما اذا اخره فانه موقوف عليها  
وان لم يكره اداة الشرط فانه لا بد من وجود التبيين  
الجزا عليها او اخره عنهما وان كرر اداة الشرط من غير  
عطف فان الوقوع يتوقف على وجودها سواء قدم الجزا  
عليها او اخره عنهما او وسطه لكن ان قدمه او اخره فالملك  
يشترط عند اخرها ولذا قال يقع الطلاق او العتاق  
المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك فلو قال ان  
دخلت دار زيد ودار عمرو فانت طالق ثم تجزها تطلبت  
وانقضت عدتها ثم وجد احد الشرطين وهي مائة بشر  
تزوجها فوجد الشرط الآخر وعليها الطلاق المعلق  
وقال زفر لا يقع حتى يوجد الاول ايض في الملك اعتبارا  
لدها الثاني والا يوان لم يوجد الشرط الثاني في الملك  
وقد كان وجبا لاول فيه لا يقع الطلاق المعلق الا عند  
الجدلي ليعمل الجمهور اما الشارح ليعتقوله لا بشرط  
الملك حال التملك فثبت ان في الملك عند وجود  
الشرط الثاني لم يقع المعلق وانما يقع في الاول الذي  
وجد في الملك لان صفة الكلام بالصلية المتكثرة في الملك

يشترط حال التملك ليصير الجزا غالب الوجود باستصحاب  
الحال فتصح البيه ويشترط عند تمام الشرط ايضا ليتزل  
الجزا لانه لا يتزل الا في الملك والحال فيها بين ذلك بقا اليه  
فيستغنى عن قيام الملك اذ بقاؤه بحله وهو الدمة در  
ولما ذكرنا بجملة لانه اما ان يوجد في الملك فيقع بالا  
او يوجد في غير الملك فلا يقع بالاعتقاد او يوجد الاول  
في الملك والثاني في غيره فلا يقع بالاعتقاد ان ابي ليبي  
او يوجد الاول في غير الملك والثاني في الملك وهو خلافه  
المذكورة فليعلم عطف الثلاث او عطف العتق لانه  
ما لو طوى او المانع بان قال ان وطيتك او جاسكتك فانت  
كذا احتج بالثلاث المختاتين لان الوطى هو الجماع والجماع  
ادخال الفرج في الفرج فاذا وجد ابلغ المختصة او قدرها  
من متطوعها في فرج المرأة فقد وجدت حقيقة الجماع  
ولو نوي في الوطى الدوس بالقدم لا يصدق في صفة عن  
الجماع كمن يجنت به ايضا لاعتراقه بعلى نفسه ولو قال  
ان وطيت من غير ذكر امرأة فهو على الدوس بالقدم بانقا  
اصحابا كذا في الدواية وفي الفوائد النظرية الجماع عبارة  
عن المرافقة والمساعدة في اي شيء كان فان محمد بن  
ما يقول في كتاب الحج على هل المدينة الست جاستموا فكذا  
اي واقتسموا واوكلوا عن الطاري ان كان يلعب على ابنته  
مسابل يقول في املاؤه السائة جامعة لم على هذا  
اولس قد جاستموا على كذا ان تبسنت ابنته بوا من  
ذلك فقال ما نشأه فثبتت مرة اخري فاحس الطاري

ان الجماع ادخال الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطلاق  
 الثلاثه والعنت لادخال الادخال لدوام له حتى يكون  
 لدوامه حكم الابتداء وهذا لو حلف لا يدخل وانته  
 الاصطبل وهي فيه لا حثت بلمسها فليسوا لاداي  
 كون اللبس ليس يوطئ لم يصير بداي باللبس مرصحا في  
 الطلاق المرجعي يعني لو اخرج بشرطها ارجعية فيخرج  
 اللبس لا يكون مرافعا عند محمد خلافا لابن يوسف  
 وجزمه المص يقول محمد دليل على الختار وبينه في ترجيح قول  
 ابن يوسف لظهوره لبلده وهو ان لينة بعد الطلاق  
 الرجعي لا تخلو عن مس وهي تضع محمد المس بشهوة  
 كما في الخبر الا اذا اخرج ذكره ثم اخرج فانها حقت بان  
 وجد انفصال ذكره عن الفرج ثم وجد الابلاج ابتداء  
 حكما بان حرك نفسه اي من غير اخراج وابلاج يصير  
 مراجعا بالحرمة الثانية اي في مس التا الطلاق الرجعي  
 ويجب العتري فيما اذا علق الثلاث او عنت الامنة  
 لا يجب الحد اذا دأب المجلس اشارة الي دفع ايراد صاحب  
 المراج حيث قال ولما قيل ان يقول اذا اخرج ثم ارجع في  
 العتق ينبغي ان يجب الحد لانه لو طئ لافني ملك ولا في  
 شهرة بخلاف الطلاق لوجود شهرة وهي العدة ورواية  
 ان هذا ليس بابتداء فعل من كل وجه لا تدا المجلس والعتق  
 وهو تضا الشهوة في المجلس الواحد وقد كان اوله غير  
 موجب للحد فلا يكون اخره موجبا له وان قال فليست  
 انها على حرام واعلم انه روي عن محمد انه لو تزني بامرأة

الله

انها عتبت الى الجماع المعروف بهذا اللفظ فقال او يزني  
 هذا انقص ويقطع الاملا وقال اللهم اني لا اريد الحياة  
 بعد هذا فانك بعد خمسة ايام وكان هذا في اخر عمره فذكر  
 انه جازوا الثمانين او التسعين بنا على الاختلاف في  
 ولا دقة فحيل سنة تسع وعشرين وقيل وثلاثين وبين  
 ولم يختموا في موته سنة احدى وعشرين وثلاثين ولم  
 يجب عليه العتق في المسكتين اي في مس التا اذا علق  
 طلاق المنكوحه بوطئها ورسا التما اذا علق عتقا الا  
 به وانشا ربنتي العتق فقط الى نبوت الحرة باللبس وان  
 الواجب عليه التزوج للمال والعقر بالضم من المرأة اذا  
 وطئت على شهرة وبالفتح المخرج من عقر جرحه وهو  
 وفي القاتوس هو دين العتق المعصوب وصداق المرأة  
 افاذه صاحب البحر قال في الجوهره وهو في الحر ابراهيم  
 وفي الاما عشر قيمتها لو تزنا ونصف العتق لو تزني ولا صحا  
 غير ذلك من الاقاويل نقلناها في باب المهر واللبس  
 بنسخ اللام وسكون الموحدة المكث من لبس كسره وهو  
 ناد لان المصدر من فعل بالكسريقا س بالتزيك اذا لم  
 يتعدى بعد الابلاج لاد البس ليس يوطئ خلافا  
 لابن يوسف فانه يقول معنى الجماع حصول الالتذاذ  
 بمحاكاة الفرجين وقد وجد الا انه لا يجب الحد لانه  
 المقصود واحد وهو قضا الشهوة فاذا استغ الحسد للشهوة  
 بقبي المهر لانه يجب مع الشهوة ولان النسخ المحترم  
 لا يصاب الا بضمان جابر او عذر اخر وجعلها في الرواية

الله

شع

فتزوجها في تلك الحالة فان لم يتزوج من ساعته بل لبث  
 وجب صهران سهر بالوطي وصهر باللبث لان واده علي  
 ذلك فزوج الخلو وهذا ينكح علي ما مر من تزويج  
 ان الحد قد سقط بالنكاح فصا روطا بشبهة والوطي  
 في الا سلام لا يخلو عن عقرا وعقرا فاذا سقط الحد  
 المنبهة وجب صهر بم باللبث وجدها هو فوق الخلو  
 وبها يجب المهر المسمى او مهر المثل عند عدم التسمية  
 فكذلك يجب باللبث فوجب مهرات واستسلكه بان  
 اللبث ليس له حكم ابتداء الفعل كما مر وقد اجيب بان  
 هذه رواية عن محمد وذاك قوله فلا تنافي ونوقش بان  
 تخصيص الرواية بمحمد لا يدل علي خلاف بل لانها رويت  
 عنه دون غيره واجيب ايضا بان اختلاف السهب  
 بموجب اختلاف المسبب فالاول كانت زنا ثم صار طلاقا  
 لشبهة واللبث بحكم عقد النكاح فصا روطا مبتدأ حكما  
 وان كان محمدا حقيقة والله اعلم رحمتي واجاب  
 التامس وقال انه جواب حاسم لا يصل الا لشكاليات  
 اعتبار آخر الفصل ههنا من جهة كون خلو مفرقة للمهر  
 بل فزوجها لا من جهة كون وطلا ولا يمكن اعتبار ذلك في  
 ايجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلو لا توجب ذلك  
 اه وفي الغرازية حلف الا يقربها فاستلقي وجاب بان  
 وقعت منه حاجتها بحيث فيها عليه الفتوى ولو نجا  
 لا يجتنب قال لامنه ان جاء منك فانك حره فالحيلة  
 ان يسمى من غيره ثم يتزوجها وبطلانها فتخل الابي

جزا ثم يشترها منه فبطلانها فلا تنكح حلف لا يفترضا  
 وهو عليها فاليمين علي الاخر جزم الا دخال فان دام  
 عليها لا يجتنب اه لا تنكح الحديدة في قوله للقدعة  
 ان نكحتها اي فائدة عليك فهي طالق افا نكح فلا فائدة  
 عليها في عودة البائني يعني لو قال للتي نكحتك  
 تزوجت عليك امرأة فهي طالق ثم طلق امرأتها بانها  
 ثم تزوج اخري في عدتها فلا تنكح الحديدة لان الشرط  
 مشاكرتها اي مشاكرته الحديدة القدعة في التسمي  
 ولم يوجد وذلك لان التزوج عليها ان يدخل عليها من  
 بنازعها في الفراش ولم يوجد كنت ينكح على هذا  
 التعليل ان عدم لزوم القسم لا يمنع ذلك حتى لو تزوج  
 عليها في السفر طلقت الحديدة ولا قسم فيه والاول  
 ان يقال ان معنى نكاحه عليها ان يدخل عليها امرأة  
 بعقد النكاح مع بقائه نكاح الاول والمباعدة قد انقطع نكاحها  
 الاولي انها لا تنكح بغيره الا سراة انتهى ذلك بخلاف ما  
 لو تزوج الحديدة في عهد الرجعي يعني لو طلق القدعة رجعا  
 ثم تزوج اخري طلقت الحديدة فان الطلاق الرجعي لا يرفع  
 النكاح اولا قبل ملكك بل قال ان تزوجت امرأة او فلانة  
 فهي طالق فابانها ثم تزوج تلك طلقت الحديدة ذكره  
 مسكين وفي البرزانية من فضل الامر بالبدن جعل امر  
 المرأة التي تزوج عليها فقال ان تزوجت عليك امرأة  
 فامرأته يبيد او قال ما دمت امرأتني لم تلحقها بانثاء خالها  
 وتزوج اخري في عدتها ثم تزوج بالاولي لا يصير الامر

دهام

ح



بيدها وان قال ان تزوجت فامر بها ببيدك فاما انها تزوج  
 باخرى صار الامر بيدها هو وفي القنبية من باب تفويض  
 الطلاق ان تزوجت عليك امرأة فامر بها ببيدك ثم دخلت  
 امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي واجاز بالغير ليس لها ان  
 تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذكركم وكذا  
 في التوكيل بذلك هو وقبده اي قيد الطلاق اذا نكحها  
 في عدة الرجعي في الزهر رجعت بما اذا اراد رجعتها لانه لا  
 يجب عليه القسم الا بهذه الرادة والا فلا قسم لها  
 كما صراي في باب القسم قلت وما قد مناه من ترك القسم  
 في السفر مع عدم جواز التزوج ثم باق على اشكاله لذلك  
 رجع الشيخ الرضوي في التكيل ما قد مناه عنه وقال فانه في  
 ما حقه صاحب الزهر ما اورد وعلى المص قال لها انك  
 طالقت ان شأ الله اي بدورث وان تجلدي قولك انت  
 طالق وان شأ الله فانها نطقت ابن اليسار وشار  
 بذلك الى ان صحته انما تكون في صنع الاخر وان كانت  
 انشا فخرها ومثل الطلاق السيم والاعتكاف والعنت  
 والنذور بالصوم فخرج الامر والتمهي فلو قال اعتقوا عبدي  
 من بعد موتي ان شأ الله لا يصح الاستسنا وكذا لم يعمد  
 ان شأ الله له بعبده وخرج ما لا يختص بالسان كالنية  
 فلو قال نويت ان اصوم ان شأ الله صح صورته واذا  
 الكمال بان لفظ الاستسنا اسم تفويض اي واذا فعل للغة  
 الاصطلاح حتى قال تعالى ولا يستنوت اي ولا يفترون  
 ان شأ الله وقال الراغب الاستسنا وضع ما يوجب عموما

سألت

سألت كما في قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما على  
 طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او وقع ما توجب اللفظ  
 كقولك امرأتك طالقت ان شأ الله وفي الحديث من حلف  
 على شيء فقال ان شأ الله فقد استثنى وقوله متصلا  
 انشأ به الى انه لو كان متصلا لا يصح ومنهم من جوز  
 في المجلس وعن ابن عباس جوازه الى ستة وعنده جوازه  
 ابد او روي ان امرأة انكرت علي ابن عباس في ذلك و  
 قالت لو كان ما قال جازا لم يكن لقولك تعالى وخذي بيدي  
 صنعتا فاضرب به ولا تخنث معنى وروي ان ابا جعفر  
 المنصور دعا ابا حنيفة فخر فقال له لم خالفت حديثي في  
 الاستسنا فقال له كلف الخلفه عليك فالك فاكخذ عقدا  
 البيعة بالاديان واليهود الموقته علي وجوه العرب  
 وسائر الناس فيخرجون من عندك ويستنوت فيخرجون  
 عليك فقال احسنت فاستر علي وخفي سبيله فبلغني  
 الاستسنا اي وان كان له منه شك في البحر ولذا قيل لا  
 لصيق نفس فما في البيعة انه لو تنفس باختياره بطل صغيف  
 جزم به بن اليسار فتنه وفي امات البراءة اخذه لولي  
 وقال بانه قتال مشكك قال ثانيا بين يوم الجمعة قتال الرجل  
 مشكك فلم يات لم يجتث لانه بالحال والسكوت صا فاجلا  
 بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا في الحالف الحلف بالطلاق  
 هو وفي الفتح ولو سكنت قدر النفس ثم استسنا لا يصح الاستسنا  
 للفضل فلو ان السكوت قدر النفس بلاء تنفس  
 كبير وان السكوت للتنفس ولو بلاء ضرر وعفو او رسال

اوجبتا او عطلتا بعض العين او نقلت لسان ولو طال فب  
 تزويد الكلام او امسكتم يعني لو اراد ان يستتبي فسد  
 انسان فله فنفذ ثم رفع يده عنه واستثنى منطلبا برفع  
 صح الاستثناء عيني او فاصل بعيدا لتلك نحو طالت طالت  
 وحرر بخلاف حروف لان الثاني فاصل لنفجلا في حروف  
 وعينق فانه ليس بناسل لانه تفسير والتفسير يكون  
 بغير لفظ الاول بحر ثم طالت طالت انما يكون تأكيدا بانه  
 لا قضا في تكرار الوقوع كما تقدم سواء كان بالعطف او  
 بدونه فيصرف الاستثناء للجميع ولا يصدق ديانة انه  
 اراد التوكيد مع وجود العاطف او تكليل كانت طالت  
 واحدة او ثلثا او رباعا ان شاء الله بخلاف ثلثا واحدة  
 ان شاء الله فيقع الثلاث كما في البحر لان ذكر الواحد  
 بعد الثلاث لغو بخلاف عكسه او جد كانت طالت يا  
 زانية ان شاء الله كانت طالت يا طالت ان شاء الله  
 كما مثلها وهذا ظاهر الرواية كما في الذخيرة وروي بشر  
 عن ابي يوسف انه يكون فاصلا والاستثناء يرجع الي  
 الاخير ويقع به الطلاق او ثلثا كانت طالت يا فلانة ان  
 شاء الله وقوله كانت طالت يا زانية او انت طالت  
 يا طالت ان شاء الله تعالى هناك لانه لعبد المكد والطلاق  
 على سبيل النشر المرتب وهي مثلثات للثلاث ايضا والاول  
 عنده انه الذكر وفيه اذ الكلام ان كان يقع به طلاق  
 او بغيره بحد كما مثل التثالا فاستثناء على الكل في هذه  
 الصور كلها صح الاستثناء بزازية وخاتبة قال الشيخ  
 الرضي

الرجعي الذي رايه في الخاتبة يا زانية وكان التراب  
 ما طالت مساوية لها ونقل في البحر عن الزايدة ان طالت  
 ثلثا يا زانية ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الي  
 الوصف وكذا انت طالت يا طالت ان شاء الله وكذا انت  
 طالت يا صبية ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا  
 يقع الطلاق كما قال بائلانة وذلك لما قد مرنا ونقل  
 الملاء على هامش المخطوطة رايته في البحر الى الخاتبة  
 قال فليست تحقق اشارة الى ان العبارة غير مستقيمة وكان  
 فيها تحريضا من الجانب وعبارة الذخيرة كما نقلت الشافعي  
 والاصول ان المذكور في اخر الكلام اذا لم يقع به طلاق  
 او يجب به حد فلا مستثناء عليه نحو قوله يا زانية او  
 يا طالت وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق  
 فلا مستثناء على الكل نحو قوله يا خبيثة والذي مرهم  
 من الذخيرة ان يا زانية يا طالت لا بعد فاصلا في  
 ظاهر الرواية وعين ابي يوسف بعد فاصلا في صبيحة  
 لا بعد فاصلا اتفاقا واعتد ان يا فلانة ثبت فلانة  
 او ثبت فلانة لا بعد فاصلا بخلاف ما ذكر ابو يونس او  
 ثلثا فلانة يكون فاصلا وهو قال الشافعي بخلاف  
 اللغو حيث يمنع صحة الاستثناء كانت طالت رجيا ان  
 شاء الله تعالى وانما لان لغوا لانه لا فائدة في ذكر الرجعي  
 كونه مدلول الصفة شرعا فلذلك قال وقع الطلاق  
 وذلك بخلاف ما لو قال انت طالت يا فلانة ان شاء الله لا يقع  
 فانه مستبعد لا تنفصال الطلاق من الرجعي الى البائن فلم  
 يبرأ منه

ظاهر الرواية انصرف الاستثناء الى الكل بدون  
 تفصيل وقال انه انصحهم ومثله في شرح صحيح  
 هذا المستعمل في الخاتبة  
 فلهذا لا يرد ان الراجح ان  
 وتلك في قوله يا فلانة  
 عليه في قوله يا فلانة  
 ان يقع في قوله يا فلانة  
 الاستثناء في قوله يا فلانة  
 ولا يقع في قوله يا فلانة  
 وهذا مما لا يخفى على من  
 ولا ينافي عنده الا في قوله  
 البرية

يكن لنوا وقد تقدم انه تكبير ولو قال انت طالت رجيا  
 اوبائنا ان شئت الله بيع بنية البائين لا الرجعي فتنبه  
 قال في البحر تنقلد عن التنبه يسال عن نية فان عني  
 الرجعي لا يقع وان عني البائين يقع ولا يعمل الاستثناء  
 قال بصوابا ان عني الرجعي يقع لعدم صحة الاستثناء  
 للفاصل وان عني البائين لم يقع لصحة الاستثناء وهو  
 ظاهر لانه لو انتفري على الرجعي كان فاصلا لنوا فكذا  
 هنا فان قوله انت طالت يقع به الرجعي فكما ان ذكر  
 الرجعي لا فائدة فيه فكان فاصلا لنوا فكذا ان قوله  
 اوبائنا مع نية الرجعي وهو ظاهر لانها عليه ولو انتفري  
 على البائين كانت مستند انصح الاستثناء لعدم الناصول  
 فكذا لو نواه في رجيا اوبائنا فتنبه رجعي وقواه  
 الشهر حيث قال راد علي البحر والصواب ما في القنية  
 وذلك ان معنى كلامه انت طالت احد هذين وهذا  
 لا يكون الرجعي لنوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى البائين  
 واما البائين فليس لنوا على كل حال اه قال الشيخ الرجعي  
 وتخصيصا انه ان يطلق بهم فتى بين باحدهما حيث  
 عني بالنية كانت فاصلا مستندا فلا يقع قال لكن لو تر  
 هذا لم يوافق ما في القنية لانه جعل نية البائين فاصلة  
 وهو يقول انه بين بهذه النية اجمال كلامه فلا يكون  
 لنوا فلا يظهر قوله بخلاف ما اذا نوى البائين ولا التفتيق  
 بينه وبين قوله واما البائين اخر قال فان اظهرا ان كلام  
 النه لا محصل له والتحقيق ما ذكره في البحر وقد علمت

٢٧٢

وجه وهذا المسموع مع نية الرجعي لم يحصل به فائدة  
 فكان لنوا ومع نية البائين حصل به فائدة فلم يكن  
 لنوا والله اعلم اه وقال الحلبي والمفتي ما في البحر لانه  
 اذا نوى الرجعي فجملة انت طالت تعقيد فكان قوله  
 اوبائنا الذي هو معنى احد هذين لنوا بخلاف ما اذا  
 نوى البائين فان تلك الجملة لا تعقيد فلم يكن قوله  
 اوبائنا لنوا فان قلت لما نوى البائين كان قوله  
 لنوا اذا كان يكفيه ان تقول انت طالت باينا قلت  
 هو تركيب صحيح لانه وشرعا لقوله احدي امراتي كذا  
 وحسنه كان مقصوده البائن وكان قوله انت طالت  
 غير مفيد للبائن فهو مخير بين ان يقول انت طالت  
 رجيا اوبائنا ويؤي البائن وبين ان يقول انت طالت  
 باينا هو سموعا لنفسه ولغيره وهو ما عليه الهنداني  
 وهو الاصح وعليه الفتوى والاعتماد حتى لو ادعى  
 الاستثناء متصلا بالايجاب وهو الطلاق لا يقبل قوله  
 الابينية وهو قول محمد وبه يقتضي احتياطا كما سياتي  
 وقال الكرخي يصح اذا حرك لسان وان لم يسمع نفسه  
 وقوله بحيث لو قرب شخص اذ نال في يده يسمع اشارته  
 الى ان المراد بالمسموع ما شانه ان يسمع وان لم يسمع  
 المنشئ كقراءة الاصول مثلا فلا بد من تحقق الحروف  
 حتى يمكن سماعه فصحا استثناء الاصل خاتمة يعني اذا كان  
 المراد يكون مسموعا بهذه الحبيبة فتقول المسموع ان  
 يسمع نفسه يستثنى منه الاصح فانه لا يشترط ان يسمع

٢٧١





نفسه لوجود الصبر المانع عن السماع فان شرط لزوم  
انتفاء الموانع والعلم مانع ولذا قلنا بحيث لو قرن كحصى  
الحق فان عدم سماعه لبعده لا يخرج عن كونه مسموعا  
فكذا كون المستثنى اصم رحى لا يقع الطلاق اذا صح  
الاستثنى للشك اي لانه علقه بمشقة الله تعالى  
ومشقة لم يطلع عليها فتشكك هل نشأ فيقع او لم يشأ  
فلا يقع والنكاح ثابت بيقين فلا يشك الطلاق بالشك  
وهذا قول ابي يوسف ولذا جعله يمينا حتى لو كان خالفا  
ان لا يحلف بطلاقها فطلاقا معلقا بالمشقة ونحوها  
حتث لانه اتى بالتعلق فهو يمين وانما لم يقع للشك  
وعند محمد هو ابطال لما قبلها فلا يحلف في هذه الصورة  
وهو ما اذا حلف ان لا يحلف بطلاقها لان نقله  
بطل بتعليقه بالمشقة ونحوها وكلامه يشتر بان اختار  
قول ابي يوسف وفي النهر جعل الامام محمد قال وحكي  
الاخلاف على العكس واستدل بجديث من حلف على يمين  
وقال ان نشأ الله لم يحلف وهو محتمل انه لم يحلف للشك  
او بلا بطلان وسياق الخبر وان وصلته ما قتت قتل قوله  
ان نشأ الله تعالى ونحوها لو كانت غير مدخول  
بها يورثها ولو حكم بالوقوع لكانت لادى عدة فلا  
يرث وان مات حال كونه يريد التلغظ بالاشتراك  
قبل التلغظ به يقع الطلاق وتعلم اراد تعدد قصد  
لتخصه اخر قبل التلغظ بالطلاق والفرق بين موتها  
وموتها بالاشتراك خرج الكلام من ان يكون ايمانا  
وموتها

لوقال محمد

وموتها بينا في الموجب وجهه ان الموجب يستدعي الحمل  
والموت بينا في الحمل فينبغي في الاجاب واما المبطلي فيستدعي  
صحة الاجاب وهو قايما بالنزوح والموت لا ينافيه بل  
يلججه في ابطال ابوالسمود عزمين زاده ولا يشترط  
فيه اي في الاستثنى المقصد فلو كان مراده انت  
طالق فلا تافسك لسانه وقال انت طالق انت  
شأ الله لا يقع وهو الظاهر من المذهب لان الطلاق  
مع الاستثنى ليس بطلاق قال شهاب بن حكيم رضي الله  
وهو الذي صلي بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستر  
سنة خالفني في هذه المسألة حلف ابن ابوبالزاهد  
فرايت ابا يوسف في المنام فسالته فاجاب بمثل قول  
وطالبته بالدليل فقال لا يثبت طالق فحوي على لسانه  
او غير طالق اتفق قلت لاقال هذا كذلك يراى ولا  
يشترط التلغظ اي بالطلاق والاستثنى فلو تلتفظ  
بالطلاق وكتب الاستثنى موصولا اي متصلا بوقت  
التلغظ بالطلاق او عكس اي كتب الطلاق وتلغظ  
بالاستثنى على فور فراغه من الكتابة وليس المراد  
تقديم الاستثنى على الطلاق كما قد يتوهم وكتب الطلاق  
والاستثنى جميعا ثم ازال الاستثنى اي محاه بعد الكتابة  
لم يقع الطلاق عما يتوهم قسمي اربعا صرح به في البحر  
عن الرازي وهو ما اذا كتبه ما قاله قسمي اربعا  
ولا يشترط العلم بعينه اي بمعنى الاستثنى حتى لو لم  
بالمشقة من غير قصد هذا راجع الي قوله ولا يشترط

عن محمد

القصد وقوله جاهلا راجع الي قوله ولا العلم بمن اصابه  
 الطلاق خلدا للشاقي فان ريشة ط في صحة الاستئنا  
 القصد والمعلم بمناه وافتي الشيخ الرملة الكافيه  
 حلف على سبي بالطلاق اي فسكت الحالف فانشافا  
 سبني له الفيري رجل اخر قوله طائنا حال من صبر  
 حلفا يكون الحالف يظن انه استئنا الغير له يصح  
 عنه فافتي الرملة بعدم الوقوع اه قلت ولم ار واحدا  
 من علانيات والده اعلم قال الشيخ الوجهي الظاهر ان  
 قولهم هو اي الاستئنا من وظايف اللفظ ان ظن  
 صحة استئنا الغير له لا يفيد اذ غايته انه نوي الاستئنا  
 ولم يبلغ به ولا بما يقوم مقام اللفظ من الكتابة وهو  
 غير كاف ولا يحل تلفظ الغير نائبا عن تلفظه لانه  
 لا ينسب الي ساكت قول الاما استئني ولم ينصوا على  
 استئنا هذه المسألة ولما كان يحتمل اقربها بالاستئنا  
 توقف الث في التطع في حكمها وقال السيد احمد طاهر  
 كلاهم اي اصحابنا اتحاد المتكلم اه ولو شهد بها اي  
 بالمشيئة وهو اي الزوج لا يذكرها ان كان في حال الطلاق  
 بحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جازله اي للزوج  
 الاعتقاد عليها فله ان يطأها والا اي وان لم يكن في  
 مثل تلك الحالة بل كان متفظا محتثا لا يخرج من فم  
 لا يجوز له الاعتقاد عليها بجر هذا التفصيل خلاف  
 ما تقدم في طلاق المدحوش والدعوى من اقسام الجنون  
 ومن وصل الي حالة لا يدري فيها ما يتوكل كان في حكم  
 الجنون

الجنون وقد قررنا انه ليس المراد انه وصل الي حالة لا  
 يدري فيها ما يقول بان لا يقصده وتبين معناه بحيث  
 يكون كالنائم والسكران بل المراد انه قد ينسى ما يقول  
 لا تستن ان تذكره باستيلاء الغضب والله تعالى اعلم ويعمل  
 قوله اي الزوج ان ادعاه اي الاستئنا وانكره فب  
 به لا ذلوم يكن له سنازع في دعوي الاستئنا فلا كلام  
 في قبول قوله من غير بينة وعين الا ان اتره القاضي  
 فله ان يجلفه لانه نفس ناطق المسلمين رجعي وظاهر  
 المروي عن صاحب الذهب فان قلت هو مدع تخلف  
 يكون القول له اجيب فان النكاح ثابت بيقين وهو  
 منكر رفسه لا يذلم بات بالرفع اذ ما اتي به قد يطول  
 بالمشيئة او علق بشرط لم يوقف عليه فلا يقع بالشك على  
 القولين في المسألة فالقول قول المنكر وهي الدعية لا ريب  
 النكاح ففيلها البينة ثم اذا كان القول قوله فعليه البين  
 لعموم قولهم من كان القول قوله فعليه البين وعبر الرملة  
 بقوله وينبغي ان يكون بيمينه رجعي وفي الترخاينة عن  
 المستنط اذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستئنا  
 لا يبرها ان تمكن من الوطء وقيل لا يعجل قوله الابينة  
 تشهد له على تلفظ بالاستئنا او كنانة عقيب  
 التعلق وعقبة الاعتماد رعليه القوي احتياطا  
 فواما الزوج بجر لثبته انما خائفة قال السيد احمد  
 هذا في زناهم فكيف في زنا فتنا فتدعيهم السابله هذه  
 الحيلة بعض من يثبت الي العلم للفرض الناسد اه

قال في الزهرمان شهد عليه بان طلق او خلع بغير ارشاد  
او قال لا يستحق وهي من المسائل التي تقبل فيها الشهادة  
على النفي فالحكم للبينة وان لم يشهدا عليه بل قال لا اسمع  
منه غير لفظ الطلاق والخلع والزوج يدعي الاستثناء  
ففي المحيط القول قوله لجواز انه قال ولم يسمعه وشروط  
سماعه لاسما صرح على ما عرف في الجامع الصغير وروى  
يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخلع كتنفيذ البذل  
او نحوه كما في جامع الفصولين قال في الترخا نية والبراد  
ذكر البذل لاحقيقة الاخذ فعلى هذا اذا ذكر البذل وب  
الطلاق والخلع لا يصدق قضائي دعوي الاستثناء  
اه وفي فوايد ستمسك الاسلام لا يقبل قوله وفي الفصول  
وهو الصحيح وفي الثانية لو قال الزوج طلقك اسب  
وقلت ان شأ الله فمخا صهر الرواية القول قول الزوج  
وذكر في النوادر خلافا بين ابي يوسف ومحمد فعلى قول  
ابي يوسف يقبل وعلي قول محمد لا وعليه الاعتقاد و  
الفتوى احتياطاً في امر الفروج في زمن غلب على الناس  
النسداد اه قال ويؤاخذ ما نقله في الدين النسغ عن شيخ  
الاسلام ابي الحسن ان مشايخنا اجابوا في دعوي الاستثناء  
في الطلاق انه لا يصدق الزوج الابينة لانه خلاف  
الظاهر قال في الفتنه وعندي ان ينظر الى حال الرجل  
فان كان مريضاً بالصلاحي والشهود لا يشهدون على النبي  
ينبغي ان يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تصديقاً له  
وهذا معنى قول الشافعي وقيل انه عرف بالصلاحي فالقول  
له

٩٤  
قال وان عرف بالنسك او جهل حاله ينبغي ان يؤخذ  
بتول المانع للنية النسك وفي هذا الزمان اه وقال خير  
الدين الراسلي في حاشية المنع وحجتها وتعد خلافاً وترجيح  
لكل من الفتويين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان  
ما عداها ليس مذهباً لاصحابنا وكما غلب النسك وب  
الرجال غلب في النساء فتد تكون كارهة لذهن طلب التحلف  
منه فتتبرر عليه فينتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو  
المذهب ويفوض باطن الامر الى الله تعالى تامل وانصف  
من نفسك اه وفي فتاواه سئل عن من قال انت طالق  
ان شأ الله متصلاً بحيث سمع الحاضر من فاكه وسامعهم  
له زمل القول قوله في ذلك اجاب هذه المسألة فتدق فيها  
اختلاف وكلام واسع لهم والذي ترجع عندي ان القول قول  
لان ظاهر الرواية وعلموا ان تلك نفساً والزمان وفيه  
نظراً للنسداد كما يكون من جانيه يكون من جانيه  
ايضاً فبطل الاستدلال به ووجب اتباع ظاهر الرواية  
الذي هو قول قول الزوج اه واقره القفال والرحمتي  
وحكم من لم يوقف على مشيئة فيما ذكر وهذا نعم بعد  
تحصيل فان الحق تبارك وتعالى عن لم يوقف على مشيئة  
وخرج بتعيينه من يوقف له عليها لان شأ الله هو  
تدليكه له يعتبر فيه مجلس على فان شأ الله طلق  
والاخرج الامر من يده وصورة مشيئة ان يقول  
نسك ما حصله الى فلائ ولا يشترط فيه نية الطلاق  
ولا ذكره كما في الجوهرية بر وشمل قوله من لم يوقف على



مشته من له مشية ولم يوقف عليها كالانفس والحيث  
 والخلاد يكة ومن ليست له مشية اصله وذلك مثل الخدار  
 مثال يعم ساير الحاديات والحواريين ساير الحيوانات وفي الانس  
 لان يقول انت طائف ان نشا الانس اي جيبا وكذلك الحي  
 وللملاد يكة فذلك مما لا يمكن الاطلاق على مشية كوكوك  
 اي كالالتقليد عمنته الله تعالى في عدم الوقوع وكذلك  
 لا يقع لو شريك يعني علت عمنته الله تعالى مثلا ومثله  
 من يوقف على مشية لان نشا الله ونشا الله زيد لم يقع اصلا  
 اي وان نشا زيد كما في البايع جرم مثل ان الاعاء اذا قال  
 الا ان يشا الله فهو مثل ان نشا الله وان اي كانت طالت  
 ان لم يشا الله قال في الجرحا وشا يقول ان نشا الله الى انه لو  
 قال انت طالت ان لم يشا الله لا يقع سئى فافلا انه لو قال  
 انت طالت واحدة ان نشا الله وانت طالت نشتي ان لم  
 يشا الله لا يقع سئى اما في الاولى فلما استشنا واما في الثانية  
 فلا فالوا وفعناه علمنا ان الله تعالى نشا لان الوقوع  
 دليل المشية لان كل واقع بمشيته الله تعالى وهو علق في الثاني  
 الطبعي بعدم المشية اليه لا بمشيته جعل وعلا فيبطل الاتفاق  
 ضرورة ولو قال انت طالت اليوم واحدة ان نشا الله وان لم  
 يشا فشتي ففني اليوم ولم تطلتها طلعت نشتي لان  
 وقوع نشتي تعلقت بعدم مشية الواحدة في اليوم وعصية  
 بلاطلاق وحده الشرط اهو وفي الاولوا لحيية قال لا اله الا  
 ناسيا فكله ناسيا في كلهم ذكرنا حيث يخلاف الان ان اسري  
 فلا حيث والفرق انه في الاول الملق واستثنى الكلام  
 ناسيا

ناسيا فقط وفي الثاني وقت اليهين بالناسيات الله قوله  
 الا ان يعني حتى فيمنته باليهين بالناسيات واذا كانت  
 طالت اذا نشا الله وما كانت طالت ما نشا الله فلا يقع  
 اما على كوكوما مصدريه ظرفية فقط اهل الشك واما  
 على كونها موصولا اسميا فكذلك لان المراد انت طالت  
 الاطلاق الذي نشا الله تعالى ومشيته لا تقع فلم تقع اذا  
 العصية فابنة بيشين فلا تنزل بالشك كذا يوضح منه  
 المهر وما كانت طالت ما لم يشا الله ومعناه انت طالت  
 مودة عدم مشية الله تعالى طلاك والوجه في عدم الوقوع  
 ما ذكر في ان لم ومن الاستثنا انت طالت لولا انك لو لا  
 حنك اولوا لان احك فلا يقع خاتبة وانما لان هذا  
 استثنا لان لو تقول على امتناع الجزا الذي هو الطلاق  
 لوجود الشرط الذي هو وجود الاب او حبيبا ومعه اي  
 ومن الاستثنا سبحانه الله اي انت طالت سبحانه الله  
 ذكره ابن الهام في فتواه قال الحلبي وكان وجهه ان السني  
 اتوه الله تعالى تنزيها عن ان يفعل بعض المباحات  
 اليه فكان قال انت طالت لولا ان الطلاق انصف  
 المباحات اليه اهل القتال وهو بعيد وقال الشيخ  
 الرجحي يتامل في هذا الذي ذكره في الفتح ويتراءى خلاف  
 في الفصل بالذكري التليل فانه ذكرني التوازل والله لا اكل  
 فلانا استغفر الله ان نشا الله فهو مستثنى وبانه لا يقع  
 وفي الفتاوى لو اراد ان يجلو ويخاف ان يستثنى  
 في السرجلقة وبما ان يذكر عقيب اليهين موصلا سبحانه

الله او غيره من الكلام والدو ج ان لا يصح الاستثنا بالفعل  
بالذكر اه فافاد ان الفصل بسجنان الله فيه خلاف لان  
سجنان الله بمنزلة الاستثنا ولسل هذا مراد الملام  
فلمراجع والبحر اه قال انت طالت ثلثا وثلاثا ان  
ثنا الله وتلك لوقال انت طالت وطالت وطالت ان  
ثنا الله وانت طالت ثلثا وواحدة ان ثنا الله هو  
قال لبعده او امته انت حو حران ثنا الله طلفت  
المنكحة ثلثا وعثت العبد في الصورة الثانية عند  
الامام وقال لا تطلق ولا يثبت لان التكرار شائع في  
كلامهم فحي عليه رضيحي الملام فلا يبطل اتصال الشرط  
وعلى الامام بقوله لان اللفظ الثاني وهو قوله وثلاثا  
او حو فهو لا ينبغي فوق ما يفيد الاول ولا وجه للونه  
تاكيد للفصل بالواو فيمنع المعطوف عليه عن اتصال الشرط  
به فيقع وكذلك لا يصلح ان يكون عطفي تفسير لانه  
يكون بغير لفظ الاول كما سيذكره ايضا بخلاف قوله انت  
حو حو حو وروك ذلك قوله انت طالت طالت ان ثنا الله  
فقال او قوله لبعده انت حو عثت ويقاس عليه لقول انت  
طالت ثلاثا وواحدة وواحدة وواحدة وانت طالت ثلاثا  
وواحدة وثنتين ان ثنا الله لانه يصلح ان يكون عطفي  
تفسير ثنا الله اعلم لانه في قوله حو حو حو وفي قوله  
انت حو عثت عطفي تفسير نصير الاستثنا وكذلك يقع  
الطلاق بقوله ان ثنا الله انت طالت ثلثا وتطلقت  
عند ابي عند ابي حنيفة وحيد لان انت طالت حكمة

五

اسمته فتحتاج الي وابطو لم يوجد فلان سنا نفاضا فيكون  
تطلبتا اي ايقاعا للطلاق غير عقلت بالمشيئة وهو  
تعلق عند اي يوسف نظر اللا اتصال صورة وهذا معنى  
قول تا ضيحات انه حين عنده لان التا التا ايمان فلا  
يقع عنده طلاق وعدم الوقوع هو مراد الكمال بالابطال  
فان الابطال وضع حكم الايجاب السابق والتعلق لا ابطال  
معنى الصفة لكونه تعلقا بمشيئة من لا يوقف على مشيئته  
اطلق عليه لفظ الابطال لانه ماله ومعني تونه تعلقا  
اي انه يجري عليه حكم وهو عدم الوقوع لانه تعلق حقيقة  
لعدم وجود الرابط والعوام لا يغير قوت بين الشرط والضرورة  
ولا يغير قوتها والعلم لا يلاحظ قوتها في محاوراتهم وفي مشيئة  
الجميع قال ان نشا الله انت طالت يحمله تعلقا بها وتعلقا  
وفي شرح در البحار ذكر ان ابا يوسف يحمله تعلقا لا بد  
المبطل لما اتصل باليجاب ابطال حكمه ثم قال وجملاه يميز  
لانه لا انتفي رابط الجملتي وهو الناقبة قوله انت طالت  
سخرنا ظهر من هذا ان ما في الغتة من ان ابا يوسف قابل  
بالابطال موجه لان الاطلاق كما قد سناه رفع حكم الايجاب  
السابق وحزم قاضي خاف وصاحب البرزبية والكامل و  
شارح الجمع في نسبة عدم الوقوع الي ابي يوسف وعليه التنوي  
والص جري على غير المتني به تحمله تعلقا وبالالتالي  
المتني به فقال لا اتصال المبطل باليجاب تعلقا للمحدوف وهو  
من سناق الكلام اي فيبطل الاقناع لا اتصال المبطل وهو  
الاستثنا بالاجاب وهو انت طالت والراون الاتصال

طالت بيع الطلاق اتفاقا بين الامام وصاحبه لانه  
 الجواز الشرعي لا يبعد والتمسك بيني وبينها وغيرهما فممن جلت  
 لا يجلف بالطلاق وقاله اي قال ان شاء الله انت طالت  
 حنت على التلقين لا الاطلاق قال في الزهر التلقين ما  
 لمشيئة اطلاق عندها وقال الثاني انه تلقين وقد نقل  
 الخلاف بين الشيخين على خمسة قلت ومعنى الاطلاق اطلاق  
 اصل الكلام فانه لم يقل انت طالت اصلا ثم بعد ذلك  
 نقلت قاضي خاتم اختلاف ابويوسف ومحمد انا الطلاق  
 المتروك بالاستئذان في موضع يصح الاستئذان هل يكون عينا  
 قال ابويوسف يكون عينا حتى لو قال الامر ان خلفت  
 بطلاقك فبدي حرم قال لها انت طالت ان شاء الله  
 حتى يصح الاستئذان عندها حنت في قول ابويوسف بيني  
 لانه تلقين وقال محمد لا يكون عينا ولا يجلف يعني لانه  
 اطلاق فانه لم يتكلم بلفظ اصلا وظاهره انه لا قول للام  
 وكذا لا كلام بك الخلاف الا بين الصالحين كالاتفاق اذا  
 علمت هذا ظهر لك ان هذه مسألة مستقلة ليس لها تلقين  
 بتقديم الشرط وتطهر ثمة هذه الخلاف في مسألة مستقلة منها  
 فالجمع بين عيني فقال انت طالت اذا دخلت الدار وعدي  
 حران قلت زعم ان شاء الله فعلى التلقين يعمد الثاني  
 لان الاصل في الشرط اذا دخل على خلتين مطلقتي بشرطين  
 ان يصرف الى الاخرة وعلى الاطلاق يصرف الى الكل لعدم الاولوية  
 ومنها ما قال كنت طلقك اسس ان شاء الله تعالى لا بيع  
 على الاطلاق وبيع على التلقين كافي للنهر وبانت طالت

الاتصال صورة وان لم يكن ثم رابط كما تمت الاشارة  
 اليه فلا يتبع كالأخر كما قال انت طالت ان شاء الله فانه  
 يكون تلقين اتفاقا لانه اتصل باخر الكلام ما يبين له  
 فيتوقف اوله على اخره وصححه اي كونه تلقينا لعدم الراجح  
 على الاستئذان الزائري وفي الثانية والذخيرة وعلى قول  
 ابويوسف التوقي وقيل الخلاف بالكس اي تلقين  
 عندها وتطبيق عندها اي يوسف هذا ظاهر عبادته وليس  
 مجرد قال في التبيين والخلاف بالعكس بيت ابويوسف  
 ومحمد اي ولم يذكر الامام سمها في مسألة العكس وحتى وضع  
 في متن مواهب الرحمن ما نصه ويجعل اي ابويوسف ان  
 رشا الله للتلقين وهما للابطال وقيل الخلاف بالعكس  
 نلو قال ان رشا الله انت طالت بلانا يتبع على الاول اعب  
 على التلقين لعدم الثاني موضع وجهها ويلين على الثاني  
 وهو الاطلاق بخلافه كمن هو مستر ادمن البرهان وفي  
 الترخا نية الوقال ان رشا الله انت طالت بدوت حرف  
 الفا بهذا استئنا صحيح في قول ابوي حنية راي يوسف  
 وفي الرواية الحية زيد ناخذ وفي الخط قال محمد هذا استئنا  
 منقطع والطلاق واقع في القضا ويدين ان اراد به الا  
 ذكر الخلاف على هذه الوجه القديري بهذه اختلافات  
 فيما روي عن اجتناب الشك في هذه المسألة وعلى كل  
 سواء كان عدم الوقوع قوله او قولها فالتلقين بعدم الوقوع  
 فاناد ان ما في المت خلاف المقتى بدك قد بينا ايضا افاقتم  
 المتنية ولم يات بالشك ان ابوي لان رشا الله فانت  
 طالت



عشية الله تعالى اوانت طالت باوانت تتالي اوانت  
طالت بمحنة تتالي اوانت طالت برضاه جل وعلا والرضا  
تترك الدعراض على الفاعل وان لم يكن معه محنة لا  
تطقت لان الباء لا تصاق اي هو المعنى الحقيقي لها فيلتمت  
وقوع الطلاق باحده هذه الاربعة وهي غيب لا يطلع  
عليها فلا تطقت بالاك فلان كالمصاحفة الخ وانما شرط  
الذي لا يوقف عليه في عدم الوقوع وان اضاف في الذكر  
من المشية وغيرها قصد به جوابا عن المصحة افرد  
الصغير ومجسه مستعد الى العبد اي بالبا لان تقول انت  
طالت بمشية زيدا ولا اذنه او محبته او رضاه كان فذلك  
تجليا فيقتضي اختيار المفروض اليه على المجلس كما  
في فصل المشية وقد مرنا قريبا ايضا انه لا يشترط فيه  
لفظ الطلاق بخصوصه فيصح فيه لو قال شيت ما صله  
لي فلان وانما يشترط اظهار ذلك بلسانه لا مشية و  
رضاه فقلبه لان المشية امر باطن وله دليل ظاهر وهو  
العبارة فيقام مقام كذا في شرح الجامع فلو قام من المجلس  
قبل ان يقول شيت خرج الامر من يده ولو كان غيبا اعتبر  
بجلس عليه وان قال انت طالت باسمه او بجملة او بضمائه  
او باذنه او بصله او بغيره يقع الطلاق في الحال سواء  
اضيف ذلك الامر او الحكم وما عطف عليها الله تعالى او  
اصنف الي العبد اذ يراد بمثله التخيير فانما فرق الفرق فكلان  
قال انت طالت لان الله تعالى يقضي بذلك او كبره قلت  
فلو اراد به التعليل هل يصدق لانه محتمل كلامه ام لا

يرجع

يرجع قال التامس والظاهر انه يصدق ديانة قال كقول  
انت طالت حكم القاضي فانه تخير لان القاضي يحكم بانته  
طالت الطلاق الرجعي وان قال ذلك اي ما ذكر من الاطلاق  
المنع باللام يقع الطلاق في الوجوه كلها سواء اضافه  
الي الله تعالى او الي العبد لانها آية الله للتقيل ولا يلزم  
وجود العلة في نفس الامر ولو قال انت طالت لامر زيد  
فتدخر طلاقها وعلمه باسمه فتطقت سواء كان امر زيد  
ام لا غايته انه يكون لازما في التعليل فلي هذا لا يقال  
كيف يصح قوله انت طالت لحمة الله تعالى والله تعالى لا  
يجب الطلاق لانه بعض الحلال اليسوان كان فذلك القول  
مضافا لغيره في ان اضافه الى الله تعالى كان قال انت  
طالت في مشية الله تعالى اذ في ارادته ان يرضاه او في  
قدرة لا تمنع الطلاق في الوجوه كلها لان في معنى الشرط  
لانه قال انت طالت ان شاء الله وقضاه وهو تعلقت بما  
لا يوقف عليه وفي قوله بمعنى الشرط اشارة الى انه لا يصح شرط  
مضافا حتى يقع الطلاق بعده بل يقع مع توقف الشرط فيمن  
لو قال لا حشمة انت طالت في نكاحك فتزوجك فلا يقع الطلاق  
كالقول قال مع نكاحك بخلاف ان تزوجك فلا يقع الطلاق  
الامتياز عن النكاح الا ان العلم يعني لو قال انت طالت في  
علم الله تعالى فانه يقع الطلاق في الحال وسلم الله تعالى  
موجود فيكون الطلاق وانما ولات المعلم لا ينبغي عند تعالى  
بحال فيكون تعليلها باسم موجود فيكون بخلاف ان قيل  
يحتمل ان يراد بالعلم الصفة وبقي الشرط لانه قال انت طالت

ان علم الله تعالى وهو غير معلوم فله يتبع واذا وقع الشك  
في الوقوع فالاصل عدمه فيجاب بان المتبادر من العبارة  
تكون العلم هنا بمعنى المعلوم فلا يثبت اليقين البعيدة  
بل يبين على المتبادر وكذا القدرة ان توي بها عند العجز  
فلو قال انت طالت في قدرة الله تطلق كما لا يقول ان قدر  
الله تعالى لا لا تشك في وجود قدرة الله تعالى قطعا كالمعلم  
فهو تعليل بمحقق فتتخذه قال في الفتح والوجه ان يراد  
المعلم على نهوضه وان كان في علمه تعالى انها طالت فهو فرع  
تحقق ظلالها قال وكذا انقول القدرة على مفهومها لا يبع  
لان معنى انت طالت في قدرة الله تعالى اني في قدرته وقوة  
ذلك لا يتلزم سبب تحققة يقال للناسد الى حال في قدرة  
الله تعالى صلاحه مع عدم تحققة في الحال اه او اما اذا توي  
بالقدرة التقدير فان الله تعالى قد يقدر شيئا وقد لا يقدر  
فلان تعليلنا مجهول فلا يتبع ويصير شبهة ذلك لان النظر  
يحتل فتعلق الطلاق بالقدرة لا يقتضي الوقوع في الزمان  
خلافا لما ذكره هناسن التفسير وذلك لان القدرة لا تبرز  
شيا الا بعد توجه اليرادة اليه ولو علق باليرادة لا يتبع  
فكذا بالقدرة وحسب واث اضاف الى المعنى بل ينفذ كما ان  
تعليلنا يقتصر على المجلس في الابع الاول اي في المشيئة و  
الحجة واليرادة والرضا وكذلك كما ان تعليلنا بمعناها اي  
معنى الابع المذكورة كالهوى فانها بمعنى الحجة فتكون  
هويت الشيا فشيئتي والروية قال الشيخ الرضي الكثير  
فيها ان تكون مصدر واي العربية ومصدر التعليلية الذي

نعم

ومصدر الحلية الرويا وقد يستعمل كل في الاخر وهذا  
لان روية طلاقها بالتك لا بالبرهان تعليلنا في غيرها  
وهي الستة المذكورة اخيرا الامر والحكم والنقض والاذن  
والعلم والقدرة ثم العشرة وكما ان الاذن ان يقول في الاصل  
ان العشرة اما ان تقنا في الله او للمعد اذا ضربت فيها كالت  
عشرية والعشرون اما ان تكون بيا اولاد او في كقولك انت  
طالت في علم الله او يعلم الله او العلم الله او في علم زيد او يعلم  
او لمعلمنا اذا ضربت في الاصل بل يفت سبب فذلك قال في  
ستون فلما اراد ان يفرغ هذه الستين في شيء قال وفي الذكر  
كتب الطلاق واستثنى بالكتابة صح ومفهومه انه لا يخلو  
اما ان تلتفظ بالطلاق والاستثناء جميعا او كتبها جميعا  
فتضرب الستون فيها تبلغ مائة وعشرون ثم اراد ان يفرغ  
عن هذه العدد فقال وعلى ما مر عن الهادية اي من قوله  
فلو تلتفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا او عكس او ال  
الاستثناء بعد الكتابة لم يتبع في مائة وعشرون يفرغ الستين  
في الثلثة المستفادة من عبارة الهادية قال الحلبي بل  
هي تلتها بية وعشرون لان العشرة اما ان تقنا في الله  
تعالى او الى العبد في عشرون وعلى كل ما بان او الى  
او اللام او في في ثمانون وعلى كل ما بان ان تلتفظ بالطلاق  
والاستثناء او يكتبها او يتلفظ بالاول ويكتب الثاني او  
بالعكس اه يعني في ثلث مائة وعشرون يفرغ الثمانين في  
اربعة وقال السيد احمد الطحطاوي وان اعتبرت ازالة الاستثناء  
بعد الكتابة المتا واليه يقول الهادية السابقة او ازال الاستثناء

أخره

بعد المكاتبة تقسم الصور المذكورة مائة وستين لانه انزلته الى  
 اما في صورة كتابتها مائة اوكنا انتم فقط وفي كل صورة  
 ثمانون وان اعتبرتم تقدم الانشا وناخه واثباته بالناس  
 وعدمه حال التقديم فزاد الصور وقال الشيخ الرجمي  
 هذه العشرة اما ان تقسم الى الله تعالى اولى من لا يوفق  
 على مشيئة من العباد او يوفق او الى الله ومن لا يوفق  
 او الى الله ومن يوفق او الى الثلاثة فهي ستون وعلى كل  
 اما بان او بالبا او باللام او بنبي فهي مائتان واربعون  
 وعلى كل ما يلفظ بهما او يكتبها ويثبتها او يحويها او يثبت  
 الطلاق ويحوي الاستثنا او بالعكس او يتلفظ بالطلاق  
 ويكتب الاستثنا ويثبت او يحوي او يكتب الطلاق ويلفظ  
 بالاستثنا ويثبت او يحوي فهي المائة وماية وستون  
 وعلى كل اما ان يكون متصلا او متفصلا بسكوت او لفظ  
 او بعيد او قريب رجعة او قدفا او يقول الله باننا او  
 رضى او نوى الرجعي او نوى البائن فهي سبعة عشر الفا  
 مائتان وثمانون وعلى كل اما ان يقدم الجواب او الشرط  
 ويأتي بالمرابط او يحذف او ياتي بالواو بدل ان انهي  
 وستون الفا وماية وعشرون اه قلت قوله في سبعة  
 عشر الفا وثمانون وثمانون بريد به الماصل من ضرب  
 الفين وما يثبت ويستثنى في ثمانية وكذا ان ينفي ضربها في عشرة  
 حتى ينتج احدى وعشرين الفا وست مائة فاذا ضربت في  
 الاخير ان تحت مائة الف وثمانية الاف وثمانين الفا وثمان  
 مائة وثمانين على الشيخ خير حيث اجاد وانما دوني

انت

انت طالت كيف شئت الله تطلت رجعية كما في الخلاصة لان  
 الكيفية تطلت بتمليتها بالمشيئة فيقرب طالت فيقع به  
 الرجعي انت طالت ثلاثا لاداء الواحدة يقع ثنتان  
 لان استثنى الواحدة من الثلاث استثنى الاخر من  
 الاخر فيصح بالاخلاص فيه وهذا شروع في استثنى التحصيل  
 بعد الفراغ من استثنى التسهيل كذا في القهرت في وقال في  
 البوهذا شروع في بيان الاستثنا وهو في الاصل نوعان  
 وضعي وعرفي فالعرفي ما تقدم من التعليل بالمشيئة والضعفي  
 وهو المراد هنا وهو بيان بالاداء الواحد في خواصها ان ما  
 بعد ما يربو على الصدر وقد انتقلوا على ان ما بعد الم  
 يربو على الصدر كما يربو على النهر ان في المتصل ثمان  
 من حيث ان قوتك لا يزيد على عشرة الاقل ثمان اثنا  
 للثلاثة في ضمن العشرة ونفى لها ضربا صطرا الى بيان  
 كيفية عملها الى ثلاثة اقوال الاول وعليه كثرتم ان العشر  
 مجاز عن السبعة والاقربينة المائتين ان المراد بعشرة مائة  
 ابي عشرة افراد فيتناول الثلاثة ثلث السبعة مائة اخرج  
 منها ثلاثة حتى بقيت سبعة ثم اسند الحكم الى العشرة  
 المخرج منها ثلاثة فلم يقع الا سادس الى سبعة الثالث  
 ان عشرة الاثلاثة موضوع بازاء السبعة حتى لانه وضع  
 له اسماء مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثلاثة  
 وحجة على قول بسوطه في تلويح وغيره نهي بسوطه الاستثنا  
 باريته بالسكينة اختيارا او بالزيادة على المستثنى منه  
 لانه طالت ثلاثا لاداء الواحدة بالمتساواة لانه



طالت ثلاثا الا ثلاثا وبا مستثنا بعض الطلاق كانت  
 طالت الا نضرها كذا في الزنا بين زوار في الحائض فامسا  
 قتال ولما حصى ما يودي الي تصحيح بعض الاستثنا وابطال  
 البعض كانت طالت ثنتي وثنتي الثلاثا ولو قال  
 انت طالت ثلاثا باثلاثه الواحدة وقعت ثنتان  
 ولا يصير النذا فاصلا لانه للتاكيد كما في الولوجيه وفي  
 الغي عن المستقر انت طالت ثلاثا وثلاثا الاربعه  
 ثلاث عمدته لانه يصير قوله وثلاثا فاصلا لغوا وعذرها  
 تقع ثنتان كانه قال انت الاربعه ولو قال ثلاثا الواحدة  
 او ثنتي طوب بالبيان فان مات قبله طلعت واحدة  
 هو الصحيح وفي رواية ثنتي ولو قال واحدة وثنتي  
 الا ثنتي او قال ثنتي واحدة الا ثنتي يقع الثلاث  
 وكذا ثنتي واحدة الواحدة لانه في الاولي اخرج  
 الشنيتي او من الواحدة وفي الثالث التثنية من الواحدة  
 فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثنتي الواحدة حيث  
 تطلق ثنتي لصحة اخراج الواحدة من الثنتي والاصل  
 ان الاستثنا انما يصرف الي ما يليه واذا تعقب جلا هو  
 قيد للاجتهاد بها هو وفي انت طالت ثلاثا الا ثنتي  
 يقع واحدة اشار به الي جواز استثنا الاكراه لانه لما  
 عبارة عن الباقي شرط لصحة ان يبقى شي يصير وثلاثا  
 بعد الدنيا ولا فرق في ذلك بين التلبيل والكثير وهو قول  
 الكوفيين وهو الاصح وظاهر الرواية وعند الثاني انه  
 لا يصح فيه قال اكثر المصنفين نه في انت طالت ثلاثا

الا

الا ثلاثا يقع ثلاثا اي بالاجماع زيلعي لان استثنا  
 الكل باطل لعدم بقا ما يصير به متكلما بعد الدنيا فتركيب  
 الاستثنا لم يوضع الا للتفكيك بالباقي فصدا لثنتي الا ثنتي  
 الكل ثم هذا مقيد بما اذا لم يكن بعده استثنا آخر لانه لو  
 كان بعده ما يكون جبر المصنف فانها تطلق واحدة ولو قال  
 ثلاثا الا ثلاثا الواحدة فانها تطلق واحدة ولو قال  
 الا ثنتي الواحدة وقعت ثنتان والاصل ان الا  
 اذا تعدد بلا ولو كان كل اسقاطا لم يمسح كما في النجس  
 ايض بما اذا لم يقبل ان كان يلفظ التصديري يلفظ  
 المستثنى منه كما مثله الما انت بقوله انت طالت ثلاثا  
 الا ثلاثا في قال في البحر وتقول منسا بطولت الانسا  
 وعبيدي احرار الاعبيدي او منسا وبتك قوله انت طالت  
 ثلاثا الواحدة واحدة واحدة وانت طالت ثلاثا  
 الا ثنتي واحدة ونحوه انتن طولت الا ثنتي وعمره  
 وهذا وليست له رابعة وانتم احرار الاسا لغاها واشدا  
 وليس له رابع وان يغيرها اي يغير لفظ الصدر والمساوي  
 كسباي طولت الا هو لا ولم تكن له امراة غيرها صحيح  
 الاستثنا لان المساراة في الوجود لا تمنع صحته الا  
 ان عم وضنا نه وكذلك لو قال كل امراة طالت الا هذه  
 وليس له سواها لا تطلق بجمع ان الاستثنا يقع  
 الوضع لا الواقع في نفس الامر كما ان الاستثنا يقع  
 الواقع لا يصح قوله انت طالت عشرة الا تسعة لانه لا  
 مزيد علي الثلاث شرعا وهو صحيح بلا خلاف افاده

السيد احمد ومناحه انه ينظر فيه الى صفة المستثنى منه  
فان عمت المستثنى وغير موصفا ص الاستثناء فان كل امرأة  
يتم في الوضع هذه وغيرها وكذا النطفة انما يتم المسمى  
المنها بلبات مخلوقة ما اذا لم يكن فيه عمو اصله ومنه ما في  
الفتح ولوقال طالت واحدة وواحدة واحدة الاثلاثا طالت  
الاستثنى اثنا عشر اعمد تعدد يصلح معه اخرج معنى امره وفي  
البحر قال المدخلة انت طالت انت طالت انت طالت الا  
واحدة تقع الثلاث وكذا لوقال انت طالت واحدة واحدة  
واحدة الواحدة لانه قد ذكر كل طالت متفرقة فيعتبر كل  
كلام في حق صحة الاستثنى كما ان ليس معه غيره وكذا هذه  
طالت وهذه وهذه الادهن ولوقال انت طالت الا  
هذه صح الاستثنى او نساها لوطالت الا زيب وذكره  
وهند وعبيدي احرار الاله والاولا لا وغانا راشتدا  
وهي اي المذكور من نساها او عبيده الكل اي جميع ما عده  
صح الاستثنى لان لفظ نساها في عام وان كان في الواقع هي  
الكل وكذلك في الشرع كما اذا عدا ريبا بخلاف ما لو خاطبهن  
بقوله انتن فخذن اذا استثنى الكل كان الاستثنى المساء  
وكذلك لفظ عبيدي عام وان كان في الواقع لم يوجد المستثنى  
ولو خاطبهن فقال انتن احرار اخر واستغفرهم في الاستثنى ينظر  
الاستثنى الاستثنى المساء في رهن كاسيحي في الاقرار ان  
شاهدته تعالى ويعبر في المستثنى كونه اي المستثنى طالا اي  
سوا كان كل المستثنى منه او موصفا منه من جملة الكلام لا  
ينبغي من جملة الكلام الذي يحكم بصحة وصورة الثلاث  
ينى

بينى لو كان المستثنى من اكثر من الثلاث فيستثنى من الجميع  
لامن الثلاث فقط ففي انت طالت عشر الاستثنى  
واحدة باسقاط التسعة من العشرة ولو كنا اعتبرنا  
الاستثنى من الثلاث التي تخم بصحتها لكان الاستثنى  
ما طلا ما قد منا انه يبطل بالزيادة على المستثنى منه  
ولوقال انت طالت عشر الاثنا عشر فانت ثلثان وثلاث  
طالت عشر الاستثنى من ثلاث وصي عددا الاستثنى  
بلدا لو كان كل واحدة من المستثنى استثنى طالت  
قبيله بقوله بلدا ولانه لو كان بالواو كان الكل اسقاطا  
من الصد وخواتم طالت عشر الاخا والاثلاثا والاول  
واحدة فتقع واحدة لان جميع المستثنى تسعة واما  
انما كان بلدا لو كان كل واحد من المستثنى اسقاطا  
مقابلته وهذا هو الصحيح من مذهب النخاة وهو مذهب  
الكسائي والبصريين قالوا لان الحمل على الاقرب متعين  
عند التردد وقيل ان الجميع مستثنى من اصل العدد ووب  
قال ابو يوسف وقيل يحتمل ان يحتمل عود المستثنى  
الي الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود  
كل منها الي ما يليه حتى ينتهي الي الاول وصحح بعض  
المقارن والشرع على ما صحح النخاة فذلك قال في  
ثلاثان بانته طالت عشر الاثنا عشر الاثنا عشر الاسمة  
كك في معرفة هذا طريقا واحدا ان تسقط المستثنى  
الاول وتزيد الباقي على الثاني وتسقط منه الثالث  
فالباقي هو المستثنى فان كان رابعا فزده عليه وهكذا

تعمل حتى تنتهي الى المستكني الاخير فالمستكني الاول  
في هذا المثال الذي ذكره الترمستنة فاستقططها من العشرة  
يبقي واحد فزده على الثاني وهو ثمانية يحصل تسعة  
فاستقطط منها الثالث وهو التسعة يبقى اثنان فلذا  
قال تقع اثنان وثانيهما ان تحط المستكني الاخير بما يليه  
وهكذا حتى تنتهي الى الاول فما تحصل هو الباقي في تحط  
سبعة من ثمانية يبقى واحد تحط من تسعة يبقى ثمانية  
تحط بها من عشرة يبقى اثنان فلذا قال يقع ثلثان  
ولكن به خمسة فتوكل في على بتشد في الياء عشرة الاستقام  
الانما بنا الاسم الاست الامخا الاربع الاثلاثا  
الاثنان الواحد او ايضا حة على ما قدمناه ان المستكني  
الاول من العشرة تسعة فاستقططها من العشرة يبقى  
واحد فزده على الثاني وهو ثمانية تحصل تسعة فاستقطط  
منه الثالث وهو التسعة يبقى اثنان فزده على الرابع  
وهي الستة تحصل ثمانية استقطط منها الخامس وهو  
الحثية يبقى ثلاثة فزدها على الرابعة وهي السادس  
يحصل سبعة استقطط منها السابع وهي الثلاث تبقى  
اربعة فزدها على الثامن وهو الاربعة تصبح تسعة  
منها التاسع وهو الواحد تبقى خمسة هذا على الطريق  
الاول وعلى الثاني ان تستقطط الواحد من اثنين يبقى  
واحد استقطط منه الثلاث يبقى اثنان استقططنا  
من الاربعة يبقى اثنان استقططنا هذان الخمسة يبقى  
ثلاثة استقططنا هاتين الستة يبقى ثلاثة استقططنا هاتين

من السبعة يبقى اربعة استقططنا هاتين الثمانية يبقى اربعة  
استقططنا هاتين التسعة بقيت خمسة استقططنا هاتين  
الحثية تبقى خمسة وبقي طريق ثالث اثنان والسادس  
بقول وتقريره ان فاخذ العدد الاول اي من الثلثين  
وهي التسعة بمجموعها والعدد الثاني من الثلثين  
وهي الثمانية بمساروك والعدد الثالث منها وهي  
السبعة بمساروك والرابع منها وهي الستة بمساروك وهكذا  
اي فاخذ العدد الخامس وهي الخمسة بمساروك والعدد  
السادس وهي الاربعة بمساروك وفاخذ العدد السابع  
وهي الثلاثة بمساروك والعدد الثامن وهي الاثنان  
بمساروك وفاخذ العدد التاسع وهو الواحد بمساروك  
فلتجمع في المهيمن تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد  
مجموعها خمسة وعشرون ولتجمع في اليسار ثمانية وعشرون  
واربعة واثنان مجموعها عشرون ثم تستقطط ما بمساروك  
وهي العشرين بما بمساروك وهي الخمسة والعشرون  
فما بقي وهي الخمسة فهو الواقع فلزم به هذا الاقرار وان  
ثبت اخذت الواحد باليمين والاثنان باليسار والثلاثة  
باليمين والاربعة باليسار الى ان فاخذ التسعة باليمين  
والعالم واحد واعلم اخر اجمع بعض الطلقة  
سوا اخرجه من الواحد او من الاكثر كقولك اثنان  
طلقت واحدة الانصا اربعا فهو لانه يبقى البعض  
الاناني وابتاع البعض ابتاع الكل بخلاف ما اخرج  
واحدة لاملة او اثنين فلم يبق للخرج بعض وانما



بيتي في الخروج منه بخلاف ايتاحه كالوقال انت طالت  
 نصف تطليقة او ربه فلا يصير لغوا بل تطلق واحدة  
 فلو قال تنزع علي اخرج بعض التطليقة انت طالت  
 ثلاثا الا نصف تطليقة وقع الثلاث في المختار  
 وهو قول محمد قال في النهي ما خلت في التوجيه فقبل  
 ان استثنى النصف وان صح كنه يصير كانه قال انت  
 طالت نصف تطليقة وهو ما لا يجزى فينكح ما قبل  
 لانه استثنى الكل اذ ذكر ما لا يجزى كذكر كلة قلت  
 والي هذا القول الاخير ذهب ابو يوسف ولذا قال  
 الشافعي وعن الثاني ثنتان فتح لان التطليق لا يجزى  
 في الاتباع كذلك في الاستثنا فلانه قال الاول وحده و  
 الجواب ان الاتباع انما لا يجزى المعنى في الوقوع وهو لم  
 يوجد في الاستثنا فيخرج فيه نصار الكلام عبارة عن  
 تطليقتين ونصف فتطلق ثلاثا صح وفي السراية  
 انت طالت الواحدة يقع ثنتان اهو فلانه استثنى  
 من ثلاث مقدرة بقديره انت طالت ثلاثا الواحدة  
 لانه المفرد الكامل من الطلاق فيصرف في الاستثنا  
 اليه اذ لم يبق اخرجه الا من الاثني وهما عدد محض  
 لا يجتمعه لفظ الطلاق فلا يصح اخراج منه وانما قلنا  
 بهذا لان اعمال الكلام اولى من افعالها والافلتان لان  
 يقول ما المانع ان تكون المقدرة واحدة ويكونان استثنى  
 الكل من الكل فيبطل الاستثنا وتقع واحدة وليس الامر  
 كذلك لما بينا فتنبه سالت المرأة قيدا فتاتي زهر  
 شال

١٠٤  
 شال الطلاق فقال انت طالت خسين طلقت فقال  
 المرأة ثلاثا تكفي فقال الزوج ثلاثا كذلك والزوج  
 لصواحيك والحال ان له اي للزوج المطلق ثلاثا فسوة  
 غيرهما تنقلت المختار طمة ثلاثا لا غيرهما اصلا وهو  
 المختار لصيرة الباقي بعد الثلاثا لتوافر بيع بمرنه  
 اي اللغو لصواحيها شئ يعني لانه لا يقع من الحسن  
 الا ثلاثا ويلغو الباقي فتجد جعل اللغو لصواحيها فلا  
 يقع عليهم شئ ومثاقيل المختار انما اشارة اليه في القنية  
 قال لوقال لها انت طالت خسين تطليقة فقال  
 ثلاثا تكفي فقال الباقي لصواحيك تطلق كل واحد  
 من السواقي وقال الطائي ومحمد بن شعاع وابو علي الرازي  
 والشافعي لا يقع على صواحيها شئ لان ما وراء الثلاث  
 غير ما صلداه فخرج خبر مستدا محذوف اي هذه  
 فروع وقوله في ايمان النسخ خبر مقدم والفظه مستدا  
 موخر وجلة وقد عرف الخ تفسير لما وايضا ذكرت هذا  
 ليلا يتوه ان قوله في ايمان النسخ لغت لفروع لان  
 الفروع كلها ليست في ايمان النسخ بل الاول منها  
 فقط في الطلاق انه لو قال ان دخلت الدار فانت  
 طالت ان دخلت الدار فانت طالت ان دخلت الدار  
 فانت طالت وقع الثلاث اي بدخول الدار ولو مرة  
 واحدة لان المعلق عند وجود شرطه كالمخرج فلانه  
 حين دخلت الدار قال لها انت طالت انت طالت  
 انت طالت وانما قلنا ولو مرة لان عبارة الكلام







الوطي ظاهر في الجماع كانه صار حقيقة غريبة فيه وهو  
 المتبادر منه فيجوز عليه في التقا والدوس بالقدم  
 حقيقة لغوية لكنه غير المتبادر منه مع احتمال اللفظ  
 له فيصدق فيه فيما فيه تشدد يدل على نفسه فيجئت  
 به كما يجئت بالوطي في الفرج ولا يصدق في عدم نيته  
 جماع الفرج لان ذلك المتبادر من اللفظ والحقيقة  
 المرئية والاعيان مثبتة على العرف وفيه توسعة على  
 نفسه فلا يصدق كما انشا واليه بقوله ايض وان نوي  
 الدوس بالقدم حنت به ايض كما يجئت بوطيها بالفرج  
 وان ادعى انه لم ينو الجماع اصلا وانما نوي الدوس  
 فقط قال الشيخ الرجعي والظاهر ان هذا اقتضاه في  
 الديانة ينبغي ان لا يجئت بالوطي في فله راء المرأة  
 جنب اي من جماع او اختلص وحايض ونفسا فقال  
 اخشكن طالق طلقت النفس لان كلامي الحايض و  
 النفس اخش من الحنب بدليل انه يجرم عليها ما لم يجرم  
 على الحنف لا الصوم ووطي الزوج وكانت النفس اخش  
 من الحايض لامتناد النفا في عرفنا لما عني الحنف  
 فالمنع فيه عن القربان والعبادات المتوقفة على  
 الطهارة اكثر وفي قوله ان اخشكن طالق فليحايض  
 لانه اخش في التكرار من النفا ولكن لا يخصص فوق  
 ما يكرر النفا في قال في الدرر حاة فقال امراته  
 طالق ان لم اقض فقال السايل هو اي حاجتي  
 ان تطلق امرتك فله ان يصدق في تطلق امراته  
 وحال

وحاز له ان لا يصدق لان القول للزوج في عدم جود  
 الشرط اذا اختلف مع زوجته كما رفع الاجنبى الاول  
 واحتمال كذبه على بان حاجته غير هذا فلما رآه قد  
 حلف بهذا البيني اراد اضار به او اضار بزوجته او  
 احب ان يتزوجها هو فكلان القول للزوج رجعي  
 قال لاصحابه ان لم اذهب اليك الليلة الي منزلي فامارة  
 كذا اذهب بهم بعض الطريق فاخذهم السمس وهو  
 من يطوف بالليل لدفع اهل البيت نحوهم ولم يعملوا  
 الي بيته في تلك الليلة لذلك الغدر لا تحتل الوجود  
 المحلوف عليه وهو الذهاب بغير قيد الوصول الا ان يتزوج  
 تحتمة على الوصول بخلاف الاقيات كما ياتي متباني  
 الايمان لا يخرج او لا يذهب الي مكة فخرج بريدتها رجعي  
 حنت اذا جاوز عمران مصر وعلى قصدها هو وفي الذخيرة  
 ما يدل على ان في المساء خلا قال لها ان خرجت  
 من الدار الا اذني فانت كذا فخرجت كريمة اي لا اجل  
 الحريق الماصل في الدار لا يجئت وكذا اذا خرجت فزها  
 الطالب وذلك انه وان كان الشرط قد وجد ولكن الشر  
 الحرج بغير اذنه لغير الحرق والفرق جرم مثلها انهم دام  
 النامر وهو المصوم عليها لان ذلك مستبني من  
 البيني عرفا والاعيان مثبتة على العرف حتى تطلق  
 بيمينه يعني كذا لا يتعبد بيمينه انكاح فلو انابا تمام  
 تزوجها فخرجت بكذا اذا لا تطلق وان كان زوال  
 الملك لا يبطل البيني عند فانه لم تنفك الاعلى

بقا النكاح لان الاذن انما يصح لمن له المنع فهو كالوطن  
 السلطان ليهبطه بكل داخلكان علي مدوة الولادة كما في  
 الفتع ومثله تخليف رب الدين الفريخ لان يخرج من البلد  
 الا باذنه تعيد بتيام الدين والمدة قال اعلم حلف لا يرجع  
 يعني خرج من بلده او ذره فذكر له ان يرجع فقال ابي  
 رجعت فزجته كذا او فعبده خرج رجوع لسي رسته لا يثبت  
 هذا والذي قبله ما اعتبر فيه معنى اليمين لان لفظة فان  
 مقصوده لا يرجع رجوعا مستمرا وهذا رجوع لحاجة الاستمرار  
 فيه وهذه المسألة فيها تخصص اليمين بدلالة العادة  
 وتظهره ما في الخاتمة حلفه وحل ان يطليه في كل ما يامره  
 وينهاه ثم نهاه عن جماع امراته لا يجتنب ان لم يكن هناك  
 سبب يدل عليه لان الناس لا يريدون بهذا النهي عن  
 جماع امراته عداة كما لا يريد به النهي عن الاكل والشرب  
 وفيها التهمة بما يرتفع لاجل عيسرها انفرق الى المسمى الذي  
 تكلم منه المرأة وكذا ان وضعت يدي علي جاريته فخرج  
 فضرها ووضع يده عليها لا يجتنب ان لا تيمنه لاجل  
 المرأة او لا يريد علي انه يريد الوضع بغير الضرب اهـ ومثله  
 فيما يظهر ما ذكره بعض محقق الخاتمة فيمن قال لزوجته  
 ان قلت لي كلاما ولم اقل كذا مثله فان قلت طالت فتالنت  
 له انت طالت ولم ينكح لها مثله من انها ان طالت لان  
 كلام الزوج تخصص بما كان سببا او عاوا ونحوه اذ ليس  
 مراده انها لو قالت له انت لزوجي فتوب ان يقول لها مثله بل  
 اراد الكلام الذي كان سبب حلفه اذ قال لها ان انكحني  
 ببلدان

ثلاث فان قلت طالت او قال ان لم تزدي ثوبين الساعة فان  
 طالت حتى فاندت اي الذي وضع الحلف من اجله من جانب  
 اخر بنفسه واخذ الثوب قبل دفعها للثوب الذي لا يجتنب  
 لتقدير البرمي اليمين الموقته قبل دفعها للثوب فيستلزم في  
 الخاتمة قال لزوجته ان لم تجبي عمتا كذا عند افان قلت طالت  
 فبعثت به علي يد انسان فان ثوب وصول المتاع اليه  
 عند لم يجتنب وان لم يبرشبا او ثوب حملها بنفسها حنت  
 ولا يكون الميمون علي الوصول الا بالذات كذا لا يجتنب  
 فيما اذا قال لها ان ادفع اليك الدينار الذي علي بئشديد  
 الي ابي رأس الشهر فكذا فان قلت طالت فانتهت عن ذلك  
 الدينار وقبل مجي الشهر بطال اليمين قال في الخيال كما يصل  
 انه مسمى مجزئ الفصل المحلوف عليه واليمين موقته بطلت  
 عند ابي حنيفة ومحمد خلا فالابي يوسف اهـ وقيل بالموقة  
 لان اليمين المطلقة لا يجتنب فيها الا بالياس بخوم  
 الحالف او ضياع الثوب حلف لم يخرج ساك داره اليوم  
 والساكن ظالم اي غالب يتكلم في خراجة فان لم يكنه فخرجه  
 فاليمين علي التعلق باللسان لانه هو الذي يمكن البريه  
 باخرجه حقيقة غير محتمل فانفرت اليمين الي ما ذكره وهل  
 لا بد من المناهضة بالخطا او يعني تركيك اللسان محض  
 من غير اسماعه لاسبابا اذا لان لا يمكنه شرافته بالخطا  
 براجع افاده السيد احمد ولو لم يكن الساكن ظالا لظاهر التشديد  
 الساكن انه اذا لم يخرج مجتنب والله اعلم بتكميل الكلام فيما  
 كتبت في التتاليق اراد بها التتاليق التي كتبتها بالوقت

على الزوج عند العقد مثل متى نقلها وترجع عليها الورثة  
من كذا او اولى منه من باقي صداقها يعني في طالع فلودع  
لها الكل اي كل الصداق والدين الذي عليه هل يطاق  
النفاء بق على البراة الظاهرة لا كصرحهم بصفة براة الاثبات  
والرجوع بما دفعه وحاصل هذه المسألة انه ان علف  
طلاتها بغير تكده كتفها من بيتها او تزوجه عليها  
او ابرائه من كذا الدين / لها عليه اوت باقي صداقها  
فقد علفت طلاتها بغير ما هو مكتوبه / لها ابرائها علفت  
الابرار منه فلو دفع لها الكل اي الدين الذي / لها عليه وباقي  
صداقها هل يقال انه نفذ والمرتب على الميراث فلا يقع  
المعلق على البراة بعد دفعه الكل مثلا فاجاب  
بانه لم يتعدوا البراة بهجع الاول من الدين فنقد  
لان الدين وصف في الذمة لا يمكن وقاؤه وانما يقضى  
بمصلحة فاذ كان الدين على المديون الف فاعطاه انما  
نسب لكل منها الف في ذمة صاحبه فنقد وعلى كل مطالبة  
الاخر وكل منها مستفول الذمة بها الاخر عليه فلان الدين  
الاول ابرام يورثه زوجي وجهي اما ان يبريه برادة  
استيفا فيكون معنى قوله ابرائك استوفيت نالي عليك  
فيستفي كل منها على ما كان عليه ولا يطالب احد هاجم  
بشي او يبريه براة استقاط معناه ان يقول لا مستقط  
مالي عليك من الدين وهذا صحيح قبل قبض مثل دينه او  
بعده لبقاء الدين في ذمة المديون كما مر فلان طالبا  
بما دفعه اليه لعدم ما يقابل به بذمته حيث سقط بابراء

الاستقاط

الاستقاط وهنا لما دفع لها الكل لم يتعدوا ابراءها فثبتت  
اليمن فان ابراءها نقلها او تزوج عليها وقع الطلاق  
المشروط والا لا لتمام الكائن ان تبريه براة استقاط وترجع  
عليها بما دفعه قال في الشهر عند قول المتزوج والملك  
انخرتلا عن الوصاية في الهبة لوقبض المايح الثمن شر  
ابرا المستري منه صح الا برار رجوع على البايع بما دفعه اليه  
وهذا يقتضي بقا اليمن لصحة الا برار بعد القبض اي علم  
يتعدوا البر فكم يوجد ما يبطل اليمن ويرجع باوقع الا برار  
عليها اذ لا فرق بين دين ودين في هذا المعنى والبراة  
الاستقاط لا برادة الاستيفاء لا يخفى هو قد حقت في  
فصل صحة الزيادة في المبيع والتمتع وكلمة منها في ثبات  
البيع الفرق بين البراة بين وما تختص به كل واحد منهما  
من الاحكام حلف بالله انه لم يدخل هذه المار اليوم ثم  
قال عبده حر ان لم يكن دخل الدار اليوم واراد اوارا حده  
في اليمن لا يلزمه كفارة بمن باعتها فكذلك في  
يمينه الاول لعدم دخوله لانها غموس ولا كفارة فيسب  
وانما يلحقه الاثم ولذلك سميت غموس لانها تفسد صاحبها  
في النار ولا يعتق عبده اما الصدقة ولا نهر غموس قال  
في شرح تلميح الجامع لو كانت اليمن الاولى بالله بان قال  
والله ما دخل هذه الدار ثم قال عبدي حر ان لم يكن دخل  
لا يلزمه كفارة ولا اعتق لانها كان صادقا في اليمن  
بالله فلا كفارة لعدم الحنت وان كان ستم الكذب فهو غموس  
ولا يدخل القضا في اليمن بالله يعني فالغموس ليس مما دخل



تحت حكم الحاكم بصير الحكم اذا باليمين الاخرى اهـ قال صل  
 ان هذا الى الف تزد د حال بين صدقه في احد اليهين  
 وكذبه في الاخر لا يتبين عتق عبده الا بعد ان يكون  
 صادقا في اليهين بالله فيعتق او كما اذا فلا ولا ثم ذلك  
 الاقتصا القاضي وترجيح الحد الممنين على الاخر  
 والقاضي لا دخل له في اليهين بالله فلذلك قلنا انه كان  
 صادقا في يمين العتق حيث لا مكذبه لا شرعا فيكون  
 يمينه الاولى غموسا ولا مدخل للقضا في اليهين بالله سواء  
 كانت غموسا او لغوا ومنفعة يميني لو دفع الى الحاكم وبسب  
 عليه احد هذه الايات الثلاثة لم يحكم عليه بشي فلا  
 يصير مكذبا شرعا في يميني العتق حتى تنعير على قوله  
 لا مدخل للقضا في اليهين بالله لو كانت يمينه الاولى  
 بمنقت او طلاق كما ان يقول عبده المسمى بكار حران  
 لم يكن دخل دار زيد ثم قال والله ما دخلتها تحت قوف  
 اليهين لو حررها اي دخول كل من اليهين في القضا  
 يعني فالقاضي يحكم عليه بعتق عبده لا انه اعترف به في  
 قوله عبده حران لم يكن دخل فيكون قضا القاضي فكذلك  
 له في دخوله فيعتق عبده وذلك لانه صادقا في كل يميني  
 مكذبا في قريشها في يميني حنثه في كل منها ولا يصح  
 ان تكون قوله اما صدقة صدقة مطلقا لانه لا بد ان  
 يكون كما اذا في احد هما اجتماعها في الصدق وسابقي  
 في باب عتق البعض ان شاء الله تعالى اخذت من ناله  
 وروها فاستترت به كما دخله اي ذلك الذم الحكم ببراءه  
 وقال

وقال روىها ان لم تزد به السوم فانت كذا اي طاليت فخلت  
 ان تاخذ اي المراكبة كيسي اللجام وتسلمه اي ذلك الكيس  
 جميع ما جمع اللجام فيه من الدراهم في يومه للزوج فيصدق  
 انها سلمت الدرهم لانه منطوقه في الكيس وانظر الى الزوج  
 اللجام بعض دراهم من الكيس هل يبرئ تسليم ما بقي  
 ولتايل ان يقول ان درهمه يجمل بتاه وعدمه والمضمة  
 ثابتة بيمينه فلا تروط باحتمال الرطل ويجزى قال السيد  
 احد قلت وضع الدرهم في اكيس كان ثابتا يميني و  
 خروجه مشكوك والميتقن لا يزول بالنك والله اعلم  
 ولو ساع ذلك الدرهم من اللجام فما يعلم انه اي ذلك  
 الدرهم او جميعه كان في كيسي اللجام اذ يب او سقط في  
 البحر لا يجنت لانه يمكن الورد بخلاف ما اذا اذ يب او سقط  
 في البحر فانه في حكم الذائب قال الشيخ الرضوي هذا مشكوك الا  
 صورة المسألة انه قال ان لم تزد به السوم فنتي معنى اليوم  
 حنث فم لو كانت اليهين مطلقا لم يجنت حتى تعتذر  
 البر بعبوت احد هما فلو جملت عبارة عليه كان معنى قوله  
 لا يجنت اي لا تعتذر البر بذلك والا لانه يجمل ان يعتذر  
 فترده والذني صورة في البحر في اليهين المطلق وهو ايضا  
 مقيد بعدم تقدير البر وما اذا علم انه اذ يب او سقط في  
 البحر لا يجنت ايضا في صورة المسألة ان كان ذلك في اليهين  
 الموقته لان تقدير البر قبل مضي الوقت في اليهين الموقته  
 يبطل اليهين وان كان بعد مضي الوقت وان كانت مطلقا  
 حنث اهـ حلف ان لم اكن في اليوم قال السيد احمد الاول

حذق له ويقول ان اكن اليوم في العالم بنعم اللام وفي هذه  
 الدنيا كذا اي فامرانة طالت يحبس ذكرك الحالف ولو  
 وصليته كانت الحبس له في بيت حتى يمضي اليوم فانه  
 اذا احبس فلا يحنت لان الله تعالى اطلقت علي الحبس  
 نقيبا من الارض في قوله او يتنوا من الارض فلا يلزم  
 يكن فيها وهذا الفرع لم يعتبر فيه العرف اه ولو حلف ان  
 لم يجرب بيت فلدت عدا فتعدي الي السب الى الف قيد  
 في ارجله ومنع عن التعريب حتي مضى الفدحت هو  
 المحتار للفتوي اه كذا حنت ايض لوقال ان لم اخرج  
 من هذا المنزل فكذا اي فسد ح منتل فتعدي علي سائر  
 المفعول كالسابق او قال لها ان لم اذهب بك الى منزلي  
 فانت طالت فاخذها فبربت منه ولم يقدر علي اخذها  
 حنت بحرق قال السيد احمد علي ان الرب قبل الذهاب  
 ويدل له قول صاحب البرلم يقدر علي اخذها اما لو وجد  
 الذهب بعرض الطريق لم يكن كسالة النفس او قال لها  
 ان لم تحضري اللبلة منزلي فكذا اي فانت طالت وتحضر  
 بعرض الضاد وضربها من باب علم ونصر فبها ابوها حنت  
 في المحتار هذا جواب لجميع المسائل السابقة لان القيد  
 المنع الكراه والذكره فأيض في الفعل بالعدم كالسكني  
 لان في العدم والملف عليه في هذه المسائل العدم فلم يؤثر  
 فيه الاكراه واقاد بقوله في المحتار ان هناك قول لعدم  
 الحنت كما افاد ان هناك قول بالحنت في المسألة الثالثة  
 مجلد في ما لوقال لا اسكن في هذا الدار فاختلف علي بنا  
 المفعول

١١١  
 المفعول الباب او قيد كذلك لا يحنت في المحتار لان شرط  
 الحنت فعل وهو السكني والاكراه يؤثر فيه وشله العجز  
 على انه سكني لاسكني وشرط الحنت السكني وانما تكون  
 السكني بفسله اذا كانت باختياره مجلد في لم اخرج وعجز  
 لان شرط الحنت عدم الفعل والعدم يتحقق بدوت الايجاب  
 كما في النخبة وفيها ان الخلاف فيها اذا اخلت الباب  
 لا فيما اذا منع بتعدي وصرح به في البرزانية فبني المنع حسا  
 لا يحنت بل خلاف ولو كان بغيره لا يحنت انص في المحتار  
 وقيل يحنت قلت قال انت الحنة والاصل انه متى عجز  
 عن شرط الحنت حنت في العدم اي اذا كان الحنت انما  
 يترتب على العدم لا الوجود كعدم المفعول وعدم الذهاب  
 فيما تقدم وهذا بعيد ان الحكايات البرزانية العدم لا يشرط  
 نقا قال السيد احمد لا يحنت في الوجودي اي لا يحنت  
 بالخروج اذا كان المترقب عليه الحنت امرا وجوديا كالدخل  
 في ان دخلت والسكني في لا اسكن وقد استشكل في البحر  
 فرعين احدهما مسألة العدم المارة والثانية ما في القضية  
 ان لم اعمل هذه السنة في المزارعة بتأمرها فبها ولم ينم  
 حنت ولو حبسه السلطان لا يحنت فان الفرض فيها  
 العدم وقد اشرف فيه الحبس ولا يحنت ان مسألة العدم  
 قد مر الجواب عنها وامام مسألة القضية فالظاهر انها  
 مبنيه علي خلاف المحتار وصور عدم الحنت فيها اذا كان  
 المنع غير حسي فلذا فرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس  
 السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع

غير حسي بخلاف المرض فانه كالنقيد زهره حسي كمن  
في ايمان البرازية من الماس عشرون لم تحضر بي اليلة  
فكذا فقيدت وصفت منها حسيا ذكروا الفضل ان يجئت  
والاصح انه لا يجئت فصيح عدم الحنك في المنع الحسي كمن  
ذكروا في الذخيرة ان المختار الحنك ولم يقيد بكونها منف  
منها حسانا لظواهره ترجمه لقول الفضلي وهو الموقت  
للصل المارلات الشرط هنا عدمي ويكون التفصيل بين  
المنع الحسي وغيره فاما فيها اذا كان الشرط وجوديا  
ويكون مافي القنية والبرازية مبنيا على جرابه في العمدي  
ايضا والله تعالى علم ثم لا يجيء انهم صرحوا بان فوات المحل  
يبطل البين فبان المحل هو فصل المحلوف عليه ببطها  
ايضا لوموقته لا لومطلقة وبان امكان تفصول البر  
شرط لانها هاهنا في الابدنا مطلقة وشرط لبقائها لو  
موقته وعلى هذا فتقوله في ليشربني ما هذا الكوز اليوم  
ولاما فيه لا يجئت وجهه انها لم تنقصد لعدم امكان البر  
ابتدا وفيما لو كان فيه ما قصد بتطل عدم امكان البر  
بعد انقضاءها والمخبر فيه فاشئ عن فوات المحل الدب  
المحل فيه هو الحالى او المارة او نحو ذلك وهو موجود بخلاف  
المال الذي صب فاذا لم يجيء تختمت شرط الحنك لبقا المحل  
وان عجز حقيقة الامكان البر عتقلا بان يطلقة الحاسب  
له كافي قوله ان امس السما فانه يجئت بمضيه لانه وان  
استحال عادة لكنه في نفسه يمكن لانه وحيد من بعض  
الادبيا بخلاف ما لو صب المال مود المال المحلوف عليه  
غير يمكن

وفي ان لم يصح نقيد زهره حنك  
لان الحنك لم ينشأ من فوات المحل

غير يمكن اصلا وفي الاسكن فقيد وضع لا يجئت لان شرط  
الحنك وجودي وهو سكتاه بنفسه والوجودي يمكن عدا  
بالاكره والمنع بان ينسب لغيره وهو الاكره بالكلية بخلاف  
لا يجيء لان شرط الحنك عدمي وهو لا يمكن اعدا بالاكل  
لنقطة من الكره بالغت وهذا معني قوله الاكره بغيره  
الوجودي لان في العدمي فصار الحاصل انه اذا كان شرط  
الحنك عدميا فان عجز عن شرط البر فوات محله لا يجئت  
وان مع بقا المحل حنك سوا كان المانع حسيا او لا وكذا  
لو كان المانع كونه مستحيلا عدا كس السما وان كان  
الشرط وجوديا لا يجئت مطلقا ولو كان المانع غير حسي  
في المختار قال في انه رجت قول المتق ورواى المك لا  
يبطل البين وشكاه بضم الميم اي يستقاده من هذا  
الاصل الحنك فيجى حلف ليوديب اليوم ديبه فشرط  
الحنك فيها عدمي وهو عدم الادا فقط كمن المحل وهو  
الحالى باق واذا كان يجئت في حلفه ليجس السما اليوم  
مع كون شرط البر مستحيلا عدا فحشة هنا بالدولي  
لان شرط البر يمكن بان يغيب مالا ويجد من يتبرضه  
او يورث قريبا له او نحو ذلك فان ذلك ليس بابعد من  
حس السما ولا يورث ما قيل انه يستقاده عدم الحنك من  
قوله في المنع حلف ليقتضين فله فاديبه غدا ومات احدها  
قبل معني الغد او قضاه قبله او ابراه لم تنقصد لارلات  
عدم الحنك فيه لبطلان البين بغوت المحل كالوصف  
ما في الكون فبان شرط البر صار مستحيلا عدا وعادة



بجلا ف من فانه عن عقلا وان استحال عا دة وكذا  
 لا بد من ما في الخاتمة ان اكل هذا الرغيف اليوم فالله  
 غيره قبل الغروب لا يحث لانه من فروع مسالة الكون  
 كما حواه لغوات الخل وهو الرغيف وما استشهد به  
 صاحب البحر في سياي حيث قال ان قوله في الفتنة  
 متى يجز عن الحلو ف عليه واليمين موقنة فانها تبطل  
 يقتضي بطلانها في الحادثة المذكورة اهـ فيه نظر لان  
 مراد الفتنة الجز الحقيقية كما في مسالة الكون والادان فاقضه  
 ما اطلق عليه اصحاب المتوفى من عدم البطلان في الاصل  
 السامع رايت الربلي نقل عن فتاوي صاحب البحر انه انفي  
 بالحنث في مسالة التنا مستند الى امكان البر حقيقة وعادة  
 مع الاعبار بهمة او يقض او ارث اهـ وهو عن صاحب بحر  
 والله تعالى اعلم بجز لفقره وقد مر من بقية القدر الذي  
 يقتضي به دينه واذا انتفي احداهما فقط فالحنث او الزا دة  
 السيد احمد خلافا لما حجت في البحر حيث قال ان قوله في الفتنة  
 انه متى يجز عن الحلو ف عليه واليمين موقنة فانه يبطل  
 يقتضي بطلانها في ليودين اليوم الا ان يوجد نقل صريح  
 بخلافه اهـ فكلام الفتنة يحمل على ما اذا كان شرط الحنث  
 وجوده يا قال صاحب الزهر هذا من المواضع المهمة فكن فيه  
 على بصيرة ولنا قال ان هنا قد برزوا به تعالى ولي التوفيق  
 فان قلت طلاق الموقوف قال الكمال ان مرغ  
 من طلاق الصحيح واقسامه من التخيير والتقليب والبرج  
 واكتنا به جزا وكلا سرع في طلاق المرفي اذ المرفي من

المواضع

المواضع ثم ان تصور ضرورة ويرى اذ لا شك ان فهم  
 المراد من لفظ المرض اجمالي من فهم من قولنا معني نزل  
 بجلو له في يوت المحي اعتدال الطبيب الاربعة بل ذلك يجري  
 مجرى التقرين بالادخني هو عتوت الباب بطلاق الرضي  
 لا صالة اي ان الاصل الذي قصدوا ذكره في هذا الباب  
 احكام طلاق المرفي والافقد ذكرت احكام غيره ايضا  
 كمن قدم للقتل وهذا تتبع التمهيد صاحب الزهر وما الحوي  
 فحمل المرفي عاما لمن مرضه حكى وعليه فتكون الترجمة  
 بباب طلاق المرفي مسأوية للترجمة بباب طلاق الفار  
 ومن قرى للقتل جعل له حكم المرض فتنبه ويقال له اي  
 للمريض المطلق الفار يستند به الراسم فاعلم من فني  
 لغزارة بكسر الفاء من ادائها وهذه العلامة تقتضي في الجنس  
 فيرد على بنا المفعول من ريد وعليه اي على المطلق في  
 مرضه قصده وهو الفار الى تمام عدتها اي فلا يوترق  
 ذلك قال في البحر قد علم من كذا صم انه لا يجوز للزوج الذي  
 التخليق لتعلق خيرا بما له الا اذا ارضيت به اهـ وفي  
 الترخا بنية عن الملتقط قال محي اذا مرض الرجل وقد دخل  
 بامراته كره له ان يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره  
 اهـ وقد يكون النوارسها كما يسجد في قول المص ولو ياشتر  
 سبب الفرقة وهي مريضة من غالب حاله الهلاك  
 بمريض احتريزه عما اذا اطلق في الصحة ثم مرض ومات  
 وهي في الهداة فانه لا توث منه كما ياتي وعوله غير متعلق  
 بالهلاكة والبا للسببية او غيره كما رزته من هو اقوي

بهم

منه وتقديم لقتل باب في كلام المتن لف ونشر مرثيا ضناه  
موضح اي لا زنه حتي انشرف على الموت مصباح في القاموس  
صني بالكسوف مرض موضح انما كلف اظف براه تلكس  
فاضناه المرض اهو عجز نه اي بسببه عن اقامة مصالحة  
خارج البيت هو الاصح وقيل من لا يصلح قايما وقيل من  
لا يجزي وقيل من يفرط مرضه فست في الاول مشي  
عليه في المجتبي وذكر في الفتحة انه اذا قدر على القيام بمصالحه  
داخل البيت كالبولق والحق لعل لا يخرج عن كونه مريضاً  
علي الصحيح اه ولذك جزم به الشر وفسره في الهداية بان  
يكون صاحب فراش وهو ان لا يقوم بجوارحه كما بيتا ده  
الاصح وهذا يقتضي اشتراط عجزه عن مصالحه ولو في داخل  
البيت فلو قدر عليها في البيت قدرة الصحيح لا يكون  
فاد وصح في الفتحة ومقتضي هذا كله انه لو اخرج مريضاً  
ببلب منه الهلاك لكنه لم يخرج عن مصالحه كما يكون  
في ابتداء المرض لا يكون فاراد في قوله العيني قال اهل اللث  
كونه صاحب فراش ليس بشرط كونه مريضاً مرض الموت  
بل العبرة للغلبة والغالب من هذا المرض الموت فهو  
مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يقتضي الصدر  
المرئيد ثم نقلت صاحب المحسط انه ذكر محمد في الاصل  
سائل يدل على ان الشرط خوف الهلاك غاليا لا كونه  
صاحب فراش اه كبحر الفتحة اي المدرس عن الاقنات  
الى المسجد وعمر السنوني بضم السين نسبة الى السوف عن  
الاقنات الي دكانه هذا في حقت الرجل ولو كان محترفاً جزم

ساعة كالولكان مكاريا واجمالا علمي ظهره او دقا او غا او راو  
نحو ذلك ما لا يمكن اقامته مع ادني مرض وعجز عنه مع قدرته  
علي الخروج الي المسجد والسوق لا يكون مريضاً ثم انما يظهر  
هذا في حقت من كان يقدر علي الخروج قبل المرض والافلو  
كان لم يقدر كبير او علة في رجليه فتعتبر غلبة الهلاك  
في حقت وهو ما مر عن ابن الميث وبنبغي اعتماده لان كان  
يقتضي به الصدر والشهيد ولان كلام محمد يدل عليه ولذا  
اعتبر في المسار غلبة المرض عليه لان صاحب مصالحة مع كونه  
الهلاك دون العجز بما خرج المظفون والمستقيم قبل  
غلبة المرض عليه لتقنا مصالحة مع كونه اقرب الي الهلاك  
من مريض ضعيف عن الخروج لصداق او هذا لثلا ولا  
يبعدان يقال ان علم ان به مرضاً من هلكا غاليا وهو زناد  
الي الموت فهو المعتبر وان لم يعلم انه مريضك يعتبر العجز عن  
الخروج للمصالح وسبب ان المرض الذي يطول الي سنة فانه  
لا يسمى مريض الموت وان اتصل به الموت واما في حقتها  
ان يخرج عن مصالحها داخله كالطبخ والعجن والنسل قال  
السيد احمد وانظر حكم ما اذا عجزت عن البعض دون البعض  
اه قلت حكم البعض كالكل لانه لا يطلعت عليها لفظ  
الصحة والله اعلم كما في الزلزلة ومصادره انها اي المراه  
لو قدرت علي نحو الطبخ كالعجن والطحن والنسل ودون  
صعود السلم لم تكن مريضة وعليه جزم الكمال وابن  
الكمال قال في النهج وهو الظاهر قبل تكون مريضة كما  
في الفتحة عن الذخيرة قال الشيخ الرحمتي ولسل التوفيق في

هذه المسالة هو التوفيق وهو ان يقال ان كانت تستقني  
 عن الصعود الى السطح اذا دارا كالاشام والروم فهي صحيحة  
 وان عجزت عن الصعود اليه وان لانت لا تستقني عنه ولا  
 سما في الصيف لا لمريض فربينة وهذا وجه وجهه لان  
 من كثرة تروده الى السطح حتى صار اذنه له لا ينجز عنه دني  
 مريض وربما تعجز عنه مع الصحة فلا تكون مريضته قليلة  
 وفي اخره صايا المحتجى الممرض المستريح يميني فيكونه فارا  
 هو الجميع لصلابة قاعدا واما التقدي الذي اقده الرض  
 عن القيام كالسبح قال في العاموس به قفاد واقفا واداء  
 يعنده فهو مقنعا والفلوج من اصابه السبل هو قرحه عذبت  
 احد شقي البدن طولا عن الحسى والحركة وربما حدثت مرضا  
 ويجدت بقعته والمسكول من اصابه السبل هو قرحه عذبت  
 في الرية يصحها سعال شديد يخرج من فيه كل انفت مدة  
 وعلا مستانه للمرضي ذلك الخارج على النار شيت منه راحة  
 احراق الجلد ويصاحبه الدرق وقلي يبرأ منه يقال اسلمه  
 الله تعالى امرضه بفتك وهو مسكول ولين الاتن بشرط  
 المداومة عليه والاحتراز من الحوامض نافعة فهذا اذا تناول  
 قديبه لانه لم يتناول فهو مريض ولم يعنده في الراتق قيد  
 به لانه لو تناول واقفه فهو مريض كذلك كالحصى خبر  
 لقوله والمقعد وما عطف عليه ثم يرتفع نقله في الرية  
 عن الشيخ الترمذاني وهذا المرض جيلة في الواقعات لشيء الذي  
 السرخسي حد الظاول سنة اهر يعني فاذا وصلها هو لاد  
 ولم يعنده في محكمهم كالا صا وترضفانهم تعرفات الصحيح وفي

الفتنة

الفتنة المنلوج والمسكول والمتعد ما دام يزاد مرض كل  
 منهم كالمريض قال الحلبي هذا الايتاني ما قبله لانه ازيد  
 الي الكسنة فتقطاها قال السيد احمد وفيه قامل وقال في  
 الفتاوي الهندية المقعد والمنلوج ما دام يزاد بدارض  
 فان صار قديما ولم يزدد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كثيرا  
 في الكافي وبه اخذ بعض المشايخ وبه كان يعني الصدوق  
 حسام الائمة والصدور الكبير يرضان الائمة وقصر اعتنا  
 التناول بالائمة فاذا بقي على هذه اللة سنة فتصرف  
 بعدها كغيره في حال صحته كذا في الترمذاني اهل قال هذه  
 العبارة تقضي بالخلاف وقد ذكر فيه صاحب البحر خمسة  
 اقوال اهل قلته في البحر عن جامع النصولين قال اول  
 ان لم يكن قديما فهو كغيره ولو قديما فكصحيح وثانيا لم  
 يبرج برونه سدا وكصحيح والا فغيره وثالثا لو طال وصار  
 محال لا يخاف منه الموت فكصحيح واختلف في حد التناول  
 فتقبل سنة وبعضهم اعتبر العرف فاعيده تناول لا تناول  
 والا فلا ورايا ان لم يبرصا حب فرائض فصحيح والا مريض  
 وخاسا يزاد كل يوم فمريض ولو انتقص مدة وزاد في  
 فلو مات في ذلك الوجه بعد سنة فكصحيح ولو مات قبل  
 سنة فكغيره اهل والظاهر ان هذه الوجوه متباينة قال  
 الشيخ الرجمي ومن ادعى ازدياده الي سنة فتقط فليس  
 البياض وهو عقالف لظاهر عباراتهم اها ويا وقال  
 في المصباح ببرز الكبي برون من باب تعد ظهري بارتز الحزن  
 مبارزة ويزاد هو مبارزة جلا اقوي منه كذا قبله



بعضهم كان في الدر المنقوش وتقل تصححه في النسخ والحر والنهر  
 وجهه انه يخرج يكون غائب الهلاك في غلظة في ماله في كونه  
 فلا يغلب هلاكه لانه يجمل غلظة على من بارزه فان كان  
 الميازر له اضعف فبالاولى ان لا يكون غائب حاله الا  
 قال السيد احمد الذي يظهر منه اعتبار وطن الميازر يكون  
 اقوى منه في نفس الامراه وفي سراج الدرانية من كتاب  
 الوصايا واختلطت الملائكة في القتال وكل منها  
 كما في الاخرى واستهورة زهر في حكم مرض الموت وان  
 لم يختلطوا فلا هو وعن ابي حنيفة ان من بارز بالصحيح  
 زيلعي او قدره على بنا المنقول من المتقدم ليعتدل من  
 قصاصه ومن المشايخ من قال اذا قدم للمفصا لا يكون  
 فاراد ان العفو من ذوب اليه زيلعي وكذلك لو قدمه ظالم  
 ليعتله فهو من قدم للقصاص تهتافي وفي الهندية  
 لو اعيد المخرج للقتل الى الحبس او رجع الميازر بعد الميازر  
 الى الصف صار في حكم الصحيح كما لمريض اذا برئ من مرضه  
 كذا في البدايع او قدر ليعتدل من رجح لاجل الزنا وكان  
 محصا فان الظاهر من حال المسلمين ان لا يقتصر في  
 اقامة الحدود ولو فرقت في الرجم بين من ثبت عليه بالبين  
 او الاقرار بالظان له وجه لانه المقر لو رجع ترك ولو فرقت  
 بخلاف من ثبت عليه بالبين والصحيح ما في المتن رجعت  
 او كان في سفينة فاكتسرت ويقع على لوح من الواح السفينة  
 اذا تلامطت الامواج وحيف الزرق لاني المسوط والبدائع  
 ولا بد ان يموت من ذلك الموج اما لو سكت في نهر ساق لا توفت  
 ذكوه

ذكوه الا سيجاب في او فترسه سبع ويقع الانسان في فيه  
 اي في فم السبع فظلت في تلك الحالت لانت في ماله لا في نفسه  
 وان تنزع من فم فظلت لا يكون فارا فبالطلاق جبر  
 ولا يجوز له التلطيق لتعلق حترها به الا اذا رضيت به جبر  
 ونظر فيه صاحب الزهر بان الثار حيت روعليه فله لم  
 يكن انبيا الا بصورة الابطال لا بحقيقة اي فلا يكون  
 اثما ورواه العلامة المحمدي بان رد الشارع قصد لانياني  
 الحمنة بالاقام علي ما هو مصيبة ولا يصح تبرعه كوقته  
 ومجا بانه وتزوج به اكثر من مهر المثل الا من الثلث  
 والمرد من عدم الصحة الصحة النافذة فانها تتوقف على  
 اجازة الوريثة ولو لم يصح اصلا لكان بالطلاق والماله لا يلحقه  
 الاجازة مع ان المقرر نفوذ الوصية فيها زاد على الثلث  
 بالاجازة واستفاد من هذا ان الموص في حق الوصية والغاز  
 لا يختلف قاله السيد احمد فلو ابا انها انما اقتصر على الباقي  
 ليعيد انها في الرجم توت وان ظلت في الصحة ما واثمت  
 في العدة لبتا الزوجية بينها حميتها حتى حل الوطء فيها  
 اذا ما انت فيها ولا يشترط اهليتها للدرث وقت الطلاق  
 بل وقت الموت حتى لو كانت في الرجم مملوكة او كاتبة  
 ثم اعتقت واسلمت في العدة ورثته جبر اطلق في الباقي  
 فتم الحنف والغلط وهو الثلث والطلاق ليس بعيد  
 بل كذلك لو ابا انها بخيار بلوغه وتقبيله امها او بنتها  
 او بردها في البدايع وكان كني به عن كل فرقة جات به من  
 قبله وهي من اهل الميراث وقت الطلاق والموت وسا

بينها بخلاف الزوجي فانه لا يشترط الا وقت الموت كما  
قدمنا علم الزوج المطلق باهليتها للميراث ام لا لانه  
قد يعلم ذلك ويكنم فادرك الحكم على الاهلية احتياطا  
لان اسلمت صورة تحت كنه فاسلمت فطرتها  
الزوج باننا في مرضه وهو لا يعلم باسدادها واعتنت  
كانت متزججا بامة الغير فاعتنت فطلقتها ترجها  
في مرضه باننا وهو لا يعلم عريتها طائبا بلدا رضاها فلو  
اكره على الطلاق بوعيد تلف فلوكا نبحس او يقتصر  
فان كان في الهندية اوصيت لم تترك قال الشيخ الرضوي نقل  
في المخرج عن الفصولين خلافا فيه وينبغي ان يكون القول عليه  
عقلى عدم اشتراط الطوع كل الموقوف المنتزعة عند التزو  
ليس منها ولظهور الوجه فيه فان حفرها قد نقلت في  
ارثه عريض موت ولم يوجد منها ما يبطله هذا اذا اردنا  
المكروه غيرها اما لو كانت هي المكروه فلا ميراث لها  
لان مجرد طلبها مستقط لا يرتفع الاكراه اولى ولعل هذا  
مراد من قال انه لو اكره لا تزوجه اي وهي المكروه فيش  
وجهه ويوقع الخلاف ويعيد عدم اعتبار طوعه اذا كان  
الاكراه من غير الزوجة انه لو جاسها ابنه مكروه ورثت  
فان الفرقه ليست باختبار الزوجين وحدهم منع الميراث  
فانما قال فنقله فلو اكره اي الكرهة الزوجة او رضى  
اي وجد منها ما يدل على الرضا وان لم تكن هذه لم تترك  
فرضاها باسقاط ارثها ولو اكرهت على رضاها  
اي علي عقيد رضاها كسواها الطلاق كما قال غيره

لان

لان اولي اوصاها ابنه مكروه ورثت هذا تحت صاحب  
النهر واقره الحموي عليه وايده الشيخ الرضوي فقال لانه  
لا رضى مع الاكراه فلم تكن راضية باسقاط حفرها فحب  
الصوريين ولا يملك غيرها استقاط حفرها قال وهذا  
يعيد ما تقدم قال ولا يقال في جاع ابنه لها لا فرسه  
لاننا نقول الملة في ارثها ان يمرض الموت تعلق حفر  
الورثة بالتركة فلا يقتدر احد على استقاطه سواها  
الزوج وغيره الا صاحب الحق فلذا اوصيت طائفة  
لا تترك فكما ان الزوج يورث قصده عليه وتترك معدته  
لها فهذا المرتكب لهذا الامر الشفيع بالتركة يورثه  
لها اولى بان يورث قصده عليه ولا يستقط ميراثها فلو  
ان من قال لو جاسها ابنها يورثه يبيد فلذا استقطه  
الشيخ مع انه لا يرث الزوج بهذا الامر التبع اه قال السيد  
احمد وفي الجمع عن البدايع ما يخالفه فانه قال الفرقه لو  
بتقريب ابن الزوج لا تترك مطاوعة كانت او مكروه اما  
اذا كانت مطاوعة فلو رضاها بابطال حفرها واما اذا كانت  
مكروه فلم يوجد من الزوج ابطال حفرها المستقط بالارث  
لوقوف الفرقه بفعل غيره اه قال والجماع لا يقتضي في اجاب  
حرمة المصاهرة وليس لنا الا اتباع النص اه وفي جمع  
النصولين جاسها ابنه من يرضى مكروه لم تتركه الا ان امره  
الاب بذلك فيستقل فصل الابن الى الاب في حفر الفرقه فيصير  
فان اياه ومثله في الذخيرة مزية للاصل وتذا في الولولجية  
والهندية اه قلنت واما انشائه اليه الشيخ الرضوي بان

فصل الوارث يرد عليه قال مرسله لو لم يكن من الورثة  
الا هو فقط واماعند نقد الورثة فلا يوجب نسبي  
جنايته عليه قاتل وهو كذلك اي بذلك الحال  
فخذ في الشئ اي التفسيرية اختصارا والجزء بالارض  
او ما في حكمه واختار به عما اذا طلق في الصحة ثم مرض  
ومات وهي في العدة لا تورث منه غير الا اذا كان الطلاق  
رجعيا فكل يورث من الاخر ولو قال كنت ابتنتك في صحي  
او تزوجتك بكذا وشهدوا وابتنا رضاع قبل النكاح او  
تزوجتك في العدة وانكرت ذلك بانت منه وورثته  
لا لو صدقته كما في جامع النصولين ومات فيبني في مرضه  
الذي اياها فيه واختار في الشئ عما في النسخ انه لو تورث للقتل  
فطلق ثم خلى سبيله او حبس ثم قتل او مات فهو كما للمريض  
تورثه لانه ظهر ظريره بذلك الطلاق ثم تورث موته فلا يباي  
يكونه بغيره اه ومثله في صراح الداركية بدون تعليل  
ويتم في البحر والزمان ذلك مشكل لانه يلزم عليه ان  
المريض لو صح ثم مات ان تورث لصدق التعليل المذكور  
مع انه خلاف ما اطلقوا عليه من اشتراط طهر موته في  
ذلك الوجه الذي هو حالة غلبة الهلاك ولا شك انه  
بعد ما خلى سبيله او اعيد للحبس ثم مات لم يمت في ذلك  
الوجه بل مات في غيره في حالة لا ينعيب فيها الهلاك  
ولذا اطلق وهو حي الحبس قبل اخراجه للمقتل لم يمت  
فالا فكذا بعد اعادته ثم مات في عده لم تورث لانه  
لا لم يراجعها في صحته دل على انه اياها لا عن فراغ من  
وتقول

غنيمة

وتقول في ذلك السبب متعلق بقوله ومات في عبارة  
المتن وفي عبارة الشئ غير مقدم وموته مستد انما هو  
مات بغيره اي بغير ذلك السبب لان يقتل المريض  
او يموت بجهة اخرى لانه انصل الموت بمرضه حيث لم  
يصح حتى مات وقد يكون للموت سببان فلم يمتين لهذا  
ان مرضه لم يكن مرض موته وان حقها لم يكن ثنت في  
ماله من في العدة والقول لها في انه مات قبل انقضاءها  
مع البيني فان نكلت لارثها ولو تزوجت قبل موته  
ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو كانت امه قد  
عنقت ومات الزوج فادعت المراه العنت في حيا تم  
الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته فالقول للورثة  
ولا يمتنع قول مولاها في المدخول بمعنى المدخول بها حقيقة  
ليخرج المختل بها فانها وان وجبت عليها العدة كانت  
لا تورث كما تقدم وقال الفتا قبال المدخولة لانه لو اباها  
قبل الدخول بها فلا ميراث لها لانه تعد رابعا الزوجية  
في حالة العدة كما في الحطاه وورثت هي منه لان  
الزوجية سبب لارثها في مرضه وقد قصد ابطاله فيرد  
عليه قصد به تأخير عمله الي زيارت انقضاء العدة دفعا  
للضرر عنهما وقد امكن لان النكاح في العدة يبقى في حقه  
بعض الاقارن فإذا ان يبقي في حقه ارثها منه بخلاف  
ما بعد الانقضاء لانه لا امكان حموي لا يورث هو اي  
الزوج منها لرضاه باستقاط حقه في الطلاق الباقي لان  
الفرار منه فكان مستقطا لحقه واما لو طلقها رجعيا



حرتها حتى ولو طوها اي وان كره لان الاولوي مراعتها  
 بالقول مع الاشتهاد ويؤثران في العدة مطلقا اي  
 سواء طلقها في الصحة او المرض فان الطلاق الرجعي يبرئ  
 النكاح الا بانقضا ثباتها ثم انه لو طلقها في مرضه رجعي  
 ثم ماتت بعد شهرين قبل ان تقر بانقضا عدتها ولم  
 تبلغ سن الاياس ولدعى الزوج بتاعدها واعى الوبر  
 انقضاها فالظاهر ان القول للزوج لا تنافي على كون  
 الطلاق رجيا فالزوجية قائمة ولا يشترط زوالها الا بيقين  
 لا مجرد دعوى الورثة والله تعالى اعلم وتكفي اهليتها  
 اي المطلقة رجيا للدور وقت الموت فلو طلقها رجيا  
 وهي كناية اوامة في مرضه ثم اسلمت او عتقت قبل  
 انقضا عدتها وقبل موت زوجها ورثت منه لانها لم  
 تنزل وارثته الى الموت بخلاف الباقي فيشرط ثبوت اهليتها  
 وقت الطلاق والموت معا كما سيجي لانه قاطع للنكاح  
 يبطل بسبب الارث الا انا اطلاقا فيه ذلك ما دام  
 العدة لغزيره وانما يتحقق المزاج لو كانت اهلا للميراث  
 حال الطلاق وكذا انثرت مائة في مرضه قبلت او  
 طاعت ابن زوجها المحمي كحرمة بينونته اي بابنته  
 ككلية او لا لا تتقبلها ابنة بخلاف ما اذا بانثت بتقبل  
 ابن زوجها فانها لا تنثرت كما قد سنا وتعيين الماتن بالبا  
 لاخراج الرجعية فانها اذا طاعتته لا تنثرت كما سيجي ومن  
 لاعنها في مرضه ورثته وان كانت الفرقة بفمها او  
 هولائها لانه يلحق بالتسليم بفعل لا بدلهامنه

ولو بلا طهرها وراثت في العدة ورث منها كما نص عليه  
 الميبي في شرح الكثر في ذلك يشتملها لو نجز طلقها او علق  
 ووجد التعليل والتشط في صحتها او مرضها وعند احمد  
 اسحاق وابن ابي ليلى تنثرت زوجة الفار بعد العدة ما لم  
 تنزوج باخر وتنثرت عند مالك ولو تزوجت بعسرا ارجع  
 زيجي وعند الشافعي لا تنثرت المختلعة والمطلقة ثلثا  
 وغيرهما يورث لان اكثريات عنده وراجع كذا في الدرر  
 المستقى للث وكذا انثرت طالنة رجعية اي في مرضه كما  
 هو الموضوع فتد به لانها لو طلقت بالثمة وانما لانها لا  
 تنثرت محوي او طالنة طلاق فتقط اي قالت له في مرضه  
 طلقني ولم تقبده بثلاث ولا بالباين لانه ينصرف  
 الى الرجعي عند الاطلاق وكذا يبصر في البيه في الوكا لثرو  
 التقويضي والانشاقا في المحرم احكم ما اذا سالت  
 واحدة بالثمة فطلقتها ثلثا وظاهر المحيط انها تنثرت فانه  
 قال لو قالت طلقني فطلقتها ثلثا ورثت استحسانا  
 لانها سالت عن الواحدة وقد طلقها ثلثا ولم يبطل بالرجعي  
 وانما علل بالواحدة اه قال السيد احمد كذا ان تقول  
 لا تنثرت كما في المحرمي عن النهري لان الباين يسقط حقها  
 مطلقا وايضا قد سالت المطلق المطلق فيصرف الى الرجعي  
 وقد اتى بالي ثمن اه طلقت بالثمة اي واحدة بدليل  
 عطفه عليها او لادنا وانما يبره الى ان ثمة الثلاث  
 اتنا في وقوله لان الرجعي لا يبرئ النكاح عدلة لان طهرها  
 الرجعي وما هو جبه الرجعي لا يكون رضنا باستقام ط  
 صحتها

ادعى ملجاة الى القصود لدفع المارعن نفسها وسوا  
كان التقوى في الصحة او في المرض لان العبرة تكون  
اللعان في المرض بحر قال محمد ان كان التقوى في الصحة  
واللعان في المرض لم توث نهر والى منها مريضاً فذكر  
اي توتة قال في التبيين اذا في المرض ومضت الودة  
وهو مريض اي فتوت لانه كنى غلق في المرض وجيد  
الشرط في المرض لا مريض محيى الزفة منه وان الوي  
في صحتة وبانت به بالبلاد في مريضها اي اذا اضر  
ضجع وبانت بمضى الودة وهو مريض فلا ميراث لها  
وفيه عليه بقوله اول اعن والى مريضها لان الولاية  
بموتة تسليم الطلاق بمضى الزفات فلا تارة لان  
اذا مضى اربعة اشهر فانت يائس وقديبي الحكم فيه  
فان قيل في الولاية في الصحة ينبغي ان يكون كما اذا  
منك من انطال بالني فاذا لم يبق حتى بانت كانت  
قاصدا لبطال ختنها فبر عليه قصده فترت كما اذا وكل  
في الصحة وطلعت الوكيل في مرضي الموكل فانها توت لان  
جعل مياشرا لتكفنه من الغزل قلنا لا يمكن من الغي  
الا بضر وهو وجوب الكفارة عليه فلم يكن متمكنا مطلقا  
مجلد في مسالة الوكيل لانه متمكن من عزله حتى لو لم يقدر  
عليه عزله حتى بانها لم توت ذكوة في المنسقى اهـ وانما لانها  
في مرضه وصح فانت اي في العدة او فانها في  
مرضه فاو قدوت فاسلمت فانت في العدة لا توت لان  
تقليل للمساكنة الاولى لا بد ان يكون المرض الذي طلعت  
فيه

فبدر مرض الموت فموت ذلك تسخفت الارث فاذا صح  
بين الله لم يكن مرض الموت قال في الزهر قبل هذا الاطلاق  
مقبدا ما اذا لم يكن به خمس ربع وهو ما لم يمت دخل العرق  
فان كانت فزالت ثم عادت حملت الثانية عن الاولى  
فترت قال في الدراية وفيه نظر لانها لم تزلت لم يبق  
لها تعلق بالدار وفي كلامه بصرح بان المحرم مرضي ومض  
في سلمتي البحر لبرهات الدين الحلبي انه ليس مريضاً و  
سباني اي يجر في كلام المص ويمكن التوفيق بينهما بحمل  
الدول علي ما اذا جات نوبتها والثاني على ما اذا لم تات  
والله الموقف اهـ ولم يذكر علة المسالة الثانية وهي  
لانها بالردة ابطلت اهلية امرئها فبدر مرضها لان  
ردته لا تنطل امرئها حتى لو مات او حكت بدا والحرب وهي  
في العدة وديت وفي الخط لوارثها ما اسم الزوج  
ومات لا توت منه وان اسلمت هي ثم مات موقدا وريته  
لان الزفة وقعت ببقائه علي الردة فصار موت عمرته توت  
له ولا بد في الباين ان تستمر اهليتها للارث من وقت  
الطلاق الى وقت الموت يعني وردتها قطعت اهلية  
الارث حتى لو كانت كناية او مملوكة وقت الطلاق  
في مرضه ثم اسلمت الكناية او اعتقت المملوكة قبل  
موت زوجه لم توت لانها لم تكونا وقت الطلاق اهلا  
للارث لان الكفر والرق ما كانا عن الميراث كما لا توت  
هنا محترق قوله وكذا ما تاتت قبلت الخ ولو ظلمها وجميعا  
اول بطلتها فظا وعنت ليس بقبيحا ذلوكا انت مكرهه

لا تزني ايضاً لانه لم يوجد من الزوج ابطال صحتها لان في  
 البحر عن البدايع وقد مننا انه لو امره ابوهُ وبرت ابيها  
 ايتماي ابي تزويها المحجى الزوجة فزنها ولو وجد منها  
 هذا الصنيع في مرضها وماتت قبل انقضاء العدة ورث  
 منها الثنوت الفرائضها والله اعلم كما في الخاتمة واذا زنا  
 بامرورها انما لا تزني لانها ارضيت بابطال حقها واورد  
 بان امرورها لا يزني على قولها استقطت ميراثي منكم  
 وذلك لا يسقط واجب بان الميراث لا يجتمع للثمن  
 مقصود ولكن سببه وهو الزوجية تجعل الرضا في  
 قيديه اي بالامر لانها لو ايا انت نفسها فاحال الزوج  
 صنيعها في مرضه ثم مات في عدتها ورثت عملاً باي زنة  
 لان المبطّل اجاز زنة لانها انت نفسها فكتبة وفيه ان  
 دليل الرضا منها قائم بحوي وبرود ما في جامع النضوي  
 انه ليس هذا كطلاق بسواها اذا لم تزني مع المطل  
 اذ قولها طلقت نفسها لم يكن مبطلاً بل يتوقف على  
 اجازة تنفخت اياها في مرضه كما اننا انشا الطلاق فصار  
 فالراه او اختلعت منه اي من زوجها في مرضه فلا  
 تزني وقيد باختلاعهما منه لانه لو دخلها اجنبى من  
 زوج الرضا مرضه المقتضى بالانكاح او اذ اذ  
 في مرضه ذلك وهي في العدة لانها لم تزني بهذا الطلاق  
 فيمنع الزوج فاذن في جامع النضوي قال السيد  
 احمد وظاهره انها تزني وكما جازت فعل النضوي ود  
 البذل ويبرء عليه ما اوردته الحوي فيما لو ايا انت نفسها  
 ولجانه

فعل

واجازه اهو قلت دليل الرضا هناك قوى لتقدمها في  
 ابا نيتها من زوجها بغير امر منه وهما ههنا وان وجدنا  
 بوقع البذل واجازة النضوي لكن لم يكن ابتداء في زمان  
 منها كراهة لصنيع زوجها في فراغها والله اعلم او  
 اختارت نفسها بتتويضها بان قال لها في مرضه  
 امرتك بيدك واخترت اري نفسك فقالت اخترت لسر  
 تزني اذا ماتت في عدتها ولو وصليها كانت الاختيار  
 منها لنفسها بسبب بلوغ منها حيث كانت زوجها  
 غير ايسر وجدها صغيرة فصادف بلوغها في حال مرضه  
 تزني ايضاً وكذلك لو تزويها وهي امه فاعتقها سيدها  
 في مرضه فاخترت نفسها بسبب خيا وعنت وكذلك  
 لو اختارت نفسها في حب او عنة يعني وجدت زوجها  
 محبوا فقلع ذكره بالية او عينا لم تزني لرضاها ولو  
 كانت الزوج محصورا بحبس المحصور المنوع سواها لان في  
 حصن او حبس لقتل من رجم او قضا من او غيره وفي  
 المباح حصرة المد وحصر من باب قتل احاطوا به  
 منقوه من المضي لامره او في صف القتال اي غير  
 ما ذكره لقن اوتي منه مقاتل ما ذكر من كان في السفينة  
 قبل الفرق او نزل بمسجمة او مخيف من عدو كما في البحر  
 ومثله حال فشتو الطاعون قبل ان يطعن وكذلك  
 قبل ان يدخل الطاعون المحلحة او الدار التي صونها  
 علي ما ينظر والله تعالى اعلم ان شاء قال في مرضه على الملتقى  
 وصل لذلك الصحيح في حال فشتو الطاعون قال الشافعية



نسوق قال في الفقه ولم اره لساننا هذا قال في النهر كنى فلو عدلهم <sup>تقصي</sup>  
 انه كالصحيح واستدل عليه في الدناه بما ياتي ان من كان من  
 صف القتال اذا طلعت لا يكون فارا وغاية من يكون ملد  
 فيها الطاعون ان يكون كذلك هو في بي السعود عن التبريد  
 وليس مسلما اذا لما ثلثة بين من هو مع قوم يدفون عنه  
 في الصف وبين قوم هو مثل ليس لهم قوة الدفع عن احد  
 وفيه نظر لا يخفى هو ولكم وجهه ان من كان في صف القتال  
 مشاهدا للقتل خسا والدماسفوحه والمديوني عينييه  
 عتلاق الطاعون فان لم يشاهد فيه شيء من ذلك فاذا  
 حكم بعدم فرار من في صف القتال مع مشاهدته هذه الاش  
 فني كان في حال نشو الطاعون اولي والغشوي يعني الانتشا  
 افاده السيد احمد هو كان الزجر قايما معصا كخارج  
 البيت حال كونه مستكيا من الامكان محوما يقدر  
 على القيام معصا له ولو عجز عنها لم يرضى وعليه تخلي عارة  
 الذرية بان المحرم مريض ولا عبرة بحجى ثوبه الحي فربما جات  
 المحرم ولم يخرج وكان محموسا بقصاص او وجهه بخلافه لو  
 قدم كالتقدم لانتزعت لوطقتها فلهذه الاحوال ثلثة في عمدتها  
 لثقلته السلامة لان الحصن لدفع باس المدون وقد يخلف  
 من المستعرة والجيس ينزع من الجبل هذبه والى اصل لا يكون  
 فارة الا بتسلبها باليضي وهو الطلقت قبل هلوله  
 الذي لا يسكن حتى غموت اولد وقيل وان سكن لا انت  
 الوجع يسكن تانه يبريح الخرب والدول وجهه وعليه اذا جات  
 الوقت من جهتها بعد سكوت الطلقت ثم ماتت لا يبرح منها

البر

ابو السعود لانها اى الحاصل حينئذ اى في وقت خاضها  
 كما لم يصنع حيث لا يجزئها القيام بمصالح داخل البيت وعند  
 مالك اذا تم لها ستة اشهر ثم سالت الطلاق فانها تكون  
 فارة وانما الشر باثبات الحصر في تقرير عبارة المتن التي  
 خلاص ما لك فلا عبرة عندنا بمضى السنة الا شهر او ثلث  
 الرين يقع في هذا التفسير المص في شرحه والاولى حذف  
 المريض لينطبق على جميع الصور فانه في بعضها يوجد التلقيق  
 في الصبي فلا فها الباني قيد به لانها في الرجعي تزق مطلقا  
 سواء كان في الصبي او في المرض ابو السعود فيقول اجمي  
 سواء كان له مند يدك خول الدار ولا كصلادة الطاهر  
 بحر المراء بالفضل ما بيع التوك كافي ايفاح الاصلاح ابي  
 غير الزوجي ولو لو كدها منه دفع به ما يتوهم من الادة  
 ختيمة الاجنبى وهو من الاقربة له فلو لم يملكها من الاجنبى  
 وصورة التلقيق المذكور بان قال في مرضه انت طالت  
 ان فعل فلا تكد او علفت طلقها الباني عجمي الوقت  
 كافا راس الشهر فانت كذا كنى في جعل هذا التلقيقا  
 تسامح اذا التلقيق ما كان بفعل غلى خطر الرجوع ويحى  
 الوقت كائن لادى له فصوصا فنة لا تلتلقيق الا ان يقال  
 المراد بالتلقيق الاعم من كونه جميعه او صورته محوي  
 الحال ان التلقيق والشرط وهو فعل فلا ت ارجعي  
 راس الشهر كافا في موصده او علفت طلقها بفعل نفسه  
 سواء كان له مند يذ لكلام زيد ودخول الدار ولا كالاكل  
 والشرط والصوم والصلادة وكلام الابويين وقضا الديب

واستثنائه **هذه** اي التعليق والشرط كملها كالان في الرض  
 او كان فصل الشرط فنقط فبها في المرض او علق تفصلها  
 ولا يبدلها منه طعنا او شرعا كالمطلوع والابوين فيه  
 لن وتنسب مرتب زاد الجوهري عن ابو جندب علي الابوين  
 فالروح المحرم ويسمي زياذة ما قدمناه عن الزهري وفي  
 الترخا فيه لو علق على الخرج الي منزل والديه لم يخرج  
 نزل لانه ما لا بد لها منه اه ويشي نقيبه عا اذا خرج  
 علي وجه ليس له منها منه **وهذا** اي التعليق وفصل الشرط  
 في المرض او كان فصل الشرط فبها في المرض فنقط يعني  
 والتعليق كان في الصحة وفيه خلاف في عهد هذه اذا كان  
 التعليق في الصحة فلا ميراث لها بطلت قال في البعوض  
 قول محمد ونقل في النهر يصح عنه عن محمد الاسد ومثله في  
 هذه الصورة كلها **الفراة** اي في صورتين الاولى في ثبوت  
 اذا كان التعليق والشرط في مرضه وجد قضا الفراعنة  
 الميراث في حال تقلق خفا بما له خلاف ما اذا كان التعليق  
 في الصحة والشرط في المرض لان التعليق السابق يصير  
 تطلبا عند الشرط حكاه الاقصد ولا ظلم الاعني قصد  
 فلا يرد نظيره **واما** في الصورة الثالثة فانه وان لم يكن له  
 منه الا ثلث فانه من التعليق العا بد يرد بغيره  
 وهذا للفرع عنها **واما** في الرابعة فانه وجد منه قصد  
 الابطال حيث علقه بشرط تفصل الي مباشرته في البحر  
 ومنه اي من الزاوية في البدايع ان لم اطلقك اوان الترخ  
 عليك فانت طالق ثلاثا مراده به البائن فلم يفسخ اي ذكر

من التطلقات او من التزوج حتى مات ورثته لان يموت بعد  
 الميراث المعلق عليه فعلم وهو تزوج الطلاق والتزوج فكان  
 نارا بوجود الشرط في المرض وان كان التعليق في الصحة  
 وما قبيل الموت حال مرض الموت قطعا ولو ماتت هي لم  
 يترتها الرثا به باستا ط حقه حيث اخر الطلاق او لم يتزوج  
 الي هذا الوقت بخلاف ان مات الميراث فانت طالق فلم ياتها  
 حتى مات ورثته واذا ماتت ورثتها لانها ماتت وهي  
 زوجه لعدم شرط الوقوع لجواز ان ياتي الميراث بعد موتها  
 اه وفي غيرها لا ترقبه وهو اي الغير ما اذا كان في الصحة  
 اي مطلقة سوا علق بنسل اجنبي او محرم الوقت او يتعبد  
 او يغفلها او التعليق كان في الصحة فنقط يعني فيما اذا علقه  
 بنسل الاجنبي او محرم الوقت واعتمد في ذلك على الكلام  
 السابق فانه قيد هاتين المسالتين بما اذا كان التعليق  
 والشرط في المرض واعتبر في الباقيتين وجود الشرط فنقط  
 فيه فتبين فيه ما ذكره او علق بنسلها ولها منه لدسوكان  
 التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط  
 في المرض لانها ارضيت بالشرط والرضا به يكون رضا للشرط  
 وحاصلا ستة عشر ثبوت فو ستة ولا فو ثو عشرة لان  
 التعليق ابا محرم وقت او التعليق بنسل اجنبي او التعليق  
 بنسل او التعليق بنسل زوجه اربعة اقسام وكل واحد على  
 اربعة لان التعليق والشرط ايا في الصحة او كملها في المرض  
 او احدها اي لان التعليق في الصحة وجد الشرط في المرض  
 او عكسه وقد علم حكمها قال البيهقي في بيان الستة عشر

الدول ان يكون التليط بفعل اجنبى وكانا في المرض فترث  
والثاني ان يكون به وكانا في الصحة فلا ترث والثالث  
ان يكون به والتليط في الصحة والشروط في المرض فلا ترث  
خلافا لفرقتك وذلك لان عنده الملت بالشرط  
كالخمر عند وجوده فلو خمر فمرض الموت كان فانا لكذا  
اذا وجد الشرط في المرض ولنا ان لم يوجد منه فزار فلا ترث  
لانه حين علق كان صحيحا ولم يكن حتى المارة منتفعا ما له  
فلم يوجد الغار ورجي وجد الشرط لم يوجد فصلت الزوج  
لان الشرط بفعل الاجنبي والزوج ليس بتا وعلما مع الاخي  
من ايجاد الشرط فلم يكن فانا فلا ترث لعدم قصد الدوا  
منه كما حقه ابن السبابة الرابع ان يكون به وكانا بالعكس  
فترث هكذا قال وفيه نظر لا يخفى على المتأمل لان عكس ذلك  
ان يكون التليط في المرض والشرط في الصحة وهذه اخت  
بعد الميراث لان الصحة قد اعتبرت المرض فقطعت حكم  
المرض فكان طلاق الاصح فكيف يحكم فيها بالميراث مع انها  
اخف بعدم اليرث تأمل ابن السبابة وقال والخامس ان  
يكون التليط بمجرى الوقت وكانا في المرض ببني فترث الزوج  
فترث لانه في المرض وبني فترث الزوج  
فلا ترث الا ان يكون به وكانا في الصحة  
الشرط في المرض فلا ترث والثامن ان يكون به وكانا بالعكس  
فترث هكذا قال وصوابه لا ترث اتفاقا لان في سخر زاده  
وابن ملكسرح مجمع العربي وقد قدنا وجهه في الوجه الرابع  
ابن السبابة قال والثامن ان يكون التليط بفعل نفسه

وكان

وكانا في المرض فترث والعاشر ان يكون به وكانا في الصحة  
فلا ترث ولطاي عشر ان يكون به وكان التليط في الصحة  
والشرط في المرض فترث والثاني عشر ان يكون به وكانا  
بالعكس فلا ترث والثالث عشر ان يكون به وكانا بالحق  
العكس فلا ترث والتليط بفعلها وكانا في المرض فترث  
والرابع عشر ان يكون به وكانا في الصحة فلا ترث وال خامس  
عشر ان يكون به وكان الشرط في المرض والتليط في الصحة  
فترث والسادس عشر بالعكس فلا ترث قال واذا نظرنا  
الى انتظام فصلها الى سادس لها منه واليها منه يدكون  
التسعة فمما عتبر وجهها لان في الاول ثبوت اذا كانا في  
المرض او كان الشرط فيه فقط خلافا لما قد قلت وهذا يفسر  
الى اربعة اوجه كالا يخفى وفي الثاني وهو ما لها منه بد لا ترث  
مطلقا اي سوا كانا في المرض او احدهما فيه لاننا اذا كانت  
لها منه دفعتا منها بالشرط يكون رضا بالشرط سعي  
وقال التام قوله وحاصلها ستة عشر يمكن بسطها الى ثمانية  
وعشرين لانه اذا علقه على فصله او فصلها او جعل اجنبيا  
فالفصل اما منه بد او لا فهذه ستة تضرب في اوجه الشرط  
السادس عشر ان يكون التليط في المرض فترث والعاشر ان يكون به وكانا في الصحة  
فلا ترث ولطاي عشر ان يكون به وكان التليط في الصحة  
والشرط في المرض فترث والثاني عشر ان يكون به وكانا  
بالعكس فلا ترث والثالث عشر ان يكون به وكانا بالحق  
العكس فلا ترث والتليط بفعلها وكانا في المرض فترث  
والرابع عشر ان يكون به وكانا في الصحة فلا ترث وال خامس  
عشر ان يكون به وكان الشرط في المرض والتليط في الصحة  
فترث والسادس عشر بالعكس فلا ترث قال واذا نظرنا  
الى انتظام فصلها الى سادس لها منه واليها منه يدكون  
التسعة فمما عتبر وجهها لان في الاول ثبوت اذا كانا في  
المرض او كان الشرط فيه فقط خلافا لما قد قلت وهذا يفسر  
الى اربعة اوجه كالا يخفى وفي الثاني وهو ما لها منه بد لا ترث  
مطلقا اي سوا كانا في المرض او احدهما فيه لاننا اذا كانت  
لها منه دفعتا منها بالشرط يكون رضا بالشرط سعي  
وقال التام قوله وحاصلها ستة عشر يمكن بسطها الى ثمانية  
وعشرين لانه اذا علقه على فصله او فصلها او جعل اجنبيا  
فالفصل اما منه بد او لا فهذه ستة تضرب في اوجه الشرط  
السادس عشر ان يكون التليط في المرض فترث والعاشر ان يكون به وكانا في الصحة  
فلا ترث ولطاي عشر ان يكون به وكان التليط في الصحة  
والشرط في المرض فترث والثاني عشر ان يكون به وكانا  
بالعكس فلا ترث والثالث عشر ان يكون به وكانا بالحق  
العكس فلا ترث والتليط بفعلها وكانا في المرض فترث  
والرابع عشر ان يكون به وكانا في الصحة فلا ترث وال خامس  
عشر ان يكون به وكان الشرط في المرض والتليط في الصحة  
فترث والسادس عشر بالعكس فلا ترث قال واذا نظرنا  
الى انتظام فصلها الى سادس لها منه واليها منه يدكون  
التسعة فمما عتبر وجهها لان في الاول ثبوت اذا كانا في  
المرض او كان الشرط فيه فقط خلافا لما قد قلت وهذا يفسر  
الى اربعة اوجه كالا يخفى وفي الثاني وهو ما لها منه بد لا ترث  
مطلقا اي سوا كانا في المرض او احدهما فيه لاننا اذا كانت  
لها منه دفعتا منها بالشرط يكون رضا بالشرط سعي  
وقال التام قوله وحاصلها ستة عشر يمكن بسطها الى ثمانية  
وعشرين لانه اذا علقه على فصله او فصلها او جعل اجنبيا  
فالفصل اما منه بد او لا فهذه ستة تضرب في اوجه الشرط



فشا الزوج والاجنبي المطلق معا او شأ الزوج ثم الاجنبي  
 ثم مات الزوج بعد حصول المشيئة لا ترق فان منته  
 الزوج خذ العلة فلا يكن من قبيل التلقين بفعل الزوج ولا  
 يتحقق الزا في التلقين بفعل الاجنبي الا اذا وجد التلقين  
 والشرط معا في المرض وهنا لم يوجد الا احدها وان شأ الاجنبي  
 او لا ثم الزوج بعده شأ ثم مات في عدتها ووقفت كذا في  
 الحائنة والرق لا يجزئ في الكبر وحاصله ان الطلاق تلقن  
 على مشيئتها فاذا شأ ما لم يكن الزوج تمام العلة فلا يكون  
 فارقا خلافا ما اذا حرت مشيئة الزوج لانه تمت العلة  
 به اه قلنت وذلك لان المشيئة لم يظهر حكمها الا عند  
 تمامها فان تمت من الزوج كان فارا والبير يسير بقوله اذ  
 بمشيئة الاجنبي اولا صار الطلاق معلقا على فعله اي  
 الزوج فقط وقد اوقفه باختبار وان تمت من الاجنبي  
 فلا يكون فارا الا بوجود التلقين والشرط معا في المرض  
 عند مشيئتها ما لم يظهر حجاب احدها على الآخر والحق  
 الزوج مشيئة الاجنبي مع مشيئة دليل على عدم المزاج  
 له من ايراد العرائر لم يجعل للزوج تسليما في طلاقها والله  
 اعلم نقضا وقا اي المرفق مرفق الموت والزوجية على ثلاث  
 المراتب البابين كما في الحوى في الصيغة ونقضا وقا انما على صهي  
 العوة فبند به ليظهر خلاف الصاحبي حيث قال في النقض  
 يجوز اقراره ووصيته لانها صارت اجنبية عنه انتفت  
 النعمة بمعنى العدة الا ترى انها تقبل شربا دت لها ودفع  
 الزكاة اليها اتقا كما في البحر فيهم منه اذ لو نقضا وقا على  
 الثلاث

الثلاث في الصحة ولم يتقضا وقا على اتقضا العدة يكون لها  
 الاقل اتقا حلي موقرا لها بدنين سواء كان من مهر او غيره  
 حوى او اقر لها بدين في مرضه او وصي لها بشيئين فلها  
 الاقل منه اي مما اقر او الاقل مما وصي ومن الميراث يقال  
 الشئ واعلم ان حري من في قوله فلها الاقل منه ومن الار  
 ليس صلة لا فصل التفضيل اذ لو كان لوجب ان يكون  
 الواجب اقل من كل واحد منها وليس كذلك بل حري من  
 للبيان وافضل التفضيل يستعمل باللام فيجب ان يقال ومن  
 الارث لانه قال الاقل بين الاقل باحدها وصلة  
 الاقل محذوفة وهو من الاخر في فلها احدها الذي هو  
 الاقل من الاخر فتكون الواو بمعنى او ويكون الواو على  
 معناها كفي لا يبراد بها المجموع اذ يصير المعنى فلها  
 الميراث والموصي به اللذين هما الاقل وهو فاسد بل الاقل  
 الذي هو الارث تارة والموصي به اخري فتكون الواو جمع  
 وهو ان الاقلية ثابتة لكن يجب زمانها اه ومثله  
 في صدر الشريعة واغرض منه محشية يعقوب باشا بانها  
 في الاقلية لا في الزمان اي زمانها من الاحب اذ كانت  
 صلة ان يكون الواجب اقل من كل واحد منها وعلم  
 ان لها احدها لا غير لم لا يجمع من واللام وجعلها في  
 اباح الاصلاح متعلقة بالظرف اي بيئت لها داخيا  
 من الموصي به ومن الارث ما هو اقل من التهمة بياها  
 ان المرأة قد تختار الطلاق لينتفع لها بالاب الاثر والوصية  
 فيزيد حقها والزوجات قد يتواضعا على ذلك ليعرضا

الزوج بآله زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة  
 فرد دناها ولا تهمة في قدر الميراث ولا في حق الزكاة  
 والتهمة نهر قال السروجي ويبنى بحكم الحال ان تركت  
 خدمته في مرضه خصوصية سبقت ببيع لعم التهمة بحال  
 فلا يصح للتهمة اه وقد رده في فتح القدير بان حقيقة  
 الخصومة ليست ظاهرة الا بالبيع لها باكثر من البراءة  
 ظاهر فان تلك الخصومة ليست على حقيقة كما قيل  
 اهل الجبل للاغراض اه ولا يده في البحر وفي النهري فان  
 يخبري محال التهمة والناس الذين هم نظاؤها ولها ناضل  
 السفدي حيث قال ما ذكر محمد من ان التهمة العدة من  
 وقت الطلاق محمول على ما اذا كانا متفرقين من الوقت  
 الذي استلزم الطلاق اما لو كانا مجتمعين فالكذب في  
 كذا مظاهر فلا يصدق في الاستناد وهذا كما نرى ظاهر  
 في بحكم الحال حموي وفي البني التهمة معروفة ويجوز في  
 غيرها السكوت والفتح والاكثر الفتح والسكوت حسن  
 قاله عبد القاهر في المنتصد اه ويصدق من وقت اقراره  
 به نعم قال والميراث العدة ان التهمة على ان  
 العدة تعتبر من وقت الاقرار كما في الهداية والخالفة وغير  
 اه وفي النهري قد قرر في العدة عند قول صاحب الهداية  
 وشانها يعني مشتاي بخاري وسرقت يغتوث في الطلاق  
 ان ابتدأها من وقت الاقرار بقية التهمة الموضوعة  
 اه ولو مات الزوج بعد مضى من وقت الاقرار كما صرح  
 به في النهري فلها جميع ما اقر لها به او جميع ما اوصى لها به

عامة

ولو لم

عايد لانها صارت اجنبية وقالوا ما اخذه قبل مضى العدة  
 له شبه الميراث فلو توري سئى من التركة قبل التسمية لكان  
 على الكل طلب اخذ الدرهم والتركة عروضا لم يكن لها  
 ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة ان يطوها من غير  
 التركة **تنبيه** من الوصية على ثلاثة انواع الاولى ان  
 تكون الموصي له كالمودع والوصية في يد الموصي وورثته  
 كالوصية بان يوصي بعين مال قائم يخرج من الثلث  
 حتى لو هلك بلا نقد لا يضمن الثاني ان تكون الموصي  
 له كالتوريك مع الورثة بان يوصي بثلث ماله ولهذا العدة  
 استغناء مالا بعد الوصية يعطى ثلث المستغناء ايضا وورثته  
 لو تمت الموت الثالث ان يكون الموصي له كالغريم بان  
 يوصي بالدرهم المرسله سواء كان له درهم او لا ثم مات  
 باخذ الموصي له ثلث الدرهم ان كانت حاضرة والاقتناع  
 تركته ويعطى ثلث الدرهم كالدني كن بينها وبين الذي  
 فرق وهو ان يبدى بين الصحة ثم يدين الموصي ثم بالوصية  
 والدون من الكل وهذه من الثلث حموي عن التوريث  
 ولو لم يكن النقاد عرض مونة صح اقرارها بعين او  
 دين وصحت وصيته لها بشئ يعني ادعى انه طلقتها مند  
 زعات وصدقته وهو صحيح واقرارها بدين او وصي لها  
 بوصية ثم مات وهي في العدة صح اقراره وصيته فتعقدان  
 على الورثة وكفى العدة تعتبر من وقت الاقرار بالطلاق  
 كما يستغاد من البحر وكلامه صادق ما اذا كان صحيحا او  
 مريضاً ثم صح ولو ادعى انه طلقتها بانها في صحته وصحت

عدتها واقر لها بشئ وكذلك ما في اصل الطلاق او  
 كذلك في الطلاق في الصحة وقالت انما طلقني في مرضه  
 او كذبته في مرضي العدة لم يصح اقراه ولا وصيته بماله  
 لها بقومها انما تزوجته وهي وارثة ولا وصية لوارث  
 ولا اقرار له بدين عرج جمع وبني العصول ادعت عليه  
 حال كونه مريضا انه اياها سوا كان صحيحا او مريضا  
 حلي محمد الزوج الابانة وحلفه القاضي بخلف ثم صدقته  
 في عدم ابانته لها وراثته لوصدقته قبل موته لانها  
 كانت نفسها ولا طبع لها في الميراث كوصفها الاثرية  
 لو صدقته بعده اي بعد موته لان التهمة قائمة كالد  
 يخفى وهذا انما يظهر لو ادعت ان الابانة كانت في الصحة  
 لان دعواها تنقض اعترافها بانها لا تترث منه تكونه  
 غير وارث لو ادعت ان الابانة كانت في المرض فلا لانها  
 ادعت عليه طلاقا تترث معه غير انما لما تزوجت اياها بغير  
 منه وجب عليها مخالفة فاذا ادعت عليه ذلك الزوج  
 الا لمزم منه ان تكون راضية بطلاقها كما لا يخفى فيجب ان  
 تترث سوا صرحت علي دعواها او صدقته قبل موته وبعد  
 كما لو اقر لها بما ادعت عليه ولم ارضى ترضى لذلك ولا لم  
 سكتوا عنه لظهوره كمن طلقت ثلاثا بامرها لوقال  
 نرونها لكان اشمل فانه يتناول ما اذا قال لها اختاري  
 فاختارت نفسها بوجدي في مرضه ثم اوصي بها او في  
 لها بشئ ما فاق لها الاقل من الذي اقر به او اوصي به  
 الارث لان العدة باقية وهي سبب التوارث والميراث

على دليل التهمة قال صحيح قصد بذكر الصحيح التسمية  
 على المتوهم والافلو قال ذلك وهو مريض لكان اولى  
 بهذا الحكم وكذلك ان تقول قتل بالصحيح لكونه وارثا  
 لبيان ان لو كان مريضا فنذر به بذلك القول لا بنفس  
 البيان لا امراته احدا كما طالع اي ثلاثا لا لافوار  
 بالرجعي ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه في  
 احدها صار الزوج الذي اظهر طلاقها فاق بالبيان  
 لان البيان في الطلاق المبهم ابقاء للطلاق سلف  
 بشرط البيان معني اي ينفذ سبب الميراث لوقوع الطلاق  
 عند البيان فيتم عند البيان بالكلام السابق اما على  
 القول بان ابقاء الحال في واحدة غير عيني والبيان تعيين  
 لمن وقع عليها الطلاق فيسمى ان لا يصير وارثا لان الوقوع  
 يكون في حال صحة كذا في البايع وقام الكلام بسقوط فيه  
 فتترث لان البيان انشا من وجه محتمل انشا في حق  
 الارث احتياطا ولا بد بين طلاقها بعد ثلث خفها باله  
 فيرو عليه قصده كالوا انشا لاقى وفيه ولو ماتت احدها  
 قبل بيان الزوج كذا في التسمية الاخير للطلاق  
 تترث لان بيان حكمي فانقضت التهمة عنه ثم قال ولو  
 كان له امرأة ثالثة فذلتها النصف ولو ماتت التي بين الطلاق  
 فيها قبل موت الزوج لم تترث وكان الارث للآخرين لان  
 التعيين دون الانشا ولو انشا الطلاق في المرض ثم مات  
 المطلقة لكان جميع الارث للآخرين كذا في التسمية فيموت فيه  
 قبل جمع ولما كان اصل السالفة فيها اذا كان الطلاق بهم



ابطال حشرها حيث لم يعلم وان صارت اهلا قبل نزول  
الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق لان غنقها مضاف  
مخلاف ما اذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لانه امر حاكم  
فلو بشرط العلم به بقي الكلام في الواقع هل هو طلقته  
لانه لا يمكن حال الاضافة غير انها او تطلقت نظر الوقت  
الواقع فانها حرة والطاهر انما تطلقت ثلثا والاكاث  
رجعيا لانها صارت حرة ولا فرق في الرجعي فان قلت  
مقتضى ما تقدم قبيل قوله والفاظ الشرط من قوله فرج  
لوقال لزوجة ان دخلت الدار فانت طالق فلو ثلثا  
فمقتضى قد دخلت له رجعتها ان يقع عليه طلقا فانه  
السيده قد قلت بحاج عنه بما ذكرنا في الفرق بين الاضافة  
والتعليق ان المضاف ينفق سببا الى ان يخلو في الملق  
حتى لو قالت انت حرغد لم يملك بيده اليوم وعكس  
في قوله اذا حغد كما في طلاق الاستباه فلما قال لامته  
في مسالمتنا انت حرة غدا انقذ سببا الى الابد فادان قال  
الزوج انت طالق فلو غدا انقذ سببا للطلاق  
بعد تحقق سبب الحرة فتطلقت فلو غدا يخلو مسالمة  
التعليق فانه وقت التعليق لا يملك اكثر من طلقين  
ولم يتحقق سبب الحرية وقتها فلا يقع اكثر مما يملك  
ولو علمت اي علق الزوج طلاق منك وحشة الامه الباني  
باعتقارها بان قال انت طالق ان اعتقك سيدك ولا بد  
ان التعليق والشرط في المرض لانه تعلقت بفعل اجني  
فاعتقها سيدها ومات تزوجها في عدتها وريثته لانه علق

الامه

مخزافي الصحة ويبين في المرض فرج عليه بقوله ومغاده  
انه لو حلف حال كونه صحيحا وقال ان قدم مزيد فاحدا كما  
طالق ولا يبراد انه علق على فعله فانه يصبره فالا بفعل  
في مرضه لا ينفس البياض حنت اي قدم زيد حال كونه  
الى الف مريضا فبينه اي بين الزوج الطلاق في احد لهما  
صارا والانه بالحنث بقي الطلاق سببا بينهما فصا  
كالمنجر في الصحة او في المرض فاذا بينه في المرض كان سببا  
في التي بين فيها فيكون فارا بالنسبة اليها ولم اره نهر  
وطا لان شرط كونه فارا اهلية المرأة للارث حتى انشا  
الطلاق او البياض في المهر هل يشترط علمه ان تكون  
اهلا للميراث فبين انه لا يشترط علمه اي الزوج  
هلستها اي المرأة للميراث فلو تزوج امته وطلقها  
بانثا في مرضه وقد كانت سيدها اعتقها قبله اي  
قبل ان يطلتها فبذلك لانه لو اعتقها سيدها بعد طلاقه  
لا تزوجت اتقا لثبوت مانع الارث وهو الرق حال الطلاق  
او كانت ثمة بية وتزوجها فاسلمت ولم يشترط اسلامها  
نظروا في مرضه فان شرط الزوج صحيحا بياض  
وقت الطلاق والحال انه لم يعلم بما ينفق بزوجته  
او اسلامها التي بانها كانت الزوج فابرقت في طهر  
مخلاف ما لو قال لامته المراجعة برجل اخر انت حر غدا  
وقال الزوج لها انت طالق فلو غدا بعد غدا ان علم  
الزوج بسلامة المولى لها كان فارا واي وان لم يعلم  
للازوج حاشية قال في الميراث وقت التعليق لم ينفق

ابطال

الرجل فاراد وقد سبق له في اول الباب وقد يكون الفرار  
منها شرع الا في بيان الضرر منها قتال ولو باشرت  
المرأة سب الفرقه وهي اي والحال انها مريضه وماتت  
قبل انتقام عدتها ودخضا الزوج لانه كما نقلت حرتها  
بماله في مرض موته نقلت حقه مالها في مرض موته  
بحر كما اذا وقعت الفرقه بينها باختيارها نفسها  
في خيار البلوغ اي فيما لو زوجها غيرها يسرها وجدها  
وهي صغيرة وخيار العتق فيما لو زوجها سيدها على  
ثم اعتقها او باشرت سبب الفرقه بتقبلها الوطأ وعثرها  
ابن زوجها وهي مريضه فتقدم على زوجها الا اذا ماتت  
مسيوسة ابنه فجات الفرقه في هذه المسألة من قبلها  
ولذا اي تكون الفرقه من قبلها لا من قبله كما تسمى هذه  
الفرقة طلاقا لان المرأة لا تملك الطلاق بل كانت تستخار  
كما امر ابيها ذلك في باب المهر وما لو قبلها او جاسها  
سكره فان الفرقه لا تكن من قبلها فلا تكون فائزوا  
كان ذلك بامر الزوج ولا كما تقدم في هذا الباب غير مبررة  
مختلف وقوعه في هذه المسألة والعلة التي  
لانه قد فوت الامساك بالمعرف فوجب التسريح بالاحسان  
فان ابي تاب القاضي من قبله تكون فائز وكذا الذي  
لانه حيث قد فزها ولم يكن له بسنة عليها لم يكن مسكنا  
بالمعرف ولان اللعان وان كان بطلان الكفر مضطرة  
اليه لتبرئة نفسه فكان بمنزلة التعليق بفعلها ولا بد  
لها منهويه لا تكون فائز فكذا في اللعان ولذلك قال

الرجل

الطلاق البائن باهليتها للميراث فظهر مراد في قوله  
عليه او علقت طلاقها بمرصه بان قال لها ان مرصنت  
فانت بائن اي والحال انها اهل الميراث لان فاللانه  
حصل شرط الحنث المرض مطلقا كما في الولو الجنية وصحة  
في الخافيه اي ويدخل في مطلق المرض مرض الموت فاذا  
تحقق وجوده طلقت فصدق عليها انها طلقت من  
مرض الموت ولو مرض بعد التعليق ثم صح منه ثم مات  
من مرض اخر فلا فرا ولا طلاقه اي وكل الزوجية اي تطلبت  
مرصته بانها وهو في حال التوكيل صحيح فافترقة التوكيل  
حال مرصته حال موت الموكل قاردا على عزل كان فالان  
فعل التوكيل مسنوب اليه اذ هو قاردا على عزله فلما لم يعزله  
صار كانه وكله في المرض وابانها في المرض بخلاف ما لو عجز  
عنت عزله بان غايه ولا يقدر على الوصول اليه ولا اليه  
ايصال الخبر اليه يعزله فانه يشبه تعليق طلاقها بفعل  
الاجنبى وفيه اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض  
لا فائز فافترقة اذ هو قاردا على عزله في المرض  
امراته الي اجنبى في الصحة فطلقتها الاجنبى في المرض ان كان  
التقويض على وجه لا يملك عزله لم تزوت مثله ان يملكه  
الطلاق وان كان التقويض على وجه يملكه الغرض مثل  
ان يملكه بالطلاق فطلق في المرض وزوت اهو وهذه  
ايضا بين كانت اهل للبراث وقت ابقاء التوكيل وبرها  
لأن ذلك بمنزلة ابقاءه بنفسه ولما خرج من بيان كون

فانه لا يبرئها ولا تترتد لرضاها بالمطل وان كانت مضرة  
 لان سبب الاضرار ليس من جهة فلم يكن جانيها  
 المرفقة كذا في النسخ وقد مر عند قول المصم واختلعت  
 منه او اختارت فتصبر على ما في الحائنة والنسخ  
 عن الجامع وجرم به في الما في قال في البحر فكان هو المذهب  
 لانها اي الفرقة بالاسباب المذكورة طلاق فكانت  
 مصافة اليه لان في الطلاق يعتبر ايقاعا من جهة  
 فلا تكون فارة قال السد احمد وفيه انه يقال مثل فيها  
 اذا سالته مريضا وطلقها ومات في العدة فلو اعتراه  
 ايقاعا من جهة لورثته وقد قالوا انها لا تترتد ارضاها  
 باستقاط حقها اه و قيل قايلا الزيلعي هو كالاول  
 اي كالفرقة بجوار البلوغ والعتق فيبرئها كونها فارة  
 وما فرزناه سابقا بطل الرضعية ولو اريد المتكوهة نقر  
 ما نت او لحقت بدرا الحوب قبل انتفا العدة فان  
 كانت الودة في الموضع اي مرضها ورضها زوجها  
 لانه تبين ان قصدتها الغا قال الشيخ الرجمي وهو القياس  
 ايضا لان الفرقة حات من قبلها سبب هو مصيبة وذلك  
 في مرض موتها فيتحقق فرارها فليست بوجه تقييدها  
 لاستحقاق قال ولعله اراد ان اصل المسألة وهو يورث  
 الغا والفاقة مبني على الاستحسان في الفا للقباس  
 لا انقطاع الزوجية بالبينونة ورتوال سبب الارث اه  
 قال السيد احمد والقباس ان لا يبرئها لعدم جريان يبي  
 المسلم والكافر اه وقال الشيخ فينا قتل بينة لا يبرئها  
 لان

لان اجلك قيام العدة كقيام النكاح ولا عدة في موتها  
 اجيب بانها لما صارت محمورة عن ابطال خفة ابتينا  
 النكاح في حقا الارث رفسا للضرورة عنه او رد القصد  
 ابطال حقة كما حكنا في مستحى الارث جرحا نه اه والافان  
 اندت في الصحة لا يبرئها زوجه لان ودتها ليست من  
 اسباب الهلاك اذا تفتل فيبرها بل تستتال فلا فراس  
 بخلاف ودته اي الرجل فانها من اسباب الهلاك ولا تترك  
 كانت في معني مرضه مودة مودة يقتل ان استدامها فترتد  
 يعني لو ارتد ومات قبل ان يسلم وهي في عودتها وريته  
 مطلقا سوا ارتد في صحة او مرضه اما في الرض فظاهرها  
 واما في الصحة فلي بينا ولو ارتد ما سلم اسلم احدها ثم  
 مات احدها فان اسلمت هي وبقي الرجل على رودة فتقار  
 على الودة كانت في انشا نه ان يكون قارا ولذا  
 قال ورثته والافان اسلم الزوج وماتت المدة لا يبرئها  
 لانها كانت كن انشأت الودة ولا تكون بها فارة لما  
 قد مضى ان ردها ليست من اسباب هلاكها فان  
 قال اخراصة اقروجه اما ان كانا في الرض فترتد  
 اخرى استرط نكاح كانه لان الاخر اسم لغوا لا صف كما  
 ياتي ان شانه تعالى في الايجات ثم مات الزوج طلق  
 الاخر عند التزوج اي مستندا ولا يصير قارا فلا تترك  
 ولا فرق في عدم ردها عند الامام بين ان يكون مدخولا  
 اولاد الا انه ان دخل بها فلها مهر ونصف النصف  
 لطلاق قبل الدخول به والمهر المأمل بالوطي بعد الطلاق



الثلاث وعشرها بالحيف عنده وعندهما امر واحد  
وعليهما العدة لا بعد الاجلين شرين بلاية خلافا لها  
دليلها ان الدخيرة لا تتحقق الا بعد تزوج غيرها بعد  
وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط يتحقق عند الموت  
تطلقت عند الموت فيصير واراء الموت كالمات في الدبر  
واستدل الشمام بقوله لان الموت معروف اي يعرف  
انها اخر امارة بتزويجها ابواسمود وانقضاء اي التزويج  
الثاني بالاخيرة من وقت الشرط وهو التزويج فينت  
مستند اي يثبت الطلاق مستند الي وقت التزويج  
كالوعلق الطلاق بحيفها لم يحث بوقته الدم فاذا است  
تلا ظاهره انه وقع من اولها نزيله ودخا الى السبع  
احد والذي في الشرين بلاية يقتضي اعتبارها بعد الموت  
وهو الذي قد مرناه قال وقوله فيثبت مستند اي بعد انه  
بالتزويج في المرض بصير فالالا انه طلاق في المرض اختلفت  
وهكذا مال الشيخ الرضائي اليه **فروع** اما في مرضه  
اي مرض الموت ثم قال **لها اذا تزوجت** فان طالت  
فلانما فتزويجها في العدة ومات في مرضه لم تزف لانها  
في عده مستقلة بعينيها يطلب حكم الزاير بالطلاق الاول  
وقد حصل التزويج بفعلها فلم يكن قرارا ايضا حان عدولها  
الاولى قد بطلت بالتزويج فطل ارزها الثابت لها بعد  
الابانة في مرضه لانها انما تزف ما دامت العدة وقد  
زالن بالانكاح وتجب عليها عدة مستقلة بالطلاق  
الثاني كما باقي ان نشأ الله تعالى في العدة ان من طلق  
عدة

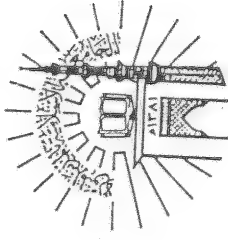
معدة قبل الوطى تجب عليها عدة مستقلة لا يمين  
انها تزف بعد الطلاق الثاني لان شرط وقوع التزويج  
وقد حصل بفعلها فكانت لا منية بوقوع الطلاق الثلاث  
فلا تزف وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف خلافا ل  
فانه يقول عليهما تمام العدة الاولى فقط فيتم حكم الزاير  
بالطلاق الاول لبعثا عدة اذا طلعتها او لافي صحته  
فلا تزف يخرجانيه قلت فملى مذهب الامام هله  
حبلة للنار في ان لا تزف تزوجة فليحفظ كذا في اليمين  
بعد موته في الطلاق في مرضه بعينيها لو ادعت ان اباها  
في مرض موته وقالت اليمين بل في الهمة ثم يدعي  
سقوط ميراثها وهي تنكر ذلك وتفسد بطلاق الا يستط  
الميراث فكانت اليمين على اليمين كذا في المدعي والالا  
فالقول لها بيمينها الا نازرها سقوط الاثبات كما في  
قولها في قولها طلعتي وهو نازر في قولها طلعتك في البينة  
ولو الجنية وذلك لانها اقوت بطلاق غير واقع لعدم وقوع  
طلاق النائم فقد انكرت سقوط ميراثها وهو دعوى  
ان في البينة واقع وهو سقوط الميراث فليس اليمين  
ان طلقها بقطنا صحيحا وعليها اليمين وانما فانما في  
في البينة لانهم لو شهدوا انه طلقها بقطنا امر يقينا وبينه  
بلا تزويج طلعت في المرض ومات بعد العدة فلا ميراث لها  
بعد انقضاء العدة ثم ينظر ما يصلح للزوج فالقول لو لم يكن  
فيه وما كان يصلح لها فالقول لها فيه واما ما يصلح للزوج  
وهو الذي اراده بقوله فالمشكل من متاع البيت لو ارب

الزوج لصبر ورضاها اجنبية اي بمعنى العدة فلم يبق لها  
 يد وما مضى المباح الورثة بهذا يحول علمي ان التركة اتيق  
 تحت يدها فلولا كانت يديها ينبغي ان تكون القول بها  
 في المشكل بخلافه لو مات في العدة قانها تكون وارثة  
 وكان المشكل في مدنها فيكون القول قولها فيه جامع  
 النصولين قال الشيخ الرضوي وهذا باعتبار عدم فلو  
 كان الرق خلاف هذا فانه يتبع في مثل هذا انه تنصحت  
 وفي الظهيرية واذا كانت المطلقة في مرض سخا منه ولا  
 حبسها محتلفا في الميراث تأخذ بالاقول لانه المال لا يستوجب  
 بالشك اه وفي الخاتمة لو كانت المرأة امه قد عتقت واث  
 الزوج فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت  
 الورثة انه كان بعد موته فالقول للورثة ولا يثبت  
 قول مولاهما الا اذا ادعت انها اسلمت في حياته وقال  
 الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم والقول لها في انه  
 مات قبل انتفا عدها مع البهي فان نكلت لا ارث  
 لها ولو قال انت ايسرتم مات بعد مضي ثلثة اشهر من  
 وقت اقارضا لا ميراث لها اه وفي المحيط وان لم يعلم منها  
 كمن قتلت الورثة نسب كتابية واسلمت بعد موت الزوج  
 وهي تقول ما زلت مسلمة فالقول قولها لان الورثة يدعون  
 بطلاق حقها وهي تنكر ولو مات الزوج كما فرقت امرأة  
 مسلمة اسلمت بعد موت زوجها وقال الورثة بل كانت مسلمة  
 قبل موته فالقول لهم لانه ظهر بطلاق حقها حيث كانت  
 مسلمة للحال فهي تدعي نبوت حقها في بيا له والورثة يدعون

اه وفي الهندية قالوا فيمن طلت زوجته في مرضه وادعى  
 المرض اكثر من سنتين فان ثم جات بولد بعد موته يشهر  
 انه لاميراث لها في قول ابي حنيفة ومحمد كذا في البايع  
 اذا قال في وصية لامرأة ان لم مات البصرة فانت طالت ثلثا  
 فلم ياتنها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج  
 ورثتها ولو قال لها ان لم مات البصرة فانت طالت ثلثا  
 فلم ياتنها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج  
 لم ير لها يد اي مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار  
 قاتلتا لالعاتي ثلثا قد خلدنا الدار ما ثم ماتت وهما في العدة  
 ورثتا فان دخلت احدها قبل الاخرى ميراث الاولى  
 دون الثانية ولو قال لامرأته وهو مريض وقد دخل  
 بهما طلقا انفسكما ثلثا فطلقت كل واحدة نفسها وصا  
 على التناقب طلقنا ثلثا بتطلق الاولى وتطلق الاخرى  
 بعد ذلك نفسهما وصاحبتهما باطل وميرثته الثانية  
 دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلقت  
 صاحبتهما دون نفسها حيث يقع الطلاق على صاحبتهما  
 ولا يقع على اميرتاهما والاولى ان كل واحدة تطلق  
 صاحبتهما وان طلقت كل واحدة نفسها وصاحبتهما  
 معا طلقتا ولم تتركا وان طلقت احدها بان قالت  
 احدها طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبي  
 وخرجت الكلاما من ما طلقت تلك الواحدة ولا تترت  
 وان طلقت احدها نفسها ثم طلقت صاحبتهما طلقت  
 ولا تترت وعلى المكس تترت هذا كله اذا كانتا يجلسهما

الرقم  
التاريخ  
التوايح

بسم الله الرحمن الرحيم



الملك عبد العزيز بن عبد الله آل سعود  
وزارة التعليم العالي  
إدارة التعليم بالمدينة المنورة  
قسم تصوير المخطوطات

رقم الطلب : ( ٤٤٤ )

العنوان : طوابع الخيام / الخيام /

عدد الأوراق : ( ٥١٦ )

صاحب الطلب : د. سائب بركات

تاريخ التصوير : ٣٠ / ١٠ / ١٤١٥ هـ



ذلك وان قاما عن مجلسها ثم طلقت كل واحدة نفسها  
وصا حبتها فداها على التائب او طلقت كل واحدة  
صاحبها ورثت ولو طلقت كل واحدة نفسها لم تطلق  
واحدة منها باب الرجعة ذكرها  
بعد الطلاق لانها من اخرة طبعها فاخرت وصفا وذلك  
لانها شترعت لرفع الطلاق والواقع ابد الا يكون الامد  
الواقع حوي وهو اسم مصدر المصدا رجعا ورجوعا  
ومرجعا بالفتح اي يفتح الراء والكسر والفتح اقص عند  
الحجر ويخلو فاللازهر في دعوى اكثر رتبة الكسر ولا ينال  
في انكار الكسر على القتر ولصاحب التاموس في نسوئية  
بينها ابن البينا ريعوي اي فعله بنفسه ولا يتعدى  
اي ينقسم بل بواسطة عت او الي قال الله تعالى فان جهنم  
الله الى طائفة منهم وفي التاموس رجع انصرف وانما من  
التي واليه صرفه وردة فالمرجع عنه هو المتروك والرجوع  
اليه هو المقصود وفي الزهر يقال رجع الى اهله ورجعته  
اليهم قال في البحر وقدمنا ان الطلاق العريخ وما في حكمه  
يعقب الرجعة وضبطه في البدايع بان يكون الطلاق فريحا  
بعد الدخول حقيقة غير متروك بموضع ولا بعد الثلاث  
نصا ولا اشارة ولا موصوف بصفة تنبئ عن البينونة  
او نزل عليها من غير حر العطف ولا منسبه بعد اوصافه  
تدل عليها وهو هذا اما ينبغي حفظه في احوال الباب هو  
استدانة قال الرازي اي طلب دوام النكاح الموجود  
قبل منهي العدة وجعل بعضهم السبب والتاثير في ذلك

الرجعة

الرجعة ليست الطلب بل هي اتمام الملك اي ملك النكاح  
التمام بالنكاح لقوله تعالى فاستكوهن بمعرفة ان الله  
استدانة التاميم لادعاء الزايل وعند الرازي الرجعة  
الوطي لان الطلاق الرجعي يجمع الوطي عنده لانه ملك  
النكاح شرط جواز الوطي وقد زال بالطلاق ولما قوله  
تعالى وبمواثيقهم اذ قد رزقوا بالبعل هو الزوج النسبية  
بمحققة تستلزم قيام الزوجية وقيامها بوجبه حل  
الوطي ولا دلالة في قوله تعالى اذ قد رزقوا بالبعل  
قد زال لان الزوج يستعمل للاستدانة يقال رد البائع  
اذا باعه بشرط الخيار ثم فسخ وهو لم يخرج من ملكه كمن  
لما كان بموضبه ان يخرج لو لم يفسخ حتى مضت المدة سمى  
ردا فكذلك هنا ابراء السحود وقوله تعالى اذ قد رزقوا بالبعل  
على عدم اشتراط رضاها فالود يصدر حقيقة بعد  
انقضاء سبب زوال الملك وان لم يكن زوا لا بعد كالمعد  
الزوال ويستتبع دعاء رزقا انه لو طلق امراته الامه بريحا  
ثم تزوج مرة كان له ان يراجع الامه ولو كانت الرجعة استتبع  
ملك لما كان له مراجعتها لحرمة ادخال الامه على الحر وهذا  
لان الملك باقيا في حق الامه والولد والظهار هو الاحتيا  
وعدة الوفاة وبنينا لها قوله رزقا في طوالت وجواز الا  
بالخلع ونحو ذلك حتى صح الخلع والطلاق بحال بعد الطلاق  
الرجعي بوجوه ما قوله تعالى فاستكوهن بمعرفة ان الله  
اشارة لما يلزم شرعا وذلك بان يجس عن نيتها وياتيها  
بما يلزم من نية نكاحها وكسوتها والبشر والميا سطة ولا

ص

ث

ولا حاجة الى تقيد الخلوة بالصحة لانها اذا لم تقع  
الرجمة في عدة الخلوة المصححة لا تنص في عدة الخلوة  
الناشرة بالدولي ابن الكمال وفي النزاهة ادعى الوطني  
بعد الدخول صوابه بعد الخلوة خلافا لغيره وانكر الوطني  
فله الرجعة لان القول قوله حيث كان بعد الزفاف لان  
الظاهر انها هله وان لم تعلم خلوة غيرها كان القول قولها  
وان كان الغرائس قائما لان الظاهر انها هله لانها لا تعلم  
وهي ما اذا دعت الوطني وانكر حيث كان بانكاره فثبت  
لحقت الرجعة عليها ومن احكام الرجعة انه لا يصح اضافتها  
الى وقت في المستقبل ولا تعليلها بالشروط لوقال اذا جاء  
غدا فقد راجعتك او ان دخلت الدار فقد راجعت امرأتى  
وتصح الرجعة مع الكراهة وهزل ولعب وخطا لان ارادات  
يقول قدم زيد فسقط على لسانه راجعت امرأتى صحت  
الرجعة وقد عير مرة ان الهزل يفيضي الجدي وقال  
في التماموس لعب كسعب لعبا وتلعا با ولعب ولعب  
وتلاعب صند جدا وهذا يفتضي ان الهزل واللعب  
شئ واحد وفي الفتية لو احيانا من راجعة الفضولي صحيح  
ذلك يحكي مستلف باستدامة وكان الدولي لما اتى  
ان يقول بالقول غور راجعتك لعبطف عليه قوله الاتي  
وبالفعل راجعتك راجعت امرأتى سواء كانت حاضرة  
او غائبة حموي وارجمتك ورجعتك وكلها مرجعة  
وتزوجتك يبتغى للرجعة ولا تستفاد هي ليرافاده  
صاحب الجور ودك استرط بمضرم فيه طر الصلة

يقصد مضاررتها قال تعالى ولا تنصا وهن وفي الحديث  
لا ضرر ولا ضرار فلو استكها بدوت معروف صحت الرجعة  
وحرم عليه لعصيانه قوله تعالى يعرف وقوله تعالى ولا  
تنصا وهن وانما صحت الرجعة لان النهي عن الافعال  
السرعية يفتضي المشروعية كما قرره في الاصول رجعت  
بللا عوض لانها استقامتكم والمهر يتبأله بغيره لا يتأبأ  
ولو قال راجعتك بالف درهم ان قبلت المراجعة ذلك  
والا لا لانه زيادة في المهر وفي المخرجين في والمأوى قال  
راجعتك على الف درهم قال ابو بكر لا يفتك الا الف  
ولا نصير بزيادة في المهر كما في الاقا لانه في المخرج ولو  
قال لها زدتك في مهر لا يصح كذا في اللولو الحنة ما واد  
في العدة قبيد بزيادة لا رجعة بعد انتقائها اذ لا يكون  
بعدها بعلد والقول في انتقائها بالجيش قول المرأة  
والانصدق علي انتضا منها في اقل من شهرين كذا في المالكي  
القدسى وفي النزاهة اذا استقطت تام الخلف او ناقص  
الخلف الخلف بطلت حقا رجعة لا تنصا العدة ولو قالت  
ولدت لا يقبل بلا بينة فان طلب يمينها بالله لقد  
استقطت بهذه الصفة حلفت اتقاها اي عدة الدخول  
حقيقة وهو الوطني اذ هو الاصل في مشروعية العدة  
لانها شرعت لتعريف براءة الرحم تحفظا عن اختلاط الارواح  
وانما وجبت بعد الخلوة احتياطا وليس من الاحتياط  
يصحح الرجعة قلنا قال اذ لا رجعة في عدة الخلوة ولو  
كان منها لمسا او نظر بشهوة ولو ابي الفرج الدخول جلي  
ولا

على الرولية بان زيادة في المهر  
وانما يجوز فلا يثبت

او بما قال في الجوهرية وكذا اذا المسته هي ايضاً بشهوة  
 كان رجعة عند الحقيقة ومحمد وقال ابو يوسف اذا  
 لمسته فتركها وهو يقيد على منبها فهي رجعة وان منها  
 ولم يتركها لم تكن رجعة وفي البيهقي اذا المسته غفلت  
 وصو كاد او بايم او رايل المتل وافر الزوج انها فلتنة  
 بشهوة لان رجعة عندها وقال ابو يوسف لا تكون  
 رجعة الا اذا تركها وهو يكتفي منها انه قال الشيخ  
 الرجعي فاذا ان الشهوة عند اي حنفية ومحمد يكتفي  
 وجودها منها وان لم تكن منه شهوة اهـ هذا اذا صدق  
 في الاختلاس او تنوع ذلك في النوم او مكرها او محنوا  
 او مستوها انها جازت في هذه الاحوال لانه لا يثبت فيها  
 الرضا ان صدقها صوابا فاق المحنوت والمعتوه صدق  
 او صدقها النائم بعد يقظته او الكره بعد زوال الكره او  
 صدقها ورثته بعد موته منها المسته بشهوة لان ذلك  
 رجعة جوهرية ورجعة المحنوت الذي طلق غافلا بالفضل  
 لان اقواله لغوا وهو محنوت عن الاقوال دون الافعال  
 فلا تنافي منه الى جهة الا بالفضل ولا كراهة لعدم التكليف  
 بل ان يتركه على هذا القول اقتصر الزاوي قال في البيهقي  
 لعلة الراجح لما عرف انه موافق بافعال دون اقواله وقيل  
 لا تقع مطلقا وقيل تقع مطلقا ويقع الرجعة بتزوجها  
 في العدة به يعني جوهرية عبا رتها وان راحها بلفظ  
 التزويج جاز عند محمد وعليها الفتوى اهـ وقال ابو اليسار  
 فلو تزوجها في العدة تكون رجعة عند محمد ولا تكون

بان يقول الي اوالي نكاحي او الي عصمتي قال في الفتاوى  
 حنفية اذا مطلقة بشغل في ضد القول حموي وسكنك  
 مثله استكتك بلاءية لانه صريح ولا خلاف فيها ومن  
 كذا بات الرجعة انت عذبي كما كتبت وانت امراتي فلا  
 يصير مرجعا بها الا بالنية لان حقيقتها تصدق  
 على ارادته باعتبار الميراث حموي ويقع الرجعة بالفضل  
 وظاهر كلامهم ان الفصل لا يكون صريحا ولا كناية لانه  
 من عوارض اللفظ الا ان الفصل في حكم الصريح لسوء  
 الترجمة من المحنوت كما ياتي مع الكراهة قال السيد اخذ  
 ظاهرا طلقتم انها تحرمته اهـ وقال الشيخ الرجعي الظاهر  
 انها تنزيهية لان كونها بالقول والاشهاد عليها  
 مندوب اهـ بكل بدل من الفصل بدل بعض من كل ما  
 يوجب حرمة المصاهرة وليس حاصرا لان الوطئ في  
 الدبر مرجعة ولا يوجبها ودخل فيه كما في النكاح الوطئ و  
 التقبيل بشهوة علي اي موضع كان سواء كان في الاخذ  
 او دفن او جبهة او راسا ونظرا في فرجها بالداخل بشهوة  
 وفي القنية ويصير مرجعا بوفوع بصره على فرجها بشهوة  
 من غير قصد المراجعة وخرج ما اذا كانت هذه الافعال  
 بغير شهوة وخرج النظر اي يحد داخل الفرج بشهوة ولو  
 الى حلقة الدبر فانه لا يكون به مراحا كذا مكرهه  
 وفي المحيط وكذا التقبيل واللمس بغير شهوة اذا لم يورد  
 الرجعة اهـ كذا بلاء حال او عاجل يجد الحارة بعد كونه  
 بشهوة ولو وصل به كان المس او التقبيل منها اختلاسا



رجعة عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف روايتان قال صاحب المدايع قول محمد هو ظاهر الرواية وهو المختار في الفتوى اه وفي الزيلعي واختار الغنيما أبو حنيفة قول محمد وبه ينبغي فان قلت كيف ساء للنكاح بفعل الجوهره بلقظ به يعني مع انه لم يقع فيها الا وعليه الفتوى قلت قد مر في رسم المفتي ان به يعني الكمن عليه الفتوى قلت اغاظره ذلك عند تقارض الروايات واختلاف الترجيحان وذلك لان يكون في مسالة واحدة روايتان زيلت احدها بعلمه الفتوى والاخرى بيده يعني عند ذلك يرجح وبه ينبغي ولحقين قول أبي يوسف في مسالة نكاح بالثمن فانما هو فيه الشتر فتنبه ويقع الرجعة بوطئها في الدبر على المفتد لانه لا يخلو عن مسية بشهوة والمعتبر ههنا المس بالشره بخلاف المصاهرة اذ لا بد ثمة من اهتداء زياذة على ذلك وهي شهوة تكون سببا للولد ولذلك لم يوجب رجعت لو انزل بعد المس مطلقا في فروج امرأة اخرى او في نفسه كما تقدم وبه بقوله علي المصنف الى ان في المسالة اختلاف قال الزيلعي واختلفوا في الوطئ في الدبر قيل انه ليس الرجعة والسامنا از القنوري والفتوى على انه رجعة ان لم يطلق باننا قيد في قوله هي استدامة الزوج والباقي النكاح والحنيف فان كلاً منها يتقطع الرجعة ولا فرق في المدة المراجعة بين المصلحة والكتانية والحرمة والمصلحة لا يطلق الا بغيرها الذي لا يخلو عن فان اياها فلا رجعة له عليها الا بغيرها ويجوز عقدان كانت بينهما خفيفة والا فلا رجعة اصلا

كالمع

اصله وصليبه ايت اوقال الزوج قبل ان يراجعها ابطلت رجعي اوقال لا رجعة لي فله الرجعة لان في ابطاله وتقبيل الرجعة تغيير للنكاح فلا يصح منه فكون قوله ابطلت رجعتي ونحوه لغوا بالاعتراض وقد تقدم وانما اعاده مخصصا لما بعدة قال في الجوهره لان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة ملكه ولو سمي بان قال راجعتك علي الف تحا قد مرنا هل يجعل زياذة في الشهر قولان ويجوز ان فيها اذا تزوجها في العدة بمهر عند محمد بمقتضى جملة ذلك رجعتي ومكونة زياذة في الشهر ظاهره يثبت فتح علي القول ووجه عدم صحته زياذة انه كمن باليس بمنزوع وهو التوقيف في الوصية فامل رجعتي وكذلك ان تقول ان الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الانسان في مقابلة الشهر الموجل بالطلاق الرجعي ذاك لم يكن موجدا الى مدة معينة والا فلا يتجمل بالطلاق ولو زيانا كما تقدم في الشهر ولا يتجمل برجعته بصورة ذلك لو تزوجها على مهر موجل كله او بعضه الى اقرب الاجلين من الطلاق او الموت فطلقاتها رجعيًا فقد وجد اقرب الاجلين وهو الطلاق فيسقط الاجل ويتجمل بالان سجالا الى الطلاق ثم اذا راجعها لا يبعد الاجل وهذا معنى قوله ولا يتجمل برجعته لان الاجل قد سقط والساقط لا يبعد هذا ما في الخلاصة والظاهرية وفي الصبر فيه لا يكون الموجل حال ابي لا يتجمل ولا يسقط الاجل بمجرد الطلاق لان

زوجها غيرة بالمرأة بالرجعة فرق بينهما ان يبرهن على  
 رجعتها في العدة وان وصل به دخل الزوج الثاني سجن  
 لانها تنكح الاول فلما كان النكاح الثاني فاستاذنات  
 وطهرها الثاني كان وطئاً بشبهة العقدة فلزمه مهر  
 المثل وتنفذ منه ثم ترجع الى الاول من غير اعادة عقدة  
 لسابقت الرجعة وهذا احد قولين كما في الهندية وينفرد  
 ببعضها ويبيى الثاني وفي المقتني وهذا هو الصحيح  
 فذهب الاشهاد دفعا للنفاد لانها ربما تكون كارهة  
 له فتتكرروا في الاشهاد صيانتها عن الوقوع في العصية  
 وفيه ايضا نتعرضه عن التكلم فيه لان الثاني علموا  
 طلاقها فيبتهون به بقاياه معها بدون المراجعة وقد  
 جاز التحفظ من الوقوع في التهم كما في الحديث الصحيح  
 انه صلى الله عليه وسلم زادته صفية ليلادها وان يرد  
 الي بيتها ليلاد امراسيد بن خضروط اخر فقال انما هي صفية  
 وان الشباط يجرى من ابنه ادم حرمي الدم وانى خشيته  
 ان ينفذ في قلوبكم اشراؤا بعد لبي وقال الحوى او  
 عدل وعدد لتنفذ وقال الشيخ الرجعي وانما لم يقبل او حمل او رتب  
 لانه ابعد من الخلاف فان بعض المجتهدين لا يقبل وهذا  
 شراؤه النساء والامرين قوله تعالى واشهره ذوى عدل  
 منهم يحول على الذب ولو وصل به بعد الرجعة بانفصل قال  
 في الحوى ولو رجعها بغير طلاق لم يفسد الا فصلان براجعها  
 فاشهادنا نيا وخلدها مدعية اه وقال الحوى وقيدنا  
 الاشهاد بكونه على الفل لان الاشهاد على الوطى لا يتحقق

الطلاق الرجعي لا يرفع النكاح حتى تنقضي العدة فاذا  
 انقضت ولم يراجعها انتقض النكاح فيجوز للمحل لوجود شرطه  
 قطا هو عبارة الصيرفية بخالف ما قبلها ولعل التوفيق  
 بان ما في الخلاصة والظهيرية يحول علي ما اذا كان الثاني  
 الي الطلاق كما قررت وقد وجد الطلاق يحل الاجل وما في  
 الصيرفية يحول علي ما اذا قال الي العراق بدل الطلاق  
 لانه لا يحصل الا بعد انقضاء العدة وهذا ما ظهر من  
 العلم رجعي كنى صاحب الصيرفية ذكر قولين في كون  
 المحل يتحل بالرجعي او الي انقضاء العدة ولذا جزم في  
 الفتية بان لا يحل الا بالانقضاء العدة قال وهو قول  
 عامة متباخنا هو في الخلاصة احد القولين فتنبه  
 وقدوب اعلامها اني المرة بها اي بالرجعة لا بالطلاق  
 عمود بعد العدة واذا بهذا ان علمها بها لا يفسد رجعي  
 وما في النهاية من اشتراط علم الغائبة بها فسر رجعي  
 واعلم ان الرجعة على نوعين سني ودعوى فالسني ان  
 يراجعها بالقول ويشهد علي رجعتها ويبلغها والبدعي  
 ان يراجعها بالقول ولا يشهد او يشهد ولا يبلغها او بالفعل  
 فان قلت لم كان اعلامها منذ وبالا واجبا دفعا للمحظوظ  
 عنها اجيب بان الوجوب عليها لا عليه لان لا حد ياق  
 فان الطلاق الرجعي لا يرفع فلما كان عليها ان تنقضي  
 على حقيقة الحال ولا تتزوج حتى تعلم انه يراجعها فان  
 لم تفعل كان التنصير منرا واعلامها مضمونة منذ لها  
 عن الوقوع في المحظوظ فلما منذ وباقان لمحت وقدتر  
 زوجها

قال في عدتها قد ارحمتها واقام بيته على انه قال قد  
جامعتها وتقدم قبولها اي تقدم في فصل الخيرات ان  
البيته تقبل اذا قامت على نفس الابن والتقبل بشروط  
لانه مما يوقف عليه باقانا وانتشا ولتحفظ وظاهر كلامه  
انها تقبل ولو من جهتها والذي في البحر ولا تقبل الشهادة  
على فعلها لان الشهرة لا تعرف الا بقولها وهو ايضا مخالف  
لما تقدم فربما عن الحوي وان حمل على وقوع خلاف فلا تنافي  
قال السيد احمد كاف وجهه لان الثابت بالبيته الثالث  
بالمعانيته وهذا من اعجب المسائل حيث لا يثبت امره  
بأقراره بل بالبيته تغلة في الزعم السرخسي وفي البحر عن  
الميسوط وهو للامام السرخسي وعبارة الزهراني تصدق  
لاتصم الرجعة لانه اخبر عن ما لا يملك انتشاء ولا مصدق  
له حتي لو اقام البرهان على قوله قبل قوله قال السرخسي  
وهذا من اعجب المسائل قلت وجه المحب ان اقراره ثابت  
بالمعانيته وهو اقوي من الثابت بالبيته لان البيته  
قد تكون لازمة ولذلك لو ادعى على آخر ما ادبرهن عليه  
ثم اقر المدعي عليه بطلت البيته لان الاقرار اقوي وهذا  
عكسوا ذلك وما ذكركم الا لان اقراره باندرجها في العدة  
بحر ودعوي فلا يثبت ولا بيته كما لو قال فيها اي في العدة  
كنت واجعتك امسى قاترا اي الرجعة يصح كون وصليته  
كذبة فلهلكه لاننا في الحال اي ومن الانشاء ملك الغبار  
كالوصي والمولي والوكيل بالبيع ومن لم يخبر وكل هؤلاء  
مع بقاء ولا يثبتهم خلوقا والوكيل بالبيع قبل المزل كنت

عنه

ولا تقبل الشهادة على التقبيل والمسي والنظر ان شهرة  
لانه لا علم لانتهاه بها وبذبح عدم دخوله اي الزوج بلاد  
اذنها عليها فيقبلها بالنداء والتخلف او خفت النسل سو  
قصد رجعتها او لا فان كان الاول فلا يام ان يدرك الزوج  
بشهرة فتكون رجعة بالنسل من غير شرط وهو مكتوب  
من جهتين وان كان الثاني فلا ند رجا يودي الي بطول  
العدة عليها بان يصير مراجا بالنظر من غير قصد في طولها  
وذلك اضار بها بحر لتتاهب اي لتتربا للستر منه وان  
وصليته قصد رجعتها ربه على صاحب الهداية والدرر  
في تعييدها بذبح الاعلان بما اذا لم يقصد رجعتها وعلى  
لذلك بقوله كذا هو اهترها اي الرجعة بالنسل كما مر او عاها  
اي الرجعة بعد مضي العدة فيها اي في العدة بان قال  
كنت واجعتك في عدتك قصد فتصح بالمسا وقت لان  
النكاح يثبت بتضاهاها الرجعة او في وظاهره ولو كانا  
كلا ذين وهذا في القضا واما ديانا فغلي ما نفس الامر  
والا اي وان لم يقصد فلا تصح الرجعة لانه محضي العدة  
بانته منه فصارت احصية فلا يملك انتا الرجعة في  
ذلك الوقت وهي بانكارها منسكة بالظاهر تدفع دعواه  
عنها ولا مصدق له ولانه يدعي وهي تنكر القول للنفخ  
ثم اذا لم يكن برهان فلا يثبت عليها حموي عند الامام خلافا  
لما للسلي وسياقي في كتاب الدعوي انه لا تخلف في سورها  
الرجعة وكذا تنسبه في صحة الرجعة الاولى خذ في الاثبات  
عنه بقول المص لان رجعة لواقام بيته بعد العدة انه

قال

في مح



فكان منها اعترافا بعد الانكار كان له الرجعة لان القول  
بعد الانكار مسموع لاحيا رها بكذبها في حق وجعل عليها  
شتمى ثم اغاقت المدة التي لا تصدق في اقل منها الواحد  
انقضا العدة فيها وهي شهران لو كانت من ذوات  
الحيض وعدتها ايض بالحيض لا تعتبر تلك المدة اذا  
ادعت انقضا العدة بالسقط فان يعين ان يقع عقيب  
الطلاق فتتقضى به العدة ان كان مستحي الخلق ثم  
اميتت علي بعضها فنكح التالي ولا يحل له ان يكتم من  
خلق الله في ارجاسه في كل ذلك اليهن فيكون القول  
قولها وله اي وللزوج تخليها انه اي السقط كان مستحي  
الخلق لان من كان القول قولها كان الممنوع عليه ولو  
انقضا العدة بالولادة لم يقبل قولها الا ببينة ولو كانت  
المدعية حرة ففزع وعبارته ولو قالت ولدت بعني انقضت  
بالولادة لا تقبل الا ببينة واستقطت سقطا مستبين  
بعض الخلق فللزوج ان يطلب يميزها علي انها استقطت  
بهذه الصفة بالافتراق ولا فرق في هذا بين الامنة  
الحرة والمتقطعة الرجعة بانقضا العدة ولا تنقض عدها  
الا اذا ظهرت من الحيض الاخير الذي تنقضي بالولادة  
وهي الحيضة الثالثة في الحرة والثانية في الامنة ولذلك  
قال يبر اي لحظ المتن الا منة لعشرة ايام علة لظهور  
اي لاجل تمام عشرة ايام او اللدم للوقت اي اذا كانت  
طهرت رتبها وقت عشرة ايام او مجذوف المضاق اي طهرت  
لمضي عشرة ايام سقطت نسوا انقطع الدم ولا قال في البحر

وليس

وليس المراد من الطهارة هنا الانقطاع لانها بمعنى العدة  
خرجت من الحيض وان لم ينقطع وذلك لان الحيض لا يحتمل  
الزيادة على العشرة وما زاد عليها فهو استخاضة وان  
وصلية لم تنقسل او وان لم يحض باليات البتة في السحابة  
لنت من يبيتها مع الجارم كقولها يا بيبك والابنات  
والاصح حذوها لانها مسطوفة على غسلها ذكرنا وقيت  
صلواته وبه بهذا على خلا في تزويج المسالة فتقال لا  
عدتها لم تنقسل اعتبارا بما اذا انقطع اقل من العشرة  
وبه قالت الثالثة ولنا انها خرجت من حيضها الاخيرة  
تحتقنا وان لم تنقسل والموصوم لا يمارس المحقق حنيف  
لويقي من الوقت بعد الانقطاع ما يتمكن فيه من الغسل  
والجمعة قد ذهب ذلك القدر يجر بطهرتها لان الحيض  
لا يزيد على العشرة وان طهرت لا تقل من عشرة ايام لا تنقطع  
الرجعة حتى تنقسل واخرج الطبراني عن عروة الدجادة  
رجل وامرأة فقال امرأتني فطلعتني واجتفتها فقال لراة  
طلعتني ثم تركني حتي اذا كان في اخر ثلاث حيض وانقطع  
عني الدم ووصفت غلي وبردت بابي ونزعتي ثيابي  
فتزع الثياب وقال قد ارجعتك قد ارجعتك فتركته فغسلني  
ولبت ثيابي فقال عمر ما تقول فيها يا ابن ام عبد فقال  
ابن مسعود اراه احق بها ما دوات ان تخلها الصلاة  
فقال عمر ثم رايته وانا ادي ذلك كذا في جمع الغوايد وهذا  
محول عندنا علي ما اذا كان الانقطاع لدون العدة الحيض  
وكو وصلية كان الاغتسال منها بسور حار ارا دابة انه

بذلك اذا علمت هذا فاعلم ان الله قد توفى في تقدير لفظ  
 جميع فانها في صورة ما اذا اظهرت في اخر الوقت بحيث تدرك  
 الاغتسال والتيمم لم يمض جميع وقت الصلاة وانما  
 مضى بمضيه ويمكن ان يجاب بانه مضى جميع وقت اركعة  
 بعد الانقطاع على ان قول الله فتصبر ديناً في دستها  
 مبني للمقصود بان المراد بالجميع ما يصير به الصلاة ديناً  
 وهذا احراز عما اذا اظهرت في اول الوقت فانه لا ينقطع  
 حت الرحمة بها كما في الوقت باقياً فانها لم تنصرف ديناً الا  
 بعد مضيه فتأمل والله اعلم وانما شرط في الاقل الحائض  
 لاحتمال عود الدم مع بقا المدة لانه القاطع للرحمة ليس  
 الا لا ينقطع كذا كان غير محقق اشتراط معه ما يجتمع  
 ولذلك قال لوعا ودها ولم يجاوزا المسطرة اي لا ينقطع  
 بالاذن فله الرحمة لانه اذا عاودها تبين عدم انقطاعه  
 اذا المراد من انقطاعه فيها دون العسكرة الانقطاع الكلي  
 الى ان مضى وقتها لم ينقطع لم يخرج من العدة و  
 معها لم يخرج لم ينقطع حت الرحمة كما لا يخفى فلو تزوجت  
 بعد الانقطاع ثم عاودها كانت العدة فاسدا ولا عبرة بما حث  
 الكمال فانه مخالف لظاهر المتن اذا المراد في كلامهم حتى  
 تنسل وما عطف عليه هو ما كان احداً ذلك بعد الانقطاع  
 الكلي الذي يعود بعده لا النسل ونحوه بعد مجز الانقطاع  
 يعود الدم بعده فتنبه او حتي يتبين عند عدم الماتوصلي  
 ولو وصلبه فتلا صلاة فانه في الاصح يعني لا ينقطع حت  
 الرحمة فتد الما حتي يتيم وينصلي بد فرضا لان اوعبره

لا يشترط اغتسالها باغير شكوك في طهره ونية فله  
 اغتسل بسور الجارح وجود الما المطلق كذا في سقوط  
 الرحمة لان الاغتسال به كما في على احتمال الطهارة  
 غير كاف على احتمال عدمها فكل ان الاحتياط في سقوط  
 الرحمة كما ان الاحتياط في عدم صحة الصلاة بذلك الفصل  
 ما لم تغتسل بعده بالمطلق او سيم عند فقد المطلق لتكون  
 جامعة بين النسل به والتيمم لاحتمال عدم طهره ونية وكذا  
 الاحتياط في عدم حملها لذلك لا يخرج لاحتمال عدم طهره ونية  
 ولذلك قال كفى لا تنصلي ولا تخرجي وقتها احتياطاً لانه  
 للمساكين الثلاثة كفى الاحتياط في الاول لاحتمال طهره ونية  
 وفي الاخرين لاحتمال عدمها او بعضي جميع وقت الصلاة  
 فتصبر ديناً في دستها فان اظهرت في حال لم يثبت من وقت  
 الصلاة الاستعداد ما يسع فيها اغتسالها والتيمم فله  
 ينقطع حت الرحمة الا بمعنى ذلك القدر ان لم يثبت من  
 الوقت الاقل من ذلك فلا يكفي في ذلك مضيه فقط بل  
 لا بد من مضى وقت صلاة اخرى كما اذا لم يثبت قبيل  
 طلوع الشمس ما يسع التيمم الاغتسال فلا تنقطع الرحمة  
 الا بدخول وقتة العصر لان صلاة الفجر لم تضرباً قرب  
 ومنها بطلوع الشمس اهتفت الوقت وانما يكون الظاهر  
 ديناً يخرج وقتها فلو اظهرت بعد الشوق في الوقت المهل  
 روي عنك فبالاولى ولو اظهرت في اول الوقت كمنع زوال  
 الشمس فلا ينقطع حت الرحمة الا بمخرج وقت الظاهر  
 جميعه ودخول وقت العصر لان الصلاة لا تنصبر ديناً الا  
 بذلك

واحد المخزبين تقطع الرجعة استحضانا والقياس ان لا  
 تقطع لان حكم الجنابة والحيمن لا يتجزئ فاذا بقيت  
 في المصنوع بقي في الكل ووجه الاستحسان ما اشار اليه  
 في اشعار الجنابة يعني ان الظاهر انها تمت جسدتها بالما  
 ثم جف هذا البعض القليل لتسارع الجنابة الى ما دون  
 المصنوع قلته خصوصا في ايام الصيف فلا يتيقن بعدم  
 وصول الماء قلنا تقطع الرجعة احتياطا ولا يجعل له  
 التزوج بزوج اخر حتى ينسل ذلك الموضع احتياطا ايضا  
 لان الماء يصل البيضا هو كما افاده الزيلعي ولا يخفى انهم  
 قد اعتبروا في الطهارة مكانا اذا شك قبل الفراغ غسل  
 ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر في قول الشافعي لتسارع الجنابة  
 الى بقايا البلاء فيما بعد ذلك الموضع ولو شك بعد  
 مدة طويلا حتى جفت بلة الاعضا كلها فالظاهر عدم  
 اعتباره سواء حصل الشك في عضو تام او اقل فلو بقيت  
 عدم الوصول اي وصول الماء الى المصنوع الجاف وهذا محذور  
 قوله ونسيت او تركته عمدا لا تقطع الرجعة لان الحدوث  
 لا يتجزأ ونسيت عضوا كبيرا رجل يرضع عيني لا  
 تقطع الرجعة لان احتمال جنابه بعد الاصابة بتعبيد  
 حدا وكل واحد من الضميمة والاستثناء كالاقول يعني  
 لو اغتسلت ونسيت المضمضة او نسيت الاستنشاق  
 فينقطع حنف الرجعة لانها يصح عضو واحد على الصحيح  
 يعني فكل منها بعض عضو ولو نسيتها جميعا لا تقطع  
 الرجعة بالاتفاق كالوحيقت سياث واحد منها وانتشار

صلاة فامة وتقل تصحيحه في النقع عن المسوط وكذا في النبيذ  
 وشرع الجمع كمن نقل في الجوهره يصح انقطاعها بمجرد الشروع  
 ولا يكفي مجرد التيم عند هالده طهارة ضرورية لم تشرع الا عند  
 المخز عن الماء فلا بد لها من مؤكدة فلا ينافيه قولها في باب  
 الامانة انها طهارة مطلقة حتى جاوزت اقتضا التوضؤ بالميم  
 لان مرادها بالاطلاق انه يرفع الحدث الغاية وجوب الماء  
 كالطهارة بالماء من مطلقة من هذه الجهة وان كانت ضرورية  
 من جهة اخرى وتام تحقيق هذا البحث يطلب من النقع  
 بالصلاة لانها لو تيممت وقزت التران او دخلت المسجد او  
 مست المصحف لا ينقطع فيها اختاره الرازي وقال الكرخي ينقطع  
 وتقييد المص بالصلاة يوجب الاول وهذا عندها وقال  
 محمد ينقطع حنف الرجعة بمجرد التيم وهو التماس لانها كما تستم  
 طهارة مطلقة باعتبار اولها انه لم يمت غير طهرها فانما كان  
 طهارة بالضرورة كما قد منقاة في النقع وعندى ان قول محمد  
 في الرجعة احسن من قولها واقره في الجمع فتنبه وفي الكفاية  
 بمجرد الانقطاع اي انقطاع الدم ينقطع حنف الرجعة اثنا  
 وان كان اقل من المشقة لانه لا يتوقع في حرتها اية  
 زيادة لانها لا تتطلب بالشرايع فيكتفي بمجرد الانقطاع  
 زاده على منقري الايجر وهذا منقري قوله لعدم خطاها قلت  
 ومثاله ان المحتونة والمحتومة كذلك هذا الحق لصاحب  
 الزهرويه بلغظ وينبغي وذلك لان كلا منها لا يخاطب  
 بالشرايع ولو اغتسلت ونسيت اي شككت في وصول الماء  
 اقل من عضو كالاصبع وبعض الساعد وبعض المص  
 واحد





بالجل الظاهرنا يتوجه فيها اذا لم يبارضه غيره واما لو  
 بارضه كما في التناحيث اقرا انه لم يطلنا في صحة رجعة  
 ما لم يظهر كذب بان تلد لدون ستة اشهر كما قررنا في ستة  
 ما لو اقرت معتدة بانقصا عدتها ثم ولدت لا قل من ستة  
 اشهر من وقت الطلاق او الموت للنفق بكذبها فلو  
 لاكثر من ستة اشهر في كل من المسالتين المذكورتين  
 فلذلكنا قضى فلم ينظر الي ظهور الحبل عند التناحيث  
 وانما نظر الي ما يظهر به كذب الاخبار الاول يعني هذا  
 موينا قاله ضد الشريعة قال السيد احمد وفيه ان هذه  
 المسالة لا بد فسرنا من التوقف وان لا يحكم بصحة الرجعة  
 حتى يظهر الحال بعد قلت وذلك لانه يحتمل ان يكون  
 ربا جوا وافتخا فاقترح في البطن ولا يتميز القابلة للوليد  
 غيره فانه لا يعلم ما في الارحام الا الله تعالى كما جاز في الكتاب  
 والسنن والله اعلم قال وليست هذه المسالة كالمسالتين  
 اللتين ذكرهما قال ومما يدل على ما ذكرنا قول السيد احمد  
 الحوي مستعرضا على التفسير يظهر في قوام وتوقف ظهور  
 صحته الخ وفيه نظر وحاصل كيف يحكم بصحة الرجعة السا  
 قبل وضعه ستة اشهر من وقت الطلاق مع انه لا يصير  
 مكذبا في الظاهر الوطى المعقب للرجعة الا بالوضع والدة  
 المذكورة فدعوى ان الموقوف ظهور الصحة لا يصلح  
 ممنوعا كما صحة الرجعة لو طلق من ولدت قبل  
 الطلاق فلو ولد بعد اي بعد الطلاق فلا رجعة  
 لصحة المداة حال كون المطلق منكرا وطيبها بيني لو

المداة فلا يملك الرجعة فكيف يصح قوله فلما الرجعة والرد  
 انه اخذ رجعة قبل وضع الحبل فولدت لا قل من ستة اشهر يحكم  
 بصحة الرجعة السابقة لانه الرجعة تحمل قبل وضع  
 الحبل لانه المومنا خوذ باقراره فحيث انكر الوطى لا تغل له  
 مراجعة غير المدخولة بعد الطلاق وتكذيب الشرع لقوله  
 انما حصل بعد الوضع وبعد الوضع لم يبق محلا للرجعة و  
 هذا حاصل عبارته والعبارة الواردة عليها ليست هنا تكلم  
 عليها الا انه بالجواب عنها على عادته انه يشير الى ما اشتهر  
 عنده في الكتاب وقد اشارنا الى هذا وان صدر الشريعة  
 اعترض على عبارة التوفير وجاب عنه وقال انما اخترنا ما  
 صدر الشريعة تكون العبارة مسافة عن الاعتراض فيه  
 عن الحوي لكن في جواب المصنف البناء على كلام صاحب الحرم  
 ان الحبل يبيت قبل الوضع ويبيت النسب بد قبله لما اخرجوا  
 به في باب خيا والعيب ان حمل الجارية المبيعة يثبت  
 بظهوره قبل الوضع بشهادة امرأة حتى كان المستتر  
 بعيب الحبل قبل الوضع وفيه باب نبوت النسب ان يثبت  
 بالحبل الطاهر وهذا ما يدل على عدم التوقف وهذا متقيد  
 بان الرد بشهادة المرأة بالعيب انما هي رواية ضعيفة  
 عن محمد وعنه ابي يوسف روايات اظهرها انه انما يقبل  
 قولها المخصوصة فان المستر اذا ادعى الحبل فلا يصح  
 الدعوى الا اذا اشهدت النساء فني يشهدت تخرجت حضور  
 ويجوز التابع على انها ليست بما تل وقت البيع فان حلف  
 فيها والاردت عليه فلا رد بقول النساء ان قولها يثبت

الي المختلر وان صار كذا با شرعا كونه متعلق باقرار جف  
 الغير بخلاف قوله لم اطاها فليقر بتعلق به حق الغير ولو  
 خلا بها خلوة صحيحة نهى عن انكره اي الوطى وقال لم  
 اجامها ثم طلقتها لا ينكح الرجعة لان الشرع لم يكذب لان  
 الملك يتكلم بالوطى وقد اقر بعد فيه فيصدق في حق نفسه  
 والرجعة حقة فلم يصير كذا با شرعا لان كذا كونه يثبت  
 على تسليم المبدل لا على القنص والعدة تجب احتسالا لا  
 حتمال الوطى فلم يكن القنص بها قضا بالرجعة وقال السيد  
 ابو السعود ولو قدم الطلاق على قوله ثم انكره بان قال  
 ولو خلا بها ثم طلقتها ثم انكر الوطى لكان اولى لان خير  
 قوله ثم طلقتها عن انكاره لا يبدل على تعني الجماع قبل الطلاق  
 لاحتمال وجود الجماع قبل الطلاق بعد انكاره اه ولو امر  
 الزوج بالوطى بعد ما خلا بها وانكرته المرأة فله الرجعة  
 لان الظاهر يشاهد له فان الخلوة دلالة الدخول ولو  
 ادعى الوطى وانكرته والحال انه لم يجز لها فلا رجعة له  
 لان الظاهر يشاهد لها فيكون القول قولها ولو اجمعت فان  
 طلقتها فواجبها والمسا لانهما ايا بعد الخلوة ولو يبرم  
 كما في الاتفاق في منكر الوطى فانها مات بولاد قل من حولي  
 من حين الطلاق صحيحة وجعته السا بقية اي ظهرت  
 صحتها لصيرورته كذا با في قوله لم اجامها حيث جمل  
 الرابع واطاها حكم لان الرجعة تبت على الدخول وقد  
 ثبت الدخول لثبوت النسب لانه لا نسب بلدما وتزل  
 واطا قبل الطلاق لا بعده وان انكره لا تكذب به اولى

تزوج امرأة وانكر وطيها فولدت لستة اشهر من وقت  
 النكاح ثم طلقتها حازله ان يراجعها لان الشرع كذا يجزى  
 الولد للفراس فيطل زعمه في انه لم يوطاها ولو لا بطلان  
 زعمه لما جازت له الرجعة كونهن غير مدخولن واورد عليه  
 بان قوله لم اطاها صريح في عدم الجماع وثبوت النسب ولا  
 على الجماع والصريح فوقها فلفان اولى واجيب بان الدلالة  
 من الشارع اقوي من صريح المبدل لاحتمال الكذب بين  
 دون الشارع حموي عن المتنازع ومن زرع التكذيب  
 ما اذا اختلف البائع والمشتري في ثمن المتعارفتان  
 المشتري استزيت بالف وقال البائع بعته بالغين اقام  
 البينة فان الشفع باخذها بالغين لان القاضي يذب  
 المشتري في اقراره ومنها اذا اقر المشتري بالملك للبا  
 ثم استحق المبيع من يده ببينة فله الرجوع عليه بالبن  
 كونه صار كذا با في اقراره حتى قضى القاضي له المستحق  
 ومنها لو ادعى عليه ثمن لا معينة فانكرها فله الرجوع  
 وقضى على التكفل فله الرجوع على المديون اذا كانت  
 بامره كونه صار كذا با في انكارها حتى قضى القاضي بها  
 عليه وليس منها ما ادعى المديون الا ينفى الا بالبراعلى  
 صاحبه الديني ومجد الدين وحلف وقضى القاضي له بالدين  
 على الفور لا يصير الفور كذا با حتى لو وجد بينة الاثما  
 او الا برات قبل حيث لم يتعلق باقراره حق الغير قال في  
 البحر ولا يرد ما اقره في الكافي بان من اقر بعد للغير  
 استزاه ثم استحق من يده ثم وصل اليه فانه يومئذ يسلم  
 الى



فان طلائها يوجب العدة فيثبت النكاح ما يبلغ الستين  
 جات به لا قل من ستة اشهر بخلاف ما اذا كان بعد الخلو  
 اما اذا اقررت بانقضاء عدتها فغيرها لا يظن كذا بها الا اذا  
 لعدم الوطى والخلوة فيجوز الطلاق منها بهت المسالة  
 عدم الخلوة وانكاره الوطى وجد الطلاق بدوثة عدة  
 ولو خلاها لم يخبرهم انه في الاولى لم يجلب بها وفي الثانية  
 عبارة بكونه في عدم الخلوة فالجواب ان قوله في الثانية  
 قيام النكاح فان قلت المسالة الاولى غير مقيدة  
 ولا كثر منها من حين العقد ليحقق الملوقة جال  
 بان تاتي به لا قل من ستة اشهر من حين الطلاق  
 شاهدها في انكاره الوطى فلا بد من تحقق كذبها  
 الاولى فانها مفرضة فيما اذا لم تكن خلوة فكان الظاهر  
 الخلوة وجود الوطى وكذا به في انكاره اياه بخلاف المسالة  
 بوجوب العدة عليها وكان النكاح صحيحا لان بعد  
 النكاح والقاعدة الشرعية ان الولد للفراش وتقريب  
 به لا قل من الهولبي احتمال ان يكون حدث حال قيام  
 النكاح والقاعدة الشرعية ان الولد للفراش وتقريب  
 الابعث عليه العدة وانما شرعت لتعريف براءة الزوج فكانت  
 وليد عليا ما كان شغله بالولد ولا يتحقق عدم النكاح  
 الا بمحسنة كحوليبي او كثر من حيث الطلاق وان جاز  
 به لا قل من الهولبي احتمال ان يكون حدث حال قيام  
 النكاح والقاعدة الشرعية ان الولد للفراش وتقريب  
 الابعث عليه العدة وانما شرعت لتعريف براءة الزوج فكانت  
 وليد عليا ما كان شغله بالولد ولا يتحقق عدم النكاح  
 الا بمحسنة كحوليبي او كثر من حيث الطلاق وان جاز

فيكفي فيه باحتمال الملوقة على قيام النكاح فيشترط فيه  
 ايضا ان يكون النصف حول او اكثر من حين العقد والا  
 لم يكن منذ لان الملوقة قبل النكاح وكان اجنبية  
 عنه كما مر في قوله لان الشرع كذا به يحمل الولد للزوجة  
 ولو قال اذا ولدت فانك طائف فولدت فطلقت  
 فاعتدت اي دخلت في العدة وهو معنى قول الجوزي  
 العدة فلا عبرة بما قاله في السيد احمد ان الصواب عند  
 لانه انما كان الثاني جمعة باحتمال الوطى في العدة اها  
 لسبق ذنبه الى ان معنى قوله فاعتدت اي مضى عدتها  
 وليس كذلك ولدت اخر يطين يعني بعد ستة اشهر  
 يعني ان كل واحد في مدة حمل مستقلة بآتي في تنويع  
 النسب ان الرحمة لا تثبت الا اذا ولدت لعائني فكثر  
 كثر هنا لما وقع الطلاق بالولد الاول فثبت ان الثاني  
 يحمل اخر اذا لم يكون الولد حملا مع غيره اذا كان بعد ستة  
 اشهر وحتى ولو وصلية كانت تلك المدة لا كثر من عشرة  
 سنين لان الولد الثاني من علوق حادث منه في العدة  
 لانها لم تقترن بانقضاء العدة ولذلك قال لم تقرب  
 فانقضت العدة فبصير مراحبا حملا كما على الصلاح كما  
 اذا طلقتها رجسيا في ان يولد لا كثر من سنين لا انما  
 الطهر لا عاتية له يعني ففصلها من عدات الطهر التخلل  
 بين الحيض حيث لم تقترن بانقضاء العدة الا بالاس  
 فحالة طهر مبردا في الولد الثاني رجعة او يحمل  
 الملوقة بوطى حادث في العدة وبه يصير مراحبا بخلاف

وربما لا يوجد أصلاً فيمكن وطيرها والدم مستطع بل هو الظاهر  
 لما قلنا ورعاية نبوت النسب واجبة فلا ترضى عنها  
 بالاحتمال ولان في قطعه عنه حمله على أنه من الزنا وهو  
 أشد حرمة من الأول رزيلي ونعتد بالطلاق الثالث  
 بالحيض لانها من ذوات الاقارب وقع الطلاق على  
 لدخل في يسن الاياس فان دخلت في الاياس فتنتد  
 ويبطل ما يصي من الحيض ان وجد منه شيء وهذا كحد  
 مالم تقربا فنقضا العدة ولو كانوا يطينن تقع بنتان  
 بالاولى اي بالاول والثاني وانما حصل الثاني ولان  
 بالنسبة الى الثالث لا يقع بالثالث شيء لانقضا العدة  
 به فتح توضحه انه لما قال لها ولدت فانت طالق فو  
 طلقت بوجود الشرط وهي حامل بالثاني والثالث  
 فتكون عدتها بوضع الحمل فاذا وضعت الثاني قبل  
 ستة اشهر تقع عليها طلقة اخرى وعدتها باقية على  
 حالها لانها حامل بالثالث ثم اذا وضعت الثالث نشئت  
 عدتها بولادته ولم يقع عليها شيء وان وجد الشرط لان  
 الطلاق لم يربيع متارنا لانقضا العدة الا ان يجيء برابع  
 قبل مضي ستة اشهر ايض فنطلق بالثالث وانه لو لم  
 تلد الثالث لانطلقت بالثاني ولا يقع متارنا لانقضا  
 ولو كان الاولان في بطنها كان بين ولادتهما اقل  
 من ستة اشهر والثالث في بطن اخر يعني بعد مضي ستة  
 اشهر فصاعدا بعد وضع الثاني تقع طلقة بالاولى لا غير  
 وتنقضي العدة بالثاني ولا يقع بالثالث شيء ولو كان

ما لو كانا بطن واحد اي لان بينهما اقل من ستة اشهر  
 لانه ليس يحادث اذ لم يتولد بطن على كون الثاني من  
 وطى على حدة كما اذا طلقا رجيا فجات بولد لا قل من  
 مستين فحرم بطن الولد الثاني رجعة ح وفي كل ولدت  
 فانت طالق فولدت تلات اولاد في بطون مختلفة  
 بان كان بين كل ولادة ستة اشهر فصاعدا فتاتي  
 فلو كان بين الولدين اقل منها لا يكون رجعة كما  
 سيا في تقع التلات اي بكل ولد طلقة والولد الثاني  
 رجعة في الطلاق الاول كما صلا به يجعل الملقق بوطي  
 حادث في العدة وتطلق به اي بالولد الثاني وتطلق  
 كالولد الثالث انه رجعة في الطلاق الثاني وتطلق  
 به اي بالولد الثالث تلاتا عمدا بكلا فانها تقتضي  
 عموم الافعال فلما ولدت الاول وقع الطلاق وهو حرمي  
 وصارت معتدة فلما ولدت الثاني من بطن اخر علم  
 انه صار رجيا بوطي حادث في العدة فصولقة الثاني  
 وقع طلاق لان لان البيني معتدة بكلا وكلا والوط  
 وجد في الملك ثم ولدت الثالث من بطن اخر علم انه  
 كان من علوق حادث بعد وقوع الطلاق الثاني فصار  
 من رجاء به وتم الطلقات التلات بولادة الولد الثالث  
 فيحتاج الي زوج اخر فان قلت يلزم من هذا انها لو  
 فالولد الثاني بعد مضي ستة اشهر من الولد الاول بدون  
 زيادة شيء انه وطيرها في النكاح وهو حرام والمسلم لا يجمل  
 الحرام قلت لم يتعين ذلك فان دم النكاح قد لا يتد  
 وربما

تزال الحرمة ولما ذكرناه سابقا قال الشارح ولو وصلية كان  
 المخرج كما دون سفر له في المطلقة في الآية التي اسلفناها  
 وفي قوله من يستنكحها في المطلقة في الآية التي اسلفناها  
 لها ان غشى معه ذكره الاستيحا في مجرأ يشهد على  
 رجعتها قال السيد احمد لعل الاولى ان يقول ما يراجعها  
 لان الاشهاد مندوب فقط فتسقط العدة قال الشيخ رحمه  
 الاولى ان يقول فيبدوم النكاح فله ان يخرج بها ان شاء  
 لتقول قوله فتالي اسكنوهن لها ولا معنى لطلان العدة  
 لانها الترتيب عن نكاح غيره وهي متاكدة بالرجعة اه  
 قلت والاولى ان يقول فتتبع الحرمة والله اعلم وهذا  
 الاشارة الى ما تقدمت قوله ما يشهد على من اجتمعا من  
 ان مجرد الاخراج ليس رجعة اذ اصرح عند الاخراج بعدم  
 رجعتها فلو لم يصرح بل سكت وسأفرضها سفر استرجعها  
 لا مجرد السفر كما اشار اليه في المنع تبعا للحرمان السفر رجعة  
 دلالة في حجت واقتره المصنف في البحر ما اذا اسكت كانت  
 رجعة دلالة كما اشار اليه في المنع وتشرح الحاشية الصغير لتأني  
 خان وقتاراه والمدايع وغاية الكتاب معلقين بان السفر  
 دلالة الرجعة لانه يستلزم سيا تكتبه الرجعة كما في  
 الشهي والطلاق الرجعي لا مجرد الوطى عندنا خلافا للشافعي  
 لان الطلاق الرجعي عنده يبرع النكاح وفي المراجع مغزى الى  
 الروضة المشافعية لوطيها فلا حد عليه وان كان عالما  
 بالتحريم وربه وجه صغير لا يجب التنصير لان كان عالما  
 او يفتقد با حنة والا فيجب ولو وطئها ولم يراجعها لا يجب

الاولى في بطن والثاني والثالث بعده ستة اشهر فصاعدا  
 تقع لئنك بالاول والثاني وتنقض العدة بالثالث  
 فلا يقع به شيء كذا في فتح القدير والمطلقة الرجعة تنقض  
 اي في رجعتها وجميع بدنها والمراد انه يستحب لها ذلك قال  
 في البحر الرجعة مستحقة والتزيت حائل عليها فيكون  
 مستوعبا وانما ثبت ذلك لان النكاح بينهما قائم الى انقضاء  
 العدة ولهذا يجري التوارث بينهما فكانت كسائر الزوجات  
 قال في البحر قد صرحوا بان للزوج ان يضرب امرأته على تزويتها  
 الزينة اذا طلبها منها لانها حقة وهو شامل للمطلقة  
 رجعيًا ويجوز ذلك في البائن اي يحرم التزيت على المطلقة  
 بائنا سوا كانت البينة تنصير او يكره ولو كان الزوج  
 حاضرا وانت راجعة المودة المودة النظر اليها وعدم  
 مشروعية الرجعة كذا في غاية البيان وحريم التزيت على عدة  
 الوفاة اي لمن مات عنها زوجها لان الاحداد واجب  
 عليها بترك الزينة وفي التزيت ترك الواجب فيحرم لزومها  
 الحاضر لا الفايب لتفقد الملكة وهي رجا المراجعة اذ كما في  
 الرجعة من رجوة والا اي وان لم تكن موجبة لشدة نفقة  
 لها فلا تفصل سكني ولا يخرجها من بيتها عن المخرج  
 دون السفر كصاحب الكفر لانه ينصرف الى الشرع وهو  
 مسير لئلان ايام وليا بينها والحال ان المخرج مطلقا من  
 عنه لانه لا يخرج من بيوتهم وحرمة السفر تنزل  
 بالمراجعة ولو في السفر وبعده وعنده صاحب الهداية  
 بانها لا رجعة في عدتها تنبى ان الطلاق لا يعمل عليه  
 تزلت



مهر المثل ولو راجعها فان النقص وجوب مهر المثل وفي الوضعة ايضا  
 قال النافعي انها زوجة في خمس مواضع من كتاب الله في  
 اية الميراث والابلاء والظهار والممان والطلاق وعدة الوفاة  
 وكذا في عدم اشتراط الولي في الرخصة وعدم اشتراط لفظة  
 النكاح والتزويج ورضاها عند الكل اهـ ولنا قوله تعالى و  
 بمولتهن احق برؤسهن وهم الاوزاج والشمسية خفيفة  
 تستلزم قيام الزوجية وقيامها يوجب حل الوطى بالاجماع  
 ولا يقال للحاجة الى ذكر هذه المسألة لانه قد علم ثبوتها  
 ان الرخصة تكون بالوطى اخذ من قوله ورجا يوجب حصة  
 المصاهرة لا فانقول المراد ببيان انه يجوز له وطئها وان لم  
 يقصد مراحمتها بذلك فما يتبادر في ذهن الرخصة بغير قصد  
 محوي ثم اراد المصنف ان يبين عمدة الخلاف فقال فلو وطئ  
 لا عقر عليه لانه اي وطئ المطلقة الرخصة مباح قال  
 السيد احمد مراده به غير المحرم فيصير بالملكوه لان الر  
 بالنفل مكرهة وهذه بعيدة ان الكراهة تنزيهية اهـ لكن  
 نكره الخلوقة بها تنزيها ان لم يكن من قصد الرخصة  
 لانه ربما اذت الى النساء بشهوة فيصير راجعا وصولا  
 يريد بها فيطلق فينتقل العدة عليها وكذلك يفتى  
 على نفسه لانه لا يمكن العود اليها اذا كانت طليقة بالثقة  
 وكذلك لو كانت فأنفذت كانت زوجة امتا لان كان  
 يقصد مراحمتها لا يكره ويثبت لها القسم اذا كان  
 من قصد المراجعة والا يوان لم يكن قصد الرخصة  
 لا يثبت قسم لها بجر من الباطن قال اي صاحب البحر

وهو

في غيره

وهو جوا بان له اي يجوز للزوج ضرب امرأته على ترك الزينة  
 وهو شامل للمطلقة ترجيا وهذا من ثمة كلام الجوزي  
 من الكلام في هذه المسألة فتنبه ولما ذكرنا قيدا ترك الزوج  
 ذكر ما يتبادر في ذهنك من ان قيدا ترك الزوج  
 وجمادوت الشئتين لوامنة اي تزويجها بمقتد جديد  
 شهود ويلزم فيه مهر جديد في العدة وكذلك بعد  
 اي بعد العدة وقوله بالاجماع راجع الى قوله في العدة فالو  
 ذكره بجواره وهو جواب سوال ورد من قوله تعالى ولا  
 تزوموا عتدة النكاح حتي يبلغ الكتاب اجله فانه عام  
 في الزوج وغيره وصاح الخواص ان الزوج خص بالاجماع  
 ودرستني وانما سمع علي من المفسرين غير اي غير الزوج  
 فيها اي تزويجها في العدة لا اشتباه النكاح بالملوك فانه  
 لا يوقف علي حقيقة انه من الاول او من الثاني وعمره  
 بالصغيره والاياسة وعدة الوفاة قبل الدخول وعقد  
 النسي والحقيقة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في  
 هذه المواضع ويجوز التزوج في العدة واجيب بان هذه  
 كنه الحكم ووجودها يراعي في الجنس لا في كل فرد قال في  
 العناية اقول اشتباه النكاح ما يقع من خواتم النكاح في عدة  
 التغير وهذا صادق وما انه يلزم جوازها اذا عدم هذا  
 لما في فليس يلزم لجواز ان يكون ثمة ما يمنع اخر وهو جهة  
 التقيد اهـ ويرد بان هذا ايضا تغليب في مقابلة النص  
 فالاولي ان تقول المنع عام في العدة بالنص وهو قوله تعالى  
 ولا تغزوا عتدة النكاح حتي يبلغ الكتاب اجله والزوج

خضع منه بالإجماع نهى لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح فأنشأ  
 اتفاقاً واحترز بالصحيح عن الناس وهو ما فقد فيه بعض  
 شروط الصحة ككونه بغير شهود فلا حكم له قبل الوطني  
 يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عدد الأدلة متراكمة  
 فيها الثلاث لا يتبع شيء ولذا تزوجها بلا حمل واحترز بالثالث  
 عن الموقف فلو تزوج نحو عبد بل اذن المولى ثم طلقها  
 قللاً قبل جازة المولى فهذا الطلاق متراكمة لأطلاقه على  
 الحقيقة ولو أجاز المولى بعده لا تحمل جازته وإن اذن له  
 بتزويجها بعده كرهت تزويجها ولم افرق بينها اهـ كما يحتج  
 أي قبيل قول المصنف والزوج الثاني يهدم الخواها أي بالثالث  
 لو كانت المطلقة حرة ونسبتى لو كانت أمة وتوصلية  
 قبل الدخول وبما في المثل ثلاث أي من أن من طلق امرأته  
 قبل الدخول بها قللاً لم يترجها بل قبلها وإن  
 قوله تعالى فإن طلقها فلا تحمل من بعد حتى تنكح زوجاً غيره  
 ففي الدخول بها هكذا قال وهو باطل قال الكمال هذا منه  
 زلة عظيمة مصداقاً للنهي والإجماع لا يحمل لحسم راه أن  
 يستلزم فضلاً عن أن يعتبره لأن في تعمله انشأ علة وعند  
 ذلك يتفتح باب الشيطان في تخفيف الأمر فيه ولا يجني  
 أن مثله ما لا يسوغ الاجتهاد فيه لنواق شرطه من عدم  
 مخالفة الكتاب والإجماع فعوذ بالله تعالى من الزين والضللال  
 وما صرح فيه بعدم الفرق محتملاً أن النوازل والأمر فيه من  
 ضرورات الدين لا يبعد كتمانها لغيرها أو موول بأن يحمل  
 على أنه طلقتها قللاً مستغفيرةً تزوج بغيره بواحدة لا إلى عدة  
 فيلغز

فيلغز ما بعد انعقد عليه الطلاق كما مر أيضاً في قول  
 باب الطلاق قبل الدخول حتى يطاوعا غيره وإن لم  
 يعلم شخصه المطلقة فإنه ليس بشرط في التحلل كما في الدر  
 المنثور والفرستاني وما قاله سعيد بن المسيب أنه لا  
 يشترط الدخول من الزوج الثاني فغير معتبر ولو قضى  
 به قاض لا ينفذ فإنه شرط ثابت بالآثار والمشهور  
 كما في الهداية وغيره وفي الكشف وغيره من كتب الأصول  
 أن العلم غير سعيد اتفقوا على اشتراط الدخول وفي  
 الزاهدي أن ذلك ثابت بالإجماع والأمة وفي المنيب أن  
 سعيد أرجع عنه إلى قول الجمهور في حمل به يسود جمهوره  
 ومن اختفى به يميز وإن نسب إلى الصدور كره من أن  
 القاضي لو قضى بالحل للدول بمجرد النكاح صح بالإجماع وليس  
 له أن يفتي بصحتها بل الموجود فيها نقضه وفي الخلاصة  
 أن من افتى به فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين  
 فإنه مخالف للإجماع فلا ينفذ فيه قضاه القاضي كذا في  
 الترتيبات قال في البحر وشمل ما إذا طلقها الزوج كل زوج  
 قللاً قبل الدخول فتزوجته باخروج دخل بها تحلل للكل  
 اهـ وإياك أن تقترباً ذكره الزاهدي في آخر الحاوي في قول  
 كتاب الحبل فإنه عقد فيه فصلاً في حيلة تحليل المطلقة  
 قللاً أو ذكراً ككثرة كلأها باطله تنسبة على ما تقرره  
 من الأكثراً بالعقد بدو وطبي ولو وصلية لأن الغير  
 هو الصانع مثله فلو كانت صنف البنية لا يجتمع  
 لا يحمل وقدره أي المرافعة التي يكون جامعاً محلاً لشمس

الاسلام بنشر سين فاذا تجاوز العشر فواسى وقيل  
 هو الذي يتجرى الله وانما شرط ذلك لانه صلى الله عليه  
 وسلم شرط الامة من الطرفين وفسره في الجامع الصغير قال  
 غلام لم يبلغ فاذا جامع مثله امرأة وجب عليها الفسل  
 لا لتسا الختانين وهو سب التزول ما نها واحلها للزوج  
 الاول ولا غسل عليه وان كان يورثه عتقتا بعد ذلك  
 ويصير سحبة له قبل بلوغه حتى لا ينفك عليه عند وجوده  
 زليلي قال في الهادية من ذى الفتاوى النسفي لو صاح  
 المراهقة قايلا بالبالغ فالقول له بشرط ان يكون ابن  
 ثلاث عشرة سنة لان بلوغ اقل من ذلك فاذا نكحته  
 قال في النهر وينبغي ان يجاز هذا على ما اذا تم له اثني عشر  
 سنة وطعن في الثالثة عشر فلا يثبت في قولهم اقل من البلوغ  
 اثني عشرة سنة اه وانما خص المراهقة وان كان البالغ  
 اولي لان المراهقة غافل عن ملاذ الجاه ولا يفتي مرها  
 بخلاف البالغ قال بعض الفضلاء وقال الفريسي والاولي  
 ان يكون حرا بالغ فان الانزال شرط عند مالك فحاشي  
 الخلاصة فالاولي الجمع بين المذهبين لانه لا تليد لالام  
 ابي حنيفة ولذا مال بعض اصحابنا الى بعض قول الضرر  
 كما في ديباجة المصنف اه وذكر الفقيه ابو الليث في تاليس  
 النظام انه اذا لم يوجد في مذهبه الامام قول في مسألة  
 يرجع الى مذهب مالك لانه اقرب المذاهب اليه اه وقد  
 مر لنا في هذا المتاعن الحوي فتنبه او خصا بفتح الخار  
 وهو من قطعت حقيته وانما جاز تخليبه لوجود  
 الالة

الثالثة حلي او يجنونا بنوعين اي زابل العقل اذا تزوج  
 ولية فلان اصحابنا يوجبها لادول كني لا يصح طلاقه  
 الا بعد افاقته او يتم التخييل بموته او بان يكون عبدا  
 فملكه كله او يفسد وكذلك يقال في المراهقة وفي نسخة  
 بموحدتين بعد الحيم وسياتي او ذميا الذمية يعني كانت  
 ذمية تحت مسلم او ذمي طلقها لادنا فترجوها فهو دخل  
 عليها حلت للادول مطلقا بطلاق صحيح متلف بقوله  
 حتى يطأها خرج الناسداي بتبديد الصحيح وخرج النكاح  
 الموقوف بقبولنا فان النافذ لا يكون الا صحيحا  
 وكان عليه ان يقول وخرج وطى السيد لها بتبديد النكاح  
 استغنى عندهما ياتي فلو نكحها فترجى علي قوله لا يجازها  
 الرطبي بالنكاح الموقوف عند بلاد السيد ثم لا تخلو  
 امان تكون حرة او امته فان كانت امته فلا اشتكال وان  
 كانت حرة فيشرط ان لا يكون لها ولي او لان ورضي و  
 وطىها قبل الاجازة اي اجازة سيدة له في النكاح لا يجازها  
 وطى ذلك العبد حتى يطأها بعدها اي بعد الاجازة  
 وقد يقال لاحاجة الى الرطبي الثاني لان الاجازة تمنع  
 مستدلة لاول العقد فيمنع الرطبي في نكاح مجاز ولكن  
 النص يتبع قاله السيد احمد رخص من لطيف الخيل ان تزوج  
 مملوك فقيده به ليتم التعريف بينهما بدور مستقرة ويدون  
 لنفاد الطلاق مراعى قيد به خشية ان يكون بالنا  
 نخل منه كني لا يعني ان المراهقة في خلاف فملكه برفع  
 اليها لم يبرح عدم اجزائ الخليل المراهقة فيفسخ فلا يحصل



تاليس  
 فاندح



وفي قوله وعلمك به ما لكي تخالفه لما قدمناه من اشتراط الاثنا  
عند ما لك بكم كان قول اخراهم قلت وصبي نجد موضعاً يجمع  
قاصياً شافياً وما لكيا وحنبلياً لهذه الحيلة كلالاً حليماً  
واسد تعالي علم لا علمك عيني عطف على بنگاح اي لا غل  
المائة بالثلاث او السنين عليك عيني لا بشرط الزوج  
بالنصف وهو قوله فتعالي حتى تنكح زوجاً غيره والزوج في لسان  
الشرع هو الحليل بعقد النكاح ثم يرفع بقوله فلا يجزئها وطئ  
المولي اي لو طلقها الزوج طلقته حتى تنكح زوجاً غيره والزوج في لسان  
مغلظة فوطئها المولي بملك الميبي بعد مضى عدتها لا غل  
للزوج لعدم وجود الغاية وهو نكاح زوج غيره ثم استأنف  
الشأن بالأسنة فقال ولا ملك امة بعد طلقته يعني من  
كان متزوجاً بامته النضر فطلقها استبني ثم استأناها فلا يجزئ  
لهذا المستبني وطئها بملك الميبي لعدم وجود الغاية للحل  
له وهو نكاح زوج اخر اذ حره بعد ثلاث ورده وسجى  
بمعنى طلق رجل زوجته المحدة بثلاث ثم ارتدت وبسجى  
فوطئها ما لكيا لا غل للزوج الاول لعدم وطئ الزوج اخر بل  
وطئت بملك يميني وهو لا يحملها قال الشيخ الرضوي في المسألة  
المنتقدة ليست مسطوفة غل بقوله ولا يجزئ الاثر اذ غير  
مستقرة على قوله لا غل بالوطئ بملك الميبي وهذا واضح  
لا خفاء فيه فان قوله لا يملك الميبي مسطوف على قوله  
بنكاح نافذ اي بشرط تحليلها الاول وطئ غيره بنكاح  
نافذ لا وطئ غيره بملك يميني فيستخرج عليه عدم تحليل  
السيد لها وعدم حلها بملك المطلق لها مبني على امر اخر

المرام بتأهدين قلت فاذا لم يرض مملوك الاخرها فليها  
ان تهيب لمن تشق به عن عبد فيشتري مراهقاً فزوجها  
منه بشأهدين فاذا اوىج يملكه اي ما لك العبدان فينظر  
النكاح ثم تبعته لبلد اخر يميني فيباع فيه فلا ينظر امرها  
وهذا مبني على ظاهر المذهب من ان الكفاية في النكاح  
ليست بشرط للاشتداد ولذلك قال لكن على رواية الحسن  
المختي بها انه اي العبد لا يجزئها لعدم الكفاية هذا ان كان لها  
ولي او كان ولم ياذن والا يوازي ان لم يكن لها ولي او كان  
ويرضى فجعلها للزوج الاول انتقاء في اقوال اصحابنا كما  
مروي باب الاكناح والاوليا وتخصي عدة تسوا كانت  
عدة طلاق او فسخ او موت اي انتقاء في وهو الذبح  
وقع به التحليل لانه لا يجزئها الا بالوطئ وصبي وطئها و  
جئت عدة بخلاف الزوج الاول فانه يتوقف صحة نكاح  
النات في على مضى عدته ان كان دخل بها وان لم يكن دخل  
بها فلا عدة قال الامي وذكر بعض الالفية حيلة لا  
سقاط العدة بان تزوج بصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل  
بها مع انتشال النكاح ويحكم بصحة النكاح ثم يطلونها  
الصبي ويحكم حبلي بصحة طلاقه وانه لعدة عليها اما  
لو بلغ عشر الزمت العدة عند الحنبلي او يطلونها وليه اذا راي  
في ذلك المصلحة وعلم ما لكي ويعدم وجوب العدة  
بوطئ ثم يزوجها الاول ويحكم شافياً بصحة لان حكم الحاكم  
يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفياً بشرطه فنحل  
للاولاه قال ومن شرطه ان لا يأخذ على الحكم ما لا يقال

وطا اشتهاة واما غير المشتهاة فمخرجها غير كل للوطي  
ولذا يجب الفصل بالمتبرول وتثبت به حرمة المصاهرة  
الاتري انه لو وطئ غير مشتهاة ثم ولدت اني بعد ولعها  
من رجل اخر لوطئها قتل اشتهاة بها تزوج تلك الانثى  
لان وطئها ليس بوطئ سوعي او تقول هو ينعقد على قوله  
بوقوع الوطئ لان الوطئ مطلقا ينصرف الي الكامل وهو ووطئ  
المشتهاة او المزا بالوطئ السوعي ووطئ غير المشتهاة  
ليس بوطئ سوعي ولذا الوطئ بها محمل لان تزوج بينها  
رحمتي والاداي وان كانت صغيرة توطئ مثلها حلت  
بوطئ الزوج الثاني للدول وادى وصلبه افضاها بزازيه  
يبنى ووطئ المشتهاة بجها للدول ان لم ينفضها او افضاها  
اما اذا لم ينفضها فظاهرها وان افضاها فلا تشك ان الافضا  
انما وقع بعد وقوع الوطئ في المحل المتيقن به بخلاف ما لو  
وطئ المنفصاة التي كانت مقفلة قبل تزوج الثاني  
بها فانه لم يعلم وقوع وطئ في المحل حيث كان محتمل ووطئ  
في المحل محتمل في غيره فافترقا فلو تزوج الثاني بمفصاة  
ظلتها تزوجا ثلاثا ووطئها لا تخل للدول الا اذا احبلت  
منه ليعلم ان الوطئ كان في قبلها وقد نظم السلامه سراج  
الدين ابو بكر على بن موسي الهايلي في ذلك نظما حيد فقال  
وفي المنفصاة مسالة عجيبه ، لدى من ليس يبرها غريبه  
اذا خرجت على زوج وحلت له لثان قال من ووطئ لغيره  
فطلعت فلم تحبل فكيف يستحل ؟ حلالات القديم ولا خطيبه  
لشك ان ذاك الوطئ منها مخرج او تشكيلة القرية

لا دخل له وهو انتا حلالا بعد البيهوتة الكبرى لا يملك  
يبنى حتى تنكح زوجها غيره ولا تستغفر على قوله لا تنكح  
مطلقة الخ فبيني ان تكون من ثمة مأخوذة من قوله  
تعالى فلا تخل له من بعد حتى تنكح زوجها غيره فلا تخل له  
لا ينكح مطلقة بالثلاث لو حرة وبالشنتين كرامة ولا  
يوطئها بملك يبنى فلو ملك امته بعد طلقتي ومطلقة  
الثلاث بعد ردتها وسببها لا تخل له حتى يوطئها غيره  
على الوجه المتقدم ونظيره اي نظير ما تقدم في المسألة الأخيرة  
وهي المسببة بعد الثلاث من فرق بينها بنظر ابي مني  
عن وطيها حتى تنكح الا لا تنكح بغيرها يعني الا ان كانت الحقة فبيني  
حمد علي عموم الحجاز ووق في بينها بسبب المسألة ثم اردت  
المظاهر منها والملاعة وسببت ثم سلكها الظاهر والملاعة  
لم تحل له ابد حتى يكفر من طهرها او حتى يوطئها بانه  
يكذب نفسه او يظهر كذبه كما ياتي في باب اللعان ففي  
كلام الشرح اعتدادا على ما هو المأثور من الاحكام  
وهذا ادانهم بذلك من المسألة ويتركون لها قبول طهره  
في محالها فلا كانت هذه العلم لا يدرك الا بالتقوى التي  
مع كثرة المراجعة كذا ذكره صاحب البحر في بعض المواطن  
اه والشروط في تحليل الزوج الثاني للدول المتيقن  
بوقوع الوطئ في المحل المتيقن به المراد به المحل المأثور  
ولو حاصلا ونفسا او حرمة من فلو كانت تصرف على قوله  
الوطئ في المحل صغيرة لا بوطئ مثلها وطلعتها تزوجا ثلاثا  
ثم تزوجت بزواج اخر ووطئها لم تخل للدول لان المحل هو  
وطا

فان حبلت فقد وطئت بفرجه ولم تبق الشكوك لنا من ربه  
 كما لو تزوجت محبوس وهو الذي لم يبق له شيء يوجب  
 في حال الحمل فانها لا تدخل الاول بحسب قوله لم يوجب الاول  
 وهو الشرط حتى يحبل فانها لا تدخل الاول والامر قد  
 الحمل لا يفتقر به لاحتمال كونه فئاخا وفي الترخيم فان حبلت  
 وولدت حبلت للاول عند ابي يوسف خلافا لما هو لو وجب  
 الدخول حكما اذ ليست العلة هي الاولى وهو محقق  
 الوطئ في الحمل اذ لاوطئ هناك مع كونه محبوسا لان الوطئ  
 هو ادخال الفرج في الفرج وليس له ما يدخله بل اذ احبلت  
 يجعل وطئا حكما وان لم يكن وطئا حقيقة فتدخل الاول حتى  
 تنسب علي كونه وطئا حكما يثبت النسب فتم فالانقضاء  
 في التسليل على الوطئ قصورا لان ابي الوطئ بالحق في الحكم  
 فيشمل جماع المحبوس ان حبلت منه وذكر في الفاتية ان  
 تزوجت محبوس وحبلت منه حبلت للاول ويثبت به  
 الاحصان خلافا لفرز في المبسوط في رواية ابي حنيفة ان  
 كان المحبوس لا يترك لا يثبت نسبه لانه اذا جف ماؤه  
 فهو بمنزلة الصبي او دفن زيليم ونازع الشيخ الرضا في نسبه  
 المص الى التصور قال مع انه هو الذي علمه المتوفى والشرح  
 ويشهد له حديث المسيلة الذي ثبت به الحكم وما تضمنه  
 به رواية عن ابي يوسف فتخرجها على ما هو المذهب وهو  
 التصور اذ قلنا ولا يخفى انه جرم به في الحائض فظهر  
 وكذا في الفتح ونقله الزيلعي عن الفاتية وقال خلافا لفرز  
 ومثله في البدايع وهذا يفتيد اعتماد قول ابي يوسف ثم  
 الاوجه

الاوجه قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت النسب فانه بعد  
 قيام الفرائض وان لم يوجد وطئ حقيقي والتخليل يثبت الوطئ  
 لا مجرد العقد المكتسب للنسب فانه خلافا لاجماع ولزم  
 على هذا ثبوت النسب بتزوج مشركي مغربيه جات بولدت  
 اشهر مع العام بعدم الوطئ لان النسب مما يحتاج الى ابيات  
 منها انكح وانما التخليل فقد شدد الشرع في ثبوت لان  
 اغاظة الزوج الاول لا تتم الا بدخول الثاني لا بمجرد العقد  
 ولذا كانت الوطئ في الصغيرة التي لا يوطأ مثلها والمنقضاء  
 غير معتبر فثبت به والابلا ج في حال الكاارة ان يكون في حالها  
 اذا ازالها مع بقاءها لا يكون في حالها اذ يجب حلها في حالها  
 في حال واحد وهو لم يتبل ولا يبلد مع الكاارة بل في حالها  
 اي بعد ازالتها يحلها واما للوقت عتقها اي لو هات الزوج  
 الثاني قبل وطئها فان ذلك لا يجعلها وانما ذكره فسادا للمع  
 من قولهم ان الموت لا دخول فان ذلك في حق العدة و  
 تكيل للمهر فقط كما في القنية واستشكله المصنف بوجه  
 الي الاحلال المبرور من قول المصنف جعلها واصل الا فتك  
 لصاحب المهر فانه قال بعد ذكر هذا الفرع مع انه فصل في المحيط  
 من كتاب الظهارة انه لو اتى امرأة وهي عذراء اغسل عليه  
 ما لم يتزل لان العدة ما نفعت من مواريات الحشفة  
 اه يعني ولا يجعل الا الوطئ الموجب للفصل وفي الزكاة  
 اي ما في القنية ضعيف لما في التنبيه بغير شرط ان يكون  
 الابلا ج موجبا للفصل يعني ان نفق وقع في القنية ان  
 مجرد الابلا ج في حال الكاارة جعلها وهذا يحتمل ابلا ج



في محل البكارة مع زوالها او مع بقائها فان كان الاول فلا  
 اشكال وان كان الثاني فهذه الابلايح لا يوجب الغسل  
 مع اهم تقرير ان لا يكون وطئ الثاني محلا الا اذا اوجب  
 الغسل ولا يجب الا اذا توارت الحشفة وهما هنا العذرة  
 مانعة عن سوا رأتها فكيف يكون محلا مع ادعاء القنية  
 عامة قلت قد تقدم لنا في التتريراتان المقصود الا بلايح  
 في محل البكارة مع زوالها لا مطلقا فيندفع استكمال المعصية  
 وتضعيف الزهر كقني في مستحقين مع الجرح وجنانه في بكارة  
 القنية الي مكان البكارة ويمكن ان يجعل فيها الي بمعنى في  
 او الثانية داخل في المعصية والعبارة تقول لدفع الاكمال  
 رحمتي وهو اي الوطئ المحلل ما استعمل على التقا الى مع نفي  
 بلا حائل يمنع الحرارة وذلك اما بان لم تكن حائل اصله  
 او كان ولم يمنع الحرارة وكونه اي واسترطكون الابلايح عن  
 قوة نفسه فلا يحلها من لا يتعدى عليه كالشيخ الكبر الذي  
 لا يتعدى على الجماع بقوة الابمساء عدة البعلاء اذا انتفى  
 بعد الابلايح بمساء عدة البدو وعمل اي تحرك فان حركته  
 بعد الانتفاش نصيره موجبا بقوة نفسه بخلاف من في الت  
 فتورط وكرها فيها حتى التفت الخنا فان زناها تحمل به بحر  
 ونقل المولى في شرح المشقة عن المجتبي لو ادرك الشيخ الثاني  
 ذكره بمساء عدة يده او يد هذا لا يحلها ولا لصواب انه يحملها  
 لان الاحلال تعلق بدخول الحشفة كقني قيده في النهر  
 بما اذا انتفى وعمل والا لاه ولو وصله في جوفه ونفاس  
 واحرام يقيم في قول المص السابق حتى يطأها غيره والادبي  
 ذكره

فكونه يقر به كما ينهت عليه ثم وان وصله كان الوطئ في  
 حال الحيض والنقاس والاحرام حراما لان حرمة ليست  
 لذاته بل لادراجها ولا يخرج عن كونها زوجا فقد وجد  
 مع ذلك انها تكتمت زوجا غيره وان وصله لم ينزل لان  
 الانزال يتحقق به كاله لا اصله ولان الشرط الذوق اشار  
 به الي بالخروج النخاع عن عاينه رضي الله عنها ان فاعته  
 في رافع القرطبي طلق امراته بمحبة بنت وهب فبطلت  
 فزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير فحاجات رسول الله صلي  
 الله عليه وسلم فتالت كنت تحت رفاة فطلقت فابيت  
 طلقتي فزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وانه والله  
 ليس من الامثال هذه الهدية واخذت بهدية من جلبا  
 قالت فتبسم رسول الله صلي الله عليه وسلم ضاحكا و  
 قال لملكك تزويجين ان تزوجني الي رفاة لاحتي يذوق  
 عسلك وتزوجني عسلية فذوق العسلية كناية عن  
 لذة الجماع وهي في الاصل تصغير عسلية والتصغير لبيان  
 ان تلك الحلاوة وان قلت تكنت فلا يسترط الانزال  
 لان به تقول اللذة ونفخة الرغبة كما في الاقناني لا التبع  
 اي والا نزال شبع حي لحلف ليتبعها من الجماع يبرر  
 بالانزال والذوق يحصل بمجرد الابلايح قلت وفي مجتبي  
 الصواب حلها الاول بدخول الحشفة مطلقا اي ولو  
 بالمساء عدة كما يقيده عبارة المتنوله عنه في شرح المسمى  
 السابقة والقول بان الحل متعلق بدخول الحشفة خلاف  
 ما مشي عليه الزبيدي وابن الهام وصاحب الزهر والشايع

اعتبر في ذوق المسئلة وهي في الغالب لا تتركها المرأة الا  
 بوجود نوع انتشار وقال الخليل لا وجه للاستدراك لان  
 الاطلاق في خاص وهو الشيخ انما في الهم الا ان يقال  
 انه نظريه للتعليل الذي ذكره في شرح المتن بقوله لان  
 الاحلال تملك به دخول الحنفية فانه يقتضي الحلال ولو  
 تحققت في نامة فصح الاستدراك بقوله لكن في شرح القارئ  
 لا بملك لو وطئها وهي نامة او ادخلت ذكوه وهو  
 نائم وصفي عليه لا تحاد المسئلة وهي عدم ذوق المسئلة  
 حلي لا عملها الاول لعدم ذوق المسئلة وسيفي ان يكون  
 الوطني في حالة الاعمال كذلك قال الشيخ الرضوي ليقين شرح  
 الما ارق موضوعا لنقل المذهب مع ما سمعت من كلام  
 ابن الكمال في ابن الملك واطلاق المتن والشرح يرويه  
 وذوق المسئلة للنائمة موجود حكما الا يري ان النائم  
 اذا وجد البليل يجب عليه الفصل وكذا المتن عليه مع ان  
 خروج المتن لا يوجب الا اذا وجد اللذة وما ذك ذلك الوجود  
 حكما لانها وبما حصلت وذهل عنها بقتل النوم والاعمال  
 وقد تقدم ان الجنون يجعلها والجنون فوق الاعمال والنوم  
 هو كونه المتزوج للثاني الا في حذو الثاني لانه ذكره  
 الاول ايضا كما في المحرم عن الظهيرة ونوعا لانت المرأة  
 اولى بالكرامة من الاول لان العقد بشرط التعليل فما  
 جرى بينها وبين الثاني والاول انما هو بسبب والمباشر  
 اولى من المتسبب ونقطة الخلل في الحديث يصدق على  
 المرأة ايضا تخريجا كحديث لعن الله الخلل والخلل في الحديث  
 المذكور

المذكور روي من حديث ابن مسعود وعلى وجابر وعقبة  
 بن عامر وابي هريرة وابي عباس فحديث ابن مسعود  
 اخرج الترمذي والنسائي من غير وجه قال لعن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الخلل والخلل له وصحي الترمذي  
 وحديث عقبة اخرج ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم  
 قال الا اخبركم بالتيس المستارق الواني يا رسول الله  
 قال هو الخلل لعن الله الخلل والخلل له قال ابن عبد  
 اسادة حسن بشرط التعليل كتر وجهك حلي فاحال  
 مثال لما وجد الشرط منه ومثله ما اذا قالت هي حبوب  
 فالتمس محمول على اشتراط التعليل لانه لا يصح حمله على  
 اطلاق فانه لو تزوجها فاصدا الاقامة معها فانفق انه  
 فارتها او مات عنها فلا يلعبه مع انه صادق عليه انه  
 محلل والاول محلل له فتعني حمله على من تزوجها بالشرط  
 وقال السيد اجد اقول وفي هذا الخلل نظر مع بقا المتن على  
 حقيقة اذا فعل الحرام لا يستوجب اللعن ففاعل المذكور  
 تخريجا اولى ومن عده قبل المراء من الحديث احلت انتي  
 او اختي او نحوها من غير طاح واما هذا فاحله هو وانما  
 احله الشرع بل الخلل ما جور على ذلك كذا في الحوي عن الملقط  
 وفي الزهني والاشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة  
 بل المقصود اظهار خباصة الخلل بالمباشرة والخلل بالمو  
 اليها بعد مضا حلتها غيره كما في الكشف وفيه كلام اه  
 قال ويمكن ان يقال ان المراء باللفظ الطرد عن سائر  
 الامراء لا عن رحمة العزيز الغفار فهو مثل قوله صلى الله

عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده  
ولعن الله الزوج على السروج وغزو ذلك كثرها قلت  
فماذا ان الطرد عن الرحمة لا يكون الا لا فخرتته مونة  
على كثره كايين جمل اوييس من قبول توبة كاييس او  
الناسف الذي يتيقن مونة علي الكفر كيد فيصان  
لحن اللعن واما لعن غير المعنى لتقصد التنفير عن ما يجبه  
من الصفات المذمومة شرعا كما نرى لعن السارق ولعن  
الزوج وكما ورد في لعن المصورين ومن ام قوما وهم له  
كارهون ومن يغوط على الطريق والمرأة السلتا اي  
التي لا تخضب بدنها والمريها اي التي لا تكتحل والحارجه  
من دار وزوجها بلا اذنه وفالح اليد وزيارات المتورين  
جلس وسط الحلقة والظالمين والكافرين فذلك جابر  
مخلاف لعن ظالم مخصوص او كما فرم مخصوص فانه ممنوع  
لا احتمال ان يتوب في مال امه ولا يشكل ملجا في اللعان  
فان كلا من الزوجين يلعب الاخر لا ذلك ورذ نبض  
قاطع فهو مخصوص وربما يقال ان لعن الملا عن انا هو يعني  
الطرد عن منازله الابرايكي في صور كلام السيد احمد نظر  
وذلك انه رجع حمل التحليل على قول القابل احلت بنتي  
او اختي من غير نكاح مع انا قد منامت لنظرة صلى الله  
عليه وسلم انه سماه التيس المستا وقال عمر ابن الخطاب  
لا اوتي مجللا ومجللة الا رحمتها وقال ابن عمر لا يزالان  
ثلاثين ولو مكثا عشرين سنة وقال عثمان بن عفان  
ذلك السناح ولهذا العنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومن

ومن هنا قال ابو يوسف لا ينفق النكاح بشرط التحليل  
للاول ولا تحلل لالان هذا في معنى شرط التوقيت فيكون  
في معنى المتعة فيسقط وبه قال مالك واحمد والشافعي  
في القديم وقال محمد يصح النكاح ولا تحلل للاول لان ليس  
بتوقيت للنكاح ولكنه استحل المخطوطين هو مؤخر شرعا  
فبما قبل بالحرمان كتنسب للمورث ومال اما من اراد الى  
صحة النكاح والحلل للاول والكرهية لان النكاح لا يبطل  
بالشرط النافذة فيصح وعمل للاول ضرورة صحة ولا  
معنى لما ذكره محمد قيل انما لعن مع حصول الحل لان التماس  
ذلك واستراطه في العقد هتك للكرامة واعارة النفس  
في الوطئ لغرض الغير فانه انما يطاؤها ليعرضها للوطئ  
الغير وهي قلعة حمية ولهذا قال صلى الله عليه وسلم هو لا  
التيس المستا رز يلبي وان وصلته حللت للاول لجهة  
النكاح وبطلات الشرط فلا يجبر على الطلاق كما حقه  
الكال خلافا لما رعه البراني قال في البحر وهل هذا الشرط  
لان قال في البراني تزوجت المطلقة فتسرها من الثاني  
بشرط ان يجامعها وبطلتها التحلل للاول قال الامام النكاح  
والشرط جائز ان حتى اذا ابى الثاني طلاقا اجبره  
على ذلك وهل للاول انه وتسله في غاية البيات عن  
روضة الرند ويسمي وروه في فتح القدير بان هذا ما  
لم يعرف في ظاهرها ولا يبين ان يقول عليه ولا يحكم  
به لانه بعد كونه صنيف الشوق تنوعت قواعد الفقه  
لان ذلك ان شرط في النكاح لا يقتضيه العقد الموعود



في شمله علي قسمين منها ما يفسد كالبيع ونحوه ومنها  
 ما يبطل فيه ويصح الاصل ولا تشك ان النكاح عا لا يبطل  
 بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويصح هو في بطلان  
 هذا وان لا يجبر علي الطلاق ثم يكره الشرط كما تقدم من  
 محلي الحديث ويبقى ما ورأه وهو قصد التخييل بل لا كراهة  
 اه ومن لطيف الخيل قوله اي قول الزوج الثاني عند  
 المقد عليها او قبله ان تزوجتك وحاصتك فانت  
 طالق بائن وان تزوجتك وامسكتك فزوجك فلو كانت  
 لبال مثلاً فانت بائن فان امسكها فزوجها طلقت وحلت  
 للاول ان وطئ فيها والا لا وحليلة اخرى فيها لو فاقته  
 ان لا يبطلها يقول المراه تزوجتك نفسي علي ما امرني  
 بيدي ربي ونعمه في العا دية قال في الزهر وفي النصول  
 لو قال لها تزوجك علي ان امرك بيديك فقلت جاز  
 النكاح ولو في الشرط لان الامران ايصح في الملك او مضافا  
 اليه ولم يوجد واحد منها بخلاف ما سرفنا الامر صار  
 بيدها متقارنا لصيرورتها منكوحه اه اما اذا اصر  
 الزوج الثاني ذلك اي اراده التخييل للاول فلا يكره لان  
 مجرد النية في الماملات غير معتبر ولكن الرجل وهو الثاني  
 ما حور التصديق اصلاح اي ازالة الحرج ورد ما كان  
 من المودة والالفة بينهما وتاويل اللعن اذا شرط الاجر  
 ذكره الزاوي حكاه في البيع قيل ونحوه في المحوي عن البرجيد  
 والمشهور ان المحل الاول وهو ما اذا كانت التزوج بشرط التخييل  
 وفي الخليل ما يبيد ان اللعن بسبب ان شرط التخييل  
 والشرط

واشترط الاجر واللعن علي هذا المحل ظهر لانه لا خذ  
 الاجرة علي عيب التيس وهو حرام ويترتب انه صلى  
 الله عليه وسلم سماه التيس المسماة ثم هذا كله فرع  
 صحة النكاح الاول حتى لو كان النكاح الاول بلدولي  
 بل بعبارة المراه او بلغظ هبة تبع في هذا التفسير  
 صاحب الزهر ليس بصواب لانه يقتضي ان المقد  
 في هذه المسائل ليس بصحيح وليس كذلك ففي السابعة  
 طي وكان الاول ان يقول اما اذا كانت النكاح فاسد فلا  
 تتبع الثلاث حتى لو كان صحيحا عندنا فاسدا عند الغير  
 كان بلدولي اخر فيمكن ان يقال في قول النائم هذا كله  
 فرع صحة النكاح الاول اي باتفاق الاممة العربية او  
 مجتزأة فاسعين ثم طلقها فلا واراد حلها بل لا زوج قال  
 السيد احمد ومثل هذه الاشياء لا ينبغي اظهارها  
 فيه من فتح الفاسد علي ان لا يتحقق طلاق لذلك  
 لان العدالة المسترطة بقول الامام ان افعي لا توجد الا اذا  
 فعل الممنوع صحيحه علي مذهب ابي حنيفة فمضى عليه انه  
 اذا قضى الا فعي يبطل لانه لذلك فمضى اي مذهب يعقد  
 له فانيا ان اعتبر مذهب ابي حنيفة بتفسير لندور العدالة  
 وان اعتبر مذهب ابي حنيفة وعنده عليه بغير كالا اول  
 وهكذا فلا يحكم بوقوع ثلاث والحالة هذه والعجى كل العجى  
 انهم قالوا في الجبين المضافة التي لا تتبع عند محمد زافتي  
 به اية غوارير وغيرهم يعلم ولا ينبغي به خوفا علي هدم  
 المذهب ولم يتولوا ينظروا هنا مع ان القابل بنسب هذه

المتوحد بجهتد اخرا ه فان قلت عكى الحكم به عندنا  
 على قول محمد باستراطه الولي قلت لا يكتفى في زماننا انه  
 خلاف المعتد في الذهب والقضاة ما مروه من بالحكم  
 باصح الاقوال على انه تنقل في الترخاينة ان شيخ الاسلام  
 سئل هل يصح القضاء به فقال لا ادري فان محمدا وان  
 شرط الولي لكنه قال لو طلقها ثم اراد ان تزوجه فانها  
 اكوه له ذلك اه فان لفظ اكوه قد يستعمل من التجهتد  
 في الحرام برفع الامر فاشترط ظاهره ولو كانت الحادثة  
 لحنفي فيعصى به اي بالحكم وانما ذكر القضاء لانه يصير  
 الحادثة الثانية كالمحرم عليها ويقضي بطلان النكاح  
 وهذا عطف بسبب عطفه فان قضاءه بطلان النكاح  
 الاول بسبب حلها بل لا يخرج اخراجه اي في النكاح الثاني  
 والا عطف بنفسه للتام والاولى ان يقول والاتق  
 وعيارة المحرمي بايضاح ويد اي يقضي الشافعي بطلان  
 النكاح لا يظهر ان الوطى كالحكم في النكاح الاول حراما او  
 ان في الاولاد حيث لا ان القضاء للاتق كدليل النسخ  
 يعمل في القاييم والاتق لا في المنقضي بزيادة لانه يلزم  
 منه الرجوع عن التقليد بقدم العمل وهو غير جائز الاتق  
 على ان ما مضى كان سنيا على اعتقاد الحل بطلان  
 لمذهب صحيح وانما الرشد العمل بخلافه بعد الحكم المزمع  
 كالنسخ حكم اخر لا يلزم منه بطلان ما مضى ومثله  
 ما لو تغير رأي المجتهد وكذا الوادي حنفى صلاة الظهر  
 غير مسوي ثم صار شافعي فلا يلزم اعادة الظاهر بل يصيد  
 الوضوء

تلك

١٥٩  
 الوضوء مسويان اذ لم يحكم بطلانه في المنقضي كيف يصح  
 ان يحكم بطلان الطلاق مع انه منتهى على المنقضي و  
 الطلاق ايضا منقضي على ان هذا يحتاج ان يكون  
 مذهب الكافي جواز الحكم بطلان هذا النكاح ليس  
 ذلك كما افقي به الامامان الرضوي وابن حجر بسطوا في  
 ذلك المثال كما هو موجود في فتاواه فانه جمع البية  
 افاذه الشيخ الرضوي قلت وحرر ابن حجر في التحفة ان  
 الحكم لا يحكم بنسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل  
 فلو توافق الزوجان واقاما بينة على نكاح النكاح  
 لم يلتفت بالنسبة لسقوط التحليل لانه حقه الله  
 تعالى فتم يجوز لها العمل باطنا كمن اذا علم به الى الكفر  
 بينهما ثم قال في موضع اخر فنكح مختلفا فيه فان قلد  
 القائل بصحة او حكم به من يراها ثم ظلت فلدا ثابتين  
 التحليل وليس له تقليد من يري بطلان وان انتفى  
 التقليد والحكم يحتمل محلل ثم يتبين انه لو ادعى بعد  
 الملاحقة عدم التقليد لم يقبل كنه لانه يريد بذلك  
 دفع التحليل الذي لزمه باعتباره ظاهرا فله وايضا ففصل  
 المكلف بصفاته عن الانفا لاسباب وقوع منه ما يصح  
 بالاعتداد به كالتمطيق فلدا انها هاهنا وقال ابن قاسم  
 في حاشية التحفة ان له تقليد الشافعي والمعتد لا  
 محلل لم يحكم بصحة التقليد الاول حكمه وهذا مخالف  
 ما هو في كلام ابن حجر من قوله فان قلدا القائل بصحة  
 او حكم به من يراها فحمل الحكم قسما ولا يخفى ان الحنفى

المتزوج يشهدا فاسفني قد قلدا فاحسنة الذي يري  
 صحنه افتتاد النكاح بشهادتها ثم انه لم يرفع امره الاثاني  
 الاستقوط التخليل وقد صرح بمنع الحكم عن النسخ لذلك  
 وكلام ابن قاسم ساكت عن ذلك ثم ان ما قاله ابن قاسم  
 من حوازل التقليد فيما لم يحكم بصدقة النكاح حاكم محمول على  
 الديانة لما علمت منه ان الحكم يبرق بينهما اذا علم به لان  
 التخليل حقه الله تعالى وامامنا ذكره شيخ الاسلام وكما يافى  
 شرح منزهه بان الزوجين لو اختلفا في المسمى وصهر الثقل  
 وافقت بينة على فساد يثبت مهر المثل ويسقط التخليل  
 تمامه ففما استظهرنا به مجرد عدم سقوطه والله تعالى اعلم  
 وقال ايضا وهذا ما وعد به بنو له وسحقته وكانه اراد  
 فيما تقدم ان يكون صحيحا بالاجماع وهو محال لا دليل عليه  
 فانهم اذا اطلقوا الصحيح او الفاسد ارادوا في مذهب المتكلم  
 وهذا التحقيق خلاف التحقيق اه وفيها اي في الزنا  
 قال الزوج الثاني كان النكاح الثاني فاسدا اقول كان  
 النكاح صحيحا ولكن لم ادخل بها ومراعاة انها لا تخل للدول  
 وكذا ثبت بان ادعت صحة النكاح او ادعت الدخول فالتول  
 لها وكذلك قال دخلت بها وكذا ثبت فالتول لها كما في البحر  
 لان الزوج الثاني بعد الطلاق صار اجنبيا وهي امينة  
 على نفسها وصحتها ولو قال الزوج الاول ذلك بانه كان النكاح  
 الثاني فاسدا او ادعت صحة اولم يدخل بك الثاني فالتول  
 له اي في حق نفسه لانه يملك المهر وقد اغترق ببقاء  
 حرمتها عليه ولا يعين في حقها فلا تخل له نظر الحق ولو كان  
 ذلك

ذلك بعد ان تزوجها وجب لها نصف المسمى او كالدان  
 دخل بها نظر الحقها قال في الهندية لوقالت وطئ الزوج  
 الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئت الثاني  
 فرق بينهما وعليه نصف المهر وهذا اذا لم يدخل بها ونكاح  
 الزوج الثاني يهدم من باب ضرب قاموس للزوج  
 الاول بالدخول فلم يدخل يهدم اتفاقا بين الامة فانه  
 ما دون الثلاث ايضا اي كما يهدم الثلاث اجماعا وهذا  
 تفسير لا يضا لانه اي الزوج الثاني اذا هدم الثلاث ف  
 دونها الوجه وهو قول ابن عمر وابن عباس خلافا لما فانه  
 يقول ان الزوج انما يهدم الثلاث لاما دونهما وسنذكر  
 دليله في طلقت دونها اي بالثبوت والواحدة دون  
 الية اي التي زوجها المطلق بعد زواج اخر اذ بت ثلاث  
 لو كانت حرة وثبنت لو كانت امته قوله قال اصحاب ابن  
 مسعود وعند محمد وبابي الامة تعود الموصوفة في زوجها  
 الاول بما بقي منه الطلقات وهو قول عمر وعلي وبني لب  
 كعب وعمر ابن ابن الحصبني كما في الفتح فلو طلقتا ثنتين  
 وتزوجت باخر طلقتها الاخر مضت عدتها وتزوجها  
 الاول فطلعتا طلقة واحدة حرمت عندها عليه حرمة  
 غليظة لانها وان كانت طلقة واحدة لكنها مع ضمها الى  
 الثنتين الساتيتين تصير ثلاثا فلا تخل له حتى تنكح زوجا  
 اخر قال لا تحرم عليه لانه عودها بعد الثاني الى الاول  
 عود مستأنف لم ينف الطلقات الساتية حكم فلا تنضم  
 الي هذه الطلقة فلا يحتاج الى زوج اخر فهو اي قول





دخوله

واختارها لما ذكره لان وصوب المدة منه لا يستلزم الدخول  
 حصة للزوجه في الخلوة قال في البحر وقد اقتصر المص  
 في اخبارها على ما ذكره في الهداية مسيو طاح  
 قال فقال انقضت عدتي وتزوجت ودخلت في الزوج  
 وطلعت وانقضت عدتي قال في النهاية انما ذكر  
 صاحب الهداية اخبارها هكذا مسيو طاح لانها لو قالت  
 حلت لك فزوجها ثم قالت لم يكن الزوج دخل بي ان  
 لا نت عالمة بشرائط الحل تصدق والانصدق وفي ما  
 ذكرته مبسوطا لا تصدق في كل حال اه والمدة تختمه  
 فبذلك لان المدة لو لم تختم لم يصدقها واختارها لان  
 تنكر لكل عدة ما يمكن كما سياتي له ايما جاز للادول ان  
 يصدقها اي يبيحها حموي لانه اما من المعاملات  
 تكون البضع متقوما عند الدخول او الدايقات لتقلت  
 الحل به وقول الواحد مقبول فيها وراف غلب على  
 طنة صدقها وان لم تكن عدلة قال في البنايع وغيرها  
 لاياس ان يصدقها اذا كانت نكحت عنده او وقع في قلبه  
 صدقها وانما يقبول قول المطلقة ان منكوحة بطل  
 اذا قالت لاخر طلعتي زوجي وانقضت عدتي لان تصد  
 اذا وقع في الظك صدقها عدلة كانت ام لا ولو ادا ان  
 يتزوج امرأة فشهد عنده او عند القاضي ان لها زوا  
 تزوجها لا يفرق بمرأي ويستظر حضور الزوج والى صل ان  
 تصدقها مشروط بشرطين احدهما احتمال المدة والثاني  
 غلبة طنة على صدقها واقل مده عنده اي الامام ان

بقها

محمد الحق فتح واقوه المص اي في المخ كبيره من صاحب  
 البحر واجبه والحموي والمقدسي والشرنبلدي والربلي والبن  
 امير الحاج شارج النخري ووليله قوله تعالى فان طلقها  
 الاينة فحل نكاح الزوج الاخر غاية الحمرة الفليضة ولا  
 وجود للمناينة حوت وجود المنيا وهي الطلقة الاخرة  
 والبر حنيغة والثاني يستدلان بقوله صلى الله عليه وسلم  
 لعن الله المحلل والمحلل له والمحلل مسكت الخ قال في البند  
 بعد الثلاث يشترط بعد الواحد والثنى بالاولى و  
 كذا في قوله صلى الله عليه وسلم اعني ان تعودى التي  
 رفاعته لاحتي فتدعى الحديث فحمل فوق عسلته الاخر  
 سببا للحل ويسيجى للنفود بعد الثلاث فعند الواحد  
 والثنى بالاولى قال الشيخ الرضوي وتقدم ان الماخوذ  
 به قول الامام علي الاطلاق وكون ابي يوسف مده من  
 مرجحات هذا القول ولذا مشي عليه اصحاب المتون  
 فكان هو المذهب ولا عبرة بما يك الكمال اذا خالفنا  
 المنقول وقد علمت ان المخرج فيه قولها لا قول محمد  
 اه ونقل العلامة قاسم تخرج ما في المتون عن جماعة  
 من اصحاب الترجيع ولم يبرج علي قاله شيخه في الفتاوى  
 لم يبرج عليه صاحب مواهب الرحمن كذا كثيرا ينبغي  
 الكمال في ترجيعه ولو اخبرت مطلقة الثلاث هذا  
 في الحمرة وشمله في الامت اذا لم يخالف السيد كما مر بعض  
 عدته اي الزوج الاول واستدل عدة الية لانه سببها  
 حموي واخبرنا ايضا بمضي عدة الزوج الثاني بعد  
 دخوله

كانت عندنا بحض شرف فانه عليه تخريج محمد يجعل  
 لانه طلقها في اول الطهر احترازا عن الطلاق في الطهر  
 بنده التراجع يجعل طهرها خمسة عشر يوما لا ينقض في الطهر  
 وحضتها خمسة ايام لان اجتماع اقلها في امرأة واحدة  
 فادريخذ لها بالوسط فتلاية اطهرها تكون خمسة  
 ولا ريبين يوما وثلاث حضت تكون خمسة عشر يوما  
 فصارت ستين يوما على تخريج الحسن يجعل لانه طلقها  
 في اخر الطهر احترازا عن تطويل العدة فيجعل حضتها  
 عشرة ايام وطهرها خمسة عشر يوما لا يملكها فاعلمها  
 بالاكل قدرنا حضتها بالاكل لم يمتد لا فطهرها بل يلدن  
 يوما وثلاث حضت بثلاثين يوما المجموع ستين يوما  
 قال ابو يوسف ومحمد اقل مدة تصدق فيها الحرة الى ان يفي  
 تسعة وثلاثون يوما يجعل لانه طلقها في اخر الطهر ويجعل  
 حضتها ثلاث ايام وطهرها خمسة عشر يوما اخذنا الاقل  
 فيكون طهرها بثلاثين يوما وثلاث حضت بتسعة ايام  
 ومجموع ذلك تسعة وثلاثون وقال مالك اربعون يوما  
 وقال الشافعي اكثرت النبي وثلاثين يوما وقالت الحنابلة  
 تسعة وعشرون يوما ان قلنا اقل الطهر ثلاث عشرة يوما  
 وثلاثون وثلاثون يوما ان قلنا خمسة عشر يوما  
 فهذا من الزوج الاول فيحتاج الى مشقة من الزوج الثاني  
 وزيادة طهرها على تخريج الحسن عند الامام وهذا الذي  
 يقع فيه تزويجها بالثاني او السمو فالدقاة على توجيه  
 محمد بآية وعشرون يوما وعلى توجيه الحسن بزيادة عليها

خمس عشر يوما والمناصب للشارح ان يزيد لحرة حتى  
 يبط عليه قوله لامة اربعون يوما على تخريج محمد  
 لانه حينئذ ان بعشرة وطهرها بثلاثين يوما على تخريج  
 الحسن خمسة وثلاثون يوما فتصدق الامه في عديتها  
 جميعا بآية يوما على تخريج محمد وخمس وثلاثين يوما على  
 تخريج الحسن بزيادة طهرها ثمانية ايام وقال الزهري  
 ولو علمت طلقها بالولادة قال ان ولدت فانت طالقة  
 ثلاثا فقلت ان تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما ف  
 قول ابو حنيفة في تخريج محمد وعلى تخريج الحسن لم تصدق  
 في اقل من مائة يوم لان اقصى ما يمكن ان يجعلها سبعا  
 حسة وعشرين يوما ثم طهرها خمسة عشر يوما ذلك ثم  
 فيها ثلاث حضت وطهرها على التحريمين وانما كانت  
 كذلك لان ما تربي من الدم في الاربعين لا يكون حضتا  
 وانما هو نقاس وانما في مدته ما تراه بعد تمام الاربعين  
 يكون حضتا ان تقدم طهر صحبه وهو خمسة عشر يوما  
 وذلك بما ذكرنا هذا في حق الزوج الاول والخبر الثاني  
 يحتاج بعد هذا الى ثلاث حضت وثلاث اطهرها وعلى  
 التحريمين وعند ابو يوسف تصدق في خمسة وستين  
 يوما لان نقاسها بقدر باحد عشر يوما لان مدة الثناس  
 اكثر من مدة الحضي فيبعد ربا اكثر من اكثر الحضي ببع  
 ثم بعد هذا ثلاث حضت وثلاث اطهرها في حق الاول  
 وفي حق الثاني يحتاج بعد هذا الى ثلاثة اطهرها وثلاث  
 حضت وعند محمد تصدق فيها اربعة وخمسين يوما وسبعة

لانه لا اقل للنكاح فاذا قالت كان ساعة وجبت تصديتها  
 للاختلال ثم الظهر بعده خمسة عشر يوما ثم ثلاث حين  
 طهرت هذا للزوج الاول والثاني يجتمع الى ربة وتجب  
 يوما ثلاث حين وتلا ذلك طهرها وهذا حق الحرة وفيه  
 حق الامة التخرج ظاهرا على هذا ذهب كلنا فتاها والله  
 اعلم اه ما لم تدع السقط راجع اليك من الحرة والامة فان  
 قلت اسقطت سقطا استبان خلقة وبعض خلقة تصدق  
 وتنقصي بعد العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة او  
 يوم او اقل ينصدق ايضا وقيل لا كما يبرهن من البحر فتال المراد  
 دعوى السقط من الاول لانه يمكن في يوم طلقتها فيه  
 اذا كانت بين دعواها السقط ويبي غنق الاول ربة  
 اشهر وما فوق ذلك فتعضي عدتها به اما ادعاؤه  
 من الثاني فلا يبيدها في تعصير العدة لانه لا بد بعض  
 نؤمن على حلها من الثاني يمكن ان يستني فيه بعض  
 خلفه رختي كما مر وما قبل الباب فيخرج قول المصنف  
 انقصت عدتي ثم قلت لم تنقص كما في الرجة ولو تزوج  
 اي بالاول بعد مدة مختلة ولم يسألهما ثم قالت انقصت  
 عدتي او ما تزوجت باخر لم تصدق هذا في الخلاصة لان  
 اقدا مرها على التزوج دليل الحل به دليل انها صارت جلا  
 للاول فتكون منا قضيتها ان لا مدعي رضا ولا يقبر في  
 التفريق ولو تزوجها ولم يسألهما ثم قالت ما تزوجت او دخل  
 به صدقت فافادت عبارة التكاثر ان الزوج الاول اذا  
 تزوجها قبل ان يسألهما ثم تكررت التزوج بالثاني ودخل  
 عليها

انهم

عليها صدقت ولو تزوجها الاول بعد سواها واخبارها  
 بان الثاني تزوجها ودخل عليها ثم تزوجت ففسرها فانها  
 لا تصدق وعليها هذا اجل ما في الخلاصة ويشتر الى وقتها  
 عبارة البرازية ولغظها بخلاف المطلقة ثلاثا اذا تزوجت  
 بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني  
 حيث لا يكون اقدا مرها دليل على صابة الثاني ونكاحه  
 قالت المطلقة ثلاثا تزوجت غيرك وتزوجها الاول ثم قالت  
 كنت لاذية فيما قلت لم اكن تزوجت فان لم تكن اقرب بد  
 الثاني كان النكاح باطلا وان كانت اقرب به لم تصدق  
 وكذا يرى عن السرخسي لا اجل له اي للزوج الاول  
 تزوجها حتى يستفسرها لاختلاف بين الناس في حلها  
 بمجرد المعاشي فيمكن انها اخبرت انها حلت اعتماذا منها  
 على انها حلت بمجرد العقد فالاستفسار لحوط والقابل  
 محلها مجرد العقد سمع ابن السيب وفيه انه رجع عنه  
 افاده السيد احمد وفي البرازية قالت طلقتني زوجي فلا  
 ديني وهو ترك تطليقها فلا تأنا فانه لو اقر ايض فليس لها التزوج  
 به انما تأنا او ادت تزوجت ففسرها منه ليس لها ذلك اي  
 تزوجت ففسرها منه اي عليه اي على ما اخبرته به اول  
 من انه طلقتها فلا تأنا اكدت نفسها ولو سمع منها رجل  
 ذلك والزوج يقول لا بل مطلقة فستبين لا يبيع من سمع  
 منها ان يحضر نكاحها ويعينها ما استطاع والذي مر من  
 الرضاع ان لها ان تزوج لانه الحرة كبيت اليها فيخرج  
 حلي قال السيد احمد ان الذي قدمه يجب حيث قال



ويصادم الخوفها نفس وهو مقدم اه قلت، ليس كذلك  
 بل هو نفس نقل في الاصل صفة عن الصد والشهيد للفظ وهو  
 دليل على انها التوادعت المطلقات الثلاث واكثر الزوج  
 حل لها ان تزوج نفسها مندها وذلك لان الطلاق  
 مما يستقل به الوحل ويخفى عليها وربما اراد بالجملة الثانية  
 تأكيد الجملة الاولى وتزويجها وهي اخذت بظاهر المكرر  
 فيعرجوع عنها ديانة في الحكم وانما كونت بكونها ثلاثا  
 او سمعت زوجها طلقتك ثلاثا فلا يحل لها التزوج به  
 فتالي علم سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا ولا تقدر  
 على صنع من نفسها الا بقتله او بدوا خوف  
 التقاضي قال في المحيط ويبني لها ان تقتدي بما لا  
 او تهر به منه وان لم تقدر على قتله وتعتل ان يغيرها  
 ولكن يبني ان تقتله بالدوافع قتلت بالالة يجب  
 التقاضي ولا يحل لها ان تقتل نفسها وقال الا ورجع  
 تزوج الامر وهو ان سمعت زوجها طلقها ثلاثا فالتقاضي  
 فان لم يكن لها بيعة تخلفه فان خلف ولا بيعة لها فالا يتم  
 عليها اي ان خشيته على نفسها ان يلحقها ضرر يؤدي الى  
 اطلاق نفسها الا انها تكون حرة كما كرهته واكراه المرأة بالقتل  
 يرفع عنها الاثر والا فالنكاح له ان يقتل بعون ماله  
 والماله لا خط له في الزوج وعليك صاحب يد له بخلاف الزوج  
 فيها ح لها قتله هنا ولذا قال وان تطلقت فلا يعلو عليها حيث  
 حملت انها تخلف نفسها ببلدك ولا يرب ويصحب هذا فيما  
 بينها وبينها قال في ان تكن لها بيعة والا فليكن ان  
 يطالب

الظن

يطالبها بالتقاضي والباقي لا ثلاثت بنزاعه لانه قاطع  
 للنكاح رافع للحال فان امكنها التوصل الى قتله قتلت ان  
 لم تقدر على فعله بدون القتل ولا تجبر على تحريم العقد معه  
 وهي كارهة وقد مرت اجازات هذه المنة في الرضا  
 فتنه وبها اي الزانية شهرا انه طلقها ثلاثا حازها  
 بسبب شهادتها التزوج باخرى ثم اذا حضر النايب ظلمه  
 منه تحريمها التزوج بانها انما تزوجت للتخليل لا لثبوت  
 حالها قلها هذا الكاف زوجها الشهير وعلمها بالطلاق  
 غائبا وان كانت حاضرة لان الزوج اذا انكر اخرج الى القضا  
 بالفرقة ولا يجوز القضا بها الا بجمعة الزوج اه قلت  
 يعني يجوز لها التزوج باخر للتخليل ديانة قال في البحر  
 والخاصل ان علي حديد شمس الامة الا ورجعني ونحوه  
 النسق والسيد ابي سجع وابي حامد والرخي محلي رها  
 ان تزوج بزوج اخر بيبنها وبين الله فتالي وعلى جواب  
 الباقي لا يحل لها اه وسأتي التعلق بكل واحد منهن فتنة  
 قيد بالديانة فانه قضا لا يقضي على الغائب فلو كان  
 الزوج واعترف بذلك وقد قارها الزوج الثاني بطلاق  
 او موت لها ان تزوج بالاول وان انكر ذلك لم يبع الطلاق  
 الشهير به الا ان اعاداه في وجهه او شربت بيعة اخرى  
 غيرها رجعت والصحيح عدم الحوازي في قضا فتنة قال الرحي  
 ولا خلاف فيها يظهر لانه يتقبل قول الواحد في الامور  
 الدينية فنص الشهاد او لم يعباره التفتة رسر  
 للقاضي عبد الجبار وللثاقي علي وعين الامة الكرابيسي

قال لها ان دخلت هذه الدار فانت طالت ثلاثا فدخلت  
وضعت نفسها عن الزوج ثلاثا فقرأت ورجعت باخر رجل  
بها وطلتها وانقضت عدتها ثم طلبت من الاول ان يجد  
لها خلافا فعمل غيرها لم بما صنعت وهي في بيته لا يخرج  
لها ذلك ولا تخل للاول اهل لان العدة من الاول ان تنقض  
حتى يظهر الطلاق بين الناس فلم يصح نكاحها للثاني  
ثم رزقها من الابنة السخري وابي حامد لا يصدقان في حق  
استقاط العدة ويصدقان في ديانته ثم رزقها الترتيب  
لا يجوز في الذهب الصحيح ثم رزقها من الابنة السخري  
حلف بثلاث فظن انه لم يجت وتعلت الحنف وطلعت  
انها لو خيرة ينكر الجيني فاذا غاب عنها بسب من الاول  
فلما التحليل ديانته لا نقضا قال عين الابنة السخري سالت  
عنها السيد ابا شجاع فكشف انه يجوز في سالت به عدة  
فقال لا يجوز والظاهر انه اجاب به في امرأة لا يوف  
بها وروى شرح الزيارات وشمس الائمة الاوزجدي  
طلعت امراته ثلاثا ثم انكر وخاب فلها ان تزوج باخر بعد  
العدة ديانته رزقها لاصل شهده عدلان لامرأة ان زوجها  
طلتها ثلاثا وهو محرم ثانيا او غاب قبل ان يشهد عند  
القاضي لم يسرها المتام معه وكذا اذا شهد على رضاها  
فان قدرت على الهرب منه لم يسرها ان تنقض وتزوج بزوجه  
اخر لانها في حكم زوجها الاول قبل النكاح والفرقة ثم رزق  
لشخص الائمة قال هذا في النكاح والفرقة ثم رزق  
ان سمعت انه طلقها ثلاثا ثم جدد وطقت انه لم ينسلها

القاضي

القاضي عليه لم يسرها المتام معه ولم يسرها ان تزوج  
بغيره ايضا وروى شرح الزيارات في سالت مطلقة ثلاثا كيف  
صرت حالها في نكاح علي ووجه الشرع غير ما تظن نكاحا  
للتزوج وتغيير الجوارح عن نفسها ليسمع ان تزوجها  
قبل ان يفلو كافي الي في نكاحها قال الجواب ما روى من رزق  
الائمة الاكراسي لو قالت حلفت كك اوقالت حلال  
كروه ام لا يجزئ له التزوج ما لم يستفسرها للاختلاف  
الناس في لينية التحليل قال وهو الصواب اه حلفت  
وقد تقدم جئت هاتين السالتين وفيها اي في التنية  
لو لم يقدر هو اي الزوج ان يتخلص عنها بعد ما طلقها  
ثلاثا ولو غاب سحرته ورزقها اليها لا يجزئ له قتلها وبعد  
عنها جهده قال السيد احمد وظاهروا به اتفاق وينظر  
الفرق بينها وبين ما قبلها او حمل على المفتي به من عدم  
حل قتلها له وقيل لا تقتله قاله الا سيحوي ويده  
كافي النتر خاتبة وشرح الوصاية عن المتن في اي والاعم  
عليه اي الزوج كما روي عن الاوزجدي لكن القول الاول  
بقتله يقتله في النتر خاتبة عن الشيخ الامام ابي القاسم  
وسمع الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة والامام ابي جعفر  
ونقله عن فتاوى الامام محمد بن الوليد السمرقندي عن عبد  
الله بن المبار طعن ابي حنيفة فقتل ايضا ان الشيخ الامام  
نخ الدين كان يحكي قول الامام ابي تاجع ويقول انه رضى  
كبير ولد سناخ الكا بر لا يقول ما يقول الا عن صحة فلا عتما  
علي قولهم اه قال الزوج بعده ابي بعد طلاقه ثلاثا كان

فبها طلقت واحدة وانقضت عدتها وصدرت لالة  
 في ذلك اي في وقوع الثلاث بعد مضي العدة من الطلقة  
 الزاحدة وانه ان ذلك تجديد النكاح بينها من غير جيلولة  
 زوج اخر يكون الثلاث صارت مملوكة لوقوعها بعد  
 العدة لان صدقات على المذهب المتي به ظاهر وسواء  
 تناسلتا من ثلثة الزواج او لا قال السيد احمد قلت ذلك  
 سالم بشر ان تركت الطلقة بيني وبين مضي العدة  
 منها فان علم الناس بوقوع الطلقة ثم اخبروا بانهم لم يسمروا  
 برحمة حصلت قبل مضي العدة فالظاهر انها يصدران  
 والله اعلم كما انه لا يصدر في دعوى انقائه الثلاث بعد  
 مضي العدة لو لم تصدقه هي وصيل يصدران ولو طلقها  
 لثنتي قبل الدخول ثم قال كنت طلقها قبلها واحدة و  
 اراد بذلك ابطال الثنتي لانها باتت بالطلقة الاولى  
 بها لا الى عدة اخذ بالثلاث لان اقدامه على الطلاق  
 يدل على ثبوت العصمة وتطلت ثلاثا على ما قرأه في  
 والله سبحانه ونفالي علم بالصواب فسرع وفي الفصل  
 المأدبة اذا طلقت الزانية بعد الوطء ثم زوجها الاول  
 انتقضت العدة وحكم الثاني بصحة نفاد وهو جبره فيه  
 فان عند زجر لا حاجة لها الى العدة حموي عن المرحوم  
 والله الا هو مصدر الى بولي كما عطي اي خلف  
 واجمع الا يكسها يا قال الشافعي

فليل الا لا يحافظ ليمينه وان بدرت منه الائمة بوث  
 اي بوثي بيمينه قاله في الدر المنثور وبدرت بالثابت  
 والباورة

والباورة البديهة مغرب وجعله الاتفاق في بالنون والاصل  
 فيه قوله قتالي للذين يولون من نسائهم تربعى اربعة  
 اشهر فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان غزوا الطلاق  
 فان الله سميع عليم قتال ابن مسعود فان فاؤا فيهن اي  
 رجعوا في الا اربعة اشهر قال الواحد ي كان ابلا الجاهلية  
 السنة والستين فوفقه الله اربعة اشهر فن كان ابلاوه  
 دون اربعة اشهر فليس بابلا اها غداة من استسأى  
 ابلا للطلاق الرجعي البينو تنسأ لا يعني ان الطلاق  
 الرجعي اعم من فيه المرأة بعد انقضاء العدة لاحالة ذلك  
 في الا بلام تبني الا بعد مضي اربعة اشهر ان لم يفي فيها  
 كنن الكلام على الطلاق الرجعي انتهى عند قوله ويتكسبا  
 بما دون الثلاث ولذا قال في الكفر فضل ويتكسبا تنه  
 انوعيا رة الش قابلة له ايض بان يكون المعنى ان البائن  
 طلاق يحصل بالابلا ما لا ناسب ذكره عقب البائن وفي  
 حاشية الشلبي من مسبة الابلا لما تقدم ان التحريم الذي  
 يحصل من جهة الزوج اربعة الطلاق والابلا والظهار  
 والمان فلما فرغ من بيان الطلاق شرع في الابلا لان  
 حكم الطلاق في الابلا يشبه على الفور بل هو جازا لم  
 انتقض المدة وكان القياس ان تذكر الخلع قبل الابلا لان  
 الخلع نوع من الطلاق الا انه لما كان بموضعي بناء على  
 الطلاق فاخرج عن الابلا وقدم الخلع على الظهار لان الظهار  
 مكر من القول ويزور وليس الخلع كذلك ثم قدم الظهار  
 على الممان لان الظهار اقرب الى الاباحة من الممان بدين

نه



المولي ذميا عنده وعندهما لا يصح منه والاولى خذنه  
لغيره المصم به بعد المولى بعض المصم كسر الام اسم فاعل  
من المولى هو الذي لا يمكنه قربان امراته الا بشئ  
مستعينا بغيره خرج بهذا واسه لا اقربك الا بغير اقربك  
فيه فانه يمكنه قربانها من غير شئ بلزوم على ما سياتي  
حلي وخروج بقول مشتق ان قريشك فعلى صلافة كيتي  
ولا يقير مشتقة ذلك بما رضى ذمير في النفس كالكسل  
كما في الزهر وذكر الحوي وبغيره ان المولى هو الذي لا يجلو  
من احد المكر وهيب من الطلاق ولزوم ما يشتغل عليه  
الا لما نفع كرهوا استئنا من الاستئنا والاضا فز للبيان  
يعني ان الكافر اذا الى يمكنه قربان زوجه من غير لزوم  
شئ قال الحلي انه اشارة الى الجواب عن دليل الصاحبي  
حيث قال اذا قال الذي وابنه لا اقربك لا يكون مؤثرا  
لانه يمكنه قربانه بلاكفاة تلزيم فصار كحلقة بالجموع  
وابو حنيفة يقول انه اهل للبيبي الا انه لا تلزمه الكفاة  
لانها عبادية وليست من اهلها وركبة اي الا للدا الحلف  
الاولى خذنه للاستئنا عنه بقول المصم هو الحلف قاله  
السيد احمد والمراد القسم باسمه على عدم قربانها مدة او  
تخليق التزائم النذر او الطلاق او العتاق وشروطه كحلقة  
المرواة يكون منها منكوحة وقت تخير الا بلاكفاة  
اي من كونها منكوحة وقت تخير الا بلاكفاة قال ان  
تزوجتك فوالله لا اقربك لان المعلق وهو عدم الديا  
بالشرط وهو التزوج كالنحو عند وجود الشرط فلما

ن

انه سبب الممان وهو القذف بالزنا الواضف الى غير الزوجة  
يجب الحد والموجب للحد معصية محصنة بلا شائبة الاباحة  
اه صولقة البيبي وشرا الحلف اي حلف الزوج سلما  
كان او ذميا حرا كان او عبدا باسه او بتقليته ما يستشقه  
حموي وظاهره انه لا فرق بين الابلا والحلف وقيل بينهما  
فرق فالابلا الحلف على ترك الفعل والحلف على الترك  
والفعل فيكون بينهما العموم والخصوص افاده ابو السمود  
على ترك قربانها اي ترك وطئ الزوجة حقيقة او حكما  
كالاطلاق الزوجية حموي ولو كانت الزوجة صغيرة لا تنوطا  
وكذا لو قال لا جنسية ان تزوجتك فوالله لا اقربك لان  
المعنى وقت تخير الا بلاكفاة زوجه ولو لم يكن من زوجه  
نظرا بانها تم مضت مدة الابلا في العدة فيقع عليها الزهر  
كما سياتي واما لوالي من زوجه الامة ثم استراحها ثم اتفقت  
مدة الابلا فلا يقع شئ لانه شرائه لها فسخ للعقد فلا  
لم تكن زوجه وقتة والفرقان لا قرب مصدريه كسرس  
البيبي في الماضي وفتحها في المضارع وفي لغة من باب قتل  
وقرب بمعنى فعل اور في نفس الاول ولا تقرب الزنا وقربت  
المرواة قربا فاما من الثاني لا تقرب الحما اي لا تدن منه افاده  
ابو السمود والضهيرين قربا بها يرجع الى الزوجة وبها يخرج  
الامه الموطوءة بملك البيبي فلا بلاكفاة مدتها المراد  
بها ان لا تكون اقرب من اربعة اشهر للحرة وشهرين  
للزوجة الامه فلا يتشكل بما اذا قال وابنه لا اقربك ابدأ  
فانه لا توقيت فيه افاده ابو السمود ولو وصلية كان

الاولى

فيصير مولى ومطلقا فلومضت مدة الايلد ولم يقر بها  
 يانت رثا فنته بسبب الايلد وهو قمرير الفتال الاجير  
 اوضح فاعتمد عليه ولوقدم الطلاق على الايلد بان قال  
 ان تزوجت فانت طالق انت على نظهر من ووالله  
 لا اقربك اربعة اشهر ثم تزوجها طلقت ويلغو الظهار  
 والايلد عنده لانه يترى الطلاق اول نصير صبا نته  
 وعند ما يترى جميعا بخلاف ما لو اخر الطلاق وقدم  
 الايلد فترجوها وقع الطلاق وصح الظهار والايلد كانه  
 البجر شرطه ايضا اهلية الزوج للطلاق فلا بيع  
 صبي ومجنون وصح ايلد السيد لانه اهل للطلاق لكن  
 بما لا يتصلط بالمال كما في تربيتك فليصوم او يحرم  
 او امر ارق طالقت فان حنث لزوم الجزاء والله الاقربك  
 فان حنث لزومته الكفارة بالصوم بخلاف ما شملت  
 بالمال كقول فليعتق رقية او ان تصدق بكنا لانه  
 ليس من اهل ملك المال ببيع وعند ما لا بيع الايلد  
 السيد لانه لم تكن فيه اهلية للكفارة فلان كان شرط  
 الايلد عنده اهلية الزوج للطلاق صح ايلد الذي  
 لان فيه اهلية الطلاق ولا يصح عندها ايلدوه  
 لانه لو قال والله لا اقربك فترجوها لا تلازم كفارة  
 اتفاقا فانتعت عند اهلية الكفارة وهي المقننة  
 عند ما وانما يصح ايلد وعند الامام اذا كان بغيرها هو  
 قربة اعلم ان ايلد الامي على ثلاثة انواع صح اتفاقا  
 كالو حلف بما لا يتصلق به قربة لا لعتاق وباطل اتفاقا

الى منها بعد وجود التزوج ولو زاد على الجملة السابعة  
 لفظ وانت طالقت فترجوها الزمة كفارة بالقراب وروح  
 بان يترك قال القتال لم ارب من صرح بهذه المسألة  
 التي تاني وعبارته معزبا للنظر لو قال ان تزوجت  
 فوالله لا اقربك وانت طالقت فترجوها الزمة كفارة  
 بالقراب وروح بان يترك بلا خلاف اه قال اقول  
 فيه انه عطف الطلاق على عدم القراب الملت بالشرط  
 فيلزم وقوع الطلاق حتى التزوج لا الى عدة لا قبل  
 الدخول فكيف تلازم كفارة بالقراب وتبين تركه  
 الوطي بلا خلاف وقد يقال بان قوله وانت طالقت  
 ليس معطوفا على الجملة الفعلية المتعلقة بالشرط  
 بل هو معطوف على جملة الشرط فلا يقع الطلاق  
 تكونه على اجنبية ويكون من عطف الجملة الاسمية  
 على الفعلية ويكون ان يحاب ايضا بانه تزوجها ولا  
 فطلقت فترجوها ثانيا بعد ان وقع عليها الطلاق  
 الاول فان مضت اربعة اشهر من التزوج الثاني بلا  
 قراب يانت ثانيا وان تربها في المدة وجبت عليه  
 الكفارة كما يفرم من عباراتهم وقال الشيخ الرضوي  
 لو قال ان تزوجت فوالله لا اقربك وانت طالقت فترجوها  
 مولى ومطلقا فترجوها الزمة كفارة بالقراب سواء  
 بعد تحديق النكاح او قبله لان اليقين تعتقد على  
 الحائز الحرام وروح بان يترك مع تركه كما يقع معه  
 لان الايلد والطلاق متعلقا بالتزوج فينتان عنده

نصير

كما لو حلف بالبح والصوم والصدقة وتختلف فيه وهو الحلف  
 بالله تعالى ابو السمود عن شرح الجمع فان قلت فاذا لم  
 يكن الدمي اهلا للكفارة فاقا هذه هذه الابل عند  
 الاسم قلت وفا يند وتوقع الطلاق يعني لو مضت  
 المدة ولم يقر بها وقال غيره فاليده وتوقع الحنف اي  
 المقام في الاخرة والملاحظة عليه في الدنيا ايضا لان  
 الكفارة فيها معنى العادة والمقوية في الدنيا لا  
 يمكن تمييزها من العادة عن ما فيها من القوة  
 فلا يمكن ايجابها عليه وان لم توجد الكفارة اصب  
 يشوم اليمين التي لم توجد كفارة يمنع عقوبته في الدنيا  
 وفي الاخرة يمكن تمييزها من العقوبة فيما قبل  
 عليها ولا ملاحظة بالعقوبات وعلي قول الرقيقين  
 مما قبل على ترك العباد اية كما هو مترجمي محله جزم  
 ومن شرايطه عدم التقص عن المدة اي عن اربعة  
 اشهر في الحرة ومنها ان لا يعين نفى القربان بزمان  
 او مكان لانه يمكن قربانها في مكان اخر او زمان  
 اخر وان لا يجمع بين الزوج والاحجية حتى لو حلف  
 لا يقرب امراته واجنبية لا يصير مولى ما لم يقرب  
 الاجنبية لانه يمكن قربان امراته من غير شرايطه  
 لان الابل واحد ولا يصح في حق الاجنبية في حق  
 الطلاق فكذلك في حق امراته فاذا قرب الاجنبية  
 لا يمكن قربانها الا بكفارة تلزمه وصار كما لو حلف  
 لا يقرب امراته ولم يمتدح حكمه اي الابل اي في الدنيا

والبح

واما في الاخرة فالأثر ان لم يعني اليها لما في قوله تعالى  
 فان قالوا فان الله غفور رحيم وفي النكاح الابل  
 مكروه ولم يقع الطلاق بمضي المدة الاخراج على الظاهر  
 قد يتخلف الابل اذ لا يتم فيها اذا خافا على الولد  
 من عدم موافقة مزاجها فالتفت عليه لتطعمه في النكاح  
 كما في النكاح وقوع طلاقه بائنة ان يتركها في رابعة  
 اشهر او ما كثر وطيلها بعد مدة الابل فانها تبين بغيرها  
 وان لم يبرهن بطلانها في رابعة اشهر او ما كثر  
 عند مسوغه وان يبرهن بطلانها في رابعة اشهر او ما كثر  
 ولا ماضية رحمتي والكفارة والحزب المعلقة ان حنت  
 بالقرابات وظاهره انه يلزمه الكفارة مع الحزب اذا  
 قال والله لا اقربك اربعة اشهر وان قرنتك فلي  
 نكح بلزمه بقربانها اثنا المدة كفارة اليمين والحزب الذي  
 في النكاح الكفارة او الحزب بلفظ الابل او لا ويصح في نكاح  
 من الشرح اي فتكون الكفارة عند عدم التخليق  
 والحزب عند وجوده ويعيد به ما في ابى السمود عن الرقيقين  
 حين قال وحكمه وقوع الطلاق عند البرود وجوب الكفارة  
 او نحو هذه الحنف قال وما في الدور من قوله وحكمه طلق  
 بائنة ان يترك الكفارة والحزب ان حنت فيه تاملا لانه  
 يقتضي ان الكفارة والحزب ايجبان معا وليس كذلك  
 ويمكن الجواب بحمل الواو معني او قاله الشيخ صاحبها  
 اه قال السيد احمد وفيه انه لا مانع من وجوبها معا  
 اذا جمع بين الحلف بالله تعالى والتخليق بشي كالتمثال



المذكوراه قلت فيكون ايلان يجب بالحنث في احداها  
 الكفارة وفي الاخرى الجزاوان وقع عند البر طلاق واحد  
 يدل على ما قالوا في والله لا اقربك اذ اكبره ثلاثا لم ينو  
 التاكيد انه ايمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها طلقة  
 واحدة ثم انه لا يحنث بالغنى بالسنان عند المعز عن  
 الوطني لانه غير المحلوف عليه ولو وطئ بعده في المدة  
 هنت كما سياتي والدة اي مدة الانبلا التي يصير  
 بها موليا ويستني عليها حكمة اقلها لثقة اربعة  
 اشهر هو ما قاله ابن عباس وملازمة شهران سوا  
 كان نزوحها حرا وعيدا ولو طلقها زوجها رجيبا او ايانا  
 ثم اعتقت في المدة انتقلت المدة الى مدة ايلان الحايبر  
 جروفي التهنين من الوطني في المدة لانهم ديانا وطال  
 له شرفا فلو لم يطاقيها اشترى وجبره القاضي اه ولا حد  
 لاكثرها فلو حلف لا يقربها انصرف الى الابد لان  
 المضارع في سياق التثنية كما نكرة في سياق التثنية كنه  
 حتى مضت الاربعة الاشهر والشران في الائمة ثالثة  
 منه كما ياتي فلا ايلان في حق الطلاق والاد فلو  
 قال والله لا اقربك شهر ولو طلقها فيه حنت حكمة  
 على اقل من الاقلين بان حلف لا يقرب لثقة اقل من  
 اربعة اشهر والامة اقل من شهرين ولو تبطلت من  
 الزمان وبسببها يلا يلا السبب في الرجعي وهو الذي  
 من قيام التشاجر وعدم الموافقة نهر القاطن يلا يلا  
 صريح الصراحة منوطه بنباد المعنى لغلبة الاستعمال

سوا

سوا كان حنثا او مجازا لا بالحنثية والا لوجب كون  
 الصريح لغويا فقط كوني عند الجماع من الصريح  
 ابيهم واما القران والمباضعة والوطئ فهي كذا فاته  
 تجري مجرى الصريح قال في النسخ والاولى جعل الكل من  
 الصريح وفي البدايع الانتفاض في التكرار مجرى  
 الصريح اه وفي المستقي لا اقام مسك ايلان بلا نية  
 وكذا لا يمس فرجي فرجك وهذا يجالها ما في البدايع  
 من لا ايت معك في فراش من بيت وفي حوائج الفخذ  
 لا يمس جلدي جلدي لا يكون به موليا لانه محلي  
 ان يلف ذكره بسى كذا في النسخ قال الا في وما ذكره  
 الا لكان لا ينافي التباذير الا لزم ان تكون المباضعة  
 كذلك لانها جنبي وضع البضع اي الفرج فيمكن ان  
 يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الانتفاض قد تكون  
 بازالة اللكارة باصبع اه ولو قال في الصريح لم افق الجماع  
 دهي فقط جركنا به وهي كل لفظ لا يسبق الى الفرج  
 معني الوقاع منه ويحمل غيره ولا يكون موليا فنيها  
 الا بالنسبة ويدين في القضا جرح الصريح لو قال والله  
 وكل ما ينقذ به اليه هو سببا حذف خبر تقدير  
 كذا قال في البحر اريد بقوله والله ما ينقذ به اليه  
 كتوله ثالثة وعظيمة الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا  
 ينقذ به اليه كقوله وعلم الله لا اقربك وعلمه  
 الله تعالى ويخط ان قرنتك اه لا اقربك يلا يلا  
 مدة وانشار الى انه كالموت بعبدة الا يلا يلا الاطلاق  
 كالتايب ولو قال لا اقربك ولم يقل والله لا يكون

موليا كذا ذكره الا سيحيا بي لغير حايض ذكره سدي  
 هذا اما يظهر له لم يذكر التا بيد واما في الاخر فكل  
 ولا لا على ان المنع للمنفى فالتا بيد كذا كذا  
 قاله السيد احمد وقال الفتاوى ريبني تقييد بمكروه  
 عالما محضها لينصرف بمسند الي ما هو ممنوع شرعا  
 فتأمل ذكره في الترتيل لانه في المنع حلف لا  
 يتبرها وهي حايض لم يكن موليا لان الزوج ممنوع  
 عن الوطني في الحيف لعدم اتمام المنع الى التمين قال  
 وبه علم ان الصرع وان كان لا يحتاج الى التنية لا يقع  
 به وجود الصانع اه قال الشيخ الرخمي يميني ان  
 يقال فيه انه احتلان يكون المنع للحيف واحتلان  
 يكون ان كان كناية فيرجع الي التنية فان نوى  
 الا بلاء كان ابلدا والا لا بحرارة وقال السيد احمد وانظر  
 حكما اذا نوى الا بلاء مع علمه بانها حايض والطاهر  
 انه يكون ابلدا لانه قد شدد على نفسه قال ويظهر  
 ان يكون النفاس كالحيفي قاله ابو السموذ قال ويظهر  
 ان يكون الاصر الا دون فيه كذا كذا لانه لا يجوز له ان  
 وقد وقع في غايته مخرجا للشاغل حلف لا يبرها  
 وهي حايض لم يكن موليا لان الزوج ممنوع عن الوطني  
 بالحيف فلا يصير المنع مضافا لليمين اه وافاد المقدسي  
 ان قوله وهي حايض انه حال من مفعول يبرها لا  
 من فاعل حلف فكان الزوج قال وانه لا اقرب  
 وانت حايض اي في حيفك وربما يوبده فان كان  
 الحاكم قال وان حلف لا يبرها وهي حايض لم يكن  
 موليا

١٢١  
 موليا وان حلف لا يبرها حتى تنفل شيئا فقد رعى  
 فعلة قبل مضى اربعة اشهر لم يكن موليا وان تاخر  
 ذلك اربعة اشهر لم يضر اه فتأمل حتى تنفل من كلام  
 الزوج قطعا كذا قوله وهي حايض وقد افاض علمنا  
 ذكره بعده وهما من مدة الحيفي بكن مضى قبل  
 اربعة اشهر فلا يصير موليا وان زاد عليها ولو  
 تقليلها ولو لم يبق له الا من نفسه عن غيرها في  
 مدة الحيفي وان اقل من اربعة اشهر فمرد  
 ان حمل الا بلاء ان كان لا يبرجى وجودها  
 مدة الا بلاء كان موليا اذا قال والله لا اقربك  
 حتى اسوم الحرم وهو في رجب او لا اقربك الا في  
 ملكان كذا ويظهر مسيرة اربعة اشهر فصاعدا فانه  
 يكون موليا وان كان اقل لم يكن موليا وكذا اذا قال  
 حتى تنطهر ولدي وبين النظام اربعة اشهر  
 فصاعدا وان كان اقل لم يكن موليا وان قال لا  
 اقربك حتى تنظف الشمس من مغربها او حتى يخرج  
 او الدجال نبي القياس لا يكون موليا لانه يبرجى وجود  
 ذكرك ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا  
 لان هذا اللفظ في العرف والعادة انما يكون للتأني  
 وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة او حتى يلج الجمل في سم  
 الخياط فانه يكون موليا لان يبرجى وجودها في الالة  
 لا يبرجى ان يكون موليا ايضا مثل وانه لا  
 اقربك حتى تقوم او اقتل او حتى اطلقك كذا فان  
 فانه

ان التائب تذكر الصلاة كما تقدم وان قرنتك فليج  
او نحو ما يلقى كتوله فليصوم يوم او شهر او غيره او  
اعتكاف او صدقة اذ اعني قد رايته عليه اذ جابه  
او كل عمل عدا ملكه حرام كل امرأة تزوجها فهي طالق او  
فلمد علي صديق واعترف او بين او كفارة او فليذبح  
ولدي يصوم ويلزمه ذبح شاة بخلاف صوم هذا الشهر  
لانك تبتغي فريادها بعد صومه بلادي يلمزمه كما في فتح  
ولوقال اعطف بما يستحقه لان افرد واخبرنا  
في الموضع بخلاف فليصلاة ركعتين فليس بمول  
لعدم شقته بها ولا تقترن شقة الكسل بخلاف فلي  
تأية ركعة فانها تنكف غاليا الاعلى الى سمن  
وقياسه ان يكون موليا بما فيه حنة فمنه لوقال ان  
قرنتك فليقرأ ما تبتغيه او شاة ما تبتغيه حنا  
قال السيد اخذ هذا التقيد غير لازم فيها يظهر  
مخو الختام الثلاث او ان شاع نحو المنزلة في اربعين  
وفي الهندية لم يقل على تنازع جنازة او حية ملاه  
او قراءة الترات او الصلاة في بيت المقدس او ربيعة  
فليس بمولى ويجب صحة الصلاة فيها لوقال على مائة  
ركعة ونحوه ما يستعد عادة قال وقال ابن توميا  
بالصلاة في بيت المقدس لان تعيين الملائكة لا عند  
واعلم ان التقيد بما يركعة انما يبين صحة الصلاة  
على كونه مستقلا لا يصح بالاستسقة فيه منها واما  
اذ اعطى عدم الصحة بخلاف بها عادة فلا فرق بين  
ما في الصلاة

يكون موليا اجاما كذا اذا كانتا مستحقا لاد قرنتك  
حتى ملكك او ملكك شقتهما منك فان يكون موليا  
فلا قال حتى اشتريك لا يكون موليا لانه قد يشر  
له غيره ولا يفسد الشكاح ولو قال حتى اشتريك لنفسه  
لا يكون موليا ابيهم لانه ربما يشرتها لنفسه بشر  
فاستلطف قال اشتريك لنفسه واقتضك كما في  
موليا وان كان يبيع ويحرمه مع بنتا الشكاح لان موليا  
مثلا ان يقول ان قرنتك فليبيع حركتها في الجوهرة  
او قال لا ابا منك عمو لم يقل حتى اعتق عبدك  
او اطلقت زوجتي ايلعندها خلافا لابي يوسف ولا  
خلاف في هذا في حتى ادخل العا والمولم في ملكها في  
او راعه لا اقر بغيره وسقط للاحا حركتها او لا ابا منك  
او لا ابا ولدك او لا ابا ولدك منك من جارية زهدة  
لناظ لا امر بغيره لم تشتط فيها النية اربعة اشهر  
لا خلاف ان ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته  
بالاهلته ولو وقع في النائية فلا راية فيه عن الامام  
وقال الثاني يعتبر بالايام وعنف زفراعتبار ربيعة الشهر  
بالايام والشهر الثاني والثالث بالاهلته وعكس ايام  
الشهر الاول بالايام من اول الشهر الرابع كتاب في البذلج  
نهر ولو فصله الى يبي لتعيين الله اي لتعيين مدته  
الاملا وهو فكر الاربعة اشهر وكذا الشرايين والامة  
فان فكر الامة قرينة على ان المنع للبعين لا المحضة لانه  
لا يعتد هذا المقدار بل هذه مدة الابل والافلاص



ويؤاد عليها ما في العلم الاخطبك لا امسك لا غيظتك لا  
ايجمع راسي وراسك لا اسواك لا اصا جاك لا ادن منك  
لا ايت معك في فراش فني هذه الالهة كلها لا يكونون  
الا بالنسبة بيني في القضا ولو قال والله لا عيسى فوجي  
وفر جي يكون موليا لانه يراد بهذا الكلام الجماع ولو  
قال لا مولاه ان قريتك او دعوتك الى فراشي فانت طالق  
لا يكون موليا لانه يمكنه قربا منها من غير وقوع الطلاق  
بان يدعوها الى الفراش فيبحث ثم يقربها بعد مدة من  
غير ان يبحث بالقرابات ولو قال لا مولاه ان اغتسلت  
من جانبتي مادمت امراتي فانت طالق لك ان اعادة  
هذا القول وكانت المرأة حاملا ولم يتربها بعد للثالثة  
حتى وصفت حملها بعد اربعة اشهر فصاعدا انها تبيت  
بواحدة عند انقضاء اربعة اشهر لانه كان موليا ويتعفى  
عذتها بوضع الحمل وان تزوجها بعد ذلك لا يكون موليا  
لو قربها الا بحث لان الميمن كانت موقنة الي بقا النكاح  
وبعد ما وقعت تطليقة بالادبلد لا يتبع عليها طلاق  
اخر ان مضت اربعة اشهر اخري قبل وضع الحمل لان الميمنة  
بالادبلد لا يتبع عليها طلاق اخر جيكم ذلك الادبلدان  
كانت في العدة مالم تتزوج وتام في الحائض ومن المؤيد  
ما لو قال والله لا اخريك حتى تخرج المايمة او يخرج لوجال  
او تطلع الشمس من مغربها وقد قد من ان القياس في  
ذلك ان لا يكون موليا لانه يوجب وجود ذلك ساعة  
فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لان هذه اللفظ

الكتبت والمالية وتولد ولم اره البحث لصاحب النهر وقد نه  
عليه في شرح الملتقى اه قال الشيخ الرضوي وفي قوله ايتا  
حائضا تنظر اذ ليس ايتا الحائض عداة مقصودة حتى  
لوتد رها لا يلزمه الوفا بها لا ياتي اه فا فاد ان من شرط  
صحة الادبلا كونه بشئ مشتق يلزمه فلا بد من كونه لا رها  
وكونه مستقرا وفي ابحاث القوت ان لا يصح النذر بغيره الا  
وصلة الحائض وتكفين الموتى فاذا لم يصح نذره امكنه  
قربا منها بلا شئ يلزمه اصلا كما قال ان قريتك فعلي  
الف وضو قد يكون موليا ببحث صاحب النهر في غير بحث  
اوان قريتك فانت طالق فان قربها في المدة طلقت  
رجيا وان مضت المدة بلا في بانته بواحدة وكذا اذا  
طلعت بطلاق غيرها حتى يصح ان قربها في المدة طلقت  
غيرها رجيا والادفالمولي شرها قيبين بواحدة فلم يتبع  
غيرها طلاق فتنبه وان قريتك فعهده خ ظاهره ولو  
كان مما لا يشق عليه الفتنة لانه شئ انما للفتنة ثم انه  
لو بلغ العبد سقط الادبلد لو عاد اليه كذا عاد ولو قال فلي  
فخرج ولم يربى ولم يربى بالحنف ذبح شاة كما في البلاء وصح  
الحنف فلو ذكر ان اسكنه ان يربي به الوطني قاله البتاني رضي  
البحر لو قال واديه لا عيسى جلدي جلدي لا يكون موليا  
لا يشحش في كبره بالهسي بوزن الجماع في الفرج اه قال  
الشيخ احمد وصح في الادبلا في ان امسكت مع انه لا يكون  
موليا اذا يربي به الوطني فان العبد يربي على ما اخذ المبرور  
اه لا ايت لا ايتك لا ايتك في الفرج اه قال

مكرر

قبل التزويج انما يكون للتأخير كقولهم حتى تقوم الساعة  
او حتى يلج الجبل في سم الخياط فان تزويجها في المدة وانما ذكره  
وان اغنى عنه قوله ساقا وحكرا الخ لئلا يفتن غلبه ما سده  
ولو وصل به وطبها مجنونا بعد الا بل اغنى عنها في صحة انكحت  
وسقط الا ببلد لا في فتح القدير ولا يقال المحضون غير  
اهل للطلاق فلا يكون اهل للابلا لانا نقول بيبتر  
كونه اهل للابلا وقت الحلف للوقت الحنة وامامنا  
وقوع في بعض النسخ ولو مجبوريا بالموحد تبين فنلظ كما  
جزم به الفتح لانه فيه انما يكون بالقول لا بالتزويج  
حنث وحينه اي فاذا حنث فحق الحلف باسره كالوقا  
واسره الا قريب وجبت الكفارة في كفارة المهر وبه  
قالت الدعية الثلاثة وزعم المفسرة بسبب النص الذي  
هو مثل التوبة لا ينافي الزام الكفارة لانه حكم ديني  
وذاك اخروي قيد بالتزويج لانه لو كفر قبله لا يكون  
كفارة كذا ذكر الاسيحيابي وفي غير هاهي غير المهر بقاله  
كعتق رقبة وسائر ما يستحق به التمتع وجب الجزا ساقا  
في الامانات ان في مثله يحرم بين الوفاها التزويج من القدر  
او كفارة المهر وحتى اي على الصحيح الذي رجع اليه الامام  
شربل لينة وهذا ان كان الا ببلد عطى على نفسه فلو  
ادبته الشهرة لا يقع طلاق لا ببلد المهر بل كعتق وسواء  
حلف على امره او لا ببلد او على الدبر جزم انما  
يجب المهر ما لم يتصل بالمهر المهر او اخففت على تزويج امراته  
بعتق هبه له ثم باعه بسقط الدبر ثم امره كذا في ملكه  
يقول

قبل التزويج انما يكون للتأخير كقولهم حتى تقوم الساعة  
او حتى يلج الجبل في سم الخياط فان تزويجها في المدة وانما ذكره  
وان اغنى عنه قوله ساقا وحكرا الخ لئلا يفتن غلبه ما سده  
ولو وصل به وطبها مجنونا بعد الا بل اغنى عنها في صحة انكحت  
وسقط الا ببلد لا في فتح القدير ولا يقال المحضون غير  
اهل للطلاق فلا يكون اهل للابلا لانا نقول بيبتر  
كونه اهل للابلا وقت الحلف للوقت الحنة وامامنا  
وقوع في بعض النسخ ولو مجبوريا بالموحد تبين فنلظ كما  
جزم به الفتح لانه فيه انما يكون بالقول لا بالتزويج  
حنث وحينه اي فاذا حنث فحق الحلف باسره كالوقا  
واسره الا قريب وجبت الكفارة في كفارة المهر وبه  
قالت الدعية الثلاثة وزعم المفسرة بسبب النص الذي  
هو مثل التوبة لا ينافي الزام الكفارة لانه حكم ديني  
وذاك اخروي قيد بالتزويج لانه لو كفر قبله لا يكون  
كفارة كذا ذكر الاسيحيابي وفي غير هاهي غير المهر بقاله  
كعتق رقبة وسائر ما يستحق به التمتع وجب الجزا ساقا  
في الامانات ان في مثله يحرم بين الوفاها التزويج من القدر  
او كفارة المهر وحتى اي على الصحيح الذي رجع اليه الامام  
شربل لينة وهذا ان كان الا ببلد عطى على نفسه فلو  
ادبته الشهرة لا يقع طلاق لا ببلد المهر بل كعتق وسواء  
حلف على امره او لا ببلد او على الدبر جزم انما  
يجب المهر ما لم يتصل بالمهر المهر او اخففت على تزويج امراته  
بعتق هبه له ثم باعه بسقط الدبر ثم امره كذا في ملكه  
يقول

وان ادعى انه قد جاسعها فان ادعاه في الاربعية الشهر  
 فالتقول قوله ولو ادعاه بعد مضيتها لم يقبل قوله بناء على  
 الاصل المعروف انه متى اقربا عليك انشاءه لا يكون متبعا  
 الدائرية فيتمتعها على وقتها في الاربعية الشهر انه قد  
 جاسعها فيقبل بها لانه الثالث ثابت باقراره كالثابت بالمالا  
 وهي من العجب المسائل ان لا يقبل اقراره بعد مضى المدة  
 ويتمكن من انشاءه بالبيينة اه وسقط الحلف لو كان  
 الحلف موقتا بأربعة اشهر فصاعدا لانتهاه بانتهاه بالذلة  
 ولو وصليه كان الحلف بدينين بان حلف على تركها ثمانية  
 اشهر كذا في الدر المنقبي اذ بعض المدة الثالثة تمنع  
 بتأنيته يعني لو قال والله لا اقربك ثمانية اشهر فاذا  
 بانث بأربعة اشهر ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة  
 اشهر اخرى بانث بواحدة اخرى وسقط الا بدلا  
 وفي الولو الجدية والله لا اقربك سنة فمضى اربعين اشهر  
 فبانث ثم تزوجها ومضى اربعة اشهر اخرى بانث ايضا  
 فان تزوجها ثانيا لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج  
 اقل من اربعة اشهر فبانث ثانيا في السنة بعد التزوج  
 واما قلده فتبين في غير الاصح الا في غير المولى بسقط  
 الحلف لو كان مويدا فلو قال والله لا اقربك اذ او الله  
 لا اقربك فان حكمه حكم المويدي فان لم يغيرها في المدة  
 بانث بواحدة ولم يسقط الا بدلا وقس عليه غيره  
 لان تقدير المولى على ما مضت اربعة اشهر وكذلك ذكره  
 القساقية الا الله لا يكره عليه الطلاق قبل التزوج

في

في المختار لانه لم يوجد منه منع الحف بعد البيونة حموي  
 وكانت طاهرة كما مر هذا غاية في قوله والله لا اقربك  
 وهي حايض فلا يعمل على الا بدلا ولا يكون عوليا لانه  
 عسوف عن التراب في حيضها فلو قال لي ايض والله لا  
 اقربك اذ اختلفا في عتد بيت الطاهرة والحائض لانه  
 تبين ان المانع لم يكن من قبل الحيض كما مر وقوع الثاني  
 عليه اي على قوله لا لومويدي فلو تركها ثانيا وبالله  
 ومضت المدة تلك بلا فخر اي قريبات بانث باخري  
 يعني لو تزوجها بعد ما بانث بالابدلا ثم مضت المدة  
 بعد التزوج الثاني من غير جماع بانث بتطلقة اخرى  
 ثم لو تزوجها ثانيا ومضت المدة بغير جماع بانث ثانيا  
 ثم لو مضت اربعة اشهر بعد ما بانث بالابدلا الاول  
 قبل ان يتزوج بها ثانيا هل يقع عليها الطلاق بحكم  
 الا بدلا ام لا قال الشيخ ابو المعين النسفي في شرح الجامع  
 الكبير لا نص في هذه المسألة عن الامام وصاحبه  
 قال اختلف متابعينا فيها فلكان بعضهم يقول يتكرر  
 الطلاق بتكرار المدة يعني اذا مضت مدة الا بدلا قبل  
 انتقاص عدتها لان الا بدلا في حث الطلاق عترة شرط  
 متكرر كما قال كلاما مضت اربعة اشهر ولم اقربك فانث  
 طالت باثني الا تزوي انه لو لم يغى حتي بانث ثم تزوجها  
 ولم يغيرها اربعة اشهر بانث باخري فدل على انه  
 عترة شرط متكرر في تكرار الطلاق بتكرار المدة لان المدة  
 في جعلها محلا للطلاق كاصل المكث فقلت ومن هنا

اللة



بينهم ما وقع في المحيط انها لو بانّت بأربعة أشهر بالابلا  
 ثم مضت أربعة أشهر وهي في العدة وقت أخرى فان  
 مضت أربعة أشهر أخرى وهي في العدة وقت أخرى ولم  
 يحك خلافا فيه نقلة العيني وفي الظهيرية لوقال والله  
 لا اقربك ابد انقضت أربعة أشهر وقع الطلاق بوضعت  
 أربعة أخرى وهي في العدة تقع أخرى وكذلك هذا في الكوة  
 المأثمة ولو تزوجها بعد انقضت العدة تعتبر مدة ابلا  
 المأثمة من وقت التزوج ولو تزوجها في العدة تعتبر المدة  
 من وقت وقوع الطلاق الاول وهو في الحائض مثلاً ما قد  
 عن المحيط وقال الجمهور لا يتكرر الطلاق بتكرار المدة لان  
 المأثمة ليست محل الاستئناف الابلا فلا تكون محلاً  
 ايضاً للاستئناف المدة والى هذا ما قاله الثمنا صاحب  
 البحر فقال وتعتبر المدة من وقت التزوج لان الابلا انما  
 جعل طلاقاً بترك الوطى في المدة ككون الرجل ظالماً بمنعه  
 حرها المستحق عليه وهذا المعنى لا يوجد في البانّة لان  
 ليس بظالم بترك الوطى لان وطي المأثمة حرام بل هو محسّن  
 لا حزنه عن الحرام بخلاف ما اذا تزوجها ثانياً حيث  
 يقع الطلاق بمضي المدة مرة أخرى لانه ظالم بترك  
 الوطى في المدة فعوقب بتفريط امرأته كذا في الغنائم  
 وغاية البيات وهذا اصح كما جزم به النزيل والعميد والبحر  
 والنهر قال في الفتح بخلاف ما لو بانّا بتخيير الطلاق شهر  
 مضت مدة الابلا وهي في العدة حيث تقع أخرى بالابلا  
 لان الابلا بمنزلة التخليق بمضي الزمان والمصلحة لا يبطل

بتخيير

بتخيير ودوت الثلاث ويبدى بطل خله فالزواج قال الشيخ  
 الرحمتي وانظروا هذا الحكم فانه بعد الطلاق جعل بمنزلة  
 التخليق بمضي الزمان وليقال كذا بعد البينونة بالابلا  
 تجري هذه المدة وقوله في مسالة الابلا من ان وقوع  
 الطلاق جزاء الظلم بختمنا لك بعد الطلاق لا يكون  
 ظالماً لانها لاحقاً لها في الوطى وان كانت رجساً وليس  
 لها ان تظالم به والجواب ما ذكره في المخ إن الحكم في  
 المنصوص بضاف الى النقص لا الى المعنى والمطلقة الرجعية  
 من نسائها بالنقص وهو قوله تعالى ويحولنهن احق  
 به وهن والبعض هو الزوج وكان الحكم على نساء الانباج  
 في قوله تعالى يحوّلنهن من نساء نساء مثلاً فلو انقضت  
 عدتها قبل مضي الابلا لم يلزم لعدم المحل وانما الابلا  
 من المأثمة سواء كانت بمضي مدها الابلا او بغيره لا يشترط  
 قوله تعالى من نساءهم لان الآية تقطع الرجعية تأمل  
 ويرد على هذا الجواب انه قد اعترف بانه لو بانّا بعد الابلا  
 وامدت عدتها الى أربعة أشهر فبينما باخري وكذا انقل  
 في الفتح عن المأثمة رجلى الى من امرأته تم طلقها تطليقة  
 بآية ان مضت أربعة أشهر من وقت الابلا وهي في  
 العدة طلقت أخرى بالابلا قال وعجاب عن الحوائ الاول  
 بان انشأ الابلا يكون من نساءه وهذا لا يوافق  
 زوجته وبالدقطع بمضي المدة او غيره لا يبطل الابلا  
 فيظهر حكمه اذا امتدت المدة الى أربعة أشهر عن الابانّة  
 الاولى اهو فلو حكمها اي الحوي الذي انتهى ملكه بالثلاث

بعد زواج آخر لم تطلق لانتها هذا الملك اي بالثلاث  
سواء وقعت منفردة بسبب الابداء الموبد او غيرها بعد  
الابداء قبل مضي مدته ثم عادت اليه بعد زواج آخر لم يطل  
الابداء فلا يعود بالتزويج بخلاف ما لو بان انت بالابداء  
دوت ثلاث صور تؤول الى رجل فقال والله لا اقربك  
ايضا لمضت اربعة اشهر ولم يطاها بان انت بواحدة  
ثم تزوجها ومضت اربعة اشهر اخرى ولم يطاها فيها  
ايضا بان انت باخرى فاعتدت ثم تزوجت برجل اخر  
فطلقها فاعتدت ثم عادت الى زوجها الاول لمضت  
عليها اربعة اشهر ولم يطاها بان انت بواحدة متاففة  
عندها فجاز تزويجها ان تزوجها عندها لانها لماعاد  
لزوجها الاول بعد الثاني الا ستلذت لاني الزوج  
الثاني يهدم ما دوت الثلاث كما يهدم الثلاث فتنا  
العدد ما دام التعلق الحكمي ولم يسقط الا بملك يبيع  
متواليات والا بداء باق كما ذكر يقع منه شيء ولا ت  
الحلف وقع منه حتى التزوج فلم يوجد منه ثلاث متواليات  
لم يبطل الابداء الذي هو غير التعلق كما افاده الشيخ  
الروحي وعنده محمد الاعاد الى زوجها الاول ومضت اربعة  
اشهر فلم يبق اربعا بان انت بالواحدة الباقية بعد السنين  
السا بقية فانها تعود الى الزوج الاول بما بقي لاني الا بملك  
فليس لزوجها ان يتزوجها الا بعد زواج اخر فان تزوجت  
باخر وطلعتا ثم عادت الى زوجها الاول المولى ومضت  
مدة اربعة اشهر ولم يجامعها فيها لم تطلق لانها الملك  
الذي

ت  
ت  
ت

الذي وقع فيه الابداء عنده وعندها لا ينتهي الملك الذي  
وقع فيه الا بداء الا بملك بسبب بان متواليات تطلق  
عندها اللهم الا اذا اطلقها طلقته غير يمينونة الابداء  
ثم تزوجت باخر ثم عادت اليه فانها لا تطلق بغير المدة  
من غرضي اتفاقا او قال والله لا اقربك ابدان بانها  
بنتي من الطلاق الواحد او الا لاني قبل مضي اربعة اشهر  
ثم تزوجت باخر فطلقها فاعتدت ثم عادت الى زوجها  
الاول ستلذت عندها وبما بقي عندها فان مضت  
بعد التزوج اربعة اشهر ولم يطاها يقع الثلاث بسبب  
الابداء الموبد السابق فكل مضت اربعة اشهر بلا وطئ  
بان انت بعد التزوج قاله فشرح المسمى خلافا لمحمد اي يبيع  
عنده بالابداء ما بقي فان كانت الاولى واحدة تقع  
اذا مضت المدات واذا كان السابق سنتين يقع  
واما ما افاده ظاهر عبارة من اعاد الا بوقع بالابداء  
بعد الزوج الثاني كما فسر مراد بن عبد السيد محمد بن  
وكبير الى ذلك قوله كما هو في مسالة الهدم فانه مرفوع  
ان محمد بن يقره بان الزوج الثاني لا يهدم ما دوت  
الثلاث فلا تعود الى الاول الا بما بقي لاني بالثلاث والله  
اعلم وان وطئها بعد زواج اخر اي ولو بعد الثلاث لفر  
نسقا للمسمى للمضت يعني لان قوله والله لا اقربك  
من غير كرمه بغيره الى الا بدعني وطئها في غير حنت  
فالحاصل ان الابداء يبيح فبا اعتباره عند عدم التقيد  
بالمدة سبي وطئها حنت وهو بمنزلة تعليق الطلاق

ت

بعض المدة فباعتبارها متى تنحز الثلاث بطل لان تنحز  
الثلاث بطل التلثيت فلو تزوجها بعد زواج اخر حتى خالفها  
علي وطهرها لدمه عيب موبدان وطهرها حنت ولا تكون  
موليا بمعنى انه لو مضت اربعة اشهر او اكثر ولم يطهرها  
لم تبين لثلاث التلثيت الحكمي وحتى فصا كما لو قال  
لا جنبية لا اقربك لا يكون موليا بذلك ويجب الكفارة  
اذا اقربها كما سياتي واعد لا اقربك شهرين وشهرين  
بعد هذين الشهرين فهو ابلال لان الجمع يحرف الجمع  
لا جمع بل فطر لذلك قال لتحقيق المدة اي التي لا يصح  
الابلا فيها ووقله بعد هذين الشهرين قيدان  
فلو قال شهرين وشهرين لان الحكم كذلك وقد  
بالواو ويدون تكرار النفي والقسم لانه لو كرر النفي بان  
قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين او كرر القسم بان  
قال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين  
لا يكون موليا لانها يمينان فتدخل مدتها حتى لو  
قربها قبل مضي شهرين تحب عليه كفارة وان ولو قربها  
بعد مضيها لا يجب عليه لا تقصا مدتها وحكم الدين  
حكم الابلا في عدم التقصا اذا كانت بالواو فقط والتقصا  
اذا تكررت النفي او القسم ولا فرق في تكرار القسم بين  
تكرار المقسم عليه او لا حتى لو قال والله لا افعل كذا او لا  
يحيي في ظاهر الرواية فتكونه والله لا افعل كذا والله لا  
افعل كذا يحرم ولو قال والله لا اقربك شهرين ثم مكث يوما  
اراد به اي اليوم مطلق الزمان اذ الساعت كذلك اراد

والله مح

ق

بعد الساعة الزمانية وهي مقدار طرف الزمان لان اقل  
مدة الابلا اربعة اشهر حتى تقص عنها سبعا يكن موليا  
ثم قال واعد لا اقربك شهرين ثم يكون موليا لان  
النا في ايجاب مستدا وقد صار عتقا بعد الهين الاول عتق  
شهرين وبعد الثانية عتق اربعة الا يوما مثله فلم تنكح  
مدة الابلا سوا قال بعد الشهرين الاوليين او لا  
لنقص المدة كذا ان قال اي بعد الشهرين الاوليين  
احد اشهرين كونهما عتقا واحدا والا يوان قبل  
بعد الشهرين الاوليين تعددت الكفارة وذلك لانه  
لما قال لا اقربك شهرين ثم بعد يوم قال كذلك اتخذت  
المدات لتعدد القسم كما هو كذا اليوم الفاصل بين اليمينين  
دخل في اليمين الاولى دون الثانية فلم تكمل الشهرين  
في اليمين الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم  
الذي ادخل في اليمين الثانية دون الاولى عكس اليوم  
الفاصل ولزم من هذا تناخل المدتين ما عدا اليومين  
المذكورين لانه لم يجتمع عليهما يمينان فلو قربها في احدهما  
فلم تكن اربعة واحدة بخلاف بقية المدة لدخولها تحت اليمينين  
فتعدد فيها الكفارة وقال في البحر وتعييده بقوله بعد  
الشهرين اتقاي الكفارة لانه لو لم يذكر لا يكون موليا ايضا  
لكن بينهما فرق من وجدها وهو انه عند ذكره تبين مده  
اليمين الثانية وعند عدم نصير مدتها واحدة وتناخر  
الثانية عن الاولى بيوم وكذا في مسائل الكتاب فتدخل  
المدات فلو قربها في الشهرين الاوليين لم تنكح اربعة

مل



فاذا مضى يوم اخر بانته باخري وكذا اذا مضى يوم اخر بانته  
بالثالث لتعدد البر في فتح القديرو في هذا المكان نظر  
لان الحلف بايه وقع جزا اشترط متكررا فيكره بكره و  
اشته به واسه كما دخلت الدار لا اقربك او يكلا دخلت  
الدار فواسه لا اقربك اه واجاب في الجواب انه لا اشتباه لان  
المتقول في الفتاوى ان الطلاق والعتاق والظهار يوجب  
علقت علقته بشرط متكرر بغير خلاف الميم حتى لو قال  
كلما دخلت الدار فواسه لا اكلم زيدا فدخل الدار ورا الا انكر  
اليمني لانه انشاء عقد والانشاء لا يتكرر بل ذكر بصيغة الا  
تريب انه لا يتعدد وان سمى التعدد لان الكفارة لا يلزم  
بلاهنك حرمت اسم الله تعالى اه ومثال الرابع اعني اتحاد  
الابلا وتعدد البيه اذا جاء عند فواسه لا اقربك ثم قال في  
المجلس اذا جاء عند فواسه لا اقربك فهو ابلا واخذ في حكم البر  
حتى لو مضت اربعة اشهر من الفد طلقت وان قهرها  
فليكنه زنا فان لا تقي المدقة وتعدد الاسم كما في البحر وقال  
فيه وقيد بالوقت لانه لو اطلق بان قال واسه لا اقربك  
ثم قال بعد ساعت واسه لا اقربك ثم بعد ساعة قال واسه  
لا اقربك فقهرها بعد البيه الثالث لزم تعدد كذا ان  
لقد اخل المحلوف عليه ولو لم يترها حتى مضت اربعة اشهر  
بانته وعند تمام الثانية وهو ساعة تعدد هاتين باخري  
اذا كانت في العدة وعند تمام الثالثة تبين ثبالتلك  
خلاف اوقال واسه لا اقربك سنة الا بوجوب واسه  
الساعة حموي لم يكن مولى للمحال لان المولي من لا يمكنه

واحدة وكذا في الشهرين الا خبر بب لانه لا يجتمع على شهرين  
بمينا ن بل على كل شهرين بمينا واحدة وقد توارى شروح  
الهداية من النهاية ومختصرها ونهاية البيان على  
الخطا عند كل سهم على هذه المسألة لكن قولك ولكن تعدد اخل  
المدقات فلو قهرها في الشهرين الاولين لزمته كفاية  
واحدة لم يسبق فلم يصوابه لا تعدد اخل لان المعنى وسواء  
واحدة فلو اخل البيه المدققت حتى تلزمه الكفارة فان  
قال في الشهر وعندي ان هذا الحل مما يجب المصير للبر وعرف  
ذلك من قائل قولك في النهاية ويكون كلامه بمينا مستثنين  
يلزمه بالقرابات كذا ان كان ان يحصل ال في القرابات  
للحنسي وغير خاف عنك مما لو انه لا تلزم بيت الابلا  
الشرعي واليهي ولذا قد يتعدد البر والحنس وقديتي ان  
وقد يتعدد البر ويحسد الحنس وعكسه فالاول نحو اذا جاء  
عند فواسه لا اقربك اذا جاء بعد عند فواسه لا اقربك فتعدد  
الابلا لتعدد الفد وتعدد البيه لتعدد الذكوفات فانها  
اربعة اشهر من اليوم الاول بغيره الاول وبانته فاذا مضى  
يوم اخر يوم في الثانية وطلقت ايضا ولو قهرها بعد الفد  
تجب كفايات وان قهرها في الفد تجب كفارة واحدة ومثال  
الثاني والله لا اقربك اربعة اشهر وكذا مسالة الكتاب  
ومثال الثالث كلما دخلت هذه الدار فواسه لا اقربك فخلتها  
في يوم اخر فان قهرها تجب كفارة واحدة لا اتحاد الحنس  
وان تركها اربعة اشهر من اليوم الاول بانته بتطليقة

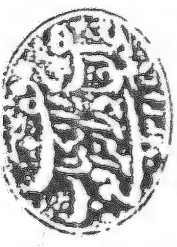
فانظر

والا يرد القبان في مدتها كما  
في المحكي العدينية

فنلزمه الكفارة اولاً فيلزمه الطلاق عند انتضا اللدة ولا  
 كذلك الجهين اه بل ان قررها اي في السنة يوماً فنظرات  
 بقي من السنة اي المدة التي سماها اربعة اشهر فكل واحد  
 بتربها فيها صار مولياً اذا غربت الشمس من يوم قرانها  
 ولا يكون مولياً بحجر والقراب بخلاف قوله والله لا اقربك  
 سنة الا مئة فانه اذا اقربها صار مولياً من ساعته ان  
 بقي من السنة اربعة اشهر فكل واحد اي وان لم يبق من  
 السنة اربعة اشهر بل اقل او بقيت كل واحد جامع فيها لا  
 يكون مولياً وانما تلزمه كفارة البهيم في المسألة الأخيرة  
 وهي ما اذا جامع في الاربعة اشهر الباقية والله اعلم  
 وقيد بالاشتتانه لانه لو قال لا اقربك سنة كان مولياً  
 وتقع عليه طلقتان فقط اذا تركها السنة كلها ولا يقع  
 ان الكنة كذا في الولوالجية ولو حذفت سنة قال والله  
 لا اقربك الا يوماً لم يكن مولياً حتى يقربها فاذا قررها يصير  
 مولياً اذا غربت الشمس من ذلك اليوم كما تقدم لانه بلله  
 موبد لانه ما بعد اليوم المستثنى لا غاية له فيجري عليه  
 ما مر من حكم الابلد المؤبد ولو لا ذلك قال والله لا اقربك  
 سنة الا يوماً اقربك فيه كما في الزيلعي والعيني لم يكن  
 مولياً اذ اسوا قرربها اولاً لانه استثنى كل يوم بقربها  
 فيه فلم يتصور منه ابد الا وقال وهو بالبره والله  
 لا ادخل مكة وهي بها لا يكون مولياً الا ان عليه  
 قربانها في المدة من غير شيء يلزمه وذلك بان يخرجها  
 سرها اي من مكة فوكبله او فائيه قبل مضي لدة فطها

القربان في المدة الأولى يلزم وهما هنا يمكنه القربان من  
 غير شيء يلزمه لانه قد استثنى يوماً منك انصدق على كل  
 يوم من ايام السنة حقيقة ومضى قريها كما في ذلك اليوم  
 هو المستثنى فتأتي له القربان قبل مضي اربعة اشهر من  
 شيء يلزمه وصرف اليوم المنكر الي اليوم الاخير كما يقول  
 اخراج له عند حقيقته اعني التنكير الى التعيين بللحاجة  
 بخلاف ما لو قال الا تنقضات يوم انصرف الى الاخير لانه  
 التنقضات من السنة لا يكون الا من اخرها عافاً وبخلاف  
 ما لو قال اجرتك داوي سنة الا يوماً فانه يبرأ به اليوم  
 الاخير لان الاجرة ممتدة الى مضي هذا اليوم المنكر الى  
 من السنة تصحى العقد الاجارة والا فلا تصح مع اليوم  
 المسموع ومثل الاجارة لو قال اجلت ديني عندك سنة الا  
 يوماً انصرف الى الاخير لان المقصود من التاجيل تاخير المطالبة  
 فتعين الاخير بدلالة الحال وكذا لو قال لا اكلم فلانا سنة  
 الا يوماً فانه ينصرف الى الاخير وقد فرقوا بين البهيم في  
 هذه المسألة والجهين في الابلد بقرين احدها قال الى  
 على البهيم في مسألة الاكلم فلانا انما هي المناظرة وهي قائمة  
 في الحال فيصرف المستثنى الى اخر السنة بخلاف الاكلم فلانا  
 يخص الحلف فيه على المناظرة بل قد يكون عن رضا كحرف  
 غلب على ولدها وعدم موافقة مزاجها فينتفان عليه  
 لتقطع الحاج النفس كما انه عليه في فتح القدير اول الباب  
 وثانيهما ما قاله تاج الشريعة بان الاستثنى في الابلد لو  
 انصرف الى اخر السنة يلزمه احداً المكرهين لانه اما ان يترها

فقلزمه



حلية المرأة بانه لوقال لها ان نكحت فوالله لا اقربك  
 اربعة اشهر نكحها يصير موليا اذ يصح ايضا فتدالي المكث  
 لا الطلاق والعنات لا يقع الا ببلد في كل من الصورتين  
 فلو مضت اربعة اشهر وهي في مكان واحد لم يغيرها لم تنكح  
 لغوات محله وهي المنكوحه ولو وطئها اي مبانته فتبطل  
 ان يتزوجها او الاجنبية كذلك وطئ امرأته اربعة اشهر  
 فيحت وجوب الكفارة عند الحنث لان انقضاء البين  
 يمتد التصور حرام الا ترى اننا انقضت علي ما  
 هو معصية كزولها من منكوحته فاباها بعد ان  
 مضت مدتها اي مدة الا ببلد اربعة اشهر وهي في العدة  
 بان كانت عتقة الطهر بايت باخري بسبب الا ببلد لصني  
 مدته والابان انقضت عدتها قبل مضي مدة الا ببلد  
 لا تنكح باخري خاتبة وقد مر لنا انه لو الى من امرأته  
 ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الا ببلد  
 علي حاله حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الا ببلد تنكح  
 عليها نظلنقة اخري يحكم الا ببلد وان تزوجها بعد ما طلقها  
 بعد انقضاء العدة كان موليا وتعتبر مدة الا ببلد من  
 وقت التزوج خاتبة يحجز المولى عن احتساب الحلال كالحرم  
 ومثله الاعسلاف وهو تمثيل للمحرم فاذا احرمت وقت الا ببلد  
 ويسمى وبين الفراغ من افعال الحج اربعة اشهر بعد الا ببلد  
 فيه الا بالجماع وان كان عاصيا ففعله ككونه اي الا ببلد  
 لا الاحرام خصوصاً في صورة احرام المرأة باختبار اي لانه  
 المنسوب باختباره بطريق محظوظ بها الرضا ي من الطلاق

١٨١  
 احد هذه الشرحه علامه زنجاني  
 من وقت الا ببلد الى مضي اربعة اشهر  
 كافي لغيره من التمتع وبها وانكح  
 الا ببلد مطلقا ما لم يطعمه وانه يعتبر  
 الصحه والرضى في تزوجها في الغيب  
 بالسكوت حال وجود الشرط للاحال  
 المتكليف هو

اي من غير شيء مستف يلزمه بالوطئ فان كان لا يمكن  
 بان كان بينهما ثمانية اشهر صار موليا علي ما في جوامع الفقه  
 واعتبر فاضحات اربعة اشهر فقط نه والذلي يظهر منه  
 لا مكان خروج كل منهما الي الاخر فيستقيان في قل من  
 ذلك حر قال السيد احد وفيه انه لم يتحقق الا ببلد علي كل من الطرفين  
 لان الا ببلد هو الحلف علي تزويق بانه المنكوحه والحلف  
 هنا علي عدم الدخول وقد يجاب بانه من لنا بانته فلا يكون  
 موليا به الا بالنية اه الى من المطلقه رجعيه ما لم تنكح  
 الزوجية اي نيتا ولها فوكه تنكح للذين يولون من  
 نسا لهم راو رديت وقوع الطلاق في الا ببلد انظره عي  
 حنفا في الوطئ ولا حلف له في الجماع فلا يكون ظاهرا بالمع  
 واجاب عن في الاعيد الكروي وهو اول من قراء الهداية  
 علي مولها بان العبرة في المنصوص لعين النفس لا المعناه  
 وهنه من نسا لنا فتنسب لها اية الا ببلد والله تعالى سمى  
 المطلق رجعيه لبلد وهو الزوج حقيقة وبحر عدم تنكح  
 حنفا في الجماع الا انكح في عدم صحه الا ببلد الا ترى انه  
 يصح من الزوجية ولو استقلت حنفا من الوطئ نه ونسب  
 اليها وهي العدة يعني ان امتد طهرها وكما نت من  
 ذات الاقربا نت بمضي مدة الا ببلد وان انقضت عدتها  
 قبل مضي مدته بطل نه لغوات محله كزولها من صيا  
 وهي في العدة سواء بانته بصري او كبري او الي من اجنبية  
 نكحها بعد ايام بعد الا ببلد الى ان لم يتفق اي الا ببلد  
 من الاجنبية لكذلك كما مر في شرح قول المص ويشرطه  
 محلي



فلا يستحق تخفيفا جرمي هذا التعمير اشارة الى انه لو  
الي بعد تلبسه بالاحرام وبينه وبين الغرغ من افعال الحج  
اربعة اشهر فكثر فقيسه بالقول فليبر اجمع والله اعلم عث  
وطبها لمريض واحد اي احدا الزوجين اي مانع من  
الجماع كما في الهندية اوصفها انما اقصره عليها لان صغر  
مانع من صحة البلادة حيث كان محجورا عن الاقوال او  
رفقها هو يفتح التاوي لم يكن لها خرق المال كذا في جرح  
بكيه يقال الفلانة مسكينة هو ان سدا في الرحم يعظم ويخفه  
وبالسكون مانع يمنع من سلوك الذكرا ما غدة غليظة او  
لحم مرتفعة او عظم كذا في الطلبة حموي قال ابو السعدي وهو  
بالسكون اعم منه بالنع أه اوجبة او عتة او اسرا وكالت  
في مكان لا يعرف وهو ناشئة احوال القاضى بينهما بالهياة  
عليه بالثلاث للثمنية نهر او عسا فتد لا تقدر الزوج  
علي تطوها مدة البلادة فان قدر لا يصح فيه باللسان  
جرمى البائع او الجسد اذا لم يتدري وطبها في التحريم  
بان كان ممنوعا من حضورها عنده او امتنعت هي  
اختار الحمل وكان السحن محلا للرجال فقط فان قلبنه  
فغيبه الجماع كما في الوعرى الثانية وقوله اي الماتن لا تحف  
له اربعة كغيره فليبر اجمع قال الحلبي قد رجعناه فوجدناه مشورا  
في الفتاوى الهندية تحت غاية السر جرم حيث قال الجيس  
محت لا يستحق فيه النى باللسان ونظم بستره وقدر كوفي  
النع ايف قال الشيخ الرحيمى هو فقهنا عن المراجعة لاث  
المجوس بغير جرم ما جرم تحت خلاص نفسه حقيقة فيكون

فيه

ولزورها وهو مريض فبإبصاره لم يصب عند هاجم عند  
 إليه يورث وهو الأصح على ما قالوا لأن الأبدان وجد منه  
 وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض وفي زيارات الصحة هي  
 حياته لا حث لها في الوطى فلا يبرح حكم الأبدان فيه ولها  
 ظلت أنه إذا صح في المدة الثانية فقد عثر على الجراح خفية  
 فسقط اعتبار النفي باللسان في تلك المدة وإن كان لا  
 يقدر على جامعها الاقبضية كما مر في إذا كان حياها قال  
 الشامي زهاها اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول  
 أبي يوسف فتأمل قال ولعل الجواب أن اختلافه انتاب  
 الرخصة إنما يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى إذا اجتمع  
 السببان في وقت واحد فإنه لا يعتبر الأول ويلتزم الثاني  
 فإذا زال لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالخائه بخلافه ما إذا  
 وجد الثاني بعد زوال الأول فإن الثاني يعمل عمله لعدم  
 ما يلغيه كما في المسألة الثانية وبدل على ذلك أنهم لم  
 يملوا قول الأمامين باختلاف أسباب الرخصة كما عرفت  
 اهـ وبقي شرط ثالث قال ولد هو المحرر والثاني في دوامه  
 الثالث ذكره في البدائع وهو قيام النكاح وقت النفي إلى  
 وهو أن تكون في حال ما ينبغي اليها رخصة غير مائة منه  
 فلو أبانها بعد ما إلى منها ثم قال اليها بإبصاره لم تكن ذلك  
 فيها وبقي الأدلة لأن النفي بالقول حال قيام النكاح إنما  
 يرفع الأبدان في حكم الطلاق لحصول إيقاعها به ولا  
 حث لها حال البينونة بخلاف النفي بالجماع فإنه يصح بعد  
 ثبوت البينونة حتى لا يبقى الأبدان بل يبطل لأنه حث

الأول

المقصود بالبدل بطل البدل كما لم يسم إذا رأى إلى في صلاة  
 فلو وطئ في غيره كدبر وكذا إذا وأطبعها إلى الخبيث أو قبلها  
 بشهوة أو لمستها أو نظر إلى فرجها بشهوة أو فاداه السد أحد  
 رضى كفى في الظاهر لا لوقوعها في حالة الخبيث يكون فسادا  
 لا يكون فيك ومفاده أي مفاد قوله فإن قدر على الجماع  
 في المدة استراطوطام النكاح وقت الأبدان إلى معنى قوله  
 وبه أي بهذا الشرط صرح في الملتقى ثم أراد أن يورد ذلك  
 فقال وفي الحاشية إلى وهو صحيح أي وهو يقدر على الجماع ثم  
 مرصوم بأن قبلة الجماع لا أنه لا يمكنه النفي بالجماع فلا  
 الصحة ومحملة ما إذا مضى بعد الأبدان من يقدر فبذلك على  
 وطئها ولم يفعل كما استقر وقيد بقوله وهو صحيح لأنه لو  
 إلى في موصوفه فإبصاره لا يبطل الأبدان في حق الطلاق  
 فإن صح قبل تمام المدة بطل التقديرته على الأصل كما لم يسم ولو  
 لم ينبغي حتى بانت فصح ثم صرح فقرزها فقبضه بالجماع كما  
 في البحر في جامع الفصولين في طلاق المريض إذا لم يرض  
 فله موصوفه أمر لا قبل بمرئيه ثم يرى وقبضت مريضته إلى معنى  
 المدة فقبضه بالجماع عند هذا وعند زهر بل إن لنا أن تختلف  
 سبب الرخصة إذا كلاً المريضين بموجب جواز النفي بإبصاره  
 واختلفت أسباب الرخصة بمنح الاحتساب بالرخصة إلى  
 الأولى وتفسير الأولى لأن لم تكن كما فرسهم لعدم الماتر مريض  
 حتى أصبح له التيمم بالنفادة كذا هنا مريض المواة يسبح الفؤ  
 بل إن لا بد من حكمه على مريض الزوج أم تكن في الفؤ والبدائع  
 التي لا بد من مريضين وأبصاره معنى المدة ثم صح

مكرر

بعدم الفرق اهو وهو راي باطل وفي القاسوس الهدى  
 يبطل من دم وعبره هدير هدير هدير لا يرم ومقدله  
 ان نوي الكذب بان قال نويت الكذب تخونها لها  
 قال في البحر والخبز ينبغ المكاف وكسر النال المبحمة وكسر المكاف  
 وسكون الدال هو الا حبا وعن الشيء غلاد ما هو عليه  
 سولان عدا او خطا ولا واسطة بين الصدق والكذب عند  
 اهل السنة والائمة يتبع الهد وانما صدق في نية الكذب  
 لان نوي حقيقة كلامه وهذا الان وصرفها بالحكمة وهي  
 حلال كذب ظاهر واعترض بان الحقيقة لا تتوقف في صحة  
 ارادتها على النية واجيب بان هذه حقيقة اولي واليمين  
 المحققة الثانية بواسطة الاشترا روعف هذا قال الثم  
 وزاد اذ تواتر ما قضى قايلا وهو مستان وفي النظر قال السر  
 وانما يصدق في نية الكذب ببيان ثلاث هذه بين ظاهر  
 فلا يصدق في التقاضي ينته خلاف الظاهر قال في النسخ  
 وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوي كما استدره  
 والاول ظاهر الرواية تلقى الفتوي على الفرق الحادث اهو  
 وفيه نظر لان الفتوي انما هو في انصرافه الى الطلاق  
 لا في كونه يمين كذا في الجواهر ويمكن ان يقال ان صاحب  
 النسخ اخترع عن الاداة الجيني فقد تقررت فيه عرفين  
 عرف اصلي وهو كونه يمين بمعنى الا بالادعوى حادث  
 وهو اداة الطلاق وقول السر خسي مبني على الفرق  
 الاصلي والفتوي على الفرق الحادث فتقد السر خسي  
 لا يصدق قضا وهو الصواب ولكن جملة على الا بالادليس

بالوطى فاختلت اليمنى وبطلت ولم يوجد الحنث ها هنا  
 فلا تغل اليمنى فلا يرتفع الايلا هه قال لاسرارة انت  
 على حرام وتخونك لانت سرى الحرام يمين من الا لفاظ  
 الخاصة والافسياني في الايمان انه لو قال كل حل على حرام  
 فلا يضره الا الى الاكل والنزب ولا يتناول المرأة الثالثة  
 واذا انزاهها كانت ايلا ولا تصرف اليمنى عن المأكل والمشرب  
 وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوي عند التاخيرين  
 انه يتبين امران بللانه ويشمل الطعام والشراب ايضا  
 فتبين ايلا ان نوي التحريم لانت تحريم الحلال عين  
 كما في الجواهر لم ينو كذا في الاظهر او لا طلاق ولا ايلا  
 ولا كذا في جوي وظرفا وان نواه لان فيه حرمة فاذا نواه  
 صح ولا انه يجتله كذا في العيني وقال محمد لا يكون ظاهرا  
 لعدم ركبه وهو تشبيه الملة بالحرمة ولم يذكر هذا الخلاف  
 في ظاهر الرواية وانما اتقده السر خسي عن النوادر والمذكور  
 في جوامع الفتوة عن محمد كقولها منه قال السيد احمد جزم  
 الفتوة تأليف ابي يوسف قال واعلم ان ظاهر كلام النهر  
 ينتضي ان رواية النوادر ليست مني ظاهر الرواية والمصرح  
 به في كلام ابن كمال بانها متتابع الحج انها تكون من  
 ظاهر الرواية ونصه ان يبين ظاهر الرواية ورواية الاصول  
 هو ان المراد من الاصول المبسوط والمجاسان والزيادة  
 والسير الكبير وليس فيه رواية الحسن بل كل من رواية محمد و  
 رواية النوادر قد تكلمت ظاهر الرواية والمراد من رواية  
 النوادر رواية عنها عن غير الاصول المذكورة وقد مرح بهم



فان لم يكن العرف

لا يقصدون بقولهم انت محرمة علي او حرام علي او حرام شرك  
 علي الاحرمه الوطى المتا بل الحله ولذلك اكثرهم يفرق بين  
 التحريم والايدي بقطبا الا تحريم الجماع الي هذه المدة ولا  
 انه عين موجب للبلد تا مطلقا من حقت هذه المسالة  
 علي وجهها وانظر الي قولهم لا نقول لا تنتشر طائفة كنت  
 يجعلها ويا عرفا فهو صريح في اعتبار العرف كذلك بل كان مشر  
 تضمن اعتبار النسبة وتصدق الا لا تكلموا به  
 المتقدمين هو في ايمان الفتح وقال النووي في بسوطه  
 لم يتصور لي عرف الناس في هذا في كل محل علي حرام لان من  
 لا امرأة له يحلف بمكاح يحلف ذو الخيلة ولو كان العرف  
 مستقيما في ذلك لما استعمله الا ذو الخيلة والصحيح  
 ان نقول ان نوري الطلاق يكون طلاقا تاما من غير ولا  
 فالاحتياط ان يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين  
 واعلم ان مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف  
 فيه حرام علي كلامك وخمسه كما ذكرنا او ليسه دون المصنف  
 العامة ونصا نروا ايض الحرام بلزمني ولا تشك في انهم يريدون  
 الطلاق معلقا فانهم يريدون بعده لا افضل كذا في طلاق  
 ويجب امضاه عليهم ولما حصل ان المستبر في انفراد هذه  
 الالفاظ عربية وافا رسية الي معنى بلانية التعازي فيه  
 فان لم يتعارف سلك عن نيته وفيما ينصرف للبلانية لقول  
 اردت غيبوه يصدق دبا نة لا قضاءها ما في الفتح وتعمد  
 في البحر قال الشيخ الرحيمي وعلي هذا الوعد انقوابه وقوع الثلاث  
 يحكم بالثلاث بدون نيته بلا بظا هر الخال اه ولذا اي و

هو الصواب في زماننا بل الصواب حمل علي الطلاق لانه  
 العرف الحادث المتني به فتأمل وتطلب ثبوت ثلثة ائ  
 نوري الطلاق قال التهرستاني وان نوري الطلاق باننا  
 اور جيبا واحدا واثنين او لم يبنو شيئا من الظهار والطلاق  
 والا يلا والكذب فيه اي في قولك انت علي حرام فبانة كما  
 في الطلاق وفي الجور تحمل قوله بانبة ان نوري الطلاق ما  
 اذا اطلقها واحدة ثم قال لها انت علي حرام فبانة فاشتهى  
 فانه وان تم به الثلاث لم تنفذ الا انما اية  
 خلاف ما اذا نوري الثلاث بدفانه يصح ويشتمل على  
 للثلاث خاتبة اه وقال ايض وقد مرنا انك انية تنتشر  
 في الحالة المطلقة اي الخالية عن النفس والمذكورة  
 مع احدها فليست شرطا للوقوع قضاءه ويتبع ثلاثا  
 ان نواها اي الثلاث لانه من الكنايات وفيها تقي  
 نيته الثلاث نهر قيد بالثلاث لانه لو نوري ثلث  
 لغت نيته كاذفنا الا اذا كانت امته هندية ويصفي  
 بانه طلاق بانك وان لم يبنوه هذا في القضاء وانما في  
 الدنيا بة فلا يقع ما لم يبنو عدم نيته الطلاق صادق بعدم  
 نيته سمي اصلا ونيته الظهار او الا يلا فانه لا يصور قضا  
 وصرح به الزيلعي فقال عمن هذا لو نوري غيره لا يصور قضا  
 فان قلت اذا وقع الطلاق به بلا نيته يبين ان يكون  
 كالصريح فيكون الواقع به رجيبا قلت اجاب عنه ان يقول  
 القلبية العرف يعني ان المتعارف ابتاع البائن قال الشيخ  
 الربيعي في نية الخ في كتاب الاجاب اقول كثر عوام بلادنا

لا

تتأخر في الطلاق لا يجلف به اي بلفظ الحرام الا الرجال  
فهذا يدل ان الطلاق هو الظاهر من لفظ الحرام فيقوله  
الطلاق قصدا لا يقع به لدلالة الحال تفناد ان الظاهر يحكم  
بظاهر الحال ولا يصدر في دعواه خلاف الظاهر اذا كانت  
فيه تخفيف على نفسه ثم هذا كله لا يتم الا في قليل كون  
المستأجر في لفظ الحرام الطلاق وما كور الواقع برباينا  
فلا نه مقتضى لفظ الحرام لان الرجعي لا يجرم الزوجة ما دامت  
في العدة وانما يصح وضعا بالحرام بالباين كما بعد في الكفارة  
فان قلت سياق ان المدة اذا حلفت بالحرام كان عينا  
فكيف يستقيم قول النكح ولا الا يجلف به الا الرجال قلت  
انما حلفت الرجال به على انه طلاق ولا كذلك النسا قاتل  
ولو لم تكن له امرأة قال في البحر وفي المواضع التي يتبع فيها  
الطلاق بلفظ الحرام ان تكنت له امرأة ان حنت لزمته  
الكفارة وقال النسفي لا تفرسه والظاهر ان حملها اذا قال  
علي الحرام ونحوه اما اذا قال امراتي علي حرام وانكنت على  
حرام فانه لذ لا يلزم به شيء وفي الظاهرية ما ينفذ التوقيف  
قال ولو حلفت بهذا اللفظ انه ما كان فعلم انه اوقد كما في  
فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل عينا بالطلاق  
ولو كان يبين بانه تعالى فهو عموما وان حلف على امر في  
المستقبل ففعل ولبس له امرأة كان عليه الكفارة لانه  
تحريم الحلال يبين انه فيحل كلام النسفي على الماضي وعمل ما في  
اعمال الزهانية عن النوازل ان لم يكن له امرأة تارسة الكفارة  
على حلفه على فعل في المستقبل والله تعالى اعلم وحلفت

به المرأة لا يمين قال في الهندية اذا قالت لزوجها  
انه علي حرام او قالت اناعليك حرام كان عينا وان لم تنس  
كما في جانب الزوج حتى لو مكنت زوجها طائفة او كرهة  
حنت ولزم منها الكفارة كما في الذخيرة لا لو ماتت او ماتت  
لا العدة لا لو طلقها قبل الدخول وكذا لو طلقها الى عدة  
واقضت عدتها ثم حنت الشرط ان تطلق امراتك المتروجة  
به يمين هذه المباشرة استملت على ميا بل منها انه لو قال  
على الحرام وخوان فصلت كذا وكانت له امرأة وقت اليمين  
فانت قبل حدود الشرط ثم بشر الشرط لا تفرس كناية اليمين  
لان عيانه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وهكذا  
لويانت بما ليميني قبل وجود الشرط لا العدة وكذلك  
لويانت الى عدة وصفت عدتها ثم وجد الشرط كما في الثانية  
فهذه ثلاث مسائل ومنها انه لو مكنت له امرأة وقت  
اليمين فتزوج امرأة ثم بشر الشرط انخلت فنفذ قال النسفي  
ابو جعفر يمين المتروجة وقال غيره لا تطلق وعليه  
الفتوي لان يمينه جعلت عينا بالله وقت وجودها  
وهذا معنى قول النكح لصبر رزتها يمينها فلا تنفك طلاقا  
بعد فكك فتخلف عليه الكفارة بالخنت لان تحريم الحلال  
يدين كانه عليه الشيخ الرجعي يميني الكلام فيما لو حلف بيلي  
الحرام ان فعلت كذا وكما نت له امرأة وقت اليمين فانت  
اويانت لا الى عدة او عنت عدتها ثم تزوج امرأة اخرى ثم  
وجد الشرط فيمينه في الاصل قد انقضت طلاقا قبل يميني  
على انتمادها فتطلقت المتروجة ام لا وظاهر كلام النكح يميني

انها لا تنطلق كمن التعليل الذي ذكره لا يساعده فانه  
انما يظهر فيه ان لا زوجة له ويمكن ان يقال في تعليل هذه  
المسألة بان المروجة فانما لم يكن الحلف عليها فلم يحرم  
ويراجع ويعاقت عبارة الشافعي في الزنا بغيره وعبارته  
واذا احلت بهذه اللفاظ علي فعل في المستقبل فحفل  
وليس له امرأة عليه الكفارة وان لم امرأة وقت الحلف  
وما نت قبل الشرط او بان لا ياتي عدة ثم باشر الشرط  
الصحيح انه لا تنطلق امرأة المتروجة وعليه الفتوى لان  
حلفه صار حلفا لله وقت الوجود ولا يتقلب طلاقا  
اه والظاهر انه قد سقط من قلم صاحب الزنا بغيره عبارة  
وعلمها الصواب كما قد ساه عن الخاتمة انه لو كانت المرأة  
فاقت او بان لا ياتي عدة ثم باشر الشرط لا يترجم كفارة  
البيمين وان لم تكن له امرأة وقت البين فترجع امرأة باشر  
الشرط الصحيح انه لا تنطلق الخ ومثله اي مثل انت علي حرام  
انت معي في الحرام الذي حذف لانه قد مر والحرام يلزمه  
قال في المني ومن الاكل المستعمل في مصونها وزنا الطلاق  
يلزمه والحرام يلزمه وعلي الطلاق وعلي الحرام قال في المختار  
فان لم تكن له امرأة يكون نكاحا عليه الكفارة فالحث  
اه وحرمك علي وانت محرمه علي وانت حرام علي اولم  
تقل علي بل اكتفى بقوله انت حرام او محرمه او حرمك وانا  
عليك حرام او انا عليك محرم او حرم نفسي عليك قال  
في الهندية ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال  
حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوي الطلاق لم تنطلق بخلاف

تحريم نفسها اه وانت علي كالحرام والحرام بغيره عبارة النهر  
كالخ والخبر بقران الشيخ الرضوي والظاهر ان ما هنا صحيح  
ايضا لان الخا يحرم العبي كمن ينظر فيها لو قال كالحرام الخا  
واما لو قال كالحرام فانها لا تظاهرها بغيره الى المتعارفين  
وهو ركوبه وتحليله وهو حلال ويؤيد هذا المعنى ان المرأة  
معدة لذلك فلمل ما هنا تحريف والصواب ما وقع في  
النهر وهو في بعض النسخ كذلك اه وقال في الهندية قال  
لا امرأة انت علي كالمبينة او كالدوم او كمن الخا بغيره  
فبينة فان نوي كذا فهو كذب وان نوي التحريم فهو بلا دن  
لنوي الطلاق فهو طلاق اه قال وفي الزنا بغيره قال انت  
علي كالحرام والخبر بقران ما كان حرم العبي فهو حرم الصحيح  
فهو كمن له انت علي حرام وان لم يوهل يكون عينا فنفق  
اختلفوا فيه اه ومتفقاه انه لا يقع الطلاق الا اذا  
نوي لعدم العرف فان العرف فيه مقام النية وظاهر  
كلام الثم انه يقتضي بهذا الطلاق الباطن وان لم يوه  
اقاده السيد احمد بن محمد ولو كان لا بد من نسوة والمساكن  
بحالها لا يتم هذا علي ما في المسألة لان الحاطبة مفرقة  
فلا يقع الا عليها ولذا قال في الزنا بغيره ان يكون  
معناه والمساكن تجاها يعني في التحريم لا يتبدل كما لا يخفى  
اه فبتم هذا فيما لو قال امرأتي علي حرام ولم يبين واحدة  
وله نسوة او الحرام يلزمه لان قال في طباطبة لمبينة  
ولان لا يتم قتال نسائي علي حرام كما سيذكره الله تعالى  
علي كل واحد واحدة منهن طلقت بآية وقيل تطلق واحدة



منهن واليه البيات كما مر في الصريح فقد مر غنة انه لا  
يتبع الاعلى واحدة فيها اذا قال امراة طالت ولا اكثر من  
واحدة وهو الاظهر والاشبه ذكره الزيلعي والبرازي  
وغيرهما كالاخلاصة والذخير وهو جواب شيخ الاسلام  
الاوزجيني وقال الكمال الاشبه عندي الاول وهو  
وقوع طلقة بائنة على كل واحدة منهن ويدخل فيه صاحب  
البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى وقرها المصري  
شرحه قلت عبارة المصنف في فتح القدير وعندى ان الـ  
ما في الفتاوى لا دلالة قوله حلال الله وحلال المسلمين  
يتم كل زوجة فاذا كانت فيعرف في الطلاق يكون معتزلة  
توكله طوالت لانه حلال الله ينشأ عن علي سبيل  
الاستفراق لاعلى سبيل البذل كما في احكام طالق حيث  
وقع الطلاق بهذا اللفظ وقع بائنا وقد حرم مولانا صاحب  
البحر في فتاواه اختاره الكمال ويبريد ما في جواهر الفتاوى  
رجل قال ان فعلت كذا فامراتي طالت وله امرع نسوة  
يتبع طلقة على امراة واحدة بخلاف حلال الله على حرام  
وله امرع نسوة يتبع على كل واحدة تطليقة علمها وذكر  
في الفتاوى والفرق انه في هذا وضى هناك وبنيات  
في آخر الباب الرابع اختلاف والصحة هذا هذا اخر  
كلام المصنف من هذا ان موضوع كلام الكمال من يتبعه  
في قوله حلال الله الاخلاص في انت علي حرام ولا في امراة  
علي حرام ولا في الحرام بل في بني يفي هذه المسألة لم ينشرح  
المصدر الا بوقوع طلقة بائنة على احدها واليه البيان

في المسألتين الاخيرتين والله اعلم ولذلك قال المفسر  
علي ما يتوهم ان الخلاف في انت علي حرام كفى في الزجر  
ان يكون معنى قول الزيلعي والمسالمة حالها يعني التحريم  
لا يقتد انت علي حرام مخاطبا لواحدة فكافي المتين بل يجب  
فيه اي في انت علي حرام ان لا يتبع الاعلى المخاطبة انتهى  
قلت ببني خلاف حلال الله وحلال المسلمين فانه يعم  
وله ام بما ذكره كونه كلام النهر من قول الشارح  
قلت حصل التوفيق بين كلام المسالمة في قال انه  
يتبع على الجميع محلي على ما اذا قال حلال الله والمسلمين  
ومن قال انه يتبع على المخاطبة فيما اذا قال انت علي حرام  
وليس المراد التوفيق بين القولين اللذين في المصنف  
موضوعهما فيما اذا قال امراتي علي حرام فام الاضافة  
تأتي للجنس وللعدد والحاصل ان الاضافة لثلاثة الاول  
حلال الله وهذا يعم وعليه يخرج ما في الفتاوى وهو  
صريح كلام الكمال والمصنف الثاني انت علي حرام وهو يعمي  
المخاطبة الثالث امراتي علي حرام وفيها الخلاف قال  
ابو السعود والحاصل ان اختلاف القولين انما يقتضي على  
ما اذا اضاف التحريم الى امراة لا يبينها فان قال امراة  
علي حرام ولم يبين ولم ينسوة لا ان قال مخاطبا لمعية منهن  
ولذا انعم فقال نسا في علي حرام اذا لو خاطب واحدة منهن  
لم يتبع الا لمعية بشرط لا يلية لكن ما نقلناه عن الكمال في  
عبارة المصنف يقتضي ان الخلاف جار في حلال الله وحلال  
المسلمين فتنبه فليحفظ وروى لو قال انت علي حرام

تقع تحتها اذا انوارها مع الاولى كما قدمنا في اول باب  
 الصريح كبره مرتين في المحرقا لها مرتين انت على حرام  
 نوي بالاول طلاقا وبالثاني نبييت صح ما نوي قضا  
 وديانة في غير المعني به وديانة فقط على المعني به  
 حلي وقال الشيخ الرجتي فان قلت كيف نصرا فان نوي  
 بالثاني عينا وتقدم ان المعني به وقوع البائين وان  
 نوي غيره ولا سيما هنا قد وقع في مذكرة الطلاق اكلنا  
 في مثله لا يحتاج الى النية في القضا فالحجاب ما تقدم  
 اننا في لابلحمت البائين فلذا صح في الثاني نية الميمن  
 لانهم بنوا الميمن لان لغوا غير لاحت اه قال كذلك  
 مرات تحتلال الله على حرام ان فعل كذا وجد الشرط وقع  
 الثلاث والرق بينه وبين ما قبله ان في الاولى الحرام  
 محجز والبائين فيه لا يلحق البائين وفي هذه سلت البائين  
 فيه يلحمت البائين رجعتي قال لها انما على حرام ونوي في  
 احداها ثلاثا وفي الاخرى واحدة فكما نوي به يعني لان  
 حرام لفظ عام يقع على حرمة الفليطة والنفقة وتوق  
 عيني احد الفردين في احداها والاخر في الاخرى فيصح  
 واشار بقبوله به يعني الى قول ابي يوسف فانه قال  
 يقع ثلاث على واحدة وعامة في البرازية وعبارته  
 عند الامام وغلبة الفتوي ولو قال نويت الطلاق في  
 احداها والبائين في الاخرى فمقد البائين يقع الطلاق  
 عليها وعندهما كما نوي قال ثلاث انت على حرام ونوي  
 الثلاث في الواحدة والبائين في البائين والكذب في الثالثة

كلامه

لوجه

ان مرة تقع واحدة نقله في البحر عن البرازية وذلك لانه  
 لواقع بالكافي او مثل لا حصل ارادة التشبيه في القوة لاني  
 العدد فيكون الطلاق واحدا كذلك اذا حذرها واراد هذا  
 المعني ولعل وجه الفرق بينه وبين الطلاق ان الطلاق  
 يتعدد والحرمة سبي واحدة لا تعدد فيها فكان قولك  
 مرة للثانية اما لو نوي بالحرام الثلاث فتقع الثلاث  
 لان الحرمة تستوعب الي مخففة ومغلظة تحتصرف  
 الي الادنى عند الاطلاق ويقع فيه نية الاعلى  
 ما يحتمل كلامه لا يعني ان الحرمة تكون واحدة او متعدد  
 بل خفيفة او غليظة واذا صح نية الثلاث في ثلث على  
 حرام فكذلك مع زيادة قوله الف مرة ويحملها هنا على  
 عدم النية والله اعلم رجعتي ولك ان تقول انه عبارة  
 عن تكوير هذه اللفظ الف مرة وهو لو كرهه لاتبع الا  
 الاول لان البائين لا يلحمت البائين بخلاف ما لو قال  
 للمدخل انت طالق مرات او الوفا فتقع الثلاث لانه  
 صريح والصريح يلحمت الصريح واما غير المدخول فتبين  
 بالاول لعدم العدة طلعا واحدة ثم قالت انت حرام  
 ثانيا يقول انت حرام تستبي وقع واحدة اي بانت حرام  
 الواقع بعد الصريح لان الكليات لا تقع فيها ارادة  
 المستبني لانها عدد محض فلم لو كانت امة ونوي فيها  
 المستبني صححت ويقع عليها الثلاث ويلغو التزايد  
 وكذا ان نوي الثلاث في الحرمة صححت فنية وكل ما ساءتم  
 به حرمتها الفليطة كما في البحر وفيه علي ما في الجوهر انه  
 يقع

ردح

قربان ثلاث من غير شيء يلزمه لانه لا يحسن الاقتربان  
جميعا وقد صرح بهذا الفرق صاحب الزرق ثواب الاعمال  
عند قوله ومن حرم ملكه لم يحرم حيث فرق بين قوله  
الكل هذا الرغيف على حرام وبين والله لا كل هذا الرغيف  
بان تحريمه الرغيف على نفسه يحرم اجزاء ايضا وفيه بين  
انما منع نفسه من الكل الرغيف كله فلا يحسن باليقض  
حلي وفي الجران قوله والله لا اقربكم يا صاحب ايلد لما يلزمه  
من هتك حرمه الاسم وذلك لا يحسن الاقتربانها  
واما قوله انتما على حرام فانما صار ايلدا غنبا وسنانه  
وهو نبات التحريم ونبات التحريم قد وجد في كل  
منها فثبت ايلد في كل واحدة وفي الجوهر له رتبة  
لا اقربكم ثلاثا في مجلس واحد ان نوي التكرار في التا  
اثنائي الايلد واليمين نوي باللو احد ويمين واحدة فاذا  
قرب في المدة كقنطرة واحدة والا يوان لم ينو التكرار  
وهو صادق بصورتين اما انه لم ينو شيئا او نوي انشا  
اليمين في كل مرة قال ايلد واحد يعني لو لم يمين يمين يان  
بواحدة والفتياس ان تكون الايلد ثلاثا ايضا وهو  
قول محمد حتى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقر بها يمين  
بطلت عقوبتها يمين باخري ثم باخري الا ان كانت عمدا  
مدخولة فلا تقع الا واحدة وفي الاستحسان وهو  
الايلد واحد فلا تقع واحدة لانه المدة لما كانت متحدة  
لان المنع متحد فلا يتكرر الايلد ويجب بالفتيان ثلاث  
كفارات اجماعا لان الشرط الواحد يكفي لا يمان كبيرة

الامم

م

طلعت الثلاث قبل هذا على قول الثاني وعلى قولها  
ينبغي ان يكون كما نوي اه وفي الجوهر نقله عن الاخرين  
اذا قال انتما على حرام بنوي في احدها ثلاثا وفي الاخر  
واحدة طلعتا ثلاثا لان هذا اللفظ الواحد لا يحمل على  
معنيين فيعمل على اشدها اه وهذا انما لم تقدم عن  
الرازي والظاهر ان يحمل هذا قولها وما ذكره الزبيدي  
على قول الامام كما صرح به ثم قال في الجوهر ان قال الامر  
انتما على حرام بنوي في احدها التلاقي وفي الاخرى الايلد  
لانتا طالقتين جميعا لان اللفظ الواحد لا يحمل على امرين  
فاذا اراد احدها حمل على الاغلب منها وهو الظلاق  
اه قال انتما على حرام حنث بوطي كل واحدة منهما  
ولو لم يطل الاخرى قال في الهندية لو قال انتما على حرام  
يكون موثقا من كل واحدة منها ويحنث بوطيها اقصار  
ايلد باعتبار معنى التحريم وهو موجود في كل منهما  
كذا فاده العلامة الشافعي قال السدا حرم هذا غير متي  
به وعلى المعنى به يتبع على كل واحدة طلقة باثنتاه وهو  
قال والله لا اقربكم الا بوطيها جميعا فلو وطئ  
واحدة منها لم يحنث والفق لا يجزي لان قوله انتما على حرام  
وصف كل واحدة منها بالحرمة فصار لكل واحدة منها  
شأن مستقل وفي قوله والله لا اقربكم منع نفسه من  
قربانها فلا يحنث بقربان احدها لانه بقربان واحد  
لا يصدق عليه ان تقررها وهذا قال في الجوهر اما اذا قال  
لا ادع نسوة والله لا اقربكم صار موثقا منهن وعين

قربان

على



كما في الفسخ واليهي ثلاث يعني لو تزوجها تلزمه ثلاث  
 سنات وان تعدد المجلس وقال في مجلس واحد لا  
 اقربك تعدد الايلا فان لم يقر بها في ليلة بانت بثلاث  
 وتعد اليه في فان قر بها لمزمه ثلاث سنات سوا  
 فوي التكرار ولا لعدم صحة التاكيد في مجلسي وفي  
 السراج الايلا علي اربعة اوجها ايلا واحد وعين واحدة  
 كقولها والله لا اقربك وايلا ان وعينان وهو افا الي  
 من امراته في مجلسين او قال اذا جاعد فواله لا اقربك  
 واذا جاعد غدا فواله لا اقربك وايلا واحد وعينان  
 وهي مسالة الخلاف اذا قال في مجلس واحد واحد لا  
 اقربك ولا راد به التعليل والايلا واحد واليهي  
 ثلثان عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى اذا  
 اربعة اشهر لم يقر بها بانت بواحدة وان قر بها  
 جنت بكفارتان وقال محمد وزفر الايلا اثنا عشر اليه  
 ثلثان وايلا ن وعين واحدة وهو ما اذا قال الايلا  
 كلا دخلت هديف الماري فواله لا اقربك فدخلت  
 احدها دخلتني او دخلتها دخلت واحدة نه ايلا  
 ويحيى واحدة فالاول منقذ عند الدخلة الاولى والثاني  
 عند الدخلة الثانية اه **تتم** في فتح الدبر  
 لوقال لزوجته انت علي حرام بتوي الطلاق والظهار فانه  
 يخبر بينهما في اختاره يثبت وقيل يثبت الطلاق وتوت  
 وقيل الظهار لان الاصل مع النكاح اه ولو اتيتم الزند  
 ثم استمتم تزوجها يكون مولي عند ابي حنيفة وروي

ابو

ابو يوسف عنه انه يبطل الايلا كذلك في فتح العقد وروي  
 البائع لوالى من امراته ثم قال لا امراته الاخرى اشركت  
 في ايلا يها لم يبيع فان كان كان الايلا فانه صحيح  
 الفرق ان الشركة في الايلا لو صحت لثبتت الشركة في  
 المدة فبصير لكل واحدة منها اقل من اربعة اشهر  
 وهذا يمنع صحة الايلا اه قال في الجواز الطلاق كالظهار  
 وهو يفيد انه لو اتي منها مدة لو قسمت خصص كل واحد  
 منها اربعة اشهر فكتفانه يكون مولي من الثانية  
 بالشرية وذكر الكرخي لوقال لامراته انت علي حرام  
 ثم قال لامرأة اخرى قد اشركت معها يكون مولي  
 من كل منهما لان الكفان الشركة لا يغير موجب اليه  
 هنا فانه لو قال انتا علي حرام كان مولي من كل منهما  
 علي حدة وتلزمه الكفارة توطيها اه ولو حلف لا يقربها  
 ان ثنات تتوقف على مشيها لانه طلاق موحل بخبر  
 تعلية بمشيتها كالطلاق المخبر كذا في المحيط وفي الجامع  
 الكبير للصدر الشريبي الايلا يبيع في المنكحة حلف لا يقرب  
 احدها ومضت المدة بانت واحدة وخبر فان مضت  
 مدة اخرى قبل الوطي بانت الاخرى للتعيين وفيه الغاية  
 كالشرط قال لا اقربك حتى اقتل وتقتل او اقتلتك  
 او تقتلني او املاكك او تملكيني او ادم الطلاق يثبت  
 فهو مل ولو قال حتى اعتق عبيدي او اطلق امرائي  
 صار مولي خلافا لابن يوسف ولو قال حتى اضرب  
 او اقتله او اذيت لي لا لان كان الغاية فان وجدت الغاية



سقط اليمين وكذا اذا تقدرت عندهما خلافا لا يبي  
يوسف وهي معرفة ولو قال حتي اقتلك او فلانا  
وقتلته بطلت وان مات صار موبيا بعده ولو قال حتى  
او يموت ومات بطلت قال في رجب لا تزني حتي صوم  
شعبان فانك اول يوم منه او عمل ما لا يستطيع معه الصوم  
بطلت يمينه وعند ابي يوسف يصير موبيا من وقت التقدر  
وعند محمد من وقت اليمين وخالف امله وقال حتي اصوم  
المحرم فهو موبل بالاتفاق اه وفي نوادر شيخ الاسلام قال  
حلال الله على حرام ان فعل كذا او فعله وحلف بطلاق امراته  
ان فعل كذا او فعله وله امر اثنان اراد ان يعرف هذين الطلاقين  
في واحدة ولهما اثنان في الزيادة الى انه يحلف ذلك في  
الذخيرة ان فعل كذا انحلال الله عليه حرام ثم قال كذلك  
على فعل اخر حنت في الاول ووقع الطلاق على امراته ثم  
حنت في اليمين الثانية وهي في العدة قيل لا يقع والاسب  
الوقوف لا يلتحق الا بالثاني بالثاني اذا كان معلقا لكل يلتقط  
من الجرم والله تعالى سأل الهادي بن الرضا و ما توفيتي الا  
باسم عليه توكلت واليا نيب فانه قريب محجب  
**باب الخلع** ما استترك مع الديلة في ان كلاً منها  
تكون حصية وقد يكون مباحا وزاد الخلع عليه بتسمية  
الامال اخره عند لادته بمنزلة المفرد من المكيب بحر والادلاء  
يكون بنا على نشوز الزوج والخلع بناء على نشوز الزوج  
غالباً مسكوت وهو مشروع بالكتاب والنسبة واجماع الامة  
اما الكتاب فتقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به  
والله

والسنة قوله صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس  
الترويض عليه حديثه وقد اجتمعت الصحابة علي ذلك هو  
لعنة الدائنة اي ازالة شيء عن شيء وفصله وعيونه  
عنه كخلع الثوب والنعل واستعمل اي لفظ الخلع في معنى  
ازالة الزوجية بالضم اي بضر الخالمجة وصنيعه يغيب  
ان هذا الاستعمال لقوى لتكويه الشرعي بعده قال الزبي  
الخلع الترفع يقال خلع فعله خلعاً وخلع كويده اي نزعته  
خالها وتخالها تفسيرها الفراقها بنزع النياب لان كل واحد  
منها لباس الاخر قال الله تعالى هي لباس لكم واني لباس  
لهن اه وقال الحوي بالخلعة بالضم لفته فبها وفي غيره  
والانفس في غيرها اي ازالة غير الزوجية بالفتح اي بفتح  
الخامس عا لاني البحر ازالة ملكك النكاح لفظ الازالة  
جنس وقوله ملك النكاح فصل اخرج به ازالة غيره وقوله  
فيما ساقى بلفظ الخلع اخرج به ازالة ملك النكاح  
الطلاق خرج بما يتقوله ملك النكاح الخلع في النكاح  
الناس فانه لا ملك فيه شرعاً اذ يجرم علي كل من الطلاق  
الاخر ولا يحمل لها شيء مما يحمل لخصوص الزوجين فيكون  
الخلع باطلا ولا يلزم فيه شيء تكن في جامع الفصولين  
تكمها فاسد فوطياً فاختلعت ثأله قيل يسقط اذا خلع  
يجعل كناية عن الابرار الخلع وضع لهد او قيل لا يسقط  
لان الخلع لغا لانه انما يصح في النكاح القائم اه والخلع بعد  
البيوتة لعدم ملك النكاح بعد فلا يسقط المهر ولا يقع

به شيء وفي الهندية عن الخلدصة لوقال لها بعد السنون  
 خلعتك بيوتى الطلاق لا يقع شيء اهو والخلع بعد الزدة  
 فلا يلزم به شيء ولا يسقط المهر وفي البصر عن الغزيرة  
 ويبقى له بعد الخلع ولانته الحبر على النكاح في الردة فانه  
 اى الخلع في الصور والندوة المذكورة لتعود في النكاح  
 كما لو خالها على مال ثم خالها في العدة لم يصح فنية ثم لو  
 طلقها بجال بعد الخلع يقع ولا يجب المال ولو خالها المطلق  
 رجيا يصح ووجب المال لتمامه انكاح بجر الموقوف  
 على قبولها خرج ما لو قال خلعتك اى ولم يذكر المال  
 لانه متى كان على مال نوره قبولها وانما ذكر قوله ناويا  
 بنا على ظاهر الرواية لانه كناية فلا بد من النية او  
 دلالة الحال كنى سياتي انه لفظة الاستعمال صا كما خرج  
 ناويا الطلاق فانه يقع باثبات هذه اللفظة من الثبات  
 عاوي مستقط للمنفقة من المهر والمنفقة لعدم توقفها  
 اللفظ الذي نوب به الطلاق عليه اى على قبولها  
 استراط القول لما يلزم من المدل والادل هنا وفي  
 محيط السرخسي لوقال خلعتك نفسك منى كذلك انك  
 خلعت قبيل يصح وقيل لا يصح مطلقا والخيار انه لا يصح  
 الا اذا لاد به التحقيق لانه رسوم ظاهرا وفي غايبه  
 السرخسي لوقال خلعتك كذلك انك انت فليس بشيء لانها  
 قالت نعم خلعتني ولوقالت رضيت او اجزت صح اهو  
 بخلاف نكاح التتبع بلغة المفارقة بيني ولم يسم شيئا قبلت  
 فانه خلع مستقط للمنفقة كما في الخلدصة وانما الطلاق

شيء

يقع ولو لم تتبيل لعدم الفرق بيني خلعتك وخلعتك الا  
 في سقوط الحقوق فتنبه وكذا الطلاق على مال فلا بد من  
 القول وان لم يسم خلعا او قال لها خلعتي بالامر لم يسم  
 شيئا قبلت اى وقالت خلعتك تطلقت ويبقى المهر  
 ولذلك قال فانه خلع مستقط قال في المحيط لادن قوله  
 اختلعي امرها بطلاق بلغة الخلع والمراة تمكك الطلاق  
 بامر الزوج فصا رجعت ما لو قال لها طلعتي نفسك طلقا  
 باننا اهو حتى لو كانت قبضت البدل رد نصفانية وفى  
 جامع الفصولين اذا قال اختلعي ولم يرد عليه فخلعت  
 اى يوسف لم يكن خلعا وعن محمد تطلقت بلاء بلاء وبه اخذ  
 كثير من المشايخ قال في البحر فان قلت لو كانت قبضت  
 جميع المهر احكمه قلت ذكرنا ضياعها انها تود عليه ما  
 ساق اليها من الصداق كما ذكره الحكم السهمي في المختصر  
 وخبره زاده واخذ به اب الفضل قال القاضي وهذا يريد  
 ما ذكرنا عن ابي يوسف ان الخلع لا يكون الا بموضع اهو  
 ولوقال اختلعي كذلك فخلعت يصح وان لم يتبيل الزوج بعده  
 اجزت او قبلت على المختار وانما ان يقول عال ولم  
 يقدره اها كنت فتا خلعت نفسي كذلك في ظاهر  
 الرواية لا يتم الخلع ما لم يتبيل بعده ولوقال اختلعي بلاء  
 مال فخلعت يتم بقولها كما في جامع الفصولين وقيل  
 بلغة الخلع مستقلة بازالة وخرج بهذا القيد الطلاق على  
 مال فانه اى الطلاق على مال غير مستقط للمنفقة مثل  
 المهر لانه يسقط التتبع ولو فرضه فتح وان استركا



في البيهقي فليس الطلاق على مال مسال وبالخلع في جميع  
 أحكامه لاستقلال الخلع باستقاط الحقوق وكذلك في  
 ان الطلاق على مال لا يجوز فيه خلاف لما في نسخ خلاف  
 الخلع فتسند ذلك المأثور قوله او ما في معناها ان الخلع  
 الخلع يدخل لفظ المبالغة في مستقطح صحيح في  
 قول المصنفين في الخلع والمبالغة وصورة المبالغة بالهرز  
 ان تزيه من المهر مثلا فهذا خلع اصطلاحى حتى يسمى  
 عليه حكم وهو استقاط كل حق لكل من الزوجين على  
 الاخر بما يتعلق بالطلاق وهو يكون في المبالغة كالخلع  
 رحمتي قال في البحر وصورها في فتح القدير بان يقول بالراك  
 على الف وتقبل ولم يذكر وقوع الطلاق به وقد صرح بوقوع  
 الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرزخية لكن قال  
 فيها نية الطلاق في الخلع والمبالغة شرط للصحة الا ان  
 المشايخ لم يشترطوه في الخلع لفظية الاستعمال ولا ان الثالب  
 كون الخلع بعد مذكرة الطلاق فلو كانت المبالغة ايضا  
 كذلك لا حاجة الى النية وان كان من الكنايات وان لم يكن  
 كذلك فنثبت شرطه في المبالغة وسائر الكنايات  
 على الاصل وهو لفظ البيع والشراء في ذلك اي كلفظ  
 الخلع كما صح في الصغير قال في العاديه وذكر في المستقط  
 لو قال بيعت منك نفسك ولم يذكر ما الاقضية استبرأت  
 يقع الطلاق على ما قبضت منه المهر تزوجه اليه وان لم يقبض  
 مستقط من ذمة الزوج اه خلافا للجمهور قال الشيخ الرضوي  
 تبع الكاظم عليه المهر والنفقة في ذلك وظاهره ان صاحب  
 الحاشية

الاشراج

الحاشية يقول ان البيع والشراء يستقط الحقوق والذم  
 رايهاه في الحاشية لا يفرق ذلك فانه قال اذا قال رجل لامرأته  
 اتعت مني واشتريت مني ثلاث تطليعات بمهر و  
 فتمت عدتك فقلت اشتريت الصحيح انلا يقع الطلاق  
 ما لم يتبل الزوج بعد كلامها بمت لاد هذا الكلام بجمل السور  
 ويحتمل التحقيق فلا يتم الخلع بقولها اشتريت ولو قال  
 لها اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهر ونفقة عدتك فقلت  
 اشتريت يتم الخلع بينهما لاد لفظ الامر تنويضي بها  
 والولد يصلح عاقد امت الطرفين في الخلع اذا كان الولد  
 معلوما في الصحيح من الرواية والبدل هنالك معلوم اما اللفظ  
 الاول فليس بتقويضي فلا يصير الواحد عاقد امت الطرفين  
 فيحتاج الى قول الزوج بعد ذلك بعث اه قال فانه ثبت  
 الحاشية انه متى تقرر الخلع بلفظ البيع والشراء يكون مستقطا  
 للحقوق عما يثبت في بعض الصور يحتاج الى قبوله وفي  
 الصور الاخرى ما لم يقدّم قبل هذا ان الخلع بلفظ البيع والشراء  
 قال ابو يوسف ومحمد الجواب فيه كالجواب في الخلع ويختلف  
 المتأخر في علي قول ابي حنيفة قال بعضهم الجواب فيه  
 كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع والشراء  
 ابي حنيفة لا يوجب البراءة عن المهر الا بتذكر المهر كالجواب  
 وهو الصحيح اه فقد ذكر في المبالغة خلافا في صحيحه انه لا يوجب  
 استقاط الحقوق وكان هذا ما اشار اليه في البحر ومن تبعه  
 وامامنا في الصغير الخلع والمبالغة كلاهما يوجبان براءة  
 كل واحد منهما عن صاحبه عن المهر عند ابي حنيفة و

عند محمد كلاهما لا يوجيان وعند أبي يوسف المبالاة توجب  
 البراءة والخلع لا يوجبهما واجمعوا ان الطلاق لا يوجب وفي  
 اخر باب الخلع من مختصر عصام وروي الحسن عن أبي حنيفة  
 ان المعتد اذا كان بلفظ الطلاق يسقط الحقوقي الواجب  
 بالخلع ثم ينظر في لفظ الخلع هل تقع به المبالاة عن ديني  
 سوي ديني النكاح في ظاهر الرواية لا وفي رواية الحسن عن  
 أبي حنيفة يقع وكذا المبالاة عن سائر الديون فلهذا  
 المشايخ والصحيح انها لا توجب ولفظ البيع والشرائط تختلف  
 المشايخ فيه والصحيح انها كالخلع والمبالاة وهذه الكلمة على  
 قول أبي حنيفة في شرح طلاق السرخسي لا في رواية الحسن  
 ابن زياد في ديني ما سوى النكاح فان لم يذكرها الشرعي  
 وانما ذكرها القاضي الامام ابو علي السعدي اي واقاد  
 التبريد صحة علم المطلقة رجعيًا لان الخلع هو ازالة  
 ملك النكاح وملك النكاح باق بعد الطلاق الرجعي مادامت  
 المدة قائمة فتصح ازالته بالخلع ولا بأس به اي الخلع  
 ولو روي جالة الخلع كما تقدمه الشرح في اول كتاب الطلاق عند  
 الحاجة لا لشقاق بعدم الوقوف بيني فلا جناح علي الزوج  
 ان يقبل المال كفى هذا اذا كان النشوز منها كما وقع عند  
 النجاشي ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اتت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن  
 قيس ما أحب عليه في خلعت ولده وبني ولكن اكره انكفر  
 في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزويين  
 عليه هديتكم قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

اقبل الحد يتيه وطلقتها تطليقة وعجم علي المرأة ان تطلب  
 الزنا من تزوجها لما اخرج الترمذي والدارمي عن ثوبان  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة سالت  
 زوجها طلاقا في غير ما باس فحرام عليها ما راجعت اليه وعند  
 النساء عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 المتزونات والمختلمات هن المناقات فلا يجوز لها  
 الا اذا خافت ان لا تقيم حدود الله فلا بأس لها عند  
 لقول الله تعالى الا ان يخافا ان لا يقيما حدود الله فان  
 خفتم ان لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتفقا  
 به اي لا جناح عليهما في طلب العوقه وبذل المال واستقاط  
 الحقوق ولا عليه في قبول ذلك واما اذا كان النشوز منه  
 فقد قال الله في حقته وان اردتم استبدال زوج مكان زوج  
 وانتم احدا من قنطارا فلا تاتوا بغير ما بينت وقد علمت  
 ان النكاح عن الافعال الشرعية يدل على المشرعية فلو  
 فعل ذلك تعدل شرعية وعينه حرم عليه في النكاح النهي  
 بخلاف ما اذا كان النشوز منها فلا يجوز كمن اختلفوا بينهم  
 من قال لا ياخذ ازيد ما دفع ومنهم من اجاز له وسياوي  
 ان نشأ الله تعالى وفي الاشباه طلب المرأة الخلع حرام الا اذا  
 علقت طلاقها البائن بشرطه فنشوزها بوجوده فلم يقض بها  
 فعليها ان تحتلط في طلب الفدا للمبالاة وقال الحنفية  
 المحموية وكذا اذا انكر طلاقها بعد تطليقت اياها وليس لها  
 شهود عليها الا فتدلل بالادلة لان اصحابناذكروا ان لها  
 ان تقتله بالسم تخمير زعن الزنا فجوز ان تطلب خلعها

بالطريق الاول كما ذكره غير واحد من الشارحين اهـ واذا  
 لم يكن هناك من مثل هذه الموجبات وانما وجد التنفر  
 منها او سوء الخلق منه فقال الترمذي شرحه على الملتقى واذا  
 وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجمع اهل الرجل والمرأة  
 ليصلحا بينهما فان لم يصلحا جازله الطلاق والخلع اهـ قال  
 نوب الخري من العلماء قال بعدم ستر وعيته اصلا ومنهم من  
 قيده بما اذا كرهته وخاف ان لا يوفيهما حقها وان لا يوفيه  
 ومنهم من قال لا يجوز الا باذن السلطان وقالت الخاتمة  
 لا يقع به طلاق بل هو فسخ بشرط نية عدم الطلاق  
 فلا ينقص العدد وقال ترمذي في رجب فان راجعها رد  
 البذل الذي اخذه وتما مد في فتح القديري ما يصلح للمهر من  
 على نوب موصوف او مكمل او موزون كالمهر وكذا على نوب  
 او سها او كروي وابتها وخذ منها له على وجه لا يلزم منه  
 خلوة بها او خدمنة اجنبي لان هذه تجوز مهر او بطل البذل  
 فيه لو كان نوبيا غير معين او دارا غير معينة كما مر في وجب  
 عليها رد المهر وفي العبد الغير المبيع يلزمها الوضوء وانما  
 جاز الخلع بكل ما يصلح مهر الا ان يصلح ان يكون عوضا للتمتع  
 فبالاولي ان يصلح عوضا للتمتع وهو هذا لان البضع  
 منتقوه حال الدخول وعند الخروج غير منتقوه ولهذا جاز  
 تزويج الادب ابنة الصغيرة على مال الصغير ولا يجوز ان يخلع  
 ابنة الصغيرة بما لها وكذا تزويج المربي بمهر مثلها  
 يعتبر من جميع المال ولو اخطلعت المربية يعتبر من  
 الثلث حتى يكسرها له الا قل من ميراثه مهرها ومن يول

الخلع اذا كان يخرج من الثلث وان لم يخرج فله النقل من  
 الدوت ومن الثلث اذا مات وهي في العدة وان ماتت  
 بعد انقضاء عدتها او كانت غير مدخول بها فله بول  
 الخلع ان كان يخرج من الثلث لان البضع لا قيمة لخالته  
 الخروج فيعتبر بالتبرع ولهذا لا يضمنه لو اخرجته عن ملكه  
 بمرتبتها او بتقبيلها ابدا ونحو ذلك بعد الدخول او قبلت  
 تقسرها او قتلها اجنبي لم يجب للزوج على التلطف سمي ولو  
 كان مستقوما لوجب تزويجه في القربى ان كان بدل الخلع  
 واجب في الحال كفى التكليف به جائزا لمسلم ومجهول اهـ  
 وفي البحر ولو خلعها على الف الي المصا وبنت الجار ولو قالت  
 الي قدوم فلا بد او موته وجب صداها ويجوز ان يرضى الكفالة  
 ببذل الخلع اهـ بغير عكس كل يمين ان انفكسها <sup>لها</sup> فبعضه  
 كما ذنبه لا بد يكون كل ملجأ بدل خلع صلح ان يكون مهر  
 فلا يتم ذلك لصحة الخلع بدوت العشرة بخلاف المهر فلا  
 يصح بدونها وصحة الخلع بما في يديها ولا كذلك المهر وصحة  
 الخلع بما في بطن غيرها ومثله ما في بطن جارية يمين  
 ولا كذلك المهر قال في النهر والفرق ان ما في البطن ليس  
 بمال في الحال بل في مال فلا بد لتكليف بالا انفصال من البطن  
 واحد الموضعي هنا وهو الخلع يقبل التكليف فكذا الاخر  
 اعني المال ولا يقبل ان يخلع التكليف فكذا الموضعي الاخر  
 فلا يتم الا انفكا سها موجبة جزئية وهو ان تنقل بعض  
 ما جاز بدل خلعها فكونه مهر كما صرح به في النهر ويجوز ان يمين  
 تسما لنهاية البيانات انفكا سها موجبة للنية قال في الجدر



واثار الرابي ان هذا الاصل لا ينكس كليا فلا يصح ان يقال  
 ما لا يصلح مهر الا يصلح بدلا في الخلع وذكر في الفانية انه  
 مطرد فنكس كليا لان الرضى من طرف الكلبي ان تكون بالا  
 منقوما ليس فيه جهالة فلا يرد السوال غلى الطرف واللى  
 ولا على عكسه فصدق العكس الكلبي التايل ما ضلج بدلا خلج  
 صلج مهر ا فان الخمسة من حيث وصفها بانها مال متقوم لا  
 جهالة فيه يصلح مهر من حيث قدرها قال صاحب النهر  
 ولا يخفى ان الصلاحية المطلقة هي الكاملة وتكون مطلقة  
 المال المتقوم خالي عن الكمية يصلح مهر ممنوع فلذا منع  
 المحققون انكاسها كلية اه قلت وعلى فرض صحة هذا  
 الجواب عن العشرة فالقائل بانها مفسدة كلية مطالب بجواب  
 على ما في بطن عندها وجاريتها وما في يدها فانها لهما  
 حاصلة ثم فلهذا فقي ان يكون منعكسا عكسا منطقيا  
 لا لنويا وهو ان عكس الموجبة الكلية لا يكون الا موجبة  
 جزئية نحو كل انسان حيوان فنكسه بعض الحيوان انسان  
 لعدم صدقها كلية فتنبه وترطد لا لطلاق وهو ان تكون  
 المرأة محلا للطلاق واصلية الزوج فلا يصح الخلع من صبي  
 ولا مجنون وركنه كافي البدايع الياجاب والقبول اذا كان  
 بموضع ولو قال خالعتك ولم يذكر الموضع ونوى الطلاق  
 فلا يفتقر الى القبول لانه تطليق بلا عوض وفيه الخائبة  
 قال خالعتك فتقبلت يتبع الماين وكذا ان لم تقبل لاث  
 الطلاق يتبع بقوله خالعتك وفيها قال خالعتك كذلك  
 سمي معلوما لا يتبع الطلاق ما لم تقبل كما قال طلقك

علي

علي الف اه وصقته اي الخلع ما ذكره الماين بقوله هههه  
 في جانب اي الزوج لانه تطبيق الطلاق يعني وتطبيقه  
 يمين لانه تحصل به تقوية احدا الطرفين بقبول المال  
 اي قبول الرزقة المال قال السيد احمد وفيه ان المصنف  
 عليه الدفع مثلا وما القبول زهوشروط ولذا قال في الخو  
 شرط قبول المال ولا يقتصر على المجلس اه فلا يصح شرط  
 اي الزوج عنه ايه عن الخلع قبل قبولها ولا يصح شرط  
 الحيا ولو لا يقتصر على المجلس اي مجلسه يعني لا يبطل  
 الخلع بقيامه عن المجلس قبل قبولها وفي الوقت في يصح  
 منه التعلق بالشرط نحو ان جيتني بالف فانك طالق  
 ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جئت فنفق خالعتك على  
 كذا اه وفي جامع الفصولين الاصل ان من لم الرجوع عن  
 خطابه قول لا يبطل خطابه بقيامه ومن لا يرجع له لا يبطل  
 بقيامه ثم قال والاصل ان الخلع من حائنه يبطل بقيامها  
 لا بقيامه ومن جازها يبطل بقيام كل منهما اه ويراد ذلك  
 قال الشيخ الرضوي ويعتبر مجلس الماين لا الابدائي حتى لو  
 بدأت فتالت طلقني بالف انما يلزمها الالف لو قبل في مجلسه  
 كما ياتي في طلقني كذا بالف اه ويقتصر بطلها على مجلس  
 علمها فيبطل بقيامها مطلقا سواء كانت هي البادئة او الخاطبة  
 في كلامه اشار الى انه لا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا  
 كانت غائبة فاذا خلعها قبل اخبار القبول في مجلس علمها  
 ولو كان بعد انقضاء مجلس الزوج ولا يشك لما قد مرناه عن  
 جامع الفصولين وانما يبطل بقيامها جميعا لو لم تكن غائبة

وفي جانبها عطف علي قوله في جانبها معا وضعت جمال الان  
 المال من جانبها فصح رجوعها قبل قبوله فاذا قالت  
 اختلعت تنسى منك بهذا او اخلعتني على كذا فخرجت عنه  
 قبل قبوله بطل الايجاب تهستا في وصح شرط الخيار لها  
 فلو قال انت طالق علي الف علي الف بالخيار ثلاثة ايام  
 فقلت ان روت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق  
 وان اختارت الطلاق في الثلاثة وقع وجوب الف لهذا  
 عنده واملعت هذا فالطلاق واقع في الوجهين وبطل لان  
 عليها ولا خيار لها في الوجهين لان الفلغ عندها يجب  
 من جانبها اليه قال في الجريان قلت هل يصح استراط  
 الخيار لها الا لا يفتي بعد الفلغ قلت لا امره صريحاً ومقتضى  
 جملته كالبيع ان يصح لان استراط الخيار والا لا يفتي بعد  
 البيع كالمقاربت مع ان فيه اشكالاً لان الطلاق وقع حيث  
 كان بلا شرط فكيف يرتفع بعد وقوعه اهـ ولو وصليته  
 كان الخيار اكثر من ثلاثة ايام بحرف فيه واطلق في  
 المدة فشمع استراطها اكثر من الثلاثة عنده والنزق  
 للامام بينه وبين البيع ان استراطه في البيع على خلاف  
 القياس لانه من التملك كالات فيقتضي على مورد النص  
 وفي الفلغ على وقتة لانه من الاستطالات والمال وان  
 كان مقصوداً فيه بالنظر اليه ما قد كنه تابع في النبوت  
 في الطلاق الذي هو مقصود المقدم كما ان التملك تابع في  
 البيع وبالنظر اليه المقصود يلزم ان لا يتقدم بالثلاثة  
 كذا في الكشف من اخراج الادل ويقتضي على المجلس

بها

فيما اذا لم يكن موقفاً كالبيع فعلى هذا اذا قدر وقتاً ومضى  
 بطل الخيار رسوا لان ثلاثة او اكثر وقع الطلاق ولزم المال  
 واذا اطلقا ينبغي ان يكون لها الخيار في مجلسها فقط فان  
 قامت به بطل استنباطها اذا اطلقا في البيع لما ان التمس  
 البيع ثم اعلم انهم نقلوا هذا انه لا يصح تعليق الفلغ بكونه  
 معا وضعت من جهتها وقد ذكر الحاكم في الاقوال انها لو قالت  
 ان طلقني ثلاثاً فلك علي الف درهم فان قبل في المجلس  
 فله الف وان قبل بعده فلا شيء له وعمره اليه في فتح  
 القديري لم يفتي به مع انه تعليق منها له بصرح الشرط  
 وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين ان يعلق القبول او  
 الايجاب وفي البرازية خالفه لوقالت ان المرد البدل الى  
 اربعة ايام فالفلغ باطل ففقت المدة ولم تنفذ بهذا بغير  
 شرط الخيار في الفلغ وانه على الخلاف اذا كان من جانبها  
 اهـ يعني اذا مضت المدة قبل ابداء الفلغ وان ادت  
 في المدة وقع كسالة خيار التقدي في البيع ومقتضى الشرط  
 لان خيار الروية لا يشتت في الفلغ ولا في كل عقد لا يحتمل  
 النسخ كما في فصول الهادي واما خيار العيب في بدل الفلغ  
 فيثبت في العيب الناقش ودون السير والناقش ما خرج  
 من الجودة الى الوساطة ومن الوساطة الى الرداءة بخلاف  
 بشرط في صحة قبولها بعينها لانه معا وضعت فلو قال  
 لها اختلعتي نفسك بهذا ثم لشربها بالبرية حتى قالت اختلعت  
 وهي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يصح الفلغ لانه معا وضعت  
 كالبيع فلا يلزمها البدل لان جهتها بعينها عند فري عدم

سقوط صحتها والابراعى تنقذ المدة والمهر وان كان اسقاطا  
 لكنه اسقاط يحتمل النسخ فصا فيه شبهة البيع والبيع  
 وكل الما وضائق لا بد فيها من العلم ثم عدم لزومها البذل  
 لا يقتضي عدم وقوع الطلاق عليها اذا قبل الزوج وخاتمة  
 نسائها فانا لا نعرف ان الخلع سقط للمحقق فماذا  
 طلب الخلع وقال خالعك ورضيت فقتضى ما ذكره  
 في سقوط خيار البلوغ انها لا تقتضى بالجهل بسبب  
 في النكحة ان المفاوضة لا تنفع الا بلفظ المفاوضة  
 وان لم يبرها معناها بخلاف طلاق وعناق وتدير لانه  
 اى لان كل واحد ما ذكر اسقاط محض ولا اسقاط يصح  
 مع الجهل اى قضا فقط كما قدمه في كتاب الطلاق وطرق  
 العمد في المتاق على حال كطرفها اى الراء في الطلاق  
 قال في التنايه وشرحه الترتيب والعمد والامته في  
 المعتق بمنزلة اى الراء في الخلع فالملوك غيرت حتى ان اذا  
 قال العمد للمولى استرثبت نفسك بكذا لان الراء  
 قبل قبول المولى له واذا قال المولى بمسك نفسك كذا ليس  
 له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاختصاص على المجلس  
 اه وقال الزبيدي وضع اشراط الخيار له دون المولى في الخلع  
 في الجوهرة الفاظة خمسة خالعك بائنتك بارائك فانك  
 ظلت نفسك على البر و عليه ما ذكره الماتى بقوله  
 يكون بلفظ النكح والشر كان تقول المرأة استرثبت  
 نفسي او طلاقى منك بالف مخرج والطلاق والمباراة  
 كمنه تنسك او طلاقك هذا مثال للخلع الواقع بلفظ  
 البيع

البيع وقال في الجبر ولو قالت بمت منك مهري ونقطة عوي  
 فقال استرثبت فظاهر انها لا تنطق لان الزوج  
 ما باع نفسه ولا طلاقها منها انما استرثب مهرها وهذا  
 لا يكون طلاقا لكن الاحوط ان يجدد الخلع كذا في الخط  
 ولو قال بمت منك طلاقك مهر فقلت  
 نفسي بامت بمهرها بمنزلة قولها استرثبت وقيل بيع  
 رجيا والا اول اصح ولو قال بمت منك نطققة فقلت  
 استرثبت بيع رجيا محال لانه صريح وقيد الثانية في  
 الثانية بما اذا لم يكره البذل ولو قال بمت نفسك منك  
 فقلت استرثبت بيع طلاق بائن لان بيع الطلاق تعليق  
 الطلاق فاذا لم يذكر البذل يصير كانه قال طلاقك فيكون  
 رجيا اما بيع نفسه فهو تعليق النفس من المراه و  
 ملك النفس لا يحصل الا بالباين فيكون بائنا او  
 طلاقك على كذا هذا مثال للخلع الواقع بلفظ الطلاق  
 قال الشيخ الوجهي وفي ذكر الطلاق ههنا نظرا لانه في ترتيب  
 الخلع المسقط للحقوق والواقع بلفظ الطلاق ليس  
 كذلك وان شرط فيه المال وحكي في الصغرى عليه الاجماع  
 ثم نقل روايت عن الحسن بن زياد ان المعتدا اذا كان بلفظ  
 الطلاق يسقط الحقوق الواجبة بالنكاح كما قدمناه  
 لكنه خلاف المعتد في المذهب فلا يجزى الما عليه اهاو  
 بائنتك اى فارتقت من المراهة بالهر لا غير كذا في الدر  
 المنتقى ويترك الهز خلاصا ومثلا كذا اذا قال بمت  
 من نكاحك بكذا في صورة الشريعة وقبلت المراهة و



حكمه ان الواقع به اي بالغ يصح ولو بلفظ البيع للنسب  
 لا للطلقة بل لا ذكر بدل فانه يقع به الرجعي كما علمت بالبراءة  
 ولو لم يسم له في النهر تخالفا لم يذكر ان لا يصح الخلع  
 في روايته عن محمد والاصح انه يصح ويستقط المهر ولو بالطلاق  
 الصريح على مال ولو على براءة منه ولو لم يسمه بطريق الكفالة  
 حتى لو قالك ابرائيك عا لي عليك على طلاقتي فتمسك بربك  
 وبأنت وربي لو قال ابرائيني من كل خف يكون للنساء  
 على الرجال فصلت فقال في فوره طلقتك وهي مدخول  
 بها يقع بانها لانه يقول ولو اختلفت بكل خف لها  
 عليه فلها نفقة عدتها اذا قالت ابرائيك من كل خف  
 للنساء على الرجال قبل الخلع ويبيده ويستقط النفقة كما  
 في البرازية وانما ذكر الصريح نصا على المتوهم فلو صدر  
 بالكناية لان ذلك وانما قيد بالمال احتراز اعني الطلاق  
 على التاخير فانه رجعي لانه ليس بمال وانما تاتى خبره  
 المطالبة كما اذا قالت فلتني على ان اؤخر مالي عليك  
 فطلعت فان كان التاخير غايية متلوثة صح التاخير  
 وان لم تكن له غايية معلومة لا يصح والطلاق رجعي على  
 كل حال كما في البرازية طلاق بالبيع لقوله صلى الله عليه  
 وسلم الخلع تطليقة بآنة وفي السليبي ان نوي الزوج  
 فلا يملك ثلاثا وان نوي تسنين كانت واحدة بآنة  
 اه وعمرته فمخالطة البطل فانه ان كان بلفظ الخلع  
 وقع بانها وان كان بلفظ الطلاق كما في رجعيها قال  
 الشيخ الرجعي والاصح ان يقال هنا وايضا فان الخلع

يستقل

يستقط الحقوق والطلاق على مال لا يستقطها الا ذلك  
 ليس من تركه كونه الواقع به ولو على ابراء فالحق وهو  
 ذلك يعني الحلبي بل يقال ليس بتركه خاصة كما ذكرنا  
 بل لو قال لها خلعتك يكون بانها لانه كناية عن الواقع  
 به بآين وان لم يذكر المال ولو قال لها طلقتك ولم يذكر  
 المال كما في رجعيها فلا ان احسن ان يقول وعمرته  
 فيها اذا اتي بلفظ الخلع ولم يسمه الا وسمي بالاصح  
 بدلا لا لغيره والخبر بانها في الخلع بانها وفي الطلاق رجعي  
 او يقول من تركه اه كما سيجي اي قريب حيث قال المص  
 والشم وقع طلاق بآين في الخلع رجعي في غيره وقوعا محال  
 لبطالات البدل وهو النكاح كالمهر والخلع هو من الكنايات  
 لانه يحتمل الاختلاف عن الخبرات او التباس او النكاح  
 فنعته فصار في الخلع ما يثبت فيها اي في الكنايات  
 من قرأين الطلاق كذا ذكره الطلاق وسواها وفي الدر  
 المستفي وشبهة المال وان لم يكن متقوما من التفرين  
 كمن استدرأ ترك على كونه من الكنايات او مقتضاها  
 ان يقع به الطلاق لانه الواقع بصريح الطلاق كناية  
 وقال بعض المحترمين ان فسخ فعلي هذا الوقي فاض  
 يكونه فسخا فنقد قال في البيع وهو الظاهر لانه محتمل فيه  
 وحيل لا ينفذ وفي الشريعة لا يعجز ان فضا هذا  
 الزمان ليس له الا التقضا بالصحيح من المذهب وهو كونه  
 بانها اه قلت وكلام الشافعي في فاض حنبل وشافعي  
 يستند ذلك لامر قضاه الاهتاف وتنسب خلعها ثم قال

صوم

الزوج لم يعرفه الطلاق فان ذكر ما لا يصدق قضا  
لان ذكر البذل دلالة على ان مراده الطلاق ودلالة  
الحال تقوم مقام النية خصوصا على ما قد سألنا عن الدر  
المنتقى قريباً ويصدق ديانته لان الله تعالى لم يسره  
كنى الا يسمع المرأة ان تقسم مدانها كالتامع لا تعرف  
منه الا الظاهر يخرج في الصور الاربع وهي البيع والشرا  
والخلع والمباراة واللاي وان لم يذكر البذل بل كان لفظ  
الخلع او المبراة مجردا عن المال صدق فيها اذا وقع بلفظ  
الخلع والمباراة لانها كالتامعات ولا فرق بينة قلت فلو  
كانت سالت الطلاق فقال لها خالعك ثم قال لم يبر  
به الطلاق لا يصدق لان فريضة السوال تقر في الطلاق  
ولو لم يذكر بدلا وانه اعلم بخلاف ما لو خالعها بلفظ بيع  
وطلاق ولم يذكر بدلا فانها صريحة فيه وصراحة الطلاق  
ظاهرة وصراحة البيع فيه بمعنى ان دلالة علة قطعية  
لا تختلف عنه لان البيع فيه زوال ملك المبيع فيلزم  
منه قطعا زوال ملك المقتنة افا ده المص الان في ذكر  
الطلاق نظر الانه عند عدم ذكر المال يكون رجعي بخلاف  
الصورة الثلاثة ولا يكون كالخلع الا عند ذكر المال فيه على  
احدى الروايتين كما قد سألنا سابقا وقيد اي في قوله لانها  
كتابتها اياها الى اشتراط النية او مذكورة الطلاق كما في  
الثانية وهو ظاهر الرواية الا ان المشتاي قالوا لا يشترط  
النية ها هنا اي في لفظ الخلع لان اي لفظ الخلع حكم  
غلبة الاستعمال صار كالصريح لعل هذا في غيرهم قال السيد



احمد كما في التمهيد فيمنه من قرات طلاق المحط قال في  
البرازنية نية الطلاق في الخلع والمباراة شرط الصحة  
الا ان الشايح لم يشترطها في الخلع فغلبت الاستعمال  
ولدت الحالة الثالثة كون الخلع بعد مذكورة الطلاق  
فلو كانت المبراة ايضا كذلك لاحاجة الى النية وان  
كانت من الكنايات وان لم تكن كذلك فتبقى النية مشروطة  
في المبراة وسياير الكنايات على الاصل اهـ وكذا في  
اي للزوج تحريما اخذ شيئا ويحقق به اي بالخذ الا ب  
عماله من المهر كله او بعضه او التامع عليه اي على الزوج  
ان تشترط قوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج  
وايتيم احداهن فنفطارا فلا تلتخذوا منه شيئا ولان او  
حسرها بالفرقة فلا يبرئها اياها باخذ المال قال السيد  
احمد والحق ان الاخذ في هذه الحالة حرام قطعا للنهي  
المذكور بالا انه لو اخذ جاز في الحكم اي بحكم صحة التملك وان  
كان بسبب حبس في وفي المخرج عن الدر المنثور اخرج ابن  
جرير عن ابي زيد في اية النساء قال ثم رخص بعد  
فان ختم ان لا يتبع احدوا الله فلا جناح عليها فيها  
افتدت به قال فنسخت هذه الآية تلكها وقيد  
تقال ان قوله فلا تاخذوا منه شيئا فيها لو كان النشور  
منه فقط وقوله فلا جناح عليها اي فيها اذا لم تكن منه  
فلا تراض بين الاثنين وان نشرت قال في المصباح  
نشرت المرأة من زوجها نشور من بابي فقد وضرب  
عصته ونشور الرجل من امراته نشور بالوجهين توهمها

كما يرى عن عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا ان تدفع الدرهم  
 ما تحك حيث وقع الملع على ذلك كرهها الزوج ما تخلطه  
 اي على الخلع من والذي في البحر على القبول وهي او قاله  
 السيد احمد فتعلق بلام مال لان الرضا شرط للزوم التام  
 فيما اذا التزمته لتخليص نفسها وسقوطه فيما اذا الوات  
 منه كالمهر الذي بقي بذمته يعني والرضا لم يوجد لان الاكراه  
 يعدم الرضا فلا يلزم ما التزمته ولا يستقط ما لم يعلنه  
 واما قوله خالعتك فهو من اكنا بات فحيث كان في  
 مذكرة الطلاق وقع بلا شئ ولو هكك لعل اي الخلع  
 في يدها قبل الدفع الى زوجها او استخفى ولو كان الاختناق  
 من يده افاده السيد احمد فليسها قمتة اي قيمته  
 فكك البطل لو كان البطل قريبا كقت ولو يرب عليها  
 مثله لو كان البطل مثلها اي مكيلدا او موزونا او  
 متقاربا لان الخلع لا يقبل التسخير اي يخلف المبيع  
 اذا هكك في يد البائع فانه ينسخ البيع لقبول الفسخ  
 وفي البحر ولو اختلعت علي عبد بعينه فبات في يدها  
 او استخفى فليسها قيمته فان ظر انما كانت مستأجرة  
 الا تخلفه فله مهرها ولو خلعها على حيوان تم صالحة  
 على درهم او مكيل جانر يدايد او خلعها او طلقها  
 اي وهو مسلم كما في الملتقى يخلف الذم فاذكر ما  
 عنه عز او خضر بن اوس سنة ونحوها بالس مال كالم  
 ثم وقع طلاق باني لفظ الخلع يعني فيما اذا قال له  
 خالعتك علي خضر بن اوس مثلا لانه من الفاظ الكناية

وجناها نهر لا يركه له الاخذ ولو وصليه وجده سداي  
من الزوج لنشوز ايضاً وذلك لان قوله قتالي فلا  
تاخذ وامنه سدا حمل علي ما اذا كان النشوز منه وقوله  
قتالي فلا جناح عليها فيما اقتدت به علي ما اذا كان  
النشوز منها سوا كان منه نشوزا ايضاً ولا غير انه  
ان كان النشوز منها كانت اباحة الاخذ يسيراً لانه  
وان كان منها فقط فبذلك لا نهى كونه وصلية ايضاً  
لان الخلع بالترعا اعطاها علي الوجه ووجه اطلاق  
قوله قتالي فيما اقتدت به هو ما قاله في المانع فتخرج  
الكنهي كراهة الزيادة نسياً للمسوط والمرد منها  
التحريرية كما في الدار المستقوية وهو رواية الاصل ولغير  
الملكتي اي ملكتي الا بمر بلا بأس به اي الخلع عند الحاجة  
وباختار اكثر مما اعطاها ان نشزت اه يقيد انها اي  
الكرهية تنزيهية وبه يحصل التوفيق فان من  
ابنت الكراهية ايراد كراهية التزويج ومن فتاها ايراد  
كراهية التزويج قال في البحر والمذكور في الاصل كراهية الزيادة  
علي ما اعطاها وينبغي حمله على خلاف الاولى كما ينبغي  
حمل الحديث عليه ايضاً وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
الزوج يهد عليه هديته فقلت نعم وثرياً زاده فقال لها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا لان  
الهدى في الجناح مطلقاً لا يقيد به بخير الزوج ولا يحسن لما  
عربي في الاصل اه فقلت لمولى هذه الزيادة المانع بالزيادة  
عليها ما دفع اليها فبذلك لا ادرى ما وقع عليه وتعلق



كان المر عليه سقط وان دفعه لا يرجع به بخلافها  
 اذا قالت من مال فانه يرجع به افاده السيد احمد وكذا  
 عكسه بان قال لها خالفك على ما في يدي ولا شيء في  
 يده فانه لا شيء له ايضا اذا فرق بينهما بجزئتي قال السيد  
 احمد لا وجه للاستدراك ولم يدره المصم ولا شئ من  
 قال لما لم يلزم شيء في المسألة الاولى لعدم التفرقة  
 ربما تفهم المتوهم انه لا يستحق الجزئتين بوجهها  
 سدر كذا كذا يعني فلو قال ولو كانت في يده لكان  
 او لوجه من الجواهر المشتملة لها فقبلت يعني قال  
 لها خالفك على ما في يدي فقبلت فاذا هي جوهرة  
 لها شيء اي الجوهرة تكون له اي للزوج عكس بالجوهرة  
 قبل قبول المخلع او لا كما لو استري منها بهذه الصفة  
 كانت جائز ولا خیار لها فالمخلع او لوجه لا ظهر لها نفسها  
 بقولها يعني لان التفريط كان من قبلها اذا كان  
 عليها ان لا تقبل حتي تعلم ما في يده فلما قبلت فقد  
 رضيت بملكك في مقابلته المخلع بكل شيء وجب في يده  
 فيشمل الجوهرة وغيرها وان رادت على قولها فالعني  
 علي ما في يدي معنى مال او متاع او قالت من مال من المهر  
 وقد اوفاه لها او علي ما في جاريي او غنص من حل او  
 رادت وراهم او ثا غير متكال او صرفا ولم يكن في يدها  
 شيء اما لو كان في يدها مال متقوم كان له قبله لكان  
 او كثيرا في تسمية المال واما في تسمية نحو الدار فله  
 بدان يكون في يدها جميع ما سمي فلو كان في يدها

وبه يقع البائن سواء كان بموض او بدو ونسوق رجمي  
 في غيره قال الشيخ الحميري راد به غير انما صا وصرها  
 في موضع المخلع وهو قول او يطلقها فاذ صرح ببيع به الرجم  
 عند عدم الموض فاذا بطل الموض كان الرافق جازما  
 بخلاف لفظ البائن فانه كناية وموجبه الماتن ونوعا  
 مصدر للنسل المتقدم وهو وقع وتوعا حان فيهما منه  
 التران لفظه تجانا صفة لمصدر محذوف الذب  
 هو مضمون مطلق والمجان كذا وادسا كان بلاء بدل  
 قاموس لطلقات البدل ويستقطط المهر عنه في المخلع  
 لانه مستقطط لما باقي ولا يرجع بالمهر اذا فقه بخلاف  
 ما اذا سمي حلا لا فظهر خلافه كما يظهر مما عاهد وهو  
 التمرة اي التي تقدمت الاشارة اليها فتكونه غير  
 فيها لبطال البائن كما سيجي كما مرحت قول المصم والواقع  
 به بما يطلق علي مال طلقت باق ولو سمعت كحللا  
 كحل يعني علي هذه الحال فاذا صرح بزوج المهر بآلان  
 اخذته ولا يستقطط من المهر المهر بآلان يكونه حرا  
 والاداء بان كان مالا يكونه حرا لا يسمى بزوج محاذ  
 كما تقدم لعدم الضرر بها لعني علي ما في يدي امة فله  
 قال السيد احمد والمظاهر بانها لو كانت حرة كانت علي ما في  
 يديها ما امكنه راد ملكها يكون المهر كذا وكذا فانه  
 في يديها ولو كان له لم يحرر لآلان انه لا شيء  
 في يديها فليقع عليها طلاق بانك من غير شيء عليها  
 في تمام التصريح بان لا شيء في يديها

درهم او درهما ان لم يمسها تكملة الثلاث روت عكساي  
 علي الكرواج في الاولى اي في قوله من مال سهرها ان تفتنه  
 لانها غرته بذكر المال ولم يوجد في يدها الحسنة فيحمل  
 على ما في يدها الجزية وهو ما في ملكها وكان القرينة  
 حصصته ما كان في يدها مما استفادته منه وهو مهر  
 فترو ان قبضته والا صادق بما اذا كان المهر عليه  
 مطالبه او ابراته منه لانه علي عليها حصره قال فيها  
 ثم اذا وجب الرجوع بالمهر وكانت قد ابراته منه لم يرجع  
 عليها بشي لان عيب ما يستحقه قد وصل اليه بالبراة  
 فلورجع عليها يرجع لاجل الهبة اي هبة الدين منه  
 الحاصلة بالبراة وهي لانه جبت علي الراهب ضامنا  
 اه بزيادة او روت عليه ثلاثة واربعة في الثانية  
 لانها غرته بذكر الدرهم وقلل الجمع ثلاثة ولو كانت  
 في يدها من الدرهم اقل من الثلاثة تكملة قال في  
 البحر وينبغي ان يكون قولها علي ما في هذه البيت من  
 الشيا ه والخبيل والحجر كذلك بلزها ثلاثة اه  
 ايجاب الوسط في الظاهر في ما في الحكم واذا اختلفت  
 منه علي موصوف من الكيل والموزون والنياب وهو  
 جابر وان اختلفت منه بثوب غير مشوب اليوغ او  
 علي واذا كذلك فله المهر الذي اعطاها وكذلك الدابة  
 اه ولو سلمت دراهم لكانت وثاير قال في المهر يقتضا  
 انه لا يجب شئ عليه الدرهم ولم اراه اه قال الشيخ الرقي  
 فيمكن ان يقال ان الدرهم والدرهم يذهب هذه المسألة

من

جنس واحد اذا التصود منها المالة فيعتبر قيمة ما في  
 يدها من الدراهم فان بلغت ثلاثة دراهم والتم دفعها  
 له والا حملت ثلاثة دلا فليجرى قلت الدراهم الواحد  
 بثوب علي ثلاثة دراهم غاليا ويظهر من كلام الشيخ انها  
 تخير فيما اذا كانت في يدها عشرة دنانير مثلا يعني فيها  
 باعيها او دفع قيمتها من الدرهم لانها ستة درهم  
 واسه اعلم وقال التامي ينبغي ان يجرى في لزوم الدنانير  
 لان الدرهم تطلق عرفا علي ما ييسر لها البيت في المعنى  
 علي ما في بيتي من شئ وليس فيه شئ فلا يجب شئ وان  
 قالت من مال او متاع وجب رد المهر ان قبضت والا لا  
 شئ عليها والصندوق مضموم وقل من فخره قال  
 في القاموس الصندوق بالضم وقد يفتح والزندون  
 والسندوق لغاة والجمع صناديق اي اذا قالت خالني  
 علي ما في صندوقي ولم يجد في صندوقها شئ فلا يجب  
 شئ وان قالت من مال او متاع وجب رد المهر ان قبضت  
 والا لا شئ عليها وكذلك قالت خالني علي ما في يدي  
 الحارية اذا لم تقل الملة ما مات لم تقل اصلا او لانه  
 ستة اشهر كالملة ولا ذكر منها فانه يحمل جدوله وطرع  
 رحها وقت الخلع فلا يجب بالاك وان ولدت لاقل من  
 ستة اشهر يفتن وجوده وقت الخلع فيكون هو  
 الممل ويصير فيها اذا قالت خالني علي ما في بطي  
 الفخ اقل مدة حدة المعتادة فان ولدت لاقل كانت  
 بدل الخلع والا لا يجب شئ فكذلك خالعت علي برجر

كذا في نسخة المتن وهو

ثم ان عبارة الخلاصة كعبارة الجرح عن المحيط قاصرة على  
 صورتين وظاهر الشرح ان هذا الحكم في جميع ما ذكر قلنا  
 اخذه بطريق القياس وبعبارة الجرح عن المحيط لو اخذها  
 بما اعلمه من المهر ثم تبين انه لم يفت عليه شيء  
 من المهر لزمها واد المهر لانه لا يلحق بطبعها نص عليه  
 فلا يقع عليه مما فان ان علم الزوج انه لاسرها وان  
 لا متاع في البيت فيمس الذكر على ما في البيت من متاع  
 لا يلزمها شيء لانها لم تنظم فلم يبرم مهرها هو وقد افاد  
 في الذخيرة انها اذا اختلفت على شيء غير المهر فهو على  
 اوجه الاول ان يكون ذلك المصحح غير مستقيم كالزجر  
 والمسته فبيع بما في الثاني ما احتمل كونه مالا او غيره  
 مثل ما في بيها او يسترها من شيء فان الشيء يشتمل المال  
 وغيره وكذا ما في بطن شاتها او جاديتها فان ما في البطن  
 قد يكون رجافا وجد المسمى فهو له والاد وقع بخافا  
 الثالث ان يكون مالا سيوجد مثل ما تمزجها او قل  
 اغنامها العام او ما كتبت العام فليها واد ما قبضت  
 من المهر سوا وجد ذلك اولاد الرابع ان يكون مالا لكنه  
 لا يوقف على قدره مثل ما في بيتها او يدها من المتاع  
 او ما في تجملها من الثمار او ما في بطون غنمها من الولد  
 فان وجد منه شيء فهو له والاد رد ما قبضت من المهر  
 الخامس ان يكون مالا لم مقدار معلوم مثل ما في يدها  
 من دراهم فان اقله فلا يشك ان لا يشك والاد ان  
 السادس اذا سمت مالا وشارت اليه غير مال كذا

قال في المحيط لو اختلفت على ما في بطن جارتها او  
 غنمها او غنمها صح وله ما في بطنها وان لم يكن فلا شيء  
 له ولو حددت بعد ما في بطنها فلا لانه ما في بطنها  
 اسم للموجود للحال ولو اختلفت على جمل جارتها وليس  
 في بطنها حمل فرد المهر لانه غنمته حيث اطعمته فماله  
 قيمة لان الحمل مال مستقيم ولكن في وجوده احتمال و  
 توقع ويصح الخلع بموضي موهوم بخلاف ما في البطن لانه  
 قد يكون مالا وقد لا يكون كريح وعاء محتوية البطن  
 اشار بقوله ونحو الشجر الى ما اذا ذكرت مالا الا انه ليس  
 بوجوده في الحال كمال انه انشأ بالجمل على ما في غنمته  
 التي احتمال ان يكون مالا وان لا يكون مالا فلهذا في  
 الهندية كما لهد فذكر اليد في كلام المص لا في كلام الق  
 مثال كل في البحر قال اي في البحر وقيدته اي قيد عدم  
 الزامها بشيء في المسائل المذكورة في الخلاصة وغيرها  
 بسم العلم قال السيد الاول حذف عدم قلت وذلك  
 لئلا يسب قوله فقال فلو علم انه لا متاع في البيت اي  
 فيها اذا قالت خالتي علي ما في بيتي من متاع وقسو  
 عليه الصندوق واليد وبطن الجارية وبطن الغنم ونحو  
 التي او علم انه لاسرها عليه في صورة خلعها غيرها  
 يعني فيها اذا قالت خالتي بهرب لا يلزمها شيء لانها  
 لم تنظم فلم يبرم مهرها حيث ان الشيء الغنم او الغنم  
 وله ذلك انما عليه المهر يعني وقالت له خالتي علي بهرب  
 فخالها علي مهرها المهر عليه ردت المهر قال السيد احد



انت طالت واحدة وواحدة وواحدة عند الكل ولو قال  
 انت طالت ثلاثا بالف وقبلت وقمت وان لم تقبل الاثني  
 شي او على الف فظلتها واحدة مثلاً انتان تسلي  
 ولو ظلتها ثلاثا كان له جميع الالف سواء كانت بلفظ  
 واحد او متفرقة بعد ان تكون في مجلس واحد وقوم في  
 الاول وهو بانى بأئنة بثلاث اي بثلاث الالف  
 لان الباء تصحب الاعراض وهو ينقسم على الموصوفين  
 فيتا بل كل طلقة بثلاث الالف ان ظلتها في مجلس  
 والاثنا عشر طلقاتها في غير ذلك المجلس فحان اطلقت فتح  
 وانما اثني عشر طلقة لانها المشددة بخلاف ما اذا بدا  
 هو فقال خالفك علي الف فانه يعتبر في القبول مجلسها  
 لا مجلسه حتى لو ذهب من المجلس ثم ذهب قبلت في  
 مجلسها ذلك صحيح قولها كذا في الجوهر والخاصة لو كان  
 ظلتها تسلي فله كل الالف اي قالت طلعتي ثلاثا علي  
 الف وكان قد طلقتها قبل ذلك تسلي فطلقتها واحدة  
 وهي المتممة للثلاث بلزومها الالف لانها التي  
 المال بالواحد السنونة الفلسفة وقد تم ذلك بايقاع  
 الثالث كونه في المبسوط والخافية ويسمي ان لا يفرق فيها  
 بين الباء وعلى لان المنظور اليه حصول المقصود لا اللفظ  
 بحر قال في الزهر فلم ارم الوطقتها واحدة وقد بقي من طلاقتها  
 اثنتان وانما ظاهر ان عليها الالف ايضا ثم توطلتها تسلي  
 باقستين من طلاقتها كانت الالف كاملة بالاولي وهو ولو  
 قالت طلعتي اربعة بالف فطلقتها ثلاثا فهي بالالف ولو

الخل فاذا هو خرفان علم بانه خرفلا شيء له والارجح بالمر  
 اه خالفت على عبدا بق لها قيد بالخلع لان بيع اللف  
 لا يبيع لان سبني البيع على المضائق فالعجز عن التسليم  
 يقضي الي المنازعة فيه وسبني الخلع على المساحنة ولا  
 يقضي الي المنازعة في القيمة وقوله لها ليس بقيد فاذا  
 اختلعت علي عبد الغير صح وعليها قيمته وان سلمته  
 كما في البحر على بردتها من ضمانه يعني ان لم تجده فلا  
 شيء عليها وقيد البراءة من ضمانه لان البراءة من عبده  
 صحته لم ينزل وعليها تسليح ان قدرت لانه عقد ضمانه  
 فيقتضي سلامة العوض والا اي وان لم تجده فتمت  
 اي قيمة ذلك العبد اللف لا اي الخلع لا يبطل بالشرط  
 التاسع كما انكاح فان قيل سلطنا ان الخلع لا يبطل بالشرط  
 التاسع فكيف ينبغي ان نقصد التسمية لاشترط عدم  
 وجوب تسليم المسمى واذا فسد رجوع الزوج عليها  
 بما ساق اليها من المهر كما اذا اختلفت منه على وابه  
 اجيب بان العقد اذا كان صحيحا كان ما بينا فصد من  
 الشرط سا قطا والساقط لا يعتد في فساد شيء وانما قصد  
 التسمية فيها اذا كان اختلفت على وابه للمهر المصلحة  
 كونهما تنتظم انواعا مختلفة من الحيوان عنانية قالت  
 طلعتي ثلاثا بالف قيد بقوله ثلاثا لانها لو قالت  
 طلعتي واحدة بالف فقال انت طالت ثلاثا فان انقصر  
 ولم يذكر المال طلعت ثلاثا بغير شيء في قول الامام وقال  
 تقع واحدة بالف والمطمان بغير شيء كما لا يؤثر بها وقال

أطلقوا واحدة فهي بذلك الالف خلاصة وفي الثانية اي  
 فيما اذا قالت ظلفني كذلك انا على ان فظلتها واحدة وقت  
 رجعية عما نادى على للشرطي والشرط لا يتوزع  
 على اجزاء الشرط لان الشرط هو الملازمة والملازمة هي  
 الكل دون البعض فلما لم يوجد الكل لم يوجد الشرط فظلت  
 رجعية لا دصرح خالف عن الموضوع لا يخفى انه قد قبل على  
 حقيقة للاستقلال بما للشرط والخف انما حقيقة للاستقلال  
 ان انضلت بالاجسام المحسوسة كتبت على السطح وفي  
 غيرها حقيقة في معنى اللزوم الصادق على الشرط المحض  
 نحو ما يمتك على ان لا يتركك بالله شيئا وانت طالت  
 على ان تدخل الدار وعلى الماوضة الشرعية المحضة كعيني  
 هذا على ان العرفية كما فصل هذا على ان اسفع لك عند  
 زهد وما تخفى فيه ما يصح فيه كل من معني اللزوم لا يبر  
 الطلاق ما يتعلق على الشرط المحض والاعتبار في ذكر  
 المال لا يبرح الثاني فان المال يصح جملة شرط محضا حتى  
 لا تنقسم اجزائه على اجزاء متساوية كما يصح جملة عوضا  
 متساويا فلا يجب المال بالاشك وعلى هذا يكون لفظ  
 على مستر كما بين الاستقلال واللزوم لقيام دليل الحقيقة  
 فيها وهو التبادر بجراد الاطلاق ويكون المحاذير  
 من الاشتراك هو عند التردد وتقول اهل العربية انها  
 للاستقلال تحول على هذا فان اهل الاحترار وهم اهل  
 العربية وتعام حقيقة في النقص وذكر في الما يذكر في التبر  
 ترجع الموضعية بذكر المال لانها الاصل والاعلى كالبا

نفع

فينتج باننا بثلث الالف لانها حملا على الموضوع يعني ايا  
 كما في معني عبد ايا الف او على ان لدان البيع لا يصح تعليقه  
 بالشرط فيجعل على الموضوع ضرورة ولا ضرورة في الملك لا ينع  
 تعليقه بالشرط من غير ان ظلتها كذلك لا متغيرات في  
 مجلس واحد لزمها الالف وفي ثلاث مجامع لا يوجب  
 سياعده واستوجب التعلق عند ما قال لها ظلفني  
 نفسك كذلك ايا الف او على ان فظلتك نفسيا  
 واحدة لم ينتج سمي لانه لم يرجع بالبيوتنة الاكل الالف  
 وهي لما وقعت واحدة تريد دفع الثالث من الالف فتاة  
 مقصوده فلم ينتج سمي اذ لو وقعت واحدة لتضر الزوج  
 وهو غير جاز فافاده الكسبي مجلف ماصراي فيها اذا  
 طلبت الثلاث بالالف فظلتها واحدة تقع تلك الالف  
 لان مقصودها الاصل على عمدة ملكها نفسيا ينقطع ملكها بانها  
 واحدة تحصل اصل المقصود وارضاهها بها اي بالبيوتنة  
 بالالف فيبصرها اولى وفي مسا لظلتك نفسك لم يرض  
 ببيوتنتها وقطع ملكه عنها الا بالالف فلو وقعت الوحدة  
 بثلثه لو وقعت بدون رضاه فلا تقع وقد ورد على امر  
 من انه قد يكون لها غرض صحيح في تخصيص الثلاث كان  
 تقصد عدم المود اليه اصلا او رد شفاعته الغير اذا سفع  
 يعود العصى ولا يتم الا بالثلاث افاده السيد احمد ولو  
 قال ظلفني نفسك كذلك لالسة بالثلاث ظلتك نفسي  
 ثلاثا فان كانت ظاهرة من غير جماع ظلتك للمال واحدة  
 يعني بثلث الالف ولا تقع الثانية والثالثة الا بتجدد

الاقناع في وقت مجلس الستة فيقعان بغير شيء لانها باتت  
 بالادوي فلهذا تمك نفوسها بالثانية ولا الثالث لمتى ولو كانت  
 غير مدخول بها طلقت واحدة بثالث الا ان ثم اذا تزوجها  
 ثانيا وثالثا تمك ذلك ولا يحتاج الى قبول جديد من زوجها  
 لها انت طالقت بالثالث او على الف فقبلت في مجلسها  
 فلو بعده لم يلزمها المآل لانه سابا دلست جانيها لاسر  
 فرض المسألة في غير المصنف والمضاني ايها المصنف كان  
 قال ان دخلت الارقد خلعتك على الف فالتقول  
 انما يستبعد دخول الارقد كذلك المضاني كان قال فالتقول  
 في غدا على الف بمنتهى القول بعد مجيء الف افاده صاحب  
 البحر زهر الالف وباتت ان تمك تمكته اما اذا ذكرها  
 الزوج على التبول فتطلقت بلا مال كما مر في قوله الكره  
 عليه تطلقت بلا مال ولا صغيرة قال في الوهبانية  
 وشرعها للشر بنسبتي ولو خالعت بالمال غير رسيده  
 يجوز ولم يلزم ولو بعد يظهر صورتها بلفت منسدة  
 لالها فاختلعت من زوجها بمال وقع الطلاق لتعلقته  
 بقبولها ولا يلزم المآل وان صار بعد مصلحته لانها  
 التزمت المآل بدوت المآل ومنفعة ظاهرة لها فكان النظر  
 لها ان تحمل كالصغيرة في هذا الحكم لا كالرقيقة ولذا يملك  
 الزوج رجعتها ان طلقتها بلفظ على المآل لان ان وقع  
 بلفظ الخلع لانه بائن بدوت مآل اه ولا رقيقة كما بين  
 اي في قول المصنف خلع المريضة يعتبر من التلك الالف  
 لانه تمريض اي في صورة الباء بالنسبة اليها او تطلقت

بالنسبة

بالنسبة اليه في لها وتصليف في على الف بالنسبة اليه بالان  
 على ثالثة عن الشرط كما مر في البحر عن التثنية قال  
 لامر ابيه احد طالقت بالثالث درهم اي ولم يبينها والآخر  
 بما به دينه رقتا طلقت بغير شيء لانه علف طلاقها  
 على قبولها وقد وجد لم يعلم ما يلزم كل واحدة منها فان  
 نكل واحدة ان تقول لا يلزمي الا الدرهم فلا يلزمها  
 شيء مع الجهالة وكان ينبغي ان يلزمها في هذه الصورة  
 ما اخذاه كما يعلم من كلام النزهي يترج قول المصنف المعلوم  
 افاده ابو السمود واذا طلقت بلا شيء كان رصيا لانه  
 بلفظ المبرج وينبغي ان يلزمه لو رضي من كل مترها بالدرهم  
 فليراجع رضى وما لو قال انت طالقت بايدينا والاخرى  
 بالقب درهم فقبلت في المجلس فانه يلزم كلاهما باسمي  
 من غير شك انت طالقت وعليك الف اوفال ايده  
 انت حرو عليك الف ومثل ما اذا قالت طلقني وكذلك  
 الف فنعمل او قال البعد اعتقني وكذلك الف فاجابة السيد  
 طلقت المرأة وعنتك العبد مجا ابي بغير شيء في الكلام  
 الامام وان وصليكم بقتل لادن قوله وعليك الف جملة  
 اي من مبتدأ وخبر فلا ترتبط بما قبلها الا بدلالة الحال ولا  
 دلالة هنا فان الطلاق والمسايق يتكاتف عن المآل بخلاف  
 الاجارة والبيع فلا يوجد ان بدونه والواو فيها يحتمل  
 ان يكون للمطعم عدا محتملها ولا انقطاع لان التحققت  
 ان الجملة الاولى خبرية لا انشائية والطلاق يقع بالتلفيق  
 الثابت ضرورة فتح على ان عطف الخبر على الانشائية ليس ممنوعا



مطلقا بل انما هو قبيح الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما نحن  
 فيه نهرا ولا حاجة الي ذلك اذ المحققون على جواز عطف الخبر  
 وصحة حسنها والله وثم المكيل كما قرره السيد وغيره حموي ومجمل  
 ان تكون للاستئناف ويكون عدة تقيدها انما  
 على ان الواو بمعنى الباء وهو الما وضحة في قوله حمل هذا  
 النظام ولك ذلك الما وضحة في الاجارة اصلية ونحوها  
 على تعيين العطف في قول رب المال للأرض ب خذها واعمل به  
 في انه فلا تقتيد المضاربة بسو لوني وانفقوا على احتمال  
 الامر في في انت طالت وانت مريضة او وانت مضطربة  
 لانه لا مانع من كل منهما ولا معين فيفخر الطلاق قضاء  
 يتعلق بياته ان اوداه فالضابط الاعتبار بالصلاحيه  
 وعدمها فان تبين معنى الحال فتعبد والافان احتمالنا للمبني  
 الشبه والاكانت لعطف الجملة كذا في التحرير والبديع وقال  
 ان قبله اي المراه المطلقة والعبد المهر صرح المطلق في  
 حال والعنف كذا ولزم المال اي وان لم يتقبل الا بيع  
 عملا بان الواو للحال مجازا التقدير جعلها على العطف للاستئناف  
 لان الاول جملة انشائية والثاني خبرية فلا تنقل انت  
 طالت في حال وجوب الالف لي عليك ولا يتحقق ذلك الا  
 بالقبول وبه يلزم المال وقد مر جواز نقض حال الواو على  
 العطف ودعوى الانقطاع وفي الحال وبه ونحوها ما بيني و  
 قال الشيخ الرجعي وعبارته وبه تأخذ قال في البحر وعلى هذا  
 الخلاف لو قالت طلقتي ولك الف او اخلفني ولك الف  
 فنقل فضله وقع ولم يجب المال وقال يجب كذا في المال في

ونحو

وفي المحيط لو قالت طلعتي ولك الف فنقال طلقتك على  
 الالف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال  
 وان لم تقبل لا يقع ولا يجب عنده لانها التمس طلاقا  
 بغير عوض لان قولها ولك الف لم يكن تنويضا على الطلاق  
 فقد ارضى الزوج عما التمس حيث اوقع طلاقا تنويضا  
 فان قبلت وقع والابتطل وعند بيع ويجب للماله قال  
 طلقتك على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فالقول  
 له بيمينه لان الطلاق على مال بمنزلة التعليق بالتزول  
 ومن اقربا التعليق وانكر وجود الشرط فالقول له لم يقل  
 بخلاف قوله بعينك طلاقك اسى على الف فلم تقبلي  
 وقالت قبلت فالقول لها لان حقيقة البيع لا تكون  
 من الايجاب والقبول فكان اعتراضه بالبيع اعتراضا بالقبول  
 فلم يصح رجوعه بعد بقوله لم تقبلي وكان القول قولها لانها  
 تمسكت بالظاهر ومزومه انها الوعد فتدعي لان قوله  
 بعيت وان كان حقيقة فيها تركب من الايجاب والقبول  
 بمحض طلاقه على جزمعناه وهو الايجاب فاذا صدقته  
 صح ولا سيما ان البيع هنا مراد به الطلاق وليس القول  
 جزم من مزوم الطلاق لكنه خلاف الظاهر من لفظ البيع  
 والظاهر شاهد بان القول لها عند عدم تصديقها وكذا  
 لو قال لعبد كذا اي لو قال لعبد اعنتك على الف  
 فلم تقبل وقال قبلت فالقول للسيد بيمينه لانه اقرب  
 بالتعليق وانكر وجود الشرط ولو قال له بعيتك نفسك  
 بالف فلم تقبل وقال قبلت فالقول للعبد لا قد مناه

ل

كقول له لنفرو بعت منك هذا العبد بالفي اسبق فلم  
تقبل وقال المشتري قد بعت فان القول للمشتري لان  
القرار بالبيع اقرار بقبول العقد واعتزافه بالقبول  
هنا اقوي مما قبله لانه اقرار بالبيع حقيقة ومعنى وضاع  
اقويه لفظا ومعناه الطلاق في الاول والثاني في الثانية  
والفرق بين ما اذا اختلفا في القول في الطلاق وبين ما  
اذا اختلفا في القول في البيع ان الطلاق بجال بين ما  
جانبه فالقرار به لا يكون اقرار بالشرط وهو القول  
لصحة بدونه فسمع المعلن بالقبول فلا يكون اقراره باليمين  
اقرار بشرط الحث وهي تدعى حنثه وهو ينكر القول قوله  
المنكر واما البيع فالقرار به اقرار بالقبول لانه لا يتم الا به  
فالاقرار به اقرار بالبيع الا به حموي وعلمه في الهندية فان  
القول شرطه فانكاره اي القول رجوع فلا يصح ولو بر  
هنا اخذ بيئتها بااخرانية اي في جميع الصور السابقة  
لانها قايمة على الاثبات وبينت على التبع وبينت الاثبات  
اولي ولان بيئتها تثبت انقطاع النكاح والاصل بتأويله  
والبيئة انما شرعت لاثبات اختلاف الظاهر فكانت بيئتها  
اولي ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر بيع الطلاق  
بالقراره لان دعواه تنقض اقراره بالطلاق وهو يستقل  
باعتقاده فلزمه ويتبع الدعوى في المال حاله فان اقام  
الزوج على ما ادعى بيئته لزمتها المال والاذن يكون القول لها  
مع اليقين لانها تنكر بيع الضمان وعكسه بيني لو ادعت  
الخلع وهو ينكره لا يبيع بدعواها سمي لانها لا تنكح الا ببيع

٢

كيف ما كان بغيره اي سوطها ان جال او بدونه ولا يلزمها  
المال لان المال ليس جزء منهم الخلع لان البضع عند الزوج  
غير متقوم والخلع من كفايات الطلاق يكون بآل وينصرف  
فان قلت لم يلزمها المال باقرارها به فالجواب انما اقررت  
به في مقابلة الخلع فحيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال وان  
الزوج بانكاره وادعاه اقرارها والاقرار به قد باراد حتى صرح  
انكر الخلع هذا وان تقدم كفي اعاده ليجمع مع اخواته وانما  
كان القول فيه قوله لانه ينكر زوال ملكه عنها والاصل  
بما ما كان علي ما كان فكان الظاهر هذا والقول لمن  
شهد له الظاهر ولو اختلفا في كسرة الخلع فقال مرقا قالت  
قلات قبل القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج فقالت لم  
يجز التزوج لانه وقع بعد الخلع الثالث وانكره فالقول له ولو  
اختلفا في عدة او بعد مضيق فقال هي عدة الخلع الثاني قال  
عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يجعل النكاح جامع النصفين  
او ادعى شرطا اي في الخلع كان قال خالعك ان رضي اي او اشته  
اي وكذا بيته فان القول له اذا انكرت الشرط كما تقدم ولان  
الخلع لا يبيع الا بعد وجود الشرط فكان في دعواه الشرط بآل  
وجوبه انكاره لاصل الخلع وقد علم ان القول لمنكره وكذا الا  
سبيل للخلع فكان مدعيه منكر الوقوع الخلع والقول للمنكر  
وفي جامع النصفين طلقت او خلع ثم ادعى الاستثناء صدق  
لولا بذكر البذل في الخلع لان ذكره بآل قال خالعك بكذا  
ولو ادعى الاستثناء وقال ما قبضته منك فهو حق كان  
لويعلبك وقالت اني دفعته لبذل الخلع فالقول له لان لا

انكر صحة الخلع فتد انكر وجوب البدل عليها واقران له  
عليها مالا واحدا مالا بين والمرأة مقرة ان لا مالا اخر  
فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه اقران له  
عليها بدل الخلع والمطلقة هو المرأة فتقبل قولها وفيه نظر  
اه صاصله ان دعواه الاستثناء مقبولة الا اذا كان  
الخلع بيد فان البدل قريبه علي قصد الخلع فلا تقبل  
دعوى الباطل بالاستثناء الا اذا ادعى ان ما خضع لفسد  
بدل الخلع بل عن حقه اخذ في القول له لا فكلاره صحة الخلع  
ورجوب البدل بدعوى الاستثناء لكن فيه ان المانع من  
صحة دعوى الاستثناء ذكر البدل في عقد الخلع لا قبضه  
بعده فحيث ذكر البدل لم تقبل دعواه الاستثناء فلم يقبل  
انكاره صحة الخلع وجوب البدل بل في الخلع بدل ولا دعي  
بعد ذلك ان ما قبضه هو حقه اخذ به يقول بل بدل الخلع  
فيكون القول قولها لانها الممثلة بالدفع والقول قول الممثلة  
فلم يبق فرق بين اما اذا ادعى الاستثناء او لم يدعه ولم يعل هذا  
وجها للنظر والله تعالى اعلم وقد سرفني باب التعليل ان  
التقوي علي عدم قبوله الاستثناء والشرط لنفسه في الزمان  
وتقدم الكلام فيه هناك او ادعى ان ما قبضه منها لم يكن  
الامت دينه عليها يعني ادعت عليها انه اخذ منها الف  
بدل الخلع خالها عليها وهو مدعيون له من سابقه بالف  
او اكثر او ادع عندها الف او اكثر منه وانكر كونه بدل الخلع  
وقال انما قبضت الف عن دين لي او ودعيه كان القول  
قوله ولا يكون قبضه للمال اعترافا بكونه قبض بدل الخلع

وفي

وفي البرزانية دفعت بدل الخلع وزعم الزوج انه قبضه  
اخري ائني الامام ظهير الدين ان القول له وقيل لها لانها  
الممثلة اه فذه مسالة مستقلة لا تقاتلها علي الخلع  
اختلافها في كون المقبوض بدل الخلع واما السابقة فاختلنا  
في صحة الخلع فادعت الزوج وانكره بدعوى الاستثناء فتبين  
لكن يرد ما علمت من النظر او اذع فابوجود الخلع بينهما  
لكن اختلفا في الطوع والكراهية يعني ادعت عدم لزوم الماني  
لها لانها قبلت مكرهه وادعي الزوج انها كانت طاعة  
فالتقول له لان الاكراه امر جاد والاصل عدمه ولو  
قالت كان خروج لفظ الخلع من لسان زوجها بغير بدل  
ادعي البدل فالتقول لها نعم ان كان المراد انها استكثرت  
فالمهر ساقط وان كان المراد التصريح بنفيه فلا شيء ولو  
اختلفا في مقدار البدل فالتقول قولها عند جواز التمسك  
ونفقة العدة وادعت ايضا انه طلقها اي بغير مال ودعي  
الخلع علي السهر ونفقة المدة اذ الخلع لا يستغنى فقتهما  
كما ياتي الا اذا حصلت بدل الخلع ولا بينة لكل واحد منهما  
فالتقول لها في السهر والاصل بقاءه والتحكك بالاصل هو  
الظاهر والقول لمن تحكك به فدعواه سقوطه غير مقبولة  
ويكون القول له في النفقة لانها لا تثبت الا بعد الخلع  
وهي تدعي استحقاتها بالطلاق وهو ينكر فلان القول  
له قال في البحر وهو شكل فانها اقتتاعا علي سبب استحقاتها  
لان الخلع والطلاق يوجبان نفقة المدة فكيف تسقط  
اه ويقال ايضا انه لو خلعها علي نفقة المدة فهو مدعي الخلع





ويسقط النفقة وكيف يكون القول له رخصي خلع مراتبه  
 على عبد يستنهاه قسمته اي السد على سميها  
 فاذا كانت قيمته ثلاثين وسهرا حدها مائتان وسهرا  
 الاخرى مائة لزم منه مائة مائتان عشرون وسهرا  
 مائة عشرة ولا يقسم بينها مائة مائة مائة مائة  
 اذا كان لاجنبي او لها والمهر ان متناقات اما اذا كان  
 بينها مائة مائة والمهر ان متناقات اما اذا كان  
 الخلع او لو قال الرجل لاسرائة خلعتك على عبدتي ونف  
 نفوذ الخلع على قولها لانه خلع سمى له عوض فيتوقف  
 على القبول ولم يجب شيء لعدم صحة التزامه البذل من ماله  
 وليس هنا كخلعها على عبد لاجنبي فانه يتوقف على  
 اخارة سببه ويصح التزام البذل منه لاجنبي بخلاف  
 التزام الزوج لنفسه يجوز قال في البحر قلنا الطاهر انه عني  
 بقوله وقف على قبولها اي وقوع الطلاق ومعرفة هذه  
 المسألة من اهم المسهات في هذه الزمان لان الناس  
 يعتادون اضافة الخلع الى مال الزوج بعد ابرائها اياه  
 من المهر فلهذا علم انها اذا قبلت وقع الطلاق ولم يجب  
 على الزوج شيء اه وذكر في موضع اخر لو قال لها انت طالق  
 على عبدي هذا فقد بطلت طلاق محققا لعدم صحة التسمية  
 واوجب عليها تزويجه فبما سأل على تسمية عبد الغير  
 وزويتها ملكا فتنسبه باخارة مائة في المقيس عليه  
 وفي المقيس لا تصور تنسبه اه وفي منية الفتر خلعتك  
 على علي بن ابي طالب وقيلت ينبغي ان يقع الطلاق ولا

يجب شيء ويسقط الدين اه وسذكر النكاح اذ الباب صحة  
 ايجاب بطل الخلع عليه ويسقط الخلع لافرق بين ان ذكره  
 بلفظ خلعتك او خالعتك حيث ذكر الموضع اما اذا لم  
 يذكره فبغيرها فرق من وجهين الاول ان خلعتك لا  
 يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لادبارة في  
 الاول دون الثاني وحمل السقوط اذا خالطها به اما  
 لو خالها مع اجنبي على مال فانه لا يسقط المهر لانه لا يملك  
 للاجنبي في استطاع حقها بجر ظاهر اطلاقهم بغيره استقاله  
 للملحق وان ذكر البذل على البذل افاده السد احد  
 في نكاح صحيح اما في النكاح الفاسد وبعد البيوتة والرد  
 فانه لنفوذ من اول الباب واعاده لزيد التنبيه ولو  
 وصلبه كان الخلع بلفظ بيع وشرا كما اعتده المجاهد  
 وغيره وهو صاحب الصغرى وقال قاض خاتنها لا  
 يوجبان البراءة عن المهر الا بذكره اتفاقا وهو الصحيح  
 كذا في البحر زما قولان صحيحان وقد تقدم لنا ان ذلك لا  
 يفرق من عبارة الخاتمة بل قوله يهدي الى البراءة بغير ذكر  
 فراجع للمباراة اي البراءة من التنيب بان تقول المرأة  
 يا انا في علي كذا فقال يا انا كذا او قال الزوج ذلك وقالت  
 قلت ابو السعد عن شرح المنظومة وفي البحر عن شرح الوقا  
 هي ان يقول الزوج بروت من نكاحك اه وجعله في المهر  
 غير مستقط فانه قال بعد قول المص اوبادها فبغيره لانه  
 لو قال لها بروت من نكاحك وقع الطلاق وينبغي ان لا  
 يسقط به شيء اه واقره المحوي لانه اذا لم يكن بلفظ

وكان غير مال الملك فيسقط المهر  
 زيادة

المتعصمة ولم ينكر له بدلا لم يتوقف على قبولها فيتم به  
 الباطن ولا يكون مستقلا بمنزلة قوله فخلعتك بخلاف  
 ما اذا كان بلفظ المعاملة او ذكر له بدلا فانه يتوقف  
 على القبول حتي يكون مستقلا قال السيد احمد يافى  
 النجاشي لو لم يلائنه نص وقدمت ان مراد الشئ من الاقرار  
 من التي نبيين ما يعبر الامام من احدى والقول من الاقرار  
 قلت وفي الحقيقة لا منافاة بين ما نقل عن شرح الوقاية  
 المصحح فيه بذكر البذل وبين ما ذكره في النهر لانه لم يذكر  
 فيه التبدل وفي كافي الحاكم والمباراة معتزلة الخلع في جميع تلك  
 وقد تقدم ان المأزاة من الفاظ الخلع كنى الخلع لتكسبه  
 الاستعمال صالحا ليرجع فلهذا يحتاج الى نية الطلاق فليكن  
 المأزاة عند غلبة استحقاقها لا لصرح ويتبع بكل منها تطلعه  
 بالنية موزي واحدة او اثنتين وان لو نوي ثلثا في كل منها  
 فتلاوت وان اخذ في كل منها حلالا لم يصدق انه لم يزوج  
 الطلاق اذ احصلنا فلا منها كذا في رواية حيث جزمنا يكون  
 كل منهما صريحا لنية الاستعمال فلا يصحق كان منه جملة اولا  
 كل حقت ثابت وقترها كالمهر والنفقة المرفوضة والمأمنة  
 والكسوة كذلك وكذا النفقة شققت بلا ذكر خروج بقوله  
 ثابت وقترها نفقة العدة والسكنى فلا تقع البراءة منها  
 كما سبق في لكل منهما علي الاخر فلا تطلق به بهر ولا نفقة  
 ما منسية ولا مرفوضة ولا يطالب هو بنفقة عجلها عن مده  
 مستحقة ولم تحقق مدتها ولا يطالب ايض بهر كد خلع  
 ليل الدخول در مستحق قال في النهر تحت قول صاحب الكثر

ولم

ولم يثبت لاحدها قبل صاحبه دعوي في المهر مقبوضا لا  
 او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده اعلم ان قوله  
 ويستقل الخلع ليس على الملاحقة فانه لو خالها على مهر  
 او بفضه وكان مقبوضا ردت ما وقع الخلع عليه قال صاحب  
 وجوه المسألة ان البذل اما ان يكون مسكوتا عنه او  
 او مشتقا على الزوج او عليها او علي مهرها او بفضه او مال  
 اخر وكل من الستة علي جهين اما ان يكون المهر مقبوضا  
 او لا وكل من الاثنى عشر اما ان يكون قبل الدخول بها او  
 بعده فان كان البذل مسكوتا عنه ففسخها بايات اصحابها  
 براءة كل منهما عن المهر لغير ذلك يطالب به احدى الاخر  
 وهذا شامل لما اذا اقتضت بعضه وتبع عليه بعضه وبه  
 صرح في المحيط وان كان منسيا كما اذا قال اختلعتك  
 من يبرئني فنفقت وقيل الزوج صح بغير شئ من الدخول  
 في عدم المال ووقع الباطن كذا في النزاهة قال في النهر فلا  
 يبرأ كل منهما عن حق صاحبه وان كان مسكوتا على الزوج  
 فقد برأ وعليها علي مهرها فان كانت قبضته برونه  
 ولو كانت وهبته لانسان او باعته منه رجع الزوج بغيره  
 لو قيميا وعينته ان كان متلبا ولو خالعت بغير خسران لم يجز  
 فان ابرأته عن مهرها وقع الطلاق والادلاء ارتفاع  
 الحرات يكون بسلامة المهر كذا في النزاهة وهو ظاهر  
 في ان المهر لو كان مقبوضا ثم ردت وقع الطلاق وعليه بفضه  
 فان كان مقبوضا رجع بالمسمى فخط ان كان بعد الدخول  
 وان قبله فنصفه وان لم يكن سقط الكل سلقا وان سمي

اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى الزوج  
ان له كذا عند ما من القطن صح الخلع وشتم دعواه  
لاختصاص البراءة بمقتضى النكاح قال في الجواب لما  
وقع في ضمن الخلع تخصص ما هو من حقوق النكاح والا  
فمقتضى البراءة عدم سماع تلك الدعوى لان قوله لا دعوى  
لكل منها على صاحبه يشمل بالنسبة من حقوق النكاح ايضا  
الا فتقطة العدة وسكنها من عطف الخاص على  
العام لان التقطة تشمل الطام والكسوة والسكنى فلا  
يسقطان لانها لم يكونا واجبين قبل الخلع يسقطان  
به فلم يدخل تحت الموم الا اذا نص عليها فسقط  
التسكين لا السكنى قال السيد احمد وكان الاثقف ان يقول  
بعد قول المص الا فتقطة العدة الا اذا نص عليها وانما  
السكنى فلا تسقط ولو نص عليها فيجعل ان سكنى زوا  
مستقلا لان عبارة لا تخلعون فلا تراه قال البرازي  
اقتلعت مهر ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد  
وهي مجهولة لا دخولها تنبأ ببيع الشربا تنبأ بالادخول وان  
كان مجهولا هو وفي الظهيرية ان ابرأته عن نفقة العدة  
بعد الخلع لا يصح وكذا بعد الطلاق وقبل يصح وهو لا شبه  
وفي البرازية في موضع اخر اختلفت بتطبيقه بالنسبة على  
كل حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم يذكر  
الصداق ونفقة العدة نشئت البراءة عنهما لان المهر ثابت  
قبل الخلع وبعده نشئت نفقتها هو وفي الخاتمة من العدة  
رجل طلق امرأته ثم صالحة من نفقة العدة على سبي

ثالاخر فنقد سراه يعني فلما المسمى ويرى كل منهما طلقا  
في الاحوال كلها ما يتصلقت بذلك النكاح خرج ما لا  
يتصلق بالنكاح اصلا كما اذا كان لاحدهما على الآخرين  
بترضا او عن بيع او نحو ذلك عالم ببشيت بالنكاح لا يستقل  
وهو الصحيح وادعى في الجوهرية الاجماع عليه وليس يحج  
نقد روي عن العام البراءة عن سائر الديون كما في الدعوى  
وبين محرز قوله بذلك النكاح بقوله حتى لو ابرأها بعد  
الدخول وقد تزوجها على مهر مسمى ولم يدفع اليها منه  
شيئا ثم حكمها ثانيا بغير اخرها اختلفت منه على مهرها اي من  
دون تقييد بكونه على المهر الثاني وعلى المهر الاول ويرى  
الزوج عن المهر الذي كان في النكاح الثاني الاول قلت  
فلو خالها على مهرها نص بلفظه على ذلك وقبلت  
بروي من كل منهما والله اعلم ومثلا الفتنة البرازية قال  
فيها خالها قبل الدخول وكان لم يسم مهر اشتغل للفتنة  
بلاد كواها ولو تزوجها بلامهر وطلقات قبل الدخول حيث  
عليه متعة مثلاً ثم تزوجها واختلفت منه لا تسقط  
الفتنة الساقتة فتكونها لم تتصلقت بذلك النكاح فان  
قلت كيف كانت الفتنة كما ذكر في السقوط بالخلع او  
المباراة مع ان الفتنة لم تكن واجبة قبل الخلع بل بعده  
فالقياس عدم سقوطها بفتنة العدة قلت ينبغي ان  
يجعل كلامه على ما اذا كان الخلع والمباراة قبل الوطى لان  
الفتنة تجب لها عوضا عن المهر فتأخذ حكمه وهو السقوط  
بالخلع او بالمباراة او بالسقوط محظوظ فيها اي في البرازية  
اختلفت



وقول شراح هذه المأثرة وما نفقة العدة قانها تستقط  
 بالتسمية تملت له ان ذلك بمنزل عما خت فيه فطلب  
 مني اليان والتنبيه فاجبت سوار خشية من الانظار  
 في سلك من سبيل عن علم ككتمه ومهدت في ذلك قبل الخوف  
 فيه مقدمة هي ان المملت بشيئين ينسقي بانتهاجها  
 لا محالة ونفقة العدة اغايجب بالطلاق يوما فيوما وان  
 الابراع من الممدوم باطل فالمملت به كذلك اذا تقرر ههنا  
 فلا يقع الطلاق المعلق بصحة البراءة عن المهر ونفقة  
 العدة لان نفقة المعلق عليه بانتهاج جزئيه وهو صحه البراءة  
 عن نفقة العدة لانها في حال التعليق معدومة وقد  
 علمت بطلان الابراع من الممدوم ولا غترار بالعبارة  
 المذكورة في باب الخلع ولا بما قال شراحها لان المراد  
 بالمأثرة المذكورة هنا نوع من الخلع وهو خلع بلفظ  
 المأثرة وصفته كما قاله الحدادي وشراح الجمع وغيرها  
 ان يقول الرجل لامرأته برئت من النكاح الذي بينك  
 وبينني على كذا فقتل المرأة ذلك في حكمها فيقع الخلع  
 بما ذكره ويلزمها المال المأثر عليه فان كان ذلك علمي  
 المهر ونفقة العدة سقطت ايما تيمنا له اذا علمت هذا  
 ظهر كل ان ما خي فيه ليس من ذلك في شيء وانما هو  
 تعليق كحض ولا يقع الطلاق المعلق به لطلان الملت  
 عليه وهو البراءة من المهر ونفقة العدة وقد علمت بطلان  
 بالنسبة الى الثاني فلا يقع والحال هذه عليها طلاق  
 قال وانما طلقت الكلام من هذا التاخر ليتضح به ما خي

ان كانت عدتها بالاشهر جاز الصلح لان زمان العدة معلوم  
 وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان المدة غير معلومة  
 اهواما السكنى فذلك يصح استأطرها بجال لانها حقت  
 الترخ قال الله تعالى لا تحرجوهن من بيوتهن ورجعت  
 الشرح لا يملك المبدأ سقاطه الا اذا ابرأته عن موته  
 السكنى بان التزمته اي التزمت دفع اجرة البيت او قال  
 اكثري بيتا واعتد فيه او كانت ساكنة في بيتها فصحت  
 فتح فيفترق بين السكنى وموتها فموتة السكنى تستقط بالانقضاض  
 عليها بخلاف السكنى حيث لا تستقط ولو بالتخصيص  
 ابو السعود بقى الكلام في منها لو ابرأته عن مهر وفي عدتها  
 ومهرها وسكنهاها ولم تنقل ومرونة سكنها فطلعتها على  
 صحة برائتها هل تطلعت ام لا وسئل الشيخ الحانوتي عني ما  
 يقع كذا عند التنازع مع زوجها منهم وطالبين للطلاق ولم  
 للامراست قول المرأة ابرأتك من المهر ونفقة العدة وقول  
 الزوج طلاقك بصحة برائتك هل يقع طلاق ويبرأ من المهر  
 ونفقة العدة سواء من احدهما ام لا يقع واحد منهما فاجاب  
 بعدم وقوع الطلاق المملت بذلك وبوقوع البراءة من المهر  
 فقط قال ولا نقضي بعض حنفية العصر توقف في ذلك  
 بمضمون محكي بان يتحققا الفاضل على ثبوت جاز الله  
 ظهوره الترخى الحنفى كان ينبغي بوقوع الطلاق بصحة  
 البراءة من المهر ونفقة العدة واجتمع لذلك بمضمون  
 علما ثانيا في باب الخلع ويستقط الخلع والمأثرة كل حقت  
 لكل واحد من الزوجين على الاخر ما يتصل بالطلاق  
 وقول

الدبوت وضمان المتلفات وغيرها فلا يجوز له التصرف  
في شيء منه فان تفرق زوجهما من امر مخصوصا سلبا صح  
الاسمعية ايضاً عن رجل قال له زوجه ابرأتك عما  
يحيى من الصدقات وصروف العدة والكنى فقال لها  
الزوج طلاقك بصحة براءتك فهل يصح هذا أم لا فاجاب  
لا يتبع عليها طلاق لانه علت طلاقها بصحة براءتها  
فلم يصح براءتها في الكني لان البرة في الكني غير  
صححة بانتفاء ايجتها اذ هي لا تملك استأطرافها لانها  
حق الشرع فلم يوجد بعض الملق عليه فانتفى الملق  
وهو الطلاق لان الملقه بشئ بشئ بانتفاء  
احدها كما صرح به في اجابة السائلين والجم الرقيق اه  
وسئل ايضاً عن رجل تشاجر هو وزوجه فنفسا لانه  
يطلقها ويبريه من موخر صدقاتها ومن نفقة عدتها ويحمل  
ببطلانها عنه فطلقها وقال هي طالق بصحة براءتها و  
عسيت موخر الصدقات خمسة احر وعرضها وايضاً نفقة  
العدة والولد بطلاقها ملحقاً بالكني خمسة احر وبراءة  
عما ذكر فاجاب طلاقها سلف بصحة براءتها ما التزمه  
وحيث علت بالادب المذكورة ولم يذكر مدة حمل الولد  
فان كان رضيعاً يصح الطلاق وينتهي الى النظام وان  
كان فطماً لم يقع الطلاق لفتق احد ادبها التي علت عليها  
بالشرط قال في اجابة السائلين وغيرها ان الملقه بشئ  
ينتفى بانتفاء احد ادبها لا محالة ببراءة عدم الوقوع واما  
برهان عدم صحة التعليل المذكور بالتحمل بالولد من غير

عن بعض الافهام ونظير الفرق بين التعليل بالادب والبراءة  
ويروى الشك في ذلك اهـ ينبغي ان الادب من نفقة العدة  
غير صحيح لانه ابرأ من معدوم وقد علت عما قدسناه عن  
الطهرانية انه خلاف الادب فلهذا كل حال الحانوتين خرج  
سوال اخر الى صحة الادب عنها حيث قال اذا ثبت ابرؤها  
عن المهر ونفقة العدة وما يستحقه النساء على الرجال فالادب  
صحيح والطلاق واقع لقول علياً ويستقط الخلع والمأزاة  
كل حق للطلقة من الزوجين على الاخرهما بطلت بالنكاح  
ولقول ايضاً نفقة العدة لم يجب بعد وكفى لشرط البرة  
فيها سقطت اهـ فالاصل انه لما علت الطلاق على وجه  
برائها وقد ابرأتها يصح الادب عنه كالمهر وما لا يصح  
كالكنى فانه لا يصح الادب عنها انتفاك لان الطلاق  
غير واقع لا انتفاء الملق عليه بانتفاء جزءه وقد سئل  
صاحب الاسعدية عن رجل قال له زوجه ابرأتك  
في باقي صدقاتي وصروف العدة والكنى وهذه الابواب  
الحاصرة فقال لها طلاقك بصحة براءتك فهل يصح هذا  
ام لا فتوافاجاب لا يتبع هذا الطلاق لانه علت بصحة  
البرة عن ادبها منها الكني وهي لا تصح البرة عنها لان  
الملق بشئ ينتفى بانتفاء احد ادبها فلا يصح الطلاق  
لا انتفاء صحة البرة عن الكني فانها قلت والادب  
عن الاعبات لا يصح ايضاً لما ذكره في الخلع منها انه لا يصح  
الادب في متاع البيت ولا في المصاغ لان البرة لا تكون  
في الاعيان القائمة وانما تكون فيما بطلت بالدفعة من

توقيت له فلما قال في المهر ما اذا شرط البراءة من نفقة الولد وهو مؤونة الرضاغ ان وقت كسنة متلاصحة ولزم والا لا يصح وفي المنتقى ان كان الولد رضيا صح وان لم يبين المدة وترضفه حولي غل في النظم كذا في فتح القدير وقصر في البرازية علي ما في المنتقى كذا في البحر فكذا ان بني الجواب عليه والحال ما شرح اه فظهر من هذا ان اقرار ما لا يصح الا برأعه بما يصح الا برأعه مانع عن وقوع الطلاق المطلق بصحة البراءة فلا يقال ان ذكر ما لا يصح الا برأعه يكون لغوام وجود ما يصح الا برأعه فان قلت فقد وقع في اول طلاق الاسعدية انه سئل عن رجل طلبت منه زوجته ان يطلقها وتبريه من بقية مهرها وعنت معروف عدتها ومن سكنها ها ومن دين لها عنده معلوم فقال لها طلاقك بصحة براءتك فهل يصح الطلاق ام لا واذا اراد الرجوع تصح البراءة ام لا فانما جاب الطلاق الواقع صحيح وهي طلقة بائنة تنكح المرأة بها نفسها ويزي الزوج من ثا في المهر من الدين الذي بذمته ولم يبرأ من الكسبي بل يجب عليه ان تنكح في البيت الذي كانت ساكنة فيه حتى تستوفى عدتها فاختارته تعالى انه مراجعتها برضاها بعقد جديد وليس لها طلب ما كان بذمته من المهر فالدائن الساكن لا يعود وقد كسعت راسه تعالى اعلم اه قلت هذا الجواب غير صحيح لان ثوبها وتبريه من كذا وعدتها بالبراءة لم يتجدد منها في صورة سؤال الابل بل يخرج من قبل قوله طلاقك بصحة براءتك ولا

ولا بعده فلا يصح الطلاق والحال ما ذكره السائل ويؤيد ما قلنا ما سئل عنه في الاسعدية عن رجل هو عيال له وقع بينهم حنظا لنفس فتالت ابريك فقال ان صح براءتك تكوني طالقاهل يتع عليها شئ ام لا فاجاب قولها ابريك وعد وقوله تكوني طالقاهل فصل مضارع وهو حنظية في الاستقبال ووعدها لا يوقع صحة براءتها وهو علت الطلاق بصحة البراءة فلم تجد والحاصل انه لا يصح الطلاق والحال ما شرح ونقل عن ابي السمود بن محمد المنوفي سئني الشافعية فالمدنية المنورة انقال حيث اقتضت علي قولها ابريك ولم تبريه براءة صحيحة من سئني فالطلاق غير صحيح اه وما سئل عنه ايضا يخص طلقت منه زوجته انها تبريه من كل حق لها لطلقتها بذمته فقال لها محيب الكلام بصحة براءتك هل يكون طلاقا فجمع ام لا فاجاب المفهوم من كلام علي ان لا يصح الطلاق قال في الاشباه في قاعدة السؤال ساد في الجواب ولو فالت طلقتي فقال لا وان دوى اه وظاهر ان قول بصحة براءتك لا يكون في قوة قوله نعم كالاخي ولا نهنا طلبت منه ان يطلقها وهي تبريه وقوله بصحة براءتك البال بديلها من متعلق فقد رافا مصدر رافا انه قال طلاقك بصحة براءتك وهي لم تجب بعد ذلك بالقبول والطلب الاول ليس هو يشترط انه لم يبق ايجان فلا يصح شئ كالاخي واسد اعلم اه بقي الكلام فيما لو كانت البراءة من المهر حقت الكسبي فقال طلاقك بصحة براءتك فهل يبرأ



الزوج من المهر لا ومنطوق كلام الحائض الذي قدماه  
انه يبرأ من المهرح انها لا تطلق لكن قد يناقش في  
صورة ما اذا تقدمت وقالت ابرأتك من المهر وحق  
السكن فلجأ بها بقوله طلاقك بصلحة بركاتها فانها اذا  
ابراته بنا على ان تمكك عصمتها فالابراوان كالث  
منجز النكاح معلق معني والابرا يصح تسليقة بالشرط  
اذا كان شرطاً مستقراً وقد راي في بعض الفتاوي  
انه لا يبرأ ان لم يطلقها واما لو علفت الابرا فانما  
فلا تشك في عدم براته من المهر حيث لم يطلقها وانه تعالى  
اعلم وفي الثانية لو ابرأتها/ها عليه على ان يطلقها فان  
طلقتها جازت البراءة والا فلا يخالف ما لو ابرأتها على ان  
لا يزوج عليها تنصم البراءة دون الشرط لان الاول يصح  
فيه الجمل دون الثاني فيكون الشرط فيه بالطلاق  
الحاي الزاهدي ولو ابرأتها لم يطلقها انما مرتم طلقها يبرأ  
ان لم ينقطع حكم المجلس والافلاها وهو اي استثناء  
نفقة العدة والكني مستعني عنه بما ذكرنا يعني قوله  
ثابت وقتها بعد قول المص كل حق اذا نفقة والسكني  
لم يجبا وقتها اي الخلع والمباراة بل رجبا بعدها وقال  
الشيخ الرضائي انما يصح الاستغناء عنه بذكره لو كان  
موجودا في المتن والا فكيف يمكن ان يستغني الحائض به  
وهو ملحق بمدي كلام غيره ويجاب بان ذلك مضموم  
قوله يستعطلان الاستعاط انما يكون ثابته لا لم يستعاط  
فيكون قوله نفقة العدة استثناء منقطع اي كنى نفقة

العدة لا تستعطل انما هو قبيل الطلاق على مال مستقط  
للمهر كالخلع وهو قوتها وهو الصحيح من الروايتين عنه  
الامام خاتبة والمعتد لا يستقط شيئا ما استقلت بالنكاح  
ذكوه الزاوية وهو ظاهر الرواية وصححنا انما رجونا في  
حان وفي الزاوية والاولو الجدية وعليه الفتوى لا يبرأ  
بإبراك الله ذكوه الزاوية وجزم به تلميذه العلامة الباقاني  
وافتي به الجيز الرملي حيث سئل في رجل قال لزوجتي  
في مشاجرة ابرأيني حتى اطلقك فقالت لبراك الله  
من الحق والمستحق فقال لها ابرأيني اكرمتي ذلك  
المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية ام اكثر من ذلك  
اجاب نعم واحدة رجعية ولا تنفع البراءة من شيء من  
حقوقها والله اعلم لكن افتي قاري الهداية بخلافه  
حيث قال يقع الطلاق ويصح الابرا وبعد على ذلك  
المأذوني في فتاواه تنقل عنه وتبعها في الفتاوي  
الحامدية والرفي الا ان على ذلك ويؤيده ما قاله العلامة  
المقدسي يقع في عصرنا ان الرجل يطلب البراءة من  
المرأة فتقول ابرأك الله وكانت حادثة الفتوى  
بصحة انما زعم ذلك نقله الاستعاطي شرط البراءة  
في الخلع من نفقة الولد وهي مونة رضائية وفيما  
اي الزوجاني لذلك وقتا كسنة مثلاً مع الشرط ولو زهر  
والا اي وان لم يوقت بل اطلاقاً لا يصح الشرط ولا  
يلزم جرح هذا اذا كانت غير رضيع ولذلك قال وقيل اي  
في الجرح عن الملتصقي وغيره كما لا يراى في لو كان الولد رضيعاً

وشروط البراءة من نفقة صح وإن وصليته لم يوقتاً ونهر  
 حولي <sup>النفقة</sup> ~~النفقة~~ <sup>النفقة</sup> وإن كان الباقي منها وقت الخلع  
 يسيراً فإن الغريبة حيث كان رضيعاً والنكاح على أن  
 المراد بالنفقة النفقة مدة الرضاع بخلاف الفطرية فإنه  
 أن لم يوقت لا يلزم البدل كفى الخلع صحيح لوجود الصيغة  
 مع القبول أفاده السيد أحمد رضي وقال الشيخ الرضوي ولو  
 خالها على كفالة الفطرية مدة الحضنة فإنه لا يقع بها  
 لا اختلاف في تقديرها وكذا لو خالها على قول من  
 يقول بتوقيفها فإن استغنى الغلام وحضن الجارية  
 أو صير ربتها مستنفاة لعدم ارتجاع الجارية بذلك إنما  
 على قول من سبغ سنين فقديين المدة فيصح قال الظاهر  
 أن الرضيع كذلك إذا شرطت نفقة مدة الحضنة ثلاث  
 مدة الحضنة غير معلومة الأعلى قول من يقدرها  
 بالسبع وإنما المعلوم مدة الرضاع فإنها معلومة تنسحق  
 وعرفاً هو وفي الذخيرة وروى أبو سليمان عن محمد بن  
 أبي حنيفة في المراءاة تختلف نفقة ولده منها ما عاشر  
 فإن عليها أن تزد المهر الذي أخذت منه أهله يعني مهر  
 نظير ما لو اختلفت على ما في بيئتها من المتاع ولم يوجد  
 فيه شيء ولو تزوجها بعد ما خالها على نفقة المدة  
 قبل مضيتها أو على نفقة الولد رجع عليها بنفقة ما  
 بقي من المدة وببقية نفقة الولد إذا انقضت بعض  
 النفقة والدرج بأكملها لأن نفقة المدة تستقطب بالزوج  
 ونفقة الولد بعد ما رجعت إلى زوجها نظيره من مال  
 أبيه

أبيه لا من مالها فلما طهرته بعد ما تزوجها من مالها لا يرجع  
 أو هربت من نفقة الولد بعد ما خالها عليها ويرجع  
 عليها لأنها بهر بها لم تنف بما عليها من الاتفاق على  
 الولد ويجتمل أن المراد نشرت حتى سقطت نفقة المدة  
 وقد خالعت عليها وإلى الأول انشأ في الزهر والى الثاني  
 انشأ في البر أو مات فيرجع في تركتها بنفقة نفقة  
 الصغير كلاً أو بعضاً لأنها صارت ديناً عليها كما في النفقة  
 أو مات الولد أو لم يكن في بطنها ولد وقد اختلفت على  
 الرضاع حملها إذا ولدت إلى سنين ولو قالت عشرين  
 رجوع عليها باجرة رضاع سنين ونفقة باقي السنين  
 فتح رجوع الزوج في جميع المسائل كما انشأ ببقية نفقة  
 الولد ونفقة المدة يعني ما بهما فيم خولعت عليها  
 أو باجدها فيم خولعت على أحدها إلا إذا شرطت بر  
 بأن قالت عند الخلع إن مات أومت فلا شيء على زهر  
 على ما شرطت قاله أبو يوسف فتح ومثله إذا شرط بزوجها  
 كما إذا قال خالعتك على أني برك من نفقة الولد إلى سنين  
 فإن مات الولد قبلها فلا يرجع لي عليه كما في الجرح  
 الثانية وهذا بخلاف ما لو استأجر الظير للارضاع سنة  
 بكذا على أنه إن مات قبلها فالأجر كله لها فالأجارية  
 فاسدة خلاصة ولها مطالبة أي الزوج فيما إذا خالها  
 على نفقة ولدها كبسوة الصبي إلا إذا اختلفت عليها  
 أي على أكسوة أيض يعني كما اختلفت على طعامه ونسائه  
 ولو وصليته كان الولد فطماً فيصح وإن كانت مجهولة

بحر الطير كما جاز استبحار الطير بطما سها وسوتها  
 لان الجها لا تدوي الي المنا رعة لان الوالدين لو نور  
 شفتها لا يجادل بنقطة الطير خيفة على لدها  
 وكذا لا يقصر ان في كسوتها خفية ان يصيرها البرد  
 او الحر فيلجفت الضرر بالولد وكذلك هنا لا تقصر الام  
 في نقطة الصغير وكسوته لانها اذا لم تقصر فهي حق  
 الظم لاجله فلا تقصد معه بال ولوي قال في النخ  
 على جميع الفناوي الكسوة مجهولة فكيف يصح عليها  
 قال هذا النوع من الجها لا يتحمل في الطير كذا هنا هـ  
 قال الشيخ الرجنبي والظاهر ان الاختلاف على جارة  
 الظم يصح ايض ويجري فيها الخلاف فعلى ما في للتنقي  
 يشترط تعيين المدة اهـ ولو خالفته على نقطة  
 ولده شهرا مثلا او عشر سنين وبه عبر في النهر  
 والهداية وهي معسرة لا تقدر على نقطة ولدها  
 فطالبت بالنقطة عبر عليها وما شرط عليها دين  
 هندي وعليه الاعتقاد في لانه لما استغريول الخلع  
 دينا عليها فلا تستقط نقطة الولد عنه بدين له عليها  
 كما اذا كان عليها دين اخر وهي لا تقدر على قضايه لا  
 تستقط نقطة الولد عنه فنية فالصالح ان الصغير يحتاج  
 الى النقطة والكسوة ولا بقا الحياتة الابهها والام قد التزم  
 ذلك وهي عاجزة عنه فلا يتوزع الولد حتى بهلك غايته  
 ان للاب دينا عليها بقدر ما عجزت عنه فيطالبها به  
 اذا ابسرت وينفق على الصغير دفعا للاب لا عنه

وفيه

وفيه اي الفتح لو اختلفت على ان تمسكه اي الولد الي  
 البلوغ صح الشرط في الاتي لا التام لان يحتاج الى معرفة  
 اداب الرجال والتخلق باخلاقهم فاذا طال كثر مع الام  
 يتخلق باخلاق النساء في ذلك من النساء ما لا يجي  
 هنديه ولم يبينوا هل يبقى عندها الى استغنا لزوج  
 بنقطة ما زاد ام لا والبيت لو بقيت عندها معها بعد بلوغها  
 فلا ضياع في حتمها ولو تزوجت اي التي خالت على نقطة  
 ولدها تزوج اخر فلكل زوج الاول اخذ الولد فقلت وينبغي  
 ان يقيم بما اذا لم يكن الزوج الثاني محررا للولد والافلا  
 ينتزع منها كما سياتي في الحضانة والله اعلم وان وصلي  
 اتفق ابواب الولد المخلع وامه على تركه بعد تزوج الام  
 لانه حق الولد اي لانه اخذ الاب الولد لتضمنه الحضانة  
 وهي حقه لا يقبل الاستقاط وقيل جت الام وسياتي  
 ان نشاء الله تعالى في الحضانة وينظر الى مثل مسكه  
 لتلك المدة يعني حيث اخذ الاب الولد عند تزوجها  
 فتقدر المدة التي تمسكه ابوه عنده وينفق عليه من  
 عنده يرجع به عليها ووقع في النسخة التي حشيت عليها  
 السيد احمد وينظر الى مثل مسكه فقال اي مثل نقطة مثاله  
 اذا اختلفت على تركه عندها قال في البحر حيث لو قصر في  
 الاتفاق عليه لانه يرجع عليها بقيمة النقطة وينفق  
 هو عليه نظر اليه وفي الهندية اختلفت عن زوجها  
 على نقطة ولده منها ما عا شوا قال الامام يرجع عليها  
 ان تزوج المهر الذي قبضت اخلع الاب صغيرته بما لها





فيما تخضع ضررا كالنزع وتوقوف فيما دار بين النفع  
والضرر ويرى هشام عن محمد انه يقع الطلاق ويروى  
الهندواني عن محمد انه لا يقع فلو يكففت واجازت جاز  
كذا في الفتع وذكر الزيلعي لو شرط الزوج البذل عليها  
توقف على قبولها ان كانت اصلها فان قبلت وقع  
اتفاقا ولا يلزم المال وان قبلت الاب عنها صح في رواية  
لانه نفع محض لانها تتخلص ببلد مال ولا يصح في اخرى  
لان قبولها يعني شرط المين وهو لا يحقل البناء  
وهذا هو الاصح اهـ وكذا الكبير يعني لو خلع الاب كبيرة  
علي صداقتها جازها جاز والمال عليها ولو ولد اذنها وقبل  
الاب عنها طلقت ولا يلزمها المال اما الطلاق فانه  
بمثلة تقليبه علي قبول الاب وقد وجدوا ما عدم لزوم  
المال لعدم صحة تبرعه بها وقد علمت ان بدل الخلع  
من قبيل التبرع لان المضع في حال الخروج غير مستعمل  
وليس للاب تصرف في مال الكبيرة اصله فحيث لم تاذن  
لم يجز ونرجع بالصداق علي الزوج والنزوح علي الاب ان  
ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقع علي قبولها فان ذلك  
قال الا اذا قبلت يعني فيتم الخلع في حق المال فيلزمها  
المال وهذا دليل علي ان الطلاق واقع وقيل لا يقع  
الطلاق ها هنا الا باجازتها بغير موافق من قوله  
ها هنا اي فيما اذا لم يصنف الاب المهر ولا يصح الخلع  
للصغيرة من الام لعدم ولايتها فكانت كالاجنبي والخلع  
يصح من الاجنبي اذا التزم البذل فكذلك الام ولذا قال ما لم

من الصداق وغيره ولهذا قال الشيخ الرضوي قوله او مهرها  
يصدق عليه قوله جالها لان المهر من مالها فلا حاجة  
اليه اهـ وهذا ابتعد بركس اللام واما بفتح كما حملته  
فيعبر قوله او مهرها فكرارا محض طلقت في الاصح اي  
بالنكاح وقيل لا تطلق تستاني كما تطلق لو قبلت هي  
اي الصغيرة المخلع والمال انها هي مميزة اي تغفل ان  
النكاح جالب للمهر والخلع سالب له وقيد بها لان قبول  
غير المهر لا يعتبر ولا تطلق سالم بقبول الاب كما ياتي  
وقد نقل صاحب البحر الاتفاق علي وقوع الطلاق في المهر  
اذا قبلت وذكر صاحب المنظومة ان خلع الصغير عا ل مع  
الزوج ان كان بلغظ الخلع يقع البائن وان كان بلغظ  
الطلاق يقع الزخي وفي جامع الفصولين لو طلق الصغيرة  
بمال يقع رجيا وفي الامة يصير باينا فالطلاق بمال يقع  
في الامة لكنه موجب وفي الصبية يقع بلامال اهـ ووجاه  
الفصولين قال لامرأة الصبية انت طالق مكررا  
فتنهلت ينبغي ان تطلق رجيا ولا يستفظ المهر اهـ  
ولم يرد الا ب ولا الصغيرة علي قوله ابن سلمة وزعمه يلزمه  
وان لم يضمن ولا كلام في لزومه لوضعي وفي جوامع الفتة  
طلتها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فتقبلت وقت طلقه  
والدبر وان قبلت ابوها واجنبي لانه اي القول من  
لان تبرع وتبرع الاب في مال الصغيرة حسب المطلقة ولا  
مصلحة له في تبرعه وكذا لو قبلت هي لعدم صحة تبرعها  
لان تصرف الصغير صحيح مطلقا فيما يخص نفقا وباطل  
فيها

تلتزم البدل قال في البحر وقيد بالادب لانه لو جري الخلع  
 بين زوج الصغيرة وامها فان اضاقت الامر البدل الى مال  
 نفسها او ضمنت ثم الخلع كالاجني وان لم تنصف ولم يقنع  
 لادراوية فيه والصحيح انه لا يتبع الطلاق ولا يصح الخلع على  
 صغير اصلا اي لا من جانب الام وهو ظاهر ولا من جانب  
 الاب وسئل لان مال يدفعه الادب من مال نفسه او من  
 مال الصغير لان الصغير لا يملك الطلاق فلا ينوب لادب  
 عنه فيه لان الطلاق بيد من اخذ الساق فليس لادب  
 ان يطلق على ولده ولا يتوقف على اجارته خاتبة وفي  
 الهندية خلع السكران والمكره جائز عندنا وخلق الصبي  
 باطل والمعتوه والمغف عليه من مرض بمنزلة الصبي فذلك  
 وفي البحر مذهب الامام فانك رض اذا علم الادب ان الخلع  
 خير لها بان كانت الزوج لا يحسن عشرتها فخالع على  
 صداقها صحيح فان قصي به قاضي نفذ قضاؤه ونحوه في  
 القريستاني عن جامع الفصولين وفي المفتاح عن الثانية  
 ان عدم سقوط المهر فيها اذا خلع الادب صغيرته على مهرها  
 مقتد بما اذا لم يعلم الادب ان الخلع خير لها اما اذا علم ذلك  
 بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخاها على صداقها  
 سقط الصداق عن الزوج وان قضى القاضي بذلك نفذ  
 قضاؤه لانه قضاؤه موضع الاجتهاد اهـ كما لو خالعت  
 المرأة بذلك اي عاها او مهرها وهي غير ربيدة اي  
 سفينة في امر دينها والمرشد كون الشخص مصليا  
 في ماله ولو فاسقا والحر بالفسق يقتصر عند ابي يوسف  
 الي

الى القضا بالحر بالدين وقال محمد يثبت بحد السفه وهو  
 نذر المالك وتضييعه على خلاف الشرع وفي البسوط  
 واذا بلغت المرأة مفسدة فاختلعت من نوحها بمال جاز  
 الخلع اخر وهذا بعيد الاعتماد على قول محمد واللدغالي  
 اعلم فانها تطلقت لان الطلاق على مال والخلع يستلزم  
 العلم القبول وقد وجد فكالات الزوج علق طلقها بقبولها  
 لانه قال اذا قبلت وقع الطلاق ولا يلزم المالك لانه لا  
 منقعة لها ظاهرة في التزامها المالك فالنظر في خبرها ان  
 تجمل للصغيرة حتى لو كانت الخلع بلغت الطلاق يقع الطلاق  
 رجيبا لانه صريح لم يتأمله بدل فيها اي في الصغيرة وغير  
 الرسيذة شرح وهما بنت وقدمر لنا القول عن شرحها  
 لشر بن لادلي فان خالعا اي الصغيرة والغير الرسيذة  
 الادب على مال ضامنا له اي ملتزما على نفسه من ماله  
 للزوج لا تكفي عندها لعدم وجوب المال عليها لان الضم  
 حقيقة تجمل ما على الاصيل ولا يسمى هنا على الاصيل ولم  
 تتحقق الكفالة اذ هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل  
 في المطالبة ولا مطالبة على الاصيل صح الخلع والمال  
 عليه اي على الادب المترضا اذا بلغت اخذت نصف  
 الصداق ان كانت قبل الدخول وكله ان كانت بعده من  
 الزوج ويرجع هو على الادب الضامن او يرجع على الادب  
 ولا يرجع هو على الزوج ولو كانت المهر عيب اخذته من  
 الزوج كله لان بعد الدخول او يرضع لو قبل الدخول  
 ويرجع الزوج على الادب الضامن بيمينه كذا في القنع واقره

في النهر كالخلع مع الاجنبي اي لو باشر الزوج خلع امراته  
 مع اجنبي اي معنى لا ولاية له ومنه الام مع ان الق  
 فان اضاف البدل الى نفسه فالمعبر قبوله على وجه  
 ضمنا له او ملكه اياه بان يقول اخلها بالف على وعلى  
 اني ضامن لها او على الفى هذا او عبيد هذا فالخلع تام  
 والبدل عليه فان استحقته لزوجته قيمته ولا يتوقف على  
 قبول المرأة وان لم يصف الى نفسه ولا الى احد بان قال  
 على الف او على هذا العبد فان قتلت المرأة زوجها تسليه  
 او قيمته ان عجزت وان اضافت الف في غيره بان قال على عبيد  
 فلان او دار فلان اعتبر قبول فلان ولو قالت اخلني  
 على الف على ان فلانا ضامنا له فنفسه يقع الخلع فان ضمن  
 فلان اخذ الزوج من ايها شارا او فمها فقط ولو قال لصاحب  
 العبد خلعت امراتي بعبدك والمرأة حاضرة فالتعبد  
 لصاحب العبد والكيل عنها بالخلع اذا قبل الخلع ثم كان  
 الكيل لرسال البدل ارسالا بان قال للزوج اخلع امراتك  
 بالف درهم او على هذا الف راثا راثا الى الف للمرأة كان البدل  
 على المرأة ولا يطالب به الكيل وان اضاف الكيل البدل  
 الى نفسه اضافته ملك وضمان بان قال اخلع على النعمي  
 او الف على وعلى هذا الف واثارا الى الف نفسه او على  
 الف اني ضامن فكان البدل على الكيل ولا يطالب به المرأة  
 ولو قيل ان يرجع على المرأة قبل الاداء ويعده وان لم تكن  
 المرأة امرته بالضمان كما في البحر فالاداء اولى بجنبي اذا كانت  
 مباشرة الخلع مع الاجنبي بشرط الضمان صحيحة فمع الاداء

اول

اولى لانه يملك التقرب في نفسها وسأها بالمصلحة نحو  
 ملا سقوط مهر وسائر ما يسقط من الحقوق بالخلع  
 لان ذلك كله لم يدخل تحت ولاية الاب وهذا فيما اخلها  
 على مال غيره او على مهرها على انه ضامن لربيع الخلع  
 ولا يستعظم من حقوقها سوى كفى اذا كانت على المهر فلها  
 ان ترجع بد على الزوج والزوج يرجع به على الاب لضمانه اما  
 لو كان على مال غيره فانها اذا رجعت بالمهر على الزوج لا  
 يرجع به على الاب لانه لم يصف له المهر وانما ضمنت له بدل  
 الخلع من مال غير المهر ومن حيل سقوطه اذا اراد الزوج  
 ان لا يرجع عليه بالمهر ونحوه ان يجعل اي الزوج ومن يباشر  
 الخلع منه من اب او غيره بدل الخلع على جنبي بقدر المهر  
 ثم يجعل اي بدل الخلع الزوج وهو ما غل فيجعل على من له  
 ولاته قضى ذلك اي المهر منه اي من الزوج وهو الاب  
 فقط كما تقدم في باب المهر نزلت في قال في البحر في النزاع  
 واذا اراد ان يصح خلع الصغيرة على وجه يسقط المهر  
 والمتعة عن تزويجها فخال اجنبي مع تزويجها على مال قدر  
 المهر والمتعة فيجب البدل على الاجنبي للزوج ثم يجعل الزوج  
 بما عليه من الصداق والمتعة لمن له قضى صداقها على ذلك  
 الاجنبي فيبطل الزوج عن المهر ويكفر في ذمة ذلك الرجل  
 اهو وفيها من موضع اخر وجيلة اخرى ان يجعل الزوج بالصداق  
 على الاب فيبطل الزوج منه وينتقل الى ذمة الاب والاب  
 يتكف قبول الحق اليه اذا كانت المحتال عليه املي من المحيل  
 والناكب كوف الاب اسلي من الزوج وكذا لو كان المحتال



عليه مثل الجبل في المدة ولو كانت المخلع وليا غير الراجح عليه  
 القاضى وصيا حتى يملك قبولها فذكر المخلع حيلته في وهو  
 ان يقر الأب بقبضه صدقها ونفقة عدتها ثم يطلها الزوج  
 باننا وهذا خاص بالاب لصحة اقراره بالقبض بخلاف سائر  
 الاوليا ويبر الزوج في الظاهر اذ الاب لا ما اقراره ويكتب  
 اقراره الاب بقبضه حقه وطلاق الزوج باننا اه وبقية  
 في جامع النصولي بان الاب اذا كان كافيا الاقرار لم يبر  
 الزوج عند الله تعالى ويحرم عليه فلم تكن هذه الحيلة شرعية  
 ولذا قال في النظار هوان شرطه اي الزوج الضمان الاول  
 ان يقول بذل المخلع لانه لا معنى لاستراطه الضمان عليها  
 افاذا السيد احمد عليها اي الصنعة فان قبلت وهي  
 من اهل اى القول بان تستل ان النكاح جائز للمال  
 والمخلع سالت له طلق لوجود الشرط وهو قبولها بالطلاق  
 سى عليها لعدم اهلية الفرقة اي لعدم قاهر الصنعة  
 للفرقة وان خالها عليا والى تستل وقلت ولكن لم تستل  
 بان النكاح جائز والمخلع سالب لم تطلق فان الصنعة  
 بالمخلع تعتمد القول ولم يوجد هنا وان وصليته قبل الاب  
 نيابة عنها في الاصح زيلعي قال في الفتع وان قبله الاب  
 عنها فصح وقوع الطلاق وروايات في رواية يصح لانه منع  
 محض اذا تخلص من عهده بلامال ولما منع منها صار  
 كقبول الهبة وفي اخرى لا يصح لان قبولها بشرط البين  
 وهو لا يحتمل النيابة وهذا هو الاصح وقال قبله وفي جواب  
 الفتة طلقها بمرها وهي صغيرة فقلت وقبلت وقعت  
 للغة

طلقة ولا يبروان قبل ابوها او اجنبى روى هشام عن  
 محمد بنع روى الهذلي عن محمد بنع وروى بنت ولما  
 قبول ابوها كافي للمنفقة قال السيد احمد وعمل جوده  
 الى قبولها الساكت حال صرها اذ وقع قال الزوج  
 خا لفتك بلفظ النكاح لانه لا تكون من الجانيين  
 ولذلك قال قبلت المرأة لتوقف المنة على القول  
 وتستقط الحقوق المتعلقة بالنكاح بخلاف خلتك بلفظ  
 الثلاثي المرد فان لا يتوقف على القول ولا يستقط  
 الحقوق كالتقدم في اول الباب والحال انها لم تذكر الا  
 لوجود الايجاب منه والقول منها ويرى الزوج عن المهر  
 للموجب لو كانت ذكرك الموجل باقيا عليه ولا يبر وان  
 باقيا عليه من الموجل شئ فيه اشارة الى انه لو وقع البين  
 وبقي البين فليس للرجوع على الآخر فيما قبضته ومنها  
 لان باقيا بذمة فانه يستقط رده عليه اي على الزوج  
 ما ساق اليها من المهر المحمل لمراته اي المخلع من  
 اي من جانيها فتستبرأ الى المأونة بعد الامكان يبنى  
 وقد امكن الرجوع الى امره بين يديها وهو المهر وهذا مخالف  
 لافي الفتع عند قوله ويستقط المخلع والمبالاة كل خطا  
 من ان البدل اذا كان سكونا عنه فقبضه بلامال وروايات  
 اصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به احدهما  
 الاخر قبل الدخول او بعده مقبوضا او لاحق لا ترجع على  
 الزوج بشئ ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليه  
 ان كان مقبوضا كله والمخلع قبل الدخول وشك في الزيلعي

من تلك المالك كما هو حكم التبرع في مرض الموت فله الذل  
من ارثه وبدل الخلع ان خرج من الثلث اي كل من ميراثه  
وبدل الخلع فيعطى الاقل منها فان كان ميراثه اقل من  
بدل الخلع ظهر محل شهنتها فيعطى قدر ميراثه ويستقط  
الواحد عند حصول التهمة فيه وان كان بدل الخلع اقل  
من ميراثه او مساويا له فله بدل الخلع لعدم التهمة ولا  
سئل له فيما زاد عليه الاذ غير وارث فخلعه له والا لا  
وان لم يخرج من الثلث فيعطى لها الاقل من ارثه والثلث  
يعنى يعرف لها الاقل منها فان كانت ارثه اقل من الثلث  
اختار الميراث وان كان الثلث اقل صرف له ذلك ولا يخط  
له فيما زاد عليه لانه لم يكن وارثا هذا كله ان ماتت في  
العدة ولو ماتت بعدها اي بعد مضي العدة او ماتت قبل  
الدخول فله البدل ان خرج من الثلث والا فالثالث بالغ  
ما بلغ وتامة في جامع التفصيل في قال فيه وحاصل الثنا وت  
يبين مضي العدة وعدم مضيتها انه بعد مضيتها لا ينظر الى  
تدريج الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج  
قدر الثلث من بدل الخلع ولو اكثر من ميراثه هكذا قال  
ولعل الصواب فيسلم للزوج بدل الخلع من الثلث ولو اكثر  
من ميراثه فتأمل قال وقيل مضى لا ينظر الى الثلث وانما  
ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون  
ثلث المال لو ثلثه اكثر ولو برئت من المرض سلم للزوج  
كل البدل كاستهائه فيه ثم برئها ولا ارث بينهما بالزوجه  
ماتت في العدة او بعدها لتراضيا بها ببطلان حقه ولو

وشرح الوضعية والمقدسي والنشر نلاله وافاد هذا  
انها لو اختلفت قبل الدخول ولا نت قبضت المهر كله  
يلزمها ود نصف المهر فلا يلزمها رد شيء بعد الدخول  
بالاولى وفي متى المختار والمباراة كالخلع يستطمان كل  
حق لكل منهما على الاخر بما يتصل بالتكاح حتى لو كان  
قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشيء ولو لم  
يتقبض شيئا لا يرجع عليه شيء وفي شرح ورد الجمل  
المجمع ان لم يسميا شيئا برى كل منهما من الدخ قبضت المهر  
اولا دخل بها او لا وفي شرح الجامع الصغير لثا في خان خلها  
ولم يذكر العوض عند هـ لا يبر احد هـ عن صاحب عن المال  
الواجب بالنكاح وعن ابي حنيفة روايات الفصح براءة  
كل منهما عن صاحبه هـ قال في مشني على خلاف الفصح  
تتبع الماتق وامام في الثانية من قوله فان لم يكن لها مهر  
لزمها رد ما ساق اليها هو وايض خلا في الصحيح فتدبر  
الزوج قال اخلم نفسك فقالت خلعت نفسي منك واخا  
الزوج جاز فيبر مال وعند الناب لا يكون الا مال الا ان  
ينوي بغير مال خلع المريضة اي بدخل خلها يعتبر من  
الملك فذلك لما صرنا المضع عند الخروج غير متقوم  
فما بذلته للزوج لا تخفى متا بله نسئ في حكمه سابقا التبع  
ولذلك قال لانه مبيع وتبرع المريضة للزوج لا يصح ولا يجزى  
بتفد من الملك فاذا اختلفت في مرضها وتبين انه مرض  
الموت بان انقل به الموت لاقت بمتهمه اذ يمكن ان تريد  
ان تعطيه فوق ميراثه فالاختصاص في ذلك اولي الابد يستبر  
من

السيد للزوج رقبته بابل الخلع ان كان زوجها حراً صح الخلع  
مجاناً اي بلا بدل للماسياتي مت التعليل قال السيد  
احد وظاهره انه لا يسقط المهر وقال الكاظم والظاهر  
ستقبله لسطلته التسمية فهو كسبية الخ والخبر وان  
كان زوجها مكاتباً او عبداً او مبرأياً كغيره صح و  
صاروته امة للسيد اي السيد العبد والمبرأ لا يبطل  
النكاح لان محلك هو لاله لا يتسخ النكاح لانها لا تفسد  
عمولة للزوج بل لولاه وهذا في العبد والمبرأ بظاهرهما  
في المكاتب فانها محلوكة له لا لسيد غيره ان ملكه فسرها  
غير تمام فلا يفسخ نكاحه فان عجز كانت لسيد مبدقفاً  
ديونه وان عتق كانت اولده انه له منها الولاد والد  
كانت ممتة له فتولده صاروته امة للسيد يقال في المكاتب  
ان السيد يهبها تحت التملك بحيث لو عجز صارته لسيد  
وحت التملك لا يمنع بقا النكاح فلا يفسد النكاح كما لا يفسد  
المكاتب زوجته بغير ما لا يعيني لو كان زوجها حراً فلو ملكها  
لبطل النكاح يعني لو ملك السيد الذي هو الامتة المختلصة  
لبطل النكاح فاذا بطل النكاح بطل الخلع واذا بطل الخلع لا  
يملك الامتة فكلان في صحته اي الخلع ابطاله تحسباً وصحي  
وما كان في صحته ابطاله فهو باطل والمراد بطلان كون  
صاروته لامطلقاً ولذا قال في الفتاوى كذا ينع طلاق بائن  
لا يبطل البدل وبقي لفظ الخلع وهو طلاق بائن هو  
لان الخلع صاروته من جانبها يعني من جانبها فاذا بطل  
جانب الما وصنتم يبطل البين فسرور قال خلقت

اختلعت صحته والزوج سريين فالخلع جائز بالمسعي قل  
او كثر ولا يرت بينهما مات في العدة او بعدها اختلفت  
المكاتب لزمها المال بعد العتق ولو كان خلعها حاصلاً  
باذنت المولى لم يخرجها عن التبرع يعني ان ملك المكاتب  
في المال غير تمام فلا تملك التبرعات ولا تملك الاما هو من  
اعمال التجارة وما تتوصل به الي الزوج الذي تفصل به اليك  
رقبتها مع انا حرة يد الا يملك سيدها ما في يدها ولا يندر  
علي التفرق فيه فلا يعتد اذ ذلها فيه لان الذوت تمت  
له التفرق ولا تفرق له ما دامت ملكاً فاذ اختلعت من  
زوجها في حال كتابتها صح الخلع وبقي البدل في ذمتها لا تقدر  
علي دفعه لا باذنت المولى ولا بدونه فاذا عتقت وارفع عنها  
حت المولى في مالها ونفسها طهرت ما علم بان ملك الخلع  
والامتة وام الولدان فاخت باذنت المولى صح خلعها و  
لزمها المال للمال لان كل واحد منهن لما كانت مملوكة  
يد او رقبة وما في يدها لسيدها لم يبيع لها تبرع الا باذنت  
سيدها لان المالك لم يكن يذل الخلع بتملكه بربطها اذ  
لا نت فيه كسائر تصرفات الماذون فلذلك قال فتابع الامتة  
اي في بدل الخلع الا ان يعتد بها المولى كسائر الديون وتسمى  
ام الولد والمدة لانهما لا يقبلان البيع فيسعيان في بدل  
الخلع ولو اختلفت احداهن بلاذنت السيد وهي لا تقدر  
علي ابطال حقة والتفرق في مالها بدونه اذ ذل البدل قد لزم  
ذمتها لكونها عاقلة بالغة تنظا ليد بعد العتق خلع  
الامتة مفعول مقدم ومولاهما فاعل علي رقبته اي جعل  
السيد



يلفوا نكاح طالق على دخولك الدار قال في البحر وكذا قال  
 أنت طالت على دخولك الدار توقفت على التمسك فان  
 قبلت طلقت للحال وإن لم تدخل الدار لا تملك على التمسك  
 الإيجاب بالقبول لا للتسليم بوجود القبول اهـ قال  
 الشيخ الرحمتي فذلك كقولك أنت طالت على الف فانه  
 تعليق بقبولها لا على تسليم الف وكذا قال في الطلاق  
 علي أن تدخل الدار توقفت على الدخول قال لم تدخل طلقت  
 ولو وجد منها القبول قال في الزهر على حقيقة فلو استغلا  
 إذا انقضت بالأجسام وهي محل إطلاق النكاح وفي غير  
 ذلك حقيقة في معنى إطلاق اللزوم الصادق في ضمت  
 بإيجاب قبل الشرط المحض كانت طالت على أن تدخل الدار  
 فجعل نفسه الدخول شرط الوقوع فلا يقع الأبه بخلاف  
 قوله على دخولك فان الشرط قبل الدخول دخلت أولا  
 وكان وجهه أن الدخول لا يدل على التمسك فهو بمنزلة الطلاق  
 على مال ويتعلق الخلع والطلاق على قوله والفعل المأمور  
 بالمصدر يدل على التمسك فكان التعليق بنفس الفعل  
 لا بقبوله والمقام يحتاج إلى تأمل ولذا قال قلت في طلب  
 الفرق قال إن بفتح الهرة وسكوت النون من نواصب  
 الفعل المضارع والفعل يبي إذا دخلت أن على الفعل الفاعل  
 صبرته بمعنى المصدر ولنا فيه الخبر قوله تعالى وإن أنصروا  
 خيركم فتدبر قال الشيخ الرحمتي ربما يقال المصدر الصريح لا  
 يصح عمله على الجثة كما قاله الشيخ في شرح المتعني فلا يصح أن يقال  
 أنت أما دخولك الدار أما عدمه فيستعين بتقدير مضاف

على الف قاله أي كبره ثلاثا وإنما ذكر قاله لدفع توهم التلغظ  
 بلفظ ثلاثا فقبلت أي بعد الثلاث طلقت أي ثلاثا  
 بثلاثة آلاف فبده لانه لو قال قد خلعت وكبره ثلاثا  
 وأراد به الطلاق لم يواحد بأئمة جامع النصولين لتعليق  
 بقبولها يعني لانه بمنزلة ثلاث ثمانية فإذا وجد قبولها  
 وقفت الثلاث كل واحدة بألف لأن قوله خلعت بألف  
 معناه أن قبلت فانت محتلفة على الف وكذلك حتى أعاده  
 فثانيا وثالثا ويقولها قبلت ووجد شرط الثالث ثلاث  
 فوقفت الثلاث بثلاثة آلاف ولو قبلت بعد المرة الأولى  
 طلعت واحدة بألف ولا يقع بالثاني لأن البائن لا يلحق  
 البائن أقاده السدود منهم من كلام الشيخ الرحمتي أنه لا يفرز  
 بلحظ كونه معلنا وهو مخالف لما مر للشيخ أن ذلك إنما  
 يلحظ إذا كان معلنا قبل النكح وهما هنا بالعكس فتنسبه  
 والله اعلم في المستحق أنت طالت أربعا بألف فبده ثلاثا لما  
 في الخلاصة عن أبي يوسف لوقالت طلعتي أربعا بألف  
 فطلعت ثلاثا فهي بألف ولو طلعتها واحدة فتنسب الألف  
 أه لا يفرز إذا برأت لأن ما وصدة لا تنسب فتنسب  
 الأربع طلعت ثلاثا قال عريان قبلت الثلاث من  
 الأربع لم تنسب أصلها لتعليق أي الزوج الطلاق بقبولها  
 بأربعا الأربع كأنه قال أن قبلت أربع فطلعت بألف  
 فقد أوقفتها فلم يتحقق وجود الشرط لا بقبولها ولما كان  
 الواقع بها ثلاثا لانه لم يسلط على قبولها الثلاث فإمام  
 قبل الأربع لم يقع شيء وإن قبلتها وقع بها ثلاث لأن الزيد  
 يلفو

اي انت طالت على التزامك دخول الدار وذلك يتم بالقبول  
والمصدر المودع يصح حله على الحنة فيقال اما ان تدخلني  
واما ان لا تدخلني فتقول انت طالت على ان تدخلني يخرج محل  
ان تدخلني عليها اي وصغر بابها وذلك لتدخل العسل فيها  
فلا تطلق الا بالدخول لان الدخول حقيقة فهو قول  
هذا اللفظ والتزام الدخول مجاز فيه ولا يعود الى المجاز  
عند اطلاق الحقيقة اه قال السيد احمد وقال بسفقت شائتي  
الفروق ظاهرة في باب قولك خالعتك على قولك كذا  
ويبين على ان تتولي كذا ومثل ذلك على كلاك وعلم ان  
تتكلم وكذا على قيامك وعلمي ان تنزوي اذ هو في الصريح  
دال على تقدم الدخول وصيرورته صفة لها فيبدل على  
الحصول في المودع دال على طلب حصول ذلك الفصل اعني  
الدخول في مثال التفتي توقف الصريح على القول والمودع  
على طلب الحصول فتدبر اه قال وفيه انه بعد تسليم كونه  
الصريح يدل على الحصول وهو الدخول بالفعل مثلا يقتضي  
عدم توقف الطلاق على القول بل يقتضي تحيزه لانه في  
الحكمة على ان الواقع انه لم يتحقق وجوده في المثال فتدبر  
اه قال خلتك واحدة بالغ وقالتم انما تلك الثلاثة  
فلك ثلاث اي تلك الالف فالتقول لها لانهما اتفقا على  
الواحدة وادعي زيادة المدل عليها وهي تنكر وتضيق  
ما زاد عن تفسيره والاصل نبرة الذمة فتصدق بمعناها  
ولو اقامت البينة فيمنع الزوج اولى ومنتفى خلعها على  
صدقتها ولو لها او علمي ان صدقتها لا يجبي ستمه او علمي

ان

ان عسك الولد عنده اي عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط  
لان مقتضى الخلع ابطال ما لكل على الاخر من حقوق الملاح  
فاستراط المهر لولدها او للادجني بشرط فاسد لا دخل في  
مقتضى الخلع فيصح الخلع ويبطل الشرط لان الخلع لا يبطل  
بالشرط انما سدة قائم للزوج ولا شيء للولد والادجني  
وانما بطل الشرط في الثالثة لان الحضانة حق الولد فلا  
تملك استعاطها فتأخذها وتنفق عليه اذا لم يكن له مال  
قالت اختلفت منك فتقال طلقك بانك وكذا لو قالت  
اخلعتي بكذا فتقال انت طالت كما في الخامسة لان قوله  
طلقك وقع جوابا لقولها اختلفت منك وهو ينفذ  
البيسوتنة وقوله طلقك لا ينافي فيها وكما قال لها  
طلقك بالخلع الذي طلبتية والطلاق يقع على البائن  
كما يقع على الرجعي وبه انفي الاسم ظهير الديني وصير  
نظر لما اوقعه هولاء العبرة لا يتقاعد الا بقاءها  
فيجعل استثناءا وهو قول القاضي ابي علي السني قال  
المص وانما انفي بانه يسال الزوج احتياطا في موضع الخلاف  
فكلمة السيد احمد وقال الشيخ الرجعي والوجه هو الاول  
لما سمعت فلذا اجزم به وصلي الثاني يقتل ما لا وقتلنا  
فقال اختلفت منك فتقال لها بل طلقك فالتقول له  
وبلزم ما اعترف به ويتوقف الذي يدعي على البائن لانها  
تدعيه وهو وصف البيسوتنة وهو ينكره فغيرها البينة  
وعليه الجمين اه وفي الخامسة لو قالت اختلفت منك  
فقال لها طلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع

بينها وقال بعضهم تقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسال  
 الزوج عن النية فان قال نويت به الحواين يكون حوايا  
 وفراية السروجي قالت اخلعني بكذا فقال في حواياها  
 طلقتك بالسنة فقصا ابتداءا خلافا ورفض حفظا لآخر  
 لو قال اخلع نفسي فقاتلت طلقت نفسي لزمها المال  
 الا ان يسوي الزوج بغير مال ولا رواية لقول ابرايم  
 من الهرير شرط الطلاق الرجعي مطلقا رجعي قال في  
 القنية في الباب المعقود للمسايل التي لم يوجد فيها  
 رواية ولا جواب شافى للتأخير ان يقع بانها لا  
 في المال اهو رجعا قال فيل انه يقع الرجعي نظرا الى ابتاعه  
 لكن في الزيادة ما يدل على وقوع البائن وذلك لانه  
 قال لو قال انت طالت اليوم رجعي وعدا اخري رجعا  
 بالغة فابعد لها اي لكل من الطلاقين وهما باشتتافا  
 عبارة الزيارات ان نقطة بالطلاق الرجعي مع اشتراط  
 المبدل يقع به البائن لان العبرة للمعاين لا لظواهر  
 يكون بالمبدل يكون باثنا لا تقدم انها لا تلتزم المال  
 الا لتلك تنسبها فقولها ابرأتك عن المهر بشرط الطلاق  
 الرجعي يكون باثنا لانه طلاق بموضع وهو استا طاهر  
 عنه ثم ان في الزيارات جعل فيه مثالا بالطلاقين  
 فنفسه عليها واذا بانته بالاول بنصفه الالف لم يلزم  
 للمنافي كفي ما دامت مبانته لانها لم يحصل لها شيء  
 متباعدة المبدل كما تقدم من عدم صحة خلع المبانته ولا  
 تكون الثانية الا باثنا لان الطلاق الرجعي بعد البائن  
 يكون

بان  
 لا لا طلاق

يكون بانها عدم تصور الرجعي اذ هو ما يلزم ضد الرجعية  
 ولا رجعية بعدا لانه اذا قال ابرأها باشتتافا فكن تقع  
 عدا طلاقه اخري بغير شيء لما علمت ان الترام المبانته المبدل  
 غير صحيح لعدم ما يثبت له من قبل الزوج والموضع لدون  
 موصوف لا يكون فليس عليها الا نصف الالف المتقابل  
 للطلقة الاولى هذا ان لم يعد ملكه فلو وجد عليها الثلاث  
 بعد وقوع الاول وقع في العدة بنصف الالف ايض لا نهى  
 ح غير مبينة وهي محتاجة الى ملكك بنفسها بالمبدل اذا  
 علمت هذا فاعلم ان قولك كنى عدا يقع بغير شيء ظاهر ان  
 هذا الحكم متعلق بمسالة الزيارات ومذكور فيها وقال  
 السيد احمد وعبارة المنافع حتى ذكرها في الزيارات لم  
 يذكرها هذا الاستدراك لا بما ذكره في الموضع من الذخيرة  
 في غير هذه المسالة وعبارته وفي الذخيرة انت طالعت السا  
 طحدة وعدا اخري بالف درهم فقبلت وقعت واحدة  
 في الحال بنصف الالف واخرى عدا بغير شيء وان تزوجها  
 قبل مجي العدة ثم جاز العدة تقع اخري بحسب ما تؤول وقال الذخيرة  
 انت طالعت الساعة واحدة رجعية وعدا اخري بالف  
 فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء ما يثبت في المبدل  
 فان الطلاق يبدل لا يكون رجعي وفي العدة تطلق اخري  
 بالف الزوال الملك بها لان الاولى رجعية لا تزيله ولو  
 قال انت طالعت اليوم باثنة وعدا اخري بالف تقع في الحال  
 باثنة بلا شيء وعدا اخري بغير شيء لان الملك نزل بالاول  
 ولو قال انت طالعت الساعة واحدة رجعية بالف وعدا

لو صلح



وفي قوله فطلعت نفسها الشارة الى انها لو ائتمت بصفة  
الاختيار فانه يقع باننا لان من الفاظ الالفين كانت  
افاده السيد احمد رحمه الله تعالى اختلعت عنهما على  
ان يعطيهما عتريه درهم او يعطيهما كذا ما اتفقوا على  
من الارز بقية الهرة وتشديد الزاي يبيض الوجه كله  
ويكثر ماء الظاهر هو باس في الثانية معتدل في الحراف  
والبرودة وهو يورث بالخاصية الحرارة في مخزول الج  
والبرودة في بارده وهذه الخاصية لم يجز القدماء والفر  
الماخري من استعمله للرض وجعلوه مخصوصا بالاصح  
لان احداث الكيفية المتضادة في الرض والمواقفة  
في الصحة شرط واتفق حكما الهند ان المله يورث طول  
العروحة البدن وهو باقسا من قايض وسدد وقيل  
الغذاء الاسع الحليب والسكر فانه كغير الغذاء وسهرى ويسمى  
البدن ومولد للمنى وهو باطلا فم يولد الدم الصالح ويورث  
صلاح الاحلام واستقبال دقيقه الناعم جد مع شحم كذا ما  
يقع من افراط الاسهال الدوامى والسبح غايه النعم  
بحر قال السيد احمد قيل انه خلف من عرقه صلى الله عليه  
وسلم وقيل انه كان جوهرا ظرف فيه نور نبينا محمد صلى  
الله عليه وسلم فلما خلف الله سبحانه وتعالى ادم عليه  
الصلاة والسلام اخذ النور من ذلك الطريق واودعه  
ادم فانشف ذلك الجوهر ففتت صغيرا على هذه الحالة  
ذو ذك في الشرعة وشرها للملازمة على نزاده اه قلت  
والصحيح انه لم يثبت في الارزسي فتنبه صح الكلام ولا

اخرى ينصرف البدل اليها وكذا انت طالت الساعة ناديا  
وغدا اخرى بانته بالف قال فجعل التمه هذه الحك في مسألة  
الزيادات لان كل المطلقة في الفرعين بائع فاذا  
بانت بالدولي واتي الغد عليها مباينة فتنقض البائع فاذا  
بعت المعلقة والبائع المعلق يلحق البائع ولا يلزمها  
الحال لانها تنبأ بالاولى فتأمل ولما جواه وفي الظاهر قال  
لصغيره ان عنت عنك ارمنا شهر وامرك بيدك بعد  
ان تبريني من المهر فعلق ثملكها بالبشرطين احدهما  
غيمومة اربعة اشهر والثاني ابرائها له من المهر فحد  
الشرط الاول فابرأته بعيني وجد الشرط الثاني فطلعت  
نفسها لا يسقط المهر لان الصغيرة لم يصح ابرؤها وهو  
لم يعلت الطلاق العلوي مجرد الابراء والفلوقيدة بالصحيح  
شرعا لما وقع طلاقها اضلا الا اذا طلعت بعد بلوغها  
فبلغ باننا لما لم يبدل ويتبع الرجعي لانه طلاق بلا عوى  
قال الشيخ الزحمتي لكنه مشكل اذا التقويض وقع بلفظ الاكر  
بالبد والعبرة بالتقويض الزوج لا لالتقاء المرأة والامر بالبد  
من الكنايات يقع به البائع فتأمل لكن عبارة المرحوم  
وهي صغيرة ان عنت عنك فامرك بيدك فطلعت نفسك  
مبي تست بعد ان تبري ونبي من المهر فوجد الشرط  
وطلعت نفسها بعد ما ابرأته لا يسقط المهر بعد صحة  
ابراء الصغيرة ويقع الرجعي لانه كالتأويل لها عند وجود الشرط  
انت طالعت على كذا وحكمه ما ذكرناه فجعل طلاقها جوابا  
لقول فطلعت نفسك وهو صريح يقع به الرجعي تأمل اه  
وفي

يشترط ملكان الدينار للدرهم واما الارز لان الخلع  
 اوسع من البيع اي السلم لانه هو الذي يشترط فيه  
 ذلك واما غير السلم من افراد البيوع فيستعين ملكان  
 العقد الا اذا نص علي خلافة قلت وصحاحه صحه  
 ايجاب بدل الخلع عليه اي علي الزوج فيلحفظ لاسلم  
 هذا المناد الا اذا كانت العشرة ودرهما كثر من  
 مهرها والا فان كانت اقل فهو استثناء من بدل الخلع  
 لا ايجاب للبدل علي الزوج وقد تقدم ان في جعل البدل  
 عليه خلافا وفي القنينة اختلفت بشرط الفك اي  
 بشرط ان تكون ثمانية الصك عليه والصك كتاب  
 الاقرار بالمال وغيره كذا في شرح التحرير لابن امير حاج او  
 بشرط ان يرد اليها اقتسها فقبل لم يخرج عجز قبوله  
 بل لا بد من كتابة الصك وروده الاقنينة ولا بد ان يكون  
 ذلك في المجلس ولذا قال ويشترط كسرة الصك ورد  
 الاقنينة في المجلس وهل المهر يسقط فيها قال السيد  
 احمد ومقتضي كون الخلع مستقلا سقوطها بها وب  
 الظاهر والمناسبة ان كلا من الخلع والظاهر ويكون من  
 الشؤن غاليا وقدم الخلع لانه ابلغ في التحريم اذ هو عزم  
 بقطع النكاح والظاهر ان يكون مع بقائه نهرا المذكورين  
 الشافعية انه لان طلاقا في الجاهلية يوجب حرمة  
 مودة لا رجعة فيها وهو لغة مصدر ظاهر من امراته  
 اذا اطلق علي نظهر مني وانا خص بذكر الظاهر لان الظاهر  
 من الدابة موضع الركوب والمرأة مكروبة وقت الغنسان  
 ركوب

فركوب الام مستحرام من ركوب الدابة ثم يشبه ركوب الزوجة  
 بركوب الام الذي هو ممتنع وهو استمارة للطيفة فلان  
 قال ركوبك للنكاح حرام علي كافي المصباح وعدى بني مع  
 انه منقذ لتفصده معني التنقيذ لانه كان طلاقا وتصل  
 في النهي عن الكشاف ان الظاهر ثبوت عن البطن ليدل بذكر  
 البطن الذي ذكره فيقارب ذكر الفرج وكني به عنه لانه عوده  
 ووجه اخر وهو ان ثبات المرأة وظهرها الي السماء كان  
 محرما ظاهرا مراته شبهها بالظهر ثم لم يتبع بذلك حتي  
 جعله كظهرها وما هو يقال اظهر من امراته ونظاها وظهر  
 وظهر ونظهر هذا بعض معاني الظاهر والافق قد قال في  
 النهي هو لغة مصدر ظاهرا بل ظهره ونظهره وغايطه هذا  
 معنيان للظاهر واللفظ اذ هو غايطه يكون من الطرفين  
 فاذا جعل كل انسا ظهروا لظهر اخيه وجعل الاخر ظهروا  
 لظهره كذلك فقد تقاطعوا وهذا حقيقة ومن غايط  
 انسا فاقطع ظاهره مجاز لان من شتان الغايطات  
 يجعل ظهروا لظهر من يغايطه ويجعل الاخر كذلك ومنه  
 قوله تعالى ولا تضع خذك للناس اي لا تظهر لهم الغايطات  
 والمفاضلة فان من اظهر ذكرك مال خذه عن من اعرض  
 عنه ويرى جعل ظهروا لمن غايطه ابلغ من تصغير خذه  
 ونصره لان اقوي ما في الحيوان ظهروا وعليه يتكبر سائر  
 اعضائه فمن نصر انسا كان غايطه ظهروا الي ظهروا فلان  
 ضم قوته الي قوته فتعقوب احداها بالآخر ويظهره  
 تقرب لبس احدها فوق الاخر ومنه ظاهر رسول الله

٣٣١  
 في المصباح

لا تغلزل ما دامت اجنبية والمدة ودام الولد والملازمة  
 والمستتاه لاظهار رزنها كالامة ولاظهار من المات  
 بواحدة او ثلثات حتى لو علفت الظاهر بشرط ثم اياها  
 ثم وجدا الشرط في العدة لا يصير مظاهرا لا ينقض وجود  
 الشرط صادق في التشبيه بخلاف الابانة المعلقة  
 لان فان تترها تقتضي العدد وفي الاجنبية اذا اضاف  
 الي سبب الملك لان تزوجتك فانك على كظري  
 يصح مسلما ولو وصل به يعني ولو لا فرة وفي الرحم  
 المحيط اسلم زوج المحرسة قطا هو من قبله في الكمال  
 عليها صح كونه من اهل الكفاة كانت الزوجة كمن ابدا  
 مدخولة او لا او صغير او عجنونة والظواهر شرعا انما  
 هو تشبيه ما يعبر به عن من اعفائها كما للراس  
 والرقبة وهو تشبيه جزئيا مع منها كالانصف  
 والرمح محرم عليه اراد عضو جميع النظر اليه من اغضا  
 محرمه كاليد والخنز والفرج واظلفت في المحرمه فتدخل  
 المحرمه نسبا وصهرية ورزعا كما في الجورق في الرهاية  
 التحريم يكونه مستقنا عليه احتراز عن امر المزني بها  
 وبشرها فلو بشرها بهام يكن مظاهرا وعزاه التي رزح  
 الطاري كمن هذا قول محمد وقال ابو يوسف يكون مظاهرا  
 قبل وهو قول الامام قال القاضي طهير الدين وهو  
 الصحيح كمن رزح المادي قول محمد بن قال في العتق والملازمة  
 مبني على تناقض حكم الحاكم بجل نكاحها وعدده لا على كون  
 المحرمه مجمعا عليها او لا بل على كونها يسوغ فيها الاجتهاد

هو

صلى الله عليه وسلم بين درجيه وهو من معنى ما قلده  
 لانه يتقوي احد الشئيين بالآخر رجعي وسرعا الزمان  
 اربعة المنيه كسر الوحدة وهو الزوج الماتل المبالغ  
 المسلم فلاظهار من صبي ولا محنونه ولا معنونه وهو من  
 ومبرسم ومعنى عليه ونائم ومثبه بفتحها وهي النكحة  
 او عضو منها يعبر به عن كمالها او جزئيا نفع فلاظهار  
 من اتمته والمثبه به وهو عضو لا يعمل النظر اليه  
 محرمه عليه بالتأيد واداة التشبيه وهو الحاف او مثل  
 ولذكك قال تشبيهه فخرج به خواتم ابي فانه باطل  
 وان نوب التحريم والظواهر كما في القرسات من المسلم نضر  
 ان التشبيه بجل الصريح والضمني كما لو كانت امراة  
 لجل ظاهرها نضرها ففقال انت على مثل فلانة  
 بيوي ذلك وكذا لظاهر من امراته فقال للاخري شركك  
 في ظاهرها وانت على مثل هذه ناري فانه يكون مظاهرا  
 ولو بعد موتها وبعد التكفير لتضمنه انت على ظاهري  
 ويشمل الملق ولو بعينها والموقت ببيع او شتره مثلا  
 بحر فلاظهار الذي لانت كمن يباح الكفاة وهي شملت  
 على معنى السادة فلا تلبث الا بالمسلم كما ان النبي  
 يختص به لذلك عندنا خلافا للشافعي فيصح الظاهر  
 عنده منه زوجه وان لم يدخل بها ولو غرعا قلته او  
 رتقا لقوله تعالى من نسائهم ونساء الرجل في العرف رزح  
 ولا يطلق على الامة فلاظهار رزنها ولا من الاجنبية  
 لانها ليست من نسائه ولانه صادق في الاجنبية فانها

لا



اولا وعدم تسويغ الاجتهاد لوجود الدجاج او النص  
المفتر المحتمل للتأويل بلا معارضة نص اخرها وخروج  
بالحرمة الحلال كزوجته الاخرى تا بيدها سائر عترة  
في كلام الثم وقوله بوصف متعلق بحرم لا يمكن زواله  
كالأختية والاممية ولم زوجتها ممتن بها بوصف الظاهرية  
البينية لا يمكن زواله مخرج بقيد التابيد تنسيبه باخت  
امراته فان حرمتها موقته تنزوجه باختها حتى لو  
فارقتها بموت او طلاق حلت اخذها لان حرمتها يثبت  
يكن زواله بفراق الاخت او بطلقة ثلاثا فان  
حرمتها موقته ايض بنكاح زوج غيره وكذا انص الظهار  
لوشبهها بالجوسية ومثلها المرتدة كما في المحيط المجاز  
اسلامها او صيرورتها كناية في الجزاء المحسوس  
حرمتها موقدة بالنظر الى بقا وصف الحيضة غير موقدة  
اذا انقطع وقوله بحرم صفة لشخص المتناول للذكر والذى  
فلو يتبناها بنوح ابية او صريبه لان مظاهرها قال في  
البحر بسبب عدم التقيد بالاب والتريب لان فرج الرجل  
الاجنبي محرم على التابيد ايض وفي بعض نسخ المخطوطة  
يدل ابية وهو الانب بمسالة الظهار وروافة قوله  
النهر لو شبه بظهر ابية او ابنة رجلى قال المصنف في  
وهو نبع صاحب المحيط باحسانه نهو زوجه في النهي  
البدائع يعني ما الغنطة من سرباط الظهار كون الظاهر  
به من جنس النفس حتى لو شبهها بظهر ابية او ابنة  
يصح الظهار لانه اي الظهار انما عرق بالشرع اي الحرمة  
المستأنة

المستأنة منه ما تقررت الا بوزر والشرع والشرع و  
في النساء يعني فلكان النص مقدم على الحديث وايد  
الشيخ الرضوي بان قبل الشرع كان ذلك ايض فان  
المأصلية كانوا يتولون انت على كظهر امي وبعد  
ذلك فرقة فروع الشرع كونه فقه وجعله محررا للوطي  
قبل التكفير قال وانما اسنده الى الشرع لان الاحكام  
تثبت به لا بطلان متعارفاني في الأصلية فتساوهم  
كالعدم فلذا قال عرف بالشرع اها وفي الخاتمة التشبه  
بالرجل اي رجل لان لا يكون ظهرا او نخوة في الترخائية  
عن التهذيب وكذا في الظاهرية يصرح به في كافي الحاكم  
فان في ما في البحر نعم يد على ظاهر قول صاحب البدائع  
لم يصح ما في الحديث كونه قال يا انت علمي كالم والمختبر  
والغيبية والجميمة والفرقا والربا والرشوة مثله الوا  
وهو حرام عندنا والحيلة في الحل ان يتاجر الدافع  
مملوكة اجير وحده ثم يستل في حاجاته فيسحقها  
بمسلم نفسه وان لم تتم ولا يجرم دفعها على مضطر ليقا  
حاجاته كما ساقى ان تشاءه قتالي وقتل المسلم ان  
نوري طلدا او ظهرا او فكا نوري على الصحيح ووجه الامراء  
بان صاحب البدائع حيث عدم في سرباط الظهار كون  
المظاهر به من جنس النساء وذلك يقتضي ان لا يكون  
ظها را في سائر الخاتمة ويعني ان يجاب عنه مجموع  
احدها ان قول البدائع كونه المظاهر به من جنس النساء  
يصح باخراج سائر خاص وهو الذكور لا باخراج كل عداها

فبارة البدايع في الدم والميتة ونحوها كانت ثانياها  
 بان ما في البدايع انما هو ليسان صريح الظاهر ورافق  
 الخانية في الخنايات اذ لم يتكوف فيه الظاهر ونحوه  
 لذلك افا دانه لونيي طلاقا وظهرها ارا كان لوني  
 فتقال في قول صاحب البدايع لم يصح ايم عند عدم  
 الظاهر يعني ان يجاب بجواب ثالث وهو ان في السات  
 روي يتي مسي في البدايع على عدم صحة الظاهر يرحا  
 وكنا يتروان نوي به الظاهر روضتي في الخانية على انه  
 ليس بصريح لكنه ثانيا لوني به الظاهر وصرح في هذا  
 يشير قوله على الصحيح فتنبه ولا يخفى بان ما في الخانية  
 ولوقال لامرأته انت على كالد والميتة ولما اخرج  
 اختلفت الروايات فيه والصحيح انه ان لم يثبت لالا  
 يكون ايلدون نوي الطلاق يكون طلاقا وان نوي  
 الظاهر لا يكون فلا اراه وكذا في الترخاينة والشر بلا لية  
 معزيا للخانية فصر ان لقطة لاسا قطة من نسج سماج  
 النهي وبه تايد ما في البدايع وغيرها كانت على كاهي  
 في انه يصح فيه ثمة الظاهر اوقات التفسير بالام تشبه  
 يظهرها ونزاحة ذكره الترخاينة معزيا للمعيط يعني  
 ولونيي طلاقا وايلدا ورامة فكل نوي كاهي الترخاينة  
 ايضا واما هذه البحت بان الظاهر يستقيم المخرج وكنا  
 فالصريح كانت على اوسى اوسى او عذري ككلهم من وانا  
 منك بظاهر بظاهرت منك واكناينة كانت على مثل  
 المي وراقت على حرام كاهي وصرح الظاهر من السكران والكره

والخطي والاخرى باشارته المنة ولوكناينة الناطق  
 المستينة او بشرط الحيا ودايع وصرح ايضا فته الملك  
 وسببه قال السيد احمد المراد بالاضافة ههنا التعلق  
 بالنسبة الى السب والمراد بالاضافة الى الملك الاشارة  
 فيه حال قيام النكاح فالي النسب كان تحتك فكلما  
 اى فانت على كظها من كان مظاهرا اذا تزوجها حتى  
 لو قال ان تزوجتك فانت على كظها من ما مرة  
 لكنه ان كان في مجلس واحد ونوي التاكيد صدق  
 قضا وان تعدد المجلس لا يصدق كما سيذكره التفسير  
 الفروع وظهرها رها منه لغويان تقول انت على كظ  
 ابي او انا عليك كظها منك مجرا وانما كانت لغوا لا ليس  
 المحرم اليها فلا يكون عينا ولا ظاهرا على الصحيح  
 كما في الجرح فلا حرة عليها في تكسية من جامعها ولا كفارة  
 لظها ولا ليعين به يعني جوهره وبه على القول  
 الثاني بقوله ورجع ابن النخعة ايجاب كناية يعني لا  
 يعني انه وقع في الظهيرة قالت لزوجها انت على كظ  
 امي يلزمها الكفارة عند ابي يوسف ووقع في الروضة  
 ما قلده عن علي بن صالح عن الحسن بن زيا وذكروا عنه  
 عن محمد بن الحسن انه لا يصح ظهرا ولا نسي عليها  
 وذكر عنه انه قال ذكرت ذلك لابي يوسف قال هما شيا  
 الفتة اخفا عليها كفارة يعني فقال ابن النخعة  
 حيث صرح ابو يوسف فيما قلده في الروضة بخطه من  
 قال عليها كفارة ظهرها وان الواجب عليها كفارة

هذا اذا ذكر اللفظ بامرة  
 فعليه كفارة كناية عن خطا

مستحقين فحين جعل ما اطلعت في الظاهر يتدعى ابي يوسف  
 الله فلهذا الكفاية على كفاية الممنوع ولا عبرة بما روي  
 عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد بن يحيى عن علي بن يوسف  
 وعيسى بن عمار عن الظاهر اروي عن ابي يوسف وذلك  
 لما قد ساءت تصرفه فيها فتلقه في الروضة عنه بتخطئة  
 من قال عليه كفاية الظاهر اروات الواجب عليها كفاية  
 الممنوع والسبب يقتضيه والفقه يشهد له لاثبات  
 تحريم الحلال يعني والظاهر ليس السبب وهو الذي تظافرت  
 القول عليه عن ابي يوسف فالحاصل ان قول ابي  
 انه لا كفاية عليه وهو قول عامة اهل العلم وروي عن  
 ابي يوسف انه صح الظاهر منسوبا وعليها كفاية الظاهر  
 والصحيح في ذلك ما روي عن ابي يوسف انه لا يصح  
 الظاهر وانما عليه كفاية الممنوع فتنبهوا في الظاهر  
 لا انت على كفاية ابي او امك وكذا لو جرد على باب  
 قال انت كفاية ابي كما في التهر قال فلو حذف على قال في  
 المحرم اروي ويصح ان لا يكون مظاهرا وفيه نظر بل  
 ينبغي ان يكون مظاهرا فتدبره وفي الثانية انت على  
 كفاية امك لان ظاهرا قال السد اجد والظن ما في الخبر  
 ولذا اقتصر عليه المحرم في شرحه مع كثرة متابعيه لا سيما  
 لاحتمال ان المراد كفاية ابي على غيره وقال الخبر الرمي  
 لا يكون ظاهرا لاسيما في الظاهر لان حذف الظرف عند العلم  
 بعد ما يروى انه ما مله وهذا في الصحيح اما الكفاية  
 فلا فرق بين ذكرها وحذفها كما ياتي عن الثانية للاعتقاد  
 على

على النية او اواسك كفاية ابي وخو لا الوقت عما  
 يبره ابي فذلك الموضوع الكل وقال نصف على  
 كفاية ابي وكوه ابي وخو النصف من الجن والشايع لا يبرع  
 والملك بخلاف اليد والرجل فانها وان كانا جنزا لكن ليس  
 بشايع كفاية ابي وضابطه صاحب اضافته الطلاق اليد كان  
 مظاهرا به فلو قال بطنك على كفاية ابي لا يكون مظاهرا  
 للاتساف جهة النسب به يجري في الثانية امت على كفاية  
 ابي في الثانية يكون مظاهرا وانت على كفاية ابي كفاية  
 ابي او كفاية ابي او كفاية ابي او كفاية ابي او كفاية ابي  
 المحلل ذلك بالحرمة تأييدا وهذا المعنى يتحقق في عضو  
 لا يجوز النظر اليه بخلاف نحو اليد والرجل والجنب لانه لا  
 يجوز النظر اليه ولمسه بلا شهوة وقياس هذا ان يكون  
 كفاية ابي كفاية ابي الا انه في الثانية قال في الثانية يكون  
 مظاهرا ولو قال فخذ كذا كذا من لا يكون مظاهرا ولو  
 فيه ظاهره بشرط في النسب ان يكون عضوا يصبره عن  
 الكاينة وانت على كفاية ابي او كفاية ابي او كفاية ابي  
 ابي وذلك لان المستبر في النسب به كونهما محرمين تأييدا  
 نسبيا او صراحا لوضوحها بشرطها بمنزلة الابن والابن  
 قال محمد لا يكون ظاهرا او قال ابي يوسف يكون ظاهرا وهو  
 الصحيح ولو شترها بام امرأة او ابنة امرأة نزلها يكون  
 ظاهرا او خافية ولو قبل احبوبة بشهوة ثم سبه زوجته  
 باستنزاله يكن مظاهرا عند ابي حنيفة ومحمد بخلافه لا يبر  
 يوسف ولو الحية وما في الداراة معني في شرح القدرين



لوشهرها باسم امرأة تزنا بها ابوه او ابنه كان مظاهرا لثقل  
 لانه غائبة تكون كام زوجة ابيه او ابنه وهي حلال بحر  
 ولو بشهرها بالاخت من لبن الفحل لا يكون مظاهرا لان  
 حرمتها موقته بقضا الشافعي جعلها في كالمختلة ولو تزهرها  
 بالملا عنة لا يكون مظاهرا لان حرمتها موقته بتكذيبه  
 نفسه الحلي من الحوا قال انت على ك فرج امر او فرج  
 ابنتي كذا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار  
 قال السيد احمد الموداد انه قال ذكرك مودد ابينها فلا  
 يكون تكرارا مع قوله كزوجها اه وقال الشيخ الوجيز والتكرار  
 اذ مثل او لا اذا صرح بالكاف وثانيا اذ اضمرها اه  
 قلت فعلى هذا يكون قوله انت على فرج امرى وانظرت بيدها  
 والله اعلم والذي في نسخ المتن افرج ابي بالبا او فرج زني  
 وقد علمت زني ابي ما فعلته في الزرع عن السيد ابي من شرط  
 الظاهر اكون المشبه به من جنس النساء يصير ليد ابي بما ذكر  
 من الالفاظ مظاهرا بلا نية لانه صريح ابي والصريح لا  
 يحتاج الي نية قضا ولا يشترط فيه كونه جادا يصح ظاهرا  
 الها ذله ولا يوجب الظاهر نقصان عدد الطلاق ولا يثبت  
 وان طالت المدة هذبة فيحرم وطهرها عليه ولا يصبر  
 موليا قال محمد في كتاب الاقالة ولا يدخل في ذكرك ابلا وان  
 طال وهو قول ابي حنيفة اه فتعلم ان ابلا عتق عليه  
 وطهرها لا يمسك بلزمه يثبت من ماله ان بالظاهر اذ فاته  
 الزم نفسه بملك زهر التز لم لا لزوم فلا يصبر موليا لان  
 الظاهر جارح كذا في الترانسبين ولم يجعل الطلاق من احكامه  
 والله

والله اعلم وقال بعده قال لامرأة ان قرنتك فانت على  
 كظهر ابي قال ان تركها اربعة اشهر بانت بالابلا وان  
 وقع عليها في الاربعة الاشهر وقعت عليه كفارة الظهار  
 وقال محمد ويبد فاخذ وهو قول ابي حنيفة اه فتفرق بين  
 ما اذا ظاهرها من اهل كيم لا يكون موليا وان طال وبين  
 قوله ان قرنتك فانت على كظهر ابي فيكون موليا فثبت  
 رحمتي ودواعيه كالماترة والتقييل واللمس بشهرهم  
 والنظر الي فرجها بشهرهم بدواعيه ولا يحرم النظر الي ظهريها  
 وبطنها ولا الى الشرج للكنع الوارد في كتاب الله تعالى  
 عن التماس في قوله تعالى من قبل ان يتناسا وهذا هو  
 الاتمام للكل ابي للوطي ودواعيه اذ لا موجب للحمل على المجاز  
 وهو الوطى فقط بل الوطى من افراد التماس وكذا يحرم عليها  
 تمكينة فعليها التخليص منه ما امكنت ولا يحرم النظر  
 ولو بشهوة الي غير فرجها الا اخل باللمس بغير شهوة ويحرم محمد  
 لو قدم من سفر وقد ظاهرها من امراته جاز له تقبيلها للشفقة  
 فيه صاحب البير بشهوة قال في البحر وهو حريص لان  
 ذكرك لا يخص المسافر كونه من الممس بغير شهوة وهو غير  
 محرر اتفاقا حتى يكفر هذا اذ لم يكن موقتا فلو موقتا سقط  
 بمسح الوقت كما ياتي وان وصل به عادة اليه عليك عيب  
 فيها اذ كان مزوجا بامنة وظاهرها ثم ارسلها او اذا  
 كان من زوجة محررة وظاهرها ثم ظلمها فكذلك فانت اليه  
 بعد تزوج اخر وكذلك لو كانت حرة وظاهرها ثم ارسلها  
 الاسلام وحقت بباركوب تمسيت فلها فتي هذه الصور

رجع وترك التنفل لا يومئذها كما لو ظاهرها ثم اباؤها  
اولم يميز علي وطهرها اصلا لم تجب عليه لعدم الرجوع وكذا  
لومات احدها ان يلبس على استباحة وطهرها انما قدر استباحة  
لان المودع عن التعميم يكون بالاستباحة كونها ضدا  
لحرمة حجر والمراد ان يستند ان الوطى مباح له والحرمة  
لاغنية ومعنى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا اي جئوا  
عن ما قالوا اي عن حكم ما قالوا وهو الحرمة فيريدون  
الوطى اي استباحته لينسب ما قدمه وكان الانسب  
الذي ذكره الآية قبل تفسيرها كما ان الشرائع قال ان المودع  
الرجوع وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم المائد في هتة  
كما لما يد في قتيه واللام الواقعة في قوله تعالى لما قالوا جئوا  
عن اوقية على حقيقتها وفي الكلام حذف اي لتقييف  
بجرا وضد ما قالوا من ان الحاصل ان سب وجوب الكفارة  
هو الظاهر والمودع لان الكفارة دائمة بين المتوبة و  
العابدة فيكون سببها دائرا ايضا بين الخط والاباحة  
حتى تنسلت المتوبة بالخطور والعبادة بالمباح وانما جاز  
تقديم الكفارة على المودع لانها وجبت لرفع الحرمة الثانية  
في الاوقات فتجوز بعد ثبوت تلك الحرمة ليرفع بها كما قلنا  
في الظاهرة انصاح تجوز قبل اداة الصلاة مع انها سببها  
لانها شرعت لرفع الحدوث فتجوز بعد وجوده ولهذا جازت  
الكفارة بعد ما اباها وبعد ما انفسح التقيد بالارتداد و  
غيره لان هذه الحرمة لا تترول بغير التكفير فاذا نهى ليلمي  
وللارادة ان تطالبه اي بزوجه المظاهر منها بالوطى لتنتك

لا يجعله الوطى حتى يكفر لتحاكم الظاهر وكذا اللعان يعني  
لولا عن زوجته الحرة ففادت اليه بعد فرج اخر لا تخله حتى  
تصدق منه او يكذب نفسه لتحاكم اللعان ولا يتال انما عاد  
اليه عليك المين لان الامنة ليست اهلا للمشاهدة فلا  
تكون اهلا للعتان وبارتد اذها ايضا تخرج عن اهلية  
اللعان فتترفع الحرمة الثابتة باللعان بينهما رجعت  
فان وطئ المظاهر قبله اي قبل التكفير تاب واستغفر  
ربا يثاب الى الله تعالى عما وقع منه من ارتكاب حرمة  
الوطى وتكون للفظها وقطع اي دون ان تجب عليه كفارة  
اخرى بالوطى وقبل عليه كفارة اخرى وصرف قول لغير اهل  
المذهب لانه منقول عن ابن جبير وغيره ونقل عن الحسن  
البصري انه يلزم ثلثة كفارات وانما قلنا بعدم تعدد  
لرواية الترمذي في المظاهر يوقع قبل ان يكفر قال الكفارة  
واحدة ولذلك قال مالك في الموطأ فبين يظهر تميمها  
قبل ان يكفر يكفر عنها حتى يستغفر الله ويكفر قال ذلك  
احسن ما سمعت اه فان عاد تاب واستغفر ايضا لتقبل  
الحرمة قبل التكفير قاله السبي ولا يوطئ طهرها ثانيا فتقبل  
اي قبل الكفارة لان الحرمة قائمة وعوده بيان لسبب وجوب  
الكفارة اي المودع لكونه في الاية وهو قوله ثم يعودون  
لما قالوا هو عن عمد غرضا موكدا اي مستمرا على ابا حة طهرها  
ولم يرجع عنه ولذا فرغ عليه بقوله فلو عزم اي على جامعها  
قبل ان يكفر بدال ان لا يطاها لا كفارة عليه لعدم  
وجود المذمة كما اراد ان يصلي النفل يومه بالظواهر ثم اذا

خفيا به قضا و جانا ان لم يبطا ولم يورق والافند يانته رجب  
 عليها ان تمنع من الاستمتاع بها حتي يكفر لتزول  
 الحرمة وعلى القاضي الزام به اي بالتكفير دفعا للظفر  
 عنها ولتختم العشرة بينها واللوطني لا يبعد الوطنية  
 الاولى لا يطالب به قضا بحسب او ضرب التحبير بينهما  
 هو ما في الترخاينة وفي الجرح عن الشيخ انه يحبس فان  
 ابي ضربه اه قال السيد احمد والظاهر اعتاده الي ان  
 يكثر او يطلق فان قال كبرت اي باعتاق او اعلم او صلح  
 وفي الاخر لا بد من احتمال المدة لذلك صدق ما لم يعرف  
 اي بستره بالكذب فلا يصدق الا ببينة ولو قيده اي  
 الظاهر يورق سقط الظاهر بحضبه اي بمعنى ذلك الوقت  
 وذلك كما لو قال انت علي كظهر ابي يوسف او شتر افا ان اراد  
 قريتها في ذلك الوقت فانه لا يجوز بغير كرامة ويرتفع  
 الظاهر بعض الوقت حتي حازله ان ينفشها بعد الوقت  
 ملا كرامة كخافي الثانية وتليقتم اي الظاهر بعسنة الله  
 لان قال انت علي كظهر ابي ان نشا الله بطله اي الظاهر  
 لا الطلاق فلا يكون ظهرا بخلاف ما لو قال انت علي كظهر  
 ابي بعسنة فلا تان او ان شافلان فانها لا تبطل وتكون  
 تخليكا فان شافلان في المجلس لان ظهرا او لا فرغ من  
 صرح الظاهر بسرع في بياب كناية فتقال ان نوب ما ينف  
 علي مثل ابي او كامي وكذا لو حذف علي اي واكتفي بقوله  
 انت مثل ابي او كامي بمر اي من جهة البراي الكرامة  
 او نوب ظهرا او نوب طلا قاصحت بنية قال الفخر الراسي  
 قلنا

وكذا لو نوب الحرمة المجردة بنية ان يكون ظهرا او بسني  
 ان لا يصدق قضا في ارادة النرا اذا كان في حال المشقة  
 وذكر الطلاق اه ووقع ما نواه لانه كناية اي هو من  
 كنايةات الظهرا والطلاق ايضا وان نوب به ايلد لان  
 ظهرا اعتد الكل على الصحيح كما في البر فيفسر عن بنية  
 لان اللفظ يحتمل كلا من هذه المعاني وفي بنية الطلاق  
 يتبع باننا وفيما يما الى ان المرح ما كان فيه ذكر المصنف  
 والا اي وان لم يورثها او حذف الكاف وما في معناها كمثل  
 قال الشيخ الرحي وهو مشكل وهي تكون ظاهرة وسند  
 يقال زيد اسداي كالاسد ولذلك يعتبر الادنى وهو البر  
 اعتبارا بالتشبيه المقدور في الفرق بين صحة ارادة البر  
 وعدم صحة ارادة الظهرا او الطلاق او الابدل وكل يحتمل  
 وبني علي التشبيه اه لفظا وتبين الادنى اي البر يعني الكرامة  
 قال الزيلعي لان كافي التشبيه لا دعوم لها تثنى الا في  
 يعني الكرامة وعلي هذا فغني كونه لغويا يعني في حق الظهرا  
 والطلاق وقال محمد يكون ظهرا او لو نوب التحريم لا غير فيل  
 عند ابي يوسف يكون ايلد وعند محمد يكون ظهرا او الادنى  
 انه ظهرا عند الكل اه وكبره تحريما علي ما يظهر من عبارة الجرح  
 قوله انت امي قال في الجرح بالتشبيه لانه لو خلا عنه  
 بان قال انت امي لا يكون مظاهرا لكنه مكروه لانه من  
 التشبيه وقيا علي قوله يا اخيه المراهي عنه في حديث  
 ابي داود المرح بالكرامة ثم قال ومثله يا بنتي يا اخي  
 وخو كبا خا يي وباعتي من كل ذي رحم محرم وبانت علي



حرام كما في صحيح ما نواه من ظهاره لا نه شبرها في  
 الحرمة بامد وهو اذا شبرها يظهرها يكون مظاهرها  
 اولى منه وطلاق لا ن قول انت على حرام من كتابات الطلاق  
 وقوله كما في عند نيته للطلاق يحمل تأكيداً قال في  
 النهو لم ارضا اذا قامت دلالة الحال على ارادة الطلاق  
 بان سالت اياه وقال نويت الظهار اراه والظاهر انه  
 لا يصدق لقوة دلالة الحال وتقدمها على النية في باب  
 الكنايات وفي نية الادنى تخفيف عليه وفي الترخائية  
 عن المحيط ان نوى التحريم لا غير صحت وقال الخيز الراسي  
 واذا قلنا بصحة نية التحريم يكونت ابداء عند ابي يوسف  
 وظها را عند محمد وعلى ما قلنا فيما تقدم يكون ظهارا لا على  
 قول الكل لا نه تحريم متوكفاً بالتشبيه وفي كافي الحكم وانه  
 اراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهارا وهو يصدق نيتا الادلاء  
 فوهته الصورة ظاهرياً في الثانية ويحتمل ارادة التكرار لزيادة  
 لفظ التحريم قال الشيخ الرجتي يقال بالحرام الاحترام و  
 التكرار قال الله تعالى جعل الله اكسمة البيت الحرام تأمل  
 اه وان لم ينو سبياً ثبت الادنى وهو الظهار في الاصح  
 وهذا عند محمد وعند ابي يوسف ايلد والاول اوجب كما  
 في البحر وبانت علي حرام كظهار من ثبت الظهار والا غير  
 لانه صريح فلا يحتاج الي نية ولا عبرة بما لو نوى غيره من  
 طه ق وبابله وهذا عند ابي حنيفة وعند صاحبها اذا نوى  
 الطلاق او ايلد فعلي ما نوى وعن ابي يوسف اذا اراد  
 به الطلاق لزومه ولا يصدق في بطلان الظهار وكذلك اذا

الراد

اراد به البيني فيكون موطاً وظهاراً تارة واحدة ولا ظهار  
 صحيح من امته ولو موطوءة او موطوءة او ولد او كاتبة او ستمارة  
 لان لفظ النساء الواقع في الآية لا يتناولها ولا يخرجها من  
 حيث الابتداء والافيصح بقا لما تقدم انه لو ظاهرها من رت  
 الامتتمت لكانت باني الظهار ولا معنى لكونها ابلا امها ثم ظاهرها  
 منها ثم اجازت العقد وكلنا لا ظهارا من المباشرة بخلاف  
 المطلقة وجبنا فانها زوجة من كل وجه وهي وارقة للنفق  
 قال لها انت طالق محرمة على مثل مني واختي فاباها مطلقاً  
 الحرمة او الظهار او ايلد فامل ذكره الخيز الراسي لعدم الزوج  
 فصح ان يقال هو جوارره لا نساه فلا تخفى اضافة النساء  
 الي رجل او رجال الامع الزوجات ولهذا لم تدخل الاما في  
 نفى الابلا ايضاً ولا في قولها من نساك حتى لا  
 تحرم عليهم امتة قبل وطئ امتة وما زوجها النصفون في فلم  
 قسنت زوجيتها قبل الاجازة فكان صادقا في التشبيه  
 في ذلك الوقت ولا يتوقف ظهاره على الاجازة ائتمن على  
 كظهار من ظهارا ومنه اجماعاً وكفى لكل واحد منهن  
 كناية مستقلة فلا يحكم بالنداخل وقال مالك ولجدي  
 عن كل زوجاته التي طاهر منهن باللفظ الساتت كنفاره  
 واحدة كالايلد اي لوقال واسه لا اتركين لان موطاً  
 من كل واحدة ولو وطئهن كانت عليه كنفارة واحدة لانها  
 لهنك حرمة اسم الله تعالى وهو ليس بمتعدد وهذا بائناً  
 قلنا في الفرق ان كنفارة البيني حرمة الاسم المسموع وهو  
 واحد فلا يشك كنفارة واحدة وفي الظهار رجب لان كل

واحدة منها مظهرة وهن متحدثات تعددت الكفاية  
 وحتى ظاهرت امرات الواحدة مرارا في مجلس المجلس  
 فيجب عليه لكلها ان تارة مستقلة فانه في التكرار  
 والتاكيد فان كرر المجلس واحد صدق في اعادة التاكيد  
 قضا في الشريعة عن السراج والابان فان المجلس  
 يصدق الادب ان على المحدث تبع في هذه التفسير المصو  
 مخالف لما نقله فيجوز في جرحه ان المحدث انه يصدق  
 مطلقا وعبارته وانتا الى انه لو ظاهرت امرات مرارا  
 في مجلس او مجلسا فليس لكلها كفاية الا ان ينوب  
 به الاول كما ذكره السيدي في غيره وفي بعض الكتب  
 فرق بين المجلس والمجلس والمحدث الاول اه واثرة في الزهر  
 ونقله عن صاحب الهندية واثرة في المصنف في شرحه  
 التفصيل للسيدي وجعله المحدث مع ان السيدي هو  
 المطلق وقد اشتبه الحال على العلامة الى السعد قد ذكر  
 ما لم ينقل افاده السيد وكذا لو علقه اي الظاهر في  
 اجنبية بتكلمها بان قال لها ان تزوجتك فانت على ظهر  
 امي وكررت فان نوب التاكيد ريب ولا فرق بين المجلس  
 والمجلس على المحدث كما مر في اول الباب عن التاخير  
 في خروج لو قال انت على ظهر امي كل يوم اتحد يعني لو  
 ظاهرا واحد فيجوز عليه الوطى ليلها ونهارها حتى يكفر ولو  
 نفي يعني قال انت على ظهر امي في كل يوم يتحد الظاهر  
 لكل يوم فاذا مضى يوم يظن ظاهرا ذلك اليوم وكان يظهر  
 في اليوم الذرا اذا طلعت شمسه وجاز له قرانها ليلادان  
 الظاهر

الظرف في معنى الشرط ولو قال انت على ظهر امي اليوم  
 وكلا يوم فمعي هذه الصورة كلما يوم صار مظهرا  
 اخر مع بقا الظاهر الاول قال السيد احمد هذا في التما في  
 البحر حيث قال انت على ظهر امي اليوم وكلما يوم  
 كان مظهرا منها اليوم واذا مضى بطل هذا الظاهر  
 ان يقر بها ليلاد فاذا غدت لانت مظهرا اخر ايا غدا  
 موقت اه قال واماما ذكره من بقا الاول فهو صورة  
 ما اذا قال انت على ظهر امي كلما يوم فانه لا يشترط  
 ظاهرا اليوم الاول وكلما يوم صار مظهرا ظاهرا اخر مع  
 الاول ولا يسطر الا الكفاية هندية وغيرها وتعلق  
 الظاهر بشرط تكرارها لو قال دخلت الدار فانت على  
 ظهر امي تكرار الظاهر وتكرار الدخول فيكفر بعد الدخول  
 ولو قال انت على ظهر امي رمضان كله ورجب كله  
 الظاهر استحسننا فان ذلك يصح تكفيره في جيب ويكون  
 تكفيره مستقلا لظاهرا ورجب وظهرها ورجب ولا يصح  
 في مشقات لكونه ليس من الوقت المظاهر فيه ويجعل على  
 انه لم يطل في جيب فان وطئ فيه صح تكفيره كما لا يخفى فاده  
 السيد احمد وقال القاضي ولا فرق بين كونه وطئها في  
 رجب او لا لانه بالوطئ قبل التكفير لا يميزه الا التوبة  
 والاستغفار ولو لم يرمه التكفير عند المزمع على الوطئ والرم  
 التكفير بالظاهرا والسابق لا بالوطئ فلا يصح التكفير  
 في غير مودته وسوا وطئها قبله او لا اه تكن مظهرا  
 بوجه الجمع مثلا وذلك بان قال انت على ظهر امي

القول ونزول باعتبار ان التشبيه يحتمل ان يكون تلافية  
فلم يتمحض كونه جنائية واسما على قول من جعل السبب  
مركبا كما اشار اليه انتم بقوله والجهر وانظر انظرها رو  
المود ايجد منها لا تدخل في سببية الوجوب فكذلك  
ظاهر ككوت الظهار بخطور او المود مباحا لكونه مسيحا  
يعرف ونقضا للقول الزور الذي يظهر انه لا غرة للا  
في سببها لانهم اتفقوا على انه لو عجلها بعد الظهار قبل  
المود جاز ولو كثر الظهار وتكررت الكفارة وان لم  
يتكرر المزمع فالعود لو كان سببا ما حاز التقدم عليه  
ولم يتكرر الظهار ويبدو تكراره قال ولو عزم ثم ابا نزلها  
سقطت وهذا يقتضي ان المود جزا السبب لانه لو  
كان الظهار سببا لامتلا ما سقط التكفير بترك المزمع  
ولا بالالاء بقعده ولو عجلها قبل الظهار لم يصح لانه لا  
يجوز تقديم السبب على السبب وفي الطريقة المعتادة لا  
استحالة في جعل المعصية سببا للعبادة التي حكمها ان  
يكلم المعصية ويذهب السببية خصوصاً اذا صار معنى آخر  
فيها مقصود او انما الحال ان يجعل سببا للعبادة المفضلة  
الي الجنة اذ مع زيادة وقيل في سبب الكفارة ايضا انه  
الظهار فقط والمود شرط وقيل مكس وقيل شرطان  
والسبب امر ثالث وهو كوت الكفارة طريقا متعينا  
لا دينا، حقها وكونه قاتر اعلى ايناك وقيل كل منهما  
شرط وسبب ولم يظهر لي ثمرة الاختلاف بين الاقوال  
يجزئله السبب احدى لفظة من كثر الله عنه الذنب

الابصر المحمجة ثم كثر ان كثر في يوم الاستسنا لم يجز اذا السر  
يطا قبله والا بان كثر في غير يوم الاستسنا قبله او لم  
او كثر في يوم الاستسنا وقد وطئ قبله جاز تلتا خانه  
بجربا بـ الكفارة ولما كانت الحرمة في باب  
الظهار وموتة الي وجود المزمع وهو الكفارة شرع في  
بيان ذلك فقال اختلف في سببها قال في البحر سببها  
قسمان سبب مشروعيها وسبب وجوبها فالاول  
هو السبب في وجوب التوبة وهو اسلامه وعمره  
مع الله تعالى ان لا يعصيه فاذا عصاه تاب لانه من  
تمام التوبة لانها شرعت للتكفير يعني قد وقع العزم  
مع الله تعالى انه كلما عصي تاب فاذا انقضت التوبة  
بالندم كان ذلك كفارة اي ستر الذنب قال والثاني  
قال في التقيح سببها ما نسبت الله من امور الربيع  
للخط والاباحة يعني بان يكون مباحا من وجوب الخطور  
من وجب اخر الحاصل انه السبب يكون على وقت الحكم  
فاقتل خطا سباح باعتبار عدم التعمد بخطور باعتبار  
عدم التثبت والافطار عدا مباح نظرا الي انه يلا قرب  
فعل نفسه الذي هو معلوك له ويخطو كونه جناتة علي  
العبادة واما كثرة البهني فسببها اما البهني المنقود  
للضامة اليها وهي دايمة بين الخطر والاباحة و  
الحث وهو دايما يقبض واما كثرة الظهار فلعلي القول  
بان المتعاقب اليه سبب هو الظهار وهو قول الاصوليين  
انما كانت دايما بين الخطر والاباحة مع انه منكر من  
القول



اي ماخوذ منه لا مشتق لان الفعل ليس محل الاستقاق  
 على الراجح علي ان اسم العين لا دخل له في الاشتقاق الا  
 ان لاحظ المفني المفوي فانها باعتبار صيغة مبالغة  
 افادة السيد احمد فالحاصل انه ماخوذ من كثر العدد الذي  
 اذا حاة قال في البحر ومنه الكفارة لانها تكفر الذنب وكفر  
 عن يمينه اذا فعل الكفارة كذا في المصباح وفي الناموس  
 الكفارة كفر به من صدقة وصوم ونحوها وهو في المحيط  
 انها منبثقة عن السخرية لانها ماخوذة من الكفر  
 وهو التغطية والاسترقاق ان اعرف في ليلة كثر النجوم  
 اي سترها وقوله عماه اشارة الى ان الذنب يحجب  
 من الصحيفة وهو احد القولين وريح القول الثاني  
 انه يسترو لا يؤخذ به بقا انه في الصحيفة وعلى كل حال  
 يستفاد ان الكفارات جوارب ويدل عليه قول صاحب  
 البحر واما حكمها فنسقوط الواجب من ذمته وحصول  
 الثواب المتقضي لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراخي  
 على الصحيح ككون الامر بها مطلقا حتى لا ياتم بالتأخير  
 اول وقت الامكان ويكون مؤديا لا قاضيا ويتحقق في  
 اخر عمره ولا يتم بموته قبل الاداء ولا يؤخذ من تركته ان يؤمن  
 ولو قبض الورثة جازا في الاعتناق والصوم بدعي وان  
 اوصى كانه من الثلث اه وركن الكفارة الفعل المخصوص  
 من اعتناق وصيام واطعام ومن شرائط وجوبها المقدرة  
 عليها ومن شرائط صحتها النية المتعارفة لفعل التكفير  
 لا المتأخرة ومصرفها مصرف الزكاة فلا يجوز اطعامها للفقير  
 ولا

ولا للمملوك ولا لابي يسمى الا الذي فانه مصرف لها دون  
 الحبيب كذا في البحر وشترعاخر برقيقة من حرر المملوك اعتقت  
 حرره باب لسب وحرره صاحبه والرقبة من الحيوان  
 مروفة وهي في معنى المملوك من تسمية الكل باسم البغي  
 مؤب قبل الوطى نظا هو تقييده به انه اذا اعتقت بعد  
 لا ينجي وليس كذلك فانه يصح مع الحرمة فهذا التقيد  
 لنفي الحرمة وانما قيد به للنصرح به في اية الظاهر والالتزام  
 والصوم ومثلها الاطعام كافي ابي السموذ لان الكفارة  
 فيه منسية للحرمة فلا بد من تقديرها على الوطى ليكون  
 الوطى حللا والا لولى ان يقول قبل الوطى رد واعيد ابي  
 اعتاقتها بنسبة الكفارة ولا بد ان تكون الرقبة غير المارة  
 المظاهرة منها في الظاهرية والتترخا نية امتة تحت رجل  
 ظاهرها ثم شترها واعتقها عن ظاهرها قبل ان يجزئ  
 قول ابي حنيفة ويحد خلافا لابي يوسف ولا بد ان يكون  
 رقيقا من كل وجه فلو اعتقت الجنيين عسرها ولدته لا قل  
 من ستة اشهر فانه لا يجوز لانه رقبة من وجه وخبر من  
 اجزاء الام من وجه حتى يعتق باعتناق الام كذا في المحيط  
 ولذا لم يصحعت المدبر طام الولد عسرها لانها ليسا بارقا  
 من كل وجه ولا بد ان يكون المعتق صحيا لانه لو كان  
 مريضا اعتقت عبده عن كفارته وهو لا يخرج من ثلث  
 ماله فوات من ذلك المرض لا يجوز عن كفارته ولو جاز  
 الورثة ولو انه يورث من مرضه حان كذا في التترخا نية فلو  
 وهذا تنوع على قوله اعتناق فان الحاصل فيما لو وورث

أما حال كونه ناويا الكفارة عتق لا اعتناق فلذلك  
 كتحجير لان الاعتناق فعل المعتق لا الارق ليس يعمل  
 له ولذا يلزم الصغير والمحجور ولو كان اعتناق لم يلزمها  
 لتصورها عن اهلية الاعتناق وصورة ارقه الارقان  
 يملكه فخرج من الوارث كالتة ثم تنوت عن الوارث فاده  
 السيد احمد وكذا الوارث امرأة عبد ارباه فاعتقت  
 الولد وتزوجت به فانت فبرث زوجها اباه ولو وصلية  
 كان المصد صغيرا رضيا لانه رقية كاملة وارثه عليه  
 ان اعضا الصغير لا منافع لها فينبغي ان لا يجوز له ان ينفق  
 على الكفارة لان الزمن ولهذا لا يجوزنا طهارة عن الكفارة و  
 اجيب بان اعضا الصغير سلمية لكنها ضعيفة وهي عرض  
 ان تكون قوية فاشبه المريع واما الطهارة عن الكفارة  
 فجائز بطريق التملك الا باحة بدايع وكما في اهلها  
 ولو حرييا فودا الاسلام حلي لاف في اعتناق رقية الصغير  
 فيصالح للكفارة او مباح الدم بان قضى عليه بالقتل فاما  
 ثم اعتقه عن ظهره ثم عتقه بغيره كما في جامع الجوامع و  
 قال البتالي لا يجوز به حريه في الترخائية قال السيد  
 احمد وظاهر التقيد بالعفو انه اذا لم يصف عنه لا يجزه  
 اتقا او موهونا وفي البدايع وكذا المرافقة عبد موهونا  
 فسمي المبد في الدين فانه يجوز عن الكفارة ويخرج على الولي  
 لان السعاية ليست ببدل عن الرقة او موهونا فليجوز  
 ولو اعتقت عبد موهونا عن الكفارة واختار الرضا المصد  
 جاز لان استغراق الدين برقيقته واستعصاءه لا يخل

بالرق والملك لا تقاتم على عدم خروجه بسبب الدين المستغرق  
 لورقيقته عن ملكه مولاة فان السعاية لم توجب الاخراج  
 عن الحرية فخرج بغيره كل وجه بغيره على عليه اها وسياتي  
 في الماذون وان شئت انتموا المصد بكل ديونهم واذا  
 ضمنوا المصد كيف يحجرون عن الكفارة مع انه لم يمتنع  
 ببدل فعمل الجواب ان المصد يرجع بعلى مولاة فلم يوجد  
 المول وباتن انما انما انما مثله في الوهن رخصتي  
 او انما علمت حياتها اما اذا لم تعلم فلم يتحقق اعتناقه  
 لا احتمال انه هالك فلا يستط الواجب بالشك او  
 مروده من غير خلاف هندية وفي المولد وحريه حلي يسلم  
 اي عبد حريه في دار الحرب وقيد بقوله خلي يسلم لانه  
 لا اعتقت له فيها الا بالتحلية كما يستند ومن البحر  
 وفي الترخائية والمرتب يجوز عند بعض المشايخ وعند  
 بعضهم لا يجوز واما اعتناق المبد الحريه في دار الحرب  
 فغير جائز عنها كذا في فتح القدير وفي الترخائية لو عتقت  
 عبد حريه في دار الحرب ان لم يخل بسببه لا يجوز وان خلي  
 سببه فغيبه اختلافا لم يخل بعضهم قالوا لا يجوز قال  
 السيد احمد والظاهر اعتناقه الجواز في كل منهما فان  
 القائل بعدم الجواز البتالي فخطاها او اصم اي يفتيل  
 السمع ولذا قال ان يصح به يسمع قال في القاموس الصمم  
 محركة انسداد الاذن ومثل السمع اهو ولذا قال واللاحي  
 وان لم يسمع اصلا لا يبصيح ولا غير لا يجوز عتقه لانه  
 قامت جنس المنفعة فهو بغيره الاعمي والدول بمنزلة

صيف المبر به حصل التوفيق بين ظاهر الرواية انه  
 يجوز رواية النوادر لا يجوز حمل الثانية على الذي ولد  
 اسم او خصا او محموبا او كانت رتقا او قرنا فان قلت  
 ان جنس المنفعة فانت في هوله لانه لاسمى فلا نسل  
 لهم قلت قال في المحيط انه لم يفت خروج القول ولان  
 منفعة النسل عائدة الى العبد ولا منفعة للمولى فكون  
 عبده محلا بل اذ ادت قيمته في حق المولى بالمخصى به  
 فلم تضر الرتبة هالكه من كل وجه علمي ان هذه المناهض  
 غير مقصودة في الرتبة اذ المقصود منه الاستخدام  
 ذكوا كان اوانتي حتي قالوا ان وطئ الامة من باب  
 الاستخدام فاذا لم يكن وطئها كان استخدامها قاصرا  
 لامنعها ولذا اجمعه صاحب الجرم الاصل الذي اذا صح  
 به كسح او كانت غمضا او برضا او برمد او حتي كما في الجرم  
 او كان مقطوع الاذنين ان كان السمع باقيا ولا اعتبار  
 لغوات الزينة فانها غير مقصودة وهكذا يقال في قوله  
 او اذهب الى الجبين وذا هب شر كيتية بان كان نه دار  
 الثعلب وكذلك اذهب شر راس اما بان كان اصلع  
 او به داء الثعلب او مقطوع انفهما كانت شامة فانية  
 او مقطوع شفتي ان قدر على الاكل والا لا يجزى وايعور  
 والعشى او مقطوع احدي يديه واحدي رجلية من  
 خلاف فلو كان مقطوع يديه او مقطوع رجلية او مقطوع  
 يده ورجله من جانب واحد فانه لا يجزى كاسبي او كان  
 لم يولد نيبا انما جازعها لان الرق فيه كاطر وان كان

الملك

الملك فيه فاقصا وجواز العتق عنها يعتمد كمال الرق  
 لاكمال الملك قال في البحر دل كلامه على ان الكتابة تسخ  
 باعثة لرضاه بذلك كمن قالوا ان الانقضاء ضروري  
 فيستند رقبته بالضرورة وهو جواز التكفير بتفسيخ  
 بالنظر الى حوازه لا مطلقا بدليل ان الاولاد والاكساب  
 سالمة له واعتقته مولاه لا الوارث يعني انما يجوز في  
 ذلك عتق المولي والا فلو مات وله ملكا ثبت فاعتقه الوارث  
 عن كفايته لم يجز اجماعا قال في النهي والفرق انه لا ملك له  
 بالارث فيه لعدم قبوله التعلل اذ اكتتاته لا تبطل ج  
 المولى بخلاف المولي فان له فيه ملكا وان كان ناقضا وانما  
 صح عتق الوارث له ابتداء اي من غير ان ينعين عن كفارة  
 ابيه لتفسيخ الابراعي بدل اكتتاته هو يعني فتقول الوارث  
 اعتقته كقول ابراهمة عما عليه من الدين والابراعي الدين  
 لا يصلح الكفارة لانه ليس باعتاق رجعي والكلام في  
 ملكات لا يستحق التتق الاجرة اكتتاته حتي لو كانت  
 ام ولده ثم اعتقها عن الكفارة لم يجز نه كذا يقع عن  
 اي عن الكفارة شر اقربيه المود بالشر ان يدخل في  
 ملكه بصفه كالهبة وقبول الصدقة والوصية والمود  
 بالترتيب ذوالرحم المحرم نسبة الكفارة عن الظهار ارجح لها  
 او نواها ولا عبرة بالنسبة المتأخرة وفي الثانية وكله  
 بان يشترى اياه ليست بعد شرا عن ظهار فاشتراه  
 عتق كما اشتراه عن ظهار الا سرا هو يعني ويلغو قوله  
 بعد شرا لا فيه تغيير المشرع ويستفاد من اشتراط



نصيبه من العبد المشترك بينه وبين آخر فخص نصيب  
 شركيه ووجه الاستحسان ان هذا التقصان من آثار  
 العتق الاول بسبب الكفارة في ملكه فلا ناعتقت فيه  
 كاملة بكلامي فحصل المقصود به ومثل هذا التقصان  
 لا يضر في المقصود كن اجمع شاة للتفحيط واصاب  
 الكني عنها فذهبت بخلاف العبد المشترك فاجب  
 بيا نه قريب ان شاء الله تعالى في قول المصراع واعتاق نصف  
 عبدنا وهذا علي قول الامام وعلي قولها لا يتا تي فيه  
 لاث العتق لا يتجزى عندها ولهذا لو اعتقت نصف  
 عبده ولم يمتك الباقي جاز عندها لانه يمتك كله من  
 الاجزى في التجزى برعتقت فانت جسد المنفعة اي  
 منفعة البصر والسمع والنطق والسطش والسمي العقل  
 فاستاني والمواد انه اذا انت منفعة بنامها من شانه  
 لا يتجزى عنها لانه ها لك حكاه الله في البحر بقوله لانه  
 بغوات جنس المنفعة تصير الرقبة فانت من وجه  
 بخلاف تقصانها وهو اولي كالادعي ومجنون لا يعقل  
 فني بنصف من جنونه احيا نا يجوز اعتا عنه الكفارة  
 في حال انا قتلان منفعة المتل غير فانت ذنبا هسي  
 فمخلد فذلك لا يمنع هكذا المطلقة في المخرج واثا الش  
 بالتعبد الي انه لو اعتقت فوالجنونه ولو كان بيتاد  
 الا فاقه احيا نا فهو كاعتاق المجنون المطلق الذي لا  
 يجزى ومريض لا يبرجه بروه فانه ميت حكاه في  
 هذا اذا مات من مرضه ذلك وساقط الانسان لعدم

اقتران النية للشر انه لو قال لعبده ان دخلت الدار فانت  
 حرنا وياكونه عن الظهار وقت التعليلت اجزاه وان  
 تاخرت النية عند لم يجزه فلو نوي وقت التعليلت ان  
 يكون حرا عن ظهاره ثم نوي ان يكون عن كفارة قتله  
 كان عن الظهار وكذا لو نوي وقته تطوعا ثم نوي عنها  
 لم يصح كما في البدائع وفي الترخا نية فعلى هذا لو قال ان  
 استريت هذا العبد فوجزى ظهاره ثم قال ان استر  
 فهو حر عن ظهاره فلا تمة قال لامرأة اخرى ثم استراه  
 حر عن ظهاره ولا ولي اه قال في البحر واعلم انه لو وكل في اعتاق  
 عبده عن كفارة ثم نوي قبل اعتاق الماموران يكون  
 عن جهة اخرى فانه يجوز كما لو دفع خمسة اصوع طلما  
 لو حل وامره بالتصدق على عشرة عن كفارة بمينه فلم  
 يتصدق حتى كفرا الامر وحنث في اخرى ثم تصدق المامور  
 جاز عن الثانية اذا نواها الامر اه فان قلت كيف  
 جاز عن الكفارة لو سري قريبه بنيتها ولم يجز فيها و  
 بنيتها عند موت مورثه قلت لانه اي الشرا وقع بضمه  
 اي صنع نفسه وهو الذي يكون قريته وجنته تجزى بها  
 الذي اي اذا قريته بنيتها العباد وهما المقصود ومن  
 الكفارة بخلاف الدارث فانه سب قريه لا يضع للعبد  
 فيه فلا يصلح ان يكون قريته فلا يكون كفارة واعتاق  
 المظا هر نصف عبده عن الكفارة ثم اعتقت قبل اللبس  
 باقبة عنها يصح استحسانا وفي التباس لا يصح لانه ثبت  
 النصف فكيف التقصان في الباقي فصا ر كما لو اعتقت  
 نصبه

قدرته على المضغ ولو الحية فلو كانت ساقط بعض الاشكال  
 فهو مختلف المنفعة لا فائدة فيها فيجزي برحمتي قلت فلو كان  
 ساقط اضراسه جميعا ولم تنف له الا الشنايا والادمان  
 المضغ به هل يجزي ام لا يرجع والمضغ بدها وشله  
 اشله او اشله الرجلين والمفلوج الياس الشق والمقعد  
 او المقطوع ابرها ما ابي ابرها ما يديه لان قوة البطش  
 بهما منخ واذ لو كانت ابرها اليسرى مقطوعة او شلا  
 لا تقطع يمين السارق ليللا يصيرها لكا حكما بقدرته  
 البطش لان فاقد الا بهما بمنزلة المعدم رحمتي واما  
 منقطع ابرها من الرجلين فمن ابي السعد انه يجوز او  
 منقطع ثلث ابرها من كل يد لان الثلاث اكثرها  
 ولذا حكم الكل فلو كان ذلك من كل يد كان كفا قد الكيد  
 ولو كان من واحدة كان بمنزلة قدتها فيجزي رحمتي  
 او المقطوع وجلده لنوات منفعة الشئ منخ او منقطع  
 يد ورجل من جانب لانه فائت منفعة الشئ لتقذرو  
 عليه غلاف ما لو قطعتا من خلاف فانه يحسك الصما  
 بيد قطعت الرجل من جانبها ويشي على الرجل الباقية  
 ولا يتأتى ذلك في منطوعها من جانب ومنه من  
 كافي والدي في البحر وكذا المعنوه المفلوج فتنبه لا يجزي  
 في الكفارة تخير مدبر ولام لا يستحقها الخيرية  
 فلاف الرق فيها فاقصا وقد قدنا ان الاعتراف من  
 الكفارة يعتقد على كمال الرقة لا البيع فلهذا لا يجوز بيعها  
 وقول السروجي لو قال كل عملوك ابي رحمتك مدبره واسهات

اولاده قال فيه دليل على كمال الرق فيها وادان هذا الهين  
 تنصفي ملكا املا لا رقا املا والملك فيها كالمختي  
 ملك اكسابها واستخذاسها ووطي المديرة وام الولد  
 ولا يجوز بيعها النقصان الرق وكما تب ابي بعض بدله  
 لم يجوز نفسه فلا يجوز تخيره عنها لانه تخير يعوض  
 الا اذا ابراه عن بدل الكتاب او وهبه وقبل عتقت فلو  
 قال لا اقبل صح عتقت ولم يبراه بدل الكتاب فلا يجزي  
 عن الكفارة اختياره ويؤي الحن عن ابي حنيفة ان اذا  
 اعتقت المكاتت عنها بعد اداء البعض صح لان عتقة مطلق  
 باءا وكل الدول فلا يتشت شئ من العتق باءا والبعض  
 كذا في الحيط وما في الكتاب ظاهر الرواية يجوز ان عتقت المكاتت  
 عن اداء الباقي من بدل الكتاب تخيره جاز ولو نوي الكفا  
 في تخيره وهي الصبر يعود الى التخيير المعلوم من المقام  
 وانما تخيره نظر الى حيلة الخوان لمن اراد ان يعتق  
 ملكا ثم بعد اداءه شيئا من بدل الكتابه كافي الياسع وفي  
 كافي الحاكم ولو اعتقت عنها على جعل لم يجزه عنها ثم ان وجب  
 له الجمل بعد ذلك لم يجز ايضا واعتراف نصف لحسد  
 مستتر في اعتقه فانه ابي باقي ذلك المصد بعد ضمانه فانه  
 لا يجزيه عن الكفارة لتكفل النقصان يعني ان النقصان  
 قد عكن في النصف الاخير لتقذر استدامة الرق فيه و  
 النقصان حصل فيه كك شريك ثم انتقل اليه بالضمان  
 فلا يجزي زليلي قال في البحر وهذا عند الامام واما عندنا  
 ان كان الممتق موصرا وضمن قيمة نصيب شريكه اجزاء

عنها لانه عتق كل باعتاق البعض وان كان محسرا لا يجزيه  
 اه قال في النهج لو حرر نصنا من رقبة اخري وكل بالانقسام  
 لم يصح ولو اعتق عبد بين وبين غيره لم يجز كما في  
 المحيط وينبغي انها لو اعتقها معا عن كفايتها ان  
 يصح اه واعتاق نصف عبده او امته عن تكفرو ثم  
 حرر باقيه بعد وطى من ظاهرها فانه لا يجزيه الا حرر  
 به قبل التماسي لاث المأمور به العتق قبل المسيس  
 وهذا اعنده لتجزي العتق وعندها اعتاقه للنصف  
 اعتاق لكل يحصل الكل قبل المسيس فان قلت هذا  
 التقرير يقتضي ان لا يجوز اعتاق رقبة كاملة بعد  
 المسيس مع انه جائز قلت اجيب بانه قبل المسيس  
 لم يمتك النصف الثاني وبطل اعتاق ذلك النصف  
 عنها كما في النهج يتبع فان لم يجز المظاهر ما يقتضيه هذا  
 عطف على محذوف تقديره هذا ان وجد ما يقتضيه ان  
 لم يجز ما يقتضيه ولا معنى لرقبة فاضلا عن قدر كفايته  
 وقدر الكفاية للمحذوف قوت يومه والذي لا يعمل قوت  
 شهره بقوله وان احتاجه كد متدا ولتقضا دينة قال في  
 البحر الدني لا يمنع تحرير الرقبة الموجهه ويمنع وجوب  
 شرائها بآمال على احد التولين لانه واجد حقيقة يداع  
 وفي الترخا نية ومن ملك رقبة لزمه العتق وان كان  
 يحتاج اليها اه ولا يقال يجوز التيمم وجوبه لما يحتاج  
 اليه الشرب لانا نقول الما مأمورا بالعتق لم يملكه  
 استقر له محذور عليه بخلاف الما في الفتح فما وقع

في الجوهر كره عبد للمخدمة لم يجز له الصوم الا ان يكون مريضا  
 فيجوز الصوم اه فلما كان ظاهره مرجوع ضمه يكون الى  
 المولي فيفيد انه اذا احتاجه الى الخدمة لا يلزمه عتقه  
 وهو بيا قنص ما نقله الش من البدايع وما قدناه عن  
 الترخا نية احتاج لذلك ان يقول ببيع العبد اذا كان  
 مريضا فلا يجزي بعتقه ليوافق كلامهم ويختل مرجوعه  
 للمولي تقديره الا ان يكون المولي مريضا لا يستغنى  
 خدعة العبد لزمنا نية قال المحمدي في شرحه لو قبل بخوان  
 الصوم اذا كان المولي مريضا لا يجدي من خدومه اذا اعتقه  
 لكان له وجه وجيه اه كذا يحتاج الى نقل ولا يصح  
 سكتة اي لا يكون به قواد على العتق فلا يتعين  
 عليه بيعه وشرار رقبة بل يجزيه الصوم لانه كلما سه  
 وليا سي اهله خيرا نية قال السيد احد وتقييده بالسكن  
 يفيده انه لو كان كائنت غير مسكند يتعين عليه بيعه  
 وفي الدرر ولا يعتبر تيا به التي لا بد له منها اه وتقييده  
 بالادله منها فيفيد انه يتعين عليه بيع ما لا يحتاج  
 اليه منها اه يعني اذا بلغت قيمته رقبة والا فلا ولو له  
 مال يمكن ان يشتري به رقبة وعليه دين مثله اي  
 مقدار ذلك المال والا فلو كان الدين اقل رستري  
 بالباقي رقبة تقيست له حاله والله اعلم ان ادنى الدين  
 اي قضاة حتى فقد المال من عنده اجزاء الصوم والاد  
 اي ان لم يقضه بل كان الباقي لديه فعولا قيل  
 يجزيه الصوم ايض لانه محذوف عنه بانه تحمل له الصدقة



وهو يشير الى ان ما لم يمتك بالعدم حكما لكونه مستحق  
 الصوم الى الدين كمالا المستحق للعطش لا يمنع النجم  
 وقيل لا يجزئ ويذكر محمد ما يدل عليه فانه خص الصوم  
 بما بعد قضا الدين وذلك لانه تلك المديون في ملكه  
 كما يدل عليه انه يملك جميع التصرف فيه ولو كان له ذين  
 على افران قدر على اخذه منه لم يجزه الصوم والا  
 اجزاه ولو تزوجت امرأة علي عبد وزوجها قاترا علي  
 اذ اياه اذا طال البتة بذلك ووجبت عليها نفقة له  
 يجزئها الصوم كما في الخبر ولو له مال غائب يشترى  
 به رقبته انتظره لانه قد ادرك على الاعناق ولو وجبت  
 عليه كفارة لظواهر من امر النبي وفي ملكه رقبته  
 واحدة فصام قبل ان يفتريها عن احدها ثم بعد فراغه  
 من الصوم اعتق الرقبة عن الاخرى لم يجز الصوم عن  
 الكفارة واما المتكفرون عن الكفارة فلا شك لانه  
 صام مع وجود الرقبة وبمكسبه اي لو اعتق او لاعتق  
 واحدة ثم صام عن الاخرى جازا الصوم لانه صام مع  
 فقد هاهنا جزا ته رسا قد التمساق المضموم مع  
 انه بحث صاحب البر من بعده لم يتنوا عليه وكذلك  
 التمسك بتقيد عيانه في الدر المنثور وهي وفي الحديث  
 عليه كذا في عيني وعنده طام يكفي لاحدها فصام عن  
 احدها ثم اقيم عن الاخرى لم يجز صومه لانه صام وهو  
 قاتر على التكفير بالمال ويستفاد منه ما لو كان عليه  
 كفارة فظواهره وفي ملكه رقبته فصام عن احدها ثم اعتق  
 عن

عن الاخر انه لا يجوز بخلاف ما لو اعتق او لاه صام  
 شهرين ولو وصليه ثمانية وخمسين يوما بالهلال  
 اي ان كان بد الصوم ليلة هل الشهر ثم الشهر الذي  
 بعده فاقصبي بحيث كان مجموعها ثمانية وخمسين  
 يوما اجزاه وبالاولي اذا كانا تسعة وخمسين يوما  
 اوستين والا بان بد الصوم في خلال الشهر فستين  
 يوما يبي بعد كل شهر ثلاثين يوما وفي كذا الحكم  
 وان صام شهر ايا الهلال تسعة وعشرين وقد صام  
 قبله خمسة عشر ويصومه خمسة عشر يوما اجزاه ولو  
 قدر على التحريم في اخر الشهر الاخير من صيامه لزمه  
 المتكفرون وانقلب صومه نقلا لان شرط اجزا الصيام  
 استمرار الجزع عن اعتناق الرقبة حتي لو قدر على التحريم  
 في اخر اليوم الاخر قبل غروب شمسه بطل التكفير بالصوم  
 وتقصي المتكفرون وانهم صوم يومه ثوبا لا وجوب لانه  
 لم يشتر فيه قصدا فهو كالمظنون يندب ان تمامه ولا يجب  
 ولذلك لا يجب عليه قضا لو انظر ان صار نقلا لكنه  
 لا لم يكن قصدا لم يلزم بالشروع لانه شرع مستطالا  
 ملتزما ههنا ان قطعه على الفور اما لو مضى عليه ولو  
 قليلا صار بمنزلة الشروع في النفل فيلزمه ان تمامه او  
 قضاؤه اذا كانت ماضية في وقت نفع فيه البتة اذ لو كان  
 بعد الزوال لا يمكنه الشروع فلا يكون المزمع على المعنى  
 بمنزلة الشروع كما هو في الصوم فتنبه منتا فبعين قبل  
 المسيس لقول الله تعالى فصيام شهرين متتابعين

من قبل ان يتناسا ليس فيهما اي في ذنوبك الشهرين  
ومضات لانه معيار لا يسمع غيره فان صلحه وهو صحيح  
مقيم فاولا به الكفارة وقعه عن رمضان فيقطع به تتابع  
الصوم وهو شرط في صحة التكفير ولا ضرورة فيه لانه يجد  
شهرين خاليين عن رمضان ولو كان مسافرا صح صوم  
الكفارة فيه وفي المريض واقيات اصحبها كونه من رمضان  
كما صوم الصيام وليس فيها ايام نهى عن صومها وهي  
يوم العطر ويوم الاضحى وايام التشرية لان الصوم ليس  
الذي عنه ناقض فلا يتبادر به الاكل وفيه اقتضا على  
نفي الايام المنهية وشهر رمضان دلالة على انه لا يشترط  
ان يكون فيها وقت تدر صوم لانه المنذور والمعين اذا  
توفي فيه واجبا اخر وقع على غيره بخلاف رمضان يجوز كذا كل  
صوم بشرط فيه التتابع كالكفارة قتل وافتار ويحیی ونذر  
معين شرط فيه التتابع واما المعين الخالي عنه فان التتابع  
فيه وان لم يترك لا يستقبل اذا افطر فيه يوما كوجبة مثلا  
لانه لا يتردد على رمضان وحكمه ما ذكرنا كذا في الفتوح من  
الاجابات فان افطر لعذر ادى صبح للعطر وافتاده انذر  
الكل فاسيا لم يفر كما في الكافي كسفر ونفاس وغير المبع اولى  
بجلا في حقيق فانه لا يتقطع التتابع في كفارة القتل او  
الافتار ولا نهى لا تجدد شهرين خاليين عن حقيقها بخلاف  
كفارة البهي فالحقيق ثم قاطع للتتابع وفي الدايغ عليها  
ان تقضي ايام القضاء بعد الحقيق بما قبله حتى لو لم تقضي  
وافطرت يوما بعد الحقيق استقبلت لتركها التتابع

بلا

بلا ضرورة بخلاف تناسا فانه يقطع لانها تجدد صوم  
شهرين لاصيام فيها وهذا ما خالف فيه النفاس الحقيق  
ولا تقتربا في الجوهر من الحكم بتساو بينهما فان خالف عند  
التختم وذكر هذه المسألة فخله في هذا الباب لانه  
في كفارة الظهار ولا يتبادر منها الا في كفارة الافتار  
والقتل الا اذا است عن مح في المنسقي لوصامت شهر  
ثم حاصت ثم است استقبلت لانها قدرت على مولعات  
التتابع قبل الحال الصوم فلزمها التتابع وعن ابى يوسف  
اذا اجبعت في الشهر الثاني بنت كذا في المحيط فكل الاول  
قولهم حضرها غير قاطع في كفارة الشهرين الا اذا است  
بعده فيقطع بحر قوله الا اذا است يعني في اثنائها  
وقد مضى فيه حقيق كان ذلك الحقيق قاطعا بخلاف ما  
اذا اجبعت لانها باقية من ذوات الحقيق رجى او غير  
اي غير عذر ولا حاجة اليه لزمه بالدولي او وطيرها اب  
المظاهرونها غير منقطع لان وطيرها المظاهرونها او نهى را  
فاسيا كذا في الهندية اما ان وطيرها منها او اعادها اطل  
صومه وانقطع التتابع اما لو وطير المظاهرونها غير  
المظاهرونها كزوجته له اخرج او امته وطيرها غير منقطع لان  
كان ليللا مطلقا او نهى را فاسيا لادعاء الما قد منا كسر  
بصره اتفاقا لوجود الشرطين وهما بتا التتابع وقبل  
الميسس بين المظاهرين وانشا بقوله اتفاق الياث  
في المسألة الاولى خلافا وذلك ان ابا يوسف قال لشرط  
عدم فساد الصوم فلو جاعلها ليللا او نهى را فاسيا لايست

نف

هاشئ الشرح من هاتين الامن قال لبلد عبد المحسن  
 لان العهد والسرور في الوطني بالليل سواها هو في الحق  
 البيقوبية ان عدم الفرق بين السرور والعهد هو الظاهر  
 لانه مقتضى دليل ابي حنيفة ومحمد استأنفت الصوم  
 الا الاطعام ان وطهرها في خلاسه اي في خلدان الاطعام  
 لا اطلاق النص في الاطعام ويعيبه اي بقوله من قبل  
 ان يتناسا في عمره وصيام ومن قواعدا انا لا ادخل المطلق  
 على المقيد وان كان في حادثة واحدة بعد ان يكونا في  
 حكمين كان في الكافي لانه منع عن الوطني قبله لجواز ان يقدر  
 على الصوم والاعتناق فتستقل الكفارة اليها فيستبين ان  
 الوطني كان حراما بخلاف في النهز وفيه نظرات القدرة  
 حال قيام الجوع والفقر والكبر والمرض الذي لا يرجي زواله  
 امر موهوم وباعتبار الامور الموهومة لا تثبت الاحكام  
 ابتداء بل يشترط الاستحباب اه قلت كونه موهوما لا يعلم  
 الا في الصور التي ذكرت والاعتقال عن الصيام والاعتناق  
 قد يكون لاسباب كثيرة وزوال الفقر غير فاد وكالشفاء  
 من المرض الذي عجزت عنه اطباء فكلادهم خال من الاعتقاد  
 والله اعلم والصوم مستأخره الاتي لا يجزيه الا الصوم  
 ولو وصلية مكاتب لا نذ ليس بنام الملك ومكده على شرف  
 الرزاق فلا يملك الاعتناق ولا الاطعام وسائر التبرعات  
 او مستسمى وهو الذي اعتقت المولى بعضه واستسماه  
 في باقية لفظك رقيقة لان يوجوه مثلا ياخذ من اجرة  
 ما زاد على نفقة وقد علمت ان هذا قول الامام واما

فدله

الصوم والصحيح قولها لان المأمور به صيام شهرين متتابعين  
 لا مسمى فيها فاذا جاعوها في خلاها لم يات بالامور به  
 فتنبه كالوطني في كثرة القتل فانه لا يفسد الصوم اذا  
 كان ناسيا ولا يفسد التتابع لبلد مطلقا او نهرا انا ناسيا  
 فيها اي في الشهرين مطلقا لبلد او نهرا اعاضا او ناسيا  
 كما في المختار وغيره ويعيبه اي ملك الليل بالمر غلط  
 يعني هو اتقوا في لا للاحتراز عنه كما في شروح الجمع وقد خرج  
 في غاية البياض والعناية ان قد اتقوا في حر لان العهد  
 والنسب في الوطني بالليل سواها كفي في التمسك  
 ما تجالعه اي العر وعبارته كما في الحلبي وكذا استأنف  
 الصوم ان وطهرها اي المظاهر منها لبلد عدا كما في المبسوط  
 والنظم والصحة والكا في والقدر والمضرات والنقص  
 وغيرها في مجرد قول الاستحباب في شرح الطحاوي بالليل عدا  
 او ناسيا فالأدليل ان يحمل العهد في كلام الرهاية والمصم على  
 انه قيد اتقوا في كلفه صاحب الكفاية ومن تبعه ومن  
 قايده عدم التفات صاحب النهاية لذلك اه قال السيد  
 احمد وعليه فيكون تاويل قبل ان يتأسا عدا لان النيان  
 يعد عذرا في كثير من الاحكام اه قلت كفي قال الشيخ الذي  
 ان الغنثا في واقف ابن ملك في حكمك في غلطه استدلال  
 ببيارات محمولة على ان القيد فيها اتقوا في وقد جاز التفرج  
 في الكتب المتقدمة بالتسوية بين العهد والنسب كالمختار  
 والاختيار وعناية البياض والعناية واطلاق صاحب  
 النهاية والكتروسي عليه ابن الكا في تنه وقال في

طاهر



عندها فاذا اعتقت ببعض عتقت كله فيكون حراما يورث  
 فيصح تكفيره بالاعتاق والاطعام لثبوت حرمة رجعي  
 وكذا يكفر بالصوم فقط الحرم الجبري عليه بالسفك لانه المحرم  
 عليه بالسفك ينقض عتقه ويلزم العتق السحابة فلا  
 يجزي عن الكفارة لان عتقت الكفارة لا بد ان يكون مجانا  
 ولا يمتن من الاطعام لانه في كل ان يلزم نفسه كفارة بيمين  
 ماله في قضاها فلا يجزيه الا الصوم على المعتدي من  
 صحته الجبري على السفك وهو قول صاحبيني خلافا للدام  
 فلا يترجى الجبر عنده على الحر الا على ثلاثة مكاري خلص  
 ومقت ما جنى وطبيب جاهل والفتوى على قول صاحبيني  
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الجبر لا يجزيه الا الصوم  
 المذكور وهو شهران متتابعان وقوله ولم ينقض الحرم  
 فيها من معنى البيادة اشارة الى جواب سوال مقدار  
 تقديره الرق منصف للنمة والعتوبة والكفارة عتوبة  
 فحقه ان يكون كفارة نصف كفارة الحر فاجاب بان  
 الكفارة وان كانت في معنى العتوبة وهو الغالب الا ان  
 فيها معنى البيادة والعتابة لا تنصف كالصلاة  
 والصوم وكذا الكفارات وليس للسيد منه هذا  
 ايضا جواب سوال تقديره هل للسيد منه عن الصوم  
 لان السيد ملك سيده ومنافعه مملوكة له فلا يصح له  
 الصوم الا باذنه لان فيه انتاب نفسه المملوكة للغير  
 فاجاب بان هذه الكفارة تنقلب بها خف الغير وهو  
 الحرة وقد التزمها السيد بالاذن فلزمته فلا يسم

منع

منع عبده عن ادائها بخلاف بقية الكفارات لانه ينفذ  
 عن صومها لعدم ثقل حق عبده بها جبر ولو صلى  
 اعتقت سيده عنه اي عن السيد في موجب كفارة  
 الظهار او اطعم عنه ولو صلى عليه لان ذلك الاعتياد في  
 او الاطعام من السيد بامره اي السيد لم يجز لعدم  
 التملك يميني العتق والاطعام لا يكون الا في الملك و  
 السيد لا يملك فلا يصح ما لا بتخليك المولى له لو حرم  
 لا يملك السيد شيئا ولو ملكه مولاه فان قلت لوقال  
 الحر لرجل اطعم عني فاطعم عنه جائز وان اطعم من ماله  
 قلت ان باطعامه عنه لكان ماله اسطاعا عنه فقد اطعم  
 من ملكه والسيد لا يقبل التملك اصلا الا في الاحصار  
 يعني الا فيما اذا حرر السيد باذن مولاه واحضر فعلى المولى  
 ان يبعث عنه ليجل فاذا اعتقت فمصلحة جرح وعمره جرح  
 عنه المولى اي يرسل هدا يذبح عنه في الحرم ويتصدق  
 به واطلاق الاطعام على ارسال الهدي غير مشهور الا انه  
 يقع فيه صاحب الزهر والمخ وهذا الارسال من المولى قبل  
 بذنه فيما اذا حرر باذنه واما فيما اذا لم يحرم باذنه فعلى الذي  
 اتفق كما في العتق وقيل وجوب ذكر التقدير في شرح مختصر  
 الكرخي انه لا يلزم المولى انقاذ هدي لانه لو لم يذبح للزوم  
 لحق العبد ولا يجب للسيد على مولاه حق فاذا اعتقه  
 وجب عليه وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه على  
 المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم ليجل لان هذا الدم و  
 جيب ليلية ابتلي بها السيد باذن المولى فصاحبنا لا ينفذ



والنقطة على الموي كذا دم الاحصار قال السيد احمد قد  
 يقال من نفى الوجوب لا ينبغي الذنب بل يقول به مراعاة  
 للقول الاخر اه فان عجز عن الصوم لمرض لا يرجى بروه  
 ولو كان المريض شافيا فلو اطعم ثم بري وجب الصوم  
 لان الله تعالى يقول فمن لم يستطع فاطعام سبتي سكران  
 فاياح الاطعام عند عدم الاستطاعة ويستطاع مضاعف  
 فربما يق النفي نهوكا لكونه في سياق النفي قيم الانفاق  
 فمن استطاع في وقت لا يصدق عليه انه لم يستطع فلم  
 يبح له الاطعام رحمتي او كبريتك بد الصوم اطعمهم اي  
 ملك انشأوا لي ان قوله اطعم هنا لا يشمل الا باحتوائه  
 سيرج بها وليصح ذكر التنية بعد سبتيين مسكيناً قيد  
 بالمسكين لاخراج النفي فلا يصح اطعامه من الكفاية  
 تليها وايا احتوت له مال وعليه دين فهو فقير كما في البحر  
 ولو وصليبه حكما كاطعام واحد سبتيين يومان وان كان  
 واحدا حقيقة كمن باع ثوباً رجب والحاجة له كل يوم يجعل  
 لانه فقير اخر زهر سبتيين حكما وفي يوم واحد لا يجزي على  
 الاصح كالموقف له جللة فلا يجزي الا عن يوم واحد جزمي  
 ولا يجزي في كل طعام الكفاية على وجه الا باحة وتليها  
 طعام الكفاية للصغير فيجوز ان يرفع الرافع يدايع و  
 صادق عن هو كبر وسد وانما هو احتراز عن من دونه  
 وتنبية على ان ما وقع في النسخ ان لو اطعم طفلاً لا يجزي به  
 لا يقتصر على ثوبه فطعاماً قط بل يقال حد عدم الاجزائي  
 ان يتبادر البلوغ فالمراد لا يجزي لانه لا يستوفي

لا

كما يستوفي البالغ كالنقطة قدرا فيدفع نصف صاع من  
 براوصا عما تمز او شعير ودقيق كل كاصله وكذا السو  
 واختلف الروايات في الزبيب كما تقدم في النقطة ولو  
 دفع البص من الخنطة والبعض من الشعير جازا اذا  
 كان قدر الواجب لان يدفع ربع صاع من بر ونصف من  
 شعير وانما جاز التكيل بالآخر للاتحاد المقصود وهو  
 الاطعام ولا يجوز التكيل بالقيمة كما لو ادعى نصفان من  
 جيد يساوي صاعا من الوسط ومصرفا فلا يجوز اطعامها  
 اصله وفرعه واحد الزوجين وعلوكه والها سبي ويجوز  
 اطعامها الذي يجرى قال الرملي وفي الحاوي وان اطعم فقرا  
 اهل الذمة جاز وقال ابو يوسف لا يجوز وبه فاختار  
 في كافي كالمعتمد الجواز لم يذكر فيه خلافا وبعلم انه  
 ظاهر الرواية عن الكل او قيمة ذلك من غير المنصوص  
 فلو دفع نصف صاع ثم تبلغ قيمة صاع براوصا من  
 الشعير او دفع اقل من نصف صاع بر عن صاع ثمز قيمة  
 تبلغه لم يجز لان العبرة في المنصوص لمعنى النص المعناه  
 ولو لم يعتبر لزم ابطال التقدير المنصوص في كل صنف  
 وهو باطل وعليه ان يتم للذين اعطاهم ما قدرين ذلك  
 الجنس فان لم يجد ثم استأنت حموي عن الفتح اذا المظن  
 اي عطفت قول الماتع او قيمة ذلك على المنصوص المزمع  
 من قوله كالنقطة للمثابة يعني فيقتضي ان القيمة من  
 غير المنصوص حلي وفيه نظرا في القيمة اعم من قيمة البص  
 عليه او غيره لم يقلنا انما الكلام في غير المنصوص في

العدس والارز والذرة مثلاً لودفع ربع صاع منه يساوي  
 نصف صاع بلوا و صاعاً من شعير قيمة جاز ولا يجوز في  
 سائر الكفارات ان يبطل الواحد اقل من نصف صاع  
 وذلك لان العدد منصوص عليه في الكفارة بخلاف النذر  
 فانه يصح تفرقه على اكثر من واحد على الاصح كما تقدم وان  
 اراد الاباحه وانما كتبت الاباحه لورود الطعام بيها  
 وكذا في الغدييه وهو حقيقة في التمكين فان قلت المباح  
 يستلزم المباح له على ملك المبيع او ملك نفسه قلت  
 اذا صار ملكاً لغيره ال ملك المبيع عنه ولم يدخل في ملك  
 احد غداً اي اطعمهم في غداً والنهار وهو اول النهار  
 وعشاء اي اطعمهم في عشيّة النهار وهو ما بعد الزوال  
 ولو لبطل في كلامه اشارة الي انه لو غداً استين وعشي  
 ستين غيرهم لا يجزيه الا ان يصيد على احد الستين منهم  
 غداً وعشيّة حكياتي للتم ان شئت الله تعالى في آخر الباب  
 او عداهم واعطاهم قيمة العشاء وعكسه فان عشاءهم  
 قيمة العشاء فيكون جاساً بين الاباحه والتملك وكذا  
 يجوز اذا ملك ثلاثين واظم ثلاثين غداً وعشاء جروباً  
 ذكوه الله هنا يستغني عن قوله فيها ياتي وجاز الجمع بين  
 التخليك والاباحه ومن ذلك لما عطي كل سكين نصف  
 صاع من تمر وصد امن حنطة اخزاه كفا في كافي الحاكم او  
 اطعمهم عداً اي او عشاء اي او عشاء وسعوراً قال في الامام  
 طعام الاباحه الكلتان لكل سكين غداً وعشاء والغدا ان  
 يجزيه والعشاء كذلك والعشاء والسحور كذلك واوترها  
 واعملها

م

واعد لها الغدا والعشاء والسحور قد يصلح للاستيفان فاقم  
 مقام الغدا وانما اعتبر الاكلتان لقوله تعالى فيهما سقين  
 مسكيناً والواجب منه الوسيط وهو اكلتان لان الاكثر  
 في المادة ثلاث مرات والاقل مرة كذا في غاية البيان  
 وان شئهم به بهذا ان طعام الاباحه ليس فيه تقدير  
 بالاعتدال فيه التسع حتى يربي عن الدمام في كفارة البهي  
 لو قدم اربعة ارغفة العشرة سكين وشعير اخزاه وان  
 لم يبلغ ذلك صاعاً ونصف صاعاً تثار خابته قال السيد  
 احمد وهل المراد التسع الشعير او ما اعتاده كل اكل منهم  
 اه قلت قال الشيخ الرجعي وتو لم يكف الصاع والصاعا  
 لا بد ان ياكل ما يملأ اكثر من نصف بطنه ولا يكفي نصف  
 الصاع حيث لم يحصل منه التسع فالكاصل ان عند التخليك  
 له حد مقدور في الاباحه الاعتدال وانما كفا في الاما الحكي  
 يستغني عن طعام اخري ذلك اليوم جاز وبشرط ادا في جبر  
 شعير ودره لم يكنهم الاستيفان الي التسع وهذا عليه  
 بعض المشايخ واليه مال الكوفي وقال بعضهم لا يجوز  
 الشعير بناء على ان محمد بن علي خبز البرقي الزيات اذ افاذه  
 السيد احمد لا خبز برفانه يكتفي به بدو ادا كما حاز  
 كواظم واحد استين يومياً التجدد الحاجة اي لان الحاجة  
 هذا الشخص تتجدد بتجدد الايام ويتجدد حاجته بعمل  
 لانه مسكين جديد فلان تتجدد احكاماً وقد مر ولو ايا احد  
 اي المسكين الواحد كل الطعام الذي هيا له للستين في  
 يوم واحد اخزاه عن يومه ذلك الاول ان يقول



عن مسكين واحد اذا داه السيد احد فقط اتناقا وكذا  
 اذا ملكه اي المسكين الواحد الطعام المهربا للثني بد  
 واحدة وبذنفات في يوم واحد فانه يجزيه عن مسكين  
 واحد على الاصح ذكره الزيلعي لان الواحد لا يستوفي في  
 يوم واحد طعام سني مسكينا وقد نص المدعا الى على  
 العدد ففي دفعه الى الواحد او باحتة له نخل الفة للثني  
 ولذك قال لنقد النقود في كل من المساكن حقيقة  
 وحكا اما حقيقة فظاهر وانما حكا فانه لم يجعل مسكينا  
 جديدا في يوم اخر لما جعل المسجدة وحجت لاحاجة  
 فهو مسكين واحد وكان الواجب عليه التزيت ولم  
 يوجد كالحاج اذا ربح الحرة بسبع حصيات دفعة واحدة  
 لا تجزيه الا على حصاة واحدة وانما يقول على الاصح  
 الى ما قيل انه لو ملك مسكينا واحدا في يوم واحد  
 متقدمة اجزاه ذلك كافي الدرر امر غيره ان يطعم  
 عنه قبيدا لا طعام لانه لو امر اجنبيا ان يفت عنه  
 فاعتق لا يجزى به عندها خلا فالابي يوسف والغرق  
 على قولها ان التملك بغير يد هبة ولا تتم الا بالتقضي  
 ولم يوجد التقضي في الاعتناق بخلاف الاطعام فان التقير  
 يتول في التقضي كما لو قيل عن الامر في التقضي من المامور  
 فيقبض او لا للموكل ثم لنفسه واكسوة في كفارة الدين  
 لا لا طعام كما في الابع وان اعتق عنه بغير امره لم يجز  
 اتناقا لو قوعه عن المفت ولو الجبة وخرج الصوم ايضا  
 فلو امر ان يصوم غيره عنه لم يجز غايبة وقبيدا لا طعام

بالامر

بالامر لانه لو اطعم عنه بلا امره لا يجزيه لعدم ملكه لعدم  
 النية واما تكميل الوارث عن الميت ففي كفارة المهر  
 يجوز الاطعام او الكسوة وفي الظاهر الاطعام ولا يجوز التزيت  
 عنه في كفارة القتل لان التبرع بالاعتناق غير جائز  
 في الحظ عن ظهارة بدل عن الصغير في عنه مفضل الجبر  
 ذكك صح اي عن كفارة الامر لانه طلب منه التملك  
 مسمى والعقير قابض له او لا ثم لنفسه فيتحقق تملكه و  
 تملكه يصل ويجمع المامور بما كثر به على الامر ان قال الامر  
 على ان يرجع على رجع ومثلا اذا قال الدافع على ان يرجع  
 لانه لما قيل الشرط فقد التزم باختباره وان سكت في  
 مسالة الدين يعني لو قال لرجل اقض ديني فتضى دينه  
 يرجع اتناقا بين الامام وصاحبه لان مطلق الامر  
 بنقضاء موجب للرجوع وكذا لو امره ان يفت عليه  
 كما في كالة البزانية وفي الكفارة والتملك لا يرجع  
 على المذهب وهو ظاهر الرواية خلفا للثاني منهر  
 ولما اصل انهم فروا بين الامر بقضا الدين وبين الامر  
 باداء الكالة والتكفير به ان الكلا واجب على الامر وقد ذكر  
 في كالة السراج معزيا الى الامام الكرمي بانه لو رجع بلا  
 شرط لرجع باكثر مما استقط عن ذمة الامر الاتري ان  
 الوجوب بلا شرط كما من احكام الاخرة دون الدنيا  
 ويتوق الرجوع بقبض وجوبه في الدنيا والاخرة ولا يجوز  
 ان يرجع باكثر مما استقط عن ذمة واما الدين فحقه مضمون  
 في الدنيا والاخرة اه قال في النهر مقتضاه انه لا يرجع

فمفضل

ان ضرب الوالد اب واستتبعها بجرم بدلالة النص وهو ولا  
تقل لها ان مع بقا الاصل مراد او هو التاثير بخلاف  
ما شرع بلفظ ايتا واداء كذا له وصدقة شرط فيه التملك  
لرعاية المخصوص عليه وكذا كفارة البهي بالكبسة  
وهي تقتضي التملك حرر عبد بن عن ظهري ربي لاني  
من امرأة واحدة يعني ظاهرها مرتين او ظاهري  
امراتين ولم يبين واختا من العبد بن لو اخذت من الظاهر  
صح الاعتاق عنها ورسله في الصحة الصيام يعني لو  
صام اربعة اشهر عن ظهري ولم يبين والا طعام  
بان اطعم مائة وعشرين فقيرا عن ظهري ولم يبين  
صح ايضا لاتحاد الجنس فلا حاجة الى نيئة التمييز بخلاف  
اختلفت ابي اختلفت الجنس لانه لو كان عليه كفارة  
يحيى وكفارة ظهرا وكفارة قتلا فاعتقت عبدا عنها  
اي الكفارات لا يجزيه ما لم يبيح كل عبد لكل كفارة  
قال في البحر وما يعبر على هذا ما عن ابي يوسف في نسبي  
لو تصدق عن يحيى وظهر ارفله ان يجعله عن احدها  
استخانا فاهو في المذبح ولو اعتقت رقية نأيا عن  
واحدة منها لا يبيحها جازا لاجماع وهذا معني قول  
الشم اذا بنوي بكل كذا نصح ولا يفرضها لالكفر  
عنه محبط وما افاده ظاهره من انه يوي بكل رقية كل  
واحدة من الكفارات فليس بمراء قال السيد احمد والفرق  
بين هذه وبين اذ اعتقت عبدا عن الكفارات عسير  
فان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي التسمية على الاحاد فلات

ولو شرطه وقد علمت انه يرجع اه قال الشيخ الرضوي قوله و  
مقتضاها لخر ليس بشئ لانه لما رضي بالشرط فقد قبل  
موجبه والتمزم الوفاء به فلا تارة قال له ملكني ما تذا لغير  
علي سبيل القرض ثم اذ قصدهم والتمرض يلزمه فاولاهم كما  
صححت الاباحة بشرط الشئ لاحاجة الى ذكره للتصريح به  
في قوله ساقا واشبعهم الا ان يقال ان ذكره هنا الاشارة  
تتم الاستزاد للكنانة في طعام الكفارات تسوي  
كفارة القتل قال السيد اخذ قوله فخرج كفارة القتل  
فانه لا اطعم نفسها المالك او يوي وفي العبدية لصوم في  
يخرج فوات وجناية في فم حلف او امة تركت محظورا  
بعد زفاته غير ان نشأ ذبح وان نشأ اطعم كل فقير  
صاع يوما او صاع ثلاثة ايام فاذا اباح في الاطعام صح  
وجاز الجمع بين اباحة وتعليك كما تقدم غداستني وعطا  
قيمة العشا او غدا وعشا ثلاثة ايام ودفع قيمة الغدا في  
العشا الى ثلاثة ايام غيرهم وكذا لو اطعم على سبيل الاباحة  
ثلاثة ايام ودفع الى ثلاثة ايام لكل رجل نصف صاع من بر  
دونت الصدقات ابي الرزاق وصدقة النطر والعشر  
والضابط ان ما شرع بلفظ اطعام وطعام كفارة الظهار  
وكفارة البهي ومثل كفارة الظهار كفارة الانظار  
وكفارة قتل الصدقات الله تعالى قال او كفارة طعام  
مسكين جاز فيه الاباحة لان الاطعام حقيقة في التمكن  
لانه عبارة عن جملة طعام وذكرك بالاباحة وجاز التأكيد  
بدلالة النص والعمل بها لا يمنع العمل بالمحقيقة لا ترك

الظهار واستحسانا والقيام بعدم الجوارز لغيرها التي في  
مختلف الجنس وهي مضرة لعدم صلاحيتها اي تكثف  
الرقبة كونها لا فرة للقتل لان الله تعالى شرط فيها  
بان تكون مومنة ونظير ذلك ما لوجع بين المرأة وثبتها  
او اختبرها فليكونها في عقد واحد فان كانتا فارغتين لم  
يصح العقد في كل منهما وان كانت احدها مومنة صح  
العقد في النارغة بدائع اطمستى مسكنها كلاي  
اطم كل واحد صاعا من براذ موضوع المسألة فيه ولا  
فصاعين من تمر وشعير بحر بدفعة واحدة فبيده انه  
لو كان بدفعات جازاقتا كالقاني في سلاسله في  
المرّة الثانية فكسكن اخبر قلت لا بد من تقييد  
الدفعات في ايام مختلفة والافا دفعات في يوم واحد  
لا اعتبار لهما لا تقدم عن ظهرا وبين مطلقا سوا الما  
من امراتين او من امرأة واحدة وهذا معنى قوله كما مر  
صح عن واحد منها عند هذا لانه زاد في قد زواجها  
نقص عن المحل وقال محمد يجوز عشرها وعلى هذا الخلاف  
لو اعطى عشرة كل واحد صاعا عن يمينين كذا في نسخ  
الشرح اي نسخ المتن الذي في شرح المص ويشرح المتن في  
المجردة عن شرح المص لم يصح اي عنهما فلا ينافي صحته  
عن احدها فوافقت نسخ الشرح معنى لكن لما كان فيها  
ايرهام انه لا يصح اصلا صلحها المص حال شرحه فالتقيا  
عن العدد لا يجوز والواجب في الظهار بين اطعام ما بين  
وعشر بين فليجوز صرف الواجب الي الاقل كما لو اطعم ثلاثين

بمعنى هذه ويعرف اتحاد الجنس واختلافه باتحاد السبب  
واختلافه فاقتدس به اقتدس به وما اختلفت لتختلف  
مرجعي فالصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهارين  
من يوسين وصوم ايام رمضان من قبيل المتحدان كان  
في سنة واحدة وان كان من سنتين فهو المختلف ولو  
نوي ظهرا وعصرا وصلاة جنازة لم يكن شاعرا في واحدة  
منها للتنا في وعدم الرجاء ولو نوي ظهرا ونغلا لم يكن  
شاعرا اصلا عند محمد للتنا في وعند ابي يوسف يقع  
للغرض لانه اقوي ولو نوي صوم القضاء والنفل والزكاة  
والتطوع يقع عن الاقوي عند ابي يوسف ويكون  
تطوعا عند محمد ولو نوي حجة الاسلام والتطوع فهو  
الحجة اقتا جاز فيه ايضا من عليه كنارات ايمان  
عن احدها عن اطعم عن اخري وكسى عن اخري والعتق  
عنها عبد الاينوي كل واحدة بعينها جاز استحسانا  
خلقا والزفراه وارت حررها ما اي الظهار بين رقية و  
اوصام عنهما سهرين فتطرح عن كفارة واحدة  
ليسته فعل مضارع صفة لواحد اي لانه ان يمين احد  
الظهار بين شاعرا في نسخة بعينه بالموحدة وهي عبي  
الاخري قاله السيد احمد له وطبي التي كثر عنها اي عت  
ظهارها دون الاعري ولو حررت رقية واحدة عن كفارة  
ظهار وكفارة قتل لا يصح لما مر من استراط التقيين  
اختلاف الجنس فلا يجوز عن واحد منها ما لم يحرر رقية  
كافرة عن الظهار والمقتل جميعا فتقتلك الرقية عت  
الظهار



مسكننا لكل واحد صاعا فانه لا يكتفى عن ظهار واحد بحر  
 خلافا لمحمد حيث سبقنا عنه انه قال يجوز عنها زوجها  
 الاثنتان لان في المودي وفأبهما والنكير مصرف لغيرها  
 فصاعا لؤمك تدفعتين او اختلف جنس الكفارة ونحو  
 الكمال ايض حيث قال كما يحتاج الي نية التعمين عند  
 اختلاف الجنس يحتاج اليها التمييز بعض اشخاص ذلك  
 الجنس وقد اعتبروا ذلك في السنت فانه لو كان عليه  
 كفارة ظاهرها ولا موارثين فاعتق عبدانا وياهن ادها  
 صح تبيينه ولم يبلغ رجل له وطورها مع اتقاها والجنس فليصح  
 في الاطعام لتبوت غرضه وهو حلها معا حلبي وفي غايه  
 اليات وعندي قول محمد اقوي لانا لا نسلم ان النية  
 في الجنس الواحد لا تقيد لانه اذا اغترت نية يتبع  
 المودي عن الكفارتين واذا لم تغتر يتبع عن كفارة واحدة  
 وقد حصلت النايقة ولدت اللاتق بحال المسلم ان  
 يستحل باستقاط ما هو الواجب عليه لا بما سرقه النوا  
 وعليه واجب فعلي ما لا يتبع نصف الصاع بطريق  
 الاحسان ويبقى عليه احدي الكفارتين وعليها  
 قال محمد لا يبقى عليه من الواجب شيء علي ان الرجل  
 ينادي باعلا صوته ويقول اني نويت الكفارة بتبع  
 جميعا وانما ادبت الاستقاط الفرض ويكفيون تغيير كلاهما  
 ما ادبت الاستقاط الفرض بل اضممت نصف المودي  
 وبقي عليه اذا ذكك المقدار ثانيا وقد ابي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال فالعنفه اه ولو  
 اطعمهم

ذلك المقدار ثانيا لو نوى عن كفارة افطار وكفارة  
 اطعمهم وصح عنهما اتفاقا لاختلاف الجنسين والاول  
 ان نية التعمين اي كفارة في الظهارين معا وانما قلنا  
 ذلك لانه اذا عمى ظهارا واحدا هم للتفريق صح وحل قريا  
 كما في البحر في الجنس المتحد سببه اشارة الى ان معنى اتحاد  
 الكفارتين اتقاد سببها وكذا الاختلاف وقد قدمنا  
 توضيح ذلك لغواي فاذا انما يبقى مطلق السنة فله ان  
 يبين ايها اشكالوا المطلقة في الانتدابوضه انه لو نوى  
 قضا يومين عن رمضان يجزئ عن يوم واحد ولو نوى  
 عن القضا والتدراوعن القضا والكفارة لا يجزئ عن  
 واحد منهما كذا في الدرر والمختلف سببه اي النية فله لا  
 والظاهر بعيد الاولى ان يقول مفيدة بمعنى فيصحبها  
 فسروع المستبر في السار والاعمار وقت التكفير  
 ولو كان وقت الظهار غنيا وقت التكفير فقير الجزاه  
 الصوم وعلى العكس لا تترخا فيه واعتبر الامام احمد وقت  
 الوجوب والامام الشافعي افظ الحالى والوجه لنا ان  
 القدرة انما يحتاج اليها للدافيشترط وجودها وعومها  
 عنده اطعم ما ينفه وعشرون مسكينا اكله واحدة حين  
 اختار الا باحتة لم يجز الاعى نصف الاطعام لانه لا بد  
 من اطعام وقتين مشعتين فيعيد اي الاطعام على  
 سببي منهم غذا وعشالو غذا سببين وعشاستين  
 غيرهم فانه لم يجزه الا ان يبيع على احد النوعين منهم  
 غذا وعشالو وصليبه في يوم اخر يعني فلا يحتاج في

فطار

الاطلعت اتحاد اليوم وانما يحتاج للزوم العدد وهو السنون  
مع المقدار وهو الوقتان عند الاباحة وضد النطقة  
عند التملك وقد وجد السنون في ضمن الماية والعشرين  
ولم يوجد المقدار في اطاسهم وقته واحدة فيجب التكيل  
على احد العددين ولو غدا ستين ثم غابوا ينتظر حضورهم  
او يميدا لهذا والعشا على غيرهم جبر ولو كان المطم وصبا  
يبغى ان يجب عليه الانتظار الى ان يغلب على ذلك عدم  
وجوده فليست نف نهم يحرام طعام بيتهم وكذلك فان  
ذلك الى ان يصير مرهقا كما قدمه عن الكبايع وفي الشرح  
واذا دعاه مساكين واحد صبي فطيم او فوق ذلك وعدهم  
وعشاهم لا يجزيه كذا ذكر في الاصل وفي المحر اذا كانوا  
غلا فاما يمتد مثلهم يجوز في الخلاصة لو اطم صبي صغيرا  
غدا وعشا وشبع بحدوث المدين لم يجزها قال الشيخ الرضي  
فيحل قوله يمتد مثلهم على الموهقين الذين لا يكتفي الواحد  
منهم دون المدين اي عادة فان كان مثله لا يتغنيه  
دونها كنه قليل الاكل يكتفي بوقت ذلك ينبغي ان يجزيه  
لان الباليين كونهم اقل من ذلك اجزا والمعاد من  
المدين من البرام من الشخير والتمزق العبرة للصانع كالمهر  
مطلوم قامل هو هذا كله اذا كان على وجه الاباحة والا  
فعلى وجه التملك حاز للعظم بنه عليه السيد احمد رض  
وقوله ولا تستعان بغير قوله سايقا واستعوم فانه ينبغي  
عدم هذا الوصف قبل تناولهم قامل والله تعالى اسأله  
ان يشغلني بما يعينني ويبرضه عني انه ولي الهداية

والرشاد ما اللعان هو لغة مصدر  
لا عن كمال سماعا والقياس الملاعنة لكن ذكر غير واحد  
من النخاة انه قياسي ايضا نعم تنفرد المناعلة غالبا  
بما فاده يا كيا سرياسرة ومنه غير الغالب يا وميامة  
ويوما حكاها ابن سيدة من اللعن اي مستفت من لان  
المريد يستفت من المجرى وهو واي اللعن الطرد والابعاد  
عن رحمة الله تعالى او عن مازل الابرار والناثان التي  
بالمؤمنين كما افاده التهرستان وعطف الانواع على المرد  
عطف تفسير يسمى اللعان به اي باللعان لا بالعصب  
مع انه مشتمل عليه ايضا للعدا اي الرجل تشبه به اي  
قبل المواة والغضب انما هو من وظيفة المواة وهي تناخه  
والسبب من اسباب الترحيح وهو من باب التخليب  
فالمراد باللعن ما يعيب النفس ووجه التخليب السقف  
المذكور او لان الغضب يستلزم اللعن اطلق عليه  
والاصل فيه الايات التي في سورة النور وقد اختلف  
العلماء في سبب نزولها هل هو عويعر الجهادي او هل كان  
ابن امية قال الجهر وسبب نزولها نقصة هلال اب  
امية وكان اول رجل لاعن في الاسلام وذكر المتأخري  
انه لا يمتنع ان يكون للامة الواحدة اسباب معا او  
متفرقة والمعا شرعا شرها ذات افاد انه لا بد ان  
يكونا اهله للشرها دة ولو قدف بكلمة او كلمات اربع  
يرجيات لم يالنا لا يكفيه لعان واحد بل لابد ان  
يلاعن كلامه من على جدة بخلاف ما اذا قدزها مرارا

حيث يجب لعان واحد افاده السيد اهدا ربة كشرود  
 الزنا اي اعتبرناه بهم فالملاعن لما كان شاهداً للنسب  
 كونه اربع افاده في شرح المتقى موكداً ان بالاعيان  
 اي مقويات بها فان لفظ اشهد محذوف على الشاهد  
 عن يمين وعلى القسم كما ذكره في الشهادات وفي الدر  
 المنتقى ليس لنا من الاعيان ما يتقدم من جانب المدعي  
 الا ههنا وفي القسامة مقرونة بشهادتها اي الرجل باللعن  
 اي بعد الاربعة فان يقول لعنة الله عليه ان كان من  
 المكاذبين ومقرونة بشهادتها اي المرأة بالغضب  
 كذلك بعد الاربعة فان تقول غضب الله غلبها ان  
 كان من الصادقين وانما خصت بذكر الغضب لانها  
 يكثر اللعن في حكمها يترتب على انفسهن وغيرهن  
 فلا تنال المرأة بذكر اللعن للاعتيا وعليه لان السي  
 اذا كثر استغنى له سقط استغنى له واستغنى له فكان  
 الغضب حيث لا يكثر استغنى له في كلامهم اودع اب  
 ارجو لمن لتباجة لفظه والنقرة منه ونقل خير الدين  
 المولي عن شرح الروض للشيخ زكريا قال وخص اللعن  
 بجائبه والغضب بجائبه لان حرمة الزنا اقية من  
 حرمة القذف ولذا ذكر تفاوت الحدان ولا ريب ان غضب  
 الله تعالى اغلظ من لعنه فخصت المرأة بالقرن اغلظ  
 العقوبتين احرأية شهادتها مقام حد القذف في  
 حد لان الله سبحانه وتعالى اوجب حد القذف على قاذف  
 المحصنات ان لم ياتوا بأربعة شهداء ثم قال والذين

يرون

يرون ان زواجهم ولم يكن لهم شهيد الا انفسهم فشهدا  
 احدهم فحمل بشهادته على الوجه المشرح قايمة مقام  
 بحد القذف في قذف الاجنبية ان لم يات بأربعة شهداء  
 وفي الحقيقة جعل شهادته قايمة مقام اربعة شهداء  
 في حق الاجنبية والشهادة في حق الاجنبية قايمة  
 مقام حد القذف لها قايمة مقام حد القذف وبوصلة  
 فلذا اشترط كونها عنيفة من مجرد قاذفها وظاهر  
 اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته ابداناً وبغير العيني  
 ههنا لما في الاختيار وذكر الزيلعي في القذف انها تقبل  
 شهدها وانها قايمة مقام حد الزنا في حقها اي بالنسبة  
 الي الزوج حتي لا يشتب اللعان بالشهادة على الشهادته  
 ولا يكتفى بالتاضي الي القاضي ولا يشهدا دة الناصر  
 وقال فيد واستغنى من كون قايمة مقام الحد سواها  
 بالنسبة اليه او اليها انه لا يجتمع المعنوي والبراء الصلح  
 على مال حتي لو صلحها على التبرع بمال ودف المال ولها  
 المطلبة بعد المعنوي انه لا يجتمع التوكيل الا في اثباته على  
 قول الامام كالحديث في البدايع واعلم انه ليس المراد  
 ان اللعان قايمة مقام الحديث في حال الواحد وانما المراد  
 ما ذكره المفسرون اي اذا تلاعنوا سقط عنه حد القذف  
 ان كان كاذباً وهي صادقة وسقط عنها حد الزنا ان  
 كان صادقاً وهي كاذبة وقوله لان الاستشهاد بأربعة  
 مهلك كالحديثان لوجه قايمة مقام الحديث وكان قايمة  
 قال كيت يقوم اللعان عن الحديث مع ان الحد مهلك



او وسيلة الى الهلاك فاجابه بان الاستشهاد بالادله هلك  
ايضا لما ورد ان الميمن الفاحرة تدع الديار بلاقع السنين  
والتافخي الاستشهاد وراى دقات بل يقال ان هذا من  
تشبيه الاعلى بالادنى وذلك ان الهلاك في الميمني  
الفاحرة اعظم من الهلاك في الحد بلد مناسبة بينهما  
فان الاستشهاد بالله سهلك في الدنيا والآخرة وهو  
من اكبر الكبار ولحد لبيبي الا ان لم مع ان الحد يد  
كما رأت على الصحيح ولهذا قال بل اشد ويسوع يسوع  
الاعلى بالادنى لتكثرت بان يكون المشبه به اقرب عند  
المخاطبة ويرجا ظن النافل ان الاستشهاد بالله دون  
الحد لاستيلا الغلبة عليه فلذا شبهه بالحد في الهلاك  
شرطه قيام الزوجية قال في البدايع واما شرط وجود  
اللعان فبعضها يرجع الى الناذف خاصة وبعضها الى  
المقذوف خاصة وبعضها اليها جميعا وبعضها الى المقذوف  
بعضها الى المقذوف فيه وبعضها الى نفسه القذف  
اما الاول فواحد وهو عدم إقامة البينة على صدق  
واما الثاني فانكارها وجود الزنا منها وغنتها عنه  
واما الثالث فالزوجية بينهما والحريه والعقل الاسلام  
والبلوغ والنطق وعدم الحد في قذف فلا لعان بقذف  
المنكوحه فاسدا ولا نقذف المائنة ولو واحدة بخلاف  
قذف المطلقة رجيبا ولو قذف زوجته بزنا كان قبل  
الزوجية وجب اللعان ولا لعان بقذف زوجة الميت  
وقال التافخي يلا عن علي قبرها واما ما يرجع الى المقذوف

به فهو الزنا واما المقذوف فيه فعدا والاسلام واما ان  
المقذوف فالرومي بصريح الزنا اها وانما شرط قيام الزوجية  
لان الله تعالى خصه بقذف الزواج فلا يدعى قتيام  
الزوجية وقت القذف ودعا منها الى تمام اللعان فلو  
قذف احبته ثم تزوجها لا يجب اللعان لانه انقصد  
موجب الحد فلا يغير ولا نه حابي قذف لم يقذف زوجة  
وكوف النكاح صحيح الا فاسد لان النكاح الفاسد لم  
يثبت الزوجية وقد قال الله تعالى والذين يرمون  
ان زواجهم والمنكوحه فاسد البيت يزوج وهذا الوقت  
قبل الدخول بها اما لو دخل بها في النكاح الفاسد خرجت  
به عن كونها عفيفة عن الزنا فلا حد فاذنوها ولا  
يلعنها تزوجها وان لان النكاح عليها صحيحا محمي  
وسببه قذف الرجل زوجته قذفنا يوجب الحد  
الا جنسية بان تكون حرة مسلمة عفيفة عن الزنا  
ولم تتم بينة على دعواه وتنكوا المرأة ما رهاها نصف  
فذلك اي بامتناع كونها عن يجد قاذفها المستفاد من  
قوله قذفنا يوجب الحد في الا جنسية قاسم الاشياء  
الى معلوم من المقام ولا تشترط عفة الزوج فلو كان فاسدا  
جري اللعان بينها ونقل بعض المحققين عن الزنا فلو  
محضنا شرط في اللعان ايضوان لا حد قاذفة وانما تشترط  
فيها لانها هي المقذوفة فتتم لها شروط الاحصاء  
السبعة المذكورة سابقا في عبا ركا البدايع وركبته شهادتها  
مؤكدات باليمين قال السيد احدث هذا يعني عنه

التفريق وقد كثرت التكرار من المص والشرف في هذا الباب  
واللعمري اي نبي جاء به والعصب في جانبها واللعمري  
شامل للفضل لان اللعن هو الاياما وعن حجة الله  
تعالى والفضل ليس الا ذلك فستشمل لفظ اللعن  
رحمته وحكمه حرمة الوطن والاستتماع بالدواعي بعد  
التلاعن ولو وصلية قبل التفريق بينها وان كان  
التلاح باقيا ومن حكم ايض وجوب التفريق بينها  
ووقع البائس بهذا التفريق ولها التفتة والسكنى  
مادامت في العدة لحديث أخرجه الدارقطني عن ابن  
عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التلاعنات اذا  
تفرقا لا يجتمعات ابدا هذا لفظ الحديث وقد اختصر  
الشم قال الما فظا ابتجر واستاده لا يأس به وعين  
على وعبد الله بن مسعود قال امسكت السنة الان لا يجتمع  
المثلا عنان ابدا واخرجه عبد الرزاق عنهما من فروعها  
وعن عمر بن الخطاب وهو المراد من قوله لا يجتمعات ابدا  
ماداما مصريين عليه فتتا بد الحمة اتقاها واما اذا  
اكدت نفسه بعده ففصلها طلقت طلاقا بائنا جائز  
له ان يزوجها وعند ابن يونس واك لم يصرح  
موتها ولا هله من هو اهل للشهادة اي لا دايتها  
لا تقبلها فلا لعان بين ملوكيين ولا بين من احدها  
ملوك او صبي او مجنون او محدود في قذف فان  
قلت يشكل عليه جريا نه بين الاعيين والناسبي  
مع انه لا تقبل شهادتها قلت هما من اهل الادا

الا

الا انها لا تقبل شهادتها دنتها للنفقة في النافقة لعدم  
التمييز في الاعني حتي لو قصني قاضي بشهادتها صحتها  
قضاؤه ولم يحج الاعني ههنا الى التمييز لانه قاضي  
ان يميز بين نفسه وامرأته تجز على المسلم لانه لا يميز  
الا بين المسلمين فلا بد ان يكون اهلا للشهادة عني  
المسلم فلا يصح من الكافر لان زوجته لا تكون الا كافر  
فليست عني يجز قاضيها فلا لعان عليها فلا يصح ان  
يقال تبعا للجم ان ليس باهل للميم لان يصح الا بلاء  
من عند الامام ويستخلف في الدعاوي ولا تتقال  
ان ليس من اهل الكفارة لان هذه الجبه لو كانت  
لاذبة لانت غموسا لا كفارة فيها رحمتي قتي قذافي  
اقرت قذفه او ثبت بالبينة قذفه فانه لو انكر ولم يكن  
لها بينة سقطت اللعان ودخل في الاقرار ما اذا قذف  
رجل امرأة رجل فقال الزوج صدقت هي كما قلت  
فانه بعد قاذفا وبلدعي ولو قال صدقت ست غير  
زباجة لم يكن قاذفا تثار خافية والقذف في اللغة  
الرمي مطلقا وشرعا رمي مخصوص هو الرمي بالزنا  
والنسبة اليه تهمة في بصرح الزنا مثل ان يقول يا زينة  
اوانت زانية او اسكتك نريش او يا زينة يحذف التثنية  
فان الترخيم شائع في النداء حتي يحذف في اللحننة وكذلك  
قذف زينة قبل ان تزوجه او حسدك او نسكتك لان  
وخرج بدكون المزعج الكناية والتعريف غموسا انما ان  
افاده الترهستان ولو قال وجدت معها رجلا يجامعها

فلا لعان لأن الجماع لا يستوجب الزنا وخرج بذكر الزنا  
اللوأط فلا لعان فيه عنده وعندهما يثبت فيه كذلك  
في البحر في دار الاسلام لان الحد لا تمام في دار الحرب  
كما هو المقرر في كتاب الحدود فكذلك ما قام مقامه فلو  
تدف في دار الحرب ثم جاني دار الاسلام لاحد ولا لعان  
لانه لم يتبع موجبا لاحدها وقولهم لا يبطل بالتقام  
فيما اذا وقع موجبا ثم تدام وهما ليس كذلك وحتى  
بروحته اطلقها فتشمل الدخولة وغيرها بحر الحجة لا  
المينة لم تنف زوجه ولانه لا يتباني منها اللعان  
فلو تدف زوجه المينة فطلب من وقع القذف في  
نسبه من غير اولاد القاذف عليه ان يبرهن على  
دعواه وجوبا او يجد للقذف اما لو كان الطالب من  
اللقاذف عليه ولادة فانه يسقط عنه لان الولد لا  
يتبع الحد على ابيه رحمتي بنكاح صحيح خرج به الناسد  
فلا لعان فيه لو لم يدخل بها وكذلك لو دخل لانها لم  
تنفق عفيفة حيث لا يجد قاذفها كما قد منا ولو وصلته  
في هذه الرجعي لانها زوجه من كل وجه ويثبت لها  
احكام الا زواج بخلاف المبانة فانها لا الاجنبية فيحد  
فيها ويستأنى المصنف عن فعل الزنا الفنة  
لانه صفة بها يغلب على الشهوة والعنف امرأة  
برية عن الوطى الحرام وتهتة بان لم توطأ حراما ولو  
وصلته منه بشبهة كوطى معتدة المبان ولو من واحدة  
سوا ظن الحل اولافا قاذفها نزع غيره اوصو بعد

المود الى عصمة الالمات ولا بنكاح فاسد كذلك لو  
تدفها تزوج اخر بعد ما جوسعت في نكاح فاسد فتله لا  
يلاعن كما لا يجد قاذفها الاجنبي وهذا مثال لقول المصنف  
عن الزنا وشال تهتتها بالزنا هو ما قال ولا لها ولد لا  
اب فانها تهتت بالزنا والولد بلا دليله وصلى  
لا داء الشهادته على المسلم فلا يلاعن الكافران زوجة  
لا تكون الا كافرة لا يجد قاذفها فلا لعان كمن لو كانا  
كافرين فاسلمت فتدفها قبل التفریق في المانع من  
وجوب الالمات اذا وجدت شرابطه مع انه يجلف في  
الدعوى اذا انكر رحمتي وفي البدايع اسلمت امراته ثم  
قبل عرض الاسلام عليه قدفها بالزنا فلا لعان وعلل  
بانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادته كما في علم مسلم  
وهذا يرد ما في الترهستان من انه يشترط صلاح  
الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه  
جربانه ببين كافرين وريقين بعد الاسلام والنفقة  
والطاهر انه شرط في الحائض وسيدكر المصنف  
ان المبرة للاحصان حالة القذف ولو لم يصلح الاداء  
الشهادة فلا لعان ولا حد فيها لو كانا صغيرين او  
مجنونين او كافرين او علو كين ويجب الحد لو حد  
في قدف لا امتناع الالمات لمعي من جهته وكذا يجب  
الحد لو كان هو عيدا وهي محدودة لان قدف المصنف  
موجب للحد ولو كانت محدودة بغير محرم قدف  
زوجه الحرة او الرقيقة وصغير قدف زوجه صغيرة



ايضا لا احتياجه الى نفي من ليس ولده عنه او طاله  
الولد المتني به اي بموجب القذف بفتح الجيم وهو المحذور  
قال الشيخ الرضوي قد علمت انه ليس بمعتقوف وانما يطالبه  
بعد موت امه بوقوع القذف في نسبة فلا خصوصية  
له بل لكل من وقع القذف في نسب يطالب بقذف الميت  
وطالبه مخصوص بما بعد موته فلا دخل له في باب اللعان  
بل يجب المد بطلبه ما لم يبرهن القاذف على مدعاه اه  
ولا بد من كون الطلب عند القاضي فلا عبرة بغيره محله  
وكو وصليهما كات الطلب منها ومن الولد المتني بعد الموت  
لان الحد حقه الله فلا يصح المغف فيه من غيره او التقادم  
كذلك يستقط اللعان لو طلبت بعد العدة من الرجوع بعد  
الطلاق البائن كذا في شرح الملتقى فان تقادم الزمان  
لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد جواهره  
كن في حقوق العباد المغني به ان لا تسمع الدعوى بعد  
خمس عشرة سنة اذا كان المدعي عالما قاذفا كما امر به  
سلطان الاسلام قطعا للثبوت وهذا اذا كان الخصم  
منكرا ولم يكن التزوي بالافيهض ولا يجني ان النهي  
عن سماعها لا يستقط الحق بل باق في الدنيا والاخرة  
ولذا لو اذن السلطان بسماعها بعد ذلك يثبت الحق  
وساقي ان نشأ الله تعالى في كتاب القضا والا فصل  
لها الستريسي ولا تطالب اللعان تخيما عن اشاعت  
الناخلة وتصديق هذه التهمة فيها وللحاكم ان يامر  
به اي بالستريسي قول لها انكزي او اعرضي عن هذا جبر لا عن

او كبرية ومنه ما اذا كان احدهما حذوا في قذف ودخل  
الادعي والناسف فيصح لهما منها لانها من اهل الادلة للشهادة  
لخبرة الادعي على ان يميز رجته وايضا هو من اهل الشهادة  
فيما يثبت بالتشامع كالموت والنكاح والنسب وهذا الثاني  
بالتوجيه انب ازوسن في نسب الولد منه او من غيره  
يعني نفي نسب ولدها منه او من غيره بان يقول هذا الولد  
من الزنا وليس مني او ليس من فلان ابيد سوا صرح  
بالزنا او لم يصرح وهو الحق لما اختاره الهداية والزيلات  
قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال كون الولد نكاحا  
شبهة ساقط بالاجماع على ان من قال لست لابيك يكون  
قاذا لادمه حتى يلزمه حد القذف مع وجود هذا الاحتمال  
وتعامه في الجرم في الذخيرة لا يتبرع اللعان بنفي الولد في الجرم  
والخصم ومن لا يولد له ولد لا بد له بالحق به الولد وفيه  
نظرات المجهوب ينزل بالسحب وثبت نسب ولده على  
ما هو المختار كذا في القنف خلد في المحيط والمبتغي قال في  
البحر وقد ظهري ان قول من قال لا يجب حد ولا لعان  
بنفي الولد عن نسبه اذا لم يصرح بالزنا محمول على حال الرضا  
وقول من اوجبه وان لم يصرح به محمول على حالة الغضب  
وبه يندفع الزام التناقض على صاحب الزنا به والدراية  
وانما حملناه على ذلك لتفصيلهم بالتفصيل في باب حد  
القذف والله الموفق اه وظالم مستعقب به لانها لو لم  
تطالبه فلا لعان لانه حقر الذم المار عن نفسها هذا  
اذا كان القذف بصريح الزنا واما بنفي الولد فالطلب حقة  
ايضا

خرفين قد ذن او نفي نسب الولد وهذا اذا لم يتبع بيته علي  
 زناها ولم يكذب نفسه بعده ولم تضدقه فيه ولم يقذف  
 اسمها فلو قال لها يا زانية بنت الزانية وجب الحد يقذف  
 اسمها واللعان لقذفها فاذا اجتمعتا على الطالبة بدئي بالحد  
 ليستقط اللعان بخروجه عن اهلية الشهادة وان لم ينظا له  
 الامر وطالبته المرأة وجب اللعان ويجد للام بطلها بعد في  
 ظاهروا رواية ولو قذفها وقذفته فانه يبدا بحدها يستقط  
 اللعان بحر فان اقام بيته علي زناها فان كانا ربيعة حال  
 رجعت لو محصنة وحلوت لو غير محصنة وان كانا رجلين  
 فقط علي اقرارها بالزنا يندري اللعان ولا تخد المرأة وكذا  
 لو كان رجلا وامراة يني شهودا علي تضديتها فلا حد عليهما  
 ولا لعان وتقبل شهادة الزوج علي زناها مع ثلاثة ان لم  
 يكن قذفها والافلا تقبل وتحد الثلاثة حد القذف ولا عن  
 الزوج ولو لم يقذفها وشهد مع ثلاثة غير عدول فلا حد  
 عليها ولا على الثلاثة ولا لعان كذا في المحيط وهذا كله  
 مقيد بما اشار اليه الشتم قوله اي ان اقر الزوج تقذفه او  
 انكركي ثبت قذفه بالبيته بات اقامت رجلين فعند  
 ذلك وجب اللعان لا لواقامت رجلا وامراة فان  
 لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها فلو انكر الزوج  
 قذفها ولا بيته لها لم يستقط واستقط اللعان اجماعا  
 كما ياتي في الدعوي ان نشأ الله تعالى فان اي امتنع  
 عن الملاعنة حبس لانه حقت سخت عليه وهو قادر  
 علي اتيانه فيحبس حتي يلد عن او يكذب نفسه قال ابن

كالا

كالا بان شأنا غاية اخري يشترى الحبس بها وهي ان تبني  
 منه بطلاق او غيره ذكره السرخسي في المسوط اه فحد  
 للقذف لا ارتفاع سب اللعان بالثكذب فيه دلالة  
 علي انه لا يجد عجزا امتناعه خلافا لما سجد من المتابع  
 فان لا عن الاعنت بعده لانه المدعي وهذا التعليل  
 للمعذبة قال في البحر لان الزوج في حكم الشاهد عليها بقضه  
 وهي مستقطه بشهادتها ما حقت عليه من الزنا فلا  
 بيع ان تقدم المرأة كما لا يبيع ان يشتري المدعي عليه  
 بما يستقط الدعوي عن نفسه كذا في شرح الاقطع اه فلو  
 بد القاضى للمأنا اعادت ليكون على الترتيب المشرو  
 وظاهره الرجوع وفي الغاية ولو بد البلاء فقد اخطا  
 السنة ولا تجب اعادته قال الكمال وهو الوجه شريلا  
 فلو فرق القاضى بينها قتل الاعادة منها مع حصول  
 المقصود وهو التلاعن كما في الاختيار وعلل في البدايع  
 المسالة بان التفرقة صادقت محل الاختيار لانه يزعم  
 ان اللعان ليس بشهادة بل يمين ويجوز تعديم احد  
 الممينين علي الآخر قال في النهر وهذا يؤيد بان الفرق  
 لو كان ممي يروي انه شهادة لا يستفاد اه قال الشيخ الرحمتي  
 كنى ما في الاختيار والبحر بان المقصود تلاعنهما وقذف  
 يهنم انه لا فرق بين كون القاضى يروي شهادته او يمين  
 تأمل اه والا بان ابن عن الملاعنة بعد لعان حبس  
 لا ايضا الحنف الواجب عليها كما في الزوج حتى تلاعن  
 او تضدق فاذا صدقته يذوق به اللعان ولا تخد المرأة

لان الحد لا يجب بالافراصة فكيف يجب بالنقديق وان  
 وصليت صدقة اربعاً في محالس مختلفة فلا تخد ايضاً لانه  
 اي النضيق ليس باقرار صدق الا ان المتصوب به دفع  
 اللعان عن نفسها ولا يثبت النكاح اي نسب الولد اذا  
 قدفها بنفيه فصدقة لا تذكى اي النسب خف الولد  
 النضيق لو كان اقراراً نهجته قاصرة لا يثبت الي  
 غير المقر فلا يصدق ان اي الزوجات في ابطاله اعي  
 النب فهو ولدها ولو امتنع عن اللعان بعد ان توافها  
 حسب وحمله اي جبرها معاً لان في حبس الزوج لا اشكال  
 في الخ على ما اذا لم تصف المرأة اما اذا عفت فانه لا يجبرها  
 تلقى لها ان تطلب به متى شئت لما تقدم من عدم سقوط  
 بالعمور واستتخل في النهر حبسها اي المرأة بعد امتناعه  
 اي الزوج من اللعان لعدم وجوبه اي اللعان عليها  
 اي حبس امتناع زوجها لانه لا يجب عليها اللعان حتي  
 يلدعت الزوج مهرها لم يلد عن لم يجب عليها فلم يتحقق  
 منها الامتناع فلا يجب حبسها والظاهر ان سراده لو  
 امتنع كل منهما عند الطلب منه وذلك في الزوج بعد قدومها  
 وفيها بعد لعان الزوج وليس المراد انها امتنعت في ان  
 واحد فكل منهما يجب عند امتناعه بعد توجع اللعان  
 عليه وانما يتوجه عليها بعد لعان الزوج فلا اشكال  
 رجحي وقال السيد احد ويمكن ان يقال في دفع الاشكال  
 انه بعد الفراغ منها صار امضا لللعان من خف الشايع  
 وهي لم تصف فالتاضي يطالب كلاً فبأظهارها رها الامتناع  
 لانه

كانت غير متشكلة للحكم الشرعي فتجسس لامتناع الخلاف  
 ما اذا ابي هو فخط فلا تجسس لان عدم الامتناع لم يتحقق  
 منه اهو قلت قد مرنا سابقاً ان القاضي يأمرها بالشرع  
 فكيف يسوغ له عند ابائها حبسها مع زوجها للتلازم  
 والذي يظهر لي ان جواب الشيخ الرجحي اسد واجبه  
 والله اعلم واذا لم يصلح الزوج شهادته لوقته او لكونه  
 محدوداً في قدف او كفرة صورة ما اذا اسلمت قدفها  
 قبل عرض الاسلام عليه بجر واثار بهذا الى ان العرق  
 لصلاحيته للشهادة اذ لا يتخلل لان الوثيق والكافر  
 والعصى اهل للتحمل فاذا ادرا بعد الحرية والاسلام ونحو  
 صح وكان الزوج اهلاً للقدف اي بالناعاً قلنا طلقاً  
 قيد به لانه لو كان صيلاً او مجنوناً او اخرس فلا حد ولا  
 لعان حد الاصل ان اللعان اذا سقط لمعنى من بهمة  
 اي الزوج لعدم صلاحية للشهادة وكذا اذا كانت من  
 جهتها فيجد قال في المخرج ولو كانا محدودين في قدف وجد  
 لان امتناع اللعان لمعنى من جهته اذ هو ليس من  
 اهله ولذا اذا كان هو عبداً وكلت محدود في قدف  
 مجداً ذكرنا اهو فينظر لو كان القذف صحيحاً بان اجتمع  
 فيه الشروط من كون القاذف بالناعاً قلنا طلقاً حد  
 والادان لم يجتمع فيه الشروط للحد وللعان وان صلح  
 الزوج شاهده او الحال انها هي لم تصلح للشهادة بانه  
 كانت صغيرة او مجنوناً او محدوداً في قدف او عمن لا يجد  
 فاذ بها بان لم تكن عفيفة فلا حد عليه لعدم الاهلية



عند عدم صلاحيتها الاداء الشراة ولصدق فيها اذا كانت  
 ممن لا يجد قاذرها ولا لعان لانه اي اللعان خلفه اي الحد  
 لكن هذا التليل لا يظهر في العفيفة المحدودة لان  
 اللعان فيها يستقط نفا الحد بل بالعكس الا ان  
 يقال الضمير في لانه للحد وفي خلفه للعان بنا على  
 ان الواجب الاصلي في قذف الزوج هو اللعان والحد  
 خلف عنه بمعنى انه اذا سقط اللعان وجب الحد  
 حيث لا مانع منه وفي كلام ابن الكمال ما يدل على  
 هذا التاويل كما لو قذفها اجنبي فلا حد لو كانت غير  
 عفيفة والا فحد الاجنبي بقذف العفيفة كما في التزنيلا  
 لان سقوط الحد عن الزوج لعلته غير موجودة في  
 الاجنبي لكنه بعد رأي وجوب احسا لهذا الباب لانه  
 اذاها والحق السبب بها كذا في البحر وظاهره وجوب  
 التزنيرو لو غير عفيفة قاله ابو السموذ وقد يقال  
 انها هي التي الحقت الشين بنفسها وهذا اي قول  
 المصرون صلح وهي ممن لا يجد قاذرها تمام  
 قولهم سا بقا من قذف زوجته العفيفة عن الزنا يحتمل  
 انه لا يجع ايض التي قوله وان لم يصلح شاهدا لانه مظهر  
 من السابق ايض واليه يشير في النهر ويعتبر شرطاني  
 حتمها عند التي تمام اللعان الاحصان عند القذف  
 فلو قذفها وهي امته او قذفها وهي كافر ثم اسلمت  
 او اعتقت الامة فلا حد على زواجها ولا لعان نزيل  
 لان قذف الامة والكافرة لا يوجب الحد واللعان

قائم

قائم مقامه بحيث سقط الاصل سقط الفرع ثم اذا  
 اسلمت او اعتقت بعد ذلك فلا حد ايض لان القذف  
 ليس ممن لا يجد قاذرها ولا لعان لسقوط الاصل وبعد  
 اسلامها وعقبتها لم يرجد منه قذف فلا موجب للحد  
 فضلا عن اللعان وسقط اللعان بعد وجوبه بالطلاق  
 السابق فذهب لانه الرجعي لا يسقط لانها لا تنج  
 عن العصمة نعم يسقط اذا خرجت من عدته واما  
 في السابق فيسقط بمجرد وقوعه وهذه هي الجيلة في اسقاط  
 اللعان وفي الحاكم واذا قذف الرجل امراته ثم بانث منه  
 بطلان او غيره فلا حد عليه ولا لعان لان حدة كان  
 كالمسحط اللعان فلما لم يستقر اللعان بعد البيونة  
 لم يتحول الى الحد ولو اذبح نفسه لم يجد ولو قال انت طالق  
 ثلاثا يا زانية كانت عليه الحد ولو قال يا زانية انت  
 طالقت ثلاثا لم يلزمه حد ولا لعان اهل الحصول البيونة  
 بعد وجوب اللعان ومن عبارة الكافي يترجم ان التعيد  
 بالطلاق السابق عمالا معني له فيشمل البيونة بالطلاق  
 او الفسخ او الموت فتنبه ثم لا يعمد اللعان ثم وجوبها  
 بعد ثلاث الساقط لا يعمد وكذا يسقط اللعان  
 بزناها وطهرها بشبهة لسلطان عفتها ويسقط  
 ايض برودها بطلان احصانها فلا يجد قاذفها  
 فيسقط اللعان لسقوط اصله وذلك يثبت باقرارها  
 او بالبيونة ولا يعمد اللعان لو اسلمت بعده ويسقط  
 ايض بموت شاة هذا القذف وغيره بسوا كانت

كافي هو

منقطعة اولاً وفي الجامع لومات الشاهدان او غاما  
 بعد ما يشهد الا يتقضي باللعان وفي المال يتقضي لا  
 يسقط اللعان لو عني عني الشاهد ونسقت بفتان  
 اي خرج عن الطاعة لانها اهل الاداء بعدها او  
 اوقد الشاهد لان عوده الي الاسلام مرجو حتى  
 لومات او قتل علي ردتة سقط وهذا التقليل يشغل  
 علي سقوطه بالغنية فان الحضور مرجو فلان الظاهر  
 عدم سقوطه ايضاً بالغنية مادام حضوره مرجوا  
 فليست المانع لها من طلب اللعان بعد حضوره  
 ابو السعد قلدت لعل المانع في النائب انه كما يروج  
 حضوره يروج رجوعه عن الشهادة ايضاً لان السالمة  
 مفروضة فيما اذا فكر الزوج القذف لانه لا احتياج  
 للشهادة عند اقراره بخلاف المرقذ فانه ما زال مصر  
 علي شهادته نعم لو اقر وغاب سقط اللعان لغيبته  
 لا لا وتداه فتأمل ولو قال لزوجته زنت بنتا  
 الخطاي وانت صبيبه او انت محبوبة وهما اللعن  
 صرود اي واقع بها وانما اعاد الضمير علي الجنون فقط  
 لان الصغر ثبت عهده ولا يتقدم عدمه فلا لعاف  
 لا سادة اي الرضا الذي يحمله القابل له وهو الصغر  
 والجنون قال المصنف ولو قال لا سادة اليها لغير زوجية  
 للمعان لكان الظاهر لانه لا وجه لجعل الجنون والصغر محلاً  
 غير قابل قاله السيد احمد بخلاف ما لو قال لها زنت  
 وانت ذمية او طائفة امة فيلادعني لانه اسند الرضا  
 مجله

لمجله لانه يتصور ضمها ويجتمعها الشين مع هذين الوجهين  
 بخلاف الصغر والجنون ابو السعد او قال لها زنت منذ  
 اربعين سنة والمال ان عمرها اقل من الاربعين  
 يتلأعن كذا في نسخة عذق النوث والاولى تبايتها  
 كاهومي نسخة اخرى لا تقتصره علي وقت القذف  
 فتح يعني ان الزنا منها لا يتصور قبيل ولا دنتها  
 لاحقيقة ولا يجازا فلان قوله منذ اربعين سنة لغوا  
 ويعني لنظ زنت وهو موجب اللعان بقول لكان اكثر  
 بحيث كانت في سن الطنولية هل يكون كقولها وانت  
 صبيبة فليراجع وصفي وصفته اي هبة اللعان الواقعة  
 فيداع من كونها اركاناً او سنناً وهي علي وجه السنة  
 كانت المسامحة ما نطقت النص الشرعي به من كتاب  
 وسنة وهوان القاضي يقيمها متقابلي ويقول له  
 التقن فيقول الزوج اشهد بالله اني لمي الصادقين  
 فيما رست بها به من الزنا اربعاً وفي الخامسة لعنة الله  
 عليه ان كان من الاذبيين فيما رست بها به من الزنا  
 سبب البها في كل مرة ثم يقول المرأة اربع مرات اشهد  
 بالله اني لمي الكاذبين فيما راني به من الزنا وفي  
 غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما راناها  
 به من الزنا والقيام مندوب لقوله صلى الله عليه وسلم يا عامر  
 قم واشهد للمرأة قومي فاشهد بي ولان الحدود مبناها  
 علي الشهرة وظاهر هذا انها يتومات معا وهو خلاف  
 ما في الترتيباني حيث قال ثم يقوم الرجل ويقول للمرأة

بينها باللعان فان الامسك بالمرزوق فوجب عليه  
 التبرع فاذا لم يسرغ ناب القاضي من ابد لانه نصف دفع  
 الظاهر الذي وقع اللعان عنده ويفرق وانه عليه  
 لم يرضى بالفرقة لانها حث الشرع قال صلى الله عليه وسلم  
 المتلاعنات لا يمتحنان ابا ابا سمي ولورالت اهلته العا  
 بعد ما تلاعن اعني الحاكم قبل ان يفريق بينهما فينظر ان  
 زالت الاهلية تباريحي زواله كخوف عرض لاحدهما فز  
 القاضي بينهما ولا ينظر الا فاقته لانه يوجب عود الاحصاء  
 والابان زالت بما لا يبرحي زواله لانه كذبي نفسا وا  
 قدف احدها انما نأخذ للعنف او طليت وطيارا  
 او خرس احدها لا يبرق بينهما كافي البحر ولو تلاعن افعاب  
 احدها وكل بالتفريق وق القاضي الا الحكم افا ده السد  
 احمدتا رانية وصفا ده انه اذا لم يוכל عند غيبة ينظر  
 لان التفريق حكم فلا يصح على النأي وهذا الذي لصاحب  
 الزهر فلو لم يفريق الحاكم وهذا التفريق على التفريق من الحاكم  
 الذي وقع اللعان عنده حتى غزل او مات استقبله  
 الحاكم النأي قال الشيخ الرضوي وح فيحتاج الى طلبها فليبرج  
 اه قلت فعلى هذا لو سكتت عن طلب اللعان ليس  
 للناضد احضا دها للملا عنه فتسنة وهذا عند الامام و  
 ابي يوسف خلافا لمحمد فانه لا يكتسب في النأي استقبال  
 اللعان بل لو فرق بغير لعان اكتسابا يبري عند الاول  
 سمي اختيار ولو اخطا الحاكم ففريق بينهما بعد وجود  
 الاكثر من كل منهما صح لان لكثرة حكم الكل لكنه اخطا

قائمة وزاد بعضهم بعد القسم الذي لا اله الا هو الخطا  
 بومسك به وانك لمن الكاذبين ليس بشرط في ظاهر  
 الرواية ثم اللعن نوعان احدهما الطرد عن رحمة الله وهذا  
 ليس الا للكارف والثاني الابعاد عن درجات الدار  
 وتمام الاخيار وهو المواد والماصل ان الطرد والابعاد  
 على مراتب في حث الصياد وان اللعن بمعنى الياس من  
 الرحمة لا يجوز ولو على كافر لا من علم بالقص انذمت  
 او يموت كافر ولا حجة للجمهور في خبر اذا دعا الرجل رجلا  
 الى فراشه فاني لعنتها الملايكة حتى يصبح الا اذا  
 ليس من لعن المعنى اذ التعيين انما يحصل باسم واشارته  
 بل من اللعن على الوصف فهو معتلة اللهم العن من بات  
 هاجرة فراش زوجه اه سناوي قال السيد احمد ظاهر  
 اقراره ان قواعد المذهب لا تبايه فان التقتا وكه  
 وصلة اكثر قال السيد احمد لاحاطة اليه مع قول المتن  
 ولو اخطا الحاكم بانك بتفريق الحاكم لا باللعان وحده  
 كما قال الشافعي رحمه وقال ابو يوسف هو مخير موبهذانية  
 فيستأثران قبل تفريقه اي الحاكم بينهما الا ان البيهقي  
 اذا لم يحصل قبل التفريق فالنكاح الذي هو سبب الاري  
 باق ولا مانع منه فبريت كل منها صاحبه ويقع طلاقه عليها  
 فيصح ايلوه وظهوره قبله الا انه يحرم عليه وطئها  
 ولو كان النكاح قاعا الا اذا كذب نفسه لم يلحق الوطئ  
 من غير تجديد النكاح كما في الكفاية كما في الزهر قال في البحر  
 وانما توقفت البيهقي على التفريق لانه لما حرم الاستمتاع  
 بينهما



حياء عند قطع النسب لانه لو نكحاه بعد موته لادعى ولم  
يقطع نسبه وكذا الوجاء بولد ابن احدى اميت فقفا  
يلدعي وزناياه وكذا الوفاقها ثم ماتت احدى امي او قتل  
قتل اللعان لزناياه وبطل اللعان عند الثاني لا عند  
الثالث يخرج نفى الحاكم نسبه عن ابيه ولا ينافي قضا ما  
تقدم في كلام الشرح ولا يثبت النسب لانه لا يثبت في غير  
نفى الحاكم فنسبه وفيه اشارة الى ان التزويج بينها لا ينفك  
لتنظيم نسب الولد فلذا روي عن ابي يوسف انه لا يد  
ان يقول قطعت نسب الولد عن ابيه بعد ما قال فزويج  
بينكما وروي لم يسوط هذا هو الصحيح لانه ليس من ضروريه  
التزويج نفى النسب الا ترى انه بعد موت الولد يفرق  
بينهما باللعان ولا يثبت نسبهم عن ابيهما في النكاح  
يا مخرج مخرج التاكيد بشرط صحة النكاح قال  
الحوى تنفى للزناحي ان هذا الشرط والذي بعده من  
شرائط اللعان لامن شرائط النفى فلذا اخذوا في البديع  
فلذا لم يثبت الولد في النكاح الفاسد والوطي يستلزم  
ولا يثبت النسب بغير بشرط كون العلوق في حال حي  
فيه اللعان حتي لو علقت والحال انها هي امه او كانت  
زوجه كانت فمعتقت الامه او اسلمت الكتابية  
لا يثبت النسب لعدم التلاد عن لفتد شرطه وهي الفللا  
لاداء الشهادة لانها اذا علقت حال الرق او التمس  
يصير لانه قد زفها فيها وهو لا يوجب لها نكاحا وما شرط  
النفى نسبه مبسوطه كونه في البداية الاول التزويج

حيه

السته ولو اخطا فارق بعد الاقل من كل واحد منها  
وذلك لان شهاد كل واحد مرقه او مرتين لا تقع الزمة  
بحالات الاقل لاحكامه ولو زويج القاضى بعد لعانه وقيل  
لما نكحها فحكمه لانه يجتهد فيه قال ابي نعيم رضي الله عنه  
الفرقة بلعان الزوج وحده كافى في الزنا خلاف ما اذا  
التقنا مرتين او مرقه فانه لم يقبل عنه احد بالتزويج فلا  
مناقضه ولكن قبيح في البعد القاضى الحنفى اما هو  
اي اذا كان القاضى حنفيا وفرق قبل لعانه فلا يقبل  
حكمه والدولي ان يقول بقاضى مرقى ذلك اذ ليس غير  
كل حنفى يرى الجواز والحاصل ان قضا القاضى انما يقبل  
وبرفع الخلاف اذا كان يرى ذلك بان كان مجتهدا كما  
عمريه في الزنا ومقلد المجتهد يراه اما الحنفى ومن وافقه  
في اشارة وجود اللعان من كل مذهبها لوقضى به قبل  
لعانه كما نكحها على خلاف رايه فلا يقبل قضاؤه وحر  
وطيها ردا عليه بعد اللعان قبل التزويج لاسر  
من قوله صلى الله عليه وسلم اللعان لان لا يجتمعان  
ابدا وفي التزويج يبرأ لها ثقتة العدة من طعام وكسوه  
وسكنى لوجوب العدة في بيت طلقت فيه وانما وجبت  
لها الثقة لان العدة انما شرعت لحفظ ما يله وهو هنا  
محتاج اليه اذا لوجات بولد لدون سنتين ثبت نسبه  
منه لتيام الغرائش وقت العلوق واذا كانت محبوسة  
لحقة وجب عليه ثقتها رخصتي وان قد زف الزوج زوجه  
بولده جادعت انه ابنه وانكحه وانما قبيده بكونه  
حيا

فلا يصح قطع النسب بدونه الثاني ان يكون بحضرة الولاد  
او بعد ها بيوم او يومين وذكر في فتح القدير فيها خلافا  
واقفا فلا يلزم الجمع الثالث ان لا يتقدم منه اقراؤه مرجحا  
او دلالة تركه عند تهينته مع عدم رده قال في المنع  
لا يجب لسأكت قول الذي مابل منها هذه الرابع  
ان يكون الولاد حيا وقد تقدم الخامس ان لا تلد بعد  
التفريق ولذا اخربت بطن واحد ولو ولدت فتناه  
ولا عن الى كم بينها و فرق بينها والرم الولاد امره  
ولدت اخربت الفد لرمه وبطل قطع نسب الاول ولا  
يصح تغيير الا ان لانها اجنبية واللعمان ماضى لا  
لما ثبت الثاني ثبت الاول ضرورة وانما ثبت الثاني  
لان اللعمان لا يصح من المبالغة خروجها عن كونها زوجة  
فلا يمكن قطع نسب الثاني واذا ثبت نسب ثبت نسب  
الاول لانها من ماء واحد وان قال الزوج انها باي  
لاحد عليه ولا يكون مكذبا لنفسه لاحتمال الاختيار  
عالمه شرعا الى اذ هو ان لا يكون محكوما بشبهة شرعا  
فان كان كذلك لا يقطع نسب وذلك في صورتين الاولى  
لو اتسلب المولود علمي منته فمات الثاني وقضى القاضي  
بدية الميت علمي عاقله الا ان فقد قضى بشبهة منه  
فلا يقطع نسب بعد ذلك وانما يلد عن القاضي بينها  
الثانية كما ان امراة ان دخل بها ثم قال احدا كما طالت  
تلاها ولم يبين حتى ولدت احداها الاكثر من ستين  
من وقت الطلاق كانت الولادة بينا بالوقوع الطلاق  
علي

على الاخرى لان الولد حصل بملوق حادث بعد الطلاق  
وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفي الولد لا عن القاضي  
بينها ولا يقطع لان حكم الشرع يكون الولد بيا ن  
حكم بكونه منه وبعد الحكم به لا يقطع باللعمان او كانت  
له امراة جات بولد فتناه فلم يلد عنها حتى قد فرها  
اجنبى بالولد فمد فقد ثبت نسب الولد ولا ينبغي بعد  
ذلك تحريمها بقيد الزوجية لانه لو نفى نسب ولاد الولد  
فانه ينتهي بحكم قوله بلا لعمان وسحقى اى بعض هذه  
الشروط عند قوله نفي الولد الى الحى نحو يحق في الفروع  
ايضا وان الكذب نفسه اى بعنا اللعمان قبل التفريق  
او بعده فان كان قبله ينظر فان لم يطلوها قبل الاكذاب  
يجوز ان اجانها ثم الكذب نفسه فلا حد ولا لعمان  
نزيل وسواها لان الاكذاب باعترافه او بسنة ثم قوله  
وان الكذب نفسه ليس تكلرا بما تقدم من قوله حبس  
حتى بلا عن او يكذب نفسه فيحد لان ذلك فيها قبل  
اللعمان وهذا فيها بعده بشر بلا ليد وانما يجب حد  
ولا لعمان فيما اذا الكذب نفسه بعد الابانة لان المتصور  
من اللعمان التفريق وذلك لا يثبت بعد البيونة  
ولا يجب عليه الحد لان قد فرها ان كان زوجيا للعمان  
فلا يتسلب مرجحا للحد لان القذف الواحد لا يوجب حد  
كما افاده الحكمي وكما وصلية كما ان الاكذاب لنفسه  
دلالة لا صريحا وذلك باب ما ان الولد المنفرد من حال  
خلعه بعد موته فادعى الاب الثاني بنسب هذه الدعوة

تقتضي اذاب نفسه في القذف فانه يجد ولا يشبث نفسه  
فلو ترك الولد المنفي وكذا ثبت نسبة من الاب وورثته  
الاب لا احتياج الحق الى النسب وسياتي ان شاء الله تعالى  
حد للقذف فيه نظرات القذف اخذ موجه وهو اللعان  
وانما يجد لانه ينسبها في شرها وان اللعان الى الزنا وهمي  
شهادة وشهود الزنا اذا اجمعوا يحدث شر والتبني التبري  
لم يرتفع بهذا التفرير وانما بان اللعان قد كان اقيم  
عليه مقام الحد ونقابة الزنا فنجبت الكذب نفسه تبني  
انه غير مستحق للتحقيق وان اللعان لم يتم مقام الحد  
فكان كالمتيم اذا وجد الما يبطل تبنيهم للقد شرطوه  
عدم الما وتبينت الطهارة بالمأجاز لم ابي للملغين بند  
ما اذ ب نفسه بعد التفرير ان ينكحها حدا ولا و  
تقييد الزيلعي الحل بالحد اتقوا لانها لم يتبنا متلاب  
بعد ما اذ ب نفسه فزال سبب الحرمة واقامة الحد  
يتوقف على امور منها طلب المرأة وهي ما مودة نداء  
يتبركها ولا يجوز له ان يتزوج فيها ان قذف غيرهما  
محدد وكذا اذا قذفت فحدت كخرج كل منهما عن اهله  
الشهادة وعند ذلك تبني انه كان مغتربا قذف بالناظر  
ولو قال وكذا ان قذف احد هما فحد كان اولى بحد واحد  
لنوال عنفها بالتصديق باعتوافها بالزنا او زنت  
المراجه الوطى الحرام وان لم يكن زنا شربا اي وكما  
القذف واللعان قبل الدخول بهما ثم زنت فحدها  
المجد لعدم احصائها ولا دخلوا كذا بعد الدخول فحد  
الرجم

الرجم فلا يتصور حلها للزوج وان وصليتم تحد والمراد  
انه حصل احد هذه الاشياء بعد اللعان والتفرير فبرية  
قوله وله ان ينكحها فان النكاح لا يكون الا بعد التوقيف  
لنوال المقتة فيما اذا وجد منها فحل الزنا والحاصل  
ان له تزوجها اذا اخرجها كلالها او احدى عن اهليه  
اللعان وهو ما ذكره سابقا ولا لعان لو كان ابي  
الزوجات اخرجين او كان احد هما اخرج فقد  
زوجته الحرسا او قذف الاخرى فزوجته النالقة وكذا  
والاوي حد فكذا والاكتفا بقوله لو طر اذ لك الحرس  
بعده اي بعد اللعان قبل التفرير فلا يفرق  
ولا حد له وله بالشبهة يعني ان الزوج اذا كان لغير  
فلا حد عليه لان في قذفه بشبهة والحدود تقدر  
بها وكذا لو كانت المقتوفة خرسا الاحتمال انها لو  
كانت ناطقة صدقة ولا يجب الحد على الاحتمال ولا  
يجب اللعان الا حيث يجب الحد واما لو كانا اخرجين  
فتتاذرها لا يجب الحد ولذا يجب اللعان لانه خلف  
عنه واما فيما لو طر الحرس على احد هما فانه لا يجلو اما  
ان يكون طر عليها فاحتمال التصديق منها لو كانت  
ناطقة قائم او طر عليه فاحتمال تكذيب نفسه كما  
لو كانت ناطقة كفي لما لم يجب الحد مع الشبهة كما في الاصل  
البراة والله اعلم مع فقد الركن وهو لفظ الشهادة ولو قال  
احلف مكان الشهادة لا يجوز عز وقد مر عن التبريت اني  
جواز ان قسم بدل الشهادة وهذا التقليل انما هو في المسالة



الاول يقطع لافها لو طرقت منه ولذا اي للشبهة لا  
 يشئت تلاعن بالكتابة فان اكتتابته بمنزلة ما ليس  
 بصريح من الناطقة فصا وشبهة لانه ربما اراد بحرية  
 القلم او الماد بخلاف النطق ويجتفل ان المراد لا يجوز  
 اللسان بالكتابة لفقده الركن الثاني فاده السيد احمد كما لا  
 لعاف يعني الحمل لعدم يتيقنه عند القذف لاحتمال  
 كونه انتفاخي او ما قال الثاني اخبرني بعض اهل  
 عن بعض خواصها انه طهر بها حمل واستمر الي تسعة  
 اشهر ولم يستكن فيه حتى تنهيات للولادة فاصابها  
 طلق وجلست الداية تحتها فلم تزل تعصر العصرة وفي بعض  
 كل عصرة نصب الماحتى قامت فارغته من غير ولد ولقد  
 اذكرتني هذه الحكاية ما سمعته من امام البين احمد  
 المتوكل رحمه الله تعالى انها كانت امرأة مولعة بالكل  
 الطين اليابس فكبر بطنها ولم تشك النساء في كونها حامل  
 فتر بعد مضي عشرة اشهر اصابها الطلق فازالت لعمر  
 مرة بعد اخرى حتى انفصل من رحمها مثل الولد قد رأت  
 الطين ثم قامت فارغته ولم يخرج بعد ذلك دم اصلا  
 ولو يتيقنها بولادتها لافل المدة اي بان وضعت  
 لاقل من ستة اشهر وهذا مما لا يوجب نزول داف الخاطر  
 لبقا به حال القذف فعند الصاحبين يجري اللسان  
 بينها وقت الوضع للتيقن به حال القذف وعند الامام  
 لا وذكرك لان غاية امره انه يصير كما قال ان كنت  
 حاملا فلولدك ليس مني والقذف لا يصح تقليد بالارط  
 بخلاف

بخلاف عتق الحمل لقبول العتق التمليك بالشروط  
 اما الارش والوصية فيتوقفان على الولادة فيشتتان  
 للولد لا للحمل ولما رد المبيعة بميب الحمل فلا نالحق  
 ظاهر وحتمال الربع شهرته الرد بالعب لا يجتمع بالشبهة  
 وكذا النسب يشئت مع الشبهة واما وجوب النفقة  
 للمطلقة ان ادعت حلالا لقبول قولها في امر عدتها  
 بحرطلا يقول زنيته وهذا الحمل منه للقذف الصحيح  
 اي بقوله زنيته يعني فلا يشككل بما تقدم لانه عد  
 لم يكن الا نفى للولد بغير قذف صريح ولم ينفع الحاكم  
 الحمل خلافا للشافعي لانه صلى الله عليه وسلم ولد هلال  
 وقد نها حاملوا اشار الى دليلنا بقوله لعذر المحرم  
 عليه اي على الحمل قبل ولادته يعني ان الحمل لا يلزم  
 ولا يولي عليه مادام حملا واما نفيه صلى الله عليه وسلم  
 وسلم ولد هلال لعلم صلى الله عليه وسلم بالوحي انه  
 ليس لا يبيد والوحي بعده صلى الله عليه وسلم مقتود  
 نفى الولد الحي قيد به لانه لانان بنفى الولد الميت  
 عندنا كما تقدم وكما ياتي عند الترهينة بالهزمية  
 ههنا بالولد بالتشغيل والهزمية كما في الصباح وهي  
 قول الناس له عند الترهينة عند الميلاد فافرايه  
 تعالى عيناك او بارك الله تعالى لك فيه وزيرك مثله  
 ووزرك منه الذرية المباركة فاذا انفاه مع نفيه  
 عند ابتياع الناة الولادة ينشئ النسب وعدتها اي  
 الترهينة سبعة ايام هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة

لان هذه المدة مدة الحقيقة عادة يعني اخذ هذا  
 التقويم من عادة الناس عندهم فلو سكت ستة  
 ايام وتوفي في السابع صح وذكر ابو الليث عن ابي حنيفة  
 تقدم بها بثلاثة ايام ولم يبين لها مقدار من ظاهر  
 الرواية وضعف السرخسي التميمي بالسجستاني  
 محتجا بان نصب المفادير بالراي لا يجوز وعندها  
 مقدرة بمدة التناسي لانه اذا طالت المدة لا يصح  
 تقيبه واذا قصرت يصح فجلد الفاصل بين الطويلة  
 والقصيرة مدة التناسي لانها كحال الولادة من حيث  
 انها لا تصور فيها ولا نقل ولا كان القياس ان لا يجوز  
 النفي الاعلى فورا للولادة كقول الشافعي الا ان استحقنا  
 جواز تأخير مدة نفي غيرها التامل لان نفي ولده  
 او استلحاق غير ولده كل منهما حرام قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ايما امرأة ادخلت على قوم من  
 ليس منهم فليس من الله في شيء ولم يدخلها الله  
 فقال في حنيفة وايمارجل محمد ولده وهو ينظر اليه احتجب  
 اسمه منه يوم القيامة وفصح على راسه الاولين والآخرين  
 روي ابو داود والنسائي والحاصل ان قول التهمته و  
 سكوت عن النفي الى ان يمضي مدتها اقرار منه بان  
 الولد منه لانه اذا لم يكن منه لا يدخله السكوت عن نفيه  
 بعد الولادة ولا معنى لتقدير تلك المدة لان الدلالة  
 قد توجد في زمان قصير وقد لا توجد وقد يختلف  
 باختلاف الزمان والبلدان فنوضحها اليه راي مخالف

له في ذلك كما قرره الزيلعي ولذلك قال في الوجيز له ان ينفيه  
 عند ابي حنيفة ما لم يوجد عند اعتراف صريحا او دلالة من  
 قبول التهمته وابتداءه متاع الولادة او عصي من المدة ما  
 يفعل في العادة او عند ابتداء المدة الولادة قال البيهقي  
 المعنى الاول ان ينفي بالكرسي التي تلده عليه المرأة ويحرمه  
 كسرا لا يستريح حال الولادة ابو السعود صح النفي وعنده  
 لا دلالة قراره به ايم بالنسب منه دلالة قال السيد احمد و  
 كلاهما ان لا يستغنى الا اذا نفاه عند التهمته وعند الاتباع  
 نسكوت عند احدهما اقرار منه بان الولد له قال في المنع  
 لان قبول التهمته او سكوت عند التهمته او نفي الية  
 الولادة او سكوت عن النفي عند مصفي ذلك الوقت اقرار  
 منه بان الولد له اه قلنت هذا كله فيما اذا هني بولده  
 الحرة فسكت فهو اعتراف بالقبول واما الوصفي بولده  
 فسكت لم يكن اعترافا كما في الوجيز لانه غير بان الد  
 بال دعوة والسكوت ليس بدعوة وانما رايه في النفي اي  
 رعا نيه عليه في الاختيار ايضا انه لا يصح النفي بعد قبول  
 هدية الاهل او اربع قسمة ولو كان غائبا ولم يعلم بالولادة  
 في التعلية كما لا دلالة منها يعني له النفي عند ابي حنيفة  
 في معتد اوما يقبل التهمته ويستأخذ المدة الولادة بعد علمه  
 وروي عن ابي يوسف انه ان قدم قبل ان يمضي مدة  
 الفصل فله ان ينفيه الى اربعين يوما وان قدم بعد  
 الفصل فليس له ان ينفيه لانه لو جاز ذلك لجاز بعد  
 ما شاخ وهو في زيلعي ونبيه في الدر المنثور ان عندها

لأنه لما اعترف بالثاني اعترف بالاول لانها من ما واحد  
وان عكس بان اقتر بالاول ونفي الثاني لاعنى ان كهر  
يخرج عن نفي الثاني بان اقتر بها جميعا وعن الاقرار بالاول  
بان تناها جميعا لاحد عليه قال في البحر واعلم انه في صورة  
ما اذا اقتر بالاول ونفي الثاني اذا قال بعده ها ابناءى ام  
ليسا باني فللحد فيهما لا في فتح القدير وسكنت عن اللبس  
والظاهرات في تغييرها يلدعن وفي ابياتهما الاول وما في الجلي  
من ان اذا رجع لا يلدعن بل يجد مصادم لما في البحر قاله  
السيد احمد م خلعت وما قد مناه عن الشيخ الرجعي يريد  
الكلبي والصحيح ان في المسالة تفصيلا وهو ان رجوعه  
لا يخلو اما ان يكون بلفظها ابناءى فلا يجد فيه لانه  
صادق لنبوت نسبها شرعا ولا يكون رجوعا لعدم الكذب  
نفسه صريحا وما ان يكون بلفظ كذبت عليها فيجد فيه  
لانه صرح بالرجوع وما ان يكون بلفظ ليس ابني فلا  
يجد لان القاضي نفي احدها وذلك نفي التوحيب فليسا  
ولديه منه فليكن كذا في ما انا مطلقا بل من وجه  
لا حقيقته في النفي وما قد مناه من قولنا لان القاضي هكذا  
وجدته في نسخ النفي والظاهر ان الصواب فيه لان  
القاذف وقد كذبت لان القاضي لا ينفي النب في كل الصور  
كما سباني وقد قال في النفي ولو قال ليس ابني كما ثابته  
ولا يجد فتنبه وقوله لقد فرها بسبب نفيه علنه لقوله  
يلدعن ان لم يرجع والنسب ثابت فيهما اي في كل  
من صور ما اذا نفي الاول واقتر بالثاني وعكسه لانها

لانه ان ينفيه بعد علمه في قدر مدة النفا من مطلقا ولا عن  
فيهما اي فيما اذا صح نفي الولد او لا وانما توجه اللغات  
ولم يصح النفي لوجود القذف فقد تحققت اللغات بمعنى  
الولد والحال انه لم ينتف السب لوجود قرينة السكوت  
عند قبول التهنئة او ابتياع الزالة او قبول هدية  
الاهل او رضى مدة عكن في ذلك وهذه الاربعة التي  
اشترطها سائفا فتنبه فتقوله اي المص فيما سلك في قوله  
وان قد نفي بولد نفي سبه والخفة بامه ليس على الإطلاق  
لانه يتحقق القذف ويجب اللعان ولم ينتف النسب في هذه  
الصورة المذكورة نفي اول التوحيب التوحيات ولذا ان  
يسرها اقل من ستة أشهر والتوضي فروع عمل والاني توبة  
والاثنان تومات والجمع تراجم وتوام كذا وانظر  
بالثاني حدان لم يرجع قال الشيخ الرجعي ليس هذا  
محل لاثان باقراره الثاني كذب نفسه بنفي الاول لانها  
من ما واحد فصا رقاذا ورجوعه لا يسقط الحد عنده ولذا  
لم يذكر هذا في البحر والنهر والمخ وغيرها ولا هو في شرح  
الملتقى ولانه غلط من الالكاتب وهو صحيح في الصورة الثانية  
وهو ما اذا اقتر بالاول ونفي الثاني فانه يلدعن للقاذف  
بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالنبه سائق على  
القذف فصا رقاذا ورجوعه فاذ بها بالزنا فانه يلدعن  
ان لم يرجع فان رجع عن نفي الثاني حد كما هو الحكم في  
قاذف زوجه اذا رجع هو وقوله ثم رجع بان قال لذبت  
عليها كما سباني لتكذيبه نفسه وهذا علته لقوله حد  
لانه



من ما واحد يعني ولا يمكن صحة نفسه لاحدها ولو  
 جات بتلاية في بظف واحد فتعني الثاني واقر بالاول  
 والثالث لا عن تقدرها بنفسه هكذا فقرة في البحر بعد  
 في الفتح عن النوادر فلا تقترن بها في الزهر والمحق فاذا ذكره ثم  
 وانما استشكل الشيخ الرجحي حيث قال انه باقراره  
 بالثالث كان مكذبا بنفسه في تعني الثاني فكلان يعني  
 ان يحدها فيجاب عنه بان الحد لا يجب الا اذا كانت  
 التكذيب صريحا بقوله كذبت عليها كما قد مناه عن الفتح  
 والا فله ود تندري بالشبهات والله اعلم وعلى كل حال هذه  
 اجاث لانها من المنقول واجاب الشامي بانها لا اقوال الاول  
 لان اقراره بالكل واقراره بالثالث تأكيد له فلم يكن رجوعا  
 لانه صادق فيه ولذا عطل في الفتح بقوله لان الاقرار يشترط  
 نسب بعض الجمل اقرارا بالكل كما قال فده او رجله مني قال  
 وكذا في ولد واحد اذا اقرب وفناه ثم اقربه بلا عن ويلزمه  
 اهوهم بنو يعني ثبت نسبهم منه ولا عورة بنفبه للثاني  
 ولو لم يولد الاول والثالث واقر بالثاني محمد لتكذيبه  
 نفسه وهو بنو كونه احد هم يعني الذي في شرحه للمتي  
 بالفرز الى الشخني مفروض في التوحيث وان لان الحكم لا  
 يختلف في الاكثر وعبارته وفيه اشارة الى انه لو تناها ثم  
 مات احدها قبل اللعان ارناء عنه محمد خلافا لابي يوسف  
 لان الذي مات لا يمكن نفي نسبه لانتهاكه بالموت واشتقاقه  
 عنه واخذ التوحيث لا يتفصل عن الاخر في بؤنة النسب  
 ذكره الشخني اهو هذا يعني انا ابا يوسف لم يصح نسبها  
 وهذا

وهذا خلاف ما في الجوهره ونظما وان تناها ثم ماتت لهما  
 قبل اللعان فانه يلاعن ويلزمه نسبها جميعا اما لبوت  
 النسب ثلاث الميتم منها لا يصح نفسه لان ذلك حكم عليه  
 اذ لم يحضر عنه خصم والثاني ليس يخصم عنه واما اللعان  
 فنقد ابي يوسف يستقط لان المقصود به نفي النسب وقد  
 تعذر بموته فلم يكن في اللعان ثابته وعند محمد لا يستقط  
 لان اللعان قد يتعذر عن نفي النسب فمحمدى اهو فتقوله  
 هناك موت احدهم يعني هم بنو اتقا فاعلى ما في لنظا الجوهره  
 وهل يلاعن عن ابي يوسف لا وعند محمد ثم والله اعلم  
 حات وولد اللعان والحال ان له ابي لو ولد اللعان  
 ولدا من ان يكون ذكر او انثى فادعاه الملاء عن لينوز  
 بالميراث باعتبار الادوية فينظر ان كان وولد اللعان ذكرا  
 يثبت نسب اجماع لان الميت وان استغني عن النسب  
 لكن ولده يحتاج اليه فيصح دعواه رعايته لو ولد له ولدان  
 ينسب اليه ذكرا كان او انثى فبرث الملاء عن من الميت  
 ويستتب ولده اليه بدعواه وتكذيبه نفسه وان كان  
 ولدا لثاني لا يصح هذه الدعوى لاستغنائه اي ثبت  
 اللعان في ولدها ينسب اليه لان النسب للاباء لا للاولاد  
 هذه اذا كانت ميتة كاهو موضوع المسالة والا فله  
 كانت حية يثبت نسبها كما في البحر خلافا لما في الفتا لا يشوبه  
 صح ابن ملك وسروع الاقرار بالكل الذي ليس منه  
 حرام لانه يترتب عليه ارث وهجب وكشف عورات وتزويج  
 حلال وتخليل حرام كالسكوت لاستلحاق نسب من ليس

منه بجريبي اذا علم ان الولد الذي ولدته زوجته من  
 غيره وسكت عنه حتى حقه منه بجريبي عليه لما قلنا  
 وفيه اي الجريبي سقط اللعان بوجهه ما لان لم يسلما  
 لاداء الشهادة قال في البحر ولو نفي ولد زوجته وهما من  
 الاعوان بينهما لا يثبتني سوا وجب الحد او لم يجب وكذا  
 اذا كانا من اهل اللعان ولم يتلدا عناه لاي يثبتني وكذا  
 لو كان العلوق في حال الاعوان بينهما ثم صار اجمالا يتلدا  
 نحو ان كانت المرأة امة او كتابية حالة العلوق فاعتقت  
 او اسلمت فانها لا تتلدا عنان ولا يثبتني نسب الولد اها  
 اوتيت النسب بالاقرار كان اقترانه ولده فانه لا يثبتني  
 بنفيه بعد او ثبتت نسبة بطريق الحكم من القاضي لم يثبت  
 في هذه المسألة نسبة ابدان ثم فرع على قوله او بطريق الحكم  
 بقوله فلو نفاه ولم يلاعن حتى قدزها اجنبي بالولد باث  
 قال الاجنبي هذه هي التي ولدت ابنها فلان ما من غير  
 الحد الاجنبي لقد قدزها ولم يثبت من زوجها العان حيث  
 نفي ولدها منه فقد ثبتت نسب الولد من زوجها انزعا ولا  
 يثبتني بعد ذلك اي بعد قضا القاضي بالحد على التناذر  
 الاجنبي لانه تضمني الحاق بنسبه بابيه وفيه عن شرح  
 التلخيص يعني رجل نسب التوحيب ثم مات احداهما احد  
 التوحيبين عن توحيبه اي ولدا امه المكارك لم يفي بطلب امه  
 الواقع له التني ايضا واحد واخر لادم ولدت من غير الثاني  
 فالادرت ائلا ثانيا وزنا ورد اللدم السدس لوجود الجمع من  
 الاخوة وللك خوين احدها توحم الميت والاخر اخوة لادم

الثلث

الثلث لان الاخوة لهم اذا زاد على واحد كما نوارثوا لاء  
 في الثلث فكانت المسألة من ستة لوجع السيدس في  
 المسألة فاستقر قواقلالة اسمهم وبقي النصف وهذا الباقي  
 يرد عليهم بقدر حصصهم فيخص كلا ذلك فتكون المسألة  
 الروية من ثلاثة وبنه اي يا ايضاح هذه المسألة تعلم ان  
 نفيه اي التوحم يخرج عن كونه عصبة اذ لو كان عصبة لا  
 التلخيص وانما قطع النسب بالتمسية لا يبرها انا فانه صاحب  
 البحر اي بقيا التني الاب لها فلا يرد انهما خلعا من ما وجد  
 وهذا الخالف لما ياتي في الفرائض من ان يبر من توحيبه  
 مبررات اخ لا يورث ومثله في سكيب الاثر مصرنا الى الاخير  
 لكن نسب السرخسي في المتوسط الاول الى علمنا ونسب  
 الثاني الى ساك وسياقي تمام الكلام عليه في الفرائض قال  
 في البحر ومصرحنا بنسبه اي ولد الملاءنة التي تبعد القتل  
 في كل الاحكام فيثبتني في حق الشهاده والزكاة والقصاص  
 والنكاح وعدم الحقوق بالغير حتى لا يجوز شهاده احوها  
 للاخر ولا صرف زكاة ماله اليه ولا يجب القصاص على  
 الاب يقتله او لقصاص ورثه على ابيه ولو لان لا يثبت  
 الملاءنة ابن والمزوج بنت من امرأة اخرى لا يجوز للاب  
 ان يزوج بتلك البنت وهذا كله لقيام فراستها اي الملاءنة  
 قال في البحر لان التني باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل  
 بناء على زعمه وظنه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال  
 صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر فيجب ساير  
 الاحكام الله وقال ايض وحكم الولد اذا نفاه المولي وقلنا

عبر النافي اما دعوة النافي فتصير مطلقا ولو كان المنفي  
كبير اجابا للنسب من النافي محررا وصليبه صدقة  
الولدها قلت قال البهسي الا ان يكون يولد مثله  
لمثله او ادعاه بعد موت الملاعن يعني فتصير دعوة الاب  
في كل من الصوريين فيلحظ قال السيد احمد وهذا البر  
الي احد يوثق به ولعل البهسي اخذه من بحث الكمال حيث  
قال وهو مشكل في ثبوت النسب اذ كان المدعى عن يولد  
مثله لمثله وادعاه بعد موت الملاعن لانه مما يحتاج الي  
اثباته وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الايام من  
ثبوتة من الملاعن وثبوت النسب من امه لا ينافيه  
قال ويجعل علي انه وطئ شبهة مثله اها وقال الشيخ الرجمي  
قال في الذخيرة فساد دعوة الغير من الاحكام المختصة  
بالنسب بحيث لا ينفك منه النسب بحال بل ينفك فان  
الارث اذا فاته لا يتصور ان يكون الولد ثابت النسب  
من انساب ويصح دعوة غيره نسب الولدها ولعل في  
العبارة خريف والله اعلم وحكم احكامنا  
المعني وغيره يشتمل الحضر والشكازة والمسمور والجنسي  
المشكول والمعنونه والشيخ الكبير ودوت الصبي اذ ليس لامرأته  
طلب التزويج قبل بلوغه فستاني والشكازة يجمع المحرم  
وكاف مشددة وبعد الالف زاي هو الذي اذا اخذ المرأة  
اتزل ثم لا تنتشر البتة بعد ذلك لجامعها وادخل المحرم  
في ذكر الغير ذكر العيب في احد الزوجين ولما فرغ من وجوه  
احكام الاصح المتعلقة بالنكاح والطلاق ذكر في هذا

بصحته حكم زلة المنكحة اذا نفي في ساير الاحكام لكن الولي  
يرث منه بالولادة اذا لم يكن عصية اقرب منه ويجب نفقة  
علي المولي بعد اعتاقه حكم الملك اها الا في حاكمي احدها  
الارث وفي نعمة القتلى من الفرائض ولد الملاعنة  
وولد الزنا في حكم الميراث بمنزلة ولد يرث له اب  
فلا يرث هذه الولد من الاب وقربته ولا يرث الاب ولا  
قربته من هذا الولد لان قوم الاب تتبع له في قطع النسب  
وهو ولد الام فيرث منها ومن قرابتها وتورث الام وقرابتها  
واها ابنت ابنت الملاعنة فله اب وقوم الاب وهو الاخوة  
وليس له جد صحيح ولا قوس وهم الدعاء والعمات لابي واه  
اولادى واذا ثبت حرمة المصاهرة بين الزوجين ثم حدث بينهما  
ولم يمتا ان الاب اختلعا في ميراث هذا الولد من الاختلاص  
في هذه الحرمة فلم يكن كولد الزنا كما لو جازت بولد بعد النكاح  
المعلق طلاقها كالثلاث بقات النسب في ثبات الاختلاق  
اها باختصار فائدة قال في الزهر يقال ان الامام محمد بن  
حبيب كان ولده ملاعنة ومنه تمه قيل ان حبيب اسم  
امه وانده غير متصرف وقيل هو اسم ابيه والاكثرون على  
الاوله وكان بغداديا عالما بالنسب واخبار العرب كثيرا  
من رواية اللغة موثوقا به في رواية توفي في ذي الحجة  
سنة خمس واربعمائة واستثنى قاله الدماميني في حواشي  
المعني وثانيتها النفقة فلا نفقة له علي الملاعن وانما  
نفقة علي امه اذا لم يكن له مال والله اعلم ثم وقع علي  
ببوت الاحكام الا فيها استثنى بقوله حتي لا تصح دعوة  
غير



الباب احكام من به نوع مرض له فقلقت بالنكاح والطلاق  
 لان حكم من به العوارض بعد حكم الاصحائا به هو لفنة  
 من لا يقدر على الجماع اي في جميع النساء قال المحمدي العيني  
 من عن اذا حبس في العنة وهي حظيرة الدبل او من عن  
 اذا اعرض فان ذكره يسترخي فيعين عينا ونسبا ولا ولا  
 يقصد الماتق منها والفقها يذكرون في مصدره العنة  
 ولم يوجد ذلك في كتب اللغة الا للمجوهري والموجود فيها  
 التقنى اهل الحفا وقال في البحر يقال رجل عتيق لا يقدر  
 على اتيان النساء ولا يشتري وامرأة عتيقة لا تستل  
 قبيل بكسر الفاء وتشديد الميم المهمل الكسورية بمعنى  
 معمول هذا ظاهريا اشار اليه في المصباح حيث قال  
 عن عن امراته بالبنا للمعمول اذا حكم عليه القاضي بذلك  
 او منع عنها بالسحرا اي فهو معنوت وكذلك انه من  
 عن اذا حبس لانه محبوس عن الجماع لمرض او كبر او ضعف  
 قوي او سحر وان قلنا من عن اذا اعتوض عينا او شئالا  
 فهو بمعنى الفاعل وجمعه عن كبر ورو ذلل لا على فعل يشتر  
 المعنى لانه ياتي جمعا لا اسم على فعل كقربة وقرب او على  
 فعلي ككبري وكبر وصغري وصغري لا يقدر على جماع  
 خرج زوجته بنية لانت او كبرامع وجود الالة وسواء  
 لانت الالة تقوم اولاد ولو قد رعى اتيانها في دبرها لان  
 حقت المودة في الوطى في الفرج فاذا عجز عنه ثبت لها الخيار  
 لغوات حقها فلا ينفوت الا بوضائها ولا يقال ان الوطى  
 في الدبر اصعب من الوطى في الفرج فاذا وطئ فيه لم  
 يكون

٢٧٨  
 يكن عاجزا عن وطئها في الفرج لانا نقول عجزه عن الفرج  
 ربما كان مانعا من السحر فيكون سحورا عن الفرج خاصة  
 فيتحقق فوات حق المرأة ولذا قد يمنع عن واحدة دون  
 غيرها فان السحر يكون كذلك يعني لانه منة فقط لكبر  
 سحر او سحر قال في البحر هو عتيق في حق من لا يصل اليها  
 لغوات المقصود في حقها فان السحر عندنا حق وحده  
 ونصوره وتكون اثره كما في المحط اه يخرج اذا كانا لان  
 منها او منها جميعا اذا المرتقا الا خيا ولها المانع منها  
 خاتبة ولو كان الرقت موجبا للخيار كان الخيار له لا لها  
 لكن الرجل لا خيار له لانه قادر على الطلاق اذ هو ملكه  
 فهو غير محتاج الى فسخ القاضي والحكم كذلك لو كان عتقا  
 وهي رقتا فجماعها غير ممكن من قبلها فلم يكن حقها لها  
 اذا وجدت المرأة التي لها حق المطالبة بالجماع فلو  
 كانت صغيرة انتظر بلوغها في الجماع والعين لا احتمال  
 رضاها بها اما لو كانت احدثها فانا لا نبوض العقله  
 في الجب والعنة لعدم الفائدة ويفرق بينها في الحال في  
 الجب وبعد التاجيل في العنينة لان الجنون لا يعدم الشهوة  
 بخصوصه ولي ان كانت والافن ينصب القاضي ولو جازي  
 ببيته في المساتين على رضاها يحبه او يعنته او على  
 علمها بما له عند العقد لم يفرق ولو طلب يمسرها على ذلك  
 تخلف فان نكلت لم يفرق وان حلفت فرق ذكره الحال  
 وفي النهر ولو كان يمين ويغيب هل تنتظر افاقتة لمرار  
 المساتين يعني ان يقال ان كانت هو الزوج لا ينتظر

وفي الرخصة ينتظر لجواز رضاها به اذا افاقت كالمكانت  
 غير بالغة اهـ و صح في البدايع ان المجنون لا يوجب لانه لا  
 يملك الطلاق لكن في البحر عن المعراج ويوهل الصبي هنا  
 للطلاق في مسالة الحب لانه مستحق عليه كما يوهل لثقت  
 القريب ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول اصح  
 اهـ فزوجها مجبوا اي مقطوع الذكر والحضيتي ومن  
 المصدر الجباب بالفتة والكسر بحر عن المصاح والحضيتان  
 بالضم كما في الاستطاع عن المصاح او مقطوع الذكر فقط  
 وهذا استظهار لصاحب النهر مسالة الشمساق المفسر  
 وعبارة النهر ولم يذكر او مقطوع الذكر فقط والظاهر انه  
 يغطي هذا الحكم ايضا اهـ وما لو كان مقطوع الانثيين فان  
 كان لا يقدر على الابلاج كان غنيا فله حكمه وان قدر لا  
 حق لها رخصي او صغيره الصغير يعود الي الذكر جدا كالمرور  
 كسر الراي اي احدا زارا الغنى حلي ولو قصر الا يمكنه  
 ادخاله داخل الفرج فليس لها الفرة بحر فيه نظرا لـ  
 الترتيل لي في نسخ الوصاية اقول ان هذا حاله دون  
 حالة العنتي لافلا نزال عنته فيصل اليها وهو مستحيل  
 في هذا الحكم حكم المجبوب بجامع انه لا يمكنه ادخال النـ  
 القصيرة داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة مسا ولضررها  
 من المجبوب فلها طلب التفرقة وبهذا اظهر ان انتفاء  
 التفرقة بدلا وجدله وهو من العنتية فلا يسلم له انتهى  
 واصل التنظير لصاحب البحر فانه نقل الفرع عن المحيط  
 وفيه اي في البحر المجبوب كما لعنتي الا في مسالة التني الخها  
 التاجيل

٢٧٩  
 التاجيل يعني يوجب العنتي لا المجبوب وتاثيرها على الولد  
 يعني لوجات امرة المجبوب بولد بعد التفرقة التي تنتهي  
 نكت نسبة منه ولا يبطل التفرقة وفي العنتي يبطل و  
 ساتي هذه المسالة وتزاد نالكة وهو انه لا يشترط  
 بلوغه بخلاف العنتي ورابعة وهي انه لا يشترط صحة  
 بحر فارق الحاكم اي القاضي حموي لكن قال خير الدين والحكم  
 مثله لما ساتي في باب انه يصح حكمه في غير حد وقوداه  
 بطلبها هو على التراخي كما ياتي كوحدة اما الامتة فالطلب  
 لمولاها بالنة والصغيرة ينتظر الي بلوغها العليها ترضي  
 به عبرة رتقا وغير رتقا اماها فلا خيار لها للمحرم المانع  
 من قبلها ولا فة لا خف لها في الجماع فلا خف لها في الطلب  
 ولو اختلفا في كونها رتقا يرضيها القاضي النساء وغير  
 عالمة بحالة قبل النكاح فانها لو علمت كانت رضاهن غير  
 راضية به اي بحال بعده اي النكاح ولو اختلفا في جنبه  
 فان امكن التحقيق من وراة النكاح الكتفي به وان كان  
 لا يعرف الا بالنظر امر القاضي مبيا ليستظر الى عورة فبحر  
 بحاله لان النظر الي العورة نكاح عند الضرورة خاتمة بينهما  
 في الحال وهذه الفرقة طلاق بان كثر في العنتي بحر ولو  
 وصلة كانت المجبوب صغيرا اي او مريضا كما قدمنا لعدمة  
 فائدة التاخير بخلاف العنتي ولو جب بعد وصوله  
 اليها مرة او صار غنيا بعده اي بعد الوصول لا يفرق  
 لحصول حقها بالطوى مرة وما زاد عليها فهو مستحق ديانة  
 لا قضا بحر عن جامع قاضي خان وياتم اذا ترك الديانة تنقضا

مع القدرة على الوطئ بخلافه في الأمة ولو مع احتياجهما  
 اليه نهجاً امراً المحبوب بولد ولم تعلم بحبه قد  
 في نبوت الحيا لها فادعاء انما قيد به لدفع ما يقوم انه  
 لما ادعاه وسلط دعواه صريحاً يسقط حرماً والا فكلوت  
 النسب لا يتوقف كما تفقده عبارة الهند بنيت نسبه اذا <sup>على الدعوى</sup>  
 خلا بها قال في الترخا نبوة ولو كانت ستة اشهر من وقت  
 القاضي بينهما فجات بولد لا قل من ستة اشهر من وقت  
 الزفة لزوم الولد خلا بها او لم يخل وهذا عند ابي يوسف  
 وقال ابو حنيفة يلزمه الى ستمين اذا خلا بها والفرقة  
 ماضية بولد خلاقاً انما علمت بحبه فلها الفرقة يعني  
 ولا يقال انها لما انت بالولد وعلمت انه منذ ان لا تطال  
 في التفرقة بل لها ذلك لان الولد ربما اختلف من الما  
 النازل بالسحق تتارخاً نبوة في عدة الحضان الحضي  
 لا الصحيح في الولد والعدة وكذا المحبوب اذا كانت ينزل والا  
 لم يلزم الولد فكلان بمنزلة الصبي في الولد والعدة ولو  
 ولدت بعد التفرقة لحبه الى ستمين اي الي تمامها  
 من التفرقة او قبل تمامها لو اذ جات به بعدها كان  
 دليله على حدوده بوطئ من غيره بعد التفرقة فتنت  
 نسبه هذا عند الامام واما عند ابي يوسف فلا يثبت  
 الا اذا انت به بعد التفرقة لا قل من ستة اشهر <sup>خاتمة</sup>  
 وانما يثبت النسب للمحبوب لانزاله بالسحق والتفرقة  
 باق قدره لبيانات متعلق الجار وهو قوله جالده لبقاء  
 حبه وهذا لتقبل التبايعي انما بقي التفرقة ولم يستعص  
 بنبوت

بنبوت النسب لان التفرقة انما وقع للحب ولو كان عينا  
 وتفرق القاضي بينهما لعنة ثم انت بولد لا قل من ستة  
 اشهر عند ابي يوسف او لا قل من ستمين من وقت التفرقة  
 عند الامام بطل التفرقة لزوال عنة بنبوت نسبه فانه  
 ظهر بنبوت النسب انه ليس بعين والتفرقة انما وقع  
 باعتبار كونه عينا كما يبطل التفرقة لو اتى العن من بعد  
 التفرقة بالبيينة على اقرارها بالوصول الى اصل ذلك  
 الاقرار منها قبل التفرقة يعني اقام الزوج بيينة انها اقرب  
 قبل ان يفرق القاضي بينهما بوصول الزوج العن اليها  
 بطل التفرقة لعدم تصادق التفرقة بحمل لان المقرة  
 بوصول الزوج اليها لا حق لها في التفرقة لا لو اقرت بعد  
 اي التفرقة فلا يلتفت الى ذلك الاقرار لا لانه اي لانها  
 متهمه بابطال قضا القاضي والاقرار حجة قاصرة لا ينفذ  
 على القاضي فلا يقبل منها فنسقط نظر الزليقي وهو ان  
 الطلاق وقع بتفريقه وهو بائن فكيف يبطل الا تزويج  
 انها لو اقرت بعد التفرقة انه كان وصل اليها لا يبطل  
 التفرقة وجوابه ان نبوت النسب من المحبوب باعتبار  
 الانزال بالسحق والتفرقة بينهما باعتبار الحب وهو  
 موجود بخلاف نبوته من العن فانه يظهر به انه ليس  
 بعين والتفرقة باعتبار خلاف ما استشهد به  
 فانها متهمه في ابطال القضا لاحتمال كذبها فظهر ان  
 العت بعيد عن الفسخ ولو وجد فيه عينا هو من لا  
 يصل الي النساء هذا معناه لفترة ما لا شرعي المتكلم عليه



هنا هو ما عرّفه المصنف سابقا بقوله هو من لا يقدر على جماع  
 فرج زوجته فالأولي حذف هذه الجملة وقوله لموضع ظاهره  
 يدل على أن المريض يوجب وهو خلاف ما في الجرح حيث قال  
 ولا بد من تعيين الزوج بكونه صحيحا لما سياتي أن المريض  
 لا يوجب حتى يصح وسابقا للثام أيضا أو كبر أو سحر ويسمى  
 أي المنوع بالسحر المستودع ويسمى في زماننا من يوطأ  
 وقد يكون من كل النساء وقد يكون من واحدة ثم هذا  
 مكره مع قوله سابقا يعني لما منع منه كبر سن أو سحر  
 فتنبه فادلة قال في تبين المحام عن كتابه وب  
 بين منه أنه ما يتنعج المنسحور والمربوط أن يوتق بسبع  
 ورقات سد خضر وتدفق بين حجرين ثم يخرج على كونه  
 منه ويفتسل بالباقي فإنه يزول بأذن الله تعالى وهذا  
 واجع إلى قوله أو سحر لأنه لم يذكر الكبير والمريض فيها  
 وظاهره أن هذه التسمية مذكورة في نفس المتق و  
 ليس كذلك بل هي في شاربها فان الشرب لا يقي قال  
 في شرح قول المصنف خصي وعيني وجب تجريبه العرس  
 والشكازة ثم السحر ووجدت نزوحها خصيا بفتح الخاء  
 فيل بمعنى مغلول مثل جريح وقتيل والجمع خصيان  
 والخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان والصد  
 الحضايا كسر وهو من نزع خصيتاه ويقى ذكره ولا  
 فرق بين سلاها وقطعها بما لا ينتشر ذكره فان انتشر  
 لم يخبر بتمكنه من ادخالها والمراعاة ينتشر عليها لأن  
 انتشاره لغيرها لا يخرج به عن حكم العيني بخبر عليه

أي

أي على التعيين بقوله لا ينتشر فهو من عطف الخاص على  
 العام يعني ذكر الخاص بعد العيني وهذا جواب عن سؤال  
 أورده صاحب الجرح حيث قال دل على هذا الحاجة إلى  
 عطفه على العيني لأنه إن لم يكن عينا فلا تأجيل ولا  
 تؤدد أخلا فيه وحاصل الجواب أنه من عطف الخاص على  
 العام فأورد أنه لا حاجة إلى تخصيصه حيث عده حكم  
 العيني فأجاب بأنه إنما خصي بالذكر لخصا لأنه رعا  
 يظن تخصيصه بحكم واعتراض بأن عطف الخاص على العام  
 إنما هو من خصوصيات أروحي فلا يعطف بأقوالها  
 عنه بقوله وإن وصل إليه كالات باللات العنقا تكون مقصور  
 اقادة الأحكام يتسامحون في ذلك يتسامحون في عطف  
 الخاص على العام بغيرها نراه على أي أجله القاضي وفي  
 الجرح شرح الكثر ودل كلامه على أن تأجيل غير القاضي  
 لا عبرة به وظاهره ولو محكما هو سنة الاستتار أي  
 الستة على الفصول الأربعة الصنف والنساء والربيع والخريف  
 والمرض غالباً يزيل فيها لأنه قد يكون لغلبة البرودة  
 أو الحرارة أو اليبوسة أو الرطوبة وفصول الستة مشتملة  
 لأن الربيع حار رطب وذلك أيام بقا الكرم في الحقل والشور  
 والجوز والصفار يابس وهي أيام السرطان والأسد  
 والسنبل والخريف بارد يابس وهي أيام الميزان والعقرب  
 والقوس وهو ردي الفصول والنساء بارد رطب وهي أيام  
 الحدي والذئب والحوت فان كان مريض من برد ففصل  
 المربط إليه وإن كان من حر فصل البود وإن كان من

مرطوية فالبيوسنة تتأبله وبالغس وان كان من كيان  
حراره ويوسنة فتنها بلها التاحت كان بارد واطباء  
من بودة ووطوية فالصيف فهو كالمداواة والعلاج  
طبعه فيزول ما به من المرض باعتدال الطبع فاذا امت  
السنه ولم يصل اليها عرف ان ذلك افة اصلية كما في هذا  
قال الكمال وفيه نظر فان ظاهره ان موجب التعريف  
كونه من علته اصلية والسنه فزيت لترفيه وهو ممتنع  
اذ لا يلزم من عدم الوصول اليها سنه كون ذلك افة اصلية  
في الخلقة اذ المرض قد يمتد سنه فالحق ان التعريف منوط  
اما بصلية ظن عدم زواله لزمانته او للافة الاصلية و  
الموجب هو عدم ايضاً صحتها فقط باي طريق كان والسنه  
جملت غاية في الصبر وابلد العذر شرعاً حتى لو غلب  
على الظن بعد انقضاءها قريب زواله وقال بعد السنه  
اجلني بوما لا يجيبه الى ذلك الا برضاها فلورضيت  
ثم رجعت كان لها ذلك وبسطل الاجل وعما يوريات  
السنه غايته في ابلاء المذرمات كالبديد حين حضرته  
الوفاة لا ينبغي

عني اني ان يمشي ابوها وهل انا الامن ربيته وضرب  
فتوما وقولا بالذي قد علمتاه ولا تخشاه وجرها ولا تخشاه  
الى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يبك حولا كالملة فقد اعتد  
اه ولا عبره يتناجيل عبقراض البلد وهذا اظاهرة ينبغي  
استراط قاضي بلد العنبر وليس كذلك بل المراد تاجيل  
اي قاضي كانه في شرح الملتقى بوجله الفاضلي وكلا

عبرة بتاجيل غيره وفي الفتح ولا يعتبر تاجيل غيركم كما لا يانا  
من كان وظاهره ولو تمحل وفي البروق تاجيل الغنى لا  
يكون الا عند قاضي مصر ومدنية فلا يعتبر تاجيل الازمة  
ولا غيرهما واما رضاءها به عند غير القاضي فيسقط حقها  
كما في الخلاصة قريية اي التي تعرف بالاهلة اول شهر  
الحرم واخرها ذوالحجة والرادني عشر شهر اطلعتا ذلك  
كالواجل في رمضان مثلاً وفيه انشارة الى انه لم يقتر  
القرية بالحساب وهي من احتياج التروا الخمس التي  
عشرة مئة كما في التريستاني على المذهب وصح في الواقعات  
والولوالجية وهو ظاهر الرواية كما في الهامية فكان هو  
المتعد لانه الثابت عن صاحب المذهب مني وكذا هو  
في الحزانة وغيرها وعليه اكثر المال في تريتاني وعليه القوي  
من عن الخلاصة وجره كمال الكمال ان الثابت عن  
الصحات كمرضا اسم السنه قولاه اهل الترع انما يعرفون  
السنين والاشهر بالاهلة فاذا اطلقت السنه انصرف  
الى ذلك ما لم يجر جوا بخلافه اه سلبى وهي اي السنه القرية  
تلقائية واربع وتحسبون بوما لانها التي عشر شهر انصرف  
كل شهر ثلثة بوما والنصف الاخر كل شهر تسعة وعشرون  
بوما وزاد بوم اذا كان منها سبعة اشهر ثلثة بوما ونقص  
بوم اذا كان خمسة منها ثلثة بوما في ربيعين بوم  
فسره التريستاني بتسبع ساعات وثمان واربعين دقيقة  
وانكر ابي اليب هذه الكسور محتاجا بان قد ثبت في  
الحديث ان نصف السنه كل شهر ثلثة بوما ونصفها

بِسْمَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَأَفْكَرَ عَلَى الْعِشِيِّ حَيْثُ قَالَ وَحَسِبْتُ  
يَوْمَ رَسَدَ سَهْ وَيَسِيلُ يَوْجِلُ الْعِشِيِّ سَنَةً تَمُتُ بِهِيَ وَهِيَ مَدَّةُ  
مَنَازِلَةِ الْحَسَنِ مِنْ تَقَطُّعِ مِنَ الْفَلَاحِ الثَّامِنِ إِلَى الْعَتَمَةِ  
الْبَاحِيَةِ وَتَحْسِبُ بِالْأَيَّامِ وَهِيَ أَزِيدُ مِنَ السَّنَةِ الْقَوِيَّةِ بِأَحَدِي  
عَشَرَ يَوْمًا وَيَقِيلُ بِمِثْلِهِ أَيَّامٌ وَارِيعُ يَوْمٍ تَقَرُّبًا وَبِالْيَدِ خِ  
الْعِشِيِّ وَيَقِيلُ ثَلَاثِينَ عَشَرَ يَوْمًا وَارِيعُ يَوْمٍ تَقَرُّبًا وَارِارِاجِ  
مَازِلَةِ الْيَدِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَحَسِبْتُ وَسَقَوْتُ يَوْمًا  
وَحَسِبْتُ سَاعَاتٍ وَحَسِبْتُ وَحَسِبْتُ دَقِيقَةً أَوْ رُفْعَةً وَ  
أَرَبْعُونَ دَقِيقَةً ثَمَانِينَ قَبِيلًا وَبِهِ يَفْتَنِي قَالَهُ صَاحِبُ  
الْخَلْدَةِ زَوْجِي رَوَّابِيَّةُ الْحَسَنِ عَنْ الْأَمَامِ زَالِيهَا زَوْجِي  
الْشَّيْخِ السَّرْحِيِّ وَصَاحِبِ الْخَفَةِ قَالَ الْأَتَقَانِي وَهُوَ  
الْمُخْتَارُ عِنْدَهُ وَقَدْ اخْتَارَهَا الْأَمَامُ قَانِصِيحَانِ وَظَهَرَ  
الْيَدِ قَالَ الْكَمَالُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْكَلِمَةَ حَدَّثَ عَنْ  
بَنِي الْخَطَّابِ وَبِهِ كَتَبَ إِلَى سِرْحَانٍ بِوَجَلِ الْعِشِيِّ سَنَةً مِنْ  
يَوْمِ يَرْبِعُ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ أَقُولُ الْيَرَوِي عَنْ عَمْرِو بْنِ الْمَرْثَةِ الَّتِي أَنْتَ  
الْيَدِ قَانِصِيحَانِ حَوْلَ مَنْ غَيْرِ تَقَرُّبٍ فِي السَّنَةِ وَالْحَوْلُ هُوَ مَا رَأَى  
بِالْأَهْلَةِ هَذَا الَّذِي تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ زَالِيهَا الشَّرْحُ اللَّهُ تَعَالَى  
وَقَدْ مَرَّلَ نَهْ ظَاهِرُ الْيَرَوِيَّةِ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ فَلَا يَسْعُدُ عَنْهُ وَلَوْ  
أَجَلَ فَوَيْلًا لِلشَّرْحِ بِالْأَيَّامِ بِالْحِجَابِ وَهِيَ السَّنَةُ الْعَدِيدَةُ  
وَهِيَ الْمُنَاسِبَةُ وَسَقَوْتُ يَوْمًا قَالَ الْقَرْنِيَّةُ نَبِيٌّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ  
الشَّرْحِيَّةَ أَوَّلِيَّ حِمَالِ الزَّجْرِ عَمَّ الْعَدِيدَةُ وَرَمَضَانُ فَيُصَوِّمُ  
عَمَّ مِنْ السَّنَةِ نَالِي وَيَوْمًا وَجِبْرِهَا وَكَذَلِكَ أَيَّامُ  
فَنَاسِحَاتِهَا مِنْهَا أَيَّامُ حَسْبِ يَوْمًا مِنَ السَّنَةِ فَلَا يَبْقَى

المتحجرة عن ثلاث السنة لا تخلو من ذلك وكون  
الخامس للميد صنع فيه وكذا ايام حجة وغيبته  
السادسة فلا يعذر به ولا يمكن ان يخرجها من  
اجل الحج والعمرة وكون الحج فوريا ليس متفق عليه  
على ان حق المدين على التضييق ورجا نفسه  
تظلم الى الله وقد وعليه لا يجب من السبعة  
حجها وعبادة الا ان كان جازن قبا فلا عند ذلك  
ايام رمضان فانه لا يصح له فيه وهو ما يغني عن الجائع فلا  
يجب عليه من ستة التاجيل والتعريق يعني كون مواعيد  
موتها وغيره من ذلك ان كان المريض ان لا يثبت  
للجائع وكذلك ايام مرضها مطلقا اي سواء كان شهرا او  
يطلق معه الجائع او لا به يعني ولا حجة وعن محمد بن  
دور الشرايا ان قال في الحائض وهو الحيض ان  
يؤخره عن ايام يهتف اذا ارض احداهما يوما لا يظلم  
الجائع معه فان كان اقل من نفس شهر احتب عليه وان  
كان اكثر من لم يحتب عليه يصل له بدل مكانه  
ونقل التمس ان عن الخزانة تقييد المرض بالذي لا يشترط  
معد الوطيل ان عليه الفتوى قال السداح قد اختلف  
التحريم والفتوى وفي النسخ فان حبس الزوج ولو زهرها  
ولا تمتعت من الحي الى السكنى لم يحتب عليه فان لم يخرج  
ولكان له موضع خلوة فبذلك احتب عليه وان لم يكن له موضع  
خلوة لم يحتب له ولو لم يعلم فيها اقامت عند الوصول اليها لم  
له او منع غيرها حتى ويوجب من وقت الخصومة فلا عبرة

三



عما سبق قبلها من الايام ما لم يكن الزوج حيا او مريضا  
 او مكرها فموجب الصبي بعد بلوغه اذا لم يتقدم على الاثنان  
 اليها قبله لان تمام كفايته للمجماع لا تتم الا ببلوغه وبلوغ  
 نهايته معلومة وترتيبها به قبل البلوغ دليل على رضائها  
 بانتظار بلوغه ولان المتصور من الوطئ الولد والصبي  
 لا يولد له وفي النسخ عن قاضيات النكاح الذي بلغ اربع  
 عشرة سنة اذا لم يصل الي امراته ويعمل الي غيبها يوجب  
 الله وكذا المربين بعد محض لان المرفق في خلال المدة المرفق  
 لا يحسب منها قبلها بالاولي والمحرم بقدر فراقه من امراته  
 لان الاحرام مانع منه المجمع وفي كلام الشافعي ونشره من  
 ولو اختلفت زوجه حال كونه متظاهرا منها وهو لا يقدر على  
 النكاح لانه لو قدر عليها جلد القاضى سنة اجل سنة وشهر  
 الذي في الخمر وان كان عاجزا عنه امره القاضى تشهريه  
 للكفارة ثم يهرجلى مرات ظاهرا بعد التاجيل لا تكتفى به  
 ويحسب ذلك عليه اه تليت وقد كثر كالحاج مر بعد التاجيل  
 كما قدم الشافعي مرة اليه بقوله وكذا محرم وانما يحرمه سهر  
 لم يهرجوا عن كفاية الظاهر في النكاح كفى بتكامل عليه  
 فوجزى كافي اوله تاجيله رهضا به حيث يلزمه او ان الكفارة  
 ويرجى فوط يشغولها بتفسيره فاذا رويها ولا يسع غيره ولا يجوز  
 له الوطئ قبل التاكثير فيسفر ان يكون ابتداء السنة بعد  
 زوجه وان يتزوج الكفارة بخلاف ما اذا لم يكن متظاهرا فان  
 زوجه انما يحسب له مكان الوطئ بغير ليل محرم وهذا اذا  
 قد روي القاضى في الحجج منه وطعم تشبهه مستكينا ولا يزداد  
 علي

علي السنة حتى وان وطئ اي السنين او الحضي مرة  
 فيها اي في السنة قسرها ونفت لان حقها يقضي بالوطئ  
 مرة فلا طلب لها بعده الا ديانة لا قدسا والا يري  
 ان لم يطأ في المدة بانت بالتفريق من القاضى ان ابن  
 الزوج طلاقها لانه وجب عليه التراجع بالاحسان حين  
 عجز عن الاساك بالمعروف فاذا امتنع كانت طلالا فتاب  
 القاضى عنه دفعا للنكاح وفي لعن المص اخارة الي ان يخط  
 للفرقة التقاضى وهو الزوجي فلا تقع الفرقة من غير  
 تفريق وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة كذا ذكره الاجمالي  
 في شرح الطحاوي وعندهما تنفع الفرقة باختيارها من غير  
 تقاضى التمتع وهو الصحيح غاية وهو ظاهر الويلية بغير  
 وهذا التفريق طلاق بائن وكما حال المهر عليها العدة  
 لوجود الخلوة الصحيحة بحر بطلانها اي طلبا ثانيا فالاول  
 للتاجيل والثاني للتفريق وطلب وكيلها عند غيبتها  
 كطلبها وقوله بطلانها يتصل بالجميع اي بالتفريق بغير  
 المرأة وبني زوجهها المحبوب وبنا جلد لوجوده عنينا  
 بالتفريق ان لم يطأ في المدة ولا تتوقف البينة بعد  
 التفريق على الطلب خلافا لما مال اليه الحلبي تبعا للشهر  
 فتأمل قيم امارة المحبوب كما مر المراد به قوله بطلانها المذكور  
 بعد قول المص فرق ولو كانت محبوبة فرق الحاكم بغيرها وبني  
 زوجهها العنين او المحبوب بطلب وليها او من نصب القاضى  
 قال المحوى والحض نيبا اذا كانت احدهما محبونا وليه فان لم  
 يكن نصب القاضى من يخاصم يعني اذا كانت محبونا فبغير

القاضي بالطلب من الولي او المنصوب في الحال وان كان  
 عيننا فبعد التاجيل كما في المنع فان قلت كيف يسبح  
 ان يترك فيما اذا كانت محنونة مع احتمال انها ترضى به  
 اذا افاقته نهلا ينتظرنا فترها كما تتظار بلوغ الصغيرة  
 قلت الجنون لا يعدم الشهوة ومقتضى سهوتها انها  
 تحتاج الي الجماع فاذا كان زوجها محبوا او عينا بما يمكن  
 الغير من نفسها فلما كانت المصلحة لها في عدم الانتظار بل  
 يتوجه وليها او المنصوب الي خصوصية ان كان عاقل او  
 خصوصية وليه ان كان هو محبونا ايضا وان لم يكن له ولي  
 ايضا نصب القاضي عنه ايضا كما حققنا الرحي وعلي هذا النوع  
 ما قال في الشرح ولو كان بين وبينه هل تنتظرنا فترها  
 او المصلحة والذي ينبغي ان يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر  
 وفي الزوجة ينتظر لحوالها وانها به اذا افاقته كما لو كانت  
 غير بالغة اهـ والحقة انه لا ينتظر فيها وقياسا عليها على غير  
 البابا غير صحيح لان غير البالغة عديدة الشهوة لاي  
 ما مونة من المتكسد مختلف الجنونة فتأمل ولو كانت  
 امه وكان زوجها محبوا او عينا او نحوها فانها لو لاها  
 لان الامه لا تستحق الوطى على سبيلها فكذلك على من مكده  
 السيد بعزمها بل المستحق له المولى لان الولد له فان رضى  
 المولى فلا حرج للامه وان لم يرض كما كنت المحنونة له كما في  
 العزل وقال ابو يوسف الخيا لابي الامه كقولها في العزل  
 واختلافها في قوله محمد لعقيل مع ابي يوسف كما في العزل وقيل  
 مع الامام هما خارجا فبينة فاما قلت فاذا اشتراط الزوج مرية  
 اولادها

اولادها فلا حرج للمولى ثم قلت كما انه لا حرج للمولى كذلك  
 لاحق لها فبقي حرج الزوج خاصة فلا تريق فتأمل  
 وهو اي هذا الحيا ربيع فيه المد والدولي رجوع الصغير  
 الي الطلب لانه ربما يفيد تقييده بخيار المولى والمراة ان  
 الطلب الاول والثاني كلاهما على التراخي لا الفور كما في البحر  
 ثم فرغ علي التراخي بقوله فلو وجدته عينا او محبوا  
 او خفيا لا تستثنى التما وشلا كما تقدم ولم تخاصم زمانا  
 لم يبطل حنفها فلما ان تطلب بالتقريب متى شاء ما لم  
 تنزل كسبت بالمعام معه كذا اقتيد في الترخاينة على المحيط  
 صا وكذا الوفا صحت تركت الخاصة مدة قبل ان يخذلها  
 القاضي والادلو بعده فلا مطالبة لها كما بين فلما الملاءمة  
 ايضا ولو وصليهما فحجته تلك الايام خاصة وفي البحر  
 لو كان ياتيهما فيها دون الفرج حتى ينزل وتقول ولا يبطل  
 اليها في فرجها واقامت معه زمانا كذلك وهي بكر او ربيب  
 ثم خاصت الي القاضي اجله سنة ولو كان له امارة يبطل  
 اليها وولدت منه اولاد اتم ابانها ثم تزوجها ولم يبطل اليها  
 في النكاح الثاني فهو عيب لانها باعنا وكل عقد يتجدد  
 لها حق المطالبة اهـ كما جاء في التراخي فيها لو رجعته الي  
 فافض فانجله سنة ومضت السنة ولم تخاصم زمانا  
 اي بعد مضي السنة ثم طالنت في التوقيت فلما ذلك زيل  
 ولو ادعي الوطى وانكرته قال في البحر اطلقة فتشملها اذا  
 وقع الاختلاف في الابتداء اي قبل التاجيل بان ادعي  
 الوصول وانكرت او في الافتراء يعني بعد التاجيل حاصلة

انها ان كانت ثيبا فالقول قوله في الوطى ابتداء وانتهائها  
 مع عيبتها فان تكل في الابداء بوجله سنة ولا بوجله الا اذا  
 كنت عدم الوصول اليها وفي الابداء تخير للفترة وان كانت  
 بكذا كنت عدم الوصول اليها بقول الواحد القلة فيقول  
 في الابداء ويغرق في الابداء فان قالت امرأة قلة  
 اني عدلة وهذا الاشتراط للحكم الشهد والكتات  
 احوط واوقت بدائع وافضل اسبجيا في وهو معنى واحد  
 وهي لا تقيد الوجوب هي بكذا في قول علي جد الزبير  
 فان وصل الي الجدار ففكر وان سأل علي فخذها فثيب  
 قال الغزني في وفيه تردد فان موضع الكارعة غير اللبال  
 قال السيد احمد وقد يقال انما اعتبر ذلك لانها اذا كانت  
 بكر الكان محلها اسند فيخرج البول عمدت الي الجدار واذا  
 كانت ثيبا حصل فيها ارتخا فلا عمدت البول علي ان هذا  
 يرجع الي التجربة فان وصل الجدار ففكر والاولاها او دخل  
 في مرجعها ببيضة قال في محل اللغة الخ صفة البيضة والناخ  
 بياضها هو وفي التاموس الخ خالص كل شئ وصفة البيه  
 كاللغة او ما في البيضة كله والناك هو ما في التخرج قال  
 ابو بوسل في مرجعها ما في بيضة فان وصل فثيب والافكر  
 ابو بوسل في مرجعها اسفر بيضة فان دخلت من غير عنق  
 فهي ثيب والافكر هو خبر في مجلسها فتخيرها ابتداء  
 لا يقتصر على المجلس خلا في تخييرها انتها للترقيق فانه  
 يقتصر على المجلس ابو السموود وهذا مناف لما قد مضى ان  
 كلامه من التخيير بين علي والفاخي واجيب بان الذي تقدم

من التراخي ظاهر الرواية كما في الموعن المدايع والقول با  
 لاقتصار ضو عليه الفتوى كما في المحيط والواقعات  
 فان رويت في مجلسها او قامت قبل ان تطلب بالترقيق  
 او قام القاضي قبل ان تختار بطل حكمها كما في فليس  
 لها ان تطلب الفترة بعد ذلك وقال الكاسي وما سرف ان  
 خيارها على التراخي لا على الفور لا في ما هنالك  
 ما امرنا به في الجنا قبل التاجيل او بعده قبل المرافعة  
 وتخير القاضي لها وما هنا فيما بعد التاجيل والمرافعة  
 فانما يعني انها اذا وجدت عينا فلها ان ترفعه الي القاضي  
 ليؤجل سنة وان سكنت مدة طويلة فاذا اجله وحض  
 السنة فلها ان ترفعه فانما الي القاضي ليغرق بينها وان  
 سكنت بعد مضي السنة مدة طويلة قبل المرافعة فانما  
 فاذا رفعت اليه رويت عدم وصوله اليها خيرا القاضي  
 فان اختارت فسرها في المجلس امره القاضي ان يبطلها قال  
 في المدايع فان خيرها القاضي فان قامت معه مطاوعة في  
 المضاجعة وغير ذلك كان دليل الرضى به ولو فعلت ذلك  
 بعد مضي الاجل قبل تخيير القاضي لا يكون رضا وذكر الرضى  
 عن ابي يوسف انه اذا خيرها الحاكم فقامت عن مجلسها  
 او قام الحاكم امرها عن مجلسها اعوانه ولم تنقل ثيبا  
 فلا خيار وذكر القاضي انه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية  
 انه ثم انه لا يثبت الخيار في التفرقة الا بعد ان تستخلف  
 لما رجح التبع الرضى خلا في الما في التفرقة قال في النهر  
 وظاهر كلامه انها لا تستخلف اي فيما اذا ادعت عدم الوصول



وادعى الوطى وتلقى انها بكر قال الرضحي والذى ينبغي  
استخلاصها لان في النساء جيل في اخفاء الحيوة وتليين  
امور الحارة ومنهن من تفود الى صفة الابكار وخلقة لا  
من كان القول قوله كان اليمين عليه اه ويمكن ان يقال  
هذا اذا كان القول قولها بغير شهادة واما هنا فلم نقدر  
في عدم الوصول الاعداد شهادة الثقة او الشك في انها  
تكرر لعمل النساء الماهرات لا يخفى عليهن تليين السوية  
بالطاهرة والله اعلم وفي الخافضة وان شهد البعض بالبكار  
والبعض بالتوبة بغيرها غير هي خافية وان قالت  
الثقة هي بيب او كانت قبل التزوج به تيبا والمراد  
بالبيب هنا من زالت بكارتها بآي وجه كان بخلاف  
البيب في باب المهر وفي استئذان الولي بالنكاح فانه  
المراد بها هناك من زالت بكارتها بالنكاح بوجوب  
صدق الزوج في الوصول اليها بخلافه فان حلف فلا خيار  
لها في الفرية بعد ذلك فان نكل عن اليمين في الابد  
قبل التاجيل سنة اجل سنة لا يتركوله صدق المرأة  
في كونه عينا ومن حلف ان يوجع ولا نكل في الاشارة  
بعد التاجيل يعني اجله القاضي سنة ثم بعد مضى اربعة  
الى القاضي تزويد الفرية فادعى الوصول اليها في سنة التا  
وانكورت فامره القاضي ان يجلف على الوصول اليها فنكل  
خبرت في مجلسها فان شهادت طلعت الفرية فان طلعت  
والا فان القاضي منابه ورفق كما يصدق مع القول بيمينه  
لو وجدت علي تيبا المفصول بيبا وزعمت نزول عذر فربها

جيل

بسبب اخبر وطى كما صيحه مثلا لانه ظاهر يعني  
لان الظاهر فيها بالجماع والاصل عدم اسباب اخر القول  
لمن تمسك بالاصل وشهد له الظاهر بيمينه معراج قال  
في الشهر فبيد اياها الى الغاء شهادتها وتنتهي اه وذلك لانه لو  
اعتبرت شهادتها بيمينه ما بقيت عدا حجة الى تخليص اللام  
الا ان يقال ان يمينه انما تؤيد شهادتها كما اياه ابن  
البيضا رولوا قربة انزال عذر فربها باصبعه وادعى انه  
صار قاردا وعلي وطئها فهل يبقى خيارها ام لا والظاهر  
ان الثاني لحصول المقصود وان كان ينع عن ذلك لما في  
احكام المضار من الجنابات ان الزوج اذا ازال عذره  
الزوجية بالادعاء لا يضمن ويعذر اه وان اختار وندى  
وصليه دلالة بان تطلب الثقة والمهر وهذا مطلبا  
سوا كان قبل تمام السنة او بعد هكذا في الدر المنثور بطل  
حقها في طلب التزويج كما يطل حتى لو وجد منها دليل  
اعراض عن طلب الفرية بان قامت من مجلسها ولم يغير  
كان ذلك ويكفي على اعراضها عن ذلك التحميم واختيار  
الزوج او اقامتها اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان  
تختار بيبا ففي هذه المسائل تكون مختارة للزوج ولم يبق  
لها بعد ذلك حق في طلب الفرية يعني واقفا لا مكانه  
اي الخيار مع التيام فان اختارت الفرية ثبت عدم ضمانها  
ينظر لها وعدم امسكها بالمعروف طلعت يعني وجب على  
الزوج ان يطلقها او فرق القاضي بيمينها ان ابي الزوج دفعا  
للتفريق الاولى اي الذي ادعت عليه امراة بانه عيني

وفرق القاضي بينه وبينها اخري ووقع في بعض النسخ تزوج  
 الاول واسرة اخري حال كون الاخرى عاتمة عاها اي بانه  
 فرق بينه وبين الاولى لعنة لا يبقى خيار لها اي للاخري  
 ولا لاولي على المذهب المعني بعدم عن الخط فيكونها  
 عاتمة عاتمة لان الاخرى لو جهلت ذلك لان لها طلبة التزويق  
 كالاولى وقيد بانه تزوج باخري لانه لو تزوج الاولى لم يست  
 لها خيار كونها عاتمة عاتمة حلي قال السباح و فيه  
 انه لا يلزم من تزويجها ثم طلاقها عاتمة عاتمة لان الطلاق  
 قبل المباشرة والمباشرة فنظر انه عند الاولى ايضا  
 قلت المسألة مفروضة فيها اذا كانت الاولى بنسب العنة  
 لا مجرد الطلاق ولذلك قيد في الاخرى بكونها عاتمة عاتمة  
 واما التزويج بالطلقة بغير سبب العنة فهو خارج عن  
 موضوع المسألة فتأمل خلافاً للتصحيح الثانية حيث  
 قال فرق بين العنين وامراته ثم تزوج باخري فلعن حاله  
 اختلفت الروايات والصحيح ان للثانية حق الفسوخ  
 لان الانسان قد ينجس عن امرأة ولا ينجس عن غيرها انتهى  
 قال الشيخ الرضوي والذي في الثانية وجهه ظاهر خصوصاً  
 اذا كانت العلة بسبب الحرقانة قد ينجس عن واحدة  
 دون غيرها وقد شاهدنا ذلك مراراً ممن تزوج امرأة  
 ولم يقدر على الوصول اليها حتى وقعت الفرقة بينها ثم تزوج  
 غيرها وجاءت منه بالاولاد فطالب بينهما تمام الا لعنة قال  
 وهذا يتأني في الاولى ايضا اذا كان بالسبب ثم يطلق ويبطل  
 سحره اه قلت الاخرى حسب عليت ان الاولى انما كانت  
 للعنة

للعنة ثم تزوجت به كانت مبطله لحقتها في الجماع لان الرضا  
 بالضرر لا يستحق النكاح من ابن لها ان الاولى لم يكن الاداء  
 لعنة بسبب سحره وفغيره فالحكم ما في البحر المأم الا ان يكون  
 الزوج اخبر الاخرى بانه قد سحر عن التي فرق بينه وبينها  
 وتكفل لها بالجماع فيكون ما في الثانية راجحاً فتأمل ولا  
 يجبر احد الزوجين اما عدم خيار الزوج فيما تتفق عنده  
 وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وابي زياد  
 وابي قلادة وابي ابي ليلى والاوزاعي والنوري والخطابي  
 وادود الظاهري واتباعه وفي المبسوط انه مذهب  
 علي وابن مسعود رضاه عنهم فتح واثبت محمداً حياً لها  
 في الجنون والجنام والبرص كسابي ايضا حه عيب الاخر  
 المجنون وهو اقراط اختلاط العقل في الكان من معرك كان  
 ردية يسمى بالجنون السمي ومن اقسامه دالكلمة و  
 المانيا والقطرب والماليخوليا مقدمة الجميع وجناب كغراب  
 مستف من الجنم وهو القطع وهي علة ردية تحذف من  
 انتشار مرقة السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الا  
 ويتغير هيأتها ويرجعاً تفرق الانقسام في الاول والاخر وقال  
 القرشي السوداء اذا انتشر في البدن كله فان عفنت او  
 جبت حمي الوباء وان اندفعت الى الجلد اوجبت البرص  
 الاسود وان تزأكت اوجبت الجنام وقد نهي النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن مخالطة المجذوم وبرص وهو يابض  
 او سواد يظهر على الجلد ويغور وما كان منه عامانياً  
 البدن كله سمي بالمنتشر والبرص الاسود يسمى عند

الاطبا بالقول بالمنتشر ورتقت هو بفتح التاء وكسرهما كما في  
 المعجمة نسائية لا يمكن معه ايلاج الذكر وسببها ما سبب  
 لا يد عضلي او غشائي قوي صفيق لا ينحرق بالا فتضاف  
 يظهر على ثم الفرج او التحام يتفت هناك عن قروح فيدخل  
 وينزح اندماله او كان في الخلقة ويقال لصاحها رتقا  
 وقرت بفتح الراء سكوتها الحية تنبت في الفرج في مدخل  
 الذكر كالقذرة الغليظة وقد يكون عظما وخالف الامة  
 الثلاثة اي مالك والشافعي واحمد في الاحتساق بانثوا لطل  
 من الزوجين خيارا في الجنون والجذام والبرص ولها خاصة  
 في الرتق والقرن لو بالزوج وهذا يقتضي عدم خيار الزوج  
 عندهم اذا كانت هذه الخمسة في الزوجة والحق ما قد سناه  
 وكذلك يقتضي ظاهره ان الرتق والقرن يتحققان بالزوج  
 وهو خلاف الواقع ولذلك قال الشيخ الرضوي ووقع في  
 نسخ الدرهما سقطا من قلم الناسخ بعد قوله في الخمسة  
 لو بالزوج واصل العبارة وخالف الامة الثلاثة في الخمسة  
 ومحمد في الثلاثة الاول لو بالزوج كما في النهر والمغ وغيرهما  
 وفي الخلق وشرحه للملائي ولا خيار لها اي للزوجات  
 وجدت به غيبا ولو فاحشا جنونا او جزاما او برصا او جذما  
 او جذريا او زمنا او سوء خلقا او غير ذلك سوى الخمسة  
 او الجيب والخصى كما مر خلافا للمحمد اذا كانت بحال لا تطبق  
 المقام معه ذكره في الحقايق كقوله عبارة الترمستاني انها  
 تخبر عن محمد بالثلاثة الاول وكل عيب لا يمكنها المقام  
 معه الا بضرر ولا خيار لها لو وجد بها ذلك او وجد بها  
 رتقا

رتقا او قرنا خلافا للثلاثة قال وهذه العبارة في غاية  
 الحسن جامع واضحة المراد ولو قضى قاضي مجتهد او نقل  
 لمن يري ذلك لا لوقضي حشني مستندا على ما يري عن  
 محمد بن السلطان التتفاة من العمل بالاد قول الضميمة  
 فكيف يتخذ المذهب ان اده السيد احمد بالرد اي برب  
 احدا الزوجين بعيب صحيح قضاؤه ولغو حكمه لان قضاء  
 القاضي برفع الخلاف فتح قال الشيخ الرضوي لم يجد فيه  
 ولعله تحريف من النسخ والصواب محروم لوضا  
 اي العتق وزوجته على النكاح فانها اي على تحديق  
 بينهما لما بنا بعد التعتيق صحيح اتي به ليعقدان ليس  
 كاللذان في تائب المهره وكانت الاولى ذكر هذه المسألة  
 قبل قوله ولم يجبر احد الزوجين وله شق رتقا امه  
 لما في العتقة من اكلامه حرج اشترى بجارية رتقا  
 شق الرتق وتواتر ما لمت اه وكذلك ايضا شق رتقا  
 قال في المحرم ار حرق شق الرتقا المنكوحه وقال الزوج عدم  
 تعليل رد هاهنا لا مكان شقته وكى ما رايت صل جبر على  
 الشق ام لا اه قال في النهر انقول ويشع ان تخبر عليه  
 ولذلك قال انا ارجح الظاهر لان التثنية الواجب  
 عليها لا يمكن بدونه وقال السيد احمد ان لا يلزم  
 من وجوبه ارتكاب هذه الشقة فقد سقط القيام  
 فالصلاة للمستقة وسقط الصوم عن المرض اذا خاف  
 على نشرها ونظامه كثيرة قال وقد يروق بين واجب  
 له مطالب من العباد وبين واجب لا مطالب له من



اهـ قلت وهذا الفرق هو المعتمد مع ان واجب الصلاة  
 لم يسقط بالكلية وانما سقط ركن منها لعدم القدرة على  
 تحصيله والصوم لم يسقط الا الى خلف وفي ارتقاء القرنا  
 لم يبق خلف ويسقط بالكلية والتقبيل والمضاجعة  
 لم يصلح للخلعة فتأمل من قلت واقاد البهسي  
 انها لو تزوجت على انه حر وسنى يعني لبسى نحو الف  
 لمذهب اهل السنة والجماعة من كونه رافضيا وزيدا  
 او خراجيا وسابو الملل ارقا وعلى المهر والنفقة فبار  
 بخلافه اي عبدا او شعيبا او معتقيا او فقيرا لا يقدر  
 على المهر والنفقة او تزوجها على انه فلاح بن فلاح  
 فاذا هو لقطط او ابن نرنا كان لها جميع هذه المسائل  
 الحياتية فقد الكفاية بالرق في الاول وفي الدين في الثاني  
 وفي المال في الثالث وفي النسب في الرابع فليحفظ قال  
 في الظهيرية ولو انتسب الزوج لها نسبا غير نسبه فان  
 ظهر وانه هو ليس بكفو فحقت الفسخ فان كانت للكل فانات  
 كان كفو فحقت الفسخ لها دون الاوليان وان كان ما  
 ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لاحد وعن الثاني ان لها  
 الفسخ لانها لم تحسن ان تزوجت المقام معه وفي الذخيرة  
 اذا تزوج امرأة على انه فلاح ابن فلاح فاذا هو خوه  
 او عمه فلها الخيار وقد مر للشرف اول الكفاية من كتاب  
 النكاح الاشارة الى هذه المسائل ولنا طراحة واحدة  
 تنافي اسرار ان يوفقنا لما يرضيه منا ويحبنا عن ما  
 يلهيها عن ذكره او يوفقنا في مخالفات امور انه على  
 ذلك

ذكر قدر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهو  
 حسي ونعم الوكيل باب العدة ذكرها بعد  
 لتزويجها في الوجود عليه حموى وتعد مصدرة بعد  
 من باب ردها لثمة بالكر الا حصا اي الوقوف على  
 جملة كمية الشيء واصلا ان الرب لا يحسن الحساب  
 فاذا اراد معرفته الكمية اخذ الكل فرد حصاة قال  
 الامر وليست بالاكثرة منهم حصاة واذا الغرة للامانة  
 ثم اطلق الاحصاء على العدد اطلاقا للامانة واللام  
 ثم صار حقيقة عرفية فيه وقد تطلقت العدة بالكسر  
 ايضا على العدد وعدة المرأة ايام اقراها كما في المختار  
 وبالضم اي ضم العين المهملة الاستعداد والتأهب  
 للامانة وما اعددته لحوادث الدهر من مال وسلاح او  
 غيره ذلك والجمع عدد مثل غرفة وغرفة واعده اعدا  
 هيأته واحضرتة مصباح وعسرا تزويج اي تثبت و  
 انتظا ر قال تنافي فتر بصوابي معكم من المتر بصي يلزم  
 المرأة او هو تزويج يلزم الرجل عند وجود سببه اي  
 سبب التزويج للرجل وهي الموضع المذكورة من الموانع  
 وما يلزم الرجل من التزويج لا يسمى عدة اصطلاحا  
 وان وجد فيه معنى العدة ويجوز ان يطلق العدة عليه  
 شرعا كما افرسه كلام فتح القدير حيث قال ان معنى  
 وجوب الانتظار بالتزويج معنى العدة فهو في العدة غير ان  
 اسم العدة اصطلاحا حصى تزويجها لا تزويجها  
 ومواضع تزويج عشرون مذكورة في الخزانة قال في بي

العدة وجوب الانتظار  
 لتزويج المصدة وهو  
 كذلك

تسألهم وقد مضى النقيب ابو اللث الموضع التي ينبغي  
الانسان من الوطني فيها عبرة بالوطني دون النكاح ليشمل  
استبصار المملوكة والحامل من الزنا والامتناع عما حرم  
الذي وطني اختها بشبهة او نكاح فاسد حتى تنقضي  
عدة الموطوءة وغو ذلك الاول نكاح اخت المرأة  
المطلقة والمنقاة وعمتها واختها وبنيت اخيها وبنيت  
اختها واراد للمرأة زوجة او معتدة فاسا دس نكاح  
الخامسة والامنعة على الحرة كذلك مع قيام نكاح الرابع  
والحرة او مع نكاح العدة ونكاح اخت الموطوءة في نكاح  
فاسد وفي شبهة معتدة بالامتناع فان الموطوءة في النكاح  
الفاسد او شبهة يلزمها العدة فلا ينكح اختها حتى  
تنقضي عدتها فلو كانت اخت زوجة امتنع زنا الزوج  
الى انقضاء عدة الموطوءة ونكاح المرأة كذلك اي لو تزوج  
رابعة نكاحا فاسدا او طيبها او طيبها بشبهة لا يجل له  
ان يتزوج خامسة حتى تنقضي العدة كما لا ينكح الخامسة  
مع بقا العدة من النكاح الصحيح قال الشيخ الرضوي وينظر  
وجه تنقيده بشبهة العقد ونكاح المعتدة من الاجنبى  
اما معتدة فيجوز نكاحها كما ياتي وكذلك يمتنع عليه  
تزوج منكوبة الغير ونكاح المطلقة ثلثا اى لوجه وثبني  
لوامنة وكذلك يمتنع وطيبها بملك اليهين قبل بيعوت  
حلالها بوطي زوج اخر ووطي الامنة المستراة اى المملوكة  
بشر او غيره فان سب الزوج الاستبصار حدوث الملك  
واليد كايما يتي فالنشر ليس بقبيد ودواعيه قبل

الاستبصار والحامل من الزنا اذا تزوجها وكذا اذا ملكها  
لا يجل وطيبها بنكاح ولا ينكح يمين حتى تقض حملها  
ليلا يستقي ماؤه زرع غيره والمسيبه لا توطأ حتى  
تخفى او يعيضي شهران كانت لا تخفى لصرا وكبر  
وهو اذ اخل في عموم لزوم الاستبصار ونكاح المالكاتية و  
وطيبها المولودا حتى تقض او تخفى نفسها اما نكاحها  
له فلا نهى مملوكة رقيقة واما وطيبها بملك اليهين فملكها  
بعضها بالكتابة حتى تقض فيجوز نكاحها او تخفى نفسها  
فيجل وطيبها بملك اليهين لزوال المانع في صورتين  
ونكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى  
تسلم او تصير غير مسلمة والكتابة كتابية والحربية  
اذا سلمت في ذل الحرب وهاجرت اليها وكانت حاملا  
فلا يجل تزوجها حتى تضعها مع زيادة محتاج اليها  
وهي بالتفصيل تزود على العترة وحاصلها يرجع  
الى ان من امتنع نكاحها عليه المانع هو كالجمع بين الحائض  
في العدة وادخال الامنة على الحرة وحق الغير من زواله  
اي المانع اي لزوم الانتظار الى زوال المانع كنكاح اختها  
ولزم سواها تخيل المانع واصطلاح اي في اصطلاح  
الفتوى وهو اخص من المعنى السوي يرجى اي حرمان  
بلزوم المرأة وقت ترويضها وانما قلنا هكذا بالوافق  
قوله بعد وركبتها حريات او تلتزم تلك الحريات ولي  
الصغيرة لانه لا تكليف عليها فتلتزم وليها ومثلها  
المجنونة فيجب طب الولي في كل منها ان يزوجهما حتى



تتقصي مدة العدة ولهذا لم يطلق أكثر المشايخ الوجوب على عدة الصغيرة لعدم خطاها وانما يقولون تقتد افاده في البحر عند زوال النكاح او رد عليه ان الطلاق الرجعي لا يترتب فيها النكاح الا بانقضاء العدة فيا في الدايح من جعلها اسما لاجل ضرب لا نقضا لما بقي من آثار النكاح اولى ويندفع عند ايراد الصغيرة اذ ليس في الشريف ذكر اللزوم بل هي مجرد انقضاء الاجل ولو لم يمت قول ابن الكمال في الاصلاح هي اسم لاجل ضرب لا نقضا ما بقي من آثار النكاح او الفراض اه لا بد ينتظر عدة ام الولد فلعدة لزنا بل يجوز تفريغ المزني بها وان كانت حاملا كفى بغير عن الوطئ حتى تضع والا فينبى له الاستبراء وقد مر كفى في البحر عن تشرح المنظومة وسياتي في الشرح اذا زنت المرأة لا تتربها بزوجه حتى تحيض لا فخله غلوها من الزنا فلا يسمى ماء ذرع غيره ويجب حفظه لعزائته او شبهته عطف على النكاح اي زوال شبهته كنكاح فاسد لان العدة انما تجب في النكاح الفاسد عند تفريغ الحاكم او العزم على ترك وطئها وعند فريست اخر الوطئ وفي الوطئ بشبهة عند انتهائها الوطئ وما عناه بزوال شبهته ولا يصح عطفه على زوال لاث العدة لا تجب عند الكبرية بل عند زوالها بما ذكره رحمي والعزم على ترك الوطئ بالقول كتنا وكنتك او خليت سبطون لم يكن دخول نتيج بالقول والفعل كما ذكره المصنف باب المهر عند قوله ويجب العدة من وقت

التفريق وبما يقوله المراء بما ذكرته الفعل من اربعة الايدان ولا يبعد ان يمتد سنا رقة الايدان في المرفوفة للغير زوجه ان زوالا فليست امل وفي البحر وتقييد الوطئ بشبهة للاحترار انما لو تزوج امرأة الغيرة لما بذلك ودخل بها حيث لا تجب العدة حيث لا يحرم على الزوج وطئها وبه يغني لانه نرفا هو هذا يدل على ان قول شارح المنظومة سابقا لا يقتربها زوجه حتى تحيض محمول على الذنب ومرفوفة للغير زوجه وقالت النسا هي زوجة فتفرقها ثم تبني انها ليست هي فتلزمها العدة ثمعة الطلاق ويجوز هم الاسام انكاف في وليمة قبل ان يشترط كان المرفوفة لا زوجين تزوجا باختين فادخلت النساء لكل زوجة علي زوج اخرها ثم انكشف الحال في صحتها بعد اجتماع اهل الولمة فحار الى الاستياخ وقصوا عليها الامر فكلوا بل فز كل امرأة العدة ثم تعود الي زوجها ولها علي الوطئ بشبهة من المثل فقال له الامام غندي ما هو اهوت من ذلك ودعا الزوجين وقال لكل منهما هل اعجبتك التي كانت عندك الما رحة قال نعم فقال لكل منهما طلت زوجتك ثم تزوج كل واحد منهما كما كنت عنده لا نهيا غير مدخولة بزوجه فلا عدة عليها منه وابتنى الامر على ما كان وينبغي في التفريق زبادة او شبهه يفسر التي وسكون الباء الضمير الي النكاح و يصح فتح السين والباء عليه اقتصر الجلبى اي جبا العدة عند زوال ما يشابه النكاح ليشمل عدة ام الولد اذا



سيد اومات عنها لانها تزني يلزمها عند زوال  
شبه النكاح لما ان لها فراشا كالحررة وان كان اضعف  
من فراشها وقد زال بالعتق بحر والتقييد بام الولد لا لا  
عن المدبرة والامنة اذا اعتقت اومات سيدها فانه لا  
عدة عليها بالاجماع وان كان يطاها كما ياتي في الشرح  
وسبب وجوبها اي العدة عند النكاح ولو فاسدا كما مر في  
بالنكاح وهذه صفة للمعتد والمراد من التسليم الوطى  
ويجوز مجراه اي محري التسليم من موت او خلوة  
واوهنا هو الانسب لان السبب احدها حلها وانما  
قال اي صحبة مشى فيه على ما قدمه عن القدرين  
اذا كان النكاح صحيحا واما في الفاسد فلا عدة الا ما لو  
كما مر في المهر وقد قدم ان المذهب وجوب العدة في النكاح  
الصحيح بالخلوة مطلقا صحيحة وفاسدة لما منع شرعي او  
صحي ويسمى ود الي القول الصحيح فمنها عند قوله بالخلوة  
ولو فاسدة كما مر ولعله اراد بقوله هذا اي صحبة الا حراز  
عن الفاسدة بسبب صحي يدل على قوله فلا عدة تخلوة  
الزنا كما مر عن القدرين وكذلك لفساد الخلوة بالمانع  
الحسي وتوسطها الرقة فالاضافة في قولهم عدة الطلاق  
من الاضافة الي الشرط جبروتها حرمانا لانه  
ولا يخفى ان الركن يطلق على ما ههنا الشيء كما مر في باب  
ان يكون ركنها هذا الترتيب واما الحرمان التامة بها  
الناشئة عنها اي حكمها لان حكم الشيء ما يستتي عليه  
وجوب الترتيب والخروج منه على الزوم الترتيب وكذلك  
الطلاق

الطلاق فيها ومن الحرمان حرمة نكاح اختها وفي  
جعل البضع ركنها والبعض حكما حكمت حرمة تزويج اي  
تزوجها على غيبه واما عليه فلو لم تكن الحرمة مغلظة  
جاز حرمة خروج من منزل طلعت فيه وهي حق الشرع  
ولهذا الاستسقاط لو استقطاها ولا يجعل لها الخروج ولو اذن  
لها الزوج وتدخل العورات ولا يتدخلها المصداق  
في الكلام على الخلوة ابوالسعود وصحة الطلاق فيها  
اي في العدة وظاهره ركنها انه يتحقق في جميع افراد  
مع انه لا يتحقق في البائن بعد البائن ولا يتحقق في  
عدة الثلاث فالاولى حذفه ولذا لم يذكره شيخه وحكمها  
حرمة نكاح اختها وظل في عدم حرمتها ركنها  
حرمة اربع سواها اقامة في عدتها هي حرمة وكذا  
حرمة الترتيب والتطبيب خصوصاً في البائنة وتزوجها  
اي انواع العدة حصين بين تحيض وطلقتها زوجها واستمر  
في المطلقة الصغيرة او الائمة او التوفي عنها ووضع حمل  
مطلقا كما افاده المص بتوكله وهي اي العدة في حق حرمة  
ولو وصليته كتابية لان الكتائية كالمسلخة حرمتها  
وامتنها كالحصين كالحصين كالحصين كالحصين كالحصين  
اذا كانت تحت ذمي فلا عدة لها اذا كان لا يبدل  
بها الا اذا كانت مملكة عند الامام خلداً لها تحيض  
النخل والحصى والمحبوب كما في الدر المنثور ولو وصليته  
لان الطلاق رجعياً او لفسخ جميع اسبابه كما في الفرق  
البلوغ والعتق وعدم الكفاة واما عن الادام بعد

اسلامه وارثه ادا احد هاهنا عند الشجرين وسلك احد الزوجين صاحبه فهنا في مختصرا وكذا الا فتراق عن النكاح الفاسد والوطي بشبهة تكن الاخير ليس فسحا ويورد على الا طلاق فسح نكاح المسبية تنبأ في الدارين والمهاجرة السانحة او ذميمة فانه لا عدة على واحدة منها ما لم تكن حاملا ثم انه لو ملك نروجه فلا عدة الا للغير وكذا لو ملكته فاعتقته فتروجه جاز ومعه اي من النسخ الفرق بتقريب ابن الزوج شهر في غير وعلي صاحب الا ايضا حيث جعل الفرقه فيها رفع الا نكاحا فالاقسام عنده ثلاثة طلاق ورفع فسح وراسر الي الفرقتين الاخريتين بقوله في ايضا حله مريه بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة نجيا والبلوغ والفرقة نجيا والعنت والفرقة بعدم الكفاءة فسح وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملك احد الزوجين الاخر والفرقة بتقريب ابن الزوج ونحوه رفع قال وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن قال في الزهر هذا التسليم لم يرمع عروج عليه والذي ذكره اصل الماران التسمية كناية وان الفرقة بالتقريب من النسخ كما قد سنا قال الحوى وايضا مقتضى كونه رضاء ان يكون منقضا للمدد اذا الطلاق يرفع التقيد وليس كذلك انا وبعضه ابو السعود بعد الدخول حقيقة او حكا استقطب في شرح اي في نسخة النسخ وجرم بان قوله الا في اي في قوله ثلاثة أشهر بالايام انما طولت رجع الجميع اي للمعدة بالحيض بانواعها

بانواعها والمستعدة بالاشهر بانواعها يعني يستغنى عن ذكره هنا لان الوطى يشمل الحقيقي والحكمي والمراد بالحكمي الخلوة ولو فاسدة كما سيذكره ثلاث حصى كواهل هذا يقتضى انها لو طلقت في الحصى وجب تكليف تلك الحصى بالحصى الرابعة والامرت ذلك الا ان الحصى الرابعة لا بد من تمامها لعدم تجزئ الحصى ويقال ايضا ان شهر اليه عبارة التلويح انها اذا وجبت ثلاث حصى كواهل لزم معنى ذلك البعض من الحصى الباقي بعد الطلاق بالضرورة لانه ليس بحصى كاملة فلا بد ان ياتي بعد الطلاق ثلاث حصى كواهل بعده وليس معتبرا هو المدة بل المدة الحصى بعده فاذا عرفت انها ثلاث فاعلم ان الحكم في شرعية الحصى الاولى لتصرفه في الامسور لا ان المطلق عليه مصاد ويصح ان يكون من الفعل المضارع على بنا المفعول ويكون قوله برأه لزم نايب الناعل وعلى الاول مضاف اليه والمعنى انه انما شرعت الحصى الاولى ليظهر بذلك حال الرجم من اشتد به وجل دخلوه عنه وذلك لان الحصى والحبل لا يجتمعا والحصى الثانية لحرمة النكاح اي لتعظيم نكاح الزوج المطلق فشرعت ليظهر الحرث على الزوج حيث فاقتهما نعمة النكاح التي هي عليها من اجل النعم لا يترتب عليها من وجوب طهارتها وشرابها وكسوتها والى سببها وعنا فيها بالوطى من الزنا وغير ذلك والثالثة لتفصيل الحرث يعني ان الحيصتين السابقتين تنساق فيهما

الحرّة والامة فاحتج الى اظهرها ضرورة للحرية ودفع تساوي  
 المدوم بينهما فشرعت الثالثة لذلك وهذا ما نقله  
 في البحر عن المسووط ويقال ان الحكمة في ذلك ان اللادى  
 معتبرين نظرا الى ان الحرية الاحكام فاعتبر هنا اختلاطا  
 لحفظ الانساب لقطع احتمال ان تكون الاولى استمارة  
 وهي تمام الجبل فاللادى تقطع هذا الاحتمال والرق  
 منصف فكان قياسه ان تكون عدة الامة خمسة  
 ونصف كما كانت شرها ونصفا فبني لا تحيض وتشرها  
 وخمسة ايام في المتوفى عنها كفى الحبيسة لا تتجزي فكلمة  
 الثانية ضرورة كذا في مثل ما تقدم عدة اولاد  
 مات مولاهما واعتقها يعني تقيد ثلاث حصص  
 كوامل قيد بام الولد لانه لو مات عن امة كان يطاها  
 او مدبره كما يطرها واعتقها لم يكن عليها شيء كما في  
 السراج وسياتي في عبارة الدر عن الموهبة قبيل قول  
 الماتن وموطونة بنبهة وكذلك قبيل قول الماتن بعد  
 وعدة ام الولد غير الاليسة والحامل فتنبه وانما شرعت  
 العدة لام الولد الموصوفة لان لها فزات كالحرّة وفز  
 ام الولد وان كان اصغف من فزات المتكوجة الالها  
 يشتر كما في اصل الزارش والحمل حمل الاحتيال فالحق  
 الناقص بالكمال ولا تنقطة لها في العدة وما يتعلق  
 بام الولد كحالة الطبيعة ذكرها في السراج هي ما اخرج  
 خمس الامة من السجن تزوج السلطان امهات اولاده  
 من خدمه الاحرار وسال العلماء عن ذلك فقالوا نعم ما

فعلت

فعلت فقال شمس الامة اخطات لان تحت كل خادم  
 حرّة وهذا تزوج الامة على الحرّة فقال السلطان  
 اعتقتهن وجدد العقد فقال العلماء فقالوا نعم ما  
 فعلت فقال شمس الامة اخطات لان العدة تحت  
 عليهن بعد الاغتاف فكان تزويج الممتدة من الغير  
 فانسى الله تعالى العلم الجواب في هاتين المسالتين  
 ليظهر فضل شمس الامة ما لم تكن حاملا لانها لو  
 كانت حاملا فعدت بها وضع الحمل خالية او ايسة فلو  
 كانت ايسة فعدت بها ثلاثة اشهر ولا يتصور في امر  
 الولد ان تكون صفرة وامام لم تحض اصلا او يلبس  
 بالسمن فانها لا تحمل خالبا والنادر لا يحكم رجما ويحرم  
 عليه فلو كانت كذلك لاعدت عليها واسباب الحرمة  
 عليه فلاح الغير وعدته والثالث قبيل ابن المولى  
 فلا عدة عليها يموت المولى واعتاقه بعد قبيل ابنه  
 خائنة ولو مات مولاهما اي مولى ام الولد وزوجها ولم  
 يدركه لانه لو علم موت مولاهما او لا فلا عدة  
 عليها او علم موت زوجها او لا فتعدت من زوجها شهر  
 وخمسة ايام وان مات مولاهما في عدتها من زوجها  
 فلا يلزمها شيء كما ياتي وان مات بعد فراغها من  
 عدتها اعتدت عدة اخرى ثلاث حبض كوامل قبيل  
 فتعدت باربعة اشهر وعشرون يوما اذا علم ان بين مولاهما  
 اقل من شهرين وخمسة ايام لان المولى ان كان مات  
 او لا ثم مات الزوج وهي حرّة فلا تجب عدة بموت المولى



ولدها بدوت الدعوة ولدها بكره كونه اضعف من فراش  
 الزوجة بكونه ينتهي بالتقي خلقي الزوجة فان ولدها  
 لا ينتهي الا بعد الملاءمة فكنتها قنا شتركتا في كونها  
 فراشا في الجملة فلزنتها عدة لخط الانساب وكذا اقتد  
 بتلات حبض كواصل لولانت موطوة بشبهه سواء  
 كانت بشبهه فعل او عمل او عقد كما في الدار المنقطة ومنه  
 ما لو استري امته ووطيها ثم حكم بالحرية الاصلية فلا  
 تزوج بغير مشترطها الا بعد ان تمتد ثلاث حبض ككونها  
 موطوة بشبهه الملك وقد جزم بذلك الحوي في شتر صاتي  
 في وقتنا حادثة الفتوي وفي كتب السافقة اذا دخلت  
 مينا فرجها ظنته من زوج اوسيد وجبت عدة عليها كالوطوة  
 بشبهه ولم اره لاصحابنا والقواعد الا قاياه لان وجوبها  
 لتعرف براءة الرحم بحر وجوبها بسبب ان الشبهه تمام  
 مقام الحقيقة في موضع الاختياط وايضا بالعدة من  
 باب الاحتياط ولا حداد عليها في هذه العدة ولها ان  
 تقيم مع زوجها الاول وتقتربا وسكنها عليها لان النكاح  
 بينهما قائم انا حرم الوطى وليس لها ان تخرج الا باذن فان  
 اذت لها فلها ان تخرج وان لم تنقص عدتها ذكره الايجابي  
 وسراده اذا لم تكن راضية فالوطى اما ان كانت راضية  
 عالمة فلا تنقته لها بحر كنز فونة لغير ميلها وكذا الموجود  
 ليلاد على فراشه اذا عاها فاجابته وكانت موطوة بنكاح  
 فاسد ثم توتت ونكاح متعة زنسا في ونكاح بغير شتر بد  
 ونكاح مع العلم بعدم الحمل عند الامام خلعا لها بحر

وتقتد للوفاة عدة الحرام اربعة اشهر وعشرا وان كان  
 الزوج حات اولاد وهي امته لزيها الشهران وخمسة ايام  
 ولا يلزمها بموت المولي شي لا نها معتدة الزوج في حال  
 يلزمها اربعة اشهر وعشرا وفي حال نصنها فلزنها الاكثر  
 احتياط ولا تستقل عدتها على الاحتمال الثاني لما قدنا  
 انها لا تستقل في الموت بحر او تقتد با بعد الاجلتي يعني  
 فيما اذا علم ان بين موتها شرب وخمسة ايام فاكتر فيها  
 ان تقتد باربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حبض احتياط  
 لان المولي ان كان مات اولاد لم فلزنها عدة لانها منكوحة  
 وبعد موت الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشرا لانها حرة  
 وان مات الزوج اولاد لمزنها شهران وخمسة ايام وقد اتقت  
 عدتها منه لانها مصورة ان يبينها قدرها او اكثر فلو  
 المولي بعده يوجب عليها ثلاث حبض فيجمع بينها  
 احتياط اما اذا لم يعلم كم بين موتها ولا الاول منها  
 فلا الاول عنده وكذا لثانية عندها كما في البحر عن المراج  
 وغيره ويبي دليل كل قبيل وقال في الكافي وقولها الاحتياط  
 بحر ولا توت ام الولد الموصوفة في جميع الصورة المذكورة  
 من زوجها لعدم تحقق حريتها يوم توتة يعني والارث  
 لا يستحق بالنكاح ولا عدة على امته ومدة نكاحها  
 كما ذكره الا سيجابي سوا اعتقدها او مات عنها كما  
 بطلها ولا يلزم بكن بطلها فبالاولى لعدم الفراش لكل  
 منها جوهرية ولذا لا يثبت نسبها من المولي الا بدعوة  
 بخلاف امر الولد فانها ذات فراش حتى يثبت نسب  
 ولدها

في الموت وانما يجب عدة الوفاة لانها انما يجب لانها  
 اخرجت على فوات زوج عائشها الى الموت ولا ترجية ههنا  
 والفرقة وانما لم يكتب جبيعة لالا سبغ لالان الفاسد ملحت  
 بالصحيح يتعلق اي كل من الحار والحار وما عطف عليه  
 بالصورتين الاولى صورة الوطن يشبهه والثانية صورة  
 الناح الفاسد او يشبهه للطلاق او الفسخ او موت مولاه  
 او اعتاقها او تها في والعدة في حق من لم تحصى خرقا صا بها  
 الطلاق او الفسخ او ام ولد صار ت خرة باعتاق مولاه  
 او موته ثم ان عدة عدم الحصى متعدة فقد يكون لغير  
 فيما عدم الولد فيسجل ذلك فيها بان لم تبلغ تسما  
 وقيل بسما بوحده بعد المهرلة وفي النعت والدول اصح  
 بيان اقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وانما المراهقة تمن  
 الامام الفضل انه لا تنقضي عدة ثراها الا بشهر بل يوقف  
 حالها حتى يظهر هل جبلت من ذلك الوطن فان ظهر حملها  
 اعتدت بالوضع والا فلا يشهر يعني فاذا ظهر عدم حملها  
 يحكم بعض العدة بثلاثة اشهر وما بعدها في زمن التوف  
 يكون لغوا حتى لو تزوجت فيه صح عقدها وفي تنقذات النعت  
 عن الخلاصة عدة الصغرة ثلاثة اشهر الا اذا كانت مراهقة  
 فنسقت عليها ما لم يظهر فراغ رجها كذا في المخطط اه من غير  
 ذكر خلاف وهو حاشا كلام النعت وينبغي الا فتا بان لا يقيد  
 عليها الا بعد التوقف لكن لم يذكر وامة التوقف التي يظهر  
 بها الحمل فذكر في بيع البراءة انه يصدق في دعوى الحمل في  
 رواية اذا كان من حين شهرها اربعة اشهر وعشرا اقل

وفي

وفي رواية بعد شهرين وخمسة ايام وعليه عمل الناس اه  
 والدولي الاخذ بالرواية الاولى فاذا امضت اربعة اشهر  
 وشهر ولم يظهر حمل علم ان العدة انتقضت من حين مضي ثلاثة  
 اشهر ثم ان عدم بلوغها تسما ليس بلان بل المراد من لم  
 تر الدم من ابتداء عمرها ولو بلغت بالسنة فانها سرها لم تر  
 الدم الذي يقال له حيض بان يستمرها ثلاثة ايام فصاعدا  
 لا ما دون ذلك لم تكن من ذوات الحيض فتكون عدتها  
 بالاشهر بخلاف ما اذا رأت ثم امتد طهرها كما سياتي فتنبه  
 او كبريا ن بلغت سن الاياس وهي خمس وخمسون في المختار  
 كما في البراءة وقيل خمسون سنة وعليه الفتوى من واعلم  
 انه يشترط للحكم بالاياس في هذه الصورة ان ينقطع  
 عنها الدم مدة طويلة وهي ستة اشهر في الاصح وهل يشترط  
 ان يكون انقطاع الحيض ستة اشهر بعد عدة الاياس الاصح  
 انه ليس بشرط حتى لو كان منقطعا قبل مدة الاياس وطلوها  
 زوجها فحكم باياسها ثقت بثلاثة اشهر وهذه دقية تحفظ  
 كذا انخط السلامة كالكوكا نقله عنه الامامة احمد بن موسى  
 حموي او بلغت بالسنة وهو خمس عشرة سنة عناية وصرح بغير  
 ولم تحصى وهذا شامل لما اذا لم ترد او وراة وانقطع قبل  
 التام وعندها ان بان قوله ولم تحصى قيد احترازي لانه يخرج  
 به الثانية المحمدة الطهر بان حاصت ثلاثة ايام فاكتر الى  
 الشرة ولو مرة ثم امتد طهرها يعني ولم تر الدم ثانيا فنسقت  
 بالحيض يعني لا تنقضي عدة ثراها الا بثلاثة ايام فاكتر الى  
 من ذوات الحيض وقد تقدم ان الطهر لا يحد لكثره فلهذا

السيد هود فيه نظر فان الداعي الى الاقتناء يقول مالك الضرر  
 وذلك عند عدم وجود قاض ما لكي خصوصا وادراكنا اننا  
 بما وراء الزهر لا يكاد يوجد فيها قاض ما لكي جوي قال واعلم  
 ان الاقتناء يقول مالك هو عيب التقليد ولا تراعى في جواز  
 بشرط عدم التلغيف علي ما ذكره الشيخ حسن وافروه برسالة  
 ويجالذ ما ذكره العلامة ابن الملا فزوخ حيث صرح بجواز  
 العمل بالتلغيف لابن الهام في التحرير ولصاحب البحر في بعض  
 رسايله وان قال اي صاحب البحر من علي خوارزم بل عتري  
 العمل بالتلغيف لابي يوسف ولكن كلام العلامة نوح افندي  
 الذي في رسالته المتعلقة بمسائل المسوق يورد ما ذكره الشيخ  
 حسن ابو السعود اه قلت ولقد رايت رسالته للشيخ حسن  
 الترنيدلي يوافق فيها ابن الهام من جواز العمل بالتلغيف  
 فلعلها رسالته اخرى صنفها رجوعا عما سبق له من النوع والله  
 اعلم كيف ينبغي بقول مالك علي ما قاله الزاهدي ونحوه و  
 الحال انه وقع في نكاح الخلاصة لوقيل لحنى ما ذهب اليه الامام  
 الشافعي في رد اوجب علي الحنفى من اصحابنا ان يقول قال  
 ابو حنيفة كذا ذلك لانه يجب علي كل شخص التكلم بالصواب  
 لا لحظا وقول الغير من اعتقاد الحنفى خطأ محتمل الصواب و  
 تقدم في الخطية ان محل هذا في المجتهد اما التقليد فلا يجب  
 عليه الاعتقاد بل نصوا علي حوايز تقليد المنقول مع وجود  
 الفاضل مع ان المنقول خطأ وكثير وقد اشار الي ذلك  
 صاحب البحر في بعض رسايله ولذا قال المحمدي ثم لا ينبغي ما في  
 كلام الخلاصة الذي قوي به صاحب الزهر حجة من النظر

رسالة في العمل بالتلغيف  
 كذا في العمل بالتلغيف  
 الذي في العمل بالتلغيف  
 الذي في العمل بالتلغيف  
 الذي في العمل بالتلغيف

تنظر دور الحنفى عليها لئلا ناتي ان تبلغ حدا لا اساس  
 فان بلغت كانت ذوات الاشهر جوهره وغيرها وما في  
 شرح الوهبانية من اقتضاها اي عدة عمدة الطهر الموض  
 بما سبق بتسعة اشهر طاهرات المدة لها تسعة اشهر  
 كلها وليس كذلك بل المراد انه اذا انقطع الدم عنها ستة  
 اشهر فتدبرها ينشأ لثا اشهر فتكون الحجة تسعة اشهر  
 وقال الترنيدلي في شرح الوهبانية صورتها عمدة الطهر  
 مضى لها ستة اشهر ثم تدبرها فاعتدت بثلاثة اشهر بعد  
 مضى نصف الحول ونقضي به القاضى جائز لانه مجتهد فيه و  
 هذا اكثر وقوعه وقيل ان الفتوى عليه وانه مذاهب  
 مالك وروى في شرح الزاهدي وقد كانت بعض اصحابنا و  
 استاذينا يفتون بقول مالك في هذه المسألة للضرورة  
 اه قلت ويشكل علي هذا ما نقل في الجمع ان الكالا تقول  
 ان عدتها تنقضي بمضي حول تنقله في البحر عريب ثم الذي  
 الروايات قال في البحر من الغريب ما في الزهرية قال الملازمة  
 والفتوى في زماننا علي قول مالك في عدة الايسة اه ولو  
 قضى قاضيا تنقضا عدة المتمد طهرها بعد مضي تسعة  
 اشهر نفذ كما في جامع النصولي وفي شرح المنظومة ان عدة  
 المتمد طهرها تنقضي بتسعة اشهر كما في الذخيرة مفروا الي  
 جيب منها ج الرعية وقتل مثله عن ابن عمر قال وهذه  
 المسألة يجب حفظها لانها كثيرة الوقوع اه قال في الكلازمة  
 مخالف فلا ينبغي به لانه داعي للافتناء يقول فتدبرها  
 خطا محتمل الصواب مع الحالت المترافع الي ما لكي يحكم به نهر قال  
 السيد



اه نعم وهذا استدراك على ما يتوهم من قوله فلا ينبغي به من  
 انه لا ينبغي القضا به لو قضى مالكي بذلك اي بمعنى العدة  
 بثلاثة اشهر بعد نصف المولى في عتدة الطهر بعد المراجعة  
 لا يسوغ لحنفى نقضه كما يدل عليه النظم كما في البحر الزهري  
 نظري حكم هذا الفرع شيخنا الحنفى الربيع الحنفى سادس  
 التقديم من الاعتراض الوارد على الزاهدي وشارح  
 فقال هو من الطويل تمتددة بالتزويج وطهر منضوب علي  
 التمييز تسعة اشهر وهذا خبر مقدم وقوله وقال بالناس في  
 يعني وفا عدة مبتدأ بقصر فاللزم مرة والحكمة دليل جواب  
 الشرط الذي هو قوله ان مالكي يتدبر يعني ان حكم القاضي  
 المالكى بتقدير التسعة الاشهر تمتددة الطهر كما في هذه المقتر  
 عدتها وارجح الشيخ الوصفي ما وقع في بعض النسخ بغير دليل  
 مسهلتي اي يجعل التسعة اشهر قارة بوقفة العدة قال والذي  
 يملك التقرير هو القاضي ومن بعده اي من بعد قضا القاضي  
 المالكى بهذا المقدار لا وجه للنقض من قضاة الاخناف  
 لانه فصل مجتهد فيه فقضاؤه يرفع الخلاف هكذا يقال بل  
 نقد عليه بتطريبي ينبغي ان يقال مثل هذا القول الخالي  
 من نقد وعراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم ينبغي به  
 للضرورة اه قال السيد احمد وقد علمت جواب هذا النظر  
 وقال الشيخ الرضوي ولو قال وقاعدة قاض يراه يبره لكان  
 اوضحا هاهنا ممتدة الحيفى شمل كلاهما الحيرة وهى التى  
 نسبت عامتها والتي استخرجها الدم ولم تنس ايام عادتها  
 وهو لا يصح في الثانية لانها تترد الى ايام عادتها كما في البحر

وفى

وفى عبارته ما لا ينبغي فان الحيفى لا يمتد فوق نزع منه  
 فالاولى ان يقول واما المستخاض او المستحرمها فالمتى  
 به كافي حيفى تمتد بوطرها بشرطه من فستاتش  
 لاد طهارتها لثلاثة وثلاث حيفى بشرط احتياط وهذا  
 قول الحكم والافتد قال المورغيبا ان ان الناسية لما دنتها  
 اذا استمرزها تنقضي بثلاثة اشهر لانها اذا اقدرت بها  
 علم انها حاصت ثلاث حيفى بيقين ولذلك قالوا هذا  
 يلغز به يقال ثلثة نزع ما يصلح حيفى في كل شهر وعونها  
 بالاشهر كما في البحر ثلاثة اشهر بالاهلة هذا لو طلفت  
 في الفترة اي في اول الشهر والابان طلعت في ان ان تستمر  
 بالابان كما في الاختيار والجوهرة والحجبي والعين للخط  
 هذا عند الامام وفى رواية عنه وعن ابى يوسف ومحمد تمام  
 الشهر الاول من الرابع بالابان والباقي بالاهلة كما في الخط  
 والخاتمة والنظم والتممة والمقاييس والمبسوط فقد اشكل  
 ما في النهاية عن المبسوط ان الخلاف في الاجارة واما في  
 العدة فيا لايام بالاتفاق وفيه لصري واعتبار الشهر  
 في العدة بالايام اجاها واما الخلاف بين ابى حنيفة وصاحبيه  
 في الاجارة اهات وطبت في الكل اي كل الفرع المتقدم  
 الحيفى والاشهر ولو وصلية فكان في الوطى حكما لا لخلوة ولو وصلية  
 كانت الخلوة فاسدة اطلاقها فحل ما اذا كان فسادها لان  
 حصى او شرعي وهذا هو الحق كما بينا عند قوله صحيح كما مر  
 اي في باب المهر لا في هذا الباب فان الذى قدمه فيه التمسيد  
 بالصحيحة ولو كان الزوج رضيعا تجب العدة لا المهر فيه